جان فرانسوا بايار

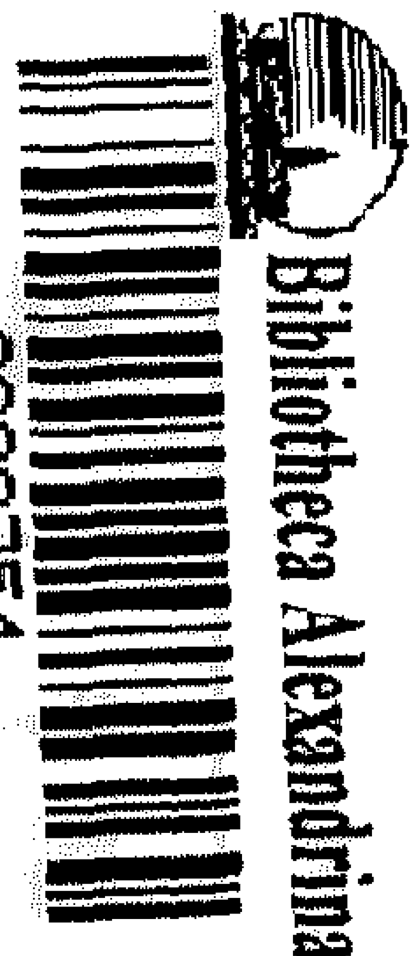
ترجمة: حليم طوسون



ياسة ملء البطون

سيولوجية الدولة الأفريقية

كتاب العالم الثالث





سياسة ملء البطون

سوسيولوچية الدولة فى افريقيا

سياسة ملء البطون

سوسيولوجية الدولة فى افريقيا

الطبعة العربية الأولى

١٩٩٢

الناشـــر : دار العالـم الثالـث

ت :٣٥٥٥٥٠٢/ ٣٩٢٢٨٠

فاكس : ٣٥٥٠٨٧١

هذه ترجمة لكتاب :

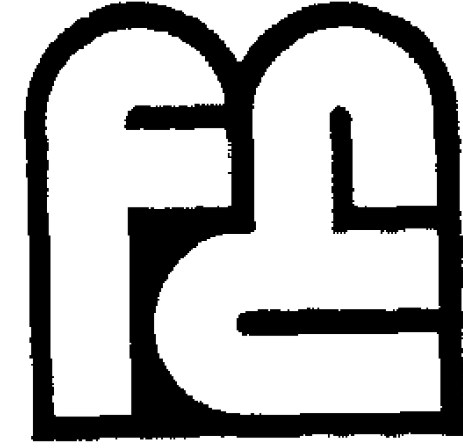
L'ETAT EN AFRIQUE
LA POLITIQUE DU VENTRE

تأليـــف :

Jean-Francois Bayart

الناشـــر :

ÉDITIONS FAYARD, 1989.



صدر هذا الكتاب بالتعاون مع
البعثـة الفرنسـية
للأبحـاث والتعـاون
قسم الترجمة - القاهرة

الجمع : بوحدة الماكنتوش

بـدار العالـم الثالـث

جـان فرانسـوا بايـار

سياسـة مـلء البطـون

سوسيولوچيـة الدولـة فى افريقـيا

ترجـمة : حـليم طوسـون

دار العالم الثالث

تود دار العالم الثالث أن تقدم الشكر

للاستاذ/ ريشار چاكمون

على مراجعة هذا الكتاب الهام الذى يوضح الكثير من معالم وآليات الدولة فى أفريقيا، وعلى اهتمامه البالغ بتدقيق المصطلحات متعاونا فى ذلك مع الاستاذ/ حليم طوسون الذى بذل مجهودا مشكوراً فى الترجمة.

صدر لنفس المؤلف

L'État au Cameroun, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1979 (nouvelle édition augmentée, collection "Références", 1985).

La politique africaine de François Mitterrand, Paris, Éditions Karthala,1984.

واجتاح الاضطراب الأغوار الكبرى وكافة الحضارات، الحضارات الثلاث التليدة أو بالأحرى الثلاث المجيدة المطلة على سبل التاريخ وأشدها تواضعا. ومما لا شك فيه، من وجهة النظر هذه، أن المشهد الراهن الأشد إثارة للاهتمام يتمثل فى الثقافات «العابرة» فى أفريقيا السوداء المترامية الأطراف، من المحيط الأطلسى الجديد إلى المحيط الهندى القديم ومن الصحراء العتيقة إلى الكتل البدائية للغابة الاستوائية فى الجنوب [...]. ولا شك فى أن أفريقيا السوداء هذه بددت علاقاتها السابقة مع مصر ومع البحر الأبيض المتوسط. وتربض باتجاه المحيط الهندى الجبال الشامخة. أما الأطلسى فقد ظل خاويا لأمد طويل، وكان يتعين على أفريقيا المترامية الأطراف أن ترتمى فى أحضانه لاستقبال هباته ومضاره [...] ولو كان علىّ فى الواقع أن أسعى لفهم تلك التطورات الثقافية العسيرة، على نحو أفضل لاتجهت نحو أفريقيا، بكل حماس، بدلا من اختيار آخر أيام بيزنطة كساحة للمعركة.

(F. Braudel, Écrits sur l'histoire, Paris, Flammarion, 1969, p. 313).

فى كل موضع يُظهر الملء الجانب المرئى من البنية ولكن الفراغ يشكل العُرف.

(F. Cheng, Vide et Plein. Le langage pictural chinois, Paris, Seuil, 1979, p.30).

تمهيد

فى عام ١٩٨٤ رأى دجودا، المستخدم لدى شركة نسيج كبرى فى جاروا [Garoua]إيجار مسكنه يتضاعف فجأة. وقد دفعته حاجته الشديدة إلى إيهام شيخ المدينة التقليدى بأنه مندوب خاص لرئيس الجمهورية. وانطلت الخدعة على الوجيه فاستقبل دجودا بكل مظاهر الاحترام الجديرة بمركزه المزعوم وتنازل له عن طيب خاطر عن قطعة أرض فى حىّ راق، ثم عن منزل كامل التجهيزات. وبعد رحلة مزعومة إلى ياوندي، وحديث وهمى جرى مع رئيس الدولة، أفاد مستخدمنا هذا ولىّ نعمته بأنه تلقى وعدا بأن يتم اختيار كل من عمدة جاروا والمسئول عن الفرع الإقليمى للحزب الأوحد من بين أفراد أسرته. وانطلت الخدعة مرة أخرى على الوجيه الذى لم يدهشه أن يطلب منه دجودا مبلغ مليون فرنك أفريقى(حوالى ١٠آلاف جنيه مصرى) لتعزيز ترشيح محاسيبه. وبعد فترة وجيزة، التمس المستخدم من الرئيس التقليدى السعى لدى واحد من أغنى تجار المدينة لكى يمنحه سيارة. وتم له ما أراد، كما حصل على زوجة ثانية قبل أن يفتضح أمره(١).

ولا تدل هذه الحكاية فقط على سذاجة وجيه حاصل على قدر ضئيل من التعليم، هزته تطورات الأوضاع السياسية المضطربة. ففى نفس الفترة، انتحل سجين هارب من سجن بافوسام [Bafoussam] ، فى غرب البلاد، شخصية عضو فى البوليس السرى مكلف بالقيام بمهمة خاصة. وكان يبتز كبار تجار المدينة ويحصل منهم على مبالغ طائلة لقاء الوعد بإسناد مناصب كبرى وهمية لهم. وكان يُظهر لهم أرقام هاتف زعم أنها تخص زوجة رئيس الدولة ليقنع ضحاياه، كما كان يتظاهر أحيانا أمامهم بإجراء اتصالات هاتفية زائفة معها أو مع العاملين لديها. ومن سخرية القدر أنه تم إلقاء القبض عليه فى اللحظة التى كان قد انتهى فيها من إقناع صاحب الفندق المسمى «الرئيس» بأن شخصية عظمى ستحل على فندقه فى القريب العاجل وبأن الأمر يستدعى أن يسلمه مبلغ ١٠٠ ألف فرنك أفريقى لمباشرة الاستعدادات الأولى لإقامة حفل استقبال جدير بشخص ضيفه الشهير. وكان رجل البوليس المزيف قد أكد لصاحب

الفندق أنه سينجح فى تعيينه فى منصب نائب رئيس الجمعية الوطنية.

وعلقت الصحافة المحلية على ذلك قائلة «وجيه يؤمن ببابا نويل»[٢]. والواقع أننا دخلنا مجال مايسسميه ميشيل سرتو «الدفع الى الأعتقاد»[٣]. ونجد حالات مماثلة فى بلدان أخرى فى القارة، منها كينيا على سبيل المثال[٤]. وتكشف السهولة التى يتصور بها الأعيان الذين تتمم مفاتحتهم فى أمر تعيينهم فى مناصب مسئولة عن مفهوم للسياسة متسق نسبيا. ويتحدث الكامرونيون فى هذا الصدد عن «سياسة البطون». فهم يعلمون ان «العنزة ترعى حيثما تكون مربوطة»، وان الممسكين بزمام الأمور ينوون «الأكل». «وإذا صدر مرسوم رئاسى يقضى بإقصاء مدير أو محافظ من منصبه، فإن دائرة الأصدقاء الضيقة والقريبين للعائلة يفسرون الأمر للقرويين قائلين «انتزعوا منه الأكل». وعلى العكس من ذلك إذا تعلق الأمر بتعيين شخص ما فى منصب هام يصبح التعليق المظفر «منحوه الأكل». «ومما يدعو حقاً للانزعاج أن صاحب الشأن نفسه الذى تم إبعاده من منصبه أو حصل على ترقية مقتنع فى صميم فؤاده بأنهم انتزعوا منه الأكل أو منحوه إياه»، كما يقول آسفا محرر افتتاحية «كامرون تريبون»[٥]. وفى ياونده أيضا تحول لفظ كريدى (أى قرض باللغة الفرنسية) الذى يتوقف منحه فى أغلب الأحوال على اعتبارات سياسية الى "كيل دى" التى تعنى الحصول على الأكل[٦]. وهذا التعبير عن «سياسة ملء البطون» لايخص الكامرون وحده. فالنيجيريون يتحدثون عن «تقاسم الكعكة القومية». وفى شرق افريقيا، يسمى التحزُب كولا (ومعناها "اكل" باللغة السواحلية). وكان ردُ رئيس الحكومة الغينية على ملاحظة أبداها أحد المراقبين بخصوص «شهية» وزرائه: «وماذا بعد، دع الناس يأكلون فى هدوء. وسيكون لديهم الوقت بعد ذلك لتدبر الأمور»[٧]

إن التقليل من شأن هذا المعنى المجازى للسياسة والمقصود به ظاهرة فساد الدولة وانحطاطها يشكل خطأ جسيماً. والواقع أن هذه الأوضاع قد تصبح جزءاً من المؤسسات. ففى نيجيريا عرّف القائمون على صياغة مشروع الدستور فى عام ١٩٧٦، النشاط السياسى بأنه «إمكانية اكتساب الثروة والمكانة والقدرة على توزيع المكاسب على شكل فرص عمل وعقود ومنح دراسية وهبات نقدية..الخ للأقارب والأنصار السياسيين»[٨]. ولاتتخذ دائما سياسة البطون هذا الشكل الصريح، فتشير عن قرب أو بعد الى الوساطة باعتبارها مؤسسة قائمة أو الى "المركز" الذى توفره بالمعنى الكونغولى للكلمة. وهى تخلق، علاوة على ذلك، مؤسسات بإسهامها بشكل

مباشر فى تضخم عدد الوظائف والأبنية البيرروقراطيية. وقد فسر أحد كوادر الحزب الأوحد فى ساحل العاج على النحو التالى المحاولات المستميتة لأهالى كوتو [Kouto] فى شمال البلاد، لتحويل كفرهم الى مركز:

«الواقع أن حكاية المركز هذه {...} تعود الى تطلعات المسئولين السياسيين فى قرى أخرى والمسئولين فى كوتو. فبوسعك أن تكون فخوراً اذا أصبحت بلدتك مركزاً، لأن الجميع سيتطلعون اليك وسيحترمونك وسيكون بوسعك تطوير قريتك والقرى الأخرى فى دائرتك. وعندما تجرى الانتخابات، سيتزايد عدد القرويين فى دائرتك الذين سيمنحونك أصواتهم لأنهم سيقولون إنك بذلت فى حدود موقعك جهوداً أكبر من المسئولين السياسيين الآخرين. وهكذا يمكنك أن تصبح أميناً للحزب، بل ونائباً عن المنطقة الشماليه وعضواً فى الجمعية الوطنية أو أن يتم تعيينك فى منصب ما فى ابيدجان اذا ما لاحظوا العمل الذى تقوم به فى منطقتك. وبكل صراحة، هذا هو السبب الذى دفعنا، نحن المسئولين فى كوتو{...} الى النضال من أجل أن يصبح المركز عندنا. فعندما يكون المركز فى بلدتك، يكون بوسعك أن تطمئن وأن تتطلع الى مستقبلك السياسى بقدر من الأمل أكبر مما يرجوه من لا يكون المركز فى بلدته. وعندما يكون المركز عندك، تستطيع أن تنافس المسئولين السياسيين فى القرى الأخرى على الصعيد السياسى. ويقول المثل عندنا فى كوتو إنه من المستحسن أن يتطلع اليك الناس بدلاً من أن يتطلعوا الى الآخرين»(٩).

وهذه الشهادة الواردة من ساحل العاج يمكن أن تأتى كذلك من نيجيريا أو السنغال. ويرجع اصلاً العديد من الحركات الاجتماعية فى جنوب الصحراء الى المطالبة بإنشاء دوائر إدارية جديدة، كما أن تلبية هذا المطلب قد تكون بالنسبة لرجال الحكم خير وسيلة لكسب الشعبية.

ويتضمن تعبير «سياسة ملء البطون» فى حد ذاته العديد من المعانى التى يتعين عدم تجاهلها. فهو يفصح فى المقام الأول عن الأزمات الغذائية التى لاتزال سائدة فى افريقيا. فالحصول على الطعام يظل فى أغلب الأحوال مشكلة وأمراً عسيراً ومدعاة للقلق(١٠). كما أن "أكل" (التى تنطق فى الكاميرون بنبرة خاصة تستحيل

محاكاتها) تشير الى رغبات وممارسات أخرى غير غذائية. فهناك قبل كل شئ نشاطات التكديس التى تفتح السبيل نحو الارتقاء الاجتماعى والتى تسمح لمن حصل على مركز فى السلطة بـ «الوقوف على قدمية». بيد أنه من المستبعد تماماً أن تكون النساء غائبات عن هذا المجال، اذ كنّ «جوهر الثروة فى حد ذاتها»[11] فى عدة مجتمعات قديمة. وترتبط «سياسة ملء البطون» ايضاً بالتصنع فى الكلام، وهو مايسميه الكونغوليون «المكتب الثانى» (أى جهاز الاستخبارات). والمحظيات يشكلن هنا احد تروس الدولة التى جاءت فى أعقاب الاستعمار. ومن المناسب التباهى كذلك «بالكرش» مادام الشخص مقتدراً. كما أن الروابط العائلية تظل كذلك حقيقة اجتماعية راسخة لها تأثيرها على الصعيد القومى. وأخيراً هناك التعرف على موقع مركز القوى غير المرئية الذى تُعتبر السيطرة عليه أمراً لاغنى عنه - وإن كان مشكوكا فى جدواه - للتوصل الى السلطة وممارستها. وهنا، قد يكون تناول الطعام رمزياً ومؤثراً من خلال الشعوذة التى تتخذ شكلاً دراميا ويومياً.

وخاتمة القول، تشكل «سياسة ملء البطون» ظاهرة اجتماعية شاملة، كما تصورها مارسيل موس. والتسامح المتعجرف الذى ينظر به الغربيون الى هذه الأوضاع، والازدراء المتهكم من جانبهم إزاء تلك الممارسات يعوزه المنطق. وسيُبذل الجهد فى الصفحات القادمة لمحاولة فهم هذا المسار الذى تسلكه السياسة والدولة بقدر أكبر من الدقة. فلهذا المسار، بلا شك، سماته الخاصة بالمقارنة مع خبرة السلطة فى الغرب وفى آسيا، ولكنها سمات ذات طابع تاريخى بحت .ولاننوى بالطبع التوسع فى وصف هذا المسار كما لاننوى بالأحرى تقديم تفسير نهائى له. فهذه المهمة شبه مستحيلة حقاً لأننا بصدد شبه قارة مقسمة الى ٣٦ دولة (فى مقابل ١٣دولة فى أمريكا اللاتينية و١٨ دولة فى الشرق الأقصى) مما يتعدى على أى حال حدود قدراتنا. وهدفنا الأكثر تواضعاً هو اقتراح أسلوب فى الاستدلال والتحليل ورسم الخطوط العريضة لنموذج، مما يمكن أن يساعد فى وضع دراسات وافية ومقارنات لاحقة وفى إثراء حوار علمى يميل إلى الخفوت بعد المناقشات النظرية المستفيضة التى جرت فى الستينات والسبعينات..

المنهـــج

يمثل العديد من المقولات المعروضة فيما بعد- ابتداء من تاريخية [historicité] الدولة القائمة فى أعقاب الاستعمار ورفض مسلمات نظرية التبعية- امتداداً مباشراً لمؤلف أول: «الدولة فى الكامرون» (باريس، مطبوعات المؤسسة القومية للعلوم السياسية، ١٩٧٩). وكنا قد أعلنا آنذاك عن تطلعنا الى إجراء دراسة أكثر عمومية حول الدولة فى القارة الافريقية. واليكم الآن تلك الثمرة التى أنضجتها الانتقادات التى استفدنا منها ومهدت لها بضع مقالات تفضلت بنشرها مجلات «السياسة الافريقية» [Politique Africaine] و«المجلة الفرنسية للعلوم السياسية» [REVUE FRANCAISE DE SCIENCE POLITIQUE] و«السـلـطـات» [POUVOIRS][١٢]. وبالطبع لن يتعين على القارئ الرجوع الى تلك النصوص اللهم إلا اذا كان من الباحثين المهتمين بقضايا المنهج. فقد خففنا فى الواقع من هذا النوع من الاعتبارات حتى لانثير السأم ولكى نتفرغ لمعالجة أوضاع سياسية ملموسة أو للإصغاء الى صانعيها أنفسهم. ولذا فإن مسعانا يتمثل فى الصفحات القادمة فى التنقل بين البعد التجريبى والبعد التصورى. ويتفق ذلك مع بحوثنا طوال السنوات الأخيرة. فقد انتقلنا من جهة الى ميادين الأحداث - كما يقولون - كلما كان ذلك متاحاً، وذلك لجمع المعلومات الأولى من مصادرها الأصلية، ولملاحظة بعض التطورات السياسية بشكل مباشر وإجراء أحاديث، باعتبارها المصدر الذى لاغنى عنه عندما يكون المرء بصدد ثقافات تشيع فيها الرواية الشفهية. وقد حرصنا من جهة أخرى، على الرجوع إلى الكتابات العلمية المتوفرة، وهى من الضخامة بحيث تستحيل معرفتها بالكامل، وإن كان الرجوع اليها، هو أيضا، أمر لاغنى عنه.

وقد توسعنا الى حد كبير فى ذكر مصادرنا فى ثَبْت لأنه بمثابة تقدير للعمل الذى قام به زملاؤنا، فلولا جهودهم لما كان التفكير فى القيام بهذا البحث أمراً ممكناً. وهو يتيح الفرصة أيضاً للتحقق من صحة شروحنا. ولكن هذه الأثبات لاتتضمن أى تفاصيل أخرى، وبالتالى يمكن التغاضى عنها دون أى ضرر.

إن إعطاء الأفضلية لإشكالية التورية والتوصل إلى استنتاج فحواه أن «سياسة ملء البطون» تقدم مثالا «لإمكانية الحكم» وفقاً للمفهوم الذى كان يثير اهتمام ميشيل فوكو فى ختام حياته، معناه أننا نركز على ظهور المعانى بوصفها نتاج علاقات اجتماعية ما. غير أن كتابنا هذا مختص بالعلوم السياسية. وإذ نبتعد عند

هذه النقطة عن مسعى فوكو[١٣]، فإننا لم نبتغ الاكتفاء بتحليل لنظم الألفاظ يستبعد كل موضوع التعريف. وعلى العكس فقد ركزنا، وفقاً لمعالجة الفردية المنهجية[١٤] على دور العناصر الفاعلة وعلى الاستراتيجيات الاجتماعية والأسس المادية "لإمكانية الحكم" هذه، على أن نرجئ القيام بدراسة نسقية للأنواع الاستطرادية (بالانتقال من معنى الى آخر) فى المجال السياسى فى إطار السياق التاريخى لافريقيا المعاصرة. والواقع أن إشكالية اللغة السياسية التى ندافع عنها ، كثيراً ماتقتصر على تقديم المعنى البسيط للخطاب السياسى الذى فصلت روحه عن جسده[١٥]. بيد أن الأمر يتعلق بشئ مختلف تماما. فلا توجد الكلمة من ناحية وجسد المجتمع الذى خلقته الكلمة، من ناحية اخرى. وبالطبع تجرى الأمور جزئيا على هذا المنوال، وسنرى ذلك فى الفصل التاسع من الكتاب. فالدولة التى أعقبت مرحلة الاستعمار تلجأ الى حد كبير الى تصورها لذاتها. غير أن نسقى الواقع لا يمكن فصلهما الواحد عن الآخر ويتعين تصورهما معاً بقدر الإمكان.

وقد تخلينا كذلك عن التفرقة المعتادة بين الحياة السياسية للدول والبيئة الدولية التى تدخل هذه الدول فى نطاقها. وعلى العكس العرف الُمنفِر، لا نخصص فصلاً متميزاً لذلك، من نوع «افريقيا فى العالم» يمكن أن يقرأه المرء (او لا يقرؤه!) بمعزل تماماً عن المؤلف. «فديناميكيات الخارج» لا تنفصل فى الواقع عن «ديناميكيات الداخل». وقد فضلنا كذلك التطرق الى النظام الدولى كلما بدا لنا ذلك مفيداً للبرهنة، خاصة فى الفصول المكرسة لاستراتيجيات الانفتاح على الخارج (المقدمة) والتدرج الطبقى فى المجتمع (الفصل الثانى والثالث والسابع) وتهجين السياسة (الفصل التاسع).

ونظراً لأسباب سيتم عرضها فيما بعد، وهى أسباب لاترجع فقط الى جهلنا، سيتناول هذا المؤلف افريقيا الواقعة جنوب الصحراء مع استبعاد بعض بلدانها، وأساساً السودان واثيوبيا وجزر المحيط الهندى وجمهورية افريقيا الجنوبية ومنحدراتها. وقد كرسنا عملياً اهتماماً أكبر ببعض الدول بالمقارنة مع غيرها لأنها تقدم نموذجاً لأوضاع سياسية أو لأنها كانت موضع دراسات حاسمة بالنسبة لمقصدنا. ويدخل فى إطار هذه الفئة السنغال وغينيا وساحل العاج وغانا ونيجيريا والكامرون والكونغو وزائير وكينيا وتنزانيا، أى ٢٢٢مليون نسمة تقريبا من بين حوالى ٣٥٥ مليون نسمة فى نطاق الدراسة التى نحن بصددها. وبالطبع فإن الحكم على ذلك لايتوقف علينا. بيد أن

مسارات البلدان الأخرى فى المنطقة لاتدحض على مايبدو نموذجنا، علماً بأن هناك عدداً من الدول كان يستحق معالجة أفضل من جانبنا، مثل زمبابوى وزامبيا وبتسوانا ومالاوى والصومال وليبيريا، وبقدر أقل كل من انجولا وموزمبيق.

وفيما يتعلق بكتابة أسماء العَلَم، فقد تمسكنا، بلا تبحر مفرط، بالإملاء المعاصر المصطلح عليه وإن لم يكن بشكل قاطع. والمهم فى الأمر هو ان نكون على علم بالأصل الذى تنحدر منه هذه الأسماء.

الخطـــة

لن يكون من المستساغ أن نترك قارئنا دون تزويده بمرشد صغير. فالمقدمة تحدد فكرياً هدفنا وترسم نطاقه.

وبما أننا قد أبدينا اهتمامنا بتاريخية الدولة التى أعقبت الاستعمار، فإن القضية التى كان يتعين علينا أن نطرحها كانت أصل تكوين الدولة (الجزء الاول). وقد بدا لنا أن مفاهيم الأصول العرقية (الفصل الاول) والتقسيم الطبقى للمجتمع (الفصلان الثانى والثالث) لاتكفى لتحديد وحدات التحليل الملائمة. وقد دفعنا أخذ الخلفية التاريخية للدولة المعاصرة فى الاعتبار الى الاستدلال بالأحرى بمقياس قيام الطبقة المسيطرة والتطلع الى الهيمنة (الفصل الرابع)

وكان يتعين علينا بعد ذلك أن نحدد سيناريوهات هذا السعى الى الهيمنة (الجزء الثانى). ونجد الحدود القصوى للتحديث المحافظ والثورة الاجتماعية بشكلهما الخالص الى حد كبير أو صغير فى حالات المركزية الملكية أو التشتت العائلى أو سيطرة أقلية دخيلة على البلد (الفصل الخامس). غير أن السيناريو الوسيط والمتمثل فى الاندماج المتبادل بين أقسام النخبة يبدو الأكثر شيوعاً (الفصل السادس). وقد دفعنا ذلك الى النظر الى الدولة التى أعقبت الاستعمار بوصفها الجهاز الذى يأتى بـ «الثورة السلبية» وبـ «الكتلة التاريخية» (الفصل السابع).

غير أن الخطر يكمن فى أن ننظر بشكل آلى وغائى الى حد كبير إلى تلك التطورات. فاستراتيجيات العناصر الفاعلة تُخضِع فى الواقع قيام الدولة التى أعقبت الاستعمار للعديد من دواعى عدم التأكد (الجزء الثالث). فهذه الاستراتيجيات تتم فى إطار شبكات شخصية أو زمرات، تحت قيادة أصحاب مشاريع سياسية (الفصل الثانى). وهى تسعى بالأخص – الى جانب الإبقاء على وجودها – الى التراكم،

وتتخذ شكلاً متميزاً «لسياسة ملء البطون» وإن كان ذلك يمكن أن يواكب قيام مؤسسات الدولة على أساس صيغة مهجنة ثقافياً (الفصل التاسع).

وفي المقابل، لايخلو هذا المسار المتميز من جوانب تاريخية. فنموذج «إمكانية الحكم» الذي يأتي به هذا المسار يدفع، بممارساته المركزية في مجال «الأكل» والهروب، الى التفكير بوجه عام في المقارنة السياسية وفي نواقص كل نظام للحكم. وهكذا يصبح الطريق مفتوحاً امام تحليل لاحق للأنواع الخطابية للسياسة التي تقدم عليها الدولة التي أعقبت حقبة الاستعمار في افريقيا (الخاتمة).

شـــكر

بدأ مشروعنا في عام ١٩٨٤ وحظي بتمويل خاص قدمه مركز الدراسات والبحوث الدولية التابع للمؤسسة القومية للعلوم السياسية، واستفاد بذلك من مساندة وتفهم جي هرميه وجان لوك دوميناك، اللذين تعاقبا على رئاسته، وكذلك أعضاء مجلس المعمل وسيرج هورتيج، سكرتير عام المؤسسة القوميه للعلوم السياسية. وقامت سيلڤي هاس وهيلين كوهين ونيكول برسوبوا بالمهمة الشاقة للغاية والمتمثلة في تحويل مؤلفنا من ركام الى نص يمكن تقديمه لدار فايار للنشر. ونقدم شكرنا أولاً لجميع من لولاهم لما ظهر هذا الكتاب في الوجود، وكذلك الى پيير بيرنباون واريك ڤيني، اللذين طلبا مني كتابته.

كما أن شكري يخص أيضاً جميع من ساعدونا في وضع هذا المؤلف بمناقشة أطروحاتنا وإفادتنا بالمعلومات وإسداء النصح لنا واستقبالنا، والذين لايمكننا ذكرهم بالاسم نظراً لضخامة عددهم أو لأنهم طلبوا منا عدم ذكر أسمائهم. غير أنه سيكون من الظلم الى حد كبير حقاً عدم الإشارة اليهم: أعضاء فريق تحليل الأساليب الشعبية للعمل السياسي، وفريق تحليل مسارات السياسة في افريقيا وآسيا، وهيئة تحرير مجلة «السياسة الافريقية» الذين استحثوا تفكيرنا ورعوه، وكذلك أيضا أعضاء مركز الدراسات والبحوث الدولية، وفريق المركز الجامعي للبحوث والتبادلات والوثائق، الذين استقبلونا مرتين في نيروبي، والسيد/ بيرانچيه، المستشار الثقافي بسفارة فرنسا في تانزانيا وقرينته، اللذين غمرانا بكرم ضيافتهما أثناء إقامتنا في دار السلام، واليزابت واوليڤييه كارشر اللذين استعدنا صداقتهما في ابيدچان، ومركز الدراسات الأفريقية بجامعة ليدن، ومركز الدراسات الافريقية التابع لمعهد الدراسات

الافريقية والشرقية فى لندن، لتفضل كل من المركزين بمناقشة أعمالنا التمهيدية، وحكومتى جمهورية الكامرون، وجمهورية الكونغو الشعبية اللتين ارتضتا قيامنا بعملنا ومنحتاه تسهيلات كبيرة، والمسئولين السنغاليين السياسيين والإداريين الذين جمعوا بين الكفاءة والروح المتحررة ففتحوا لنا سجلاتهم، والمركز الافريقى للدراسات والتوثيق ببروكسل الذى أتاح لنا بسخاء فرصة التردد على مكتبته والاطلاع على ملفاته الصحفية، وأخيراً، نذكر - مع المخاطرة بالنسيان وعدم التحلى بالذوق: اوليڤييه ڤاليه، وچيل دورفليه، وپيير مايير، وچيرار ڤولبير، ودنيس مارتان، وچان باشارى، وبرنار دوشافو، وفرانسوا جولم، وزكى لايدى، وكومى تولابور، وچان كوسى، وپيتر جسشاير، وچان كلود ويلام، واشيل مبيمبه، وريشار چوزيف، وايڤ اندريه نوريه، وچان فرانسوا ميدار، وچان كوپانز، وفرانسوا سودان، وچان بيير كريتيان، ودونال كروز اوبريان، وچون دون، وچان بيير ڤارنييه، وآن بلانكار، وكريستيان كولان، وفرانسوا كونستنتان، وچان لوك سوسيه، الذين ساندونا من آن الى آخر وبطريقة أو أخرى.

وأخشى الآن، وقد أصبح القارئ على علم بمدى سعة المساعدات التى قدمت لنا، واستفدنا منها، ان يتوقع الكثير. ونحن نرجو منه التسامح. فهذا الكتاب ليس سوى محاولة. ونحن نريد أن تلقى مسئولية جوانب النقص فيه وأخطائه على عاتقنا وأن ينسب ما قد يتضمنه من جوانب مثيرة للاهتمام الى من ساندونا. وسنشعر بأننا تخلصنا من جزء من ديننا إزاءهم اذا استطاع قصدنا أن يسهم فى التوصل الى نظرة للمجتمعات الافريقية تتميز بكونها أقل إفراطاً فى التبسيط.

المقدمة

تاريخية المجتمعات الافريقية

ها نحن بصدد قرن من الاهتمام بالشئون الافريقية لم يساعد على إدراك أن مجتمعات هذه القارة «تماثل غيرها»، كما لم ييسر التفكير فى طابعها العادى، وبالأخص على المستوى السياسى، رغم الكم الهائل من المعلومات التى تراكمت بخصوصها. ومع أن صورة القارة التى أفرزتها هذه المعارف ليست متجانسة على الإطلاق وليست مغلوطة تماماً إلا أنها لاتقل غموضاً عن التصورات الخادعة عن الشرق التى أدانها م. رودنسون وأ.ى. سعيد[1].

والرأى العام الغربى متخم بالقوالب المقررة فيما يختص بالسلطة والدولة، طالما تعلق الأمر بالبلاد الأخرى وأياً كانت اختلافاتها. وكثيرا ماتفوح من هذه القوالب رائحة العنصرية التى كان بودنا أن نقول إنها غدت من آثار الماضى. وتكشف هذه القوالب عن التكاسل فى فهم الدوافع التاريخية الخاصة بمجتمعات ينظر اليها باعتبارها مجتمعات غريبة الشأن. وبناء على تلك النظرة الخاطئة تقوم التصورات الداعية للرثاء والتى تعتبر أن افريقيا ليست باعثة مستقبلها بقدر ما هى مادة له. فهى - حسب تلك النظرة - افريقيا «انطلقت بشكل خاطئ» و«مضطربة»، و«فاقدة الاتجاه»، و«مثيرة للأطماع»، و «مغدور بها»، و«مخنوقة»، ويجدر بنا «أن نكيل بصددها الاتهامات[2]». وقد عبر الرسام الكاريكاتورى پلانتو عن تلك الأفكار الدارجة بموهبته المعهودة، غداة كارثة طبيعية أصابت الكامرون، فصور رجلاً أسود أمام عجلة يانصيب الموت: وتنحصر احتمالات دوران هذه العجلة فى المجاعة والحرب الأهلية والجفاف والأبارتيد وغارات الجراد وثورة البراكين ووباء الايدز. وهكذا يميل هذا الفهم الخاطئ الى تحويل العلم السياسى الى علم الأمراض الباطنة بمجرد أن يجرى الحديث عن المجتمعات التابعة والفجة والمريضة الواقعة جنوب الصحراء. وهو يستخدم أيضاً كمبرر سهل للعديد من الأفارقة للتنصل من خوض النضالات الداخلية.

نموذج النير

إن الإحجام عن الاعتراف بالمجتمعات الافريقية باعتبارها مجتمعات تاريخية وسياسية كاملة الاهلية يرتبط بإقدام الغرب على إخضاعها ابتداء من النخاسة حتى الاستعمار. وهكذا كان اللورد هاري چونستون، وهو من منظرى الامبريالية البريطانية، يشك فى أن يكون للأفارقة تاريخ قبل هجمات الغزاة الأسيويين والأوروبين[٣]. وقد استأثرت دراسة الهجرات والبحث عن الأصول وتحديد الشعوب المهيمنة بقسط كبير فى الكتابات الاستعمارية للتاريخ كما اصطبغت بالصوفية الإنجيلية أو السياسية[٤].

بيد أن المعادلة بين افتقاد المجتمعات الافريقية لتاريخيتهاوالطابع المرضى للسلطة فى هذه المجتمعات تمتد جذورها الى تقليد فكرى يرجع على الأقل الى عهد ارسطو. فبناء على افتراض رضاء شعوب آسيا بالمذلة التى تجعلهم، حسب هذا الزعم، قادرين على تحمل «السلطة الاستبدادية» بلا أى حرج، جاء الاستنتاج القائل بأن "من حق الإغريقى أن يحكم الأعجمى". وقد انتشرت هذه البديهية عبر القرون والقارات. على أن تصورها الرئيسى، وهو "الاستبداد"، مرتبط بالتهديد التاريخى الذى تعرض له الغرب من جانب آسيا وتجسد فى مرحلة معينة فى الامبراطورية العثمانية[٥]. ولم يكن هناك شئ من هذا القبيل فيما يتعلق بافريقيا، بمجرد أن كفَّ الاوروبيون عن النظر الى "الأحباش" من خلال تصورهم الاستيهامى للشرق[٦]. فأفريقيا، شأنها هنا شأن آسيا. فهى بالطبع المحل المختار للاستبداد، والتاريخ - مثلا - لا وجود له فيها، كما أن الزمن يتوقف فيها فى تصور مونتيسكيو وڤولتير. غير أن المخاطر هنا غير قائمة إطلاقاً اللهم إلا اذا كانت مخاطر فردية وناجمة عن الحمى والوحوش وأكلة لحوم البشر وفساد التقاليد. وكانت العلاقة بين اوروبا وافريقيا السوداء غير متساوية ولصالح القارة الأولى. ويقول مونتيسكيو: «أغلبية شعوب سواحل افريقيا متوحشة أو همجية (...) وهى بلا صناعات. ولاتوجد لديها فنون، ولديها كم وافر من المعادن الثمينة حبتها بها الطبيعة بشكل مباشر. ولذا فإن كل الشعوب المتحضرة تستطيع أن تتاجر معها لصالحها وبوسعها أن تجعلها تثمن غاليا العديد من الأشياء التى لاقيمة لها وأن تحصل بذلك على ثمن مرتفع للغاية»[٧].

وهكذا ظلت المغالاة المزعومة للسلطة فى المجتمعات الواقعة جنوب الصحراء،

محتفظة باختلافها الجذرى فى نظر فلاسفة الغرب. ولايرى هؤلاء أنهم هنا بصدد فساد يمكن أن يصيب السياسة بقدر مايرون أنه قصور متأصل «بين درجتين من البلاهة وبداية التعقل، عرفته أكثر من أمة على مدى قرون»[٨]. وكان من المفهوم أن «جنس السود نوع من البشر مختلف عنا، كما يختلف جنس الكلب السَّبَنيلى عن الكلب السلوقى»، حتى وإن كان الغرض من ذلك إبداء السرور إزاء «الحرية» التى تعتبر قبائل الكافر [CAFRES] «متوحشين» (...) أرقى بكثير من المتوحشين لدينا[٩]. وفى سياق هذا الجدول، هناك ما أكده هيجل بشكل قاطع فأصبح نموذجياً حقا: «(افريقيا) ليست مهمة من زاوية تاريخها الخاص، ولكن لأننا نرى الإنسان فى حالة البربرية والوحشية التى تحول دون أن يشكل حتى الآن جزءا لايتجزأ من الحضارة. فقد ظلت افريقيا منعزلة بلا روابط مع بقية العالم منذ بداية التاريخ. إنها بلاد الذهب المنغلقة على نفسها، بلاد الطفولة، المغلفة بلون الليل الأسود. قبل ان يبدأ نهار التاريخ الذى أدركه الوعى»[١٠].

وترتبط تماما حكاية انعزال افريقيا عن بقية العالم وانعزال المجتمعات الافريقية بعضها عن بعض، بإنكار تاريخها. فقد أرجع مونتيسكيو وحشية هذه المجتمعات وبربريتها الى كون «بلاد شبه غير قابلة للسكن تتباهى ببلدان صغيرة قابلة للإقامة فيها[١١]». وقد انتشرت هذه الأسطورة فى القرنين التاسع عشر والعشرين وبلغت أوجها فى موضوع الغابة والصحراء. وقد كتب القبطان ڤاليه يقول فى عام ١٩٠٠، وهو فى أغوار غابات الكونغو: «(...) لانجد هنا سوى الفوضى وسوء النية، وباختصار مجتمع لايزال فى عهد الطفولة، بلا أى تنظيم، وعبارة عن شتات من البشر يستحيل التعامل معهم، يشلون جهودنا الكريمة للغاية بجمودهم». وبعد ذلك بخمسين سنة جاءت أقوال هوبير ديشان كرجع صدى له بخصوص جنوب الكامرون: "كانت الغابة فيما مضى عائقاً للاتصالات ومأوى لمن أبعدتهم المفازة. وكانت تبدو مأهولة الى حد ضئيل بقبائل قليله الأفراد، ومتنوعة للغاية ومعزولة كل منها عن القبائل الأخرى بمساحات شاسعة من الصحراء التى تنبت فيها الأعشاب، وتشكل بذلك وحدات سياسية متميزه تعيش على الوقيد والزراعات المتنقلة بين المساحات الخالية من الأشجار فى الغابات. وهى غير مستقرة فى أماكنها وتعانى من سوء التغذية. وباستثناء بعض سكان السواحل الذين شاركوا من قبل فى النخاسة، تعيش هذه القبائل حياة تقليدية بمعزل عن العالم، كما لو كانت فى كوكب آخر[١٢]».

على أن مسألة الانعزال هذه تستدعى مسألة أخرى أساسية بقدر أكبر، ألا وهى الاعتداء على قارة منغلقة على نفسها ومجبرة على الدخول فى تاريخ له منشأ آخر. وقد التقت وجهات النظر حول هذه النقطة بين چونستون، الممارس للامبريالية والمنتقدين لها: هوبسون أو لينين. فقد اعتبروا معا «الشعوب الافريقية» أدوات يحركها التاريخ(١٣). وأسندت تاريخية المجتمعات القائمة جنوب الصحراء إلى تاريخية العالم الغربى الذى جعلها تابعة له. وفى إطار هذه المفاهيم كانت العصور السابقة مجرد مرحلة انتظار لمجئ الاستعمار والإعداد لذلك. ولم يكن هذا الاستعمار سوى استعباد مهين أزاح جانباً الماضى الذى تم محوه نهائياً(١٤). وجدير بالذكر، فى هذا الصدد، أن المثقفين المعادين للامبريالية فى فترة ما بعد الحرب لم يتبعوا خطابا يختلف حقا عن خطاب أعدائهم - ومنهم فانون فى "*المنبوذين فى الارض*"- وسارتر الذى كتب مقدمة هذا المؤلف، وكذلك سارتر فى "نقد الفكر الجدلى". فهو يقول: "منذ أمد ليس بعيداً كان فى العالم مليارا نسمة من بينهم مليار ونصف من أهالى البلاد التى تم استعمارها من قبل. وكان «الاسم» من نصيب الفريق الأول المكون من ٥٠٠ مليون فرد، أما الثانى فقد استعاره. وكان الوسيط بين الفريقين ملوكا صغارا تم شراء ذممهم، وإقطاعيين وبرجوازية زائفة تم اصطناعها لهذا الغرض. وعندما كان الافريقى يستعيد زمام مصيره، كان يقدم على ذلك لكى يستعيد براءته السابقة «وشفافيته المفقودة»(١٥). وهكذا عادت فكرة «الوحشية» بقوة فى المخيلة الفلسفية الغربية غداة التخلص من الاستعمار. فقد أكد بشدة فلاسفة ماركسيون مثل ل.التوسير وج. رانسيير على قيام الدولة والخصائص الأساسية للمجتمعات البدائية التى تنتمى اليها أصلاً هذه الدول، فربطوها بالميتافيزيقيا وأبعدوها من مجال التاريخ(١٦). وهكذا التقوا مع مؤلفين مناقضين لهم مثل س.ترنبول، ور. چولان، وب. كلاستر، وج.. ديلوز، وف. جاتارى.وهذا الأخير يعتبر أن الحديث عن «الهمجى»، وفقاً لطراز أدبى راسخ الأركان، لا تعود قيمته الى ذاته نفسها بقدر ما تعود الى نقده الحضارة الغربية. وترجع السمة البارزة فى هذا المسعى الى «كون التاريخ يقوم فيه بدور القس ازاء المشرفين على الموت: إذ أنه لايستدعى إلا للمسحة الأخيرة» التى تخص المجتمعات الآيلة للزوال عن طريق الفناء أو التَغَرُّب أو الرسملة(١٧).

ظلت افريقيا، بلاد الذهب والطفوله التى تعيش تاريخها بالوكالة وفى عالم

مأساوى، ظلت كذلك على ضوء العلوم السياسية. وهى غائبة بشكل ملحوظ عن الأفكار الأساسية لكبار المنظرين، ابتداء من مونتيسكيو حتى هيجل وماركس وويبر، بالمقارنة مع الاهتمام الذى أبداه هؤلاء الى حد كبير أو صغير إزاء الصين والهند واليابان أو الدول الاسلامية. وكان لزاماً أن ننتظر نضوج علم الانتروبولوجيا حتى يتم دمج المجتمعات الواقعة جنوب الصحراء بالكامل فى التحليل السياسى. والواقع أنها أصبحت تحتل عن هذا الطريق ومنذ ذلك العهد مركزاً أولياً. ومع ذلك لم يتم الاعتراف بتاريخيتها بقدر أكبر. وقد اعترض هذا السبيل الى أمد طويل كل من تقاليد الاتنوجرافيا (علم دراسة خصائص الشعوب) التى لا يعنيها الزمن ونفوذ دوركايم على حساب تأثير باريتو وماكس ڤيبر، وذيوع البنيوية. وقد جرى ذلك قبل أن تتأكد إعادة الاعتبار للبعد التطورى للغة بقلم س.ف. نادل، وا.ا. ايڤنز - بريتشارد، وأ.ر. ليش وج . بالانديبه وج. ڤانزينا أو بأسلوب أكثر غموضاً من جانب م. جلوكمان وزملائه فى مدرسة مانشستر. وقد أنجزت مشروعات ضخمة فى مجال معرفة ماضى المجتمعات الافريقية خلال عشرين سنة، وذلك رغم الأحكام المسبقة التى تعترض سبيل مؤرخى هذه المجتمعات من جانب زملائهم المتخصصين فى القارات الأخرى. ولا يحول ذلك دون إجراء دراسات رائعة ووافية حول الممالك الافريقية، بغض النظر عن أوضاع الدولة الاستعمارية أو اللاحقة لعهد الاستعمار والتى سادت منذ قرن من الزمن[١٨].

وهذا الحد يكشف عن الواقع، لأن أخذ المجتمعات الافريقية بعين الاعتبار فى دراسة السياسة المعاصرة ظل هامشياً بوجه عام. وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية أراد منظرو التحديث السياسى سد هذا النقص وتحرير التحليل المقارن للنظم السياسية من الروح «الأبوية» التى استبدت به[١٩]. ولم يتوصلوا الى ذلك إلا فى شكل نظرة عالمية أثيرية سرعان ما نسيت البعد التاريخى والثقافى لمجتمعات «العالم الثالث»[٢٠]. وقد نشأت مدرسة التبعية - حسب التسمية التى استخدمت فى اللغة الاكاديمية بالرغم من أنها مدعاة للنزاع - من ملاحظة التشكيلات الاقتصادية الامريكية اللاتينية. وأدى تطبيقها على افريقيا الى التفنن فى العقائد الراسخة وفى تكفير الآراء المغايرة أكثر مما دفع الى دراسة يقظة للديناميكيات السياسية. ويعود القصور الوخيم العواقب الى أن سوسيولوجيا الدولة المنتمية لمدرسة ڤيبر تجاهلت تماماً القارة، مع أنها كانت قد رفعت رأسها من جديد بعد غياب طويل[٢١].

واخيراً، فقد وُضعت المقولات التى ينتظم حولها الفكر المعاصر- وبالأخص مقولات الديمقراطية والسلطوية والشموليه - وتم صقلها وجرت مناقشتها بخصوص تجارب تاريخية غير افريقية. ومن المؤكد أن القارة لم تكن فى يوم من الأيام مركز العلوم السياسية. ولم يتغير تقريباً نصيبها الضئيل الذى حُدد لها أصلاً. ولاعجب بالطبع أن تظل رهن نفس العجز عن الاحاطة بتاريخيتها هى نفسها. ويتجلى هذا العجز من خلال بعض التفسيرات المفتقدة للمنطق والتى ترصع الخطب العلمية التى ألقيت خلال العقود الثلاثة الأخيرة وتشترك معاً فى نموذج النير: النير الذى تفرضه البلدان الغربية على البلدان الافريقية، والنير الذى يفرضه الطغاة المحليون على شعوبهم؛ وهو نير تفرضه طبيعة لاتعرف الرحمة وتقاليد تتميز بالغلظة، على قارة مشرفة على الغرق.

وتاريخ المجتمعات الافريقية مقسم أولاً وفق مراحل خارجية بمجرد تداخل تاريخيتها مع تاريخية العالم الغربى الذى أصبحت تابعة له. وهذه المراحل وحدها من تطور التبعية، هى التى تُعتبر مناسبة وتضفى معنى على الأحداث. وهكذا تُحجب استمرارية التشكيلات التاريخية الافريقية على المدى الطويل، بينما تكتسب وقائع التغلغل الأوروبى أهمية حاسمة[٢٢]. ويختلف التمييز بين تلك الحقبات وفقاً لما يفترضه المؤلفون مسبقاً. ويعتمد السياسيون الليبراليون على تواريخ الاحتلال الاستعمارى، والى حد أكبر على تواريخ إدخال المؤسسات التمثيلية، مما يعزل فى نهاية المطاف الدولة المعاصرة عن أصولها الاجتماعية. ويبرز علماء الاقتصاد والانثروبولوجيا والمؤرخون، الحريصون على التأكيد على دمج القارة فى النظام العالمى، يبرزون المراحل المختلفة للنخاسة، ويعتبرون الوقائع السياسية والإدارية والعسكرية للاستعمار وكذلك أحداث «الاستقلال الزائف» أمراً ثانوياً.

غير أن تحديد مراحل الماضى الافريقى حسب التقسيمات الخارجية يعكس تفسيرات خاطئة أكثر عمقاً تتمثل فى إدخال الديناميكيات الحاسمة المشكلة لتاريخ البلاد الطرفية فى المجال الغربى. وتلك هى البديهية الرئيسية لأعمال مدرسة التبعية[٢٣]، «حسب تعريفها تقريبا»، ذلك أنه كثيرا ماننسى أن أصحاب مدرسة التبعية الامريكيين اللاتينيين كانوا قد رسموا لأنفسهم كهدف أول تفهم الديناميكيات الداخلية للبلدان الطرفية[٢٤]. وقد عرّف مؤرخ افريقى، وهو ب.بارى، على نفس النحو دراسته لمملكة سنيجامبيا قائلا: " {...} أياً كانت أهمية هذا الحدث الخارجى الذى يشكل تجربة رئيسية بالنسبة لافريقيا، إلا أنه يتعين أن ننظر اليه كمجرد عنصر

بسيط للتفسير، قادر على توضيح التاريخ الداخلى للوالو". وقد استشهد فى هذا الصدد بقول نكروما: "يجب أن نكتب تاريخنا بوصفه تاريخ مجتمعنا المتمتع بشخصيته المتميزة، ويجب أن يعكس تاريخه هو، على ألا يرد الاتصال بالاوروبين إلا من زاوية خبرة الأفارقة[٢٥]. والواقع أن تركيز مدرسة التبعية على النظام الاقتصادى العالمى لم يكن إلا انحرافاً عن هذا المنطلق جعل البادرة المناضلة ترى وراء كل انتفاضة سياسية «للعالم الثالث» يد "الامبريالية" الشريرة. وكان هذا التدهور الذى طرأ على المشروع الأصلى لمدرسة التبعية واضحاً بالذات فى افريقيا، خاصة وأن الذين جاؤوا به كانوا من المؤلفين الأجانب: سمير أمين وو.رودنى بالأخص، وأن نظريات أ.ج. فرانك المفرطة فى النزعة الاقتصادية حظيت بشكل خاص بالتفضيل وأن البحوث التاريخية لم تكن قد تقدمت بعد لكى تأتى بقدر من التوازن. وسرعان ما صححت الانثروبولوجيا الاقتصادية الفرنسية التصويب بالتأكيد على رسوخ أساليب الإنتاج الأصلية التى تطعم معها أسلوب الإنتاج الرأسمالى السائد، واستنبطت من ذلك نظرية تحالف الطبقات. غير أنها لم تصمد طويلا لجاذبية " التبعية "، وتحولت، تحت تأثير فكر ل. التوسر المتميز بالمراقبة المنسقة لكل المفردات، إلى خطاب وظيفى على صعيد النظام الدولى[٢٦].

ولم يُقل بما فيه الكفاية إن المعالجات المتنافسة والمتعلقة بالتحديث والتطور السياسى كانت ترجع فى الواقع إلى منطق تفسيرى مماثل. وعلى عكس ما كُتب أحياناً[٢٧]، لم تَعتبر تلك المعالجات التغير الاجتماعى تطوراً ملازماً، أللهم إلا من وجهة نظر عامة للغاية وشبه فلسفية. ومع أن تلك المعالجات لم تطمس تأثير العوامل الخارجية فى مجتمعات العالم الثالث، إلا أنه تكشفت لها من خلال طابعها "الانتقالى" عاقبة التدخل الاستعمارى الذى قذف بها فى طريق التحديث الوعر. وكانت الوحدة القومية وعملية بناء الدولة تُسندان الى النشاط الإصلاحى والتعبوى للنخبة المحدودة وتتخذان شكل نشر قيم خارجية المنشأ وعالمية الطابع. وقد تكلم ج.أ. الموند وج.ب پاول بجلاء عن «حادث تاريخى» فيما يتعلق بنظم «التعبئة التمهيدية»: فوجود «نخبة تم تحديثها» وبروز «بنية تحتية سياسية» يعودان إلى تأثير الاستعمار أو نشر أفكار وممارسات جاءت من أنحاء العالم الذى تطور قبل ذلك بوقت طويل[٢٨]. والواقع أن مقصدها لم يكن مختلفا عن مقصد د.اپتر الذى عرّف "التحديث"- المتميز عن فكرة "التنمية" الأكثر عمومية - بأنه تصدير لسلوكيات جديدة وافدة من المجتمع الصناعى[٢٩].

ويؤدى حتما استئثار النظام العالمى بميزة التاريخية إلى إضفاء أصول خارجية وحديثة العهد على المجالات السياسية الافريقية وإلى إلقاء مسئولية ضعفها على ذلك الالتواء. ويرى " التنمويون " أن الدولة تشارك فى مجال الحداثة وتتصدى لمجال التقاليد بمحاولة "التغلغل فيها"، هذا إن لم تتغلغل التقاليد نفسها فى الدولة. وكان من نصيب الجذور الأصيلة الإهمال أو الإنكار، وما كانت تظهر إلا بشكل متخلف يتمثل فى مقاومة التغيير. وقد ضخم التبعيون من هذه السمة إلى حد عدم الاعتراف بأى قدر من استقلالية الدولة إزاء النظام الاقتصادى العالمى. وفى معرض الإشارة إلى "سرعة قيام طبقات محلية جديدة محظوظة، ومن طراز إدارى صرف تقريباً، يتوقف رخاؤها على المساعدات الخارجية ولا تبدى أى قدر من الديناميكية الاقتصادية" أكد سمير أمين: "إن مجتمع ساحل العاج ليست لديه استقلالية خاصة، ولايمكن فهمه بدون المجتمع الاوروبى المسيطر عليه: وإذا كانت البروليتاريا افريقية، فإن البورجوازية الحقيقية غائبة ويقع محل إقامتها فى أوروبا التى تقدم رؤوس الأموال والكوادر(٣٠). وعلاوة على عمليات النهب المحلية، ما كانت للعملاء الذين يتولون زمام «الاستقلال الزائف»، حتى وإن كان معترفاً لهم أحياناً بقدر من التمثيل القومى، أى تطلعات أخرى سوى ترك الفرصة لبعض أقسام البروجوازية المحلية لتحقيق مكاسب صغيرة على حساب مصالح برجوازية مركز البلد المستعمر، وترك الفرصة لأشد تلك الأقسام نفوذاً لكى تصبح "صلة الوصل" الاقليمية للامبريالية.

وقد دلت المناقشات التى دارت حول استقلالية الدولة فى افريقيا الشرقية، خاصة على أعمدة مجلة الاقتصاد السياسى الافريقى -REVIEW OF AFRICAN POLIT] [ICAL ECONOMY على قدر عظيم من الدقة بفضل جدية البحوث الميدانية التى أثرت بها الاعتبارات النظرية التى أوحى بها ن. بولانتزاس وهـ.علوي. ومع أن هذه المناقشات كانت أسيرة النزعة الاقتصادية إلا أنها استمرت فى اعتبار المنشأ الخارجى للدولة أمرا مفروغا منه، مع التساؤل فى الوقت نفسه عن مدى التأثير الحقيقى للتراث الاستعمارى(٣١). وقد تخلى الانتروبولوجيون الماركسيون لنفس الأسباب عن إشكالية النمو الداخلى للمجالات السياسية المعاصرة وإن كانوا قد لفتوا الأنظار إلى تأثير ديناميكيات النسب، خاصة فيما يتعلق بكونغو – برازافيل(٣٢).

ويرجع الاندهاش إلى عدم تمسك السوسيولوجيا التاريخية بهذه النظرة، فى إطار الحدود الضيقة لاهتمامها بافريقيا. فقد نقل أ. والرشتاين اهتمامه من تحليل النظم

التى جاءت فى أعقاب الاستعمار، إلى تحليل « نظام العالم »، وانحاز إلى مسلمات التبعية بعبارات لن يرفضها سمير أمين: «من سمات المنطقة الطرفية ضعف الحكومة المحلية الذى يتراوح بين عدم الوجود (أى وضع استعمارى) وبين دولة ضعيفة الاستقلالية الذاتية (أى وضع استعمارى جديد) »[٣٣]. وهناك فارق بسيط فى رأى بـ.بادي وب. بيرنباوم اللذين يريان مع ذلك أن « مجتمعات العالم الثالث استهلت بناء الدولة أساساً بالمحاكاة وذلك بالرجوع الإجبارى إلى حد أو آخر إلى النماذج الخارجية المنشأ المنبثقة عن المجتمعات الصناعية فى الشرق والغرب ليتم بها تغليف بنيات اقتصادية واجتماعية وسياسية كانت تحتاج على الأرجح الى طراز آخر من التنظيم». وقد استخلصا من ذلك أن « (...) الدولة تظل فى افريقيا كما هى فى أسيا منتجا مستورداً بالكامل، ونسخة باهتة من النظم السياسية والاجتماعية الأوروبية المتعارضة تماماً، وجسماً غريباً يتميز علاوة على ذلك بثقله وعدم فعاليته وبكونه مصدراً للعنف »[٣٤].

ويرى البعض والبعض الآخر أن تطعيم الدولة - وهو تعبير شائع الاستعمال - كان فاشلاً. وتشهد على ذلك مختلف مظاهر عدم الاستقرار والقهر السياسى التى تتركز حولها التعليقات. ويصبح الحزب الأوحد والنظام العسكرى وسلطة رئيس الدولة، المفترض أنه افريقى، بما له من نفوذ جماهيرى، الأشكال الحديثة لطغيان «الملوك الصغار الدمويين» الذى كافحه ما أدخله الاستعمار من حضارة، وحاول جاهداً فيما بعد عالم انثروبولوجيا أن يقيمه كنموذج، على شكل رد من جانب شقيقه الأكبر «الطغيان الشرقى»[٣٥]. ويبدو أن الاستبدادية التى تولدت عن المنشأ الخارجى للدولة أمر محتوم نظراً لمرحلة تطور المجتمعات الافريقية، أو لدمجها كتابع للنظام الرأسمالى العالمى. وتشير شخصيتا بوكاسا وأمين دادا الرمزيتان الى الإمكانية السياسية التى تتربص بالقارة وتهددها فى كل لحظة. ويتصدى لهذه الشخصيات الأبطال الإيجابيون، بناة مدينة مقدر لها أن تكون مدنية وأن تتحول تدريجيا الى مؤسسات، إن لم يكونوا من بناة الاشتراكية. ويفصح وهن الوساطة السياسية عن تفكك أوصال المجتمع ذاته. وتلك مسألة مقلقة بالنسبة للتبعيين وقد خففها منظرو الربط بين أساليب الإنتاج، مع توقع أن تكون التشكيلات الاجتماعية الطرفية كمجموعات من المكعبات التى توحدها المقتضيات الوظيفية للهيمنة الرأسمالية. ويتحكم عند التنمويين التفرع الثنائى بين التقاليد والحداثة فى سلسلة من الفجوات

داخل «الدولة الجديدة» التى من المفترض أن تحظر الكلام عنها «كمجتمع سياسى» أو «مجتمع مدنى» نظراً «لعدم تجانس هذا المجتمع إلى حد كبير بالنسبة لنفسه وأيضا بالنسبة للدولة»(٣٦). ومع ذلك فقد أخذ البعض على هذا التيار مغالاته فى تقرير درجة اندماج بعض النظم السياسية الافريقية حالما أثبتت موجة أولى من الانقلابات مدى هشاشة الحزب الأوحد ومخاطر «الانحطاط السياسى»(٣٧). وقد نوه بعض الانثروبولوجيين بالطابع التعددى للمجتمعات التى أقيمت عليها الدولة(٣٨). واقتراح أ.ر . زولبرج التميز بين قطاعين «حديث» و«متخلف» داخل النظم السياسية، مع التوضيح - لحسن الحظ - بإن كلا منهما ليس شرطاً مانعاً لوجود القطاع الآخر(٣٩). وبعد ذلك ببضع سنوات، أحل ك. كولان محل تلك المفاهيم، مفهومى «قطاع سياسى مركزى» «وقطاع سياسى طرفى»، مع تكرار المقدمات المنطقية: «لاتوجد الظواهر السياسية الشاملة، فى افريقيا السوداء إلا فى حالة جنينية (...) والنظام السياسى الجديد لا يؤثر بالكامل على المجال السياسى فى المجتمع. وهناك فجوة زمنى بين النظام السياسى والأبنية الاجتماعية»(٤٠).

وتنشأ عن ذلك فكرة أخرى شائعة ألا وهى سلبية الجماعات الاجتماعية التابعة أو على الأقل عجزها، فهى "خاملة" أو "لامبالية"، مستغرقة فى "التقاليد" والأمية والذاتية(٤١). ولما كان التبعيون قد أهملوا البعد الإنتاجى لصالح بعد التبادل، واقتربوا بذلك من ريكاردو وسيمث، أكثر من اقترابهم من ماركس(٤٢)، فقد نقلوا هذه الفكرة على صعيد الكرة الأرضية. وهكذا مهدوا الطريق أمام سوسيولوجيا السيطرة التى لم تتمكن من تحاشى تشبيه الأقلمة الثقافية بعمليات سلب الأمخاخ، ووصفها على غرار الانثروبولوجيين المتصدين لعمليات إبادة الأجناس والمنشدين، الحزانى على «آخر الأفارقة». وقد حللت سوسيولوجيا السيطره تَمَثُلات واستراتيجيات العناصر الاجتماعية الخاضعة، بدقة شديدة فى كثير من الأحوال، وظلت تلك التَمَثُلات والاستراتيجيات تعود بنا الى بنيات السلطة المنطقية، كما تم تأكيد ذلك فى مناقشة غنية كانت مخصصة للممارسات الغيبية(٤٣). وقد بدت على أى حال عديمة التأثير بالنسبة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى، الذى لايعرف الرحمة، طالما لم تجد حلاً لها فى إشكالية ثورية وفقاً لتعاليم الماركسية اللينينية.

ولاتترجم بالطبع علاقة القربى بين الاستعارات الفلسفية الكلاسيكية والصور العلمية الحديثة الخاصة بافريقيا الخارجة عن التاريخ والرازحة تحت النير، إلى نسخة

مصورة مماثلة لأوهام القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فقد تقدم فهمنا للمجتمعات الواقعة جنوب الصحراء بخطوات عملاقة بفضل العمل المستبسل والقاسى والمحفوف أحيانا بالمخاطر. وما كان فهمنا ليصل إلى هذا القدر بدون المؤلفات الاتنوجرافية الأولى التى كتبها إداريون استعماريون، ولولا أعمال المؤرخين وعلماء الاجتماع والانتروبولوجيا الذين عكفوا طوال عقود متتالية على محاولة إدراك التغيرات التى تطرأ على القارة، ولولا اللوحات الموثقة للنظم السياسية الوليدة التى رسمها لنا المؤلفون من أنصار الهيكلية الوظيفية، ولولا التحليلات الماركسية لعمليات السيطرة والاستغلال التى تعرضت لها تشكيلات اجتماعية كانت تصور فى الماضى على أنها بدائية ومتوافقة، ولولا الحوليات التى سجلها صحفيون وسياسيون مشهورون أو مغمورون، وهى حوليات متواضعة أحيانا ولاغنى عنها أبداً وإن كانت نادرة. وتشهد المصادر العديدة التى سنستند إليها على أنه لايوجد على نحو إيجابى مثال للخطاب الغربى حول افريقيا، يستبعد الاعتراف بأن لها تاريخا وقد صاح كليمانصو منذ نهاية القرن التاسع عشر وهو يتصدى «للحزب الاستعمارى»: «قد زادت تحفظاتى بالنسبة لنظرية تراتب الأجناس البشرية منذ أن رأيت علماء ألمان يثبتون علمياً أنه لامفر من أن تلحق الهزيمة بفرنسا فى الحرب الفرنسية الألمانية لأن الفرنسى من جنس أدنى من الألمانى. وأعترف بأنى أعيد النظر مرتين، منذ هذا العهد، قبل أن ألتفت نحو شخص أو نحو حضارة وأقول: رجل أو جنس أدنى»[٤٤].

وقد أبدى الحاكم ديشان، المعروف بعلمه المتبحر فى التاريخ الافريقى، أسفه حقاً فى الخمسينات لأن البرامج المدرسية الفرنسية لاتقدم الشعوب الافريقية إلا «من زاوية الغزو الاستعمارى، وكجزء من وقائع تاريخنا العسكرى»[٤٥]. فهناك بالأحرى ميل الى التحفظ فى التفكير فى تاريخية المجتمعات الافريقية يجب ألا نقلل من شأن انتشاره، لأننا نجده أحيانا فى كتابات مؤلفين متمرسين للغاية.

من أجل سوسيولوجيا تاريخية للتحرك

بيد أن هذه التركيبة المتأفرقة الكامنة لا تصمد أمام معاينة الوقائع رغم أنه لا يمكن إنكار ظواهر التبعية والسيطرة التى تكون سدى ولحمة تاريخية القارة. وينبهنا الفيلسوف الكامرونى ف. ايبوسى بولاجا قائلا: «ان ما يحتل المقام الأول لدى

المونتو* ليس التعجب أو الاندهاش، بل الذهول وحده الذى سببته الهزيمة الشاملة»[٤٦]. غير أنه يتعين أن نتصور تلك «الهزيمة الشاملة» على هامش نموذج النير. وبوسعنا بالطبع أن ندحض ذلك النموذج نقطة نقطة. ويتمثل الاعتراض الأكثر بساطة وصدقاً على الأقل من الناحية الفكرية فى أن كل توقعات التنمويين والتبعيين المستندة إلى كم ضخم من الحجج العلمية، لم تتحقق فى نهاية المطاف. فقد تفادت افريقيا فى آن واحد النمو والثورة. وتقاسمت المعالجتان المتسمتان بالتطورية الغائية السوق الاكاديمية غداة قيام الاستقلال فى مختلف بلدان القارة، وارتبطتا بشكل وثيق بممارسات الدولة التى أعقبت الاستعمار، بوصفها «دولة الانضباط» التى تتولى التنظيم الأعلى للحداثة، فكانتا أقرب، بهذه الصفة، الى ملكيات اوروبا الوسطى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، كما كانتا الى حد أكبر الوريث المباشر للإدارة الاستعمارية ولأحلام «التنمية». وسجلت الثمانينيات فشل صور «الرأسمالية» و«الاشتراكية» المعدلة التى تصورها ذلك المفهوم الإرادى «للتنمية» وكذلك فشل تطلعها إلى إعادة تنظيم بنية النظام الاقتصادى العالمى.

غير أن هذا التفنيد ظالم فى إلحاق الخزى بالعديد من المؤلفات الجديرة بالاهتمام بالرغم من فرضياتها الابتدائية، علاوة على أنه يترك جانباً الجوهر. وبوسعنا التشدق بالطبع بسذاجات التنمويين، مستفيدين فى ذلك بميزة مرور الزمن: فقد اصطفوا تحت رعاية «البيان غير الشيوعى» الذى وضعه روستو، آملين بصراحة فى صياغة «استراتيجيات استثمار سياسى» فانتخبوا كمقاييس للحداثة التمايز البنيوى والعلمنة الميزان للمسارات التاريخية الغربية واستنتجوا فى ذلك بكل جسارة، أن المجتمعات الأنجلو أمريكية هى الأقرب الى نموذج «الديمقراطية السياسية»[٤٧]. غير أنه من الأجدر بنا أن نتساءل كيف توصلوا الى مثل هذه الضلالات بينما كانوا يرجون صراحة الإفلات من التعريفات المعيارية السلطاوية والشمولية[٤٨] التى شاعت فيما بين الحربين. وعلى نفس النحو، يجب ألا يحجب العديد من أخطاء الاستدلال الاقتصادى التى ارتكبها التبعيون أصحاب النزعة الاقتصادية خطأ جذرياً فى المنهج، علماً بأن نقدها المدقق أصبح غير مجدٍ.

ولما كان البعض والبعض الآخر بنيويين ضالين فقد تذرعوا بمقولات تفسيرية تم تحديدها على هامش كل اعتبار تاريخى وزودت، بفضل هذه الحيلة، بترابط منطقى

*المونتو: الكائن، الإنسان (الافريقى هنا)

مختلق. وينطبق ذلك على فكرة «التقاليد» التى قد أصبح من المعروف من الآن فصاعداً أنها من «اختراع» المستعمر والجماعات الاجتماعية المحلية التى أرادت أن تستفيد من سيطرة المستعمر(٤٩). وقد أوضح تماماً بعض الفلاسفة كيف أن فرض التبعية على القارة كان قد نسب إلى «الثقافة الافريقية» وإلى«الثقافات العرقيه» تلك الوحدة المفتعلة باللجوء الى إخضاعها وإضفاء الفولكلورية عليها وتحويلها إلى وثن. وتعبر مثل هذه التصورات عن محاولات الغازى الأجنبى مصادرة التغيير الاجتماعى والحداثة قبل أن يُنَصب نفسه عند الاقتضاء «يوتوبيا نقدية» قادرة على التعبئة(٥٠).

ولم تكن التقاليد واحدة فى الواقع، بل ولم تكن أيضاً جامدة أو منغلقة.فالأفكار فى المجتمعات التى لاتوجد لديها كتابة، ترتبط بالظروف التى أحاطت بنشرها، أكثر من ارتباطها ببرنامج من المعتقدات التجريدية التى يستحيل تدوينها كتابة: وهى معرضة بذلك لتغيرات مستمرة(٥١). ومن جهة أخرى، تستخدم العناصر الاجتماعية المعاصرة، باستمرار وبشكل متعسف، قطاعات التقليد والحداثة المحصورة بشكل اعتباطى. بل إن إدراكها لحدودها بشكل واضح أمر مشكوك فيه. والروابط التى يحتفظ بها المقيم فى المدينة مع بيئته الريفية الأصلية تدفع إلى الاعتقاد بعكس ذلك. فالباميليكى(مواطن فى منطقة باميليكيه الواقعة جنوب غرب الكامرون، وهى منطقة غاصة بالسكان الذين يميلون الى الهجرة الى المدن للقيام بنشاط تجارى) الذى استقر فى المدينة يشارك فى حياة قبيلته، بما فى ذلك حضوره شخصياً فى اجتماعاتها وإسهامه فى نفقاتها المالية. ولا يكون نجاحه الاجتماعى كاملاً إذا لم يسفر عن حصوله على لقب فى إحدى جمعيات الأعيان لقاء مبلغ من المال. وهو يساهم فى عمليات تطوير منطقته وكثيرا ما يكون مبادراً فى هذا المجال، كما أنه ينشر، خلال أسفاره والمبادلات التى لايكف عن إجرائها، الأساليب الجديدة المتبعة فى المأكل والمسكن والملبس. والتقاعد فى القرية، فى جنوب الكامرون حيث تنتشر زراعة أشجار الكاكاو، يدل هو أيضاً على أن الانتقال إلى حياة المدن ليس أمراً لارجعة فيه، على عكس ماقد يوحى به التصور الدرامى للهجرة من الريف. وتبعاً لذلك،يُشار أكثر فأكثر الى «ترييف» المدن، بينما تجعل الأوضاع الوسطية بين المدينة والريف فى محافظة كيكويو [KIKUYU] فى كينيا وفى بلاد يوروبا [YORUBA] فى نيجيريا رسم الحدود الجغرافية للتقاليد(٥٢) أمراً معقداً. وفى ظل تلك الأوضاع تتبع العناصر

الفاعلة فى المجتمعات الافريقية استراتيجيات عائلية وعلاجية واقتصادية و سياسية تتجاوز التفسخات الدارجة التى تجرى المحاولات لربطها بها. فالمريض يستشير طبيب مستشفى أبيدجان، والشيخ المطبب فى الضاحية المقامة على شاطئ البحيرة، والمنجم المقيم فى قريته، الواحد تلو الآخر لأنه هو نفسه يعيش فى آن واحد على هامش مختلف البيئات. وأمثال «خطوط السير» هذه - كما يسمى ذلك سوسيولوجيو الصحة - تدل على أن هناك تكاملاً وقابلية للتشكل من الناحية الثقافية، يتناقضان مع المقولات الثنائية التفرع العزيزة لدى التنمويين.

وعلى هذا النحو أيضاً، لم يتحل النظام الرأسمالى العالمى أبداً بذلك التماسك الذى تضفيه عليه تفسيرات التبعيين. فبنية هذا النظام لم تكن واحدة مثلاً منذ النخاسة حتى «التجارة المشروعة» فى بداية القرن التاسع عشر أو أثناء الجمود الاقتصادى فى سبعينيات القرن التاسع عشر الذى شجع اوروبا على التوسع العسكرى. وعلى الرغم من قصر مدة الاستعمار إلا أنها تعرضت هى أيضاً لتغييرات حاسمة مثل ذلك «الاحتلال الثانى» فى شكل تكثيف تجنيد القوى الإنتاجية المحلية، الذى جاءت به الأزمة الكبرى فى ثلاثينيات هذا القرن، والتهديدات التى مارستها على استحداث الضرائب على الممتلكات الاوروبية(٥٣). ولما كانت أشكال قهر القارة الافريقية واستغلالها جزءاً من التاريخ فقد تخللتها تشققات يستحيل جبرها. وكان بوسع صحيفة تتحدث باسم أرباب العمل الفرنسيين أن تعتمد أطروحة التخلى عن الاستعمار، الزائفة والمخطط لها لصالح أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فكتبت تقول غداة الحرب العالمية الثانية إنه «من الأفضل تغيير الاسم والاحتفاظ بالشئ نفسه»(٥٤). وهكذا أفصحت عن صلف وقح، وفى نفس الوقت عن نفاذ بصيرة اقتصادية. فالبيانات تؤيد أقوالها، بعد مرور أربعين سنة، كما أن الرأسمالية الفرنسية أصبحت تعانى من مخلفات امبراطوريتها أكثر من زوالها(٥٥). ولكن أيا كان رأى قارئ مجلة *تريكونتيننتال* فى ذلك، فإنه لم يعترف مع ذلك بوجود دليل على تواطؤ بين أوساط رجال الأعمال والسلطة السياسية فى مركز الدولة المستعمرة، لأن هذه المؤامرة لم يثبت أبداً وقوعها. وعلى عكس ذلك كان التشاور والاتفاق بين الطرفين عسيراً فى فرنسا. فقد كانت الغلبة «للطلاق» ابتداء من الثلاثينات مما جعل عملية التخلى عن الاستعمار تتم بمثابرة شديدة باعتبارها «نتاج أزمنة تاريخية متناقضة". وفيما يختص بالسبيل الذى يتعين سلوكه، كانت الأوساط الاقتصادية ذاتها منقسمة على نفسها فى

خطوط متموجة، ولم تكن الشركات الأكثر نشاطاً فيما وراء البحار تشكل فى مجال الأعمال «حزباً استعمارياً» فى الأوساط السياسية بالمعنى الذى حدده س.ر. أجيرون(٥٦). ولم تستجب «الامبراطورية الثالثة» البرتغالية بشكل أفضل للمتطلبات الوظيفية لرأسمالية مركزها، بل إن التفاوت بين تزايد اندماج هذا الرأسمال فى المجال الاقتصادى الأوروبى الغربى والتسلط المتشنج الذى تميز به نظام سالازار، حال دون أن تحتفظ فى افريقيا بالنفوذ الاستعمارى الجديد الذى هيأته لنفسها فى البرازيل فى القرن التاسع عشر(٥٧).

وكانت التناقضات أكثر حدة بين عناصر الاستعمار المهيمنة داخل المجتمعات الافريقية. وتقدم كينيا فى هذا المجال صورة كلاسيكية. فمنذ الحرب العالمية الأولى حتى إعلان الاستقلال، كانت الإدارة البريطانية على خلاف مع المستوطنين حول المشاكل الاقتصادية والوضع السياسى للسود والاسيويين، فتنازعوا حول هيمنتهم على البلاد. ومن جهة أخرى كانت الإدارة لاتستسيغ كثيرا الحماس الصاخب الذى كانت تكافح به الإرساليات البروتستنتية ممارسة ختان البنات. غير أن المستوطنين ماكانوا يشكلون من جانبهم جماعة متجانسة: فالمقيمون منهم على السواحل أو فى المدن كانوا أكثر اعتدالا من الناحية السياسية بالمقارنة مع أصحاب المزارع فى الهايلاندز، كما أن رجال الأعمال وكبار المزارعين فى الخمسينات أدركوا أن التوصل الى تسوية مع الحركة القومية بات ضرورياً(٥٨). ويدل فرض العزل العنصرى فى اتحاد جنوب افريقيا وإعلان الاستقلال من جانب واحد فى روديسيا الجنوبية على المخاطرات التى يتضمنها ذلك النوع من التفسخ. ومن الواضح تماماً أن تلك التناقضات ترجع الى مصالح اقتصادية مختلفة بل ومتضاربة. غير أنه من المفيد أن نعلم مثلا، لفهم هذه المسارات السياسية المختلفة من بلد الى آخر، أن الشريحة البيضاء التى كانت مهيمنة فى كينيا كانت من منبع اجتماعى أرفع من منبع بيض جنوب القارة الافريقية، كما أنها ربما حافظت على روابط أكثر تواصلاً مع المجتمع البريطانى. وبعبارة أخرى، فإن أطروحات الوظيفية ذات النزعة الاقتصادية يمكن أن تكون أكثر تدرجاً من خلال سوسيولوجيا سياسية وسوسيولوجيا صرفة حول عناصر الاستعمار الأوروبية الفاعلة التى تم تجاهلها لأمد طويل، وذلك بإتاحة الفرصة للتوصل الي استراتيجيات طويلة المدى تؤدى الى مسارات تاريخية متميزة(٥٩).

والتبعية عملية تطورية قبل أن تكون بنية. فتسلسل أحداثها التاريخية وجغرافيتها وأوضاعها السكانية والمؤسساتية والمنافسات الشرسة بين الأوروبين، كلها

أمور لها تأثيرها. ومن الجوانب الحاسمة بوجه خاص لفهم الحاضر، تذكُر مدى قِدم بعض المستوطنات الاوروبية والترسب المعقد لتأثيراتها المتعاقبة. فهى تختلف الى حد كبير عن مناطق الاحتلال والأقلمة الثقافية القريبة العهد. كان الأوروبيون يترددون على سنجامبيا [SENEGAMBIE] وساحل العاج ودلتا نهر النيجر ومصب زائير ومرسي ممباسا منذ ثلاثة أو أربعة قرون قبل أن يتوغل الألمان فى غابات جنوب الكامرون ويستهلوا تسلق جراسفيلدز فى سنوات ١٨٨٠-١٨٩٠. وهكذا لم تشهد فى نهاية الأمر مناطق شاسعة من القارة - بدءاً بالأراضى الداخلية الأنجولية المعروفة بأنها كانت مستعمرة منذ أمد بعيد - سوى خمسة أو ستة عقود من التواجد الأوروبى، بينما صمدت فى مناطق أخرى جماعات من اللانسادوس [LANCADOS] والبومبيروس [POMBIEROS] والپرازيروس [PRAZEIROS] رغم تصفية الامبراطورية البرتغالية الأولى، وظلت بؤراً للاختلاط بين الأجناس، وازدهرت الجالية الهولندية التى تأسست فى كيبتاون فى عام ١٦٥٢. وهذه التفاوتات فى التطور الزمنى لها تأثير كبير على المواقف التى اتخذت إزاء الغرب، كما يلاحظ ذلك بذكاء ف. جولم بخصوص الميونْجوى [MPONGWE] فى الجابون(٦٠).وعلاوة على ذلك فإن تقلبات الأوضاع الناجمة عن الفتوحات وعمليات «التنمية» الاستيطانية تعتبر من جنينيات الدولة المعاصرة. وقد نوقشت بإسهاب الفروق بين أشكال الإدارة البريطانية والفرنسية والبرتغالية والألمانية والبلجيكية، وبالتبعية أيضا الإدارة الايطالية أو الاسبانية - الى حد المبالغة فى مدى هذه الفروق. والواقع أن دولة امبريالية مثل فرنسا كانت تطبق أشكال حكم متنوعة بما فى ذلك «الإدارة غير المباشرة» الذائعة الصيت والتى كانت لا تُنفر منها، على عكس ما تؤكده أسطورة راسخة فى الأذهان؛ فقد فرضت على مستعمراتها الافريقية الاستوائية صدمات الاستغلال عن طريق الملتزمين، وهو ما أدانه أندريه چيد، ولكنها أعفت ممتلكاتها فى غرب افريقيا من ذلك. واختلاف التأثير الاستعمارى أعقد مما نتصوره فى أغلب الأحوال، ولكن لايمكن إنكاره. ومن الأمثلة التى تبرهن على ذلك التفرد الذى تميزت به الحركة الوطنية الكامرونية نتيجة لتعدد خبرات هذا البلد على يد كل من الاستعمار الألمانى ثم الفرنسى والانجليزى، وتمايز وضعه القانونى الذى نجم عن ذلك(٦١). وحتى إذا تركنا جانباً البلاد التى أفلتت من الاستعمار (ليبيريا، اثيوبيا)، فقد حصلت البلدان الافريقية على سيادتها الدولية الحديثة وهى مجهزة بمؤسسات ونظم إدارية متنافرة كان يتعين أن تثنى عن معاملتها كأطراف غير متميزة لمركز رأسمالى.

لقد جرى الإعلام عن الحتميات البنيوية للتطور السياسى القريب العهد فى افريقيا - من مختلف مراحل الاستعمار حتى تصفيته - من خلال أوضاع واستراتيجيات لاغنى عنها لإدراك تلك الحتميات. وقد تمثل الخطأ الأساسى خلال الستينات والسبعينات فى عدم أخذ دروس التاريخ فى الاعتبار بل وأيضاً تعاليم «نظرية للتحرك»[٦٢] لاغنى عنها. وتم أولاً تجاهل كون الطبيعة «التقليدية» للمجتمعات الافريقية القديمة ناجمة عن خداع بصرى تعهده علم السلالات البشرية، أكثر مما تعهدته «سهولة الانغماس فى تكرار الذات». ولم يتوقف عن العمل أبداً «المصنع» الاجتماعى والثقافى الافريقى، إذ تعين عليه أن ينتج باستمرار مجتمعات وثقافات زنجية بالتعامل فى آن واحد مع الديناميكيات الداخلية وتلك الناجمة عن علاقتها «بالبيئة»(...) ويصبح من المستحيل تجاهل الحقيقة الواقعه، وهى أن جميع المجتمعات الافريقية واجهت محن التاريخ (...)[٦٣]. وكانت بهذه الصفة مجتمعات جوار، بالمعنى الذى قاله م. فينلى بخصوص المدينة الإغريقية، وقابله للمقارنة الى حد ما معها، على الأقل من بعض النواحى[٦٤]. ولم تكن مجتمعات «طغيانية» كما لم تكن ايضاً «ديمقراطيات». وكانت تلجأ بالأحرى الى التفاعلات البارعة بين دائرتى الهيمنه والخضوع، مما يدفع، على الأقل فى البداية، الى استبعاد الفكرة السهلة التى ترى أنها نظم شمولية عتيقة من حيث بنيتها ورموزها وأيديولوجيتها. وقد درس م. إيزار أحد ممالك الموز [MOOSE] (وعددها عشرون) فأحسن الحديث عن «استيعاب النهب»، إذ قال: «إنه عالم عجيب حيث لا يحول الاحترام الواجب نحو الزعيم دون أن تكون هناك نية مبيتة - لاتخلو من بعض الطرافة - للإفلات بقدر الإمكان من سلطة لاتنفر من أن تكون شديدة الوطأة، مع العلم بالمدى الذى يمكن أن تبلغه»[٦٥]. وكان التشاور، الذى يعتبر الى حد أو آخر من المؤسسات وفقا لتنوع بنيات السلط؛ يرمى إلى وحدة الجماعة أكثر مما يرمى إلى إظهار جوانب الخلاف، مع أنه يشكل فى نفس الوقت جزءاً لا يتجزأ من ممارسة السلطة. وقد دارت روايات أخاذة عن مجموعات «الفضلاء» فى مملكة الموندانج [MOUNDANG] المقدسة التى كان يتوازن معها مجلس ثان نابع من سلطة الملك. والواقع أن الهيئتين المساعدتين للملك لاتملكان جزءاً من السلطة ولكنهما تعبران عن «تقسيم السلطة من الداخل(...) بين الملك بوصفه «كائنا خارج الجماعة» والعشائر المالكة للأراضى»[٦٦].

وكانت المداولات والتهادنات والمقاومات فى صفوف المجتمعات القديمة مرتبطة «بتواجدها»، كما نوه بذلك بكل قوة ج. بالاندييه. وفى هذا الصدد، أصبح الفارق بين المجتمعات بلا دولة والمجتمعات التى تحكمها دولة، والتى عظمها مؤلف أ.أ. ايفانز بريتشارد وم .فورتس الكلاسيكى، أصبح الآن نسبياً ومتحرراً من جوانبه التطورية المحتملة. ومع أن الانتقال الى نظام الدولة يعتبر خطوة كبرى إلا أنه ليس أمراً لامفر منه (فقد تبنى الايبجو [IBGO] فى شرق نيجيريا طرازاً آخر من التنظيم السياسى بالرغم من درجه تطوره الاقتصادى واندماجهم فى مجال اقتصادى مزدهر) أو غير قابل للرجوع عنه (فقد حلت مجتمعات مجزأة محل ممالك كونجو [KONGO] والامبراطورية الماندينجية [MANDINGUE] فى مالى). وهذه التذبذبات تتوالى وتنتمى الى التضاريس الطويلة المدى. فقد تأسست مملكة الباموم [BAMBOUM] بهذه الطريقة فى الكامرون من خلال توارث ممتد الى المجتمع واستمرت فى استخدام إجراءاته السياسية. كما أن الكوتوكولى [KOTOKOLI] ، فى وسط توجو، انتقلوا فى غضون قرنين من الزمن من نظام «بلا رأس» الى الزعامة ثم المملكة: وفى كل من هذه المراحل استمر نظام النسب فى إطار البناء السياسى الجديد مع تأديته وظائف أخرى. وعلى نفس النحو، لم تؤد تصفية امبراطورية الماندينج وانكماشها السياسى حول الكافو [KAFU] التقليدين الى زوال تمثيلاتها الامبراطورية التى حافظت على دورها فى إعادة تشكيل البنيات السياسية المحلية البديلة وفى مواصلة المشاريع التوسعية حتى ملحمة ساموري [SAMORI] فى القرن التاسع عشر(٦٧). وفضلاً عن ذلك لا يبدو أن أياً من التصورين المتعلقين بالنسب والدولة، يتفق مع أشكال سياسية متماثلة. ومن المفارقات فى هذا الصدد أن علماء الانثروبولوجيا الماركسيين الفرنسيين افترضوا وجود نظام إنتاج يعتمد على النسب بينما كانت فكرة النسب تثير تحفظات متزايدة، وتؤكد الدراسة الوافية للمجتمعات المجزأة(*) التنوع الشديد فى الأوضاع التى تشملها فى الواقع هذه الفئة(٦٨). كما أن مفهوم الدولة، الذى يمكن أن يكون موضع نقاش بالنسبة لأغلب الملكيات فى القارة، يخص هو أيضاً عدداً كبيراً

(*) سنتّبع فى ذلك جزءاً من أدبيات الأنثوجرافيا، ونستخدم طوال هذا المؤلف تعبير مجتمع مجزأ كمرادف لمجتمع نَسَبى وذلك للإشارة الى عموم المجتمعات التى لا تخضع لرأس واحد وتتميز بسلطه موزعة، أكثر مما هى مركزية أو سلطة دولة. غير أنه من المناسب فى الواقع التمييز بين عموم المجتمعات التى لاتخضع لرأس واحد والمجتمعات المجزأة الحقيقية بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم ومنها مجتمعى التيف [TIF] والنوير [NUER] .

من التشكيلات التى تتطور مع الزمن : والتحولات المتعاقبة التى شهدتها، الاسانته [ASANTE] توضح ذلك تماماً، انطلاقا من نموذج الملكية الأكان [AKAN] المقدسة حتى «الثورة البيروقراطية» التى قام بها اوسى كوادْوو [OSEI KWADWU] فى نهاية القرن الثامن عشر، ثم قيام ملكية دستورية وشبه جمهورية خلال القرن التاسع عشر(٦٩).

والابتكار السياسى لم يكن - وليس أيضا - حكراً تستأثر به المجتمعات ذات المركز. والحق أنها هى التى وضعت مشاريع التجديد الاجتماعى الأكثر جمالا والأشد وضوحا بالذات لعيوننا. والى جانب سابقة الكونغو الشهيرة منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر وثورة كوادْوو البيروقراطية فى القرن الثامن عشر، والتى أشرنا اليها آنفا، وكذلك ثورة اوبا ايوارى [OBA EWUARE] المبكرة والأقل شهرة فى القرن الخامس عشر، أو الإصلاحات العسكرية أساسا التى قام بها أمثال ساموري [SAMORI] وشاى [SHAI] ورابح [RABEH] وبنهازن [BENHAZIN] وميرامبو [MIRAMBO] والتحديث المفروض قسراً، فإن اكثرها جدية تمثل على مايبدو فى ملكيات إيمرينا [IMERINA] واثيوبيا وباموم فى القرن التاسع عشر، وهى تشبه، فى مبادئها ودوافعها، المحاولات التى قامت بها روسيا واليابان وسيام والامبراطورية العثمانية ومصر تحت ضغط الامبريالية الأوروبية الغربية. غير أنه يتعين ألا يغيب عن الأنظار عجز الدول المرموقة مثل خلافة سوكوتو [SOKOTO] وبوجندا [BUGANDA] وبونيورو [BUNYORO] واسانتى وبنين عن الصمود امام التحدى خاصة فى مجالات الإنتاج. وعلى أى حال فقد أدى اختراع البندقية المتعددة الطلقات واكتشاف البخار والكينين والبرق الى عدم توازن نهائى فى القوة العسكرية والتكنولوجيات لصالح أوروبا، فى ظل النزاعات حول الاراضى(٧٠). وكانت المجتمعات النَسَبية مهيأة لاستقبال رياح التغيير وكانت تتوفر لديها موارد المرونة. وقد مهدت فتوحات موا بوكولو [MWA BUKULU] على هضبة مويوندزى [MOUYONDZI] فى الكونغو فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، لقيام بلاد بمبى [BEMBE] السياسى و«مولد مجتمع» اكتشف نشأة الأسواق وتميز بحيوية زراعته(٧١). وفى الحزام الساحلى، عرفت الشعوب الجبلية التى كثيرا ما وصفت بأنها من الشعوب الزنجية التى تواجدت فى حقبات ما قبل التاريخ، عرفت كيف تتعامل مع الضغط السكانى عن طريق أساليب الزراعة المكثفة وبواسطة «الروح المحافظة النشطة»(٧٢).

وفيما بعد حافظت المجتمعات النَسَبية وبالأخص المجتمعات المجزأة - بالمعنى الدقيق للكلمة - على القدرة على التأقلم بشكل موحد وديناميكى مع متطلبات الدولة فى الإطار الاستعمارى ومابعد الاستعمار، علماً بأنها لم تكف فى الماضى عن إثبات هذا الاستعداد فى ظل الممالك التى كانت تضمها[٧٣].

وعلى الرغم من العلاقة غير المتساوية التى كانت القارة تقيمها مع الغرب، وقبل ذلك بزمن بعيد، مع العالمين العربى والآسيوى - وهى النقطة التى يخفيها التبعيون عموما- كان إنتاج المجتمعات الافريقية لايلبى فى ظل وضعها الطرفى متطلبات خارجية المنشأ. وقد انعكست داخل المجتمعات الافريقية التغيرات التى طرأت على اقتصاد العالم الاوروبى، وبالأخص انتقال محوره من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الاطلسى[٧٤]. ولم يكن لها التأثير الذى نسب اليها، كما لم يكن هذا التأثير بسيطا عندما أصبح أمراً واضحا تماما. وإذا كانت النخاسة قد ساهمت فعلا على مايبدو فى تحقيق المركزية السياسية على ساحل افريقيا الغربية، إلا أنها تسببت، على مايبدو أيضا، فى تجزئة السلطة فى الجنوب، على سواحل افريقيا الوسطى. وعلى أى حال، فمن المعتقد أن تأثير الوجود الأوروبى فى تشكيل بنية المدن - الدول فى دلتا نهر النيجر كان مغالى فيه، وهو لايفسر تبلور سلطة ملكية لدى النكومى [NKOMI] فى الجابون قبل وصول البرتغاليين. كما أن تزايد ضغط الأوروبيين لم يتسبب فى بداية القرن التاسع عشر فى وقوع حروب اليوروبا التى وجهت الضربة القاضية لهيمنة أويو [OYO] الإقليمية، وفى حملات الجهاد التى كرست سيطرة الفولبه [FOULBE] فى شمال نيجيريا والكامرون، أو المفكان [MFECANE] التى أسفرت عن قيام سلسلة من الدول فى جنوب القارة الافريقية. وفى سنوات ١٨٦٠-١٨٨٠، كانت مغامرة سامورى تعود هى أيضاً الى الصراعات الداخلية بين المالينكه [MALINKE]، أكثر من رجوعها الى إحكام الخناق الفرنسى- البريطانى. واخيراً، كان هناك العديد من الأحياز الاقتصادية بمنأى عن المبادلات مع الغرب مثل الشرق النيجيرى، وبشكل أوضح السودان الأوسط الذى لم يتأثر حقا سوق الملح فيه بالتوسع الرأسمالى قبل السنوات الأخيرة من القرن.[٧٥].

غير أن العلاقة بالبيئة الخارجية ماكان يمكن فصلها عن الإنتاج السياسى. فبعد أن أثبت ذلك أ.ر. ليش فيما يتعلق بالكاشين [KACHIN] فى بورما، وأكده ج. بلانديه بالاستعانة بوثائق افريقية، أتاحت دراسات انتروبولوجية عديدة إمكانية

توضيح تلك التداخلات بين الديناميكيات الداخلية والخارجية[٧٦]. وتحول هذه الدراسات دون تصوير المجتمعات القديمة على أنها وحدات منغلقة على نفسها وفقاً لأسطورة انطوائها القديمة. فلم تكف القارة أبداً عن القيام بمبادلات مع بقية العالم، خاصة كمُصدر للذهب والعبيد والعاج. ويفصح استقرار المسيحية فى اثيوبيا وانتشار الإسلام على السواحل وقيام مستوطنات اندونيسية فى مدغشقر والتعامل التجارى مع الهند والخليج الفارسى والبحر الأبيض المتوسط، يفصح عن ترابط افريقيا الشرقية والجنوبية مع اقتصاديات العالم قبل الحديث طوال العديد من القرون. وفضلاً عن ذلك فقد عثر البرتغاليون في موانئ القارة فى نهاية القرن الخامس عشر على البحارة الذين مكنوهم من عبور المحيط الهندى والالتفاف حول سبل التبادل القديمة بين آسيا وأوروبا[٧٧]. ولم تكن الصحراء «محيط الرمال والقنوط» الذى أرجع اليه ج.س.كولمان «انعزال» افريقيا السوداء المزعوم[٧٨].

كانت القوافل تشق طريقها فى الصحراء وكانت شبكات القبائل والطوائف الدينية تتخللها وكانت سبيلاً لنشر الإسلام وهمزة وصل بين دول أكان المنتجة للذهب والبحر الأبيض المتوسط، فغدت بذلك المحور الجغرافى لأحياز سياسية راسخة بقدر كاف لكى تنبثق من جديد بعد الفاصل الاستعمارى. فقد عمد البرتغاليون، منذ القرن الخامس عشر، إلى فتح طريق ثان عند الساحل الغربى للقارة لتلك التجارة العابرة للصحراء التى كان يهيمن عليها خصومهم العرب. وقد أقاموا بذلك الأسس لتجارة بحرية منتظمة بين أنحاء افريقيا، وبين أوروبا وافريقيا قبل أن يزيحهم الهولنديون والانجليز والفرنسيون. وأدت تجارة العبيد عبر المحيط الأطلسى و«التجارة المشروعة» الى توسيع وتنويع مأساوى لإدماج افريقيا السوداء فى النظام العالمى. وتولد مع تقدم الملاحة مجال افريقى- أطلسى كانت جماعات البيض التى نشأت فى المستعمرات تشكل همزة الوصل فيه. وهكذا كان ارتباط مجتمعات جنوب الصحراء بتجارة العالم الغربى أكثر تعقيداً مماقد يوحى به تعاملها مع العواصم التى فتحت تلك المجتمعات فيما بعد. ومما لاشك فيه أن انجولا تقدم أقصى مثال اذ كانت مهداً لعمليات تهجين على نطاق الامبراطورية البرتغالية المنتشرة فى عدة قارات والتى ارتبطت خلال القرن التاسع عشر بالمجال الاقتصادى البرازيلى أكثر من ارتباطها باقتصاد البرتغال، واستقبلت الرأسمال الدولى بقدر لم يعهد فى أى مكان آخر قبل الحرب العالمية الثانية[٧٩].وقد أدى ذلك فقط الى اشتداد الطابع المتعدد الجوانب الذى ميز دائماً

تبعية افريقيا السوداء، وازداد تعقداً مع الهجرة السورية والسورية - اللبنانية. ومن هذه الزاوية،لايمثل تغلغل اليابان أو الولايات المتحدة، الذى كان يشير قلق الدول الاوروبية الكبرى فى فترة مابين الحربين، سوى مسخ للمناقشات التجارية القديمة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر أو للمواجهات الإمبريالية فى القرن التاسع عشر. ويؤكد هذا التغلغل فى حد ذاتة أن افريقيا تشكل بلا جدال قارة من قارات العالم.

ومن جهة أخرى لم تكن الأراضى الداخلية مجزأة فى خانات، بل كانت تشكل أحيازاً اقتصادية - تجارية ونقدية وإنتاجية؛ وأحيازاً سياسية وحربية، وكذلك ثقافية ولغوية ودينية. ومن أوضح معالمها التيارات الدائمة التى كانت تغذيها، ومن بينها التجارة عبر مسافات طويله وانتقالات السكان التى وصفت عموماً بأنها «عمليات هجرة» (٨٠). ويتعين ألا تخدعنا بالطبع شبكة الطرق الرئيسية التى كانت تشع حول كوماسى [KUMASI] (٨١) وتشكل العمود الفقرى لاتحاد أشانتى. فقد كانت المواصلات فى أغلب الأحوال صعبة ومحفوفة بالمخاطر. ولكن أياً كانت المصاعب التى اعترضت سبل الناس والسلع فى الغابات الاستوائية، إلا أنها لم تقض على كل نشاط انتقالى. ولم يؤد تشتتها السكانى الى انقطاع المبادلات. ففى جنوب الكامرون، كان النكول [NKUL] ، وهو الطبلة - الهاتف التى يبلغ مداها ثلاثة أو أربعه كيلومترات، وأكثر من ذلك أحيانا، لاتكف عن «الإرسال» وتنقل على مراحل متتالية أهم الأخبار عبر عشرات الكيلومترات (وقد نقلت فى سبتمبر ١٩٤٥ فى ساعات محدودة، ومن قرية الى أخرى، وحتى ياونده، خبر الاضطرابات التى وقعت فى دوالا(٨٢). وقد أثارت جاذبية الثروات الهائلة التى كانت شعوب الداخل تدرك قيمة مبادلتها مع المناطق الغربية، تقلبات سياسية ضخمة فى تلك المناطق، حاولت تجميدها بنجاح نسبى عمليات التقسيم التربيعى التى لجأت اليها الإدارة الاستعمارية، ولكنها أدت الى «تداخل مدهش بين العشائر» تتميز به بالأخص الجغرافيا البشرية فى جنوب الكامرون(٨٣). ودفعت الروابط بين المجتمعات على صعيد القارة وعلاقاتها العضوية مع المظهر الداخلى للتشكيلات السياسية القديمة، دفعت علماء الأنثروبولوجيا والتاريخ الى إبراز وجود «حيز دولى» حقيقى «وسلسلة من المجتمعات» و«علاقات متشابكة»(٨٤). وكانت ضروب عدم اللامساواة تسود داخل تلك المجموعات الإقليمية لصالح الأقطاب المشكلة لدول وجيوش، وكانت خاضعة فيما بينها لنظام هرمى مع «ضمها» أحيانا مجتمعات فلاحية يتم دفعها نحو المرتفعات الجبلية. وتقدم ممالك أويو

وداهومى، وبورنو [BOURNO] وخلافة سوكوتو وأسانتى وسلطنة زنجبار نماذج معروفة لدول مسيطرة. وتوضح التغيرات التى طرأت على مصائرها أن بنية هذه المجتمعات الإقليمية لم تبق جامدة، بالرغم من التصاقها على المدى الطويل بالنشاطات الإنتاجية[٨٥].

التاريخية الخارجية المصدر

يقود عنفوان الأحياز الإقليمية وعمق جذورها التاريخية - هما الظاهرتان اللتان يتجاهلهما التقسيم المرحلى الخارجى المنشأ للماضى- الى ملاحظة هامة للغاية بالنسبة لمواصلة مقصدنا. فهذه المجتمعات لم تكن أبداً وما كان يمكن أن تكون الأدوات السلبية لفرض التبعية عليها، حتى بعد هزيمتها العسكرية. فالاستعمار لم يخفف بشكل جذرى من قدرتها على اتباع استراتيجيات إجمالية لتحقيق تحديثها. ولقد تسبب طبعا فى تدمير أو تقليص بعضها، على غرار أى تطور سياسى آخر. ولكن افريقيا لم تنتظر أوروبا لكى تشهد زوال أو ضعف جماعات عن طريق الغزو أو الانحطاط الاقتصادى أو الاستيعاب الثقافى أو التقلص السكانى أو الكوارث الايكولوجية. وبالطبع كان استعداد المجتمعات للاستفادة من عواقب الاحتلال الأجنبى متنوعاً؛ وقد أصبحت المقارنة بينها من هذه الزاوية مجالاً أثيراً لدى الأنتروبولوجيا منذ الدراسة الكلاسيكية ل. ج. بلانديه: *السوسيولوجيا الراهنه لأفريقيا السوداء*. فقد أبرز «استعادة زمام المبادرة» التى تميز بها الفانج فى الجابون، عن طريق حركة إعادة البناء العشائرية الألار اويج [ALAR AYOG] فى مواجهة مقاومة مجموع البا- كونجو [BA -KONGO] الأكثر فعالية، واقترح تفسير ذلك، من بين عوامل أخرى،بقدم المبادلات مع الغرب وبتقاليد الحياة المدنية[٨٦]. وفى نفس هذا الاتجاه ربط ج. دوبريه مؤخرا بين تأقلم بلاد يمبى مع الاقتصاد المعاصر والقضاء على نظام النزابى [NZABI] من جراء الصدمة الاستعمارية[٨٧]. ولم توقف الأوضاع الاستعمارية المشحونة بالعنف الجسدى وأكثر من ذلك بالعنف الرمزى، لم توقف تاريخية المجتمعات الافريقية. فقد كانت بمثابة طفرة، إذ أجرت توزيعاً جديداً وحازماً للأوراق. ونجد خلف هذه الأوضاع الاستعمارية الملازمة للعالم الشمولى الذى كانت تميل اليه وتوصلت اليه فى جنوب القارة الافريقية، بفرض علاقات إنتاج لا رحمة فيها، نجد استراتيجيات اجتماعية كاملة وعنيدة فى منطقها[٨٨].

ويرى أفضل المؤرخين اليوم أن هذه الديناميكيات كانت أشد وطأة على مستقبل الاستعمار من الضروريات الوظيفية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي(٨٩). والسمة البارزة التى تتجلى فى نهاية الأمر من خلال القرون الثلاثة الأخيرة - باستثناء جمهورية جنوب افريقيا - ليست تكامل افريقيا بشكل متزايد مع اقتصاد العالم الرأسمالي، بل على العكس، عجز هذا الاقتصاد عن ترجيح كفة القارة نحو مجال جاذبيته.(٩٠)

وقد وقعت بالفعل ثورات زراعية لازمت مراحل عملية فرض التبعية. ولكنها كانت صادرة مع ذلك عن ابتكارات محلية قبل أن تلبى العوامل الخارجية المنشأ الأثيرة لدى التبعيين والتنمويين. ويؤكد بحث أجراه ج.ب. شوفو وج.ب. دوزون بعد العديد من الدراسات المخصصة لزراع الكاكاو فى ساحل الذهب ونيجيريا «أن نمو اقتصاد المزارع يعود فى المقام الأول الى عمليات تطور اجتماعية - اقتصادية مستقلة ذاتياً الى حد كبير» وأنه طغى على مشروع «الاستثمار»(٩١) الاستعماري بل وقضى عليه. وكان م.ب. كوين قد توصل الى استنتاج يلتقى مع ذلك، وهو أن تدخل الدولة المتعدد الأشكال فى زراعة كينيا كان على الأرجح السبب فى تأخير تراكم الرأسمال الزراعي فى ظل توسع ملحوظ فى نواحٍ أخرى(٩٢). ومما له مغزاه أن المزارعين الأوروبيين ارتأوا أن من مصلحتهم الحصول من الإدارة الاستعمارية على شبه احتكار قانوني للمحاصيل الأكثر إدراراً للربح. وقد أدى بالفعل إلغاء هذه الترتيبات التمييزية والمالتوسيه، التى كانت المطالبة بها مصاحبة لقيام الحركات القومية بين الحربين، الى تفجر الإنتاج(٩٣). ولكن على الرغم من ذلك الازدهار الزراعي الذى جعل بعض المناطق مصدرة كبيرة، فقد صمد الفلاحون الأفارقة «للاحتلال الاستعماري الثاني» الذى سعت اليه العواصم الاستعمارية فى الأربعينات والخمسينات(٩٤). فهى «لم تقع فى الفخ» حسب التعبير الرائع ل .ج.هايدن، كما تميزت تماماً من قبل بقدرتها التاريخية على مقاومة استخراج فائض ناتج عن نشاطاتها الإنتاجية(٩٥).

وهنا نضع يدنا على القضية الكبرى التى تطرحها افريقيا السوداء أمام أجهزة فكرية صممت انطلاقاً من تجارب تاريخية غربية. فقد مالت العناصر الفاعلة المهيمنة على المجتمعات الواقعة جنوب الصحراء الى تعويض المصاعب التى تواجهها فى تحقيق الاستقلال الذاتي لسلطتها وفى تشديد استغلالها لأتباعها، مالت إلى اللجوء عمداً الى استراتيجيات منفتحة على الخارج، وتعبئة الموارد التى توفرها لها علاقاتها مع الوسط الخارجي(٩٦). ويعود هذا التكرار لتاريخ القارة الى ضعف نمو قواها

الإنتاجية، بالمقارنة مع آسيا وأوروبا، وأيضا الى عنف الصراعات الاجتماعية التى دارت فيها، علماً بأن العاملين متشابكين على الأرجح. وكانت الجماعات التابعة تساهم فى إنتاج المجتمعات القديمة، على الرغم من قسوة آليات الإكراه التى كانت تفرض عليها. وكان يتوفر لديها أولاً سلاح القدرة على التنُقل نتيجة لتوفر الأراضى وبساطة التكنولوجيات الزراعية. وهذا ماكان يخشاه أصحاب اليد الطولى نظراً لأن نفوذهم يقدر أولاً حسب الأفراد التابعين لهم. وقد لاحظ عن حق أ.و.هيرشمان كيف أن «خيار الخروج» السائد فى المجتمعات الخالية من رئاسة، والذى يسمح بانفصال العشائر والأقارب، قد عرقل ظهور الدول ذات السلطة المركزية[٩٧]. وكان هذا الوضع يدعم، فى طياته، قدرة العاملين التابعين على التفاوض، حتى فى إطار المجتمعات التى تحكمها دول. وكان يوفر لهم عند الضرورة مخرجاً محفوفاً بالمخاطر، ولكنه واقعى، فى مواجهة عمليات الابتزاز أو المطالب المغالى فيها من جانب المسيطرين عليهم. وقد قال مؤلفو *تاريخ البابوم وتقاليدهم*[٩٨] بشئ من الاستسلام : «الهرب شئ لن يزول ابداً». ويجمع علماء الانثروبولوجيا والتاريخ على الطابع العام لذلك السلوك الهروبى فى افريقيا القديمة والمستعمرة. غير أن هذا السلوك لم يكن يستبعد أساليب أخرى من العمل السياسى فى سجلات المشاركة فى النزاعات والمواقف الأيديولوجية والنضالات الرمزية. وظل دائما مجال الغيب وممارساته السحرية والتلاعب بالأنساب من الميادين الرئيسية للتناقضات الاجتماعية. ولم يكن التابعون فى المجتمعات النَسَبية أو المركزية «بلاصوت» بل كانت تمثلهم الى حد أو آخر مجالس وروابط وجمعيات يتولون فيها مناصب قيادية فى الكثير من الأحوال. ويقدر أحد المؤلفين، على أساس عينة يعتد بها أن ٣٦٪ من الممالك والرئاسات كانت تضم مجالس للعامة تشارك فى اتخاذ القرارات السياسية وأن ٧٥٪ من الرئاسات وكل الممالك تقريباً أقامت محاكم للنظر فى قضايا العامة[٩٩]. ولهذه البيانات الفضل على الأقل فى التعرف على الحدود التى كان يفرضها التابعون على المهيمنين عليهم. وعلى سبيل المثال فإن مملكة ياتنجا [YATENGA] ، وهى من أعظمها، كانت تعرف كيف تتفاهم معهم «وما كانت تلجأ الى الإكراه لدفع سكان قرية الى قبول رئيس». وعندما يحدث اختيار سيئ، كانت المعارضة البارعة تدعو السلطة الى الرجوع عنه:

«لن يترك أبداً رجل عينه الملك القرية التى كلف بها وهو فى حالة يرثى لها بوصفه رئيسا غير مرغوب فيه وغير محبوب. فلن يتعين

عليه أن يواجه مظاهرات عدائية. فقد وجهت له التحيات باحترام ولكن من جانب أناس بُكم: ولم يقل بالأخص سيد الأرض أى شئ ولكن التكرار المحلى للحفل الملكيالخاص بالتعيين، والذى يتم أمام مذبح أرض القرية، تم تأجيله باستمرار، وفى كل مرة استدعى فيها الرئيس صاحب المقام فى القرية، تعلل الأخير بكبر سنه أو مرضه وأرسل أحد أتباعه، الخ. ويتم تدبير كل شئ بحيث «يكتشف» الرئيس ذات يوم أن هذه القرية لا تصلح له بكل تأكيد، لأنه لا يفهم لغة أهلها (...) ولأن السوس منتشر أو لأن طعم الماء ليس طيباً، الخ. وهنا تجد حاشية الملك منصباً جديداً للرئيس السيئ الحظ»[١٠٠].

وكان من الشائع أن يثور الأتباع. ولم تكن تمردات المزارعين والعبيد والحركات الانفصالية وقطع الطرق تؤدى على اتساعها الى شعائر العصيان التى وجد فيها م.جلوكمان فضائل اندماجية[١٠١]. وكانت تؤدى الى تمزقات حقيقية من أبرزها ثورة أشانتى فى عام١٨٨٣، تحت ضغط الشباب الذين فاض بهم الكيل بسبب تكاليف الحرب[١٠٢]. وقد واجه المستعمر ذاته عمليات مقاومة مسلحة، خاصة من جانب المجتمعات المجزأة. وعلى عكس مقولة ف. لانترنارى الشهيرة، اشتركت النخبات فيما قبل الاستعمار فى حركات العصيان هذه التى لم تكن فى الواقع «شعبية» بالمعنى الدقيق للكلمة[١٠٣]، ولكنها دلت على الضراوة التى دافعت بها الشعوب خارج الدول عن استقلاليتها فى مواجهة أى سلطة خارجية يمكن أن تخضعها لاستغلال إنتاجى.

وسواء اتخذ الصراع الاجتماعى شكل تناقض طبقى (كما هو الحال فى اثيوبيا ورواندا وخلافة سوكوتو) أو استهدف بالذات الحيلولة دون ظهور طبقات (كما هو الحال فى المجتمعات النَسَبية فى جنوب أنجولا)[١٠٤]، فقد بلغ حداً جعل افريقيا قارة لاتستثمر بشكل كاف ولا تسفر فيها أبداً القدرة على استخدام العنف عن القدرة على التشغيل. وفى ظل هذه الظروف، وعلى الرغم من أن الصلة بين قيام الدولة والنخاسة والتجارة لاتبدو بسيطة على المدى الطويل، كما كان المعتقد منذ بضع سنوات، إلا أن العلاقة مع البيئة الخارجية أصبحت منبعاً هاماً فى تحقيق المركزية السياسية والتراكم الاقتصادى. وكثيرا ماتسجل الأساطير الأصلية تلك الاستقلالية الوراثية التى تتمتع بها السلطة إزاء الجماعة والدور الحاسم لمن «لا مسكن لهم ولا مقر» و«الملوك السكارى»[١٠٥] فى كسب هذه السلطة وتعزيزها. وقد أدى بالطبع انفتاح القارة على

الاقتصاد الى تزايد اتجاه جوانبها السياسية نحو الخارج بتكاثر الفرص وإمكانات مهام الوساطة التجارية، والى الحد من الحاجة الى تشديد الاستغلال الداخلى. وتقدم الملكيات الملجاشية صورة تكاد تكون كاريكاتورية لهذا النوع من المسار التاريخى، نظرا لقيامها انطلاقا من التحالف مع الخارج فى مجالى التبادل الاقتصادى وإقرار الشرعية الأيديولوجية(١٠٦). كما أن السلطنة العمانية فى زنجبار أرست الى حد كبير هيمنتها الاقليمية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على أساس مركزها كوسيط فى تجارة العبيد ثم العاج. وكانت الزمرات المتنافسة فى ممالك السافانا فى افريقيا الوسطى تعتمد باستمرار على البرتغاليين والعرب فى حروبها ضد بعضها البعض. وفى الحزام الساحلى، كان اعتناق الإسلام الوافد من الشمال المدخل الذى لابد منه للوصول الى الحكم. ومن الممكن سرد أمثلة عديدة من هذا النوع. ولكن أفصح مثال هنا يخص مملكة ايليشا [ILESHA] ، فى بلاد يوروبا كما عكف ج. دى. پيل على تحليله بشكل رائع فى إطار خيزه الإقليمى. فمفهوم كلاچو [QLAJU] الذى كان يضفى قيمة على التغيير الى درجة أنه يمكن أن يترجم الى «أنوار» ولايزال يشير حتى اليوم الى «التنمية»، كان يقصد به على أى حال وبوضوح سيطرة العاهل على الموارد الخارجية(١٠٧).

وفى ظل تلك الظروف كان الأفارقة العامل الفعال فى جعل مجتمعاتهم تابعة، إما للوقوف ضدها أو للمشاركة فيها. وتتمثل السذاجة فى العكوف على قراءة عفا عليها الزمن لتلك الاستراتيجيات المحلية، فى إطار «القومية» أو «التعاون مع العدو» حيثما تحتل المقام الأول فى الاعتبار المصالح المحلية فى عالم لاتهمه الفكرة القومية، ولكنه معرض لتوترات شديدة داخل المجتمع نفسه ومع المجتمعات الأخرى. وقد لجأت الزمرات والجماعات التى كانت تتنازع السلطة والحصول على الثروات، الى مساندة الأجنبى للتغلب على الأحزاب المنافسة لها أو لدرء مخاطر الثورة الداخلية. وفى الوقت ذاته استغلت التشكيلات السياسية الاستيطان أو الاحتلال الأوروبى للحفاظ على الهيمنة المحلية أو تعزيزها، أو على العكس لتجنب تهديد عسكرى تتعرض له. ولاتوجد أى صفحات فى التاريخ الافريقى فى القرن الأخير لايمكن فهمها على أحد تلك الاضواء. ولذا كان التعاون بين المستعمر والعناصر الفاعلة الافريقية التى ارتضت التواطؤ معه، ذا طابع مزدوج. وكان يتم عن طريق «حالات سوء فهم فعال»، عرضها كتاب يوميات يورى *[YAURI DAY BOOK]* الذى كان يصدر من عام ١٩٢٨ الى

عام ١٩٣١ فى إحدى إمارات شمال نيجيريا[١٠٨]. وحتى شخصية مثل الملك دنيس «صديق فرنسا» على ساحل الجابون لم تكن تتمتع بذلك الوضوح الذى نسبه اليه مناوئوه القوميون المعاصرون. وقد لجأت فى الواقع جميع المجتمعات الأفريقية تقريباً الى المقاومة أو التعاون وفقاً للظروف. وتاريخ حياة مارتن بول سامبا، عميل الجيش الالمانى المخلص والقدير فى الكامرون، قبل أن يتولى قيادة تمرد بولو [BULU] يلخص وحده ذلك التذبذب[١٠٩].

وقد لجأ الاستعمار دائماً الى استراتيجيات سياسية خارجية الاتجاه باعتباره نظاماً مفصليا تلفيقيا يتقبل التناقضات الاجتماعية المحلية[١١٠]، ويوفر فى الوقت نفسه للمسيطرين إمكانات تراكم لم تعهد من قبل، ألا وهى إمكانات الاقتصاد النقدى. ولم يتمكن بعد ذلك إنتاج المجتمعات الافريقية من التجرد من الحضارة التقنية الغربية. غير أن الطابع الخارجى المنشأ بل والمركزى الطرد للتطورات السياسية لا يحد إطلاقا من دور العناصر الفاعلة المحلية. وهذا ماتؤكده بدورها التركيبات السياسية التى نشأت على أثر التخلص من الاستعمار. ومن المعروف أن السيد هوفويه - بوانيى، راهن منذ البداية على التحالف البنيوى مع الدولة الاستعمارية السابقة. وسرعان مالحق به، مع بعض التعديلات الضرورية، أقرانه الذين أخذوا عليه ذلك من قبل بكل عنف. وقد أجهضت السبل الداخلية المنبع للتراكم والتنمية التى أشادت بها مختلف التطبيقات الاشتراكية فى جنوب الصحراء. ولاتزال الجماعات المهيمنة التى تمسك بزمام السلطة فى افريقيا السوداء تعيش أساساً على الريع الذى يوفره لها مركزها كوسيط إزاء النظام الدولى. والدخول المستخلصة من الفائض الزراعى أقل - اللهم إلا فى بعض الحالات الاستثنائية، ومن بينها لسخرية القدر ساحل العاج - من المبالغ المستقطعة من الصادرات المنجمية أو مختلف الواردات أو الاستثمارات الأجنبية أو المعونات من أجل التنمية. وتعتبر النيجر نموذجاً مثالياً فى هذا المجال، إذ ثنى الركود السائد فى الريف الرئيس كونتشه عن مطالبة الفلاحين بما لم يكن فى إمكانهم أبداً تقديمه، وأصبح المصدر الرئيسى للتراكم بالنسبة العناصر الفاعلة المهيمنة على البلاد يتمثل فى التجارة المشروعة الى حد أو آخر مع نيجيريا وفى اختلاس المعونة الدولية[١١١]. وعلاوة على ذلك كثيرا ما يكون البحث عن حماة أجانب فى المعارك السياسيه أو العسكرية هو القاعدة. وقد كان ذلك هو المحرك الرئيسى للحرب الأهلية التشادية. وفى أنجولا، استفادت بالأحرى الحركة الشعبية لتحرير أنجولا، التى

لاتوجد لديها قاعدة ريفية، استفادت من تحالفها مع قطاعات من الجيش البرتغالى غداة ثورة القرنفل، ثم من التدخل الكوبى السوفيتى. وفى مواجهتها، تكرر منظمة يونيتا - المعتمدة على المساندة الافريقية الجنوبية والامريكية - النموذج التاريخى للحروب القديمة - بين الممالك التى كان البرتغاليون يتدخلون فيها بكل مثابرة.

بيد أنه لايمكننا أن نستنتج من ذلك أن المجالات السياسية المحلية كانت غير متماسكة وأن دوافعها كانت خارجية. ولايعنى ذلك أن التدخلات الأجنبية لم تكن واردة هذا عدا العمليات الحربية الصاخبة التى لم تكن استثنائية بل يومية فى واقع الأمر. وهى لا تدخل حتى فى نطاق التآمر إذ يجرى الاعتراف بها بكل هدوء. فبوسع سفير سابق لفرنسا فى ليبرڤيل أن يحكى بلا انفعال شديد كيف أن نائب رئيس حكومة الجابون، ب.م.يمبيت، «الشبه أمّى» سأله فى عام ١٩٦٦، «إن كان يجوز له أم لا أن يوقع على بعض الوثائق» فى غياب رئيس الدولة المريض، وكيف أنه كان هو نفسه يتلقى «بانتظام التعليمات من چاك فوكار[*] الذى كان يتابع تطور الأحوال عن كثب» وكيف أنه دُفع فى نهاية الأمر الى الحصول من ليون مبا وهو يحتضر على مشروع إصلاح دستورى لصالح م.بونجو[١١٢]. غير أنه قد يكون من التعسف أن نستخلص من تلك الاعترافات أن السلطة السياسية فى الجابون ماهى إلا تعبير عن «استقلال زائف». فالحكومات الافريقية ليست دائما أسيرة ضعفها، فهى تستخدم أحيانا بحذق موارد التبعية التى لابد من الإقرار بأنها من صنع تلك الحكومات بقدر ما هى مقررة عليها. وهى تسعى الى تحقيق أهدافها الخاصة على المسرح السياسى وفى إطار النظام العالمى، مع احتمالات الفشل والنجاح التى يتضمنها تنفيذ أى استراتيجية.

وهذا صحيح على الصعيد الاقتصادى: فالارتداد العجيب الذى لحق بغانا جاء ثمرة لإختيارات عشوائية لا لضرورة يفرضها أسلوب الإنتاج الرأسمالى[١١٣]. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً فى مجال العلاقات الدولية حيث لا تُدفع البلدان الافريقية الى انحياز دبلوماسى، اياً كان، بسبب ضعفها. وتحالف بعضها مع الاتحاد السوفيتى لايعنى أنها «تدور فى فلكه» كما توهم بذلك أسطورة عنيدة، فذلك التحالف مجرد أداة حتى وإن كان يشارك أيضاً فى تشكيل بنية المجالات السياسية الداخلية[١١٤]. والعلاقات التفضيلية التى أقامتها نظم أخرى مع المعسكر الغربى لاتعنى مقدماً

(*) چالك فوكار [Jacques Foccart] سياسى فرنسى من أنصار الجنرال ديجول، لعب دورا هاما فى تخطيط وتنفيذ السياسية الافريقية للحكومات الفرنسية منذ عهد ديجول وحتى نهاية السعينيات.

خضوعها له. وهكذا فإن «السياسة الخارجية لكينيا تقرر فى كينيا وفقاً لمصالح الفئة المهيمنة وهموم السياسة المحلية» وذلك رغم «ميلها الواضح» نحو الغرب[١١٥].

وعلاقات فرنسا مع ممتلكاتها القديمة التى يرى المراقبون المتكلمون باللغة الانجليزية أنها علاقات «استعمارية جديدة» بشكل مدهش، لاتكذّب هذه الملحوظة. فقد رفض الكامرون والنيجر مساندة انقسام بيافرا خلال الحرب الأهلية النيجيرية وذلك رغم الحاح الإليزيه (قصر الرئاسة فى فرنسا) الشديد، بينما واصل ساحل العاج التزامه بالوقوف الى جانب بيافرا رغم تخلى الجنرال ديجول عن ذلك. وقد فرضت العواصم الافريقية فى غضون بضع سنوات إعادة التفاوض حول النزاعات المتعلقة باتفاقيات التعاون التى كانت تربطها بباريس وانتهجت دبلوماسية متباعدة ولجأت الى تنويع علاقاتها الاقتصادية. ولم يكن القادة الأشد تبعية على مايبدو للإليزية - ومنهم على سبيل المثال المرشال بوكاسا فى وسط افريقيا والجنرال ايادبما فى توجو - آخر من لجؤوا الى ذلك. وأعادت الى الاذهان دبلوماسية الابتزاز التى انتهجت فى عام ١٩٨١ الى عام ١٩٨٦ على حساب اليسار المتخبط فى افتراضاته المسبقة حول التبعية، إنه كثيراً ما تحرك الدمى خيوط المهرج[١١٦]. ويتفق الى حد كبير تطور العلاقات بين بلجيكا وزائير منذ تولى السيد موبوتو السلطة فى عام ١٩٦٥، مع هذا النموذج[١١٧]. وقد أدى تعدد جوانب تبعية القارة، الذى تزايد فى السبعينات مع بحث العواصم الافريقية عن شركاء إقتصاديين جدد، وتدويل النزاعات فى انجولا والقرن الافريقى، ونشوب الأزمة العالمية، أدى بالأحرى الى اتساع هامش المناورة أمام دول جنوب الصحراء، وذلك ليس فقط بزيادة مبالغ المعونة المقدمة، ولكن بالأخص بتمكينها من تأجيج المنافسة بين مقرضيها. أما تدخلات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فهى هائلة من حيث اتساع مداها وصرامة الشروط التى تمليها قسوة قانون الواقع، ويعتبرها أغلب القادة الأفارقة، عن حق، انتهاكا لسيادة بلادهم، ولكنها لاتنفى مع ذلك أقوالنا، إذ أنه من الملاحظ أن القروض التى تمنح بعد مفاوضات مطولة واتفاقيات ملزمة نظرياً، تحول الى حد كبير عن أهدافها الأصلية[١١٨].

ويشير كل شئ فى نهاية الأمر الى أن اندماج هذه الدول بشكل غير متساو فى النظام الدولى يشكل منذ عدة قرون أسلوباً رئيسياً وديناميكيا فى تاريخية المجتمعات الافريقية، وليس تعليقاً سحرياً لتلك التاريخية. وتصدر بنية هذه الدول الداخلية هى نفسها عن تلك العلاقة مع الاقتصاد العالمى. ولاشك فى أن مفهوم التبعية لايزال

قائماً ولكن شريطة ألا يتم فصله عن مفهوم *الاستقلال الذاتي*، كما يدعونا الى ذلك أ. جيدنز فى حديثة عن «*جدلية التحكم*» (١١٩).

ولايوجد إخضاع لايكون عملا. ويمكن فهم هذه المسألة على نحو أفضل عندما نمعن النظر فى العلاقة بين المجتمعات الافريقية والثقافات الدخيلة التى جاءت بها النخاسة والاستعمار. فهذه المجتمعات قابلة للاختراق، بل وقد نميل الى القول بأنها شرهة فى الاستعارة من الخارج حتى أن محاكاتها العديمة الحذق والمتعطشة الى المصنوعات الزجاجية والحلى الرخيصة كثيرا ما أثارت السخرية. وقد أضفت المرحلة الاستعمارية على تلك الشهية مفهوماً مشبوها عن انسلاخ لم يواجهه الخطاب النضالى بعبارات قاسية بما فيه الكفاية. ولننظر مرة أخرى فيما جاء فى المقدمة التى كتبها سارتر لكتاب *المنبوذون فى الأرض* لمؤلفه فرانتز فانون : «لقد شرعت النخبة الأوروبية فى اصطناع نخبة من أهالى البلاد الأصليين: كان يتم اختيار اليافعين وكانت جباههم تدمغ بالثقافة الغربية بالحديد المحمى. وكانت أفواههم تحشى بكمامات صوتية، تطلق كلمات ضخمة ولزجة تلتصق بالأسنان، وكانوا يعيدونهم الى بلادهم وقد شوهوا، بعد إقامة قصيرة فى العاصمة الاستعمارية. ولم يكن لدى هؤلاء المجسدين للأكاذيب أى شئ يقولونه لأشقائهم» (١٢٠). غير أن كل استعارة هى إعادة امتلاك وابتكار. وقد يكون من المجدى أن نذكر مثلا به حكمة أكثر من كونه مجرد نادرة. فحسب قول بعض المراقبين فإن كلمة فولا- فولا، التى يقصد بها فى كينشاسا وبرازافيل شاسيه الشاحنة المجهز لنقل الركاب، مأخوذة عن لغة الليينجالا (ومعناها «الذى يسير بسرعة»، «الذى يمرق») والانجليزية فول [FULL] كامل العدد! ومن محاكاة صوت القاطرة البخارية على خط سكك حديد الكونغو - المحيط، أو من لغة المجولية (تعبر عن *النفخ فى النار*، الذى يذكر بسرعة حركة *المركبات*) (١٢١). وهكذا يخضع انتقال التمثُّلات والمواقف والنماذج الثقافية - وبالأخص فيما يتعلق بمجال اهتمامنا، فى بعده السياسى- يخضع لعمليات اشتقاق خلاقة مشابهة. وتختلط ظاهرة اللغات الخاصة بالمستعمرات بظاهرة التبعية، وتشكل جزءا لايتجزأ فى تاريخية المجتمعات الافريقية. فهى ثمرة «الهزيمة التامة» التى تجلت بالذات فى مجموع ألعاب المهزومين، وتقابل تقاليد السخرية المصرية أو الايطالية. فالزوام [ZWAM] (مجموعات من الشباب العاطل عن العمل فى مدغشقر) المنحدرون من أحياء العبيد السابقة ومن خدم الملك فى تاناناريف يتكلمون لغة ملجاشية محشوة بكلمات فرنسية، وشباب

نيروبي وابيدجان الذى يستخدم لغتى الشنج [SHENG] والنوشى [NOUCHI] المهجنتين، يتطلع هكذا، بطريقته الخاصة الفكاهية والاستفزازية، الى ذلك العالم الخارجى الذى يقيم المسيطرون نفوذهم على أساسه (١٢٢). وتدل تلك الممارسات على إسقاط الصراع الاجتماعى على ذلك المجال الجوهرى للغاية من الناحية التاريخية بالنسبة للعلاقة مع الخارج، أكثر مما يدل على «الأوربة» [EUROPEANISATION] التى تستنكرها النخب الحاكمة المعاصرة، على غرار رجال الإرساليات والحكام الاستعماريين. واليوم، وعلى غرار ما كان بالأمس فى عهد النخاسة، تتمثل القضية الحقيقية فى السيطرة على الموارد الأيديولوجية والمادية الناجمة عن الاندماج فى الاقتصاد العالمى، أكثر مما تتمثل فى الحفاظ على أصالة ثقافية مشكوك فى أمرها. ويتعلق هذا الرهان فى نهاية الأمر بالتعريف المتناقض للحداثه التى تشكل النزاعات الاجتماعية قالبها. ويعبر تبنى التمثُّلات الثقافية فيما وراء البحار عن مزاج هذه المجتمعات الافريقية لاعن تبييضها. فرقصة البنى [BENI] التى اقتبست الأنغام والملابس العسكرية الغربية والتى انتشرت كالنار فى الهشيم فى بداية القرن فى عموم افريقيا الشرقية، لم تكن شاهداً على إنجازات تسلطية للاستعمار بل على «المرونة العجيبة» التى تتحلى بها الشعوب الخاضعة لسيطرته. واتخذ الطلبة الكينيون فى مدرسة فنية فى كابيتى موقفاً رافضاً بشكل صريح، اذ لم يأنفوا فى عام ١٩٢٩ استعادة أغنية سواحلية، المسيليجو [MSELEGO] وأضافوا اليها بعض عناصر الفوكس تروت للاحتجاج على إدانة الإرساليات لعملية الختان. وبعد ذلك بحوالى عشرين سنة عمد مناصرو الماو ماو الى تركيب الكلمات المعبرة عن مطالب الثورة على نغمات أناشيد مسيحية، وبلغ بهم التحدى حد «اقتباس» موسيقى نشيد حفظ الله الملكة (١٢٣). وكانت عمليات المزج هذه لاترمى الى استخدام تلك النغمات الموسيقية لخداع الشرطة أو الى تبنى العناصر الثقافية الخاصة بالمحتل. وقد أوضح المزج بين الإيقاعات الأكان والأنغام الأوروبية وسط الطبقة الراقية فى غانا بوصفه « ردا خلاقا على العالم الحديث»، أوضح منذ العشرينات أننا بصدد ابتكارات ثقافية حقيقية، يمكن مقارنتها من هذه الناحية بالجاز والتانجو والربتيكو(١٢٤). ومنذ ذلك العهد أكد تطور أشكال ثقافية أخرى مستحدثة، ومنها موسيقى الجوجو [JUJU] والأفرو-بيت [AFRO-BEAT] النيجيرية أو الموسيقى المسماه «كونفولية» مدى نضارتها. ولايكفى، من وجهة النظر هذه ، أن تحلل التبعية باعتبارها مجرد مزاج شخصى. فهى تشمل بكل وضوح منتجات عامرة بجوانب حديثة لايمكن التخلص منها.

وعليه فإن حبس افريقيا وجهاً لوجه مع التقاليد الأسطورية يشكل خطأ جسيماً. ومهما توغلنا في الماضي سنجد أن القارة أثبتت أنها ترغب في أن تكون على صلة بالثروات والقيم العالمية. ولم تكن فكرة التقدم غير مهمة بالنسبة لها. فعلى سبيل المثال كانت أيديولوجيات التنمية الأصلية لدى اليوروبا والأشانتي والبيمبة تشيد بمزايا التغيير الاجتماعي والرفاهية والإثراء[١٢٥]. وفي مجال التكنولوجيا لم يكن استعداد المجتمعات القديمة للابتكار كماً مهملاً أياً كانت المسافة التي كانت تفصلها عن تكنولوجيا الحضارة الأوروبية التي ألحقت بها الهزيمة العسكرية. وفي ظل تلك الأوضاع، كثيرا ما سارع الأفارقة باعتناق الممارسات والتمثيلات الثقافية المرتبطة بالقدرة المادية الهائلة التي يتمتع بها المحتل والتي كانت تبدو لهم عن حق المقدمة لتلك المقدرة. ورداً على رسول التاج البريطاني الذي كان يحاول إقناع العاهل الأشانتي برغبة بلاده في تزويد مملكته بمزايا الحضارة أجاب الأخير بما معناه : «لايمكن أن يكون ذلك هو دافعك. إنكم أرقى منا فيما يتعلق بالصناعات والفنون. ولكننا على صلة بشعب آخر، الكونج [KONG] وهم أقل حضارة منا بقدر مانحن بالنسبة لكم. ولايوجد واحد من رعاياي، حتى من كان أشدهم فقراً يمكن أن يقبل ترك بيته بغية نقل الحضارة الى الكونج. فكيف يمكنك الآن أن تأمل في إقناعي بأنك تركت انجلترا المزدهرة من أجل مثل هذا الهدف اللامعقول»؛[١٢٦] وكان الميينى [MYENE] على ساحل الجابون يطلقون على نفسهم تعبير ايوجو [AYOGO] أي «المتحضرون» بالمقارنة مع أهالي المناطق الداخلية. ولذا فقد احتج قناص بشدة لدى ماركيز دي كوبياني قائلاً: أنا أعرف الفرنسية، والتجارة والقنص، أنا مولود مبونجوي، والمبونجوي يعرف كل شئ مثل الأبيض، المبونجوي ليس زنجياً». و«المتطورون» الذين أعلنوا في مؤتمر برازافيل أنهم من أنصار «مد الحضارة الغربية بالكامل الى افريقيا»، كانوا على مايبدو ثاقبي النظرة مثل العاهل الأشانتي[١٢٧]. وكانت العلاقة مع الغرب مرتبطة بالعلاقة بين القوى المحلية لكونها مسألة بقاء قبل أن تكون قضية «أصالة». ولذا فقد لاقت المدرسة التي تقدم المعرفة الأوربية إقبالاً شديداً اذا ما استثنينا التحفظات الأولى والخاصة ببعض الجماعات المهيمنة إزاء إرسال أبنائهم اليها، أو عداء «الشيوخ» الذي لامفر منه إزاء انتشار السلوكيات الوقحة. وتظل الدراسة مسألة اجتماعية لها الأولوية، تفرض تعبئة مالية فريدة. وتقدم حركة هارامبي [HARAMBEE] في كينيا أشهر مثال في هذا المجال. وكان اللباس الأوربي يشكل بنداً هاما في التجارة المشروعة

فى القرن التاسع عشر وأصبح فجأة الزينة المشتهاة التى يؤكد بها الشخص مركزه سواء على مسرح الحياة الاجتماعية المحلية - إذ كثيرا ما كان العرى رمزاً للتبعية - أو إزاء السيد الأجنبى. وقد وصف المسافرون الأوروبيون بعبارات مبالغ فيها الاهتمام الكبير الذى كانت توليه «الطبقة الراقية» المبونجوية مثلاً بملبسها[١٢٨]. وفى الثلاثينات هدد طلبة شيديا [CHIDYA] فى تنجانيقا بإعلان التمرد، فى جو مشحون بالمشاعر الملتهبة التى أثارتها شكوك الإرساليات إزاء رقصة البنى، للمطالبة بحق ارتداء الشورت بدلاً من الشوكا [SHUKA] [١٢٩]. والنصيب البالغ من دخل العائلة الذى يخصص للملبس فى برازافيل - حوالى ٢٠٪ فى عام ١٩٥١[١٣٠] - والبذخ المنفلت الذى يميز ملابس شباب المدن ويبلغ أقصى مداه مع شباب حى باكونجو فى برازافيل، والذوق الزخرفى الذى تتباهى به النخبة الحاكمة، تكذب جميعاً النزوع الى الماضى الأثير لدى التبعيين. وعندما نتمعن فى المسرح الدينى، يتضح تماماً النصيب الذى يعود الى الغرب فى الالتقاء المتناقض بين افريقيا وأوروبا. فقد دخلت المسيحية التى صدرها البيض إلى الأفئدة، على غرار الإسلام، حتى أنها بدت خميرة خبيثه للغاية بشها الاستعمار. ولكن هل يمكن حقاً التمسك بتلك النظرة للأمور بالنظر الى انتشار موجة التوفيقية التى أثارتها المسيحية وأعمال البحث التى تجريها الكنائس التى ظلت جزءاً من المؤسسات الدينية الغربية، خاصة فى مجال الطقوس والمداواة؟ وتبدو بالطبع بديهية سارتر حول الاغتراب محدودة للغاية، ويرفضها مغنى ساحل العاج الفا بلوندى «كأبله صادق» فى تصريح قوى اللهجة :

«إننا خليط ثقافى، ثمرة تَحَول ثقافى أوجده الغرب، يجعل المرء يحك رأسه. لقد جاءوا إلينا وقالوا لنا: «سنستعمركم، اتركوا جانباً التنورات وأوراق الشجر، واستخدموا الترجال والبلوجينز ونظارات ريبان». ثم يغيرون رأيهم فى منتصف الطريق: «اسمع، هذا مكلف للغاية وأنتم مستقلون». ليس الأمر بهذه السهولة. إننا لانريد هذا النوع من الاستقلال. نريد أن يستمر التعاون الذى بدأ تلك البداية العظيمة. أنت تعلم أنك محكوم عليك بأن تعترف بى، ولا يمكنك أن تقول إننى ابن غير شرعى: أنا ثمرة ثقافتك. أنا الآن امتداد لك (...) ويتعين على البيض الا يستعفوا. فالذى قهرنى ووضع لغته على لسانى إياه أن يخطئ. ولا يمكننى أن أسمح له بذلك»[١٣١].

هكذا يسير مستقبل افريقيا التى لايسع المرء إلا أن يدهش لعدم الاعتراف بتأريخيتها الشاملة. فالمسار الخارجى للمجتمعات الواقعة جنوب الصحراء، مسار عادى فى نهاية المطاف. ونتيجة لعدم التكافؤ مع البيئة الدولية، تلجأ افريقيا الى تضخيم قضية أكاديمية قديمة، الا وهى «تأثير العوامل الخارجية» على النظام السياسى الداخلى»[١٣٢] . وقد أثار أصلاً هذه القضية ر.هـ. لودى وأ. هينتز و م. ڤيبر وتبناها فى الحال كل من الانتروبولوجيا والتاريخ ونظرية العلاقات الدولية وسوسيولوجيا الدولة[١٣٣]. ومن الأمور المقررة الآن أنه لايمكن عزل بنيات المجالات السياسية عن روابطها مع المجالات المتصلة بها وأن «التفسيرين (الداخلى والخارجى) متداخلان بشكل لايمكن فضه كما قال ببساطة بروديل [١٣٤]. كما أن الدمج التبعى للمجتمعات الافريقية فى النظام العالمى لايتميز هو أيضاً بالأصالة ويستحق أن نتخلص من طابعه الدرامى بشكل علمى. واللامساواه تشكل خير شئ موزع على نطاق الزمن ولنكرر بلا كلل أن ذلك لايلغى التأريخ. فالاهتمامات بالخارج التى يثيرها التأريخ والوقفات الثقافية التى تنشأ عنه كانت أمراً دارجاً فى الماضى، وكانت تشكل أنماطاً سياسية قابلة للبقاء. وقد لاحظ ذلك ب. ڤين بخصوص روما حين قال إن الرومان شعب تتمثل ثقافته فى ثقافة شعب آخر، الإغريق»[١٣٥]. وعلى نفس الغرار التقت اليابان وأوروبا القرون الوسطى والإمبراطورية العثمانية حول تمثيلات خارجية المنشأ، وظلت مع ذلك يابانية واوروبية وعثمانية «أصيلة» كما يقال عنها فى افريقيا. ولكن هل صادفت افريقيا بالذات نفس حظ تلك الحضارات القوية؟ إن الاعتراض الكاذب لايفضى إلا إلى إثبات أن مجتمعاً ما يمكن أن يكون منفتحاً على الخارج وأن يحقق نجاحاً ساحقاً فى سجل التاريخ، وأن الطابع البائس لنموذج النير ليس سوى نغمة محفوظة.

ومقصدنا ليس تجميل المسار التاريخى لقارة تمزق جسدها وأهدرت روحها كما هو جلى بشكل مفروغ منه. كما أننا لا نرمى إلى تقديمه كمثال «للحذق» لأن المطلب القومى «للكرامة» يرفض ذلك بالذات، نقلاً عما قاله مسئول من حزب الاتحاد الافريقى عشية إعلان الاستقلال[١٣٦]. كما أنه ليس استبعاداً لأى تطلع الى هوية غير غربية. والتهجين الذى يتأسس عليه الابتكار الثقافى فى ظل الاستعمار أو فى حقبة ما بعد الاستعمار يكون دائما ضرباً من التمزق. فالمثل هنا «يعانى مأساة ألايكون شخصين»[١٣٧]، على غرار بطل الشيخ حميدو كان. أما ما يطالب به

ف.ى. مودنبه، فهو يحظى بمشاطرة واسعة النطاق فى جنوب الصحراء مما يستدعى الإنصات اليه: «إن الإفلات من الغرب يفترض بالنسبة لأفريقيا التقدير الدقيق لتكلفة الانفصال عنه، وهو يفترض أن ندرك الى أى حد تقرب الغرب منا، ربما بطريقة خادعة، ويفترض أن نعرف ما هو غربى فيما يسمح لنا به التفكير ضد الغرب، وأن نقدر اذا كان ما نلجأ اليه ضده ربما يشكل، هو أيضاً، فخاً ينصبه لنا وينتظرنا عند نهايته فى سكون وباله فى مكان آخر»[١٣٨]. ولكن بما أن هذه التبعية المنتقدة التى تثير قلق الفيلسوف الزائيرى لاتعرقل قيام مجتمعات سياسية كاملة الأهلية، فإن رسم الخطوط العريضة لنموذج يعطى فكرة أفضل عن مساراتها يصبح أمراً ملحاً.

نحو تصور حيز سياسى إفريقى

والحق أننا قد نتشكك فى ذلك مرة أخيرة . فهل هذا المشروع لايزال مجدياً؟ وعلى أى حال فإن إشكالية المجتمعات الأفريقية من حيث تاريخيتها والتى كانت قضية ملتهبة منذ عهد قريب باتت اليوم أمراً دارجاً فى الأوساط العلمية. وهناك عدد متزايد من المهتمين بالشئون السياسية وعلماء الانتروبولوجيا والمؤرخين الذين يتبنونها الآن خاصة بعد أن تحولت المناقشات الواسعة النطاق حول كينيا وتنزانيا وساحل العاج لغير صالح التبعيين وأعاد النظر بعض من أبرزهم فى موقفهم[١٣٩]. ولم تعد التفسيرات ذات النزعة الاقتصادية تلقى نجاحاً، وتأكدت استقلالية «البرجوازيات القومية» وبدأ دور العناصر الفاعلة التابعة فى تشكيل بنية المجتمعات يلقى المعالجة التى يستحقها[١٤٠].

ومع ذلك لاتزال وسائل الإعلام الغربية مشبعة بالأكلاشيهات المعادة فى هذا الزمن الذى تنتشر فيه المجاعة، وهى تصر على اختزال أزمة التفرقة العنصرية وحرب تشاد إلى صراع بين الشرق والغرب. ولا يزال بوسع كاتب جاد أن يكتب، ونحن فى بداية الثمانينات، وينشر لدى دار نشر لاتقل عنه جدية، ترهة من هذا النوع: «الدولة الاستعمارية الجديدة، خاصة فيما يتعلق بالمستعمرات الفرنسية فى افريقيا، ليست ذاتاً سياسية ولن تكون كذلك أبداً: إنها مجرد عنصر فى بناء الحيز الافريقى على يد الإمبريالية الفرنسية. وعلى هذا الأساس، من الممكن أن تنقلب كفته بتأثير إمبريالية أخرى، فى إطار عملية إعادة التوزيع الدورية لأوراق اللعبة التى تلجأ اليها يديولوجية خاصة ٥٢ الإمبرياليات فيما بينها. ولكن لامجال لأن يكون لهذه الدولة

بها»[١٤١]. ولايزال تضخم الدولة يفسر بسهولة بقيامها «المصطنع» على أسس استعمارية، لا على العكس بأنه نمو «عضوى» فى أحشاء مجتمع مدنى[١٤٢]. ولايزال أحد المؤلفات التى هيمنت فى السنوات الأخيرة على المناقشات المتعلقة بأفريقيا، لايزال يتحدث عن «الدولة المجردة من الجذور البنيوية فى المجتمع، مثل البالونة المعلقة فى الهواء»[١٤٣].

وتعانى أساساً حجة التاريخية من عدم الدقة. ومن الواضح أن الأبنية السياسية فى افريقيا المعاصرة تتم حسب دينايكيات التهجين التى أشرنا الى حيويتها المدهشة، وعند نقاط التقاء عدة تقاليد فى التصور: فهناك من ناحية تقاليد الدولة المنحدرة من التمايز بين المجال الاقتصادى وقيام نظم للرأى فى أوروبا ابتداء من القرن الثامن عشر، وهى تقاليد تحولت الى تكنولوجيا عالمية للحكم ونشرها فى افريقيا كل من الاستعمار وتصفية الاستعمار. وهناك من ناحية أخرى تقاليد السلطة المحلية، المتخذة شكل الدولة أحيانا أو الملكية على الأقل. وتنبع صعوبة التحليل من تلك التقاطعات. وقد حدد ج. بلاندييه مقدمات هذا التحليل منذ عام ١٩٥٩ بالتذكير بأن الوضع الراهن للمجتمعات الأفريقية كان نتاج تاريخ ثلاثى «جمع إسهاماته»: تاريخ ما قبل الاستعمار، والتاريخ الاستعمارى، وتاريخ ما بعد الاستعمار[١٤٤]. ولم يعد أحد يعتقد أن تصفية الاستعمار كانت بكل بساطة مجرد إحلال «نوع» من البشر محل «نوع» آخر كما كان يتنبأ بذلك فانون، وأنه يمكن تعريف هذه التصفية «كبدء من الصفر»[١٤٥]. وهناك اعتراف بتواصل الحركات السياسية فى بداية القرن مع حركات الخمسينات والستينات. وقد أدركت ذلك العناصر الفاعلة نفسها خلال نضالات التحرر الوطنى، خاصة فى مالى وغينيا وتنجانيقا وزمبابوى والكونغو البلجيكى[١٤٦]. ويقول لنا أحد خير المتخصصين فى نيجيريا، إن من الأمور الرائعة ثقافياً والمدمرة سياسيا أن اليوروبا يعيشون بكل جوارحهم فى ماضيهم ولايزالون يقسمون أنفسهم حسب التشققات التى أحدثتها الحروب بين الممالك فى القرن التاسع عشر[١٤٧]. والشاعرالمُنْشد الذى كتب ملحمة فى منطقة سيكاسو بمالى، لايرى أن السلطة تغيرت بشكل واضح منذ عهد سابا، مؤسس قبيلته، حتى عهد حكام الدوائر فى ظل الاستعمار وفيما بعد الاستعمار[١٤٨]. وعلى أى حال فإن الدولة المعاصرة تقترب بشكل متزايد الوضوح من المجتمعات القديمة من حيث سير عملها[١٤٩]. بيد أنه لايمكن الاكتفاء بالإشارة الى «استقلالية» الدولة إزاء النظام الاقتصادى العالمى، أو

«ثأر المجتمعات» منها أو «عودتها إلى الحكم الأبوى» بعد المرحلة البيروقراطية الاستعمارية[١٥٠]. إنها خطوط ملموسة للتواصل والانقطاع، وإجراءات ابتكار سياسى محددة، وأوضاع متميزة يتعين اغتنامها إذا كان المراد ليس إحلال رقية أخرى محل مفهوم التبعية الساحر. «فتاريخية» مارادى [MARADI] فى النيجر، حيث تتضمن تجانس ثقافة الهاوسا الاستقطاب الاجتماعى، لاتشبه مثلا «التاريخية» فى أبيدجان التى ابتدعها المستعمر، وحيث يغلب الاقتصاد النقدى. ومن المناسب أن توضع تلك الفروق فى عين الاعتبار.

ويثير ذلك مسألة أخرى غير محسومة: هل يمكن التفكير فى إقامة نموذج للتاريخية السياسية لقارة قيل عنها إنها تجريد تخيله علماء الجغرافيا والتاريخ الإمبرياليين، بسبب عدم تجانس القارة ذاتها؟ بالطبع هناك سمات مشتركة بين دول القارة، ولكن كما يضيف ر.هولدر- ويليامز بأسلوب فكه فإن الفيلة والموائد تشترك معاً فى أن لكل منها أرجلا[١٥١]. والتنوع غالب من شواطئ المحيط الهندى حتى شواطئ الأطلسى: وهو تنوع طقسى وبشرى وسياسى واقتصادى وتاريخى. والكيانات التى نذكرها حول موضوع الأفرقة كثيرا ما لا يجمع بينها سوى مايضفيه عليها جهلنا. ولما كان الإسلام يرفض الفن التصويرى ذا الأبعاد الثلاثة، فإذ الفن «الافريقى» يتميز بالتفتيت الشديد للطرازات فى غياب عقيدة كونية كان يمكن أن تؤدى دور المنسق الذى أدته المسيحية فى أوروبا[١٥٢]. ولم يكتب النجاح للجهود الرامية إلى تحديد «أسلوب إنتاج افريقى»[١٥٣]. وقد ثبط تعدد أشكال النظم الملكية القديمة محاولات صقل طراز إقليمى «للدولة التقليدية». ومما يذكر فى هذا الصدد أن فكرة المجتَمَع النَسَبى لاتقاوم بشكل أفضل مايستنزفه الزمن[١٥٤]. ولايتميز الإسلام «الأسود» عن الإسلام المعروف، إلى الحد الذى شاع عنه، بل إنه انتشر، على العكس، فى القارة حسب المناطق والعهود والجماعات الاجتماعية[١٥٥]. وهكذا يمكن مضاعفة عناصر التجزئة الثقافية والسياسية. وتتداعى من هنا فوراً فكرة قيام «ثقافة افريقية» تشرف على تنظيم للمجتمع على الرغم من أنها تحتل مركزاً مرموقاً فى سجل الحماقات المعاصرة. ولاشك فى أن افريقيا قائمة فى أذهاننا. فالجامعات تستضيف مراكز للدراسات «الافريقية» والمؤسسات والبنوك لديها أقسام «افريقية». ويحقق البعض النجاح فى مناصبهم فى «افريقيا» وأخيراً يؤكد الافريقيون أنهم «أفارقة». غير أن المراقبين المجربين، على اختلاف مهنهم، يعترفون بالطابع المتفرد للمسارات

السياسية لكل بلد يقع فى جنوب الصحراء. وبما أن الأمر كذلك ألا يعنى ذلك تلاشى مقصدنا؟

ليس تماماً لأن التقارب الجغرافى أوجد، على أى حال، وحدة مصير تاريخى نسبية، لاتشكل فيه الحلقة الاستعمارية سوى ظاهرة ثانوية. ويسمح لنا ذلك التقارب ببناء موضوع للدراسة العلمية وتحديد مجال سياسى بغية إجراء المقارنه، بل والتحدث عن «حضارة افريقية» بالمعنى الذى كان يقصده ف.بورديل كحقيقة «طويلة المدى لايمكن أن تنضب مدتها»(١٥٦). كانت السمة الرئيسية المميزة لتلك الحضارة بالمقارنه مع آسيا واوروبا تتمثل فى زراعتها المتنقلة والممتدة، التى لاتعرف المحراث أو العجلة، مع كل ما يستتبعه ذلك من حيث الاستفادة من الطاقة الحيوانية أو المائية أو التى تولدها الرياح، والإنتاجية وتحقيق فائض. وفى ظل قدرة المجتمعات على التنقل وقلة الضغط السكانى، كانت حيازة الأرض لاتخضع إلى حد كبير للإجراءات، كما أنها كانت بالأخص غير محددة فردياً. وكان المرجع فى السلطة التحكم فى البشر أكثر منه التحكم فى الأراضى. وقد حد ذلك من الاستقطاب الاجتماعى والثقافى والإمكانيات التكنولوجية والكتابية التى تحتاجها المركزية السياسية، وهذا ما يشهد عليه غياب «الطهى المعقد» وبصفة عامة الترابط بين النماذج الاستهلاكية(١٥٧). وبوسعنا أن نقول باختصار إن «الإسهام المميز تماما لأفريقيا فى تاريخ البشرية كان بالذات فن الحياة بشكل متحضر وبطريقة سلمية إلى حد كبير بدون وجود دولة»(١٥٨).

ومع أن القرن الأخير غير العديد من تلك المعطيات، إلا أنها أسفرت عن تميز عميق اختصت به افريقيا السوداء من حيث المعايير الرئيسية للتحليل المقارن للجوانب السياسية. فهى لاتنتمى إلى الغرب شأنها فى ذلك شأن آسيا والبلدان العربية، وعلى عكس أمريكا اللاتينية. بيد أن ديناميكية تهجين الجانب السياسى تتم فى حالتها بشكل متميز نظراً لغياب تقاليد تاريخية «كبرى» فيما يتعلق بالسلطة. وفضلاً عن ذلك فقد عرقل نمو القوى الإنتاجية ظهور ثلاث مجموعات فى طياتها تنسب اليها السوسيولوجيا السياسية دوراً رئيسياً. فلم تكن هناك فئة من ملاك للأراضى أو كانت هامشية قبل الثورة القانونية الاستعمارية. وكان الفلاحون ولايزالون أقل كثافة ولايشكلون طبقة اجتماعية جلية المعالم بالقدر الذى نجده عموما فى آسيا. ولما كان التصنيع قد جاء متأخراً وفى حدود ضيقة فقد ظهرت الطبقة العاملة فى وقت متأخر

وبحجم متواضع. ومن جهة أخرى، فقد تكوّن مفهوم السياسة فى المدى الطويل وبعيداً عن «التفكير المدون» بالرغم من نشر الإسلام للكتابة فى الحزام الساحلى وعلى الشواطئ السواحلية، وظل ينقل إلى حد كبير بالرواية الشفوية.

وتستدعى هذه السمات أن نستبعد من مقصدنا بعض الحالات غير النمطية بشكل واضح، مثل المغرب العربى وليبيا ومصر وشمال السودان بالطبع لأن انتشار الإسلام دمجها فى العالم العربى (على أننا سنتعرض مع ذلك لحالة موريتانيا التى كانت فى الماضى جزءا من افريقيا الغربية الفرنسية وبالتالى على ارتباط وثيق بالديناميكيات السياسية فى جنوب الصحراء)، وكذلك حالة جمهورية جنوب افريقيا، التى شهدت فى غضون قرن واحد ثورة صناعية حقيقية، واثيوبيا ومدغشقر، لكونهما مملكتين ومركزيتين، لاارتباط بينهما وبين ممالك القارة الأخرى، كما كانتا تعتمدان على بنيات زراعية مختلفة. وفى المقابل تعتمد المجتمعات السياسية المعاصرة فى المنطقة المترامية الاطراف الممتدة من بحيرة توركانا ونهر ليمبوبو [LIMPOPO] حتى تخوم الصحراء والمحيط الأطلسى، تعتمد فى قيامها على تربة قوامها تطابقات تاريخية.

ويبقى لنا أن نعرف ما إذا كان ذلك التطور يتعلق بتأسيس دول أو بقيام مراكز للسلطة ليس إلا. ويشكك البعض فى مدى ملاءمة المفهوم الأول نظراً لأن سير العمل فيما اصطلح على تسميته «دول افريقية» قد تبدل بشكل واضح بالنسبة للأصول الغربية، ولأن الآليات المناهضة للتمايز تتغلب، على مايبدو(١٥٩). غير أن الاعتراض السليم علمياً، كما يشير الى ذلك بكل حزم ب.لاكروا (١٦٠)، وتؤكده التجربة فى بعض حالات القارة، يكشف عن تفهم سطحى للغاية للأحداث ويشارك أيضا بشكل ساذج للغاية فى نموذج النير، مما لايسمح أصلاً بتعميمه على المجتمعات السياسية الافريقية فى مجموعها. وعلاوة على ذلك فإن أياً من الاعتبارات التى تساند ذلك (الأولوية لتنظيم الجماعات فى مواجهة تفريد العلاقات الاجتماعية؛ غياب المجتمعات المدنية؛ تواجد ثقافات ذات توجه مناهض للدولة؛ ضعف التمييز بين السلطة من جهة والعرقيه أو الحركة السياسية المهيمنة من جهة أخرى) اعتبارات قابلة للمناقشة فى الحالات التى تهمنا. وانضمام بعض العناصر الاجتماعية الافريقية الفاعلة إلى التمثيلات الغربية (أو الشمالية) ليس ضعيفا إلى الحد الذى يدفع إلى عدم وضعه فى الاعتبار. ومحاولة البت فى هذا النقاش فوراً تعنى الحكم مسبقاً على تحليلاتنا. فلنقبل إذن، من باب التيسير وشريطة القيام بجرد من المتوقع أن يكون معقداً، أن

نتكلم عن دول فى افريقيا وذلك بالذات لكى نحدد على نحو أفضل المسارات الفريدة من نوعها ونتعرف على الصور المحتملة للحكم التى تحملها فى طياتها(١٦١).

والمشكلة الحقيقية التى يواجهها المحلل تتعلق بالمنهج أكثر مما تتعلق بالمصطلحات. ولاشك فى أن فكرة اختراع السياسة الراسخة فى الفكر الهيجلى ثم الماركسى، بما يتضمنه كل من الفكرين بخصوص الكائن فى العالم بوصفه منتجاً، تحظى حالياً بالموافقة العامة على نطاق واسع(١٦٢). وهى لاتكفى فى حد ذاتها للتعمق فى حالات التهجين السياسى التى تعرفها المجتمعات الافريقية، بما تتضمنه من تعقد أسسها التاريخية، واندماجها بشكل ملتبس فى النظام العالمى، والتفاعل المستمر بين ديناميكياتها الداخلية والعوامل الخارجية. وكان البنيويون – الوظيفيون أنفسهم يدركون من خلال افتراضاتهم النظرية أن للبنية تكون ذات وظائف متعددة وأن النظم السياسية مختلطة معاً ثقافيا وأن النماذج الواحدية تعجز عن تفهمها. وكانت سوسيولوجيتهم تريد أن تكون «ديناميكية» كما كان يقال آنذاك ولم يكن ج.بلانديبه يخفى الآمال التى كان يعقدها عليها(١٦٣). وقد شهدنا ماحدث. فعلى مدى الستينات والسبعينات، مال التباين الجذرى بين المجتمعات الافريقية –وهو أمر لايمكن إنكاره – مال إلى أن يصبح متصورا على أساس ثنائى: التقاليد والتحديث، قطاعا النظم السياسية؛ ومركز الرأسمالية العالمية وأطرافها؛ وأساليب الإنتاج المترابطة فيما بينها أو أيضا المجتمع والدولة. وأيا كان حرص مؤلفينا على التسامى فوق التباين إلا أن الانسياق الثنائى التركيب تغَلب دائما فى نهاية الأمر. على أن تباين المجتمعات الافريقية الملازم لكل مجال تاريخى، كما كان يستشعر ذلك م. باختين، يحيل بالأحرى إلى إجراءات تعريفية تنفذها العناصر الاجتماعية بطريقة تنافسية(١٦٤). وكان ج. بلانديبه قريباً من ذلك التصور عندما استشهد بأعمال علم اللغويات وكتب فى *الحس والقوة* إن «علاقة العناصر الاجتماعية بالمجتمع [...] تدل على [...] الخلق المتواصل الذى يخضع له المجتمع»(١٦٥). والواقع أن موضوع المجتمع كنظام «تقريبى» و «جمعى» سائد فى أعماله. غير أنه يبدو أنه قد تم التخلي عنه لصالح سوسيولوجيا الاحتجاج والحداثه. وهو لم يسفر على أى حال عن دراسة للمجتمعات السياسية المعاصرة فى افريقيا السوداء. وتشكيل بنية هذه المجتمعات فى الإطار التاريخى للتهجين الذى ذكرناه لاينفصل عن خلق معانٍ باعتبارها خلقا لعلاقات اجتماعية(١٦٦). والنظم السياسية ذات الديناميكيات

الملتبسة والقابلة للارتداد لاتتحقق قيمتها إلا بربطها بعناصرها الفاعلة وظروفها، تماماً كما لا يُخلق النص إلا بقراءته. وعليه يتعين على المحلل أن يستخلص من الأوضاع التاريخية وفى إطار مجال اجتماعى محدد بوضوح، سياقات تتباين بين عنصر فاعل وآخر ولدى العناصر الفاعلة نفسها، وذلك فى ظل أوضاع مختلفة تتعلق بالتعريف بنفس المؤسسة ونفس التطبيق ونفس الخطاب. وبهذه الطريقة يمكن تفهم نواحى النقص والتعارض داخل المجتمعات السياسية الافريقية على نحو أفضل: فجهاز الرقابة والهيمنة، وخيوط التبعية، ليست مجرد أدوات فى أيدى السلطة والامبريالية، بل إنها أيضاً ما يصنع بها العناصر الاجتماعية الفاعلة، حتى وإن كانت تابعة.

وليس غرضنا التحذلق علمياً. فهذه الملاحظات تتمشى بشكل مباشر تماماً مع وقائع جلية، حيث أن علاقة المجتمعات الافريقية مع بيئتها ترتبط بنشأتها وأن محركاتها التاريخية تخضع لمنطق عدم الاكتمال(١٦٧). فالحيز الاجتماعى لدى الماراكويت [MARAKWET] فى كينيا لايزال يعرف بالوصف التناقضى الذى يصفه به أفراد القبيلة (١٦٨). وينطبق نفس الأمر على ما بعد دولة الاستعمار. وكل محاولة لتفهم التطورات السياسية فى افريقيا المعاصرة تلتقى فى نهاية المطاف بهذا الجزء من المنحدر، أو كما يقول البعض بهذا الجانب من «الاضطراب» أو «المزيج المعقد» فى العلاقة الحوارية التى تتعهدها القارة مع ماضيها، وكذلك مع النظام الدولى(١٦٩). فهناك من جانب نشاط التوحيد والجمع الخاص بسعى السلطات الى الهيمنة، ومن جانب آخر عملية تفكيك البناء التى يتولاها تشتت الصيغ: إنه الأخذ والرد الحاذق بين الملء والفراغ، نفس الأخذ والرد الخاص بإمكانية الحكم.

* * *

الجزء الأول

نشـــأة الدولـــة

الفصل الأول

مسرح الظل الخاص بالعروق

يتطلب فى حد ذاته تصورنا لتكوين المجتمعات السياسية الأفريقية أن نتعامل مع نشأتها وفقا لإشكالية السوسيولوجيا التاريخية للدولة، التى غدت كلاسيكية. على أنه يتعين ألا تحجب تلك البديهية المجازفة الرئيسية التى ينطوى عليها هذا المشروع، وهو ما لم يتمكن من تفاديه مصنف ب. أندرسون الهائل المكرس للنظم الأوروبية للحكم المطلق، ومنها التمثيل الكامل للمجتمعات فى صورة شاملة، وإعادة تشكيل مساراتها بشكل غائى إلى حد ما(١). وبما لا نزعم أننا سنقوم بعمل المؤرخ وأن أهتماماتنا تتعلق بتفهم المجالات السياسية المعاصرة، فإننا سنقترح إجراء «تحليل تفسيرى»(٢) بالتساؤل عن علاقتها مع الماضى بجوانبها العديدة والمتناقضة بالضرورة. وهكذا فإن المسألة لا تتعلق بالتعرف على الوحدات التاريخية التى قد تشكل نقطة الانطلاق المفترضة لتأسيس الدولة وتكسبها (أى الدولة) غايتها، بقدر ما تتعلق بتحديد الديناميكيات التى ترجعنا إليها أصولها. غير أن المسألة تظل مع ذلك معقدة نتيجة للاستعمار الذى خلط الأوراق بكل تأكيد. ولا تتفق الأشكال السياسة اليوم من حيث توزيعها الجغرافى مع ما كانت عليه فى الماضى، اللهم إلا فى بعض الحالات الاستثنائية: ليسوتو وساوزيلاند ورواندا وبورندى.

ولذا فإن الإمكانية الأولى التى تأتى إلى الذهن تتعلق بمفهوم الأصل العرقى وبديله فى عالم الصحافة: «القبلية». وكان أصحاب النزعة التنموية فى الستينيات يبرزون هذا المفهوم ويقرنون الدولة بالتكامل الأفقى للجماعات غير المتجانسة التى تم جمعها فى إطار إقليمى متعسف، على يد الدول الأروبية العظمى وذلك بين كوبين من الشرى براندى، وحول مائة مفاوضات فى برلين.

ولكنه ليس من المؤكد أن الانتربولوجين الماركسيين أفلتوا من جانبهم من قوة جاذبية فكرة الأصل العرقى(٣). فقد كان هؤلاء مثل أولائك يستخدم خطابا سياسيا مزدوجا: خطاب المستعمر الذى يتناول بإسهاب انتقال أفريقيا من الحالة البدائية إلى وضع الدولة الحديثة، وخطاب الأفارقة المتحدثين باسم الاستقلال والحريصين على

تحويل مشروعات الهيمنة المحلية إلى «تكامل قومى» أيا كانت على أى حال الشرعية التى يستخلصونها من النضالات التحريرية. وبالرغم من مرور الزمن وتحويل العديد من الأحلام الأكاديمية والأيديولوجية إلى رماد خلفته نيران «شموس الاستقلال»(٤) إلا أن تفسير مسارات دول جنوب الصحراء على أساس «القبلية» لا يزال يلقى رواجاً شديداً. وهذا التفسير يتميز بأنه يشير إلى حقائق لا تقبل المنازعة مع جعلها غير مفهومة تقريباً.

وعى بلا بنية

لا يمكن إنكار وجود الوعى بالأصل العرقى، بل ولا يمكن قهره. فهذا الوعى ليس انعكاسا لمرحلة أولية لتطور سيقضى عليه التحديث. وهو ليس أيضا مجرد ثمرة لمناورات المستعمر أو الإمبريالية أو القائمين على شئون الدولة المعاصرة. ويعترف بذلك الآن علماء السياسة المخلصون للتقاليد الماركسية. وإنه لإقرار بالأمر الواقع نظراً لأن تحليل الأوضاع التاريخية الملموسة يتعثر عند هذه النقطة. فقد صادفنا قادة وطنيين يتوقون إلى تجاوز «القبلية» ولكنه يتعين عليهم أن يقدموا دليلا من نوع عرقى ليثبتوا ذلك: وهكذا تصرف لومومبا الذى اختار السكن فى بوكافو لدى شخص من «قبيلة أخرى» لإقناع أنصاره بأنه «ليس قبليا»(٥). ويتضح من *كراسات جامبونا* التى ضبطت أثناء قمع التمردات المولِيلية (نسبة الى بيير موللى) فى عام ١٩٦٥ أن المناضلين الثوريين الكونغوليين كانت لديهم فكرة دقيقة عن تلك «القبيلة»: «إنها خط تفكير وعمل سيىء يتمثل فى البحث قبل كل شىء عن مصلحة الأنانيين فى القبيلة أو العشيرة:

«فالقبلى يعتقد بقدر أو آخر من الوعى أن رجال ونساء قبيلته وعشيرته أرقى من الآخرين، وبالتالى يتعين على الآخرين أن يخدموهم ويطيعوهم. ويحاول القبلى فرض هيمنة وسيادة قبيلته وعشيرته. وفى الواقع لا يستغل البعض فى أغلب الأحوال الأفكار والمشاعر القبلية إلا لجذب أنصار يمكن أن يساعدوهم فى تحقيق مصالحهم وتطلعاتهم الأنانية.

وتتبدى القبلية فى أشكال مختلفة، من بينها الأشكال الرئيسية التالية:

١- يغالى القبلى باستمرار فى صفات وأفضال وأعمال رجال قبيلته وعشيرته الطيبة ويفاخر بها؛ وعلى العكس ينكر عيوبهم ويحاول

التستر عليها باستمرار. وموقفه من القبائل الأخرى هو عكس ذلك تماماً.

٢- يمارس القبلى عادة الليبرالية والمحسوبية بالنسبة لأفراد قبيلته وعشيرته [...] وهو يتخذ عموماً موقفاً متعصباً إزاء أفراد القبائل والعشائر الأخرى [...].

٣- يحاول القبلى منح كافة الأمتيازات وإسناد كافة المناصب المسئولة إلى أفراد قبيلته وعشيرته [...].

٤- وعلى عكس ذلك، يحاول القبلى إعفاء ذويه من واجباتهم والتزاماتهم، ومن كل عمل صعب ومن أخطر المهام وأكثرها مشقه وإذلالاً [...].

٥- ويزاول القبلى أيضا هذه المحسوبية فى توزيع المزايا المادية والخدمات[...].

٦- بل ويعتقد القبلى أحيانا أن من ليسوا من أفراد قبيلته وعشيرته أغنياء وسعداء إلى حد كبير جداً بحيث لا يستحقون مساعدته[...].

٧- ويتمادى البعض فى القبلية إلى حد الأعتراض على الزواج بين القبائل وإلى تفضيل الزواج بين البيض والسود عليه [...].

٨- ويتمثل الشكل الأقصى للقبلية على الصعيد السياسى فى المطالبة بتأسيس جمهوريات ذات استقلال مزعوم، ولكن على أساس قبلى. وإذا لم يتيسر ذلك الحل، تتم المطالبة «باتحاد فيدرالى واستقلال ذاتى إقليمى» على أن تتم تجزئة السلطة السياسية والإدارية فى إطار طبقى»(٦).

وقبل ذلك ببضع سنوات كان أوم نيوبى، قائد اتحاد أهالى الكاميرون، يشكو هو أيضا من دوافع «الأخوة» و «العشيرة» التى تعرقل «التنظيم الجيد للجان المركزية» داخل حزبه. وفى رسالة موجهة إلى رئيس الوزراء أندريه - مارى مبيدا الذى ألقى على «الباسا» مسئولية التعبئة القومية المتطرفة وهددهم بالانتقام منهم، راح يؤكد: «نحن لسنا مصفّين للقبيلة كى يزعم البعض [...] إننا نعترف بالقيمة التاريخية لأصول شعبنا العرقية. إنها المنبع الذى سينبثق منه تحديث الثقافة القومية. ولكن لا يحق لنا أن نستخدم وجود العروق كوسيلة فى المعارك السياسية أو النزاعات

الشخصية»[٧]. واليوم، وفى إطار ظروف جد مختلفة، ترى حركة جابونية معارضة يقال إنها تدين بالولاء للفانج، إنه «عندما يطرد المرء الطبيعة فإنها سرعان ما تعود راكضة». وهى تقترح على النظام السياسى أن يعترف «بواقع العرقية» بتأسيس «مجلس للجماعات» ينتخبه «كل عرق» بالاقتراع النسبى[٨]. وقد يكون نفوذ «القبلية» أقل شأناً فى الحياة السياسية فى السنغال وتانزانيا بسبب قدم عهد امتزاج السكان أو تغلب لغة محلية مشتركة. بيد أن الحديث عن العروق يبدو أمراً لا مفر منه فى أفريقيا.

وهو يتعلق مع ذلك بظواهر اجتماعية مشوشة بشكل خاص، والأفارقة يرفضونه أحيانا بنفس الشدة التى يتبنون بها تمثيلاته. ويقدم الكاميرون فى الثمانينيات نموذجا واضحا لذلك التناقض. كانت مسألة من يتولى رئاسة الجمهورية بعد السيد اهيدجو قد اصطبغت منذ عام ١٩٧٥ بمفاهيم إقليمية، إذ يقال إنه كان يرغب فى الانسحاب لصالح وزير الدفاع السيد سادو داود، المنتمى هو أيضا «للشمال» فاصطدم بمقاومة أعضاء المكتب السياسى «الجنوبيين»[٩]. ثم بدا بعد ذلك أن خليفته سيكون السيد يوسف داود. وعلاوة على ذلك كانت هذه الفترة قد شاهدت اشتداد نفوذ رجال الأعمال المسلمين، بمساندة السلطة، علماً بأنهم كانوا لايتورعون كثيرا فيما يتعلق بوسائل إثرائهم، كما أن الرأى العام كان يرى أنهم ينتسبون من الناحيتين الإقليمية والدينية إلى الحلادجة أو الهوسا. وقد أحدثت استقالة السيد أهيدجو غير المتوقعة فى نوفمبر ١٩٨٢ البلبلة فى صفوفهم إزاء احتمال التصدى لآليات تراكمهم غير المشروع. وكان الطابع الإقليمى ينذر بالتحول إلى أزمة لا مفر منها خاصة وأنه كان يعتمد على فكرة مؤكدة لا تخلو من أساس[١٠]: كانت الخلافة الدستورية لصالح السيد بيا خدعة ترمى إلى تهدئة خواطر رجال السياسة الجنوبيين مؤقتا، وما كانت تنبىء «بجولة ثانية» أكثر حسماً، إذ دشنت إسناد منصب رئاسة الجمهورية للسيد بللو بويا مايجارى، محسوب السيد اهيدجو الجديد، وهو من الشمال. وعلى الفور برز الطابع العرقى والإقليمى لانتقال مقاليد الحكم. وشدد رئيس الجمهورية السابق، الذى ظل زعيم الحزب الأوحد، من ذلك الاتجاه عندما بدا له أن الحسابات التى تصورها ستفلت من يديه: فقد حاول استعادة تفوقه بمطالبة وزراء «الشمال» بالاستقالة، تكراراً لمناورة ناجحة قام بها قبل ذلك بعقدين ضد أندريه - مارى مبيدا رغم أن المساندة كانت لا تعوز الأخير فى بقية أنحاء البلاد. وقد أدى فشل العملية إلى فتح الباب للمواجهة

العسكرية التى وقعت بعد ذلك بسنة. ولما كان السيد بيا قد امتنع عن إعادة تشكيل الحرس الجمهورى الخاص بسلفه، بالذات لكى لا يدمغ «بالقبلية»، فإن قائمة الأشخاص الذين تم التعرض لهم غداة تمرده هو فى ابريل ١٩٨٤ كانت موحية للغاية نظراً لنسبة المنتمين لمحافظات الشمال الذين شملتهم تلك القائمة. وكان إبراز بعض المسئولين السياسيين والعسكريين لتلك الواقعة (وهى أن جميع المتمردين كانوا من الشمال) بمثابة الحديث عن الحبال فى منزل من تم شنقه فتعرضوا للتوبيخ العنيف(١١). ألم يكن يقال أيضاً إن المسلمين فى حى مصنع الفخار فى ياونده، كانوا قد أخطروا عملاءهم بقرب وقوع المأساة عشية قيامها وأنهم كانوا ضالعين فيها؟

وفى الوقت نفسه، لم تكف الجماعات العرقية الجنوبية، أو على الأقل «النخبة» المتحدثة باسمائها عن التعريف بهوياتها وحل رموز حلول أجل التغيرات السياسية بهذا المقياس. وكان البيتى والبولو [BULU] يتطلعون إلى رئاسة الكاميرون، أعتماداً على ازدهار أحوالهم وعلى ارتفاع نسبة أبنائهم المترددين على المدارس. وأيا كانت تحفظاتهم إزاء شخص أندريه مارى مبيا، إلا أنهم أحسوا بأن إقصاءه فى عام ١٩٥٨ كان اغتصاباً للسلطة. ولذا كانت من بين التصرفات الأولى للرئيس بيا، بوصفه رئيس الجمهورية، رفض استقبال وفد من البولو جاء لتهنئته. ولم تخل زيارته لإقليم وسط الجنوب بعد أقاليم البلاد الأخرى من نية تلقينه درسا وإفهامه أنه يجب ألا يتوقع الكثير من توليه أعلى منصب فى البلاد. وقد حرص فى رده على المسئول المحلى للحزب، الذى أكد على ولاء المنطقة له قائلاً: «يا سيادة الرئيس، نحن هنا فى وسط الجنوب، رجال كلمة، وليست لنا سوى كلمة واحدة. إننا نقسم لك، ولك نعطى كلمة شرف»، حرص على أن يذكر بمبادىء الوحدة القومية:

«إنه لوهم خطير أن يزعم بعض مواطنينا أنهم يتمتعون بامتيازات وحقوق خاصة فى عملية التعيين فى مناصب هامة، بمعايير أخرى غير كفاءتهم والتزامهم بخدمة الدولة والأمة وولائهم وإخلاصهم للمؤسسات، وكذلك المثل الذى يقدمونه وينشرونه، بسلوكهم ونزاهتهم المهنية واحترامهم للشرعية الجمهورية»(١٢).

وفيما بعد، تصدت الأوساط البيتى والبولو بقوة لمصالح الباملیکی فى دهاليز وزارة المالية والبنوك والجامعة إلى حد أن أحد المثقفين تصور أنه من المسموح له أن يدين «العرقية الفاشية» المميزة لأهالى الغرب، وتصور بعض القساوسة أنه من

المسموح لهم أن يشجبوا «بَمْلَكة» مراتب الكنسية الكاثوليكية(١٣). وفى ظل هذا المناخ أصبح سخط الرأى العام فى الكاميرون إزاء وسائل الإعلام الفرنسية التى أبرزت فى ١٩٨٣- ١٩٨٤ البعد الإقليمى للأزمة، أصبح سريالياً إلى حد ما. ومع ذلك فقد أشارت وسائل الإعلام هذه إلى أن النزاع بين السيد بيا والسيد أهيدجو كان أيضاً دستوريا وسياسيا واقتصاديها. وعلى هذا الأساس كان النزاع يتضمن مخاطرات ما كان المواطنون فى الكاميرون يقبلون إخفاءها(١٤). وقد أوضح هؤلاء، عن حق، فى خضم غضبهم، عدم صلابة الكيانات التى كانت التعليلات الإقليمية أو القبلية تعتبرها عوامل تفسر الأمور.

وتنتشر فى الشمال بالذات تفسخات اجتماعية عرف السيد بيا كيف يتصرف معها بمهارة. وإنه لتبسيط مفرط للأمور أن يتم تصويرها على أنها مجرد تناقض بين أقلية بول [Peul] كل أفرادها من المسلمين وأغلبية مقهورة من الهابى [HAABE] أو الكردى [KIRDI] (الوثنيين)*. ومن المؤكد أن أى بول لن يقول إنه ليس مسلماً، غير أن إيمان بعضهم، مثل الرعاة المبورورو[MBORORO] ، بالعقيدة المحمدية يبدو سطحيا. كما أن هناك مسلمين، مثل عرب شووا [CHOA] فى أقصى الشمال، يعيشون على الهامش ولا يحتلون أى مركز اجتماعى - سياسى متميز. أما الكردى فيتكونون من عناصر متباينة وغير متجانسة اجتماعيا، ويختلف مدى اندماجهم فى النظام الإقليمى القائم على عدم المساواة، من جماعة إلى أخرى. وهكذا تنحصر بالأحرى المعادلة التاريخية للشمال فى هيمنة كتلة فى السلطة متجانسة ثقافيا من خلال أسلوب الحياة الإسلامى، وإن كانت غير متجانسة عرقيا، إذ أنها تضم إلى جانب كبار الأعيان الفولبى، تجارا من الهوسا و«نخبا» من أصل كردى اعتنقت الدين الإسلامى. وقد أعتمد النظام الاستعمارى على تلك التركيبة بشكل صريح فى عهد الألمان وبشكل

---

* يتطلب الأمر توضيح المصطلحات. يجرى الحديث عن البول [PEUL] فى صيغة المفرد، وفولبى[FOULBE] أو فولانى- [FULANI] فى البلاد المتحدثة باللغة الانجليزية) فى صيغة الجمع، بالأخص عندما يتعلق الأمر بالجماعات الرُحل منها التى استقر بها المقام. وظل المبورورو رعاة رُحّل وسط مجموع البول. وأخيرا، فإن الفولبى/ فولانى متميزون تماما عن الهوسا الذين خضعوا لسلطتهم فى القرن التاسع عشر. بيد أن الكاميرونيين الجنوبيين يطلقون تسمية «هوسا» على كل من ينحدر من الشمال ويرتدى العباءة ويدين بالإسلام.

متدرج فى عهد الفرنسيين. ومع أن السيد أهيدجو استطاع أن يوطد مركزه على غير هوى اللاميبه [Lamibe]* الرئيسيين فى المنطقة وأن يفرض عليهم تأسيس حزب سياسى غربى الصيغة، وأن يحد من الامتيازات التى يتمتعون بها، فقد واصل انتهاج تلك الاستراتيجية إلى حد أو آخر حتى لحظة استقالته، علما بأنه ربما تخلى فى المرحلة الثانية عن بعض ما حققه من تقدم على حساب الزعامات المحلية فى بداية الستينيات. كانت نواياه صافية. وقد تولى السلطة فى عام ١٩٥٨ لأنه كان يبدو خير من يستطيع التصدى لنزوع الأرستقراطية البول إلى الانفصال، والوقوف ضد تفتت «الجنوب» سياسيا بإقامة «شمال» موحد بشكل متعسف ومترامى الأطراف يخضع لإشراف حكومة غير قابلة للعزل. وظلت تلك القاعدة الخلفية تمثل بالنسبة له مورداً سياسياً رئيسيا يؤمن استقرار مركزه. وقد جهد السيد بيا منذ ١٩٨٣ من أجل تصفية ذلك البناء المتراص الزائف باستغلال مشاعر الإحباط التى أثارها: إحباطات ماروا [MAROUA] ونجاووندره [Ngaoundere] اللتين تلقى ملوكهما الضربات فى عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٣ لاعتراضهما على السيد اهيدجو، فتم تفضيل جاروا [Garoua] عليهما. كان هناك الغضب المكتوم لكتلة المزارعين الوثنيين أو المسيحيين، المعرضة لضغوط زعامة مقاطعة إسلامية منتمية إلى الكتلة الاجتماعية المهيمنة فى المنطقة؛ كذلك سخط الإرساليات الكاثوليكية التى تضطهدها هذه الزعامة بطرق ملتوية لاهتمامها المفرط بأحوال الفلاحين؛ وأخيرا شعور بالأحباط لدى قطاع يعتد به من النخبة المسلمة التى كانت غير راضية عن المالتوسية الانتحارية سياسياً التى تنتهجها القيادة الإقليمية(١٥).

ولما كان النصف الجنوبى من الكاميرون لا يتميز هو أيضا بأوضاع أبسط، فإن تصوير الأمر على أنه صدام بين الشمال والجنوب – وهو ما ساد فى كثير من الأحوال فى التعليقات على الأحداث – لا يمكن الأخذ به. ولكن هناك فكرة العرق نفسها التى تفلت من دراسة الوقائع، على الأقل فى الشكل الذى نتصوره عموما، أى كيان معين عبر القرون، يشمل حيزا جغرافيا محدداً. ومما له مغزاه، على أى حال أن علماء الأنتروبولوجيا تخلوا الآن عن ذلك الموضوع(١٦). وتعود إلى حد كبير صعوبة التفسيرات القبلية للسياسة إلى الخلط بين مستويين للملاحظة: فهناك البنيات

---

* ومفردها لاميدو: أى عاهل.

الاجتماعية من جهة، ووعى الأفراد من جهة أخرى. ومن الممكن أن يكون هناك فى أقصى المدى إحساس عرقى دون وجود عرق. وبمعنى أدق فإن العرقية، وهى ظاهرة معقدة ونسبية، ليست مزيجاً مستقراً من عناصر ثابتة لا تتغير وبنية ساكنة لا علاقة لها بمرور الزمن. فهى نتاج للتاريخ ولذا لا تستطيع هى أيضا الإفلات من تعريف نشأتها. وبوسعنا أن نقول عنها ما يعتقده الآن مؤرخو العهود الإغريقية القديمة بخصوص العرق والقبلية والعشيرة: «وهذه المؤسسات كما عرفناها لا تمثل الأطر الأساسية التى يقوم عليها المجتمع قبل المدنى، ولم تشهد نموها الكامل إلا فى ظل المدينة التى تأسست، وهى بالتالى ليست رواسب عهد انقضى، بل الموقع الذى لا غنى عنه للتعبير عن التماسك وعن المحبة التى تربط بين المواطنين»(١٧).

وفى هذا الصدد، يتعين أن نعترف بأن الجماعات العرقية المعاصرة لا توفر لنا الخيط الذى يقودنا إلى ربط الدولة الكمرونية (مثلا) التى أعقبت عهد الاستثمار بخلفيتها التاريخية، لأنها كثيرا ما تكون قريبة العهد ولا يبدو أنها تواجدت قبل الدولة الحديثة بزمن طويل. وهكذا فإن النموذج الأمثل للعرق الوثنى فى الشمال عبارة عن «جمع لمجموعات غير متجانسة تواجدت داخل نطاق نفس الأرض، بحكم تصادف انتقالاتها». ووحدة هذا العرق لم تكتمل ووعى أعضائه به «كثيرا ما يعود [...] إلى التعارض مع العالم الخارجى لا إلى الاعتراف بوجود روابط عضوية بين أفراد مجموعة واحدة». وغالبا ما يكون تشكيل العرق بل وحتى تسميته ناجمين عن نظرة الغريب(١٨). فتسمية الموفو [MOFU] مثلا تعود إلى حوالى ستين سنة، «وبدأت بالكاد تحظى بقبول المعنيين بها»، بل إنها تشير إلى «مجموعتين عرقيتين مختلفتين تماما»(١٩). ولا يقيم فى هذه المنطقة منذ أمد طويل سوى الكوتوكو [KOTOKO] الذين اعتنقوا الإسلام، واستقروا فى أراضيهم الحالية منذ ذلك الوقت، ولكنهم منبثقون هم أيضا عن طريق النسب المباشر، من اندماج عناصر متباينة، منذ عهد بعيد. والفولبة هم أيضا ليسوا استثناء فى هذا المجال رغم هيمنتهم. ويستبعد أغلب الخبراء بخصوصهم مفهوم العرق ويفضلون الإشارة اليهم بوصفهم «سكانا ذوى ثقافة بول - متجانسين إلى حد ما - ومؤلفين من أصول غير متجانسة(٢٠).

ونجد هذا التعقد فى أصل الجماعات البشرية فى جنوب اداماوا [ADAMAOUA] . فمجموع الباميليكة لم ينشأ عن طرد شعوب الشمال السودانية، كما كان من المعتقد لزمن طويل، ولكن من التقاء مهاجرين من مصادر عديدة فوق هضبة جراسفيلد

البـازلـتيـة، واندماجهم معـاً تجـاريـاً وثـقـافـيـاً وسيـاسيـاً فـى أراضـى مرتـفـعـات جراسفيلدز(٢١). ومع أن عملية التوحيد هذه أقوى من مثيلتها على هضبة باميندا [BAMENDA] المجاورة إلا أنها لم تلغ الخصائص المميزة للزعامات الموروثة عن حروب القرن التاسع عشر التى تنبعث ذكرياتها من جديد عند استيطان أدغال أو إقامة شبكة مرافق أو تنظيم مباراة لكرة القدم. وكلمة بيتى التى تعنى فى جوهرها «السادة» أو «المتحضرين» تدل أساساً بنفس الطريقة على المنشأ وتستند إلى الازدهار الثقافى والقدرة على الاستيعاب. وقد تشكلت هذه «المجموعات العرقية القادرة على الامتصاص» عن طريق الامتزاج. والبيتى، من وجهة النظر هذه، عبارة عن أقلية مقاتلة جاءت من الشمال وفرضت سلطتها وحمايتها على شعوب شملتها باسمها، وإن كانت تشترك معها فى العديد من معالم الحضارة وأولها اللغة. وبوسع عالم أصول السلالات البشرية أن يستدل فى أراضى مينلابا [MINLAABA] على ست طبقات من السكان لم تتداخل تماما معاً حتى يمكن استبعاد أى توترات بينها. ويبدو أن الوحدة الثقافية لمجموعة الپاهوين[PAHOUIN] التى ترجع اليها الهوية البيتى، ويعود إليها بالتالى تماسكها السياسى فى إطار الدولة المعاصرة، قد بولغ فيها(٢٢).

وفى أغلب الأحوال تنطبق فى الواقع التسميات العرقية التى تستخدم للتعليق على وضع سياسى حديث على تركيبات حكم متعددة العروق. هل تشكل لاميدات رى بوبا [REY BOUBA] القوية جانبا أساسيا من سيطرة البول على شمال الكامرون؟ بلا شك، وإن كان يتعين أن نوضح أن هذه الدولة التى تأسست فى القرن التاسع عشر على يد المحاربين الفولبة، سرعان ما تحالفت مع السكان المحليين الذين احتلت بعض عناصرهم مراكز مرموقة فى مؤسساتها(٢٣). ومن هذا المنطلق لم يكن النزاع بين المزارعين والبابا (عاهل لميدات رى بوبا) فى عام ١٩٨٤، نزاعا عرقيا أو دينيا بل اجتماعيا، يتعلق بعلاقات الإنتاج ويعبر عن سخط الفلاحين الذين يعانون من الاستغلال الشديد ضد لاميدات وزعامات محلية تعيش على النهب. وكانت خطابات الاحتجاج التى كتبها بهذا الصدد كاثوليكيون مؤمنون لايشوبها أى غموض ولم تلجأ إلى الإشارة إلى العروق إلا من أجل وصف عمليات سلب اقتصادى(٢٤). هل يمكن التكلم عن دور همزة الوصل الذى أداه الباموم فى عام ١٩٦١ لمساندة نظام السيد اهيدجو فى عملية توحيد الكامرونيين المتحدثين باللغتين الانجليزية والفرنسية أو فى خروج السيد بيا منتصراً من أزمة يونيو ١٩٨٣؟ لايخلو ذلك من أساس ولكنه يشير

بالأحرى إلى دور *مملكة الباموم*. فقد قامت هذه المملكة تاريخيا على أساس جماعات مركبة جمعتها روابط القرابة أو المصاهرة الروحانية، وعن طريق الخضوع العسكرى أو السياسى[٢٥]. وقد نأخذ على أنفسنا التذكير بما هو تحصيل حاصل لو لم يكن معرضا بانتظام للنسيان: فليس الكل «باموم» على نفس المستوى ابتداء من السلطان حتى الأسير السابق.

ومن جهة، تختلف درجة تسييس عدم التجانس العرقى فى تركيبات الدولة القديمة أو المعاصرة: فهى ضعيفة فى شمال نيجيريا وأشد كثافة فى بوروندى وبالأخص فى رواندا[٢٦]. ومن جهة أخرى فإن عدم التجانس الاجتماعى الذى تخفيه الهوية العرقية تستتبعه فروق ثقافية وسياسية لاتحللها الرؤية «الفلسفية - العرقية»، التى انتُقدت عن حق منذ بضع سنوات مضت[٢٧]. وكان س. ف. نادل قد ميز من قبل لدى النوب [NUPE] ثقافات السواحلى والقناص والفلاح وثقافة مدنية وأخرى ريفية، وثقافة الطبقة الحاكمة وثقافة الشعب. وقد أدى غزو البول هو أيضا إلى تعقيد الأمور إلى حد ما وأسفر فى آن واحد عن تبنى الأقلية المنتصرة اللغة بالأخص، وعن استمرارها الاجتماعى كنخبة[٢٨]. وبعبارة أخرى فإن التناقضات التى لايمكن أن نتصور بدونها تاريخ المجتمعات الافريقية مثل الفروق الاقتصادية الناجمة عن علاقات الإنتاج، والفروق البيولوجية بين الرجال والنساء وبين الشباب والمسنين، والفروق التاريخية بين المنتصرين والمهزومين - والتى كثيرا ما تتراكب - تميل إلى الانعكاس فى شكل مجموعات ثقافية بل وخلافات حول السلطة. وتتعايش داخل كل تشكيل اجتماعى أو عرقى كلمة المسنين وكلمة الشباب، كلمة الرجال وكلمة النساء، كلمة الغزاة وكلمة الخاضعين، حتى وإن كان بعضهم يميل إلى الصمت أو التستر أكثر من البعض الآخر[٢٩].

وقد تتحول تلك المستويات من الخطاب، كما أكد ذلك م. اوجيه، إلى مجمل منطقى لمختلف أشكال مؤسسات المجتمع وكذلك مختلف جوانبه الذهنية والأخلاقية والميتافيزيقية، ويربط بينها بطرق مختلفة ومتنوعة من خلال ذلك «الكل المضمر» الذى يمكن فهم «السلطة» من خلاله[٣٠]. ولكن ليس هناك ما يثبت ذلك، فمثل هذا «التفكير المنطقى» يعود على أى حال إلى العلاقات الاجتماعية أكثر مما يرجع إلى جوهر عرقى. وعلاوة على ذلك سيتوقف الأمر على إسهامات خارجية لاحظنا أهميتها فى التعريف بالمجتمعات القديمة والمعاصرة. وعلى غرار كل النظم السياسية الماضية

تقريبا، كانت الحركات الثقافية الكبرى التى انتشرت فى القارة قبل الاستعمار تتجاوز الأعراق – ومنها بالآخص الإسلام والحركات النبوية والألفية(*).

وإذا كانت العرقية لاتوفر المَعْلم الثابت والأصلى الذى تعود إليه المجالات السياسية فيما بعد الاستعمار، فذلك لأنها تواصل تكوينها كما تنصهر على نطاق واسع فى ظاهرة الدولة التى من المفترض أن تقدم هى نفسها مفتاح تفسيرها. وهى ليست فى حد ذاتها سوى أحد تعبيرات نشأة المجتمعات الافريقية التى يعثر عليها عالم الانتروبولوجيا مثلا من خلال آلية «العشائرية» فى مملكة ليرى [LERE] المقدسة فى تشاد. فالعشائر «وحدات تأسيسية لأهالى موندانج [MOUNDANG] الذين يعتبرون فى مجملهم عرقا، وذلك بغض النظر عن التقسمات الإقليمية»:

«لسنا بصدد تقسيم لأهالى موندانج إلى عشائر، يرجع إلى وحدة أصلية تحققت منذ زمن بعيد، ولكننا بصدد اندماج جماعات وفدت على شكل عشائر، فى منطقة تحددت بسيادة ملك ليرى عليها. ومع أن بعض العشائر الموندانج تشترك معا فى منبعها الجغرافى أو العرقى إلا أنها جميعا لها أصل متميز ويندر تحديد موقعها الأصلى بدقة وإن كانت محددة بقدر كاف بالنسبة للمحورين شمال – جنوب وشرق – غرب [...]. ومن وجهة نظر تاريخ الاستيطان، فقد تشكلت العشائر بالطبع قبل العرق ولكن هذه الأسبقية ليس لها أى معنى لأننا لانعلم شيئا عن الجماعة العشائرية نفسها خلافاً بالذات لما جعل منها عشيرة موندانج».

ومن خلال ديناميكية التجمع العشائرى هذه ينضم الأسرى إلى الجماعات الريفية وكذلك «العدد الهائل من العناصر ذات الأصل الملكى» التى تهدد باستمرار استقرار المملكة(٣١).

ولو أبقينا فى ذهننا ذلك العامل التكوينى للمجتمعات الافريقية وإسهامه العضوى فى بيئتها الخارجية، لأدركنا بسهولة مرونة العرقية التى أكدت عليها من قبل مدرسة مانشستر فى الخمسينات(٣٢).

(*) الألفية [Millénarisme]: عقيدة نشأت عند المسيحية فى القرون الوسطى، تذهب إلى أن المسيح سيعود فى الدنيا ليحكمها بالعدل لمدة ألف عام قبل يوم الحساب. وشاع استعمال الكلمة للإشارة إلى أى حركة تقوم على عقيدة مشابهة سواء نشأت فى بنية مسيحية أو غيرها.

وفى هذا الصدد، ربما كانت حالة السواحلية نموذجية. فقد أدخل المسافرون العرب هذه الكلمة واستخدموها لتمييز سكان الساحل الشرقى الذين كانوا يتحدثون الكيسواحيلى [KISWAHILI] عن الزنج (البانتو). وتتوقف الهوية السواحلية اليوم على ظروف التعريف بها:

«بالنسبة للعرب من البلاد العربية أو بالنسبة لشخص من قبيلة فى الداخل، فإن المسواحلى [MSWAHLI] هو من يتكلم الكيسواحلية باعتبارها اللغة الأم ويعيش على الساحل ويدين بالإسلام. ومن جهة أخرى، فى لامو وزنجبار وممباسا يقول الناس عن طيب خاطر إنهم وابسواحلية [WASWAHLI] للتعريف بانتمائهم إلى جماعة، مع إيلاء أهمية اجتماعية كبرى، فى الوقت نفسه لهذا الاصطلاح. غير أن الوسواحلية أنفسهم لايستخدمون كلمة «مسواحلى» كاصطلاح وحيد لتحديد الهوية، اللهم إلا فيما يتعلق بسلالة العبيد والأفارقة الذين لم يعودوا ينتمون إلى قبائل. وهكذا يمكن أن يكون الشخص سواحليا وشيئا آخر فى الوقت نفسه: وعلى سبيل المثال يكون شخص ما مسواحليا ومنجوانيا أو حضرميا أو من الأشراف، ويكون شخص آخر مسواحليا حقيقيا وأيضا ابن عائلة من البوكومو [POKOMO]، وهى قبيلة فى شمال شرق كينيا، وهو يدين بالإسلام ويعيش فى لامو[٣٣].

ومع ذلك فإن القرابة فى المجتمع النسبى لاتكتسب بطريقة أخرى[٣٤] كما أن الهوية العرقية لاتستبعد معالم أخرى لتحديد الهوية تكون بيولوجية أو دينية أو اقتصادية. فالباموم قد يكون رجلا أو امرأة، مزارعا أو عاملا أو تاجرا، مسلما أو مسيحيا، حاصلا على شهادة دراسية أو أميا. وعلى نقيض إشكالية استحالة المساس بترتيبات التقاليد، فإن الوعى العرقى يشهد على التغيير الاجتماعى، الذى يشكل هذا الوعى قالبه، وهو لايمكن فصله عن تحولات العصر بقيام المدن وإقامة شبكات جديدة للمواصلات وإرساء علاقات إنتاج لم تعهد من قبل، وتزايد تيارات الهجرة والتجارة[٣٥]. ويتأكد من خلال الاستدلال على المرونة الشديدة التى تميز الهويات العرقية بدراسة التطور الزمنى للغاتها، يتأكد أن افريقيا السوداء لم تكن مكونة بالمعنى الدقيق للكلمة من مجموعة من الأعراق المتجاورة[٣٦].

صنع العرقية

مما له مغزاه أن أغلب الحالات التى يبدو فيها أن تشكيل بنية المجال السياسى المعاصر يتم تعريفها من خلال اصطلاحات تفضيلية للعرقية، تتعلق بهويات لم تكن موجودة منذ قرن أو على الأقل لم تكن متبلورة بمثل هذا الوضوح. وهذا صحيح بخصوص الخلافة فى رئاسة ساحل العاج التى يبدو أن مستقبلها مرتهن بمشكلة البيتى المزمنة، وكذلك بالنسبة لنظام السيد أراب موى فى كينيا الذى يقال إنه يضمن ثأر الكالنجين [KALENJIN] من هيمنة الكيكويو التى طال أمدها، وبخصوص ثورة ١٩٦٤ التى تغلبت فى زنجبار على هيمنة العرب، وانفصال بيافرا الذى حاول الايجبو [IGBO] تحقيقه، والحروب المدنية بين التوتسى [TUTSI] والهوتو [HUTU] فى رواندا، وخاصة فى بوروندى كذلك أيضا جمهورية كونغو - ليوبولدفيل التى كانت مرتعا للصراعات القبلية(٣٧). ومع أن القول بأن كافة التجمعات العرقية المعاصرة جاءت نتاجاً للعهد الاستعمارى(٣٨) فيه مغالاة، إلا أن تعملية تبلور الهويات العرقية لايمكن فهمها إذا ما استبعدنا ذلك العهد. وهى توضح بشكل رائع قول م. موس بأن اللغة «تشكل فى الواقع آداة للعمل» وهى تعمل «بالتعبير عن الآراء والمشاعر التى تترجمها الكلمات وتحولها إلى أشياء»(٣٩).

وقد حرصت نظرة المستعمر على تصور الأوضاع البشرية التى يعوزها الوضوح، على شكل هويات متميزة تخيلها، وفق نموذج هابط للدولة - الأمة، لعدم تصوره ماهو أفضل. وكان مفهوم الإدارة الفرنسية المعتادة على المركزية الإدارية، مفهوماً قائماً بكل وضوح على تحديد المساحات، بينما كانت فكرة الحكم غير المباشر البريطانية أميل إلى النزعة الثقافية. وأيا كانت تلك الفروق، فقد تم تنظيم الحكم الاستعمارى حسب مثل هذه التصورات، وانتوى ترتيب الواقع على هذا الأساس. وقد لجأ لذلك إلى القهر، بتثبيت الإقامة قسراً وبالتحكم فى حركات الهجرة، وبتجميد الهويات العرقية بطريقة مفتعلة إلى حد أو آخر من خلال البطاقات الشخصية وجوازات السفر الداخلية. غير أن قوة الوعى العرقى المعاصرة ناجمة إلى حد أكبر عن استعادة أهل البلاد هذا الوعى بعد أن أصبحت موارد الدولة توزع وفقاً له. وهكذا تولى منصب الرئاسة فى الكونغو البلجيكى الأبكار من النسل نظراً لأن أداء هذه الوظيفة كان يعطى الحق فى الحصول على مرتب إدارى وجباية خراج يُزعم أنه عرقى. وهذه المرتبات، التى تتناسب مع عدد الأفراد وعدد نواب الرئيس الذين تستطيع الزعامة أن

تتفاخر برئاستهم، كانت تدفع أصحابها إلى صنع العرقية مستندين فى ذلك إلى الحجج التاريخية والأنساب(٤٠). وانعقدت بشكل متعمق تفاعلات متبادلة من حيث الهوية بين مراتب السلطة وتوزيع الموارد من جهة، والأهالى التى تنطبق عليهم من جهة أخرى. وبالطبع تعتبر المستعمرات التى خضعت لنظام الحكم غير المباشر، نموذجية من وجهة النظر هذه. وقد تمكن ن. كافسير من التدليل على ذلك بخصوص اوغندا حيث كان اللورد لوجارد قد اختبر هذا النظام الإدارى(٤١). وقد صُقل وعى اليوروبا إلى حد كبير حول المنطقة الغربية فى نيجيريا فوق أشلاء الحروب التى قامت بين الممالك فى القرن التاسع عشر، حيث تكونت انتماءات طائفية انطلاقا من مؤسسات الحكومة المحلية(٤٢).

ومع ذلك فإن النموذج الفرنسى القائم على المقاطعات لم يؤد إلى عواقب مختلفة. وهناك حالة لها مغزاها فى الأيزى [Aizi] وهى تجمع صغير يضم تسعة آلاف نسمة على شاطئ ساحل العاج. فكل قرية من القرى الثلاث عشرة التى يتألف منها هذا التجمع لها مظهرها المتميز أيا كانت المعايير المستخدمة: اللغة، أو درجات النسب أو أسلوب الإقامة أو التقاليد الأصلية. والواقع أن الانتماء «الايزى» ليس نابعاً من هوية سابقة على الاستعمار بل إن مصدره تفاعل بالمعنى الكيميائى للكلمة، «فالراسب» العرقى «مختلف جذريا عن العناصر التى ساعدت على تكوينه». ولما كانت فكرة العرق إحدى المقدمات الأيديولوجية لتهيئة الواقع الاجتماعى المطلوب حكمه كمستعمرة، فقد أصبحت «موضعاً ووسيلة لتأكيد وجود خاص» ومن ثم «لغة العلاقات بين المحكومين أنفسهم». وسرعان ما فقدت السلطة الاستعمارية سيطرتها على تلك العملية التى أطلقتها: «فقد تحولت هذه إلى نظام أنتج خصائص تميزه (قبيلة - عرق). ولايعود الإتقان التدريجى للتقسيم الإدارى إلى إرادة حرة بقدر ما يرجع إلى ملاحقة حركة ديناميكية تغذيها كافة النزاعات الاقتصادية أو السياسية المحتملة. ولم تفلت دولة ساحل العاج من هذه الديناميكية فى منطقة الشواطئ الضحلة على الأقل حيث تبذل كل الجهود من أجل أن يتفق كل مركز إدارى مع العرق، وذلك على الرغم من كثرة عدد هذه العروق وضآلة عدد أفرادها». وعلى هذا المنوال ساهمت المنافسة حول الصيد بين الأديو - كرو [ADIOU-KROU] والألاديان [ALLADIAN] من جهة، وهم المتمتعون بوضع متميز بوصفهم الجهة المتحدثة مع الإدارة الاستعمارية، والايزى من جهة أخرى وهم فى سبيلهم إلى فقدان امتيازهم

«كأسياد اللغة»، ساهمت فى ضرورة تحويلهم إلى عرق قبل الحرب العالمية الثانية. وفيما بعد أصبح هذا التغيير ضرورة أكثر إلحاحا مع السباق لحيازة الأرض وتخصيص «المفارد» فى مناطق الغابات(٤٣).

وهكذا نشأت آلية ردود فعل عكسية بين الاستراتيجيات الاجتماعية المحلية المترتبة على الاستعمار وإقامة جهاز الدولة. وتشكل العرقية هنا حاصل الجمع الذى تندرج وراءه مصالح مادية بحتة: التوصل إلى عناصر الإنتاج الاقتصادى، وبالتالى التوصل إلى التراكم؛ إقامة مرافق صحية ومدارس وطرق واتصالات مع مراكز اتخاذ القرارات والأسواق. غير أن التمثيلات كانت عاملاً جوهريا فى إحكام الربط بين الأملاك والخدمات وقد عمد فوراً موظفو البيروقراطية الاستيطانية المكونة من أنصاف إداريين وأنصاف إتنولوجيين إلى إعطاء دفعة أيديولوجية حاسمة لكى يصبح الوعى العرقى حقيقة ملموسة. وسرعان ما ساندهم المبشرون، خاصة البروتستانت منهم، الذين ساعدوا على تنميط ونشر لغات إقليمية عن طريق التعليم وترجمة الكتاب المقدس وتكوين نخبة محلية رفيعة المستوى العلمى، من أشهر الشهود عليها الأب جونسون فى بلاد اليوروبا والقس كاجام فى رواندا(٤٤). وقد شاركت الأتنولوجيا نفسها، التى قدمت بسخاء دراسات عن العديد من العروق، شاركت فى ابتكار هذا الخيال وأصبحت بدورها مرجعا مرغوبا فيه: فعلى سبيل المثال كان التوحيد العرقى للنكويا [NKOYA] لايشكل أى استثناء عن القاعدة ونتاج إلحاقهم بحيز «روديسى شمالى» ثم «زامبى». وقد استقبلوا باهتمام شديد دراسة انتروبولوجية كان باحث هولندى ينوى تكريسها لهم، على أمل أن تُحسن وضعهم فى مواجهة هيمنة اللوزى [LOZI](٤٥).

وتحظى حاليا فكرة العرق بموافقة عامة واسعة النطاق. فها هو رئيس دولة افريقية، لا صحفى غربى أو قائد دائرة متقاعد، يرى أن «القبائل كانت قبل قدوم الأوروبيين [...] مايشبه الأمم الصغيرة، تتميز بوحدة اللغة والثقافة والمصير [...] حيث يشعر الأفراد بالأمان [...] ويعتبرون أنفسهم كيانات على حدة»(٤٦). ومع أن هذه الفكرة خاطئة من وجهة النظر التاريخية البحتة إلا أنها أصبحت جزءاً من المشهد السياسى للقارة. ولكن هذه النظرة لاتسمح بأن نميز من خلال تعدد العروق البنية الثقافية التى ترجع إليها نشأة الدولة المعاصرة. فلعبة العناصر الفاعلة المؤسسة لتلك العملية التطورية لاتتمثل فى مواجهة بين قوى عرقية منغلقة على نفسها، على غرار تصادم كرات البلياردو فيما بينها (نقلا عن الاستعارة التى استخدمها أ. ر. زولبرج

فى نقده للنظرية الكلاسيكية حول العلاقات الدولية)[٤٧]. ومن هذه الزاوية لاتتضمن الأزمة الكامرونية من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤ أى تعقيد استثنائى. وجميع الظواهر السياسية المعاصرة التى جرت المحاولات لحصرها فى بعد عرقى، لايمكن تفسيرها فى هذا الإطار الضيق وحده.

وكثيرا ما جرى الربط بين تواجد ثلاثة أحزاب فى نيجيريا خلال الخمسينات وتأصل التصويت القبلى بدعوى أن كل حزب من تلك الاحزاب المهيمنة كان يستمد مجمل المساندة التى يحصل عليها من واحدة من المناطق الإدارية الثلاث. غير أن بعض الدراسات الأكثر دقة تبين مثلا أن ايليشا [ILESHA] المنغمسة فى منافسة شديدة مع المدن الأخرى اليوروبا كانت تعطى أغلب أصواتها للمجلس الوطنى للمواطنين النيجيريين، المعروف بسيطرة الإجبو عليه، وإن لم يحل ذلك دون وقوف بعض أحيائها فى صف «مجموعة عمل» الزعيم أوولوو [AWOLOWO] ، الحزب الحكومى فى المنطقة الغربية[٤٨]. كما أن كبار تجار الماشية الهوسا المستقرين فى ايبادان كانوا يدلون بأصواتهم لصالح مجموعة العمل وليس لصالح مؤتمر أهالى الشمال كما كان من المتوقع. وكانوا يأملون بذلك الحيلولة دون أن يحصل القصابون اليوروبا من جانب الحكومة الإقليمية على لائحة تنظيمية فى غير صالحهم. وقد جذبوا إلى صفهم جماعة الهوسا فى المدينة التى صوت ٩٣٪ من أفرادها لصالح مجموعة العمل فى انتخابات ١٩٦١[٤٩]. وفى ١٩٧٨-١٩٧٩ أكدت الانتخابات الاستشارية التى أسفرت عن عودة النظام المدنى، أكدت إلى حد كبير انبعاث السوسيولوجيا السياسية بمفاهيمها الإقليمية فى الخمسينات. ومما لا شك فيه أن المرشحين وقعوا «فى فخ المشاعر العرقية لأنصارهم ومعارضيهم» وذلك على الرغم من بنود الدستور الملزمة إلى حد كبير. ووفقا لمراقب واسع الخبرة، لايمكن أن نستنتج مع ذلك «أن القبلية سيطرت على الأحزاب والحملة الانتخابية وحسمت نتائجها»[٥٠].

وهناك مثال عفا عليه الزمن، وهو أن الحياة السياسية فى كينيا لم تتوقف على صدام بين الكيكويو واللوو [LUO] ، فمن المعروف أن الكيكويو احتلوا مركزا مؤثرا فى قيام الحركة القومية لأنهم كانوا يواجهون بشكل مباشر إلى حد كبير عراقيل الاستعمار البريطانى خاصة فى مجال ملكية الأرض. ومع أنهم يدركون أصلهم المشترك إلا أنهم ينسبون أنفسهم فى المقام الأول إلى عشيرتهم الفرعية والأراضى المرتبطة بها، ثم بعد ذلك إلى دائرتهم[٥١]. وعلى أساس هذه الملاحظات يمكن تفهم

تزايد نفوذ المسئولين الكيكويو فى الهيئات العامة خاصة من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٢، وكذلك نضوب الاستثمارات فى بلاد اللوو بمجرد انشقاق السيد أودينجا أوجينجا(٥٢). ومع ذلك لاتنطبق الانقسامات السياسية الأشد بروزا خلال السنوات العشرين الماضية مع الخطوط العامة التى ترسمها العرقية. فقد تحكمت منافسة داخل صفوف الكيكويو فى تحديد خليفة جومو كينياتا، وهو كيكويو من كيامبو، إذ تصدى السيد نجونجو [NJONJO] المنتمى أصلا لنفس الدائرة، والنائب العام آنذاك، تصدى «لحركة تغيير الدستور» التى أوحت بها أسرة الرئيس العجوز وأتاح بذلك الفرصة لكى تتم الخلافة لصالح نائب الرئيس، السيد آراب موى، وهو تونجن [TUNGNE] من منطقة كالنجين. وفى السنوات التالية هيمن على الحياة السياسية الكينية الصراع بين السيد آراب موى ورابطة جيكويو وامبو وميرو [GIKUYU] [EMBU, MERU] [GEMA] وهى رابطة قابضة تتولى منذ عام ١٩٧١ مهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الطوائف العرقية الثلاث، وارتبط بعض مسئوليها «بحركة تغيير الدستور». وقد لجأ رئيس الجمهورية فى هذا الصدد إلى مساندة السيد نجونجو وكذلك إلى تأييد معتدل من جانب نائبه فى الرئاسة، السيد كيباكى، وهو أيضا من الكيكويو. ولا يمكن أيضا إسدال ستار الصمت على المنافسة الخفية التى نشبت بين هاتين الشخصيتين. أما اللوو فقد انقسموا هم أيضا لدى تصفية الاستعمار بين السيد اودينجا أوجنجا وتوم مبويا، ثم انقسموا بعد مقتل الأخير فى عام ١٩٦٩، إلى مناصرين لأورينجا ومناهضين له، خاصة أثناء انتخابات سنتى ١٩٧٤ و١٩٧٩(٥٣). وفى ظل تلك الأوضاع يصبح التفسير العرقى البحت لحدث مثل محاولة الانقلاب التى جرت فى أغسطس ١٩٨٢ مجرد تشويه كاريكاتورى صارخ(٥٤).

وأخيرا فإن سوسيولوجيا التمردات الريفية التى تناسبها التفسيرات القبلية تتطلب فى الواقع الإشارة إلى عوامل أخرى إلى جانب العرقية، حتى وإن كانت حركات العصيان المسلح انحصرت فعلا فى نطاق جغرافى وثقافى محدود لأسباب عسكرية. وفى الكامرون، أدى الصراع فى صفوف اتحاد أهالى الكامرون إلى انشقاق أليم فى٧٦ المجتمعات التى نشب فيها. وهو لاينقسم أيضا بوضوح تام، كما يزعم، إلى مرحلة باسا وأخرى باميليكية(٥٥). ولقد صُورت التمردات الكونغولية فى ١٩٦٤-١٩٦٥ على أنها نموذج للصراعات القبيلة، ولكنها لاتخضع تماما هى أيضا لتلك الصورة: فقد خاض اليابنده [BAPENDE] فى كويلو [KWILU] المعركة على نطاق واسع، ولكن

على عكس أقرانهم فى كاساى [KASAI]†، وفى كويلو ذاتها، انقسمت مجموعات أخرى مثل البادنجة [BADINGA] والبالورى]BALORI[تلبية لنداء المولي‌ليين[٥٦]. وينطبق ذلك أيضا على الحربين الأهليتين التشادية والانجولية بالرغم من الأساطير التى تحيط بهما[٥٧].

وبوسعنا بهذه الطريقة، أن نضاعف الإثباتات إلى ما لانهاية. وستقودنا جميعها إلى استنتاج مزدوج: أن العرقية فى افريقيا متواجدة دائما تقريبا مع السياسة، بيد أنها لا تشكل لحمتها الأساسية. وهكذا يبدو الانفراد بأحد الرأيين ضربا من الحماقة. وتتضمن بالضرورة مظاهر العرقية أبعاداً أخرى للمجتمع، كما أثبت ذلك الانثروبولوجيون منذ أمد بعيد. ففى ظل الدولة المعاصرة يكون المرجع المفضل فى هذا الصدد مرتبطاً على الأرجح بالتراكم الاقتصادى وكذلك السياسى. ومن الأمور المسلم بها أكثر فأكثر أن القبيلة غدت قناة يتحقق من خلالها التبارى من أجل الحصول على الثروة والسلطة والمركز بدلا من أن تكون فى حد ذاتها قوة سياسية. والأمثلة وفيرة. فالتوترات بين الإيجبو وغير الايجبو فى بورت - هاركورت، وبين اليوروبا والهوسا فى إيبادان، لاتكشف عن تناقضات لغوية أو ثقافية مجردة بقدر ما تعود فى الحالة الأولى إلى الصراع من أجل السيطرة على المدينة ومواردها، وإلى السيطرة على تجارة الكولا والماشية فى الحالة الثانية[٥٨]. وترتبط بشكل مباشر ضغينة اللوو والكالينجيين تجاه الكيكويو بتقاسم الغنائم الذى يسمح به تولى السلطة وبتقلبات النمو الاقتصادى المتفاوت من منطقة إلى أخرى[٥٩]. وفى اوغندا، يدل احتدام الأزمة ابتداء من الستينات على سخط مختلف العروق إزاء المكاسب التى حققها الباجندا عن طريق تحالفهم السابق مع البريطانيين، ومن خلال الحكم غير المباشر[٦٠]. وفى زنجبار، كان توحيد «الأفارقة» عرقيا خلال الخمسينات يعبر عن رفضهم للبنية الاقتصادية التى كانت تسيطر عليها كتلة يمكن تعريفها، كتحالف اجتماعى بين المزارعين والتجار - المرابين المتجمعين حول الدولة، لا كجماعة «عربية» متجانسة[٦١]. وأخيرا أدان «بيان التسعة عشر» منذ عام ١٩٦٦ فى موريتانيا «استئثار المغاربة الكامل بكافة قطاعات الحياة القومية» ومنذ عهد قريب شن نص آخر، وهو «بيان الموريتانى - الزنجى المضطهد» شن انتقادا مريراً على مصادرة المتحكمين فى «دولة البيضان» للقروض المصرفية و«لأراضى طرح نهر السنغال الخصبة». وقد توجه البيان فى ختامه إلى الأهالى السود قائلا: «قاطعوا، وأبعدوا واقتلوا إذا لزم الأمر كل من يشجع بيع

الأراضى. حطموا وأحرقوا ممتلكات هؤلاء الأجانب الذين يأتون للإقامة فى أراضيكم. الأرض ملك القرية. الإصلاح الزراعى الوحيد المقبول بالنسبة لنا، هو الإصلاح الذى يسمح بإعادة توزيع الأرض وفقا للاحتياجات [هكذا] بين كافة أفراد القرية»(٦٢).

ومن الملاحظ فى كل مكان أن الاستراتيجيات الأكثر اتساماً بالعرقية تتعلق بموارد الاقتصاد الحديث مثل مجالات الإلحاق بالعمل، والالتحاق بالمدارس والحصول على القروض. وإذا كان الأمر يستدعى بالضرورة تعريف العرقية، فبوسعنا الرجوع إلى التعريف المغالى فيه والاستفزازى والمختزل بالطبع الذى يقترحه ر. هـ. بيتس: «[...] باختصار، تشكل الجماعات العرقية نوعا من التحالف الرابح على الهامش، عريض بما فيه الكفاية لضمان تحقيق المكاسب فى الصراع من أجل تقاسم الأسلاب، ولكنه محدود بما فيه الكفاية لتحقيق أقصى حد من مردودية الربح لكل نسمة»(٦٣).

غير أنه ليس من المؤكد أن القضية طرحت حتى الآن بالشكل المناسب، اذ يتعين من جهة أن نتبنى العمليات التى تتشكل على أساسها تلك التحالفات والخامات التاريخية التى تستخدمها، والثروات الثقافية التى تنهل منها. وتستند العرقية أيضاً إلى المظاهر الخارجية التى يمكن أن تولد علاقات ودية أو على العكس تثير الريبة، بل والنفور أيضا (الـ «س» يأكلون لحم القردة، الـ «ص» رائحتهم نتنة، الـ «ى» يشوهون وجوههم بشكل بشع بتشريطها أو يأكلون لحم البشر). وهى تتضمن كذلك ماضيا قوامه علاقات تحالف سابقة وعلاقات حرب وغزو وتنافس اقتصادى، مشقل «بصدمات» تسهم فى صياغة ردود الفعل المتبادلة داخل المجالات السياسية المعاصرة.

ومن جهة أخرى تتطلب مسألة علاقة العرقية بالتقسيم الاجتماعى إلى فئات وبالدولة، التى عرضها ر. هـ. بتس بكل صراحة، تتطلب التوضيح. فالعرقية، كما رأينا، عبارة عن عملية تطورية تشكل البنية الثقافية والهوية، أكثر من كونها بنية محددة. وهى لاتنفصل، على هذا الأساس، عن عملية تطورية أخرى تخص السياسة ومجال الدولة. وتشارك الانتماءات العرقية فى «عالم من المعانى المشتركة» ألا وهو الدولة(٦٤)، اللهم إلا إذا انتهت إلى مشروع لضم أراضى الغير أو للانفصال، وهى ظاهرة نادرة بشكل مثير للدهشة فى افريقيا مابعد الاستعمار. بيد أن هذه الديناميكيات تشكل هى نفسها أوجه عملية تطورية تشملها تلك الديناميكيات وتوجدها، بقيام نظام جديد شامل قوامه

اللامساواة والسيطرة. وبهذا المعنى لايكفى ان نقول على غرار والرشتاين(٦٥) إن العرقية يمكن أن تكون وظيفية من وجهة نظر التكامل القومى أو تأسيس الدولة. فمن الخطأ تماما أن نساند ماجاء فى مقال ر. سكلار، وهو أن القبلية تخفى الامتيازات الطبقية(٦٦). ومن السذاجة بكل تأكيد أن نتبين من خلال الأعراق المتدرجة اقتصاديا فيما بينها، بوادر طبقات قادمة، كما اقترح فى عام ١٩٦٧ ليسويا، وهو رئيس الوزراء السابق فى كونغو - برازافيل، وهو يتحدث عن «الطبقات - القبائل».

العرقية مفهوم للعلاقات ولكنه ليس الأساس فالعرقية إطار من بين أطر أخرى للصراع الاجتماعى والسياسى. وهى ذات حدين بالنظر لخطوط اللامساواة والسيطرة.. فهى تنشأ عن التحرك المتناقض للفئات الاجتماعية حتى وإن كانت خاضعة. بل إن دور تلك الفئات حاسم على الأرجح، عندما تكون الجماعة العرقية قناة تتم عن طريقها المطالبة بإعادة التوزيع، وتكون أيضا آداة للتراكم(٦٧). فبمجرد تعيين السيد ليبوك رئيس المكتب الخاص لرئيس جمهورية الكامرون، تتركز حول شخصه آمال «بلدياته». فقد هتف أحد أعيان القرية: «لأول مرة فى التاريخ يصبح لمقاطعة نيونج وكيلى [NYONG-ET-KELE] شرف أن يكون اثنان من أبنائها من بين أعضاء الحكومة. ولم يكن لدينا حتى الآن سوى ابن واحد، والمثل الباسا يقول: الوحش لايهاجم بحربة واحدة. إننا نقدم جزيل الشكر لرئيس الجمهورية، صاحب الرفعة بول بيا الذى أسبغ علينا عطفه». وهو لايخطئ حول مغزى هذه الكلمات، فيذكر أنه قبل كل شئ من موظفى الدولة وفى خدمة الأمة بأسرهاعلى غرار رئيس الجمهورية : «لقد نشأ فى مڤومنكا [MVOMENKA'A] ولو كان لايهتم إلا بمصلحة قريته أو بمصلحة البولو [BULU] لما استدعانى للعمل إلى جانبه. وهكذا، ووفقا لمثلنا الذى يقول إن العنزة ترعى نفس العشب الذى تأكل منه أمها، فإنى عازم على أن أسير على خطاه(*)، حتى لاتكون أمنيتك الحارة أن يظل ليبوك إلى الأبد عضوا فى الحكومة بل ألاتزول الثقة التى وضعها الرئيس فى مقاطعتنا». وقد أعلن بعد ذلك أن «شكاوى الأهالى» لن تجد صدى لديه اللهم إلا إذا كانت لها مبرر اقتصادى(٦٨).

وقبل ذلك بعام، رأى السيد بيا أنه من المفيد أن يؤكد بمناسبة تعديل وزارى أن

(*) هذا المعنى المجازى له حدان، لأن هناك مثل شائع فى الكامرون يقول هو أيضا : «العنزة تأكل حيثما يتم ربطها» للسخرية من الفساد السياسى والإدارى.

الوزراء «ليسوا ولايمكن أن يكونوا وكلاء لقبيلة أو ممثلين لمقاطعة أو إقليم». ووفقا لما كتبه محرر افتتاحية «كامرون تريبيون». فقد جاء هذا التصريح «فى الوقت المناسب تماما لإلقاء دش بارد على المحتفلين بعطلة نهاية أسبوع طويلة، الذين لم يروا فى التعديل الوزارى الأخير سوى ما ستلتهمه قبيلتهم»:

«جرت حسابات خرقاء ووقحة حول الترقيات التى تم الإعلان عنها، وأصبح من الآن فصاعدا كل من حصل عليها فريسة. فقد تنتقل القبيلة فى بعض الحالات لترقص حول وزير ما، كثيرا ما يشعر بحرج شديد إزاء هذا الفيض من العواطف الصاخبة على غرار أسلافنا عندما كانوا يلتفون حول قنيصة ضخمة يجرى قصبها لكى يتم توزيع أحسن أجزائها، وعاجها وجلدها ورموز القوة فيها بين أفراد العشيرة [...] إنهم ينتظرون بشراهة من الشخص الذى حصل على الترقية أن يتميز بالأعمال التى سيقوم بها لرفع شأن منطقة نفوذه، باعتباره مدينا لها بترقيته هذه، وعليه أن يبدى لها عرفانه بجميلها [...] فعليه أن يختار الإخوة الآخرين فى القرية وأن يسعى لتعيينهم لتولى مسئوليات - دون إعتبار لكفاءاتهم أو جدارتهم أو أخلاقهم - وأن يعمل على شق طرق جديدة فى القرية وعلى رصف شوارعها الموجود وأيضا - لماذا لا؟ - أن تصبح القرية مركزا للمقاطعة أو على الأقل للمحافظة، لأنه ما دام قد أصبح عضوا فى الحكومة، ألا يعنى ذلك أن لديه كافة السلطات وأن قريته يجب أن تكون لها الأولوية فى الاستفادة من ذلك؟ [...] ثم يجب ألا تصيبه عدوى عادة أسلافه السيئة، أبناء القرية هم أيضا، الذين فقدوا شعبيتهم بأن عهدوا بالصفقات لكل من هب ودب، لأن هذا المجال يجب أن يخصص للإخوة فى القرية حتى يصبحوا فجأة، وبفضله، مقاولين ورجال أعمال يقدمون خير الضمانات، الخ، الخ»(٦٩).

هذا خير ما يقال فى هذا الصدد. فالعرقية التى أوجدها المظهر الخارجى وسباق التراكم، والتى صنعت من «الأسفل» وأيضا من جانب «البرجوازية الوطنية» و«الامبريالية»، هذه العرقية تتشابك مع خطوط التدرج الاجتماعى والاندماج فى مجال الدولة ولا يمكن أن يكون أحد هذه العوامل الثلاثة منفصلا عن الآخر. وأيا كان

المركز الذى تحتله صلة الجوار، فلم يعد التراكم متصورا خارج الحيز الوطنى بل والعالمى، وهو يتحقق بالضرورة من خلال شبكات غير عرقية. فالحديث مثلا فى هذه الظروف عن وسط أعمال «باميليكى» لم يعد يتفق مع الواقع كما يؤكد ذلك تركيب رأسمال بنك الائتمان المشترك فى الكامرون الذى تأسس بمبادرة من جانب رئيس غرفة التجارة والصناعة، السيد تشانكة.

ولا جدوى من الاستطراد حول نصيب كل من العرقية والطبيعة الطبقية لاستراتيجيات الاستثمار المدرسية(٧٠): فلا يمكن فصل أحد الجانبين عن الآخر. واحتدام المنافسات بين المناطق حول التجارة والصناعات الصغيرة والقطاع المصرفى تواكبه منافسات القومية الاقتصادية الكامرونية مع المصالح الفرنسية. لقد حلل ج. دى. بيل بشكل رائع، وبخصوص ايليشا(٧١)، ذلك التشابك الدائم بين تطور الترابطات المتبادلة الخاصة بالفئات الاجتماعية التى نشأت عن علاقات الإنتاج، والجماعات المتميزة الموروثة عن التاريخ ومجال الدولة. وبوسع هذا التحليل أن يثنى نهائيا عن محاولة البحث عن المفتاح السحرى للسياسة المعاصرة من خلال العرقية. وتدفع هذه العوامل أيضا إلى الإحساس مقدما بأن دولة ما بعد الاستعمار لاتعكس هى أيضا بناء طبقياً محدداً بدقة.

الفصل الثانى

دولة اللامساواة
«الصغار» و «الكبار»

الدولة فى افريقيا، شأنها شأن الدولة فى القارات الأخرى هى الموقع الأصلى لنشأة عدم اللامساواة. «فالتنمية» التى تتباهى بأنها تعمل على تحقيقها وتزعم باسمها أنها ستقضى على التنافس السياسى والمطالب الاجتماعية، لا يمكن أن تكون محايدة. ويعرف ذلك تلميذ فى مدرسة زراعية خيرا من خبير دولى، إذ يجيب على الوجه التالى على مجموعة من الاسئلة:

س: *فى أى مجال حققت القرية تقدماً؟*

جـ: «هذه القرى حققت أكبر تقدم فى مجال العمل فى حقول «بابا». وهذا يعنى حقول زعيم رى بوبا فقط. فليس لسكانها الحق فى العمل حتى فى حقولهم الخاصة.. وعندما يأتى موسم الأمطار يجيئ درجورو (أى حرس) الزعيم لإحضارهم من القرى للعمل أولا فى حقول الزعيم ثم يعودون بعد ذلك للعمل لحسابهم فى وقت متأخر، وهذا هو السبب الذى من أجله أقول إنها تقدمت فى مجال حقول زعيم رى بوبا».

س: *هذا التقدم حققه الفلاحون جميعا أم بعضهم؟ لماذا؟*

جـ: «أقول لك إن هذا التقدم صنعه جميع الفلاحين لأن المنطقة أو لاميدات رى بوبا تشمل القبائل التالية [يذكر هنا أسماء مختلف الجماعات العرقية]. وجميعهم عبيد زعيم رى بوبا. ولاتوجد قبيلة من بين تلك التى ذكرتها لك لها حقوق خاصة».

س: *هل يثير التقدم مشاكل؟ ماهى؟*

جـ: «هذا التقدم يثير مشاكل كثيرة فى حالة قرى القبائل التى لا

تحضر إلى حقول الزعيم. أولا رئيس القرية يُحتجز شهرين أو ثلاثة عند زعيم رى بوبا، ثم يخرج وعليه غرامة كرئيس للقرية، وتفرض أيضا غرامة على جميع أهالى هذه القرية وبضع مئات من الضربات بالعصا. ويجب أن تكون قد انتهت الحصة التى خصصت لهم، أثناء احتجازهم».

س: *ماذا ترجو من أجل تنمية القرى التى تعمل فيها على نحو أفضل؟*

جـ: «لكى تتحقق تنمية القرى التى أعمل بها على نحو أفضل فى كل المجالات أتمنى أن يكون لدى دائرة رى بوبا مساعد محافظ من الجنوب، ومفرزة درك حتى تلغى الأشياء التى حدثتكم عنها ويصبح الفلاحون مستقلين حقا حتى يتمكنوا من التقدم أولا فى الزراعة، وحتى يكون بوسعنا نحن المعاونين أن نساعدهم باستخدام التقنيات الجديدة للزراعة: المحراث - المسلفة، وزحافة تجرها بقرة لها وظيفتان: نثر البذور فى خطوط والمبيدات فى الحقول، والعزق الميكانيكى والدرس الآلى أو اليدوى»[1].

ويستحيل فصل أيديولوجيا أو تكنولوجيا «التنمية» عن آليات الاستغلال لأنها (أى التنمية) وسيلة نقل الأيديولوجيا والتكنولوجيا. والمفهوم الإدارى «للتحديث» الذى تجد فيه دولة ما بعد الاستعمار قدراً لايستهان به من شرعيتها، يرجع إلى تراث فكرى معين، وهو تراث الاستنارة بالمعنى الخاص الذى كانت تقصده النظم المستبدة المستنيرة فى القرن الثامن عشر ونظم التقدم المتكبرة وناقلة الحضارة فى القرن التاسع عشر. ولم يفلت ماركس من تلك الفلسفة عندما تعرض «للقوانين الطبيعة الثلاثة للإنتاج الرأسمالى» و «نتائجها التى لا مفر منها»، وعندما كان يعتقد أن «البلد الأكثر تطوراً فى الصناعة يقدم للبلد الأقل تطوراً صورة مستقبله هو». وقد أوحت هذه التمثيلات التى أنجبتها الثورة الفرنسية والثورة الصناعية البريطانية بمصطلحات «تأخر» بعض المجتمعات و «الطرق المختصرة» التى تمكنها من «اللحاق بها» أى باختصار ذلك الكلام المعجوج عن «التخلف»[2].

وهناك تواصل واضح بين رئيس المنطقة المدعو بريو الذى أخضع الماكا[MAKA] فى عام ١٩٢١ لبرنامج «طاعة وعمل»، والمدير بيرنيه الذى كان يريد تنظيمهم فى عام

١٩٣٨ فى «فرق» تعمل من الساعة السابعة حتى الساعة ١٦ وبيع صابون مرسيليا لهم، ونائب المحافظ لوم الذى أثار سخطه الشديد فى عام ١٩٦٨ سلوك رعيته الذين يعرضون «بلا حرج عريهم أمام أى عابر» وأدان تعاطي القنب والعرقى ودعا إلى استثمار البشر[٣]. وقد أسفر ذلك التواصل عن نفس خيبات الأمل إزاء «كسل» الأهالى الأصليين وتخلف «عاداتهم» وعن نفس «النصائح» والنزعات أيضا. وكان رؤساء الدوائر الفرنسية يدمدمون «العلاج الوحيد هو إجبارهم على العمل»، وزايد روبير بوساك قائلا: «إنتاج القطن فى فولتا العليا يتناسب بشكل مباشر مع ضغط الإدارة على أهالى البلاد الأصليين». ولم يخف أستاذ بمدرسة انچيه الاستيطانية استعداده للنظر فى «قبول مبدأ استخدام الجلد كأمر لاغنى عنه»[٤]. ولم تذهب تلك الدروس سدى.. ففى اوبانجى - شاري، تمسكت قوانين عام ١٩٥٨ المتعلقة بالتشرد بمبدأ السخرة. وعلى أى حال، فقد قال بارتلمى بوجاندا بصراحة: «لايخفى على أحد أن العمل الذى يمكن أن يسمى كما نشاء، هذا العمل كان دائما ويظل إجبارياً»، ولما كانت نفس الأسباب تؤدى فى أغلب الأحوال إلى نفس المفعول، فقد استمر استخدام العصا ضد الفلاحين المعاندين، بل واشتد[٥]. ولم يكن الوضع فى وسط افريقيا استثناء يعود إلى التراث القاسى للشركات الحاصلة على امتيازات الاستغلال. وقد اتخذ مجلس دائرة هاندين، غداة استقلال تنجانيقا قراراً ينص على أن «كل شخص لايشارك فى مشاريع التنمية سيعاقب بست جلدات». وبعد ذلك ببضع سنوات، هدد موظف فى تانجا مجموعة من النساء بأن «يحضر الكيبوكو المشئوم الصيت» منذ أيام الاحتلال الألمانى. وكان مسئول آخر فى دائرة رونجوى، قد أعلن على الملأ فى نفس الفترة «لست رجلا متسامحاً أو مهذباً. أنا فظ! ولو لاحظت أن أوامر الحكومة لاتنفذ فسأعرف كيف أجدكم وأعاقبكم»[٦]! وارتأت السلطات الموزمبيقية هى أيضا أن العودة إلى استخدام العصا مفيد فى بناء الاشتراكية لأن «الأمر الكريه فيما مضى لايرجع إلى العقوبات فى حد ذاتها ولكن لأنها كانت أداة القمع الاستعمارى»[٧]. وفى السنغال، كان المزارعون الذين لا يسددون القروض التى حصلوا عليها يتعرضون فى إحدى الفترات للضرب بالعصى وللرش بالمخصبات أو المبيدات الحشرية[٨]. وفى غانا، حذر أحد وزراء نظام چيرى رولنجز «منقذ البلاد»، حذر زراع الكاكاو المخالفين للتعليمات بأنهم لن يحرموا فقط من زرع «أى شئ» فى المستقبل، بل إن مزارعهم ستصادر وبأنهم سيمثلون أمام المحاكم بتهمة «التخريب الاقتصادى»[٩].

«والتشغيل»(١٠) الذى تشرف عليه الدولة ويتم ربطه «بالتنمية» يعنى إقامة نظام لامساواة وسيطرة. ويشكل الاستعمار والاستقلال والتكامل القومى مراحل فى عملية نشأة الفئات الاجتماعية. وبطل أ. كوروما لايعوزه الصواب فهو «فأر المستنقعات الصغير» الذى «حفر جحراً للثعبان بلأع الفئران». إنه ابن عائلة أمراء أخنى عليها الدهر، ومناضل قومى سابق، لم يحصل على نصيبه من لحم «الاستقلال» ودهنه، أى الأمانة العامة لأحد فروع الحزب الأوحد أو إدارة جمعية تعاونية. ولم تقدم له تصفية الاستعمار سوى بطاقة الهوية الوطنية وعضوية الحزب، فهما «نصيب الفقير فى القسمة ولهما قسوة الجفاف وخشونة لحم الثور. وبوسعه أن ينهش فيه بأنياب كلب جوعان، ولكن لن يخرج من ذلك بشئ. إنها مجرد عروق يستحيل مضغها»(١١). وليس سباق الملكية والامتيازات ظاهرة جديدة فى تاريخ افريقيا. بل إنه كان على العكس أحد المحركات القديمة، بما فى ذلك من المجتمعات النسبية(١٢). بيد أن علاقة السلطة بنشأة الفئات الاجتماعية تطرح نفسها بشكل مختلف تماما الآن وقد أصبحت الدوائر الحاكمة فى القارة مندمجة قاب قوسين أو أدنى فى اقتصاد العالم الرأسمالى و«غدت الثروة العقارية مستقلة ذاتيا تماما، لا فى حد ذاتها فقط ولكن كأرقى شكل للثروة بشكل عام» بوصفها «فئة للثروة موحدة نسبيا»(١٣). وفيما يخصنا، يتعلق الأمر بتقصى خطوط نشأة الفئات الاجتماعية، التى قد تسهم فى تفهم الدولة التى أعقبت الاستعمار، أكثر مما يتعلق بدراسة البنية العميقة لعلاقات الإنتاج التى أسست التشكيلات الاجتماعية الافريقية(١٤).

فئران المستنقع الصغيرة

يتضح من إجمالى الخبرات السياسية أن الدولة فى افريقيا استأثرت لصالحها ولصالح أنصارها بفائض وعائد الصادرات الزراعية خصوصا عن طريق هيئات التسويق والمبالغة فى قيمة العملة القومية وتوزيع النفقات العامة(١٥). وقد يختلف من بلد إلى آخر مدى تلك التطورات وأنماط مؤسساتها والجماعات الاجتماعية التى استفادت منها. غير أن عدداً ضئيلا من النظم كان استثناء عن القاعدة العامة، وهذه الحالات المتميزة نادرة، وأولها حالة زمبابوى بفضل «الخيار الفلاحى» الذى تصدى به المنتجون المستقلون بكل حزم لمحاولات دمجهم فى السوق الإقليمية للعمل، وإلى حد ما حالات بوركينا فاسو والنيجر بل وحتى مالى(١٦).

ويوضح مثال السنغال الأمور، في الوقت الذي اعتمد فيه السيد سنجور في صعوده السياسي غداة الحرب العالمية الثانية على أصوات الريف. وقد ظل سعر شراء الفول السوداني من المنتج ثابتاً تقريباً بالفرنك الجاري من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٧، أي أن قدرته الشرائية انخفضت بنسبة ٢٠٪، مع تعويض ذلك لفترة عن طريق زيادة الإنتاج. وفي عام ١٩٦٧ انعكس إلغاء أسعار الدعم الفرنسية للصادرات السنغالية من الفول السوداني على الفلاحين، وانخفض خالص سعر الشراء من المنتج من ٢١,٥ فرنكا افريقيا إلى ١٨ فرنكا افريقيا للكيلو جرام. وبالمقارنة مع متوسط سنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٦ كان انخفاض «متوسط الدخل النقدي الحقيقي للفرد» مابين ٢٥ و٦٥٪ خلال سنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٤، حسب حجم المحصول. ومع تحسن الظروف ارتفع سعر شراء الفول السوداني من المنتج بنسبة ٣٠٪ في عام ١٩٧٤ ثم بنسبة ٣٨٪ في سنة ١٩٧٥، وتضاعف الدخل النقدي الزراعي خلال بضع سنوات أكثر من أربع مرات بالفرنكات الجارية. غير أن هذا التحسن لم يستمر طويلا. فقد انهار الاقتصاد السنغالي تماما ابتداء من عام ١٩٧٨. و«هبط متوسط الدخل النقدي الزراعي الحقيقي للفرد» مرة أخرى فانخفض في سنتي ١٩٧٨ و١٩٨٠ إلى مستواه في السنوات السيئة في بداية العقد. وتقع المسئولية، علاوة على سوء المحصول، على تجميد سعر الشراء من منتج الفول السوداني، الذي أصبح في مستوى أقل مما كان عليه في سنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٣ نتيجة لتخفيض معدل أسعار الاستهلاك. وعلى العكس من ذلك ارتفع متوسط الدخل الحقيقي للفرد في المدن من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٠ بنسبة ١٦,٣٪ بعد أن كان قد تدهور من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٧٥. وقد أكدت محاولة تصحيح مسار البنية منذ عام ١٩٨٠ تحت إشراف صندوق النقد الدولي، علاقة الدولة المتباينة مع المجموعات الاجتماعية:

> [...] مست الإجراءات التي طبقت إلى حد كبير بالكامل، مست بشكل مباشر الدخول الزراعية والمستهلكين في المدن وبالأخص مستهلكي المنتجات الأساسية، بينما صمد العاملون بالأجر في القطاع الحديث (الموظفون في شركات الدولة) والوسطاء المشروعون وغير المشروعين في التسويق الزراعي، ولم تمس الدخول غير الأجرية (الريع العقاري والزراعي والتجاري...).

الدخل النقدي الزراعي الحقيقي أقل مما كان في بداية الستينات.

السنغال

تطور أسعار شراء الفول السودانى من المنتج

من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٨٤

السنة	سعر الشراء من المنتج	معدلات الاسعار	سعرالشراء بالفرنكات الثابتة ١٩٧١
١٩٦٠	٢٠,٨	٦٨,٢	٣٠,٥
١٩٦١	٢٢,٠	٧١,٦	٣٠,٧
١٩٦٢	٢٢,٠	٧٦,١	٢٨,٩
١٩٦٣	٢١,٥	٧٩,٧	٢٧,٠
١٩٦٤	٢١,٥	٨٢,٧	٢٦,٠
١٩٦٥	٢١,٥	٨٥,٩	٢٥,٠
١٩٦٦	٢١,٥	٨٧,٨	٢٤,٠
١٩٦٧	٢١,٥	٩٠,٠	٢٣,٩
١٩٦٨	١٨,٠	٩٠,٠	٢٠,٠
١٩٦٩	١٨,٠	٩٣,٦	١٩,٢
١٩٧٠	١٨,٥	٩٦,٣	١٩,٢
١٩٧١	١٩,٥	١٠٠,٠	١٩,٥
١٩٧٢	٢٣,٧	١٠٥,٨	٢٢,٤
١٩٧٣	٢٣,٠	١١٩,٢	١٩,٥
١٩٧٤	٢٩,٨	١٣٧,٨	٢١,٦
١٩٧٥	٤١,٠	١٨١,٥	٢٢,٦
١٩٧٦	٤١,٥	١٨٣,٤	٢٢,٦
١٩٧٧	٤١,٥	٢٠٤,١	٢٠,٣
١٩٧٨	٤١,٥	٢١١,٢	١٩,٧
١٩٧٩	٤١,٥	٢٣١,٦	١٧,٩
١٩٨٠	٤١,٥	٢٥١,٤	١٨,١
١٩٨١	٤٦,٠	٢٦٦,٢	١٧,٣
١٩٨٢	٦٠,٠	٣١٢,٣	١٩,٢
١٩٨٣	٦٠,٠	٣٤٨,٧	١٧,٢
١٩٨٤	٥٠,٠	٣٨٦,٠	١٣,٠

المصدر :

Républiaque Française, ministère des Relations extérieures, Coopération et développement, Déséauilibres structurels et programmes d'ajustement au Sénégal, Paris 1985, multigr.,p.79.

زائيـــر

تطور الأسعار الرسمية للشراء من المنتجين

من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٧٤

	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٤
ذرة (شابا، كاساى)	١١٤,٩	١٠٠,٧	٩٦,٠
منيهوت (الغرب)	١٢٦,٤	٧٥,٦	٣٦,٠
أرز	١٥٧,٩	١٠٩,٢	١٠٤,٠
فاصوليا	١٣٧,٩	٩٠,٧	٤٣,٢
قطن (درجة أولى)	١٧٢,٤	٨٥,٠	٦٧,٥
زيت نخيل (خارج زائير السفلى)	٢٤١,٤	٧٩,٣	٦٤,٨
بن روبوست (باندوندو)	١٩٥,٤	٩٠,٧	٦٤,٨
بن عربى	٢٠٢,٠	٩٣,٩	٥٢,٤
(يونيو ١٩٦٧ = ١٠٠)			

المصدر: G. Gran, ed, The political Economy of Underdevelopment, New York: Prageger, 1979,P.5 نقلا عن صندوق النقد الدولى

« [...] ومن وجهة نظر العدالة فى التوزيع، فإن المنحنى المائل لغير صالح العالم الريفى منذ الستينات قد تعزز إلى حد كبير ابتداء من عام ١٩٨٠ إذ انخفض الدخل النقدى الزراعى الحقيقى من ١٩٨١ حتى ١٩٨٤ إلى أدنى مستوى له منذ الاستقلال وذلك على الرغم من تزايد عدد السكان بنسبة ٣٠٪. ويعود ذلك إلى التأثير المتضافر لتشبع الأراضى الزراعية والأحوال المناخية السيئة وانخفاض أسعار الشراء الحقيقية. وحتى فى سنوات معدل هطول الأمطار الجيد، كما كان الحال فى عام ١٩٨٣ (دورة ١٩٨٢ - ١٩٨٣) ظل إجمالى

وفى المدن اشتد الهبوط على حساب الدخول المنخفضة ولصالح العاملين فى القطاع الحديث، وخاصة أصحاب الدخول غير الأجرية المرتفعة(١٧).

والبيانات الإحصائية التى يمكن جمعها بخصوص بلدان أخرى مثل غانا ونيجيريا والكامرون وزائير تدل على عملية إفقار مماثلة للمزارعين لصالح الفئات المستقرة فى المدن(١٨). كما أن توزيع النفقات العامة يكون فى غير صالح الريف الذى كثيرا ما قيل عنه - وببعض الإفراط - إنه دعم نمو المدن أو الاستثمارات الزراعية - الصناعية التى لاتناسب كثيرا مصالح الفلاحين: ففى الكامرون، استخدم مابين ثلثى إلى ثلاثة أرباع ماتم استقطاعه من القطاع الزراعى لتمويل نشاطات آخرى، كما كرس ٦٠٪ من الاستثمارات القومية للمجمعات الزراعية الصناعية خلال الخطة الخمسية الرابعة. وفى كونغو - برازافيل كان الفلاح يستغل فى عام ١٩٨٤ ٦٨٪ من الأراضى الزراعية ويحقق ٩٨٪ من المنتجات الزراعية ولكن لم يحصل إلا على ١٠٪ من الاستثمارات الزراعية، أى مايعادل ١٪ من الاستثمارات القومية(١٩). وأيا كان مدى بلاغة هذه البيانات الإحصائية إلا أنها لاتعكس أيضا مدى تدهور الوسط الريفى نوعيا الذى كثيرا ما يكون بمثابة مأساة. فنقص ضرورات الحياة الأولية أو الأدوية من الأمور الشائعة. والمستشفيات والمدارس المكتظة تشكل خير مرتع للرشوة. وقد تدهورت شبكة الطرق أحيانا بدرجة مخيفة: فقد انخفضت فى زائير مثلا من ١٤٠ ألف كيلو متر إلى ٢٠ ألفا من عام ١٩٥٩ إلى السبعينات، حتى أن إدارة الطرق أصبحت تسمى إدارة الحُفَر؛ وارتفعت تكلفة المواصلات بما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠٪ بالمقارنة مع ماقبل الاستقلال، ولا يتجاوز عمر الشاحنة ٨٠ ألف كليو مترا(٢٠). وهناك إلى جانب أعمال الابتزاز التى تمارسها السلطات المحلية والمركزية، فظائع القمع والحرب الأهلية.

وفيما يتعلق بالفلاحين فإن الدول التى قيل عنها إنها ذات «طبيعة طبقية مختلفة»، أبعد من أن تكون قد وفت بوعودها. وهذا حال النظم المتحدثة باللغة البرتغالية التى جاء بها «الكفاح المسلح من أجل التحرر الوطنى». ففى انجولا كانت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا قليلة النفوذ فى الريف، وهى تمثل أساسا مصالح المولدين المقيمين فى المدن. وفى موزمبيق كانت حركة تحرير البلاد، فريليمو، تجهر بإنكارها لوجود فئة الفلاحين مؤكدة أن الاستعمار «قضى عليها». وقد انطلقت فى

الزراعة الجماعية إلى أبعد الحدود وغرق الريف فى الفوضى بترحيل الآلاف من سكان المدن إليه فى عام ١٩٨٣. وكانت السياسة الزراعية التى انتهجتها غينيا - بيساو ضالة إلى هذا الحد تقريبا فى الفترة الأولى وإن كانت أقل عدوانية، ويبدو أن الشقاق لايزال قائما بين الحزب الافريقى لاستقلال غينيا - بيساو والفلاحين البالانت الذين زودوه بوحدات المقاتلين التابعة له[٢١]. أما الاشتراكية التنزانية التى طالما كللت بهالة من التمجيد، فلم تخدم مزارعيها على نحو أفضل. ولجأ الاتحاد الوطنى الافريقى لتنجانيقا (تانو) فى البداية إلى بعض جوانب النموذج الاستعمارى للتنمية السلطوية. وعلى أثر إعلان أروشا فى عام ١٩٦٧ شددت سياسة التجميع من ضغوط الدولة والحزب: فحُطمت حركات المزارعين المستقلة - وبالأخص رابطة تنمية روفوما العامرة بالحيوية - وحُظر نشاط التعاونيات لفترة من الزمن وتم تأميم تسويق الحاصلات وجرى تجميع السكان قسراً. وفى الوقت نفسه زيدت استقطاعات الدولة من إجمالى الدخل الزراعى فتجاوزت باستمرار ٦٠٪ من هذا الدخل بعد ١٩٧١ - ١٩٧٢، وبلغت قمتها بنسبة ٨٤٪ خلال سنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٥[٢٢].

وعلى الطرف الآخر للخريطة الأيديولوجية للقارة، ظلت علاقة الدولة بالفلاحين على نفس المنوال. والواقع أن «قصة نجاح» الزراعة فى كينيا حتى منتصف السبعينات كانت تشمل نقل البنية الزراعية الموغلة فى اللامساواة والخاصة بالأراضى المرتفعة البيضاء إلى أيدى كبار الملاك القوميين. فقد تم التنازل عن ٨٠٪ من هذه الأراضى الشاسعة بدون أى تقسيم ولم يمسسها الإصلاح الزراعى. وفى الوقت الراهن يوجد ٧٠٪ من الأراضى الزراعية فى حيازة ٥٪ من الملاك ولازالت عملية التركيز مستمرة. وتقول التقديرات إن ملاك ٩٠٪ من المزارع التى تزيد مساحتها على ثلاثة هكتارات غائبون. علاوة على ذلك فقد غبنت الحكومة الزراعة باختيارها توفير الحماية المجزية للصناعة، فانخفضت معدلات التبادل الزراعى - أى معامل أسعار بيع المنتجات الزراعية بالنسبة لتكلفة الشراء من المزارعين - من ١٠٠ فى عام ١٩٧٦ إلى ٨١,١ فى سنة ١٩٨١[٢٣].

وكان الاتجاه مماثلا لذلك إلى حد كبير فى ساحل العاج بالرغم من أسطورة «صاحب المزرعة» التى أضفاها السيد هوفوية بوانيى على نفسه[٢٤]. فقد مال القطاع الحضرى من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٨، إلى الاستحواذ على نصيب متزايد من الثروة القومية على حساب قطاع الريف. ومع أن ذلك التحول الذى طرأ على المنتجين

الزراعيين كان أقل حدة بالمقارنة مع أماكن أخرى فى الفترة نفسها، إلا أنه كان حقيقيا وربما كان أيضا مسئولا عن هبوط النمو الذى لوحظ خلال العقد الأول من الاستقلال. فقد ظل الدخل الزراعى الحقيقى راكدا من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٣، بينما استمر دخل الفرد فى المدينة فى الارتفاع بدرجة طفيفة. غير أن الاتجاه أصبح عكسيا فى عام ١٩٧٣، إذ أتاح ارتفاع أسعار الشراء من منتجى الكاكاو والبن والأرز والقطن والنخيل، تعويض ما فقدوه فى نهاية الستينات. فقد ارتفع «متوسط الدخل الزراعى للفرد» من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨ بالفرنكات الثابتة، بنسبة سنوية قدرها ٧٪ تقريبا، بينما ارتفع الدخل غير الزراعى بنسبة ٢,٩٪ فى السنة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٧٨، واستقرت بعد ذلك الدخول الزراعية المقدرة بالفرنكات الثابتة حتى عام ١٩٨٥ نتيجة لإجراءات تعديل المسار الاقتصادى القاسية التى فرضت ابتداء من عام ١٩٨٠، مما يعنى انخفاض دخل الفرد بنسبة ١٠٪ إذا أخذنا فى الاعتبار أن معدل النمو السكانى السنوى فى الريف يقدر بـ ١,٨٪. غير أن هذه اللطمة لاتقاس حقاً بالانضغاط العنيف الذى تعرضت له الدخول الزراعية السنغالية، خاصة وأن العاملين بالأجر فى المدن - بما فى ذلك مستخدمى الإدارات والمؤسسات العامة - تضرروا من ذلك الانضغاط بشكل مباشر(٢٥). وفضلاً عن ذلك فقد أجرى صندوق تثبيت الأسعار فى ساحل العاج، على عكس قرينه فى الكامرون مثلا، قدراً من إعادة التوزيع لصالح الريف على شكل دعم وتعديل للأسعار. غير أن وظيفة هذا الصندوق تمثلت مع ذلك، كما هو الحال فى البلاد الأخرى، فى تنظيم تحويل الموارد من القطاع الأول إلى القطاعين الثانى والثالث، وفى ضمان الاستقطاع من الزراعة. وعلى الرغم من الشائعة الجارية فإن «برجوازية أصحاب المزارع» لاتشكل الطبقة المهيمنة فى البلاد. وعلى سبيل المثال لايبدو أن كبار مزارعى إقليمىْ مورونو [MORONOU] وكيت [KETTÉ] قادرون على تجاوز الهوة التى تفصلهم عن «المزارعين المقاولين»، أى أولئك الملاك الغائبين المنتمين إلى النخبة السياسية والإدارية فى المدن والذين يفرضون سيطرتهم على الريف من خلال تحكمهم فى موارد الدولة(٢٦).

ولعل التطابق بين هذه الحالات المختلفة هو الذى دفع إلى اعتبار الفلاحين الطبقة المقهورة فى البناء السياسى الذى أقيم فى أعقاب الاستعمار، وفقا لما ارتآه فانون(٢٧). غير أن الأمور ليست بهذه البساطة. أولاً لأن الفلاحين ليسوا بالطبع

طبقة متجانسة. فعلاوة على التنوع الهائل فى الأوضاع الإقليمية أو المحلية، فهى تشمل تباينات ضخمة من وجهة النظر العقارية والرأسمالية والتكنولوجية. غير أن تلك الأوضاع المتعددة ليس كل منها مانعا للأخريات، فمن الممكن أن يكون الفرد عاملاً بالأجر ومنتجا مستقلا فى آن واحد، وفقا لمواسم الزراعة أو لأيام الأسبوع. فعلى ساحل كينيا، تداخلت معاً زراعة الملاك مع زراعة مغتصبى الأراضى[٢٨]. ثم إن تعريف فئة الفلاحين فى افريقيا مثير للمشاكل لأسباب تاريخية. فالتسرع فى اعتبار المزارعين «طبقة اجتماعية» مرتبط عموما بالمرحلة الاستعمارية على الأقل فى المناطق الشرقية والوسطى والجنوبية فى القارة - وهى مسألة محل أخذ ورد بالنسبة للغرب - ويفضل بعض المؤلفين استخدام تعبير «التفليح»]PEASANTIZATION[أى فئة فلاحية فى طريقها إلى التشكل[٢٩]. غير أنه ليس من المفروغ منه أن تصل إلى مرحلة النضوج على الرغم من السابقة الزمبابوية. وقد أثيرت مسألة تحول منتجى الفول السودانى فى السنغال إلى «بيروقراطية» وبالتالى زوالهم كفلاحين[٣٠]. ويؤدى انتشار المجتمعات الزراعية الصناعية إلى حد ما هنا وهناك أو تركيز الملكية الزراعية، إلى نمو البرولتاريا الريفية. ولا تقوم الزراعة الريعية دائما بإعادة الإنتاج: فمزارعو الكاكاو اليوروبا بالذات، راحوا يستثمرون فى قطاعات أخرى، أما الذين توصلوا إلى نجاحات أكبر فقد هجروا أراضيهم أو أرسلوا أبناءهم إلى المدينة[٣١].

ومن جهة أخرى، لم يعد من الممكن اعتبار المجموعات الاجتماعية الأخرى التابعة فى التجمعات السكنية: العمال والعاملين فى القطاع غير الرسمى والفقراء، كماً مهملاً إذ أن ثلث سكان القارة فى طريقهم لأن يصبحوا من أهالى المدن مع استمرار خضوعهم مع ذلك للاستغلال[٣٢]. ونظراً لتعدد تلك التجسدات التاريخية لم تعد أسطورة «الطبقة العاملة» المتجانسة والمتمتعة بامتيازات، تصمد أمام التمعن فى الوقائع، شأنها فى ذلك شأن الفلاحين[٣٣]. وهكذا تبدو دائرة العناصر الفاعلة الاجتماعية التابعة قابلة بشكل خاص للزوال وموحدة نسبيا، ولو من خلال المبادلات بين المدينة والقرية على الأقل[٣٤]. وقد أشاعت التمثُلات الشعبية العديد من التنويعات على هيكل اللامساواة: فأهالى ساحل العاج يتحدثون عن من هم «أسفل فوق» ومن هم «أعلى فوق» أو «فوق تحت»، ويميز اليوروبا من جهة بين المكونو]MEKKUNU[(الخالى الوفاض) والتلاكا (الفقير جدا) والاوتوس (المعسر) والالبجى (المتسول)، ومن جهة أخرى الأولور (الثرى) والأمووى (المتعلم) والأولولا

(الوجيه) والألوى باتاكى (صاحب العزة والمركز الرفيع) والأجبارا (صاحب النفوذ)(٣٥). غير أن تزايد الاستقطاب فى صفوف المجتمعات الافريقية.. يشار إليه أيضاً بلا مواربة وعلى النمط الثنائى، وفقاً للفكرة القديمة: «نحن» فى تعارض مع «هم». ونجد فى أغلب البلدان الافريقية الثنائيات الرجل المهم [BIG MAN] والولد الصغير [SMALL BOY] الذى وصفه ر. برايس فى معرض الحديث عن غانا(٣٦). ولا تعوز «الصغار» الكلمات للتعريف «بالناس الكبار» (فى ساحل العاج) و«أصحاب القرارات» (فى الكامرون) و«الكسيبة» (فى زائير) و«الوابنزى» (فى افريقيا الشرقية ونسبة إلى المرسيدس بنز)، والنيزر (فى تنزانيا، بخصوص من استفادوا من الأفرقة) و«الموفا تامنجى» (الذين ينضحون زيتاً فى أوغندا).

وأخيرا فإن سهولة الانتقال الاجتماعى التى أشاد بها البعض منذ عقدين بشئ من التسرع بلا شك، قد تقلصت بالفعل. فالمراتب الاجتماعية تنغلق على نفسها وتميل إلى تكرار نفسها وخاصة بين الفئات الحاكمة، عن طريق التعليم(٣٧). وتكشف النتائج الأولى لسياسات تعديل المسار الاقتصادى المتبعة منذ نهاية السبعينات تحت قيادة المؤسسات المالية فى واشنطن، تكشف عن ذلك الجمود فى التقسيم إلى فئات(٣٨).

يبقى لنا أن نفهم، على أى أساس تم ذلك التشكيل البنيوى للتقسيم الفئوى، جنبا إلى جنب مع تكوين الدولة. من الممكن أن يُقدَّم فوراً رد سلبى مزدوج يؤكد ذلك التحديد الأول لنظام التبعية. وتتفق أغلب الدراسات على الإقرار بأن التراكم لايمكن أن يأتى من جانب القطاع «غير الرسمى» اللهم إلا عندما ينهار الاقتصاد الرسمى، كما هو الحال فى أوغندا وأنجولا وزائير وسيرا ليونى(٣٩). ولم يتم التراكم تاريخياً على أساس النشاط الزراعى وحده، ولكن أيضا بفضل الدخول المستخلصة من القطاع الثالث، مثل أرباح تجارة أو شركة نقل أو أجر. وقد واصل ح. كيتشنج أعمال م. ب. كووين الأساسية فاثبت بكل دقة فيما يتعلق بكينيا، كيف استطاع عدد محدود من الأسر أن يدخر ويستثمر على مدى العشرينات والثلاثينات فى «سنوات الفرص». وكان ذلك بداية لعملية تحول فى علاقات الإنتاج ساهمت فى تشكيل العقود التالية. ولم تبدل «الثورة الزراعية» المزعومة التى جاء بها الاستقلال، علاقات الإنتاج هذه، بل امتثلت لتلك الباقة من الفروق(٤٠). وتلتقى مع ذلك استنتاجات س. بيرى بخصوص غرب نيجيريا: كان الأجر المصدر الأول للاستثمار الزراعى الابتدائى؛ وفيما بعد لم

يتمثل الطريق الملكى للإثراء فى قطاع زراعة الكاكاو، ولكن فى القطاع الثالث، وهذا هو بالذات السبب فى عدم توالد المزارعين اليوروبا كفلاحين(٤١). ويبدو أن ديناميكيات «التداخل» هذه، نقلا عن التعبير الذى كرسه م. ب. كووين، كانت جوهرية على صعيد القارة. ولقد ذكرنا أن كبار مزارعى إقليمَىْ مورونو وكيتيه فى ساحل العاج لم يكونوا هم أيضا قادرين على تحقيق تراكم فعلى، على عكس المزارعين - المقاولين الغائبين والأعضاء فى طبقة الساسة والبيروقراطية(٤٢). وفى تنزانيا، اتضح أن التوصل إلى ثروة زراعية صرفة، بات أمراً لايمكن تصوره إطلاقا مادام اختيار المستعمر لزملاء من المستثمرين «العصريين» جاء متأخراً ومحدوداً (لم يكونوا سوى حوالى مئة عند إعلان الاستقلال)، ثم أصبح محاصراً بل وراح يتآكل مع سياسة التجميع. وهنا أيضا كان المُكمل الذى أتاح نمو بعض المزارع من أصل أجرى، حرفى أو تجارى(٤٣). ونتيجة لاستئثار المستوطنين الأوروبيين بأحسن الأراضى، لم يخرق المسار «الفلاحى» الزمبابوى القاعدة العامة(٤٤) ولذا يجب أن تلتفت أنظارنا نحو جهة أخرى.

السلطة والتراكم

لقد قيل مراراً وتكراراً مع ج. بلانديه «إن المشاركة فى السلطة [...] تسمح بالسيطرة على الاقتصاد أكثر مما يتم بالعكس» وأن «الدولة الفتية القومية لها تأثيرات تشبه تأثيرات الدولة التقليدية لأن الوضع بالنسبة لجهاز الدولة لايزال يحدد الوضع الاجتماعى وشكل العلاقة مع الاقتصاد والنفوذ المادى»(٤٥). غير أن هذا التأكيد يتطلب، بشموله، أن يعاد النظر فيه وربما تعديله إلى حد ما، لأنه يؤدى مبكراً إلى تحويل «برجوازية منظماتية» أو «برجوازية دولة» أو «أرستقراطية» أو«طبقة سياسية» أو «برجوازية منظمة» أو «إدارية»، الى طبقة مهيمنة تثير محاولات تعريفها مشاكل أكبر من تلك التى تحلها(٤٦).

هناك نقطة أولى تستلزم التوضيح. إن دور الدولة البارز فى تشكيل الترتيب الاجتماعى الفئوى لايكشف، أو لا يكشف فقط عن الانبعاث الثقافى للأشكال السياسية القديمة. ولا يمكن فصل هذا الدور عن مرحلة الاستعمار. فقد خلط المحتل الأجنبى بين الأنواع بشكل متواتر أكثر مما يمكن أن توهم به المراحل البيروقراطية الأصلية للاستعمارين البريطانى والفرنسى. وكان الخلط بين ممارسة السلطة العامة وجنى الثروات جزءاً من جوهر نظام الالتزام الذى أثار جشعه سخط العديد من

المسافرين. وقد صمد هذا الخلط طويلا فى الكونغو البلجيكى بالنسبة للصيغة الأبوية «للدولة الحرة» التى تجاسر الملك ليوبولد على تخيلها، وظل التمازج بين أوساط الإدارة وأوساط الأعمال أمتن مما كان فى أى بلد آخر[٤٧]. ولكن شراهة وكلاء التاج البرتغالي فى أنجولا كانت هى أيضا أسطورية. وفى كينيا لم يكن الجمع بين الوظيفة الرسمية والنشاطات المربحة أمراً مجهولا[٤٨].

وفضلا عن ذلك فقد استخدم على نطاق واسع وسطاء الدولة الاستعمارية من سكان البلاد الأصليين امتيازاتهم كمعاونين للإدارة للإثراء. وهكذا كان «الفساد» كما يسمى اليوم، أحد تروس جهاز الحكم غير المباشر، خاصة فى شمال نيجيريا[٤٩]. وقد تبارى الرؤساء الذين نصبهم المحتل، هم ومعاونوهم، فى ابتكار المناسبات التى تسمح لهم بمضاعفة أعمال الابتزاز:

«قال مكتب العمل للرئيس الأعلى «يجب أن تقدم لى أربعين رجلا». ويستدعى الرئيس الأعلى، وعيناه تلمعان، رؤساء القرى ويبلغهم الأوامر: «مطلوب منى ستون رجلا، أحضروهم لى بسرعة». ويقرر رؤساء القرى فيما بينهم العدد الذى سيقدمه كل منهم لتوريد الستين رجلا. «أنا استطيع أن أقدم عشرة» ويستدعى رسله ويقول لهم فى السر «أحضروا لى ١٥ رجلا». وينقض الرسل وهم المسلحون بعصيهم الرهيبة على القرى ويلقون القبض على من يصادفونهم ليلا أو نهاراً. وبالطبع فقد دلهم رئيس القرية على أعدائه. وهم أيضا لهم أعداؤهم ويعرفون كيف يجدونهم. إنهم يطاردون الرجال فى أكواخهم والحقول، ويضربون بلا رحمة ويصيبون، «أتريد أن تستعيد حريتك؟ أعطنى دجاجة، أعطنى خمسة فرنكات. ليس لديك؟ تلك غلطتك». إنهم يأخذون أكبر عدد ممكن حتى يتمكنوا أيضا من تحرير أكبر عدد لقاء هدايا مجزية. وما أسعدهم فى فترات التعبئة. وبسرعة يقدمون لرئيس القرية من لم يتمكن من دفع الفدية، وكثيرا ما يتم ذلك دون السماح لهم بالمرور على أكواخهم وتوديع نسائهم. ويتم احتجازهم لكى يجرى تسليمهم فى اليوم التالى للجهة الأعلى. وقد حصل الرئيس على الرجال العشرين المطلوبين. ولكنه يتدخل بدوره «من أراد منكم أن يتحرر فليقدم لى هدية، من يريد أن يفتدى نفسه؟». ويعد

أحدهم بتقديم دجاجتين، ويشترك اثنان معا لإعطائه عنزة، وسيحضر رابع عشرة أقداح من الذرة، وخامس جرة ضخمة مليئة بالزيت. ما أيسر التفاهم. لقد تم تحرير خمسة رجال وسيسلم الخمسة عشر المطلوبين إلى الرئيس الأعلى. ولكن هل يستطيع الرجال الخمسة أن يعودوا إلى بيوتهم؟ ليس الأمر بهذه البساطة. «إذا كنت تريد حقا أن يفرج عنك فلتحضر زوجتك الهدية الموعودة، ولكنك ستعمل لحسابى أولا لمدة أسبوع» ولا مفر من القبول بلا مناقشة. وسيحصل هؤلاء الخمسة على قدر ضئيل من المأكل وسيتم استخدامهم لأداء كافة المهام قبل أن يعودوا إلى بيوتهم.

وبينما يجرى كل ذلك، يتم اقتياد الخمسة عشر لتسليمهم للرئيس الأعلى. وفى غضون أيام معدودة يكون قد تم جلب الستين رجلا وجمعهم عنده. وهنا تبدأ من جديد مهزلة الافتداء. من منكم يريد أن يقدم لى هدية؟ من يعطينى عنزة سيكون بوسعه العودة إلى داره. ومع أن التضحية ضخمة إلا أنها على أى حال أفضل من خراب أكبر فى المزرعة. ويقول أحدهم «أنا أقدم العنزة» ويرد الرئيس الذى يشتهى زوجة هذا البائس منذ زمن بعيد «لا أريد عنزتك» وهو يعرف مقدما من منهم سيتم تسليمهم على أى حال. ولابد أن يجرى ترحيلهم، فليس لديهم أى ملاذ، ومادامت تلك هى إرادة الرئيس. وقد يحاول هذا أو ذاك أن يشرح قضيته عند مروره بإحدى المراحل لكى يطلق سراحه، ولكنه لايستطيع لأنه سيعرض نفسه للاضطهاد من جانب الرئيس الأعلى ورئيس القرية وكافة الرسل.

وبينما يمر من تم تجنيدهم على كافة الجهات الإدارية، يذهب العشرون المحررون التابعون للرئيس للعمل لصالح الطاغية. وهم يقضون مابين ١٥ يوماً وشهرا فى مزارع البن الخاصة به حيث يعملون لقاء جراية تعادل ٠,٣ فرنك فى اليوم وتوصد عليهم الأبواب ليلا، ولن يطلق سراح هؤلاء الجوعى إلا بعد دفع الفدية.

وها هم المجندون، وقد رحلوا إلى الشعبة. ويبدأ الفحص الطبى. وإذا لم يكن الطبيب رجلا حيّ الضمير، فإن قدوم كل هؤلاء الأفراد

يشير رعبه فيقول لنفسه: «بوسع الممرضين أن يقوموا بهذا العمل». ويالها من فرصة بالنسبة للممرضين! لأنه بإمكانهم أن يقولوا هم أيضا «لن تكون صالحا للعمل إذا أعطيتنى دجاجة». وستحضر محظية آخر: «إنه شقيقى، اتركه واستبدله بمريض تكون قد صرفته».

«وفى كل دفعة تمر على الفحص الطبى يكون هناك أشخاص غير لائقين صحياً، فأحدهم مصاب بالكساح والآخر لديه فتق، والثالث متقدم للغاية فى السن. وكلما زاد عدد غير اللائقين كان ذلك مدعاة لاغتباط الرئيس الأعلى لأنه سيتم «تلقفهم» بعد الفحص، وبدلا من أن يعود العجوز والكسيح وصاحب الفتق إلى بيوتهم، سينضمون للعمل مع من دفعوا الفدية. وهكذا عرف الرئيس الأعلى كيف يجند الأنفار على غرار المزرعة الأوروبية.

«وأخيرا وبعد أن أصبحت الدفعة كاملة، سيتم ترحيلهم إلى المزارع تحت رقابة رجال الشرطة اليقظين. «ونحن، هل سنكون من الغباء بحيث لا نحقق مكسبنا؟ إذا أعطيتنى فرنكين، سأحضر بديلا لك هذا المساء»(٥٠).

ويرجع هذا الفارق الهائل بين حقيقة العمل الإجبارى وتنظيره الإدارى البادى التسامح، إلى اللامبالاة الأخلاقية لدى المسئولين الأوروبيين الذين لم يحرصوا دائما على معرفة الأوضاع المحلية المتعلقة بما يصدرون من أوامر، وكانوا يميلون إلى وضع كل ذلك فى ملف «حكايات السود» طالما لم يؤد إلى زعزعة الأمن العام. وهو يدل أيضا على قدر من الجهل والسذاجة: فقد أمضى السيد ديلونى، الحاكم السابق للكامرون، ثلاثين سنة دون أن يدرك أن «العرض اللطيف للغاية» المقدم له من جانب الزعماء الباميليكيين – وهو هدية عبارة عن سيارة امريكية – أتاح لهم الفرصة لفرض ضريبة إضافية صوروها لرعاياهم على أنها مطلب فرضه عليهم الرجل الأبيض، مما سمح لهم بالاحتفاظ لأنفسهم بنصيب لايستهان به من الأموال التى جمعوها(٥١).

وعلى أى حال فقد ترسخت عادات وتكونت ثروات. وفضلاً عن ذلك كان الرؤساء يستقطعون بشكل قانونى نسبة مئوية من الضرائب التى يتولون جبايتها ويحصلون على مختلف المكافآت. ومن جهة أخرى كان مساعدو المستعمر يستفيدون بقدر مايمكنهم من النظام الاقتصادى الجديد، خاصة من خلال إمكانية الحصول – بقدر

معقول - على قروض مصرفية، وبالأخص تسجيل الأراضى فى سجلات المساحة. وحتى الآن ترجع بعض أكبر الثروات فى الكامرون إلى فترة ما بين الحربين، وهى فى أيدى مسئولين سابقين فى الشبيبة الكامرونية الفرنسية [JEUCAFRA] وهى الرابطة التى أوحت الإدارة الفرنسية بتأسيسها فى عام ١٩٣٨ للتصدى للاتجاهات المتعاطفة مع المانيا التى كانت تتصور أنها كانت سائدة بين جزء من النخبة الكامرونية. وفى نيجيريا، سرعان ما وفرت المؤسسات النيابية التى أقيمت فى عام ١٩٥١، أكبر قدر من موارد الساسة(٥٢). كما أن المجالس المحلية للسكان الأصليين التى تأسست فى كينيا ابتداء فى عام ١٩٢٥ كانت خير موقع لتراكم أول رأسمال بالنسبة للرؤساء و«المتعلمين» الذين تخرجوا توا من المدارس المسيحية فى «سنوات الفرصة» الشهيرة. وأيا كانت حدود ميزانية تلك المجالس واختصاصاتها، إلا أنها أصبحت بسرعة موردة هامة للقروض والمعونات المالية والعقود للمقاولين وكبار المزارعين. وقد تدعم دور هذه المجالس ابتداء من عام ١٩٤٢ بابتكار صندوق تحسين الزراعة(٥٣).

والتحليل الذى قدمه ج. كيتشينج لتلك المجالس يدل بوضوح على أنه لايمكن التعويل على التفسير المعتاد للكتابة القومية للتاريخ. فأعضاء المجالس المحلية كانوا يشكلون بالطبع جماعة محظوظة، بالأخص من وجهة النظر العقارية وكانوا يستعدون لتفكيك الحركة المعادية للاستعمار غداة الحرب العالمية الثانية، بين جناح معتدل وتيار راديكالى. غير أنه كان من الممكن أصلا ألا يكون هناك تناقض صارخ بين تنمية المصالح الفردية لفئة من المقاولين الأفارقة والتطلع إلى تقدم السكان الذين يمثلونهم. فإقامة مرفق للنقل أو مدرسة وشراء قطعة أرض وتحسين محصول الذرة وإرسال ابن فى بعثة تعليمية، كل ذلك يعنى أيضا رفض التخيل الاستعمارى لتخلف سكان البلاد الأصليين، وفضلاً عن ذلك فقد استخدمت موارد المجالس المحلية لتحجيم توسع «الآسيويين» فى المجال التجارى.

وهكذا يتضح لنا الطابع الثنائى للصيحة القومية. كانت تطالب بالثروة وبالكرامة فى الوقت نفسه. وفى هذا الصدد ليس هناك أى شذوذ فى تاريخ رابطة كيكويو المركزية، وتتبدى نفس الأحاسيس بالغبن الاقتصادى ونفس التطلعات من مواقف اتحاد أهالى الكامرون والنقابة الزراعية الافريقية فى ساحل العاج وحزب المؤتمر الشعبى فى غانا(٥٤). واحتضنت الحركات المعادية للاستعمار بلا مواربة عمليات إثراء فردية كانت استهلالا لأعمال النهب اللاحقة التى تعرضت لها الإدارات. وفي عام ١٩٥٤،

وجه أوم نيوبى «إنذاراً إلى كل جامعى الاشتراكات أو أى أموال أخرى باسم الحركة، وأعلن عزمه على ألا يرحم أى رفيق أدين باختلاس أموال»[٥٥]. وفى السنغال لم يتردد السكرتير السياسى لاتحاد شعب السنغال فى أن يعلن بعد الاستقلال بقليل أن «المناورات الخفية وشراء الذمم والسعى لتحقيق المكاسب الشخصية والمحسوبيات، كانت شائعة فى عهد الاستعمار» «وأن ممارسة السياسة كانت تعنى بالنسبة للعديد من المواطنين المراوغة والكذب وتحقيق الثروة»[٥٦]. وفى كونغو - ليوبولدفيل كان بيع بطاقات عضوية الحركة الوطنية لكونغو - ليوبولدفيل مثار نزاعات وتجاوزات متواصلة. والأخطر من ذلك أن كوادر الحزب العليا أصبحوا فى نظر مرؤوسيهم مجرد نفعيين يصادرون ثمرات الاستقلال لصالحهم:

«نحن، أصحاب الفضل فى الحركة الوطنية الكونغولية بتنا أشبه بالكلاب وسيدها؛ ففى الصباح الباكر يذهب الكلب مع سيده الى الغابة للبحث عن صيد؛ والكلب مستعد دائما لالتقاط الصيد وإحضاره للسيد. وفى المساء يعودان للقرية لأكل الصيد، وعندما يطهى اللحم، يوضع فى الطبق ويبدأ السيد بطرد الكلب قبل أن يبدأ الأكل، مع أن الكلب هو الذى أحضر هذا اللحم. ونحن أيضا، موظفى الحكومة، حاربنا للمطالبة بالاستقلال، ولم يساعدنا فى ذلك أى منهم؛ وكثيرا ما كانوا يدبرون المؤامرات مع المستعمرين لإلقاء القبض على مناضلى الحركة الوطنية الكونغولية وهم حتى الآن جالسون فوق كافة المقاعد ولايزالون يواصلون إلقاء القبض علينا لكى يضعوا حداً لنشاطنا».

غير أن هذه الشكوى التى تقدم بها نائب رئيس الحركة الوطنية لكونغو - ليوبولدفيل فى كاليما لم تخل هى أيضا من اللبس إذ كانت مشفوعة بطلب وظيفة فى حكومة كيفو. وفى نفس الفترة، فى ابريل ١٩٦١، كان مناضلو مدينة كاسونجو يطالبون الجمعية الإقليمية «بالمناصب المسئولة كمكافئة للأحزاب السياسية»[٥٧]وفى ١٩٦٤ - ١٩٦٥ أشتهر السيمبا (الأسود، المناضلون الثوريون) هم أيضا بأعمال النهب التى اقترفوها.

والحاصل أن أحد تصدعات الاستقلال الحاسمة تمثلت فى توصل النخبة من سكان البلاد الأصليين إلى موارد الدولة بشكل مباشر بعد أن كانت الوصاية الاستعمارية تحول دون ذلك. كان انتهاء الاحتلال يعنى رفع العديد من القيود السياسية والإدارية

والاقتصادية التى كانت تقف حجر عثرة فى طريق شهية المراكمين الأفارقة ومشاريعهم. فقد فتحت لهم سجلات المساحة والقروض والضرائب ومكاتب تسويق الحاصلات الزراعية والاستثمارات العامة والتفاوض مع الرأسمالى الخاص والاستيراد.

ومن المناسب، بمجرد احتفاظنا فى أذهاننا بتلك الخلفية التاريخية، أن نحدد الإجراءات المعاصرة التى تسلكها علاقة السلطة بالتراكم، حتى نتحاشى خلط ممارسات مختلفة تحت تسمية عامة لتشكيل طبقى معين أو للنموذج المثالى الڤيبرى (نسبة إلى ماكس ڤيبر) للحكم الأبوى.

ففى المقام الأول تشكل مناصب الدولة السبل الأولى، بل والاحتكارية، المؤدية إلى موارد الانفتاح على الخارج. إنها الموارد الدبلوماسية والعسكرية التى تتيح تعبئتها تغيير علاقات القوى الداخلية، كما جرى فى نيجيريا أثناء حرب بيافرا، وكونغو ليوبولدفيل/ زائير فى ظل الجمهورية الأولى أو عندما غزا الآنفصاليون المسلحون شابا، وفى أنجولا وموزمبيق منذ ١٩٧٤، وربما بالأخص فى منطقة النفوذ الفرنسى، المستعد دائما لرفع السلاح للتصدى لتمرد أو هبة أو انقلاب.

وهناك أيضا الموارد الثقافية التى غدت حاسمة الآن وقد أصبح التمكن من المعرفة الغربية ينسحب على الدولة والاقتصاد. فمنذ بداية الاستعمار، ساهمت المدرسة إلى حد كبير فى تشكيل التدرج الفئوى الاجتماعى وكانت جزءا لايتجزا من عملية «التداخل»(٥٨). وقد ظل ذلك مسألة مفروغا منها حتى باتت أحد المكونات الرئيسية للاستراتيجيات الفردية والاجتماعية والعرقية. وكان الزعيم آوولو فى نيجيريا لايجهل ذلك، فجعل التعليم فى مقدمة شعارات حملاته الانتخابية(٥٩). فالعائلات والقرى تقدم تضحيات كبيرة من أجل فكرة الاستثمار المدرسى الكاذبة، على هامش الاعتمادات العامة(٦٠). فالأماكن نادرة بل وباهظة الثمن نتيجة لنقص المعدات والمعلمين والكتب: وكان مديرو المدارس يتنازلون عنها فى عام ١٩٨٥ فى الكامرون لقاء ٥ أو ١٥ ألف فرنك افريقى فى التعليم الابتدائى و ٥٠ إلى ٢٠٠ الف فرنك افريقى فى التعليم الثانوى(٦١). ومن بين الدلائل على الأهمية الكبرى التى تولى للنجاح المدرسى قيام صحيفة «فراترنيتيه ماتان» اليومية بنشر قوائم شاملة بأسماء شباب ساحل العاج الذين تم قبولهم فى المدارس الإعدادية على صفحات كاملة. ويتفق توزيع معاهد التعليم وبالأخص تدرجها النوعى بكل أمانة مع الظروف الاجتماعية والثقافية(٦٢). ويرجع ذلك فى آن واحد إلى كون نظام السلطة نظاما للامتيازات

ولأن الأجهزة التعليمية تخضع لإدارة سياسية بحتة تشرف عليها الحكومات. والانتماء إلى الفئات الحاكمة فى الدولة من المعايير البارزة للأمساواة هذه أمام المعرفة. وتتبدى البنية الجذرية للدولة أيضا فى المواقع المختارة لإقامة المعاهد والكليات وفى توزيع المنح الدراسية والإلحاق بالجامعات الغربية المرموقة، بل وأيضا حصص الأقاليم فى المسابقات، هذا إذا لم يخضع كل ذلك لأهداف السلطة الصريحة والعاجلة.

وفى المقام الثانى، توفر الوظيفة العامة لأفرادها أجراً، حتى وإن كان متواضعا أو غير منتظم أو معرضا للتأخير فى صرفه. وليس ذلك بالأمر التافه فى ظل البطالة، ويولى م. ب. كويين لذلك أهمية تفوق أهمية الدخول غير المشروعة(٦٣). وقد تكون هذه المرتبات مرتفعة - فعضو المكتب السياسى فى زائير كان يتقاضى ستة آلاف دولار فى الشهر فى عام ١٩٧٤(٦٤) - إضافة إلى البدلات التى يحصل عليها لقاء المشاركة فى اجتماعات مجالس الإدارات. غير أن هذه المرتبات تكون فى أغلب الأحوال متواضعة نسبيا بالمقاييس الغربية، وتتعرض لتآكل قيمة النقد. ولكن المرتبات يصحبها العديد من الامتيازات العينية التى قد تكون ضخمة، كما هو الحال فى ساحل العاج، ومستحبة دائما نظرا لندرتها: المسكن والسيارة والمنح الدراسية للأبناء، والعلاج والرحلات وبدلات السفر، التى تبين من فضيحة الوحدة الأقتصادية لافريقيا الغربية فى عام ١٩٨٤، أنها يمكن أن تبلغ عدة عشرات الملايين من الفرنكات الافريقية فى السنة(٦٥). كما أن تقلد وظيفة عامة يسهل الحصول على اعتمادات مصرفية أو سياسية. وكانت هناك حتى وقت قريب مخصصات مقررة لذلك فى وزارات ساحل العاج، وقد كشف صراحة السيد هوفويه بوانيى فى خطاب تاريخى عمّا يفعل على مايبدو كل رئيس ولكن فى الخفاء:

«تبلغ ميزانية رئاسة الجمهورية مليارى فرنك افريقى (مصاريف شخصية واعتمادات سياسية). أنا لست أنانياً. والمال، بالنسبة لى، لا قيمة له إلا بحسن استخدامه. فحسن الاستخدام هو الذى يمنح المال قيمة. وقد طلبت من ثلاثة مندوبين، وأحدهم يوجد هنا فى هذه القاعة، بأن يديروا جزءا من تلك الاعتمادات السياسية. أما الرابع الذى يوزع أكبر قدر، ولا يقوم بأى تفرقة، لأنه ليس من أهل البلد، فهو الأمين العام للحكومة. هناك أناس يذهب بهم الأمر إلى حد

المطالبة بسلفة سنة. وهو ما أقبله. وهناك مثلا من يطلبون منى أن أعطيهم مليونا ومئتى ألف فرنك بينما من حقهم الحصول على مئة ألف فرنك فى الشهر»(٦٦).

بيد أن الربط بين شبكتى السلطة والإقراض يتم على كافة مستويات هرم المؤسسات. ويدل عنف الصراعات فى هذا المجال وتواتر الفضائح المصرفية على أن فرص التمويل تدخل فى نطاق أثمن الامتيازات التى توفرها عادة الوظيفة العامة. وكما جاء فى بيان الموريتانى - الزنجى المضطهد، الذى ذكرناه آنفا:

«(فالقروض المصرفية) حاسمة فى إثراء برجوازية البيضان الكومبرادورية وفى تعزيز مركزها الاقتصادى. فهذه القروض تتيح الفرصة لعناصر تلك البرجوازية للاستثمار فى التجارة والصناعة والعقارات، ويساعد التمييز العنصرى فى نظام القروض المصرفية لبرجوازية البيضان الكومبرادورية على خنق أى محاولة ازدهار اقتصادى للبرجوازية الموريتانية - الزنجية [...]. وتوجد فى موريتانيا برجوازيتان عنصريتان: السود والبيضان. والأولى معوقة ماليا لأنها لم تحظ أبدا بمساندة سياسية، على عكس برجوازية البيضان المنافسة لها [...] ففى صفوف هذه البرجوازية توجد جماعات ضغط. وكل جماعة منها مرتبطة بجماعة ضغط سياسية تمنحها الامتيازات المالية والتجارية»(٦٧).

وفى المقام الثالث، يمكن أن يكون المركز فى السلطة، كما كان فى الماضى، موقعاً للنهب. ويلجأ القائمون على هذه السلطات إلى احتكارهم للقوة الشرعية للمطالبة بمنتجات وإتاوات وخدمات. وتتصرف على هذا النحو على الأقل الكوادر الإدارية والسياسية فى الريف. ويقول سكان القرى فى شمال ساحل العاج: «أفراد أسرة رئيس الناحية هم فى نفس الوقت روساء الحزب الديمقواطى فى الناحية ، وأنتم تعلمون أن الحزب الديمقواطى لساحل العاج هو الحكومة التى تحكم كل الناس. ويستغل رئيس الناحية وأسرته ذلك لكى يأخذوا منك نقودك عندما يأتون لأخذ أبقار ودواجن وخراف من أجل الاستقلال، هنا فى زانجيناسو وفى قرى أخرى [...] ويقولون إن ذلك من أجل الحزب الديمقراطى لساحل العاج ولكننا نعرف أن كل ذلك يذهب اليهم فى كوتو». وتؤكد ماجاء آنفاً أصوات أخرى: «عهد البيض لم ينته هنا تماماً لأن رئيس الناحية

ورئيس قرية كوتو وسكرتير الحزب فى كوتو يرهقوننا كما كان الحال فى أيام البيض بقوتهم القديمة والجديدة وهم يأتون إلى قريتنا لأخذ ما يريدون من دجاج وأبقار فى يوم الاستقلال»(٦٨). وتوفر ممارسة العدالة العرفية ومهام الشرطة وعملية صرف وثائق الهوية المدنية وفرض الضرائب فرص الابتزاز الأكثر شيوعا، وفقا لما جاء فى الشهادات التى تم جمعها فى شمال الكامرون. وفى اتلانتيكا - فارو، فرضت مثلا على قرويين غرامة قدرها ٦٠ نايرا و٤٠ نايرا فى أكتوبر ١٩٨٤ بسبب حكاية سرقة جرس دراجة مثيرة للأسف (ثمن هذا الجرس كان ٥ نايرا فى السوق وكان النايرا فى ذلك الوقت يعادل تكلفة إطعام شخص بالغ طوال يوم). ومن المفروغ منه بالطبع أن رئيس الناحية احتفظ لنفسه «بكل بساطة»(٦٩) بمبلغ الغرامتين. وفى نفس الفترة كان رجال الشرطة فى كوزا يقولون فيما بينهم إن الدائرة كانت «أرضا طيبة»: «أنت تأتى هنا حتى بدون دراجة وترحل ومعك دراجة بخارية ضخمة». والحادثة المؤسفة التى وقعت لـ ب. م. تافهة ولكنها نموذجية فى نفس الوقت:

«فى سنتى ٨٠-٨١ و ٨١-٨٢ لم أحصل على المخالصة بعد دفع الضريبة. وفى موسم ٨٢ الجاف، ذهبت إلى ساندا-وادجيرى للبحث عن عمل. وطلب منى رجال الشرطة المخالصة، فأوضحت لهم أنهم لم يعطونى إياها. فالقوا القبض عليَّ فى الوقت الذى كان يمر فيه بالمصادفة وكيل والى كوزا ك.س. ورئيس فرع الحزب فى كوزا وسألونى: «من أين أنت؟»- «من جيدجيلى بناحية كوزا» - «ولماذا جئت هنا؟» - «للبحث عن عمل» - «اذا لم تكن معك مخالصة للضرائب فهذا لايعنينا. فالمسئول عن ذلك هو رئيس حيك». وقد اقتادونى إلى قسم شرطة مورا. وبقيت ثمانية أيام فى السجن. كان الحر شديداً وما كانوا يعطوننى سوى كوب ماء واحد فى اليوم. وقد اشفق على شخص من الخارج، فكان يعطينى بعض الطعام. وبعد ثمانية أيام، بعت الثوبين اللذين كنت أرتديهما لكى أدفع ٣٥٠٠ فرنك. وقد استولى قائد المفرزة على ٣٠٠٠ فرنك والحرس على ٥٠٠ فرنك ولكنهم لم يعطونى مخالصة!».

ووفقاً لرأى شائع فإن وكلاء الولاة كانوا مدفوعين قبل عام ١٩٨٣ لاختلاس الضرائب من جانب رؤساء النواحى. وفى نفس المنطقة كان لا يمكن الحصول على بطاقة

الهوية، وهى الإجبارية، إلا بدفع بقشيش يتراوح بين ١٥٠٠ و ٢٥٠٠ فرنك افريقى فى مركز شرطة كيراوا، وما بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ فرنك افريقى فى مركز شرطة مورا. ويتبين من التقدير السريع للمبالغ التى يتم استقطاعها تحت التهديد بالإكراه البدنى أنها تصل إلى ملايين الفرنكات الافريقية(٧٠).

وهناك نوع آخر من النهب، أشد خفاء، يرجع إلى علاقات أصحاب المراكز فى السلطة فى المدن مع أوساط الإجرام. فمن الصعب ألا يتصور المرء أنه لاتوجد علاقات بين الشرطة فى دوالا أو ليجوس وبين العصابات التى تحتل خير المواقع. واذا لم يكن الحال كذلك، فإن السجانة لهم هذا النوع من العلاقات. وفى كينيا، نسبت موجة من عمليات السطو مع استخدام القوة فى سنوات ١٩٦٤ - ١٩٦٦ إلى بعض رجال *السياسة العديمى الذمة*. وتتورط أيضا الفئات الحاكمة أحياناً فى مختلف عمليات التهريب، ومنها مثلا تهريب المخدرات، كما حدث فى زامبيا، حيث تلطخت سمعة ابن رئيس الجمهورية شخصيا(٧١).

وفى المقام الرابع، يعطى المركز فى السلطة الفرصة للحصول على تعويض دون اللجوء إلى العنف. وقد جاءت الأوصاف الأكثر اكتمالاً حول تلك الممارسات من زائير، ربما لأن أهل البلد لديهم قدر من التعبيرات للإشارة اليها لا تقل عن الكلمات التى يستخدمها الاسكيمو بخصوص أنواع الثلوج. ما تابيش، برطيل، رشوة، بسلة للأطفال، شئ بسيط، حافز، مظروف، لزوم آخر الشهر، التفاهم، قل ياباسط، حق الدخان، الأخذ والعطاء، التوصل إلى حل زائيرى: وجميعها تعبيرات لاتخلو من معانٍ مجازية شاعرية وخفة دم للإشارة إلى المتاجرة بالأختام وبالأوراق المعنونة، وبالخطابات والتوصيات وقرارات التعيين والسفر فى مهمة وطوابع التمغة والبريد وكذلك عمليات الاختلاس والخصم من المنبع والغش فى الاستيراد والتصدير، والحواجز العسكرية، باختصار اقتصاد الدولة غير الرسمى(٧٢). غير أنه يتعين أن ندرك أن هذا الاقتصاد فى قاعدة الهرم الوظيفى يشكل قبل كل شئ اقتصادا للبقاء. فقد فقد الموظفون فى زائير ٦٠٪ من قيمة مرتباتهم من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٧. وفى نهاية العقد كانت أعلى المرتبات التى يمكن أن تصرف لهم لاتعادل سوى ١٠ علب حليب أو ٢٤ كليو جرام لحم أو ثمانى دجاجات؛ أما الساعى فكان يحصل على مايعادل ثمن علبة حليب أو دجاجة(٧٣). وفى مثل هذه الظروف يتقاضى موظف الدولة أجره من المواطنين بدلا من حصوله عليه من ميزانية الدولة. بيد أن الإثراء

الحقيقى أو التراكم الصحيح يتم أيضا من خلال الفرص التى يوفرها تقلد وظيفة عامة. فعدم التناسب بين الآجر الرسمى والدخل غير الرسمى الذى يصحبه، كثيرا ما يكون مذهلا: ففى عام ١٩٧٤ كان محافظ منطقة شابا يحصل فى كل شهر على ١٠٠ ألف دولار من البدلات بينما كان مرتبه يبلغ ألفى دولار(٧٤).

وكل قرار يعود إلى سيادة الدولة يتيح الفرصة ضمنيا لتحقيق مكسب ابتداء من تقدير الضرائب حتى التفتيش الفنى، ومن التوقيع على قرار تعيين أو صفقة إلى منح ترخيص لإقامة مشروع صناعى أو إذن استيراد. وعلاوة على ذلك تشكل الإدارات والمؤسسات العامة مورداً مالياً لاينضب بالنسبة لمن يتولون شئونها وللسلطات السياسية التى تهيمن عليهم. وهكذا كان بالأخص حال مكاتب التسويق وصناديق تثبيت الأسعار، فى افريقيا الغربية، والتعاونيات فى افريقيا الشرقية، وكذلك العديد من شركات الدولة ابتداء من نهاية الستينات التى أثقل اقتصادها المستفيدون من الأفرقة. ومن العسير بل من المستحيل تحديد المبالغ التى تم استقطاعها. غير أن مختلف عمليات التقصى توحى بأنها هائلة. ففى السنغال، يقال إن عمليات الاختلاس والغش فى المؤسسة القومية للتعاون والمساعدة على التنمية كانت تمثل من عام ١٩٦٦ إلى ١٩٨٠ مابين ٥و١٠٪ من إجمالى دخل المنتجين وبلغت عشرات المليارات من الفرنكات الافريقية(٧٥). وفى ساحل العاج كشفت عملية تطهير قطاع شركات الدولة التى تمت فى إطار سياسة حازمة للتصحيح الهيكلى عن مدى النهب الذى تعرضت له خلال السبعينات(٧٦). وقد تمكنت «الإدارة والرقابة على الأعمال الكبرى» التى تأسست فى عام ١٩٧٧ للإشراف على مشاريع البناء الأساسية والرقابة على الأسعار وعدم تجاوز الاعتمادات المخصصة لتنفيذ العمليات، أى باختصار الحد بقدر الإمكان من تبديد الأموال العامة فى مجال الاستثمار لإقامة المرافق العامة، تمكنت هذه الإدارة من اقتصاد ٨٠٠ مليار فرنك افريقى من التكاليف خلال عشر سنوات. وكانت تكلفة الكيلو متر الواحد من الطرق ٧٠ مليون فرنك افريقى فى عام ١٩٨٧، وكان من المفترض أن يصل إلى ١٢٠ مليون فرنك لو استمر الاتجاه الذى ساد فى سنوات ١٩٧١ - ١٩٧٧(٧٧). وبالطبع لاتعود هذه الفروق فقط إلى رقابة أفضل على الاختلاسات أو إلى تخفيض العمولات. غير أن الاهتمام الشديد الذى أولاه السيد هوفويه - بوانيى بالإشراف على «الإدارة والرقابة على الأعمال الكبرى» يدل على أنها أفادته فى إنضاب الموارد المالية الخاصة بالزمرات التى تتنازع على خلافته.

ولو كانت هناك حاجة، لأكدت العديد من المعلومات التى نشرتها اللجان الإدارية والصحافة النيجيرية مدى ضخامة ما يستقطع من الاستثمارات الكبرى للأعمال العامة. ففى عام ١٩٨٠ أثبت تحقيق أجرته وزارة المالية أن تكلفة العقود التى وقعتها الحكومة الفدرالية كانت أعلى بنسبة ٢٠٠٪ بالمقارنة مع كينيا وبنسبة ١٣٠٪ بالمقارنة مع الجزائر. وفى عام ١٩٨٣، أوضحت اللجنة التى يرأسها مستشار لرئاسة الجمهورية أن البناء فى نيجيريا أغلى ثلاثة أضعاف عنه فى افريقيا الشرقية والشمالية، وأربعة أضعاف ما هو عليه فى آسيا. وهنا أيضا، يمكن أن تسهم عوامل اقتصادية بحتة فى تفسير الأمر. ومع ذلك فقد اتهمت شركة فرنسية - وهذا مثل من بين العديد من الأمثلة الأخرى - اتهمت بدفع ١٠,٧٩٠ مليون نايرا - داخل البلاد، وهو ما يعادل ١٣,٥ مليون نايرا فى الخارج، لحساب الحزب الوطنى النيجيرى، وذلك من أجل عقود يبلغ إجمالى قيمتها ٧٤٦ مليون نايرا[٧٨].

وفى عالم تحقيق المكاسب، تظل العلاقة مع الخارج مسألة أساسية، لأنها القناة الحقيقية لتداول الثروات. فالمبادلات الدولية توفر فى حد ذاتها موارد للتراكم لحساب الدولة التى تعتبر الجمارك أحد مصادرها الأولى. وتطبق الحكومات الافريقية إجراءات حماية شرسة تبلغ حد الوقاحة. وهكذا فرض حسين حبرى فى عام ١٩٨٣ رسوما على المعدات العسكرية الفرنسية التى كان يلح فى المطالبة بها. وأقدمت السلطات الموزمبيقية على نفس التصرف إزاء التوابيت التى تبرعت زمبابوى بإرسالها بمناسبة جناز الرئيس ساموِرا ماشل وصحابه فى كارثة سقوط الطائرة التى كانت تقلهم، وكذلك اوغندا ومالاوى ورواندا اللاتى فرضت الرسوم الجمركية على المعونات الغذائية للإغاثة على غرار الواردات العادية[٧٩]. ومن فوائد تلك الحماية المبالغة فى دقتها، أنها تستدعى الحصول على تصريحات وأيضا على استثناءات. ومن المصادر الرئيسية لدخل الطبقات السياسية فى القارة، حتى وإن أدت إلى إفلاس قطاعات بأكملها من الاقتصاد القومى، الحصول على أذون الاستيراد التى تتم المتاجرة بها. وسرعان ما تعوض تكاليف الحصول عليها بارتفاع الأسعار الذى يفرضه المستفيد من الإذن على المستهلكين بافتعال عدم توفر السلعة، كذلك التهريب الذى قد يتصور البعض بسذاجة أنه نشاط هامشى وشعبى[٨٠].

وقد تم أيضا بناء العديد من المصانع، لا لهدف إلا إقامتها، حتى أن الأمر يستدعى أن يكون المرء أعمى وأصم لكى لايدرك أنها لن تنتج أبدا[٨١]. وهنا

يتعين أن نعطى عدم الكفاءة نصيبها، ولكنه أقل انتشاراً مما توحى به الأفكار العنصرية الشائعة وأقل حسما من السعى إلى الإثراء. فنحن هنا بالأحرى بصدد أحد المظاهر المعاصرة الأشد قوة لاستراتيجيات الانفتاح على الخارج التى توقعنا دورها التاريخى الرئيسى. وقد روج الجنرال اوباسنجو فى نيجيريا فى السبعينات لكلمة «بواب» لوصف النشاط الذى يقوم به كبار الموظفين كوسطاء بين المحيط الدولى والسوق القومية. ويتم ذلك تارة بطريقة ثلاثية تشرك سمساراً من أهالى البلاد الأصليين مع العميل الخارجى ومتخذ القرار السياسى أو البيروقراطى، وطوراً على شكل ثنائى يستبعد السمسار(٨٢). وهكذا تحولت الديمقراطية التى كان يبشر بها انسحاب العسكر فى ١٩٧٨- ١٩٧٩ إلى «عقودقراطية» أى «حكومة متعاقدين من أجل المتعاقدين وبواسطة المتعاقدين»(٨٣). ومع ذلك فإن الشجرة النيجيرية بأوراقها الوارفة يجب ألا تحجب عن أنظارنا الغابة الافريقية. «فالعمولة» أداة أولية للاستثمار والتجارة.

واخيرا فإن المعونة الغذائية تمر عبر مصالح خاصة بنسب لايستهان بها(*)، وتفوق فى ذلك المعونات العامة من أجل التنمية التى تخضع بدرجة أكبر لرقابة مانحيها. ومن المعروف للكافة أن مفوضية المعونة الغذائية فى موريتانيا باعت كميات هائلة من الهبات الأجنبية فى السوق من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٤، وذلك لصالح بعض أعضاء اللجنة العسكرية للإنهاض القومى. وفى باماكو، يسخر الناس من طريق «الجفاف» الذى شق بأموال المعونة نحو قصر «الجفاف» الذى أقيم بنفس الأموال(٨٤).

ور. جوزيف محق فى تصور العلاقة بين المركز فى السلطة والإثراء على أنها مخصصات أكثر مما هى ملكيات(٨٥). غير أن موظفى الدولة، الذين يجنون هذه المكاسب يجدون – فى المقام الخامس والأخير – أن أبواب الامتلاك فتحت أمامهم، لا لأن القطاع العام يمتلك أغلب وسائل الإنتاج والتبادل – كما جرى التأكيد على ذلك بكل همة فى أغلب الأحوال – ولكن لأن ممارسة المسئوليات الإدارية والسياسية لا تستبعد إطلاقا تملك وإدارة أملاك خاصة. فالموظفون المعتمدون على مرتباتهم ومكاسبهم الأخرى يستثمرون على نطاق واسع فى الزراعة والنقل والعقارات وإلى حد

(*) يخطئ أصحاب الأمزجة المتكدرة فى تخوفهم فى هذا الصدد لأن الأمر يتعلق مهما كانت الأحوال بمعونة إنسانية. ففى النيجر مثلا أتاح حرف المعونة عن هدفها الفرصة للحد من ضغط الضرائب التى كانت الدولة تفرضها على الفلاحين الذين استنزفت مواردهم.

نادر فى الصناعة، وذلك وفقا لعملية «التداخل» التى أبرزها م. ب. كويين بخصوص كينيا. ومع ذلك، فإن القواعد الموروثة فى هذا البلد عن المستعمر والمتعلقة بالتعارض بين الانتماء إلى وظيفة عامة وحيازة ملكية خاصة، جعلت البيروقراطية تقصر نشاطها لفترة من الزمن على قطاعى البناء والزراعة. وقد استمر ذلك إلى أن نجحت لجنة ندجوا فى ١٩٧١ فى تمرير اقتراح برفع القيود لعدم تمكنها من التوصية بزيادة الأجور. وهكذا انطلق الموظفون بكل جموح فى مجال الأعمال مما أثار قلق الغرفة التجارية واستنكار نواب البرلمان الشعبويين. وقد أعاد الرئيس آراب موى من جديد عددا من الحواجز فى بداية الثمانينات من أجل تأمين تفوقه الاقتصادى ورقابته على الإدارة لتجنب تلك المخاطر. غير أن احتمالات قدرة هذه الحواجز على وقف التداخل بين الوظائف العامة والمصالح الفردية، قليلة(٨٦).

وفى تنزانيا، فرض ميثاق شرف القارة قيوداً صارمة ساهمت فى تعزيزها نزاهة السيد نيريرى الشخصية، وتم فيما بعد إدراجها فى نهاية الأمر فى القواعد المنظمة للخدمة المدنية. ومن جهة أخرى قضى قانون اقتناء المبانى الصادر فى عام ١٩٧١، الذى ينص على مصادرة العقارات التى لايشغلها ملاكها أو التى تزيد قيمتها على ١٠٠ الف شلن تنزانى، قضى على إحدى الإمكانات النادرة للإثراء الفردى التى ظلت قائمة بعد إعلان اروشا. غير أن تكاثر النصوص القانونية والحملات ضد الفساد والأعمال التخريبية على مدى السبعينات، يوحى بأن الواقع لايتمشى بالضرورة مع النظرية. وقد تطلب الأمر الانتظار حتى عام ١٩٨١ لكى تتمكن «مكنسة رئيس الجمهورية» من اللحاق بالقادة المرموقين. ومنذ ذلك الحين تمكنت سياسة التحرر الاقتصادى إلى حد ما من مدّ جسور جديدة بين مراكز السلطة ومراكز التراكم(٨٧).

وعلى أي حال فإن حالة تنزانيا فريدة من نوعها فى جنوب الصحراء. ففى كل البلدان الأخرى، تنتشر بكل صفاقة ظاهرة «الوصول». وقد اشتكى السيد ياسيه، سكرتير عام الحزب الديمقراطى فى ساحل العاج منذ ١٩٦٣ قائلاً: «الحقيقة تدعو للأسف ولكنها أمامنا عارية تماماً، وهى أن مصالح الوزارت مهملة لحساب استغلال المنشآت الفردية»(٨٨). والواقع أن هذه الشكوى لم تكن سوى دموع تمساح لأن رئيس الدولة سهر شخصياً على قيام ذلك الاندماج بين القطاعين العام والخاص على الأقل من أجل ضمان الانضباط السياسى. وقد تمكن أعضاء البيروقراطية من إجراء التراكم على نطاق واسع دون أن تكون لديهم الكفاءة اللازمة لكى يصبحوا مقاولين رأسماليين

مستقلين وذلك بفضل استقطاعاتهم من موارد الدولة ومختلف شركاتها ومن الفائض الزراعى وريع التصدير: ففى ساحل العاج، لا يمكن تصور أى ثروة مستقلة خارج نطاق وصاية «القدامى» اليقظة(٨٩). وخطوط «التداخل» هذه تبرز بدرجة أكبر فى بلدان مثل ليبيريا وسييرا ليونى ونيجيريا وزائير.

وتتعلق آليات الامتلاك قبل كل شئ بالأراضى الزراعية والمبانى. وربما كان هذا الشكل من الملكية خير نوع من الثراء، وهو يحظى بالتفضيل خاصة وأنه جاء مع الاستعمار وشكل تحولاً نوعياً فى عملية التراكم الداخلية(٩٠). وقد تضاعف ريعها المضمون أصلاً بالتوسع فى استئجار الدولة للمبانى مع تضخم الوظائف العامة والارتفاع المذهل للإيجارات التى كثيرا ما يتم دفعها مقدما لعدة سنوات نتيجة للازدهار الاقتصادى المفاجئ فى السبعينات، فى ظل الريع النفطى. وفضلاً عن ذلك فإن ملكية الأراضى والمبانى تتيح الإمكانية للحصول على قروض مصرفية. وهذه القروض مهيأة فى المقام الأول لموظفى الدولة، إذ أنهم خير من يعرف الإجراءات الإدارية السارية، ويعلم مقدما بمشروعات التوسع العمرانى ويستفيد من مواطن النفوذ اللازمة ويتغلب فى «سباق الحواجز الطويل المدى»، وهو التعبير الشائع على كل لسان. وكان مهندسو المساحة أول المتخصصين فى امتلاك الأراضى منذ عهد الاستعمار. وكانوا مكلفين بتقسيم أراضى الأحياء الجديدة فعرفوا كيف يجنبوا القطع الموجودة فى خير المواقع لكى يستفيد منها أقاربهم. وفى الوقت نفسه كانوا يتقاضون المال لقاء قيامهم بالتدخل ويحصلون رسوماً غير مستحقة من الراغبين فى شراء الأراضى.

وينافس هؤلاء اليوم كبار الموظفين والساسة الذين يرأسونهم. وعلى سبيل المثال كان مهندس المساحة المسئول قد حجز أحد أجمل قطع تقسيم «واجهة سوبراجا» فى ليبرفيل، قبل أن يستعيدها أحد الوزراء. وقد فحص باحث ٩٥ ملفاً فى سجلات المساحة الخاصة بهذا الحى فوجد أن خمسين قطعة كانت من نصيب كبار الموظفين وأن القطع الباقية تخص ملاكا اختارهم وزير الميزانية. وفى منطقة أخرى على مقربة من الميناء الجوى صدر مرسوم فى عام ١٩٦٨ بمنح ١٨ قطعة إجمالى مساحاتها ١٨ هكتارا.. لـ ١٨ وزيرا فى الخدمة أدرجت أسماؤهم فى المرسوم حسب ترتيب البروتوكول. وفى وسط افريقيا، تم بيع ٢٠٠ منزل مملوك للدولة على نفس الغرار بأسعار زهيدة فى عام ١٩٧٦. وكان المستفيدون الرئيسيون من هذه الصفقة المجزية

أعضاء الحكومة. فعلى سبيل المثال، حصل وزير المالية على فيلا بمبلغ ٣,٦٩٠,٠٠٠ فرنك افريقى وأجرها لشركة أجنبية ب ٤٠٠ الف فرنك افريقى فى الشهر(٩١). وهذا النوع من الصفقات يتم فى كافة عواصم القارة، مما يفسر، بهذه المناسبة، لماذا تصطدم السياسات العامة للإسكان بعقبات يستحيل تخطيها رغم إلحاح المشكلة. ولا يستثنى ذلك بالطبع الممارسات المماثلة للاستثمار بالرأسمال الزراعى تحت ستار تأميم الأراضى غير المسجلة أو مشروعات التنمية الكبرى. ولا يشك أحد فى موريتانياوالسنغال فى أن ذلك هو الدافع الحقيقى لتهذيب النهر وتهيئة الأراضى القائمة بعد الخزان. وفى مالى، تقوم البيروقراطية التى تحولت إلى «بورجوازية زراعية» منذ عهد موديبو كيتا بدعوى «العودة إلى الأراضى» والتمسك بتقاليد «الحضارات السودانية الساحلية»، تقوم باستغلال مزارع ضخمة على مقربة من المدن بواسطة أيد عاملة مأجورة(٩٢). وفى ساحل العاج وكينيا لم يكن الموظفون فى آخر قائمة المستفيدين من تقسيم أراضى الغابات أو نقل ملكية أراضى البيض. وكان التطور على نفس الغرار فى الكامرون علما بأن رئيس الجمهورية لم يشجع الموظفين بانتظام على إقامة «عزب» فى منتصف الثمانينات(٩٣).

نموذج زائير: «إجراءات ٣٠ نوفمبر»

لو أردنا فهم العلاقة العضوية بين السلطة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتبادل، لكان من المناسب أن نتجه من جديد نحو حالة زائير التى اختصرت بكل صراحة إجراءات الانتقال من نظام إلى آخر. ففى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٣، أعلن السيد موبوتو عن «استعادة الأملاك الاقتصادية» الخاصة بالأجانب علماً بأن تحديدها بدقة كان عرضة للأخذ والرد. وقد شجع فى نفس المناسبة «معاونيه» على ممارسة «نشاطات مربحة» إلى جانب وظائفهم الرسمية وأصبح مغزى خطاب الرئيس واضحا للجميع. وكانت المشكلة الوحيدة هى معرفة من هم الذين «سيتقاسمون الغنيمة»، كما تساءل طلبة جامعة كينشاسا ابتداء من ديسمبر، بينما اتهم زعيم اتحاد عمال زائير أعضاء البرلمان بأنهم «عديمو الضمير». وسارعت وزارة الإعلام بأن تؤكد لمن يود أن يقتنع بأقوالها، أن الهدف من «إجراءات ٣٠ نوفمبر» ليس إفتعال بورجوازية على حساب الجماهير الكادحة، بل على العكس تحسين ظروف كافة مواطنى زائير. غير أن مسألة اختيار «المشترين»، كما كانوا يوصفون حتى ذلك الوقت بلا انتقاص من قدرهم، ظلت

برمتها. وفى ٢٦ ديسمبر، عقد اجتماع قمة ضم حول رئيس الدولة المكتب السياسى للحركة الشعبية للثورة وأعضاء مجلس الوزراء والنواب، أى حوالى ثلاثمئة شخص، توصل إلى إجابة أولى. فالتفاتيش الهائلة والشركات «الاستراتيجية» ستضم إلى القطاع العام. والمزارع الكبرى والشركات التجارية الرئيسية ستخصص لأعضاء تلك الأجهزة السياسية الثلاثة. أما المتاجر الصغيرة فستخصص «للأعيان المحليين» الذين لديهم «الإمكانات والاستعداد». وأستبعد من هذه القسمة أعضاء النخبة الحاكمة الذين لم يحضروا الاجتماع وكذلك الضباط والمستشارون والسفراء والموظفون وكوادر الإدارة فى المناطق والزعماء التقليديون. وتقرر نشر قائمة أسماء المستفيدين فى ٣١ ديسمبر.

وقد أثار «القرار الثلاثى» السخط على الرغم من أن كل مواطن زائيرى كريم المحتد سمع بشعار النظام «الخدمة لا الاستخدام». وفى ختام إحدى رحلاته البحرية المفضلة، وحيداً على النهر، تراجع السيد موبوتو عن المبدأ، أو بالأحرى عن أسلوب توزيع الغنيمة، وقرر أن تنتقل حيازة الأملاك التى سيتم «تزئيرها» إلى الدولة، على أن تتصرف فيها فيما بعد. أما المتاجر الصغيرة فهى الوحيدة التى سيجرى بيعها إلى مواطنين زائيريين. والواقع أن الأملاك التى تم تزئيرها، وزعت مجاناً، وفقاً للمعايير التى اعتمدت منذ البداية بمقتضى «القرار الثلاثى»، «فكان انتصار الطبقة السياسية التجارية كاملا»[٩٤]. وكان يتعين أن تعرض ملفات الترشيح للشراء على الوزارات المختصة والسلطات الإقليمية. وبلغ التنافس بين المتقدمين للشراء أوج حدته، حتى أن موظفا من لوبومباشى حصل على حوالى ٢٥ الف دولار عن طريق بيع الاستمارات المخصصة لذلك. غير أن نتيجة هذا التنافس الحامى الوطيس كانت تتوقف بشكل مباشر على مدى النفوذ السياسى الذى يتمتع به المعنيون بالأمر. وعلى أى حال فقد تم إعفاء أعضاء المكتب السياسى والبرلمان والوزارة من الإجراءات العادية وكانوا فى مقدمة من استجيبت طلباتهم. فقد استولوا على أغلبية المزارع الكبرى والمتاجر التى تحقق أعلى ربح. وفى منطقة خط الاستواء، حصل وزير الداخلية السيد انجولو على ٣٥٧٢٧ هكتار فى التفاتيش. أما الموظفون المستبعدون من اقتسام الغنيمة فقد شاركوا فيها من خلال أقاربهم أو أفراد قاموا بالشراء لصالحهم. وعلى العكس من ذلك، كانت الخطوات معقدة للغاية بالنسبة للمرشحين العاديين وتستدعى تمكنهم من تعبئة المساندات السياسية والإدارية، خاصة على صعيد المناطق[٩٥].

وتثبت أعمال التقصى التى أجريت فى مختلف مدن البلاد أن أصحاب المراكز فى جهاز الدولة تمكنوا من اقتطاع نصيب كبير من الأملاك التى تم «تزئيرها». ففى لوبومباشى، حصل الساسة على ٣٥،٤٪ من تلك الأملاك والموظفون على ٤،٦٪ ورجال الأعمال على ٣٤،٤٪ ومختلف الفئات الاجتماعية الأخرى على ٢٥،٦٪[٩٦]. وقد توصل م.ج. شاتزبرج إلى إستنتاجات أشد حسماً فى بومبا وليسالا[٩٧].

لقد كان إذن «تحركا طبقيا» فى «٣٠ نوفمبر»، هدفه وضع أملاك الأجانب فى جعبة الساسة وإقصاء الرغبات الشعبية. وقد أغرق ذلك البلاد فى البلبلة وفى عملية هروب مفجعة إلى الأمام. بيد أن تأثيراته البنيوية من حيث التقسيم الفئوى للمجتمع لم تنته لا «بالتجذير» فى عام ١٩٧٥ ولا «بالتنقيات»، أى إجراءات التنازل فى عام ١٩٧٧. وهناك ميزة فى شراسة «التزئير» فى نظر المهتم بالسياسة، فى كونها تقدم صورة فظة، وليست كاريكاتورية بالضرورة، للإتجاه الذى تسير فيه الموجة «القومية» التى اجتاحت القارة فى بداية السبعينات. فقد اتخذت إجراءات منتظمة، هنا وهناك، ومنها إجراءات ضد أقليات تجارية دخيلة على البلاد، من خلال «الحرب الاقتصادية» التى شنها أمين دادا فى اوغندا ضد «الاسيويين»، والمراسيم النيجيرية «لنقل الاقتصاد إلى أيدى سكان البلاد الأصليين»، والتأميمات فى توجو، والتوسع فى القطاع العام وإعادة التفاوض حول الاتفاقيات الدولية وتعدد الجهات التى يتم الحصول منها على قروض. وكانت جميعها بمثابة محاولة تحقيق «استقلال ثان» شبيه إلى حد ما «بالاحتلال الاستعمارى الثانى» الذى تكلم عنه ج. لونسدال و د.أ. لو[٩٨].
وعلى غرار ما أسماه نكروما استقلال العَلَم، كان الهدف سياسيا وماديا فى آن واحد. وعلى أى حال فقد كان مرحلة هامة فى خلق اللامساواة. أما إعادة النظر الظاهرية فى هذا التحول تحت ضغوط سياسات تصحيح المسار الاقتصادى، فيجب ألا تؤثر فينا بشدة. وهى لاتحكم مسبقاً على القدرة على الوثوب من جديد لدى الجماعات الاجتماعية التى استفادت من «النيزرة» (أى استغلال الأفارقة) - حسب التعبير السليم تماما الذى يستخدمه شعب تنزانيا[٩٩]. أما «الخصخصة» ذلك العلاج الأساسى الذى يصفه الأطباء الغربيون لاقتصاديات القارة المريضة، فلا يتعارض مع الديناميكية السابقة للدولة التى أعقبت الاستعمار، كما يتصور البعض.

التزئير ومركز السلطة فى خط الاستواء

مقتنيات السيدين موبوتو وانجولو (بالهكتارات والنسب المئوية)

	بـن	كاكاو	مطاط	نخيل كرنبى
السيد موبوتو، رئيس الدولة	٣,٠٤٩	٣,٣٩٥	٦,٨٠٤	٢٠,١١٤
السيد انجولو، وزير الداخلية	٢,١٣٢	٨٨٧	٢٠,٠٢٦	١٢,٦٨٢
المجموع	٥,١٨١	٤,٢٨٢	٢٦,٨٣٠	٣٢,٧٩٦
مجموع خط الاستواء	٧٩,٧٤٩	٢٧,٤٨٩	٨١,٩٦٤	١١٤,٨٢٦
أملاك السيدين موبوتو وانجولو بالنسبة المئوية من مجموع منطقة خط الاستواء	٦٪	١٦٪	٣٣٪	٢٩٪

Région de L'Equateur, Division régionale de L'agriculture, Rapport annuel 1974, pp. 84-89, 132-138, cité par M. G. Schatzberg, *Politics and Class Bureaucracy, Business and Beer in Lisala*, New York, Africana Publishing Company, 1980, P.138.

الفصل الثالث

الوهم البرجوازى

بوسعنا أن نعتبر من الآن فصاعداً كأمر مفروغ منه أن العلاقة مع الدولة هى التى تمنح فى المقام الأول للعناصر الفاعلة القدرة على تجميع الثروات والهيمنة على المجال الاجتماعى. وهذا صحيح على الصعيد المحلى، فى القرى[1]، كما أنه أصح على الصعيدين الإقليمى والقومى. وفى حالة نيجيريا النموذجية، لم يتحقق الاستغلال من خلال سوق العمل بقدر ما تحقق عن طريق العقود ومختلف التراخيص والوظائف العامة التى توفرها «الدولة - المستودع»[2]. وفى هذا الصدد فإن الازدهار النفطى المفاجئ لم يكن ذا مغزى فى حد ذاته، إلا من خلال النشاط الاستيرادى الذى أتاحه، أيا كانت نسبة الريع النفطى التى تمكن المتعاقبون على السلطة السياسية من اختلاسها بكل بساطة وبشكل مباشر. وفى البلدان الأخرى ساهمت مختلف أنواع الريع عن طريق الصادرات (الزراعية أو المنجمية أو النفطية) فى الاستقطاب الاجتماعى وفقاً لطرق مشابهة، مباشرة أو غير مباشرة.

والتطابق بين تولى منصب فى جهاز الدولة والحصول على الثروة ملازم بكل وضوح للتدرج الهرمى السياسى. وممارسة السلطة العليا بالذات يصاحبها فى أغلب الأحوال تراكم يتناسب معها. ويخطئ عالم السياسة عندما يترك للهجائين أو لدعاة التمسك بالأخلاق مهمة تفهم تلك الظاهرة. فهى ليست مجرد نوادر تحكى، بل إنها تتسبب فى تصدع كيفى يصيب نظم اللامساواة والهيمنة فى القارة، تشير كل الدلائل إلى أنه سيتسع. ومن وجهة النظر هذه تمثل الدولة التى أعقبت الاستعمار تحولا تاريخيا طرأ على المدى الطويل على المجتمعات الافريقية، إذ يبدو أنه لم يحدث أبداً من قبل أن توصل المسيطرون إلى هيمنة اقتصادية إلى هذا الحد من الوضوح تجاه رعاياهم.

وهنا لابد من ذكر السيد موبوتو، إذ يقال إنه كان يتحكم بشكل مطلق فيما يتراوح بين ١٧ و٢٢٪ من ميزانية الدولة من أجل استخدامه الشخصى. ففى عام ١٩٨١، كانت اعتمادات ميزانية رئاسة الجمهورية تقدر بـ ١,٤٨ مليار فرنك بلجيكى، يضاف إليها ٦٠٠ مليون فرنك بلجيكى «كمخصصات». وعلاوة على ذلك يبدو أن

السيد موبوتو جمع الجانب الأكبر من ثروته عن طريق تصدير النحاس والعاج وبالأخص الماس، بصفة شخصية وبفضل صداقته مع السيد تمبلسمان. وفى عام ١٩٨٢ كان رأسماله المودع فى الخارج يقدر أحياناً بأربع مليارات دولار وأمواله فى داخل البلاد هائلة هى أيضا. وكان رئيس الدولة من أوائل المستفيدين من التزئير [ZAIRIANISATION] وقد جمع ممتلكاته هذه فى شركة للزراعة وتربية المواشى كانت تستخدم فى عام ١٩٧٧، ٢٥ ألف شخص (من بينهم ١٤٠ كادرا أوروبيا). وهناك إلى جانب أملاكه، ما يملكه أقرب أفراد أسرته اليه، ومنهم بالأخص السيد ليتو مابوتى[٣]. والتشابك بين أموال الدولة وممتلكات السيد موبوتو ملازم للنظام، ووفقا لما قاله السيد بلومنتال، المدير السابق للبنك المركزى فإنه من الوهم توقع أى إصلاح لأنه «كالاقتناع بأن القط قد يكف يوماً عن إبداء اهتمامه بالفئران»[٤]. غير أن تجاوزات ثروة «الرئيس المؤسس لزائير» المفرطة يجب ألا تطمس تواتر تلك الحالات القصوى حيث تتصرف المؤسسات السياسية وكأنها شركات نخاسة تنهب بشكل منتظم الموارد القومية. وهناك شخصيات كانت أو لاتزال تجسد بشكل شخصى أو عن طريق المحيطين بها ما يمكن أن يسمى بلا مبالغة «سرقتوقراتيا[٥]» ومنهم الجنرال اشيانبونج فى غانا، والعجوز سياكا ستيفنز وخليفته الجنرال مومو فى سييرا ليونى، وموسى تراورى فى مالى، وسيكوتورى فى غينيا، وصاحب الجلالة چان بيدل بوكاسا فى افريقيا الوسطى والدكتاتور ماسياس نجيما فى غينيا الاستوائية، و«النوتى الأكبر» غناسينجبه ايادِيما فى توجو، والسيد عبد الله فى جزر القمر. وجميعهم أشبه بشخصيات خرجت بشكل مباشر من رواية سونى لابو تانسى، يتخذ خروجها من الحكم - كما قيل أحياناً - «مظهر إشهار إفلاس».

ولكن هل يعنى ذلك أن النظم التى تتمتع حكوماتها بسمعة أفضل أو التى يتميز اقتصادها على الأقل بازدهار أكبر، تنتمى إلى منطق مختلف جذريا؟ هذا أمر مشكوك فيه.

ففى كينيا، بدت نشاطات «الأسرة» - أسرة جومو كينياتا بالطبع - فى أواخر الستينات «كأقوى الجماعات ذات المصالح الخاصة وأكثرها فعالية فى افريقيا الشرقية»[٦] وفى هذا المجال أيضا سار السيد آراب موى على خطى سلفه، وأضفى على فلسفتة السياسية الجديدة النيايو (البصمة، الأثر) كامل صحتها. فقد شارك خلال بضع سنوات فى شبكات الأعمال «الاسيوية» والساحلية فى البلاد وحصل على

أسهم فى كافة قطاعات الاقتصاد. ووفقا لما نشرته مجلة «أفريكا كونفيدنشيال»، كانت ثروته تشمل مزارع وأسهما فى قطاعات النقل وتوزيع منتجات البترول والأفلام والمنتجات الغذائية والبنوك وصناعة الإطارات والأشغال العامة، إضافة إلى الأراضى. ولا ينسى الوسطاء الذين لاغنى عنهم بالنسبة للمستثمرين والمصدرين الأجانب، وهم حفنة من المتخصصين الساهرين على حركة سير الملفات فى دروب البروقراطية الكينية السرية للغاية، لاينسون فى نهاية الأمر دفع «المعلوم» للحصول على موافقة بيت الدولة[7]. وفى الجابون، كان السيد بونجو يمتلك قطعة أرض واحدة فى ليبرفيل فى عام ١٩٦٧ فأصبح يمتلك اليوم ٣٩ قطعة فى أرقى الأحياء، كما أنه لايتخذ موقف اللامبالاة إزاء تصدير المنجنيز والبترول والاستثمارات الأجنبية[8]. وتفاخر السيد هوفوييه بوانيى بالمليارات التى يمتلكها وإن حرص على أن يؤكد أنها «لم تأت من الميزانية»:

«... هذا ثمرة عملى. يقوم أحد بنوكى بإدارة أرباحى من زراعة الأناناس. ويبلغ حجم أعمالى فى زراعة الأناناس ٤ مليارات. وأدفع لمن يبيع صناديق الورق المقوى للأناناس حوالى ٥٠ مليون فرنك فى الشهر. والباخرة والطائرة ١٥٠ مليون فى الشهر، وتعرضت لسقطتين عنيفتين منذ سنتين بينما كان إنتاجى قد بلغ ٣ آلاف طن من الأناناس فى الشهر، وهو ما يعادل ثلث الإنتاج القومى. وطلبت من أحد البنوك أن يتولى إدارة ذلك. وقد توقفت عن إنتاج البن. كانت الحصيلة فيما مضى ضئيلة جداً، ربما مئة مليون فرنك، ولكن هذه الملايين المئة تساوى اليوم مليارات. وقد حولت كل هذا المال إلى حسابات فى البنوك السويسرية. وحقق ذلك فوائد كبيرة. وهناك بنك فى أبيدجان لديه من جانبى ربع الودائع التى فى حيازته. ولو لم تكن لدى ثقة فى بلدى، أكنت أحتفظ بكل هذا المال هنا؟ إننى أثق فى ساحل العاج. بل إن هناك بنكا يدير أرباحى من إنتاج ثمرة (الأڤوكا) التى اعتقد أننى أول منتج لها فى ساحل العاج. وهناك بنك آخر يدير بتواضع أرباحى من مزرعة الدواجن التى أمتلكها. ولكن هذه المليارات، لأن كل ذلك يبلغ المليارات، توجد فى بلدى»[9].

وهناك أيضاً الرئيس المتقشف كونتشه فى النيجر، الذى كانت زوجته تحتكر استيراد النيلة من مالى، وهو المنتج الذى يلقى إقبالاً شديداً وكانت تتعامل فى هذا المجال مع قرينة موسى تراورى. وشقيقها مومينى كونتشه يعتبر من كبار رجال الأعمال فى البلاد ويقال إنه كان يزاول هو شخصيا تجارة السجائر(١٠).

من الخطأ إذن ألا نرى فى تلك التصرفات سوى فساد الدولة. إنها على العكس لحمة النظام وسداه وربما كان الكفاح من أجل السلطة كفاحا فى المقام الأول من أجل الثروة. هل كان وصف الجنرال أمين دادا بريئا عندما سمى عملية طرد الهنود «عملية مافوتا مينجى»[MAFUTAMINGI] ومعناها باللغة السواحلية «عملية الدهن الكثير»؟ وهل هى مجرد سخرية عندما يحور التنزانيون الحروف الأول من اسم الحزب إلى شعار: «خذ نصيبك مبكراً»؟ وهل هى مجرد مصادفة أن يعبر سياسى من الايدوما - وهى أقلية فى ولاية بينو فى نيجيريا - عن خيبة أمله بنفس الاستعارة المجازية التى جاءت على لسان كادر من كونغو - ليوبولدفيل، وهى أن على الأقليات العرقية أن تحضر للقناص - وهو حزب نيجيريا القومى - الطريدة التى أفلتت منه - أى أصوات الناخبين - ولكنها تنتظر بلا طائل من القناص أن يترك لها جزءا من الوليمة التى لايريد أن يشاركه فيها أحد(١١)؟ وفى الفترة نفسها قرر أحد الأحزاب أن يسمى نفسه «أنا آكل وأنت تأكل» وهذا الإقرار الهادئ يتمشى تماما مع تشكك مواطن كامرونى إزاء «الإصلاح الأخلاقى» الذى دعا إليه السيد بيا، فعبر عنه قائلاً: «بالأمس كان الماعز مربوطا ويرعى، واليوم الماعز مربوط ويرعى، وغدا سيكون الماعز مربوطا وسيرعى».

وسيتعين علينا أن نفكر فى الوقت المناسب فى مضمون «سياسة ملء البطون» كما تسمى فى ياونده وحول تمثيلاتها التى ذكرنا بها كاتب افتتاحية كامرون تريبيون، فى آخر أحد الفصول السابقة. وإلى أن يتم ذلك فقد أكد هذا المعنى قول ح. بلانديبه، عشية الاستقلال. ويشكل جهاز الدولة فى حد ذاته جزءا من تلك «الكعكة القومية» وفقا للتعبير الشائع فى نيجيريا، والتى يريد أى عنصر فاعل جدير بهذه التسمية أن يلتهمها. ويفسر ذلك جزئيا الأهمية المبالغ فيها التى تولى فى جنوب الصحراء لخلق بنيات إدارية جديدة: هيئات ومؤسسات عامة، محافظات ومراكز، بل وولايات متحدة فى نيجيريا. فهذه المؤسسات توفر فى حد ذاتها فرص الإثراء والتراكم، والتنافس الذى يجرى من أجل السيطرة عليها ليس سوى أحد مظاهر مانسميه نحن فى الغرب «صراع الطبقات».

«البرجوازية البيروقراطية» و«برجوازية الأعمال»

على أنه يتعين ألا نستخلص استنتاجات متسرعة حول علاقة السلطة الأثيرة بالتراكم. فمن جهة – وهذا ما سيتبين لنا فى فصول قادمة – فإن الشعار القومى الذى يلصق بانتظام مفرط بالدولة التى أعقبت الاستعمار يتغاضى عن سلسلة كاملة من الديناميكيات التى لا يمكن فصلها عن النموذج الڤيبرى «للنظام السلطانى»(١٢). ومن جهة أخرى لاتمتص مراكز السلطة أبدا كافة قنوات التراكم بالمعنى الذى تميل إلى التوصل إليه السلطات فى الاتحاد السوفينى واوروبا الشرقية والصين الشعبية. ومن وجهة النظر هذه، فإن امتلاك الدولة للعديد من وسائل الإنتاج لايجب أن يصيب ما يتعدى المعقولية. فنوع ملكية الدولة هنا ليس مماثلا لما يوجد فى اقتصاد اشتراكى أو مختلط، وإن كانت وساطة الدولة أقوى وأكثر تحديدا فى تنزانيا بالمقارنة مع كينيا ونيجيريا ومن باب أولى مع أوغندا، وعلى الرغم من أن نشاط المنشآت الخاصة يكون دائما متوقفا إلى حد كبير على السلطة لاعتماده على تصريحات إدارية (مثل أذون الاستيراد والتراخيص الصناعية وتحديد الأسعار) وعلى الخروج على القانون (من خلال التهرب الجمركى والضريبى). فهذه الملكية تعبر بالأحرى عن انبعاث تطلعات الحكام السلفية إلى احتكار المبادلات التجارية(١٣). وهناك، كما لاحظ أ. وينكس(١٤) تواصل مدهش بين الأساتيهنة (عاهل أسانته) والأوساجييفو (المخلص – وهو لقب كوامى نكروما). وهكذا بذلت الفرق الحاكمة التى اعتنقت الاشتراكية المتماسكة ذات التوجه «الافريقى» أو «العلمى»، بذلت جهودها لمناوأة قيام قطاع خاص مستقل بل وللقضاء على شبكات التجارة القائمة أو إضعافها. غير أن خيار السيد هوفويه بوانيى لم يكن مختلفاً إلى حد كبير، فقد فرض وصايته على استثمارات أصحاب المراكز فى السلطة وحال دون ظهور دوائر أعمال مستقلة(١٥). والواقع أن هدفه كان نفس هدف نكروما أو سيكوتورى أو موديبوكيتا، أى الحيلولة دون تبلور قوى كان من الممكن أن تصبح منافسة سياسياً واقتصادياً. وقد سعى آخرون إلى الهدف نفسه بتحديد جرعات حاذقة واستخدام شبكات تجارية ضد شبكات أخرى. وهذا ما لجأ اليه السيد اهيدجو فى الكامرون بأن وازن التفوق الباميليكى بمساندة رجال الشمال، وأقدم عليه أيضاً السيد بيا الذى وقف فى صف رجال الأعمال البافيا والمنافسين الضئيلى الحظ فى الجنوب، ولكن بتوفيق محدود.

وفى نهاية الأمر لم تتمكن سوى عصابات سياسية من أسرة تورى فى غينيا وأسرة نجيما فى غينيا الاستوائية، من الدنو فعلا من مصادرة وسائل الإثراء، دون أن تتمكن مع ذلك من التوصل إليها. فقد ظلت فى غينيا «برجوازية خاصة» واستعادت الكثير من المجالات التى فقدتها بعد التحول الاقتصادى الذى تم فى عام ١٩٧٧(١٦). وعلى الطرف الآخر لخريطة القارة السياسية يبدو أن طبقة من رجال الأعمال الوطنين ظهرت فى كينيا، وهى تتميز فى آن واحد عن أنصار الحكومة وعما يسمى - تسهيلا للأمور- «البرجوازية الصغيرة»(١٧). وحتى فى نظام وسطى، مثل نظام السيد موبوتو والمعروف بتمركزه الشديد حول الإشكالية الأبوية، تشكل فريق من رجال الأعمال المستغلين، والمثيرين للشكوك فى نظره، ومنهم التجار والناندى فى شمال كيفو، وفقا لما جاء فى دراسة شيقة أجراها ج. ماكجافى فى كيسانجانى(١٨). وفى ساحل العاج حيث يتطلع جيل جديد من رجال الأعمال إلى القيام بنشاط اقتصادى بحت، لم يعد مثل هذا التطور أمراً مستبعداً(١٩).

وهناك عوامل تساعد أو لاتساعد على قيام قطاع خاص من أهالى البلاد، تتجاوز نوايا السلطات المتلاقية والشرسة بالأحرى. هناك أولاً عوامل ديموغرافية وجغرافية، فلا يمكن السيطرة على العدد الهائل من النيجيرين والزائيرين بسهولة كما هو الحال بالنسبة للدويلات التى يتراوح عدد سكانها بين مليون وخمسة ملايين نسمة. وهناك بعد ذلك عوامل اقتصادية. فالشبكات المالية المتينة المنفصلة عن البنوك تؤمن لكبار رجال الأعمال التخفى المناسب لمهاراتهم خاصة فى افريقيا الغربية والكامرون. فمن بين ادخار يبلغ إجمالا حوالى ألفى مليار فرنك افريقى فى ساحل العاج كانت المبالغ التى عهد بها إلى التونتينات [TONTINES] (نسبة إلى صيرفى ايطالى من القرن السابع عشر، يدعى لورنزو تونتى، وهى «جمعيات» تتم المشاركة فيها بمبلغ شهرى أو سنوى للحصول بعد مدة محددة على معاش) تقدر بـ ٢٠٠ مليار فرنك افريقى، إلى جانب مبلغ الف مليار من رؤوس الأموال المغمورة فى «أعماق» البلاد (وذلك فى مقابل ميزانية الدولة التى بلغت ٤٣٣ ملياراً فى عام ١٩٨٦ وخدمة ديون كانت ٣٥٠ ملياراً فى عام ١٩٨٥)(٢٠). كما أن الصناعات النيجيرية والزمبابوية لها وزنها فى مواجهة نظام الاقتصاد الموجه الذى تفرضه الدولة. وبعد تخطى حد معين من التراكم يصبح أقطاب من طراز الزعيم الحاج ينكا فولاويبو وعائلة دانتاتا فى نيجيريا ونجيينجا كارومى فى كينيا، وسوبو بريزونى الكامرونى، يصبحون شيئا فشيئا شخصيات لايمكن مسها لأنهم مستقلون اقتصاديا وتتوجهم هالة من التقدير الشديد.

وهناك أخيرا عوامل تاريخية: فبعض الشبكات التجارية تعتمد على ماض يتجاوز قدمه الدولة التى جاءت فى أعقاب الاستعمار ويحد بنفس القدر من قدرتها على إلحاق الضرر بها. وهذا هو بالطبع حال العائلات الكبيرة من «تجار المفازة» التى كانت السلطات تعترف لها تقليديا باستقلالية أكبر من مناطق الغابات(٢١). وهذا هو الحال حتى الآن بالنسبة للتجار الباملكيين فى غرب الكامرون وبالنسبة للتجار «العرب» على الشواطئ السواحلية(٢٢). ولكن هناك جماعات متاجرة من أصل ليس بعيدا مثل المريدين فى السنغال و «النانا - بنز» فى توجو، تتمتع هى أيضا باسبقيتها بالنسبة للنظام السياسى المعاصر(٢٣).

ودون أن نذهب، مؤقتا، إلى حد التساؤل، إذا كانت هذه الأشكال تنبئ بتمايز مجال اقتصادى من الطراز البوليانى أو مجتمع مدنى ماركسى(٢٤)، فإنه لايمكن تجنب المشكلة التى تثيرها بخصوص تحديد الطبقة المسيطرة، المعروفة بالتصاقها بالدولة التى جاءت فى أعقاب الاستعمار. ولقد بات من المعتاد، منذ أن نشر كتاب السيد مامدانى الشهير، أن يشار الى علاقة انفتاحية بين «البرجوازية البروقراطية» و«برجوازية رجال الأعمال» تنعكس داخل المؤسسات السياسية على شكل نزاع أو تحالف. (٢٥).

وتلك هى مثلا القراءة التى يقترحها ج.ل. امسيل بخصوص المجتمع المالى (نسبة الى دولة مالى). ففى عام ١٩٤٦ ومع «بداية السياسة» كما يقول أهالى باماكو «وجدت مختلف الطبقات الاجتماعية والقوى السياسية التى كانت تعمل فى أعماق السودان المستعمر، وجدت فجأة الفرصة للتعبير». فمن جهة كان حزب التقدم السودانى يدافع عن مصالح الأعيان المحليين والارستقراطيين الريفيين، مع التمتع فى الوقت نفسه بمساندة الإدارة الفرنسية. ومن جهة أخرى، كان الاتحاد السودانى للتجمع الديمقراطى الافريقى «يمثل أساساً من شكلوا فيما بعد «برجوازية الدولة»، وقد تمكن من عقد «تحالف تكتيكى» مع التجار وكسب تأييد «الجانب الأكبر من الفلاحين». وجاءت انتخابات ١٩٥٩ فى صالح ذلك التشكيل الثانى:

«عندما حصلت مالى على الاستقلال فى عام ١٩٦٠ تولت السلطة البرجوازية الصغيرة المكونة من المعلمين والموظفين والنقابيين المنتمين الى الارستقراطية العمالية التى تقود الاتحاد السودانى للتجمع الديمقراطى الافريقى {...} وعندما تقلدت هذه البرجوازية المسئوليات العليا، اتخذت فورا شكل «نومنكلاتورا» {...} أى طبقة

جديدة من المحظوظين لا ترجع سلطتها السياسية الى امتلاك وسائل الإنتاج والتبادل، بل على العكس تتوقف أدوات التراكم لديها على المركز الذى تحتله فى جهاز الدولة. وعندما تصل هذه «النومنكاتورا» الى السلطة تكون قد نجحت فى التخلص تماماً من الطبقة المنافسة لها، أى الارستقراطية المالكة للأراضى، بفضل إلغاء الحزب السياسى الذى كان يمثل مصالح تلك الطبقة: حزب التقدم السودانى. ولذا سيتمثل كل تكتيكها فى التخلص من البرجوازية التجارية والضغط على الفلاحين لكى يشكلوا طبقة. وستتزين «النومنكاتورا» بالألوان الاشتراكية لبلوغ ذلك».

لقد قوّض التوسع فى القطاع العام الركائز الاقتصادية والسياسية للتجار مع توفير «ريع بيروقراطى» للنومنكاتورا الناشئة، يتم تحصيله عن طريق «الاستثمارات البشرية» والتسويق الإجبارى للحبوب. وأدى إصدار فرنك مالى غير قابل للتحويل فى عام ١٩٦٢ الى المواجهة الحاسمة وانتهى بهزيمة «الطبقة التجارية»، التى «لم تعد منذ ذلك الوقت قوة سياسية منظمة»: «وبعد أن قضت البيروقراطية الناشئة فى آن واحد على أرستقراطية ملاك الأراضى والبرجوازية التجارية، أصبح فى إمكانها تحقيق قدرها التاريخى، أى أن تشكل طبقة». وفى هذا الصدد لم تكن الإطاحة بموديبو كيتا فى عام ١٩٦٨ سوى تصدع نسبى. فقد استمر السيد موسى تراورى فى الاعتماد على النومنكاتورا وراح يخدم مصالحها على الأقل حتى عام ١٩٨١. واستجاب بعد ذلك للتحرير الجزئى للاقتصاد، وخاصة خصخصة تجارة التجزئة والحبوب والفول السودانى، تلبية لرغبات التجار. غير أن الضربات التى تلقاها ذلك التحرر على فترات منتظمة تشير الى أن التناقض بين البيروقراطيين والتجار يشكل «التوزيعة الخالدة فى سياسة مالى»[٢٦].

ويرى ج. دوش ود. مارتن، بشكل مخفف، أن النزاعات السياسية الكينية فى سنوات ١٩٧٥-١٩٧٧ كانت لا تتعلق بالخلافة الوشيكة «للمزى» [MZEE] بقدر ما كانت تمس «التوجه الاقتصادى للبلاد، من حيث إتاحتها أو عدم إتاحتها الإمكانية لنشأة برجوازية قوية حقيقية ذات وزن حاسم فى جهاز الإنتاج فى البلاد، بما فى ذلك القطاعات الحديثة للغاية، وذات النفوذ الحاسم فى الوقت نفسه فى جهاز الدولة». وكان التأثير السياسى لفئة المقاولين التى أكدت كيانها منذ بضع سنوات لايرقى الى

مستوى نفوذها الاقتصادى، وتتضح من خلال المواجهات بين الزمرات فى ذلك العهد مطالب تلك «البرجوازية القومية المتطلعة» «{...} والاحتمال الأقرب الى الحقيقة هو أن يمثل أحد محاور تأسيس تلك الزمرات (المتكتلة)، وهو المحور الرئيسى على الأرجح، نقل النزاعات حول المصالح الاقتصادية الى المجال السياسى، مع تجاوز تنافرات الماضى. وكان من الممكن أن تكون الانتخابات داخل الحزب فرصة لظهور تحالفات سياسية جديدة تسعى الى سلطة تهيئ لها إمكانات مواصلة السياسة الاقتصادية الحالية أو تعديلها. وبعبارة أبسط، كان من الممكن أن نشهد معركة بين «القوميين» و«أنصار التعدد القومى» ». وقد أعطى السيد آراب موى الانطباع لفترة بأنه يريد أن يستجيب لبعض آمال تلك «البرجوازية القومية المتطلعة» بأن قدم للبرلمان «ورقة الدورة رقم ٤ لعام ١٩٨٠» ذات النغمة الاقتصادية القومية بقدر كاف من الجرأة. غير أن معضلة «العلاقات التى ستقوم بين هؤلاء المقاولين البرجوازيين (بالمعنى الصحيح للكلمة) والقائمين على السلطة » ستظل مطروحة[٢٧].

على انه يبدو لنا أن الصعود الاقتصادى الذى حققه رئيس الجمهورية، ونفوره من التخلى «لآسيويين» وكذلك أيضا لرجال أعمال كيكويو، عن الشركات شبه الحكومية التى يوصى البنك الدولى بخصخصتها، يثير مسألة «البرجوازية القومية» بشكل آخر. وفى الكامرون أيضا، كان التحرير الذى استهله السيد بيا ابتداء من عام ١٩٨٣ يوحى بأن النظام القائم، ذا المضمون البيروقراطى الشديد، سينفتح لتمثيل دوائر الأعمال القومية. وفى مؤتمر بامندا فى عام ١٩٨٥ أصبح بعض أرباب العمل المرموقين - مثل السادة كوندو، وتشانكه، وساك، واونوبيونو - أعضاء فى اللجنة المركزية للحزب، وكان العزم على تنويع الفرقاء الاقتصاديين الخارجيين، الذى أبدته دبلوماسية الرئيس الجديد، يوحى بأنه جاء لتأكيد عملية إعادة التوازن هذه. غير أن الواقع يختلف بعض الشئ، عندما نفحصه عن قرب، مما يجعل من الصعب فى نهاية الآمر أن نتفهم ذلك الموقف المغاير بشكل جذرى الذى يميز بشدة بين «برجوازية الأعمال» و«البرجوازية السياسية - الإدارية» بحيث أصبحا «فريقين منفصلين» بينهما «نزاع كامن وإن كان {...} لايزال مستتراً»[٢٨]. ولاشك فى أن وضع أشخاص مثل مونكام أو كادجى أو كوندو يختلف عن وضع وزير أو موظف كبير، وأن كان أقل اختلافا فيما يتعلق بأمثال تشانكه، سكرتير عام الاتحاد الجمركى والاقتصادى لأفريقيا الوسطى قبل أن يؤسس مصانع نوبرا للجعة. وفضلا عن ذلك، توجد لدى كبار

التجار، وخصوصاً رجال الصناعة مشاغل خاصة تدفعهم الى انتقاد قبضة الإدارة على حياة المنشآت وتوجهات السياسة الاقتصادية التى تنتهجها الحكومة والتوسع فى الواردات التى تنافس المنتجات القومية. وأخيرا وليس آخر، كان بول سوبو بريزو، وهو ملياردير ليس شيوعياً بل قومياً من دوالا، كان يجسد فلسفة سياسية ليبرالية تماما على نقيض تام مع تسلطوية الدولة التى يتبعها السيد اهيدجو، قبل أن ينهزم على يد الأخير فى انتخابات الرئاسة فى عام ١٩٦٠ وينسحب من المعركة من أجل السلطة. ولكن «البرجوازيين» و«البروقراطيين» يتنقلون فى نهاية الأمر فى سيارات مرسيدس ويحتسون نفس الشمبانيا ويدخنون نفس السيجار ويلتقون فى القاعات المخصصة للشخصيات الهامة فى الموانئ الجوية. هناك شقوق بين النشاطين الاقتصادي والسياسى - الإدارى، وهى تنعكس جزئيا فى شكل منافسات شخصية. غير أنها تعبر عن تناقضات فى الأدوار أكثر مما تعبر عن تناقضات طبقية. وهى ليست بالضرورة أشد حدة من المواجهات بين الزمرات فى صفوف طبقة الساسة، والنزاعات حول الاختصاصات التى تشل الإدارات، والتناقضات بين كبار رجال الأعمال.

وبعبارة أخرى، فإن النسقين الخاص والحكومى للتراكم يشتركان معا الى حد كبير فى مفهوم واحد للإثراء والسخاء. وعلى العكس من ذلك، لايوجد ما يشير الى أنهما يتسقان معا فى العلاقة مع الانفتاح على الخارج. ولكن لايهم، فى نهاية المطاف، إذا كانت ثروتا السيد اهيدجو والسيد موسى يايا قد جمعتا تحت ستار مسئولياتهما السياسية، وإذا كانت ثروات السيد سوبو بريزو أو السيد كووه توبى أو الراحل اندريه فوده تعود أساسا الى العهد الاستعمارى، وإذا كانت ثروة السيد كوندو تقوم على أساس نشاط صناعى صرف. وليس من الأمور الجوهرية أيضا أن السيد كادجى استفاد لمدة طويلة من قصر النظر الشديد لدى نظام يرغب فى مواجهة تمرد أعضاء اتحاد شعوب الكامرون برجال أعمال باميليكيين، وأن كبار التجار فى الشمال استفادوا فيما بعد من حسابات من نفس النوع، وأن السيد مونكام يعمل من خلال مصانع جعة أجنبية، وأن السيد فوستو يكلف كوادر مغتربة بإدارة شركاته بينما يحلم آخرون بمحاربة الاستثمارات الفرنسية، وأخيرا أن البعض يدعو الى الإدارة الرأسمالية بينما يرى البعض الآخر ان «الفهلوة ليست سرقة». والى الآن فإن دوامة الخلافات والتحالفات المتغيرة باستمرار والتى تجرفهم جميعاً، تدفعهم معاً نحو شاطئ المصالح المتشابكة التى نسجتها على مدى السنوات العقود والقروض والامتلاكات والزيجات. وفى هذا

الإعصار يعمل رجال الأعمال ورجال الدولة بشكل متكامل، هذا إن لم يمتزجوا معاً تماماً مع الاكتفاء بتغيير غطاء الرأس حسب الظروف. ويصف جيدا الحوار التالى، المتصنع السذاجة بين شخصين ذلك التفاعل، كما نشرته صحيفة «لى ميساچيه»:

تاكالا : فى رأيك، كم فئة من رجال الأعمال توجد فى الكامرون؟

موينجا: فى رأيى هناك بالتأكيد عدة فئات؛ هناك رجال أعمال أجلاء يكسبون مالهم بعرق جبينهم، وهناك الذين يصبحون رجال أعمال بحكم الظروف.

ت : ماذا تعنى؟

م : أقصد رجال ونساء الأعمال الطارئين الذين يخوضون عالم الأعمال بمجرد صدور مرسوم بتعيين شقيق أو ابن خال أو زوج فى منصب مسئول.

ت : وماهى العلاقة بين هذا وذاك؟

م : لأن هذا الشقيق أو ابن الخال أو الزوج سيغمرهم من الآن فصاعداً بالصفقات التى تتم بالتراضى. ويتمثل نشاطهم الأساسى فى مقاولات البناء والأشغال العامة وتوريد المعدات والأدوات المكتبية والديكور.. الخ.

ت : هل يمكن أن يصبح المرء كل ذلك بين عشية وضحاها؟

م : طالما ظل الأب أو ابن الخال أو الزوج فى مكانه ويسند اليهم الأعمال. وهناك من يصبحون رجال أعمال لأنهم احتلوا منصباً مهماً فى الحزب، لأنهم سوف يستخدمون من الآن فصاعدا الغطاء السياسى لكى يهيئوا لأنفسهم مركزاً محترماً فى أدغال عالم الأعمال.

ت : والآخرن؟

م : الآخرون هم من يتم استخدامهم لتنقية و«تنظيف» وتبييض المال المسروق.

ت : لم أفهم جيدا.

م : أنت تعلم أنه كان هناك فى وقت ما فى هذا البلد جيل من المختلسين من كل جنس وشكل كدسوا أموالا كثيرة، كثيرة جداً لم

يتمكنوا من استثمارها.

ت : فاهم.

م : ومع قيام ثورة التجديد، وجدوا على مقربة منهم أبناء خال وأعماماً وأبناء إخوة أو أخوات استخدموهم كستار لأعمالهم. واذا سألت أحد هؤلاء فسيحكى لك كيف أنه بدأ ببيع الزجاجات الفارغة فى أحد أحياء دوالا، أو أنه كان يعمل بائعاً جائلاً، لكى يصل الى مركزه الحالى.

ت : فهمت(٢٩).

ومن المعروف أن «برجوازية الأعمال» تتغذى هنا أو هناك بأخلاقيات متميزة، «الوهابية» فى مالى مثلا، والمريدين فى السنغال(٣٠). ولايعنى ذلك إنكار استقلال المقاولين شخصيا بالنسبة للسلطة. غير أن ذلك لا يلغى إطلاقا المركز الرئيسى الذى تحتله آليات «التداخل» بين العمل بالأجر - خاصة فى الوظائف العامة - والاستثمارات الخاصة التى سبق أن عرفنا أنها ساهمت تاريخياً فى التراكم الحقيقى. ومن وجهة النظر هذه، لا يمكن إنكار التواصل مرة أخرى بين عهد الاستعمار ومرحلة مابعد الاستعمار، رغم أنه يشمل تبديلا فى أوضاع العاملين بالأجر الذين يتم عن طريقهم النقل والإثراء (كانت وظيفة المعلم مجزية للغاية فى العشرينات ولكنها فقدت قيمتها لصالح الوظائف التى تؤمن إشراف الدولة على الاقتصاد)(٣١). وتؤكد دراسة حول المديرين الخمسين الأوائل لشركات فى كينيا فى ١٩٧٤/١٩٧٥، حسب عدد الشركات التى يديرها كل منهم، تؤكد استمرار ذلك التداخل بين إدارة الأعمال وملكية وسائل الإنتاج (بما فى ذلك وسائل الإنتاج الزراعية) والقرار السياسى - البيروقراطى(٣٢).

ويعتقد ج. ايليف أن خطوط «التداخل» هذه أكثر بروزا» وانتظاما فى افريقيا الشرقية مما هى فى افريقيا الغربية، حيث وفرت القطاعات الرأسمالية السابقة على الاستعمار فرصاً مستقلة للتراكم(٣٣). وليس ذلك بالأمر المؤكد. ويُلاحظ فى ايليشا التقاء مماثل بين الدوائر التجارية والبيروقراطية منذ بداية فترة مابين الحربين العالميتين، كما أن فريق العمل للرئيس اوُولوُ والمجلس الوطنى النيجيرى والكامرونى التابع للدكتور ازيكيوه، سهلا الأمور بالنسبة لممارسات «التداخل»(٣٤). وعلى الرغم من قدم التقاليد والشبكات التجارية فى غرب الكامرون، يتضح من تاريخ حياة

التجار الباميليكيين المعاصرين أن العمل بالأجر كان بالنسبة لهم «نقطة العبور اللازمة» لتكوين رؤوس أموالهم. ومن بين ٣٦ من رجال الأعمال الذين سألهم ج. شامبو، بدأ ١٣ منهم كمستخدمين تجاريين لدى قريب أو شركة أجنبية، واشتغل ٦ لفترة في التدريس الخاص عموما، و٣ في الوظائف العامة، ومارس ٩ نشاطات متنوعة (٣ كانوا شغالين في البيوت، ٢ عاملين يدويين والباقين كانوا مصورا وخبازا أو سائقا وعاملا). ولم يدخل في التجارة بشكل مباشر سوى ٤ ممن وجهت إليهم الاسئلة، كباعة جائلين أو موزعين، وكان أحدهم مزارعا[٣٥]. ويتعين أن تضاف إلى ذلك أنماط أخرى من العلاقات بين القنوات الخاصة والعامة للتراكم. وقد سبق أن قلنا إن أغلبية هؤلاء المقاولين الباميليكيين كانوا في آن أو آخر موضع رعاية السلطات وتسامحها على غرار زملائهم المسلمين. وكان بعضهم ايضا، على مايبدو، شريكا مباشراً لأفراد من الطبقة السياسية يعاونهم في تشغيل الأموال التي كدسوها، كما همس بذلك موينجا، العالم ببواطن الأمور في أذن صديقه.

وبنفس الطريقة تتوافق معا الدوائر التجارية والدوائر السياسية في السنغال وتوجو وبوركينا والنيجر، وكما هو الحال في الكامرون يبلغ هذا التعاون أوجه باختيار عدد من رجال (أو نساء) الأعمال لتولي مسئوليات في الهيئات العليا للحزب[٣٦]. بل إن حالة السنغال تعتبر بالأخص ذات مغزى على ضوء برامج تصحيح المسار الاقتصادي التي طبقت منذ ١٩٨٠. كانت الهيئة الوطنية للتعاون والمساعدة على التنمية تتبع رسميا القطاع العام ولكنها كانت في الواقع تعج بالطفيليين من الجماعات الريفية: تجار، وأصحاب سيارات نقل، ومرابين، ومنتجين كبار ومرابطين كبار - يعتمد عليهم الحزب الاشتراكي في نفوذه السياسي. وسرعان ما تغلغل هؤلاء الوسطاء التجاريون والماليون والريفيون في الأجهزة البديلة للهيئة الوطنية للتعاون والمساعدة على التنمية وحولوا عن أغراضها الإجراءات الاقتصادية التي ترمي نظريا الى الحد من التكاليف الباهظة التي يثقلون بها تسويق الفول السوداني. كان «القطاع الخاص» الذي وضع فيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي آمالا عظيمة، شيئاً واحداً مع تلك الفئات، وبطريقة ما مع «البيروقراطية» التي نسبت اليها كارثة العقدين السابقين. وكانوا في مجموعهم يشكلون نظاما متسقا كما أثبتت ذلك بكل مهارة سلسلة من الدراسات التي قام بها كروز اوبراين[٣٧].

وديناميكية التداخل واضحة حتى حيثما تبدو «برجوازية الدولة» مهيمنة بلا

شريك. وقد ظهر ذلك عمليا، وتحت الإشراف الشخصى لرئيس جمهورية ساحل العاج؛ وسجل مراقب للاقتصاد الأنجولى «بداية اندماج بين البرجوازية السياسية - النقابية المزعومة وطبقة المتاجرين بكل شئ التى تجنى أرباحها من النشاطات الموازية»(٣٨)؛ ولا يصف ح.ل.امسيل شيئاً آخر سوى ظاهرة «الوصول» العجيبة عندما يذكر الـ «٤ڤ» العزيزة لدى أهالى مالى (السيارة، حدائق الفواكه، الڤيلات، التحويلات - وجميعها تبدأ بحرف V باللغة الفرنسية):

«يسفر عادة حصول النومنكاتورا على ريع بروقراطى عن طريق دخول غير أجرية عن عمليات تراكم واستهلاك تتم بنظام محدد. يبدأ الانطلاق أولا من خلال شركات النقل الخاصة المزدهرة بالأخص فى باماكو بعد تصفية الشركة العامة للنقل فى المدن. ومكاسب تلك الشركات تمول فيما بعد، جزئيا أو بالكامل، بناء العقارات أو مزارع الفاكهة أو الخضروات. ويستهلك الباقى فى شراء الأملاك ووسائل الترفيه الفاخرة ومنها الاجازات فى الخارج وأجهزة الفيديو التى تلقى إقبالا شديدا فى باماكو على الرغم من عدم توفر شبكة تلفزيونية، هذا إلى جانب الصرف على العديد من المحاسيب»(٣٩).

وعليه فإن التفرقة بين «برجوازية الأعمال» و«البرجوازية البروقراطية» التى انتقدها فورا ج.س.سول، على حساب السيد مامدانى، والتى تُبعث باستمرار من جديد، تفرقة خادعة(٤٠). وقد جاء كاتب بدليل أخير، دون قصد منه، وهو يحلل بطريقة غامضة الاقتصاد السياسى فى ظل نظام سيكوتورى: «تتعرض للتهديد باستمرار أساليب تحقيق الفائض «الجماعية»، القائمة وفقا لمؤسسات (فهى واردة فى الميزانيات والخطط.. الخ) وذلك من جانب أساليب الإنجاز الفردية. وتميل برجوازية الدولة تلقائيا الى التحول الى برجوازية «خاصة» والى تدعيم الأخيرة التى تتواجد دائما على أى حال الى جانب الأولى. غير أن متطلبات بقاء الدولة والحفاظ على سيطرة برجوازية الدولة تعترض مع ذلك سبيل ذلك الاتجاه، وتعطى الغلبة لسلطة الدولة»(٤١). وهذا النوع من الخطاب يعقد بلا داعٍ ماهو بسيط أصلاً ويحول فى نفس الوقت دون إدراك أن هناك بالأحرى علاقة الاكتمال والتهجين بين الرأسمال الخاص والرأسمال العام، لا علاقة رفض أو تنافس. بل إن م.ب.كوين يذهب الى حد القول بأن التأميم شرط للتراكم الخاص: فالطبقة المسيطرة تركز الرأسمال من خلال قطاع الدولة،

عن طريق «التداخل» أو طرق أخرى مختلفة[٤٢]. ومن الممكن الإشارة، فى هذا الاتجاه أيضا، الى «خصخصة الدولة فى زائير»[٤٣]. والواقع أن الاستثمار الخاص تغذى فى نيجيريا بنفقات الحكومة الفدرالية والشركات شبه الحكومية التى نمت بشكل هائل فى السبعينيات. وقد عملت على أساس تلك الخلفية الصيغة الثلاثية التى تجمع بين رجل الأعمال الأجنبى والبروقراطى والوسيط التابع له[٤٤]. ونجد أيضاً فى ساحل العاج ذلك «التواجد فى مكانين فى آن واحد» لفريق يكون «المفوض بسلطة الدولة والمستثمر الخاص فى الوقت نفسه»[٤٥]. وفى النيجر كذلك، حقق التجار مدخراتهم من خلال نفقات القطاع العام وشبه العام اللذين تواجدا فيهما باستمرار[٤٦]. وفى هذا النطاق يكون التوصل الى الدولة - كشكل للرأسمال التجارى، على حد قول الماركسيين[٤٧]- أمراً حيوياً حقاً بالنسبة للمجموعات الاجتماعية المتطلعة الى السيطرة. على أنه يجب أن نلاحظ أن ممارسة « التداخل» تحد من المضمون البيروقراطى المميز لجهاز الدولة: فعلى غرار الهيئة الوطنية للتعاون والمساعدة على التنمية فى السنغال، فإن «شركات الدولة» والشركات شبه الحكومية ليس بها من «الدولة» سوى الاسم وتبين مسابقة ساحل العاج أن خصخصتها، بالمعنى الذى يتصوره البنك الدولى، يتطلب أن تتم مقدما إعادة بروقراطيتها، ولو من ناحية المحاسبة[٤٨]. وبصفة عامة يبدو أن مرحلة هيمنة الدولة على الاقتصاديات الافريقية محصورة زمنياً. ويرجع أصلها الى «الاحتلال الاستعمارى الثانى». الذى جاء فى أعقاب أزمة الثلاثينيات الكبرى. ولكن، وباستثناء سوابق غانا ومالى وغينيا وكونغو- برازافيل، تجسدت تلك المرحلة فى السبعينيات بالنسبة للبلاد التى نسبت نفسها للاشتراكية (مثل تنزانيا وانجولا ومزنبيق وغينيا - بيساو) وايضا بالنسبة للبلاد «الرأسمالية» (وبالأخص نيجيريا حيث ارتفعت النفقات الاتحادية من ١٢٪ من إجمالى الناتج القومى فى عام ١٩٦٦ الى ٣٦٪ فى ١٩٧٧، وساحل العاج حيث ارتفع نصيب النفقات العامة من إجمالى الناتج القومى فى عام ١٩٧٦ الى ٤٢,٧٪ فى عام ١٩٧٨)[٤٩]. ويتعرض حاليا تفوق القطاع العام للتآكل تحت ضربات خطط تصحيح المسار الاقتصادى. وفضلاً عن ذلك فإن الفئات القيادية فى الدولة ليست العناصر الأقل نشاطا فى هذا القطاع «الموازى» الذى كثيرا ما يُقلل من شأن تداخله مع الاقتصاد الرسمى. وتتقبله هذه الفئات من الناحية السياسية كصمام أمان، وترعاه إدارياً عن طريق المخصصات، كما أنها تزوده بالأخص باستثماراتها ومختلف أشكال المتاجرة، بما فى ذلك فى ظل النظم الاشتراكية[٥٠].

أسطورة «البرجوازية الوطنية»

يتعين علينا إذن أن نتصور المجموعة المهيمنة التى تتشكل على هذا النحو، هذه «البرجوازية المختلطة»، فى وحدتها المفترضة ومرونتها[٥١]. ويقترح متخصصون فى الشئون الزائيرية وصفها «كطبقة سياسية تجارية» وهو تعبير مُغر لكونه يشير الى دمج المصراعين الرئيسيين لعملية التراكم فى قمة الهرم الاجتماعى[٥٢]. فمن جهة، أدى الانتماء إلى مجال السلطة إلى الاستئثار بالممتلكات التى تم «تزئيرها» فى عام ١٩٧٣. ولكن، من جهة أخرى، جاءت البنود المتعلقة بدفع الضرائب فى قوانين الانتخاب لتجعل من الثروة أحد معايير اختيار المرشحين فى انتخابات ١٩٧٠ و١٩٧٥ التشريعية، وكان ذلك فى صالح التجار. ويتبين لنا الآن لماذا كان زعم ج.بلانديه المبدئى قاصراً الى حد ما. فعلاقة السلطة المتميزة مع التراكم ليست شاملة (العمل بالأجر فى المتاجر أو فى التعليم كان نقطة الانطلاق الكلاسيكية للصعود الاجتماعى؛ والقطاع العام لايمكن فصله عن الأعمال الخاصة والاقتصاد غير الرسمى) ولا أحادية الاتجاه (فالثروة الاقتصادية تفتح أكثر فأكثر أبواب السلطة). فهذه العلاقة تشير فقط إلى مرحلة من مراحل ظهور طبقة حاكمة لا تشكل الدولة عاملاً يؤدى إلى قيامها، بل تشكل فقط القالب الذى تنصب فيه.

غير أن تسمية تلك الطبقة لايزال يثير مشكلة. فعبارة «البرجوازية الوطنية» التى تصبح لها الغلبة بمجرد رفض عبارة «البرجوازية البيروقراطية» والتى يقبلها مثلا ر.جوزيف أو م.ج.شاتزبرج، هى ايضا موضع نزاع[٥٣].

وصفة «الوطنية» فى غير محلها بشكل خاص لا لأن هذه البرجوازية مقسمة حسب تعدد العروق كما يتردد ذلك بلا فائدة: فقد رأينا على العكس أن شبكات التراكم تتجاوز بالضرورة تقريباً الخصائص الإقليمية. ولكن لأن هذه الصفة تفترض وجود تناقض كامن، يستحيل الحد منه، بين دوائر الأعمال المحلية والرأسمال الأجنبى، بينما تتأكد فى الكثير من الحالات علاقات المشاركة والتداخل. وقد شجعت الشركات الأوروبية، تاريخيا، تنمية التجارة الافريقية بشكل متزايد ابتداء من الحرب العالمية الثانية. وحتى قبل ذلك كانت محاربة هذه الشركات للتجار المحليين أقل شمولا مما كُتب أحيانا، واستهدفت بالأخص العناصر الكومبرادورية ذات النفوذ فى الساحل[٥٤]. وفى المقابل، أصبح أمثال عائلة دانتاتا المتخصصين فى تجارة الكولا، وأبو العافية، الذين كرسوا أنفسهم للمبادلات عبر الصحراء، أصبحوا فى نيجيريا وكلاء رفائيلو

حسن وشركاه، ثم يونيتد افريكا كومبانى؛ فأدخلوا هذه الشركات فى الشبكات الطائفية والعائلية فى شمال البلاد، وحصلوا فى المقابل على قروض وتموين منتظم وانفتاح على سوق موسعة(٥٥). وفى كينيا، يبدو أن البيوتات البريطانية ساعدت أكثر من برامج الإدارة الاستعمارية فى نمو المتاجر وأصحاب شركات النقل المنتمين أصلا للبلاد والذين كانوا يواجهون المنافسة «الآسيوية» الخطيرة(٥٦). وقد استمر ذلك التعاون بين دوائر الأعمال الافريقية والشركات الأجنبية واتسع نطاقه غداة الاستقلال. واتخذ شكل الشركات الخاصة المشتركة [Joint Ventures] أو شكل مشاركة الدولة فى الاستثمارات الرئيسية الأجنبية الأصل. بيد أن هذا التعاون تعمق أكثر من ذلك وتولدت منه تبعية متعددة القوميات، عمل فى جنباتها بشكل يومى مقاولون أفارقة بالتعاون مع مقاولين غربيين وهنود وباكستانيين وسوريين ولبنانيين وإسرائيليين وكوريين ويابانيين وأفارقة جنوبيين. وأشهر حالات تلك الالتقاءات يتمثل بلا منازع فى لونهرو [LONHRO].(٥٧). وهذه الحالة المشهودة تشير الى القاعدة أكثر مما تشير الى الاستثناء، كما تؤكد ذلك دراسة ن.سوينسون لثلاث شركات متعددة الجنسيات تنشط فى كينيا (بروك بوند وباتا، الى جانب لونهرو الشهيرة)(٥٨). ولم يكن رؤساء دول أمثال السادة موبوتو وهوفوية - بوانيى وبونجو وآراب موى وسياكا ستيفز وموموه آخر من حرصوا بوصفهم من أقطاب الاقتصاد، على إقامة تعاون مع الأجانب.

وعلاقات التبعية المتبادلة هذه لا تتنافى بالطبع مع النزاعات حول المصالح أو حول الاستراتيجيات الملازمة لعالم التنافس. بيد أنه لا يوجد ما يسمح بالنظر إلى تلك العلاقات من زاوية غائية، على غرار النواب الشعبويين فى كينيا. ومن الممكن أن تؤدى المصادمات الى المزيد من تكامل الرأسمالى المحلى مع الرأسمال الاجنبى وهو لن يكون ثمرة لانهزام «البرجوازية الوطنية» بل نتاج اختيارها المتعمد. ومن وجهة النظر هذه، لايوجد أيضا مايسمح بالتمييز بين البرجوازية «الوطنية» وشقيقتها الخائنة «الكومرادور». ويلاحظ ج.كيتشنج ذلك عن حق: فكل رجل أعمال وكل بروقراطى ينتمى تارة إلى إحدى الفئتين وطورا إلى الأخرى، وفقاً للنشاطات التى نأخذها فى الاعتبار ومبرراتها ووفقا لظروف التحالف التى تحيط به مؤقتا حسب غرض معين(٥٩).

وربما يتذكر القارئ أننا تخلينا على نفس الغرار عن تصنيف المجتمعات الافريقية القديمة الى مجتمعات «مقاومة» وأخرى «متعاونة مع العدو». والواقع أننا نجد مرة أخرى المنطق الأساسى للانفتاح على الخارج. وقد يدهش المرء لذلك الخطأ التاريخى الذى جسده هذا الشكل من «البرجوازية الوطنية» فى اوروبا. فالبرجوازية لم تكن دائما وطنية، ولم تظل كذلك ايضا ومن المشكوك فيه أن تتمكن من التوالد فى ظل أوضاع وفى عصر يتم فيه التراكم على الصعيد العالمى وعلى أساس عبر قومى. بل توجد لدينا أسباب قوية، بالرجوع الى الماضى، تجعلنا نفترض أن المسار التاريخى للقارة الافريقية يدفع المجموعات الاجتماعية المسيطرة عليه سياسيا الى الانتشار من خلال الانفتاح على الخارج. والوقائع قائمة على أى حال، وهى راسخة بما يكفى لكى لاتعتبر مجرد ظواهر عابرة.

أولاً، تظل افريقيا جزئيا «بلا حدود» بعد مرور قرن على مؤتمر برلين الشهير[٦٠]. وهذا القول مغال فيه بالطبع، خاصة بعد زوال الاتحادات الاستعمارية الكبرى. غير أنه له الفضل على الأقل فى لفت النظر الى مدى كثافة تدفقات التراكم عبر القارة. فهناك تجارة الزمرد التى كانت تزاولها مالى والسنغال مع زامبيا، والاستثمارات الزائيرية فى افريقيا الغربية، وسيل رجال الأعمال النيجيريين فى مناطق القارة، وربط أنحاء القارة بشبكات الأسر التجارية المسلمة الكبيرة، هذا عدا حيوية عمليات التهريب التى لايقوم بها دائما «الصغار» فقط بل وتشمل أحجاما لها وزنها (٣٠٪ من إنتاج الماس فى وسط افريقيا، و٨٠٪ فى سييرا ليون، على سبيل المثال)[٦١]، مما يوضح أن التكامل الاقتصادى الإقليمى متقدم أكثر مما يروق لنا الاعتراف به. ثم هناك بالأخص مليارات الرؤساء الذين يستثمرونها فى الغرب، كما هو معروف للكافة. لقد صاح السيد هوفوييه - بوانيى: «أين هو الرجل الجاد فى العالم الذى لا يودع جزءا من أمواله فى سويسرا؟»[٦٢]. ويجب ألا يحجب ذلك هجرة رؤوس أموال سكان القارة العاديين. كانت تحويلات العاملين خارج ساحل العاج مرتفعة أصلا فى الستينات (٤٪ من إجمالى الدخل القومى)، وقد تزايدت فى السبعينيات وبالأخص ابتداء من عام ١٩٧٦ مع ثراء الشركات التابعة للدولة فبلغت ٧٪ من إجمالى الدخل القومى فى عام ١٩٨٠، أى ١٥٠مليار فرنك افريقى. وتعزى هذه التحويلات بمقدار النصف تقريبا الى المغتربين من أصل أوروبى والبقية إلى الجالية السورية - اللبنانية، وكذلك الى «الدخول المرتفعة» القومية التى تضاعفت فرص إثرائها خلال هذا العقد[٦٣]. وهذا

الدليل الإضافى على التوجه الانفتاحى لنموذج ساحل العاج يعكس فى الواقع حقيقة ذات أبعاد قارية. وتعزز ذلك «الإيداعات البنكية الخارجية المصدر من القطاع غير المصرفى» الواردة من افريقيا، والتى لا تتناسب مع مثيلتها من أصل آسيوى اذا وضعنا فى الاعتبار التعداد السكانى (١٧,٨ مليار و١٤,٣٨ مليار دولار فى الربع الثالث من عام ١٩٨٦)[٦٤]. وقد علق على ذلك السيد يوستل - ڤينى، المدير العام السابق للصندوق المركزى للتعاون الاقتصادى قائلا: «يعلم المختصون تماما أن جانباً كبيرا من القروض المصرفية التى تمنح للبلدان المتخلفة لكى تتمكن من مواجهة المدفوعات الخارجية التى لا مفر منها، تستخدم فى الواقع لتمويل تهريب رؤوس أموال الى سويسرا أو منافذ أخرى»[٦٥].

واذا كان علينا أن نختار عبارة من العبارات التى ورد ذكرها فى هذا الفصل، فإن عبارة «طبقة كومبرادورية» يجب أن تكون لها الأفضلية على تعبير «برجوازية وطنية» لولا أنها تلطخ نهائيا بالدناءة ويجانب لا منطقى: فالكومبرادور لا يخدمون مصالح الأجانب بل مصالحهم هم، ولم يقع المستعمر فى هذا الخطأ، فكان تحطيمهم من الأولويات بالنسبة له. والظاهرة التى نصطدم بها والتى لا يمكننا أن نتعمق فيها هنا تتمثل فى بلورة التقسيم الاجتماعى المتدرج فى ارتباطه بتحديدات النظام الدولى. وقد حاول منظرو التبعية توضيح ذلك بالتأكيد على «فوق قومية رأس المال» أو بالإصرار على «غياب» الطبقة المهيمنة فى المجتمعات المحيطية لأنها لم تكن سوى برجوازية المركز الرأسمالى[٦٦].

وهذا النوع من الاستدلال خادع إلا أنه مفيد فى لفت أنظارنا الى تشكيل بنية مجال اقترح ج.ل.دوميناك و ز.لايدى تسميته «أساس» تتشابك داخله ديناميكيات من عدة قارات، وهو عنصر مكمل للإنتاج التاريخى للمجتمعات الافريقية[٦٧]. والجماعات التى تسيطر على تلك المجتمعات تتشكل فى أبعاد تتجاوز حدود الدولة. فقد ألقت قضية نجونجو وفضيحة دياوارا الواحدة تلو الاخرى فى ١٩٨٣-١٩٨٤ ضوءاً ساطعاً على تلك المجتمعات «العليا» فى افريقيا الغربية والشرقية التى تتعامل بكل يسر مع المراكز المالية الكبرى فى الاقتصاد العالمى. ولا يملك المرء، وهو يتردد على القاعات المكيفة الهواء فى المطارات الافريقية أو يسافر على الطريق الساحلى الطويل الممتد من ليبرفيل الى داكار من خلال قفزات متتالية، أو يبحث فى الشبكات التى تقود الباعة الجائلين السنغاليين إلى أسواق جنوب فرنسا أو شيكاغو، لا يملك إلا ان يشعر برسوخ تلك التدفقات عبر القومية[٦٨].

لقد غدت افريقيا، اكثر مما كانت فى العهود الماضية، قارة القدرة على التحرك، كما أن انعدام المساواة يعود الى حد كبير، الآن كما فى الماضى، إلى هذه القدرة على التحرك.

ومن أسباب ذلك أن التبادل لايزال، قبل الإنتاج، المحرك الرئيسى للنشاط الاقتصادى فى جنوب الصحراء. وبهذا الصدد لم يكن «التبعيون» مخطئين تماما عندما فضلوا ريكاردو على ماركس، دون أن يعترفوا بذلك. وها نحن أمام ملحوظة جديدة تدفع الى عدم الارتياح الى مفهوم «البرجوازية» فى ظل وضع تاريخى يبدو أنه لايعرف لا الاستغلال الطبقى بالمعنى الماركسى للكلمة ولا الاقتصاد الإنتاجى. وتصل الى ذلك الاستنتاج المزدوج الذى لاندرى ما إذا كان يجب أن نقول عنه إنه مخيب للأمل، خير الدراسات التى كرست للتدرجات الاجتماعية فى افريقيا، وبالأخص دراسة ج. كيتشينج الخاصة بكينيا ودراسات س.بيرى الخاصة ببلاد يوروبا(٦٩). والدراسات الفريدة حول اقتصاديات ساحل العاج والسنغال التى تمت تحت إشراف مكتب التقييمات التابع لوزارة التعاون الفرنسية، التى اعتمدنا عليها فى عدة مناسبات، يُستنتج منها هى أيضا، فيما بين السطور، أن مختلف أنواع الريع تحتل المركز الرئيسى فى عملية التراكم الداخلى(٧٠). وبناء على ذلك فإن النسيج الزراعى والصناعى فى جنوب الصحراء هش وقدرته على المنافسة ضئيلة(٧١). ولو وافقنا، مع ماكس ڤيبر على أن «المشكلة الكبرى أمام التوسع الرأسمالى الحديث {...} هى تطوير العقلية الرأسمالية» وأن الدولة البيروقراطية هى المؤسسة الضرورية لنقل تلك العقلية، لسلمنا بأن انضمام افريقيا إلى الأخلاقيات البرجوازية لايزال غير مؤكد ومتباينا للغاية من منطقة الى أخرى(٧٢).

وسنضيف الى ذلك اعتراضا أخيرا. فقد تشكلت البرجوازية تاريخيا فى اوروبا فى ظل طبقة سائدة ووطيدة ألا وهى الارستقراطية. وليس من المؤكد أن التصور المجرد لتلك التجربة التى امتدت عدة قرون، بما فيها من تعايش وتعاون وتصادم، له مغزى كبير. ولكن فكرة «البرجوازية الوطنية» المتمسكة بالانحراف المنهجى الذى ساد فى السنوات الثلاثين الأخيرة لا يفيدنا بشئ عن الطبقات القديمة التى تُعرف من خلالها تلك الطبقة فى افريقيا. فالمقياس لايزال مقياس النظام الرأسمالى الدولى والاستقلالية الآلية البحتة التى يمكن أن تتمتع بها مجموعاتنا الاجتماعية السائدة إزاء هذا المقياس ستكون متوقفة على التوقيت. ولقد آن الأوان لسبر أغوار تلك الجماعات الاجتماعية وتقصى مساراتها وتحديد توقفاتها وتواصلاتها.

الفصل الرابع
إمكانيات قيام الدولة

ينتمى تسلسل نظم اللامساواة والسيطرة وتداخلها على المدى الطويل الى فكرة المسار التاريخى ذاتها. فوفقا لـ ب.اندرسون، على سبيل المثال، فإن «تسلسل العهود القديمة والإقطاع «هو الذى جعل الانتقال الى الرأسمالية «حدثا فريداً»[1] فى اوروبا. وقد بذل المنظرون الفرنسيون للتواصل المفصلى بين أساليب الإنتاج، بذلوا الجهود لكى يتبينوا خطوط ذلك التسلسل فى افريقيا، بالطريقة الألتوسيرية المعروفة، بالخلط بين البنيات والعمليات التطورية والعناصر الفاعلة[2]. وهذه الرؤية غير مرضية خاصة وأن اهتماماتنا لاتتعلق أساسا بعلاقات الانتاج ولكن بعلاقات الدولة التى أعقبت الاستعمار بالتدرجات الاجتماعية. ويكفينا نحن أن نطرح مسألة تسلسل الخطوط التاريخية للامساواة والسيطرة، وانعكاساتها داخل المجالات السياسية المعاصرة وعلى الاستراتيجيات الاجتماعية التى تقوم على أساسها.

افتقاد الهيمنة

سنقع فى الخطأ لو أننا نظمنا غرضنا مرة أخرى حول الشرح الأساسى المتمثل فى الصفحة الاستعمارية، وسابقة النخاسة أو رسملة علاقات الإنتاج. فالطابع المتعدد الأبعاد لنظم التدرج الاجتماعى فى جنوب الصحراء متميز لأنه يعكس عدم التجانس الضرورى فى كل مجتمع، وهو ما أبرزه ماركس تماما فى «أسس نقد الاقتصاد السياسى». وهو يدل فى حد ذاته على مدى كثافة التبادلات التاريخية، الحربية منها والسلمية، التى أدمنتها تلك القارة القديمة. فأفريقيا القديمة لاتنحصر فى معادلة بنيوية وحيدة تتعارض فى ظلها طبقات يسهل تحديدها، فى تناقض أساسى مثل ارستقراطية ضد الفلاحين أو ضد العبيد أو «الكبار» ضد «الصغار»، مما يفرض علينا التعرف على انعكاساتها المعاصرة[3]. كانت القارة تأوى بالأحرى تشابكات بين تفسخات اجتماعية يتردد المؤرخون وعلماء الانتروبولوجيا أكثر فأكثر فى وضع

تصور لها بواسطة المفاهيم المعتادة للدولة والمجتمع النَسَبى والطبقة الاجتماعية والإقطاع. وماكان لهذا التعقد فى حد ذاته أن يضلل القارئ الغربى لو لم يسممه الهذيان القبلى، فهو يذكر بالشكل الاوروبى الذى كان يتكون فى الماضى من «بلاد» حيث «كان كل تقسيم للأراضى {...} تقسيما اجتماعياً»[٤].

فمسألة التسلسل هى إذن مسألة سابقة تماما على الاستعمار. كان لدى الولوف فى السنغال نظامان متطابقان: نظام الطوائف ونظام الفئات. وكان النظام الأول سابقاً على مايبدو، على قيام الدولة وكان يقسم المجتمع المشتمل بلاشك على عدد محدود من العبيد. وقد نشأ النظام الثانى من خلال قيام سلطة مركزية لديها أعداد كبيرة من العبيد تتزايد عن طريق الحروب الأهلية أو الخارجية. غير أن فئة العبيد تشكلت هى أيضا فى «شبه طائفة» رداً على معيار النظام الشامل للطوائف، وكان هؤلاء الأسرى يشاركون «ككل أفراد المجتمع فى آن واحد فى نظامين اجتماعيين»[٥].

والصورة التى يعرضها علينا ح.ب.أوليڤييه دى ساردان بخصوص المجتمعات السونجهاى - زارما فى النيجر تتضمن فروقا دقيقة. فقد كانت تتميز «بثنائية أيديولوجية ملحوظة تماما بين الرجال والعبيد». ولكن الواقع يقول إن العبودية كانت عشية الاستعمار نتاج نظامين يتعلقان بمرحلتين تاريخيتين متميزتين:

«(١) نظام نَسَبى قديم، انقرض فى عهد امبراطورية سونهاى{...} وكان يتضمن نظام أسر «لين» يشمل عددا محدودا من الأسرى الطارئين أشبه بالتابعين الذين يندمجون شيئا فشيئا فى النسب. (٢) مع مجئ الإسلام وارتفاع شأن سونجهاى اسكيا، وتوريد العبيد للاتجار بهم عبر الصحراء، نما نظام جديد للعبودية جاء من العالم العربى». ومع ذلك لايمكن تشبيه فئة «الهورسو» المتميزة التى كانت لاتخضع للرق فى العديد من الأوجه، بالمرحلة الأولى ولا بالمرحلة الثانية، مرحلة عبيد «التبادل» الذين كانت أوضاعهم أشد قسوة. كان «الهورسو» على ما يبدو «محصورين بين قالبين أيديولوجيين»: «أحدهما ينتسب الى عبودية التبادل (النخاسة) ويعتبر العبيد الذين تم أسرهم أو شراؤهم مجرد ماشية{...} ويطبق نظام منع الذكور من العبيد من «الخلفة» ويلجأ الى الاختطاف كمصدر لإنتاج العبد كفئة اجتماعية. وهذا القالب يخلق تقسيم المجتمع بشكل مطلق بين النبلاء والأسرى. أما القالب الآخر الناجم عن تحويل الأسر النَسَبى فى إطار المجتمعات الريفية غير المتجانسة فيتخذ شكل الأسرة الأبوية ويتبنى نظمها الرئيسية: الصغار والنساء

والهورسو يدينون بنفس التبعية لرب العائلة، وهى تبعية يقوم قالبها ومنطقها على القرابة».

وعلاوة على ذلك كانت الازدواجية: رجال أحرار وعبيد، تواكبها تناقضات أخرى بين المحاربين والفلاحين وبين الزعماء والأتباع، وبين الرجال والنساء وبين الكبار والصغار- وكانت لكل من هذه التناقضات ديناميكيتها الخاصة بها ولكنها كانت تمتزج ببعضها وتؤثر كل منها على الأخريات بالتبادل. ولايمكن تفسير تلك التشابكات إلا من خلال التاريخ وبالأخص من خلال قيام زعامات ارستقراطية واصلت عناصرها الفاعلة النهل من المنابع الايديولوجية للمجتمعات النَسَبية أو الريفية القديمة: «ولايعنى بالطبع تواتر تلك التبدلات ووفرة الاستعارات بالتبادل بين المصطلحات العائلية والمصطلحات السياسية، لايعنيان بالطبع غياب مجال سياسى متميز أو السيطرة الاجتماعية لعلاقات القرابة أو وجود تشابك عام فى العلاقات الاجتماعية». ومن الممكن استخدام فكرة «التبعية» كقالب مشترك «لتلك التمثيلات المتعددة والمتغيرة أحيانا» لسماحها بانتقال المحركين من بعد الى بعد آخر، وفقا للظروف ولمقتضيات استراتيجياتهم. وهناك، أمام تلك الخلفية المتحركة التى لا تتفق مع أى هوية عرقية محددة والتى كشف تشتت أشكال تنظيمها السياسى عن عدم تجانسها، هناك بكل وضوح مجال اجتماعى سونجهاى - زارما توحده اللغة والثقافة والوسط البيئ وتشابه العلاقات الاجتماعية والممارسات الاقتصادية[٦].

وبناء على ذلك فإن خطوط التسلسل من عهد ماقبل الاستعمار الى مرحلتى الاستعمار ومابعد الاستعمار ليست مضافة الى تسلسلات سابقة ومايصحب ذلك من تشويشات يمكننا أن نتصورها. فالعواقب المعاصرة لتلك الانشقاقات القديمة واضحة على الأقل فى الحياة اليومية للمحركين. ففى بلاد سونجهاى - زارما مثلا، لايزال حظر الزواج بين العبيد والنبلاء ساريا، بما فى ذلك الأوساط الموسرة فى المدن، وهو يعتمد على استمرار القوالب الثقافية المرتبطة بكل من الوضعين. فسليل العبيد يظل وفقا لذلك «اللحوح» نأركوو [NAAREKWO] الذى يبذل دائما جهوده ليبتز بعض المال من النبيل بالحيلة أو الرياء أو التسول. والشتيمة جاهزة على لسانه وهو يتصرف دائما بخشونة ولايعرف الحياء لأنه شعور خاص بالارستقراطية[٧]. وعلى نفس الغرار فإن العبيد عند السوننكه «يمكنهم عمل كل شئ ماعدا أن ينسوا أنهم عبيد»[٨]. وعند الفولبه فى شمال الكامرون فإن المنحدر من الماكويه [MACCUBE] الذى يعتنق

الإسلام (الذى ينضم الى الفولبه) يمكنه أن يرتدى العباءة وحفظ بعض الآيات القرآنية، حتى سورة البقرة. ولو تعدى ذلك أو تطلع بدوره الى التعليم لتعرض للسخرية: «فهو ليس إلا ماكودو [MACCUDO] »[٩]. وفى مجتمعات الساحل ظلت الهويات الطائفية قائمة. وحتى إذا كفت عن تحديد التخصص المهنى أو الوظيفى، فإنها توضح العلاقات الزوجية وتفرض الوضع الاجتماعى الذى يستحيل تقريبا الإفلات منه[١٠]. وهكذا ينظر الى بعض رجال السياسة المرموقين فى مالى والسنغال على أنهم «ينتمون الى طوائف»، وحتى بضع سنوات مضت كان من الأمور الدارجة أن يقول الشخص بشئ من التعالى إنه ذاهب الى «المسبك» عندما يكون رئيس الوزراء قد حدد له موعدا لاستقباله.

وبالطبع لاتوجد تلك «المخلفات الأيديولوجية» (وفقا للعبارة المكرسة) فى كل مكان كما أنها قد تكون مخففة[١١]. بيد أنه يتعين الاعتراف بأن فروق الماضى تظل محتفظة بصلاحيتها المعاصرة بشكل أكثر انتظاما مما كان معتقداً لفترة طويلة. وبوسع هذه المخلفات أن تتواصل بالأخص فى ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية وشبه الرأسمالية، كما يؤكد ذلك استمرار الاستغلال الاقتصادى للنساء وبقاء فئات اجتماعية قديمة فى تنظيم العمل العمالى[١٢]. وهذا الوضع لايعنى دوام المجموعات الاجتماعية «فى حد ذاتها». ولايعنى أن الخطوط التاريخية لتقسيم المجتمع الى فئات تظل مشابهة اليوم لما كانت عليها بالامس ولاتسمح بأن نشير بشكل مصطنع الى العلاقات الاجتماعية المعاصرة باللجوء إلى أوصاف قديمة. إنه يؤكد فقط ضرورة اللجوء الى معالجة تعتمد على تسلسل الأصول لتفهم الاستراتيجيات التى استخدمتها العناصر الاجتماعية لإدارة قيام الدولة على المدى البعيد.

وعلى نقيض ما يمكن تصوره كانت السمة البارزة التى بدت فى القرن الماضى هى بلاشك سمة الزلزال. فمع أنه يبدو أن التواصل تغلب وأن الجماعات القديمة المسيطرة تمكنت من توجيه التحولات لصالحها - كما فى شمال نيجيريا مثلا حيث «لايزال الأمراء يحكمون والفلاحون يزرعون بفؤوسهم» - إلا أن التصدع أصبح فى الواقع عميقا لأن «العالم تغير»[١٣]. لقد قُذفت المجتمعات الافريقية فى فضاء يتجاوزها عشرات المسافات نتيجة «لدمجها» فى أطر الاحتلال الاستعمارى[١٤]. وقد أصبحت تواجه الى حد كبير أو صغير مقتضيات اقتصاد العالم الرأسمالى، وفضلا عن ذلك أيضا متطلبات غزاة أجانب الى حد أكبر من أى منتصر آخر تعاملوا معه من قبل.

كانت المجتمعات القديمة قد عرفت بالطبع عمليات احتلال وهزائم مثقلة بالعنف والاستسلام. ولكن السادة الجدد لم يكونوا قد تقدموا حتى ذلك الوقت بمطالب مفرطة الى هذا الحد مثل الانفراد باستخدام الإراضى كما فرض ذلك الغزاة البيض فجأة فى مستوطناتهم السكنية[١٥]. ولم يكونوا قد أدخلوا ابتكارات حاسمة مثل تسجيل الأراضى والسكك الحديدية والشاحنة والطائرة والتلغراف والبنك والأجر والآله[*].

وأيا كانت الطريقة التى نتصور بها التحول الذى أحدثه الاستعمار إلا أنه تعلق بالتوسع فى المجال الاجتماعى من جهة وبأسلوب الإنتاج من جهة أخرى.ولدى العناصر الفاعلة المعاصرة وعىٌ شديد بالتحول فى العلاقات الاجتماعية الذى ترتب على ذلك. والملاحظة التى أبداها مزارع يوروبا واستعار منها س. بيرى عنوان أحد مؤلفاته تلقى الضوء على ذلك: «فى الماضى كان الأبناء يعملون من أجل آبائهم. أما اليوم فقد أصبحت لدينا مدارس وحضارة، والآباء يعملون الآن من أجل ابنائهم». وهى بمثابة رجع صدى لشكوى مواطن من فولتا العليا يقيم فى إحدى ضواحى أبيدجان يأسف فيها على «أنه لم يعد من الممكن، كما فى الماضى، أن يُطلب من الابن أن يسلم لأبيه الجزء الأكبر من أجره» أو لقول ريفى من النيجر «فيما مضى كان الكبير هو الذى يستفيد من عمل الجميع، واليوم على العكس فإن كل شخص يجعل أبناءه يستفيدون من المزايا التى يحصل عليها»[١٦].

كان عدم التواصل ملحوظا قبل المرحلة الاستعمارية وبعدها خاصة وأنه لم تكن هناك طبقة ملاك للأراضى يمكنها أن تصبح المرتكز للتحولات والعمود الفقرى لعملية قيام الدولة على غرار ماتم فى أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وعلى أى حال فقد فشل الاستعمار منذ البداية فى تحويل الجماعات الأصلية المسيطرة الى ارستقراطية عقارية وذلك حيثما كانت البنيات الاجتماعية تبدو مناسبة بدرجة أكبر لتحقيق تلك المعجزة، فى بوجندا وزنجبار وشمال نيجيريا[١٧]. وعلى العكس فإن القضاء على بعض المصادر الأساسية للسيطرة - بدءاً بالعبودية - ومنافسة الشركات التجارية الأوروبية أو التابعة للأقليات غير المنتمية أصلا للبلاد، وتأسيس مراتب هرمية سياسية جديدة - جاءت من أعلى بالرغم من الإعلان عن أنها «تقليدية» - ونشر

---

* وعلى العكس يميل الآن علماء الانتروبولوجيا والمؤرخون إلى النظر الى إدخال النقد فى الاقتصاديات الافريقية بشكل غير مطلق بعد أن كان يجرى التأكيد بإصرار على أن الاستعمار هو الذى أتى به. فقد اثبتوا أن استخدام النقود كان شائعاً فى المجتمعات القديمة وأنه كانت توجد «مناطق نقدية» حقيقية تتقاسم القارة.

المعرفة الغربية التى تقدمها مدارس تدعو أغلبها للإله الأوحد للمسيحيين، كل هذه التطورات التى تنتمى الى ثورة اقتصادية وثقافية حقيقية، ما كان يمكن أن تظل بلا انعكاسات اجتماعية. وقد أدت هذه التطورات على الأقل، إن لم يكن بالضرورة، الى إعادة توزيع عامة للأوراق.

وهناك العديد من الدراسات التى وصفت بكل دقة تلك التوزيعات الجديدة للأوراق، فى مختلف المناطق والقرى[١٨]. وهى تسمح، من هذه الزاوية، بصياغة فرضية «أزمة هيمنة» من المناسب أن نحدد من خلالها موقع الدولة التى أعقبت الاستعمار[١٩]. وإذا تم الإقرار بضرورة وضع الأسس الاجتماعية لتلك الدولة فى إطار خلفيتها التاريخية فإن تصور جرامسى قد يثير مع ذلك متاعب أكثر مما يوفر دواعى الارتياح. فهناك عوامل أخرى كان لها دور: انتشار مرض النوم فى نهاية القرن التاسع عشر، ووباء الانفلوينزا فى عام ١٩١٩، والمنحنى الهابط لتعداد السكان، وتقلبات المناخ، وهى عوامل كان لها أثرها على مستقبل افريقيا بنفس القدر مثل ترتيب العلاقات الاجتماعية، ولايمكن على أى حال أن نعزلها عنها تماماً إذا ما تذكرنا أن كتابات ماركس تتحدث أولاً عن كفاح الإنسان ضد الطبيعة[٢٠]. ثم إن مفهوم أزمة الهيمنة يُسطح الطابع المتفرد للمسارات الملموسة للامساواة والسلطة. وهو يفترض فضلا عن ذلك درجة من تكامل النظم الاجتماعية لايمكن التحقق منه فى ظل الرواية الشفهية والتنقل والصراعات الفلاحية والهجرة وعدم التكامل العضوى وقلة الاستثمار الاقتصادى. تلك كانت بالطبع حالة المجتمعات النَسَبية التى كان يحكم مصائرها منطق التجزؤ وخيار الخروج. وإذا كانت فكرة الهيمنة قابلة للتطبيق فى مملكة رواندا، إلا أنها تبدو مسألة مغال فيها حتى بالنسبة لنظام ملكى مركزى آخر ومقسم الى طبقات مثل مملكة بوروندى، ومن باب أولى فيما يتعلق بالمدن اليوروبا[٢١].

وفى نهاية الأمر، ربما كانت مملكة آسانتى، الشبه بيروقراطية ودستورية فى سنوات ١٨٨٠، الحالة الوحيدة التى تبرر استخدام مفهوم الأزمة العضوية لأن النكوانكوا (الشبان NKWANKWAA)قد حققوا انقلابا ثوريا حقا للمَلكية. ولم تُوقف عودة الملكية فيما بعد التناقض المركزى بين تنزعة الملك (المركنتيلية) وتطلعات الاغنياء [ASIKAFO] شبه البورجوازية، الحريصين على التخلص من نظام اقتصادى يكبح إثراءهم. وساعد على ذلك - دون أن تتضافر معاً سياسيا المعارضات الأخرى مع سخط التجار - رفض (الفقراء «الصغار» [AHIAFO] التجنيد الإجبارى ونفور رؤساء

الدوائر السياسية والإدارية [AMANHEN] من السلطة المركزية الشديدة البأس القادرة على تقويض السلطة التى استعادوها. ووفقا لنموذج جرامسى، كان هناك فريقان أساسيان يتنازعان إذن حول التنظيم الاقتصادى للمجتمع: الفريق القديم على وشك الموت بينما الفريق الثانى غير قادر مع ذلك على النشأة[٢٢]. وبهذا الفهم، يوفر نزاع سنوات ١٨٨٠ خطوط قراءة توحى بالتطور اللاحق فى غانا. وفى ظل الاستعمار اندفع الأغنياء فى زراعة الكاكاو بالنجاح المعروف الذى حققوه واستفادوا من إلغاء رسوم الوراثة التى كانت تلحق الضرر بمحاولات التراكم، وذلك قبل أن يخضعهم نظام كوامى نكروما من جديد للمركنتيلية الجمهورية التى تشرف عليها هيئة التسويق[٢٣].

ومع أن مسار آسانتى كانت له عدة حالات مقابلة فى افريقيا الغربية - فقد أشار ج.لونسدال بشكل مقارن الى «أزمة الملكيات» فى داهومى والمدن اليوروبا والممالك السنيجامبية[٢٤] - إلا أن المسار الآسنتى بنقائه النسبى، لايكتسب مغزى عاما على نطاق القارة. ومن الممكن بالطبع، بل ومن المحتمل على الأرجح كما أوضح بروديل أن يكون استمرار ديناميكيات التباعد والنهب فى جنوب الصحراء قد سجل انتقال اقتصاد العالم الغربى من محوره الأبيض المتوسط الى محور أطلنطى فى القرن السادس عشر، مكرراً بذلك إخفاق افريقيا فى علاقاتها مع الحضارات القديمة والعالم العربى والهند[٢٥]. غير أن ذلك التشخيص لانعدام الهيمنة على المدى الطويل لايكسب، أيا كانت مصداقيته، مفهوم الأمة العضوية طابعا عمليا بالنسبة لـ تحليل الأحوال السياسية التى جاءت فى أعقاب الاستعمار.

السعى الى الهيمنة

غير أن هذا التشخيص يضفى، على العكس، الشرعية على إيلاء اهتمام له الاولوية لسعى الجماعات الاجتماعية الغارقة فى دوامة القرن السابق الى الهيمنة :

«يرمى هذا «السعى الى الهيمنة» الى خلق وبلورة علاقات قوى مستقرة نسبيا بين مختلف الجماعات المسيطرة، القديمة منها والجديدة، وبين ارتباطات تلك الجماعات الإقليمية والعرقية، فى إطار قومى حدده المستعمر؛ والى إقامة علاقات بين تلك الطبقة الحاكمة التى أصبحت فى طريقها الى التكوين وكتلة السكان، والى تنسيق

العلاقات بين تلك الطبقة المسيطرة وقطب السلطة السياسية والاقتصادية الغربية، والى صياغة قواعد أخلاقية أو حس مشترك يضفى الترابط على المجموع ويوطد نظام اللامساواة والسيطرة الجديد مع التمويه عليه فى الوقت نفسه»[٢٦].

إنه تحديد آلى الى حد بعيد. ولكن فضله الوحيد يتمثل فى الإشارة الى المجازفات الثلاثة التى ترجع اليها عملية «السعى الى الهيمنة». وتكمن المجازفة الأولى فى تحديد المجال الجديد، أيديولوجيا وإقليمياً، الذى يفرضه التغيير الاستعمارى، والمطلوب أن يُحصَر فيه الخاضعون للمسيطرة. ونصادف هنا، من زاوية أخرى، الديناميكية المركزية للعرقية، ديناميكية بناء حقل الدولة بوصفه المجال المزدوج للهوية واللامساواة. لقد حلت محل قيود المجتمعات القديمة الجاهلة للحدود الجغرافية والمتعارف عليها من خلال حقوق على الأفراد، حلت الدولة بأبعادها العريضة وبقوانينها التى تمتد الى كل مساحتها[٢٧]. وهذا التحول الذى كثيرا ما تم التأكيد على أهميته، فتح الطريق نحو ملكية الارض المنضوية من الآن فصاعدا تحت ممارسة السلطة. وهكذا تبدو إعادة بناء المجال الاجتماعى مرتبطة تماما بالمجازفة الثانية التى تتمثل لا فى إمكانية الإثراء فقط ولكن أيضا فى إمكانية تحقيق تراكم بدائى حقيقى يعتمد على احتكار المجموعات المسيطرة لوسائل الإنتاج[٢٨]. وتشير علاقة الدولة الحميمة بهذا التطور الى البعد الثالث للسعى الى الهيمنة وهو الأشد وضوحا: تولى السلطة السياسية أى استخدام القوة الشرعية التى تفرض «تشغيل» الجماعات الخاضعة والتحكم فى الاقتصاد. وفى هذا الصدد أيضا، أدخل العهد الاستعمارى ابتكارات. فقد أبعد العناصر الفاعلة عن التمثيلات الرمزية للأسلاف التى كانت تسهم فى الحد من الاستقطاب الاجتماعى، وأدخل تكنولوجيا الدولة البيروقراطية المركزية التى توفر للمسيطرين إمكانات تحقيق غاياتهم، ابتداء من الكتابة حتى وسائل الاتصال الحديثة مروراً بالتسلح على أوسع نطاق[٢٩].

وهكذا يتأكد ما كنا قد استشعرناه عدة مرات. فقد حققت اللامساواة قفزة نوعية بالمقارنة مع القرون السابقة وذلك فى غضون بضعة عقود. ولم يحدث أبداً من قبل أن وجد المسيطرون من سكان البلاد الأصليين تحت تصرفهم هذا القدر من الموارد السياسية والاقتصادية والعسكرية للسيطرة على الخاضعين وضمان استقلالية سلطتهم. ولم يحدث من قبل أن كان التدرج الفئوى الاجتماعى بهذا القدر من

الاتساع. وهكذا لايتعلق الأمر بمجرد توالد التسلسلات الاجتماعية القديمة التى أثار القرن الأخير إعادة النظر فيها، ولكن بتوالدها الموسع بقدر، ما كان متصورا ولاممكنا حتى ذلك الوقت.

لقد تحدث ج. كيتشنج، كما ذكرنا من قبل عن «سنوات الفرص»، بخصوص فترة مابين الحربين فى كينيا. وقد عملت العناصر الفاعلة الافريقية فى مجموعها من أجل اقتناص تلك «الفرص» التى جاء بها المستعمر أو المبشر أو التاجر. وهذا صحيح أولا بالنسبة لمختلف المجتمعات المتناحرة بسبب خصوماتها الحربية أو التجارية المعتادة. وقد حاولت استثمار الإطار الاقتصادى والجغرافى الجديد الذى أصبح متاحاً إما لتحسين مزايا لديها وإما لاستعادة وضع كانت قد فقدته. وهكذا استمر السباق من أجل الحصول على موارد الانفتاح على الخارج طوال مرحلة الاستعمار. ولنستند، فى الخطوط العريضة ومن باب التيسير الى المثل الكامرونى. لقد امتدت «الاندفاعة نحو الغرب»[٣٠] التى شقت طرقها فى غابات الجنوب الكبرى فى القرن التاسع عشر بحثاً عن محيط خفى يفيض بالثروات، امتدت من خلال تحالفات محلية متنوعة اعتمدت عليها عمليات الاحتلال الاوروبية المتتالية. كان الباسا قد حرموا من مركزهم المربح كوسطاء بسبب التغلغل الألمانى، فحاولوا التصدى لذلك عسكريا ولكنهم هزموا. وقد انخرطوا على أثر ذلك فى دائرة الانحطاط الاقتصادى والتحول الى بروليتاريا، مما جعل العديد منهم مستعداً للانضواء فى الخمسينات تحت لواء المنظمة القومية الأشد راديكالية[٣١]. وعلى العكس من ذلك استحسن البيتى قدوم البيض الذى قطع الطريق بالذات أمام وساطة الباسا الباهظة الكلفة وحماهم من هجمات شعوب أخرى. وقد ثاروا فيما بعد، عندما ظهرت لهم السيطرة الالمانية بملامحها الحقيقية، ألا وهى مركزية الدولة التى لاتطاق بالنسبة لمجتمع بلا رئاسة أصلا[٣٢]. ولكن على أثر قمع عصيان رؤساء البيتى النَسَبيين، فضّل هؤلاء استخدام ورقة التحالف النزاعى مع المستعمر، آملين بلا مواربة فى الإمساك بمقاليد الأمور فى البلاد عند حصولها على الاستقلال، وهو ماتجسد فعلاً لفترة من الزمن. وكان مسلك الدوالا أكثر تعرجاً. فقد لجأت العائلات الكبرى فى النجوندو [مجلس الدوالاNGONDO] فى مرحلة أولى الى الانجليز ثم الألمان للتصدى لتحرر أتباعها والحفاظ على إشرافها التجارى فى الأراضى الداخلية، وتصدت فى مرحلة ثانية للسلطة الاستعمارية التى استأثرت بأراضيها، ثم تتقاربت مع تلك السلطة فى نهاية الأمر بغية مواجهة هجرة الباملیكه والباسا[٣٣].

وتشكل التوترات الإقليمية التى تنخر اليوم فى المجال السياسى الكامرونى امتدادا لتلك الاستراتيجيات التى نحتاج دائما الى التذكير بأنها لاتنفذ من جانب «عروق» مجردة ولكن من جانب عناصر فاعلة للتاريخ يمكن التعرف عليها من خلال عمليات التشاور التى يمكن الاستدلال عليها هى ايضاً. وبوسعنا أن نقدم بكل يسر محل تلك الأمثلة مثال المدن اليوروبا المعتمدة على المنازعات الحربية والتجارية، أو مثال الأرستقراطية الفولبى المسيطرة على الشعوب التى تغلبت عليها فى فوتاجالون واداماوا(٣٤). وتؤكد هذه الأمثلة بدورها أن «تنظيم الحيز يخلق فى حد ذاته اللامساواة والسيادة»(٣٥)، فى افريقيا كما هو الحال فى القارات الأخرى. وعلى هذا الأساس يكون ذلك التنظيم ويظل أحد أبعاد الصراع الاجتماعى.

غير أن التواصل الجزئى لهذا النوع من الانقسامات فى صفوف المجتمع، أو بالأصح استمرار تحقيقها فى الإطار الجديد للدولة وفى ظل أسلوب الإنتاج شبه الرأسمالى، لا ينفصل عن جانب آخر للسعى الى الهيمنة. ففى داخل كل مجتمع من مجتمعات الماضى، تنافست أيضاً العناصر الفاعلة للتاريخ لاقتناص الفرصة الاستعمارية. وتبسيطا للأمر سنكتفى مؤقتا بالعناصر التى كانت تشكل الفئتين الأكثر خضوعا فى النظم القديمة: «الشباب» و«النساء». والهلال المزدوج على جانبى هاتين الكلمتين ضرورى لأن خطوط التبعية هذه كانت تُصنع اجتماعيا، بقدر ما كانت تعبر عن تمايزات بيولوجية مرتبطة بالجنس والسن. ونظراً للأساس النَسَبى الشائع فى القارة، كانت هذه التبعية تعود الى علاقات إنتاج اقتصادى وعلاقات قانونية وسياسية وترجع بالطبع ايضاً، الى الخصائص الثقافية. ومن هذه الزاوية، فهى لا تتطابق تماما مع المعايير البيولوجية التى كانت تستند اليها. فعلى سبيل المثال كان بعض النساء عند الباميليكه يشاركن فى نظام السلطة ويحصلن منه على امتيازات مثل الحصول على أراض وحقوق زوجية وخدم. وكان أعلى مركز تحتله المافو [الامهات الرئيسات MA-FO] يتيح لهن نقل هذا اللقب للسلالة من الوريثات المتتابعات واليه ترجع أصلاً تلك «الارستقراطية النسائية»: «المافو هى بالطبع امرأة والمجتمع النسائى ينتظم وفقا لها بمرتباته العديدة فى الأحياء والروابط؛ غير أنها تعتبر مماثلة للرجل حتى يكون هناك أساس لمشاركتها فى نظام السلطة والإدارة. فهى امرأة - رئيسة بصفتها امرأة - رجلا حتى تتماشى من خلالها العلاقات الاجتماعية الدالة على الرجل مع تلك الدالة على المرأة»(٣٦).

وكان تعريف «الشباب» يبتعد بوضوح أشد عن معيار السن وحده. فعلى غرار اليونان وروما فى سالف الأزمان أو فى فرنسا فى ظل العهد القديم كان بوسع المرء أن يكون فتى حتى السادسة والثلاثين من عمره بل وأكثر، وكان نادراً مايبلغ سن الرشد عند البلوغ إلا إذا قضى الموت على صفوف الأبناء الأبكار (وحتى أيامنا هذه، تُبقى المنظمات الملحقة بالأحزاب السياسية على هذا المفهوم الاجتماعى «للشباب» وهناك لائحة للحزب الاشتراكى فى السنغال تنص على «أن للفتى الذى يتراوح سنه بين ٢٧و٣٥ سنة أن يختار بين النضال مع البالغين أو البقاء مع «الشبيبة الاشتراكية») [٣٧]. وفى ظل علاقة اللامساواة التى كانت المجتمعات النَسَبية القديمة تفرضها بين أقلية من «الأبناء الابكار» وأغلبية ممن هم أصغر سناً، كان عدد محدود من الأخيرين يبلغ مراكز التحكم الاجتماعى عند وفاة أبكارهم. فالأمر لايتعلق إذن بعدم مساواة مؤتقة يلغيها تعاقب الأجيال. وهكذا يتعين على علماء الانتروبولوجيا التمييز بين «الرشد المفتوح» أو «النِّسبى» من جهة (العلاقة بين الأب والابن التى تدل على تفوق الأول ولكنها تفتح المجال أمام تقدم الاجيال) و«الرشد المغلق» أو «المطلق» (العلاقة بين الابن البكر والابن التالى التى تقضى بالتفوق الذى لامجال للمنازعة فيه لصالح الأول ما لم تلغ ذلك مأثرة فردية أو اللجوء الى الانقسام أو التلاعب بالأنساب). وهناك دراسة تثبت أن ذلك «الرشد المطلق» الذى يؤسس حقاً اللامساواة والتعريف الاجتماعى «للشباب» لم يكن مقصوراً على افريقيا الغربية كما كان من المعتقد من قبل، بل كان متواجداً أيضا فى مجتمعات افريقيا الشرقية[٣٨].

وإذا كان الوضعان الاجتماعيان للأنوثة والصبا يميلان الى إعطاء صورة عن الطابع العالمى للتبعية، إلا أننا لايمكن أن نتمسك حرفياً بتمييزهما كخاضعين. فالواقع أن تنوع الأوضاع كان مدهشا[٣٩]، خاصة وأن «المرأة» و«الابن الثانى» ماكانا يرضخان طبعا لقانون القدماء. فكانت النساء يعتمدن على مؤسسات معينة تضمن لهن استقلالية يخشاها الرجال[٤٠]. ولم يكن أمراً استثنائياً أن يتوصل بعض الشباب الى التعويض ولو عرضا أو جزئيا عن دونيتهم الاقتصادية أو السياسية باستعراض بسالتهم الحربية، على غرار شباب الفانج والبيتى [٤١]. كما أن بعض التقلبات الحاذقة فى مجال الغيب كانت تأتى بتعديلات على المعنى الموحد للسيطرة: كانت النساء يثرن الخوف بفاعلية أعمالهن السحرية كما أن فن المداواة كثيرا ما أتاح الفرصة للابن الثانى للإفلات من قيود المولد[٤٢].

فلاعجب إذن أن يلجأ «النساء» و«الفتية» الى استغلال التغير الاستعماري لكي يثيروا من جديد معركتهم القديمة العهد ضد الأبناء الأبكار الاجتماعيين. وعلينا أن نحذر أي خطوة غائية أو شعبوية(٤٣). فمسعاهم لم يكن «ثوريا» في حد ذاته وكان فردياً بقدر ما كان جماعياً. وينتمي البغاء، من بعض نواحيه، الى عمليات التحرر النسائي، شأنه في ذلك شأن التعبئة القومية في الاربعينات والخمسينات وزراعة وتسويق المنتجات الزراعية الجديدة، واعتناق المسيحية والانضمام الى عالم الأعمال والوشاية السياسية في خدمة بعض اكثر النظم لجُوءاً الى القمع في القارة(٤٤). ومرة أخرى سنجد صعوبة في استخلاص نموذج عام: فخلال حركات العصيان الكونغولية وحدها في ١٩٦٤-١٩٦٥، نجد أن النساء ساندن «المولليين» في كويلو وكيندو وستانلي ڤيل، ولكنهن امتنعن عن ذلك في جنوب مانييما(٤٥). والمهم، مؤقتا، أن نتذكر أنهن اقتحمن الحداثة في إفريقيا ودمغنها بطابع خاص أحيته الصفحات الخالدة حول مدينة يوروبا، والتي كتبها وول سوينكا(٤٦).

وقد استخدم الشباب هم أيضاً المسيحية والعمل المأجور والخدمة العسكرية والمهن الحرفية، حتى ولو اقتضى الأمر الهجرة على نطاق واسع، وذلك للفوز باستقلاليتهم. وكان لابد وأن يؤدي إثباتهم لوجودهم على المسرح الاستعماري الى قيام نزاعات خاصة بالعلاقات بين الأبناء الأبكار ومن هم أصغر منهم سناً. لقد أصبح عهد البيض زمن الوقاحة، إذ تخلى «الأولاد» عن الصمت وأصبحت «النار في أفواههم»(٤٧) وتمادوا في الفضائح فاقتبسوا فن التزين في الملبس. وقد أتاحت لهم المدرسة ووسائل الإعلام والوظائف إمكانية التعرف على مصادر الانفتاح على الخارج التي كانت تفلت أكثر فأكثر من فهم الشيوخ لها. وهكذا تعرض مجتمع البا-كونجو للاضطرابات من جراء العديد من حركات الرفض الخاصة بالشباب: «الديجوليين» في الأربعينيات و«المتعجرفين» و«الوجوديين» في الخمسينيات، أو «الباريسيين» في الثمانينيات(٤٨). ومما له مغزاه أن الفرقة الموسيقية التي كانت تعبر أحسن من غيرها عن مشاعر شبيبة برازافيل منذ عهد قريب كانت تطلق على نفسها اسم «الغاضبون جداً»..

واذا تركنا جانبا النوادر والروايات، فقد هيمن النزاع القائم حول السن على الحياة السياسية طوال المرحلة الاستعمارية وبالأخص بين الحربين العالميتين على شكل نزاع مقنع أو صريح بين «الرؤساء» و«المتعلمين» (أو «المتطورين») سجله المؤرخون في

مجموعهم[٤٩]. وقد نجم عن ذلك تعبير خاص عن التغيير الاجتماعي والمطالب السياسية تم عرضه بأسلوب صريح ومتميز باسم «الشبيبة». ويشهد على ذلك العدد الضخم من المنظمات الافريقية التى نسبت نفسها فورا وبشكل شبه تلقائى الى تلك الصفة. ولا مجال للتقليل من شأن النبرة المشحونه بالعواطف لتسمية هذه المنظمات: حركة الشباب النيجيرى، الحركة الزيكية (تكريما للزعيم الإيبجو نماندى ازيكيوى، الذى يعنى اسمه «الشباب يفيض سخطاً» أو «العهد الجديد مثقل بالثأر»)[٥٠]، الحلقة الاجتماعية لشباب سوكوتو، اتحاد الشباب الافريقى (زنجبار)، حركة زنجبار للشباب الافريقى، الشباب الكامرونى الفرنسى، چوڤنتو (توجو)، رابطة الشباب الموريتانى. والواقع أن أبطال السياسة الجديدة كانوا فعلا من الشباب، على الأقل من حيث الرشد النسبى. ففى عام ١٩٤٦ مثلا كان من بين ٣٦ نائبا افريقيا فى المجالس الفرنسية ٦ تتراوح أعمارهم بين ٢٥و٣٠سنة، و١٩ مابين ٣٠و٤٠سنة، و٧ مابين ٤٠و٤٦ سنة[٥١]. وكثيرا ما كانوا شباباً من حيث الرشد المطلق. وكان يُنظر الى كوادر الحركة القومية وأصحاب المراكز فى السلطة باعتبارهم صغاراً، على غرار بيكونولى ڤسباسيان فى رواية ف.بيبى[٥٢]. وقد صاح سكرتير حزب الرفاهية لإيبيسهالاند: «تذكروا أن شباب اليوم الذى يقال عنهم إنهم غير مسئولين، سيصبحون الرؤساء المشهورين[...] والرجال الأغنياء العظام غدا»[٥٣]. ويسجل الاستقلال، بلاشك من زاوية الرؤية هذه، انقلاباً ملحوظاً فى عدم المساواة فى المجتمعات الافريقية، حاولت أسطورة «الثورة» تضخيمه. وفى عام ١٩٦٤ بدا أن الفتية، بالمعنى البيولوجى للكلمة، شكلوا أغلبية المجندين الأوائل من «الموليليين» فى الكونغو - ليوبولدفيل. بيد أنه من الجدير بالملاحظة بشكل خاص أن كلمة «الشبيبة» شملت فيما بعد وعلى حد سواء البالغين والشبان والصبية، لكى تنطبق على «المتقدمين» أى التقدميين وأنصار الثورة وذلك حسب المصطلح السارى فى كويلو قبل قيام العصيان[٥٤]. وعلى الضفة الأخرى من النهر، فى الكونغو - برازافيل ضمت شبيبة الحركة الوطنية للثورة فى نفس الفترة، بين ١٩٦٣و١٩٦٥، «كل السكان تقريبا من سن ١٤ الى حوالى ٣٠سنة، علما بأن العزاب كانوا مشاركين فيها بنشاط أكبر». وكان ب. بونافيه قد أوضح فى مقال رائد أن هذه الشبيبة كانت «فئة سن سياسية» ترفض وضع الوصاية الذى رأت أنه أمر لايطاق (وهى أشبه من وجهة النظر هذه - ومع بعض التعديلات - بحركات الرفض الثقافى التى سبق أن أشرنا اليها). غير أن ذلك الإسناد الى الشباب

كان هنا أيضا أيديولوجيا للغاية، إذ كان من بين قادة شبيبة الحركة الوطنية للثورة رجال يبلغون الأربعين من عمرهم أو أكثر، ومنهم ذلك المسئول البالغ الخامسة والأربعين من عمره الذى وجد فى ذلك «فرصة للدخول فى دوائر النفوذ التى كان مستبعداً منها لكونه من سلالة العبيد»[٥٥].

وبالطبع فإن التحول لصالح الشباب والنساء، وهو ما كان يطمح اليه الاستقلال والثورة، يرجع أساساً الى التصور الفكرى والرمز. وهو لايمكن أن يكون إلا جزئيا فى أحسن الأحوال، وأيا كانت التحسينات الملموسة التى جاء بها الاستقلال والثورة لصالح الفئتين. فعلى الرغم من الكتلة الديمغرافية لهاتين الفئتين الاجتماعيتين - فالنساء يشكلن نصف السكان عموما ومن هم دون الثلاثين من كلا الجنسين حوالى ٧٠٪ من السكان - فإنهما لاتستطيعان تجسيد نواة السيطرة فى الدولة. فقد يكون بعض «الشباب» و«النساء» مندمجين فى الكتلة الحاكمة، فترأس زوجات رئيس الدولة منظمات نسائية وتحتفل الجمهورية «بعيد الشباب» أو «عام المرأة» ولكن النظام الواقعى للتبعية لايتأثر من جراء ذلك. وعلى العكس قد يكون من المناسب أن نتساءل عما إذا كانت الدولة فى طريقها الى فرض «الرشد المطلق» لصالح الممسكين بزمام الأمور، وعلى حساب «الصغار» و«الذين بلا صوت» و«الذين فى أسفل الحضيض»، وذلك مع اتجاه نظام التقسيم الفئوى الاجتماعى الى الانغلاق على نفسه. وبذلك نود أن نُذكر بأن دروب اللامساواة القديمة يمكن أن تطعم عمليات التراكم المعاصرة وتعززها، كما نوه بذلك علماء الانتروبولوجيا الماركسيون. وبالطبع فإن عمليات التراكم والتهجين هذه ليست محايدة من حيث بنية الدولة. وبوسعنا، دون المجازفة بالوقوع فى الخطأ أن نبقى على ذلك الافتراض المتعلق بالتطور عبر الزمن لمجال التبعية، والذى يفيد بأن «المقهورين بالأمس (يشكلون) كتلة المقهورين اليوم»[٥٦].

ويظل أمامنا، بالمقابل، أن نعرف بطريقة أدق ماهى أصول الجماعات المهيمنة فى دولة مابعد الاستعمار، وأى مسار تاريخى سلكت، دون أن نستبعد أن يكون قسم من المقهورين القدامى قد تمكن من قلب التدرج الطبقى عن طريق الثورة الاقتصادية الاستعمارية. وتكمن أهمية التاريخ فى نهاية المطاف فى أن المرجع لنجاحهم عند بداية السباق ليسوا بالضرورة الرابحين عند خط الوصول. والواقع أن تواصل نظم اللامساواة والسيطرة فى الدولة المعاصرة، الذى ننظر اليه بمنظور منهجى، كثيرا ماتتخلله فى الواقع انقطاعات.

الجزء الثانى

سيناريوهـات

السعى الى الهيمنة

الفصل الخامس

تحديث محافظ أم ثورة اجتماعية ؟

السيناريوهات القصوى

يبدو أن السعى الى الهيمنة لابد وأن يتأرجح بين قطبين مثاليين: قطب التحديث المحافظ الذى يضمن استمرار الجماعات المسيطرة القائمة على نطاق أوسع - «يتغير كل شئ لكى يظل كل شيئ كما كان»، كما قال تانكريد فى رواية «الفهد» - وقطب الثورة الاجتماعية الذى يسقط تلك الجماعات لصالح الأتباع السابقين، أو على الأقل لصالح أقلية من بينهم.

غير أن هناك أمراً يتجلى فوراً رغم أن الحوار الماركسى الجديد استبعده بمثابرة نادرة. فنتيجة لتغير الأوضاع الذى حققه القرن الأخير فى فترة قصيرة، لم تعد الأسس الاجتماعية لدولة ما واحدة من منطقة الى أخرى[1]. وهذه السمة التى سجلها بروديل بخصوص فرنسا، وإن كانت قد زالت فى هذه الحالة مع مرور الزمن، لاتزال محتفظة بكامل قوتها فى افريقيا. وهكذا تصبح الإفاضة فى الحديث عن «الطبيعة الطبقية» للتشكيلات السياسية التى جردت بكل عناية فى جذورها التاريخية والمتنوعة جغرافيا، ضربا من الوهم. وباستثناء الحالات النادرة التى تطابقت فيها أراضى الدولة التى أعقبت الاستعمار، مع أراضى سابقتها التى تواجدت قبل عهد الاستعمار - زنجبار، بوروندى، رواندا، ليسوتو، سوازيلاند - فإن السيناريوهات التى نريد أن ندرسها لايمكن إلا أن تكون محددة إقليميا، وفى أغلب الأحوال لا بالرجوع الى تقسيمات عرقية وهمية، ولكن بالرجوع بالأحرى الى تلك المجموعات الاجتماعية التى يمنحها الانتروبولوجيون الآن الأفضلية. ففى السنغال مثلا، صانت الاوليجاركية التوررودو سيطرتها منذ القرن الثالث عشر حتى اليوم، فى إقليم فوتاتورو بالحفاظ على تمكنها من ابتكارات القرن الرئيسية - المدرسة، الحزب السياسى، تنمية الريف - وكذلك الخزانات التى أقيمت على مجرى النهر وأثارت مشكلة سيطرتها على أراضى الوالو (أى التى يرويها النهر) الخصبة. وعلى العكس، كانت طريقة المريدين وسيلة نقل للتحرر الاقتصادى والتحرك النسبى للعبيد ولأعضاء

الطوائف الحرفية فى المجتمع الولوف القديم، حتى أنه ليس من المبالغة القول بأنه شهد «ثورة اجتماعية مستترة»[٢]. وفى الكامرون أيضاً، تحالف المستعمر، ومن بعده نظام السيد اهيدجو، مع بنيات السلطة القائمة فى الشمال والغرب، حيث شجعا فى الكثير من الأحوال تعزيز تلك البنيات، بينما تعين عليهما، على العكس، التفاهم لقاء تنازلات مع التغيرات الاجتماعية الأوسع نطاقا فى المجتمعات التى ليست لديها رئاسات فى الجنوب[٣]. وفى النهاية، فإن التقاء هذه المسارات الإقليمية أو انفصالها عن بعضها هو العامل الذى يعطى «الدولة - الأمة» معقوليتها الشاملة بالنسبة للتقسيم الاجتماعى.

وفى هذا الصدد يجب ألا يطمس أسلوب الإدارة المحلية الذى لجأ اليه الاستعمار استعداد العناصر الفاعلة أو إهمالها لمواصلة استراتيجيات تتمشى مع الظروف. وتعلن شخصية تنتمى الى الارستقراطية التورودو فى رواية شيخ حميدو كان: «المدرسة الأجنبية هى الشكل الجديد للحرب التى يشنها ضدنا من جاءوا، وعلينا أن نرسل اليها نخبتنا الى أن ندفع اليها البلد بأسره. ومن المستحسن مرة أخرى أن يكون السبق للنخبة، فهى المستعدة على النحو الأفضل لتجنب خطرها لأنها الأشد تمسكا بما هو قائم. وإذا كان للمدرسة جانب طيب، فيجب أن تكون أول من يحصل عليه»[٤]. وعلى سبيل المثال لم تتحل الارستقراطية البول فى شمال الكامرون بهذا الذكاء السياسى بالإصرار على إرسال أولاد من أصل وضيع الى المدارس الفرنسية، فحكمت على نفسها بأن تترك لنخبة جديدة قيادة الأعمال عند التخلص من الاستعمار. وهكذا سنجد فى هذا القرن أمراء مستنيرين الى حد أصبحوا معه «حمراً» وأبناء من عامة الشعب ثوريين لايقلون عن هؤلاء الأمراء حزماً. وربما لم تحقق جسارة حساباتهم ومهارتها أهدافهم. غير أنه لايجوز أن نعتبرها كماً مهملاً بالمقارنة مع عوامل أخرى اعتبرت حاسمة أكثر من الواقع.

الممالك والزعامات

يتعقد الاستدلال على المسارات المثالية للتحديث المحافظ وعلى النزوع الثورى، نتيجة لعدم تجانس نظم اللامساواة والهيمنة القديمة. وحتى اذا استبعدنا التقسيم الزائف بين الدولة والنَسَب، الذى نعرف أن الانتروبولجيين هجروه، فإن التمييز بين «المملكة» و«الزعامة» ليس أكثر وضوحا[٥]. وسننتقل من الأحوال البسيطة الى

المعقدة، دون أن ننسب الى تلك المراحل قيمة أخرى الى جانب قيمتها الإرشادية، مبتدئين بحالات ممالك يتطابق فيها الإطار الإقليمى مع الدولة المعاصرة. وهذه الحالات لاتقدم حقاً السيناريو المثالى للتحديث المحافظ. فسيطرة نجونياما (العاهل) سوبهوسا الثانى على الحياة السياسية فى سوازيلاند بعد عام ١٩٦٧ خاضعة للغاية للتفوق الإقليمى لجمهورية جنوب افريقيا حتى تكون ذات مغرى بمقياس القارة(٦). وحالة ليسوتو المحصورة تماما من بلد الأبارتيد، تعتبر أشد شذوذاً، أما حالة بوتسوانا [TSWANA] حيث كان أول رئيس للجمهورية سيريتسه كاما الرئيس الأعلى لأهم فريق بين التسوانا فهى لاتزال ملتبسة.

وقد تكون بوروندى فى نهاية الأمر الأقرب الى هذا السيناريو، لو كان باستطاعتنا حقاً أن نشبه سحق المحاولات المسماة هوتو لتنفيذ انقلاب وتمرد الفلاحين من ١٩٦٥ الى ١٩٧٢ بثورة مضادة ارستقراطية عبر إسقاط النظام الملكى فى عام ١٩٦٦. وقد ضمنت فعلا النظم المتتالية المنتسبة الى حزب الوحدة والتقدم الوطنى تفوق التوتسى من خلال إبادة جزء من النخبة الهوتو فى عام ١٩٧٢. غير أن هذه السمة العامة لاتستطيع أن تخفى دواعى انقسام أخرى أكثر حسما فى ظل الأوضاع التاريخية للملكية الهرمية حيث كان الموامى (العاهل) منذ أمد طويل مجرد الأول بين الأنداد، وحيث كانت النزاعات بين أمراء الأسرة المالكة والجانوا – خاصة بين الفرعين البيزى [BEZI] والباتار [BATARE] من العائلة الملكية – تتحكم فى مصير البلاد، بما فى ذلك المنافسة بين الأحزب السياسية الغربية التشكيل. وقد أدى نظام الكولونيل ميكومبيرو من ١٩٦٦ الى ١٩٧٦ الى سلسلة من التطورات فى صفوف التوتسى لايمكن إرجاعها الى إشكالية التحديث المحافظ الذى كان يبدو أن شخصية الأمير رواجاسور اللامعة تبشر به قبل أن يتم اغتياله عشية الاستقلال: كانت هناك أولا دكتاتورية عصبة «فريق بوروری»، التى كانت تشير فى حد ذاتها الى انتقال إقليمى للسلطة من الوسط الى الجنوب الغربى، ثم انتقام التوتسى- هيما الجزئى من تفوق التوتسى- بنياروجورو، وأخيرا تصاعد قوة الكوادر التوتسى المزودين بالمعرفة الغربية على حساب الارستقراطية التقليدية وأيضا على حساب كتلة الفلاحين الهوتو والتوتسى على حد سواء. ويدخل الفريقان اللذان جاءا فى أعقاب دكتاتورية ميكومبيرو، فريق العقيد باجازا من ١٩٧٦ الى ١٩٨٧، ثم فريق الميجور بويويا فى إطار هذه الصورة، مع استبعاد السمات الأشد تطرفاً(٧).

وعلى عكس ذلك تقدم رواندا مثالاً بلا منازع للثورة الاجتماعية. فقد كانت هذه المملكة الشديدة المركزية والمكونة من سلسلة من الطبقات، أشد انغلاقا من مملكة بوروندى إزاء أى شكل من التحرك. والى جانب ذلك كانت بنية إسناد السلطة والثروات والمراكز غير المتساوية تتفق تماماً تقريباً مع الهويات العرقية فساهمت بذلك فى تعزيزها. وباختصار كانت ارستقراطية التوتسى (الذين يشكلون ١٥٪ من إجمالى السكان) تتمتع باحتكار شبه كامل للموارد السياسية والاقتصادية للملكية وتحصر كتلة المزارعين الهوتو (٨٤٪ من السكان) والأقلية التوا الضئيلة (أقل من ١٪ منه السكان) فى فخ امتيازاتها وهيمنتها. وكما يحدث فى الكثير من الأحوال، كانت المرحلة الاستعمارية قد تحولت ذلك المزيج التاريخى الى خليط متفجر بتشديد الظلم والتصلب. فقد أسفر التطبيق المفرط لنظام الإدارة غير المباشرة من جانب بلجيكا، والتدريس المسيحى ونشر الزراعات الريعية واستئثار الزعماء بالمخصصات العرفية المقننة بشكل متعسف الى حد أو آخر من جانب المستعمر، أسفر كل ذلك عن استغلال مفرط للفلاحين استكمله فى عام ١٩٥٢ إلغاء العاهل لنظام التبعية. وهذا الإجراء التقدمى فى الظاهر كان يحرم فى الواقع المزارعين من الإجراءات العرفية التى كانت تضمن لهم حدا أدنى من المعاملة بالمثل من جانب أرباب عملهم، وتقضى على روابط التضامن التى كانت تجمع فى ظل اللامساواة بين الأغلبية والأقلية المهيمنة. وقد تمتعت الارستقراطية التوتسى لفترة أخرى بمساندة بلجيكا لها فاستفادت من التحرر الذى فرضه الاستعمار: ففى عام ١٩٥٩ كان ٩٤٪ من أعضاء المجلس الأعلى للبلاد و٩٨٪ من الرؤساء و٩٥,٥٪ من نواب الرؤساء العاملين، من التوتسى.

واعتماداً على رجحان الكفة لصالحها، أو نظراً لوقوعها فى فخ «هيمنتها» حسب تحليل ر. لومارشان، لم تتمكن الاوليجاركية المسيطرة من معرفة ساعة اللجوء الى الحلول الوسط الضرورية. ولم يخرج من صفوفها أى أمير مثل رواجاسور؛ بل على العكس من ذلك كان المتشددون فى القصر لايتبينون حتى عام ١٩٥٨ أى أساس لعلاقات «الأخوة» بين الهوتو والتوتسى، دون أن يجد العاهل مايستدعى تكذيب بيان مفرط فى الاستفزاز إلى هذا الحد. بيد أن نخبة - مضادة من الهوتو كانت قد تشكلت فى جهاز الإرساليات الكاثوليكية وإن كان حجمها ضئيلا بحيث تستحيل مقارنتها بفئة «المتطورين» فى غرب افريقيا. وقد حظيت باهتمام متأخر من جانب المقيم البلچيكى، مما أتاح لها الفرصة لتحويل الحركات الألفية وثورة الفلاحين المدافعة

عن شرعية الأسرة الحاكمة السابقة التى اجتاحت شمال المملكة ووسطتها فى نوفمبر ١٩٥٩، الى ثورة اجتماعية. وفى غضون بضعة شهور انتقلت ٢٢ من بين ٤٣ مقاطعة، و٢٩٧ من بين ٥٥٩ مركزا الى أيدى «سلطات مؤقتة» هوتو. وفى يونيو - يوليو ١٩٦٠ عجلت الانتخابات المحلية من انتقال سلطة النخبة الى النخبة - المضادة: فمن بين ٢٢٩ بلدية، أصبح عمد ٢١٠ منها من الهوتو. وفى اكتوبر كلف رئيس حزب حركة التحرر الهوتو بتشكيل حكومة مؤقتة أعلنت منذ بداية العام التالى إلغاء الملكية. غير أن هذا التحول فى المؤسسات كان يؤكد تطورات أشد جذرية أجراها فى أعماق البلاد العاملون بالأجر والمعلمون الهوتو: فمن نوفمبر ١٩٥٩ حتى يناير ١٩٦٤، قضت مذابح بشعة على الجالية التوتسى، أولا لنزع السلطة من أيديها ثم لمنعها من استعادتها من الخارج. ومنذ الحصول على الاستقلال فى عام ١٩٦٢ أكد نظاما جريجوار كاييباندا والجنرال - ميجور هابيا ريمانا على التوالى، أكدا وعززا ذلك الانقلاب الحاسم(٨).

ربما كنا هنا بصدد حالة بسيطة. ففى أغلب الأحوال تنشأ الاضطرابات الاجتماعية عن إدماج البنيات السياسية القديمة فى المجال الموسع للدولة الاستعمارية، والى حد أكبر من التحول الكيفى الذى نجم عن قيام نخبة من «التطوريين» و«المتعلمين» بتولى شئونها عند الاستقلال. وكان النزاع بين الأجيال أشد حدة على الأرجح من خلال ذلك التطور. ولم تتخذ المواجهة الكلاسيكية بين «المتطورين» و«الرؤساء» التى انتشرت فى الفترة الواقعة بين الحربين، لم تتخذ بالضرورة أبعاد الثورة الاجتماعية. ولعل هذه المواجهة نجمت أساساً، على غرار حالة بوجاندا (اسم أوغاندا السابق)، عن التناقض السياسى البحت بين «المركز» المتمثل فى الدولة و«الطرف» الملكى(٩).

ومع ذلك فإن دينامكية الاندماج الرهيبة كثيراً ما تطعمت باحتدام التناقضات الاجتماعية. وكانت الأيديولوجية القومية والأفكار المتعلقة «بالحضارة» و«التنمية» بل و«الثورة»، كانت توفر صيغا مناسبة للقيام بالوساطة والجمع بين هذين النوعين من التطورات. ففى زامبيا، اصطدم الانقسام المحافظ الذى دبر له أمير إقليم باروتسيلاند عندما أصبح الاستقلال وشيكا، اصطدم بمعارضة «المتعلمين» اللوزى. وقد تحالف هؤلاء مع حزب الاستقلال الوطنى الموحد وأحبطوا محاولات باروتسيلاند للتقارب مع جمهورية جنوب افريقيا وكاتانجا التى كان يتزعمها موزس تشومبى وروديسيا الجنوبية برئاسة ايان سميث. وفيما بعد فقدت باروتسيلاند بالطبع وضعها الاستقلالى على غرار بوجندا(١٠).

والمسار الذى سلكته غينيا يقدم مثالاً أوضح. كانت الإدارة الفرنسية قد أبقت على السيطرة الارستقراطية البول على فوتا دجالون، وإن كان ذلك بنسبة أقل فى الواقع مما تم فى الكامرون (فقد انتهزت شعوب تندا (*) هذه الفرصة للتحرر من سلطة الألمامى(**). كان النبلاء قد تمكنوا أولا من توجيه التحرر من الاستعمار. وكان تأسيس أول جميعة شبه سياسية فى البلاد، وهى رابطة ڤيلبير ڤييار فى عام ١٩٤٧، بمبادرة من الفولبى المتخرجين من مدرسة وليام بونتى فى داكار. وضمت هذه الرابطة فى آن واحد ارستقراطيين وأفرادا من عامة الشعب وكانت تزمع الانصراف الى إصلاح فوتا دجالون. غير أن التناقضات بين الفئتين التى تعقدت من جراء نزاع حول الخلافة الملكية أصبحت ملحوظة منذ عام ١٩٤٥ عندما تطلب الأمر اختيار مرشح لانتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية. فمع أن دياوادو بارى، رئيس رابطة ڤيلبير ڤييار كان منتسباً الى السلالة الملكية السورايا، إلا أن الزعماء رأوا أنه مفرط فى راديكاليته، وتمكنوا من اختيار ياسين ديالو محله، وهو من العامة. وقد تم انتخابه وانضم الى القسم الفرنسى للدولية العمالية (الحزب الاشتراكى فيما بعد) وهيمن على الساحة السياسية فى البلاد حتى ١٩٥٤ بموافقة صريحة من جانب الإدارة الفرنسية.

وسرعان ما ركز ذلك التحالف عداء حزب غينيا الديمقراطى، وهو الفرع المحلى للتجمع الديمقراطى الافريقى الذى أسفر صعوده المتواصل ابتداء من عام ١٩٥٢ عن فوزه فى انتخابات ١٩٥٦. وقد تصاعدت الخلافات بين الارستقراطية والمثقفين الفولبى تحت تأثير الموجة القومية التى تجلى شيئا فشيئا هدفها الأساسى، ألا وهو التخلص من الزعامات التقليدية. وشاعت تلك الخلافات وأصبحت على الملأ مع موت ياسين ديالو فى ابريل ١٩٥٤. وقد تخلى الرؤساء عن تحفظاتهم السابقة واقترحوا اسم دياوادو بارى. غير أن الأخير كان قد فقد اعتباره فى تلك الفترة عند أصدقائه القدامى الذين لم يمنحوه تأييدهم. وأسس مناضلو رابطة ڤيلبير ڤييار الأشد تصميماً حزبا جديداً «الديمقراطية الاشتراكية الغينية» بزعامة النبيل الإصلاحى، ابراهيم بارى، وهاجموا بدورهم مؤسسة الزعامة. وترأس دياوادو بارى، من جانبه، «الكتلة الافريقية الغينية» بمساندة الإدارة الفرنسية ورؤساء مختلف الجماعات العرقية، الذين تزايد قلقهم إزاء تصاعد الشعبوية فى البلاد.

* تندا: غير فولبى، ولنذكر بأن كلمة «فولبى» هى جمع پول.
** المامى: عاهل

وفى انتخابات ١٩٥٧، كان فشل الكتلة الافريقية الغينية ذريعا، وضمن حزب غينيا الديمقراطى بزعامة أحمد سيكوتورى تفوقه بما فى ذلك فى أغلب دوائر فوتاجالون الانتخابية (أحيانا بفضل انضمام الرؤساء المحليين اليه كما حدث فى دالابا). أما حزب الديمقراطية الاشتراكية الغينية الذى رفض عروض الاندماج مع حزب غينيا الديمقراطى فلم يفز إلا بثلاثة مقاعد فى منطقة نفوذه. وفى غضون تلك السنوات، شلت حركة شعبية واسعة النطاق تدريجيا مؤسسة الزعامات فى تزامن مع حملة حزب غينيا الديمقراطى، وتميزت بحدتها الشديدة فى فوتا دجالون، أولا فى المراكز التى كانت قد قاومت تاريخياً غزو البول (يوكومكوم، جاوال، مالى) ثم فى صميم منطقة نفوذ العاهل البول. وفى ظل هذا المناخ المتميز بالعنف الخفى، حصلت حكومة أحمد سيكوتورى الجديدة من الإدارة الفرنسية على إلغاء زعامات المراكز، وفقاً لأحكام القانون العام لسنة ١٩٥٦. وهكذا وجدت الارستقراطية البول سلطتها مقصورة على مواقع قروية بحتة وذلك لأول مرة منذ «جهاد» القرن الثامن عشر. وقد فقدت بذلك امتيازاتها فى الشئون القضائية وحرمت من الدخول المباشرة وغير المباشرة التى كانت توفرها لها وظيفتها كمساعد للإدارة. وقد تأثر نفوذها السياسى فوراً من جراء ذلك وابتعدت عنها الكتلة الافريقية الغينية بدورها واندمجت مع حزب الديمقراطية الغينية فى الاتحاد التقدمى الغينى، فى مايو ١٩٥٨. وبعد ذلك بشهور، وعلى أثر انتصار المعترضين فى الاستفتاء المتعلق بالموافقة على دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، وانفصال غينيا عن الدولة المستعمرة وتحول حزب غينيا الديمقراطى الى «حزب – دولة» وانغماس نظام أحمد سيكوتورى فى القمع الدموى – حتى إعلانه عن كشف «مؤامرة بول» فى عام ١٩٧٦ – اكتملت الثورة الاجتماعية فى فوتا دجالون التى أسفرت عن هجرة واسعة النطاق الى خارج البلاد[١١].

وعلى نقيض المسار الغينى قاوم زعماء الأراضى الداخلية فى سييرا ليونى المعارضة الشعبوية فى الخمسينات. وانحصرت اللحظة الحرجة لعملية التحديث المحافظ هذه بين ١٩٤٦ و١٩٤٩ عندما أعلنت النخبة الجديدة «المتعلمة» فى الداخل والمتجمعة فى صفوف جميعة تنظيم سييرا ليونى أنها لم تعد ترضى بتسوية فترة مابين الحربين، وبالأخص بالمقعدين اللذين خصصا لها فى مجلس حكومة الوصاية. وفى نهاية المطاف وافق الزعماء فى عام ١٩٥٠ على رفع هذا العدد الى ستة، بناء على نصائح الحاكم سير چورچ بريسفورد – ستوك وخليفته ر.و.راماج، وتحت ضغط

سلسلة من الاضطرابات فى ريف مندى. وقد أسست العناصر الأشد تقدمية من بينهم حزب سيرا ليونى الشعبى بقيادة الدكتور ميلتون مارجاى، زعيم «المتعلمين»، وهو الحزب الذى فاز فى الانتخابات واستمر فى السلطة حتى عام ١٩٦٧. وقد تصدى هذا التحالف للهبات الشعبوية فى ١٩٥٥-١٩٥٦ الموجهة ضد تعسف الزعامات، وقاد البلاد الى الاستقلال. ولم يؤد سقوط حزب سيراليون الشعبى لصالح مؤتمر عموم الشعب بقيادة سياكا ستيفنز فى نهاية الستينات الى إلغاء تلك المعادلة البنيوية للمجتمع السياسى، على الرغم من أن السلطة المركزية شددت وصايتها على السلطات المحلية، على غرار البلاد الأخرى فى افريقيا. ومن المؤكد اليوم أن سيرا ليونى هى البلد الأفريقى الغربى الذى حافظت فيه الزعامات، كنظام لعدم المساواه الاجتماعية، على مركزها، على خير وجه داخل دولة ما بعد الاستعمار(١٢).

غير أن هذا المثل يتوارى خلف مثل شمال نيجيريا، المثير للغاية نظراً لتعلقه بكتلة سكانية ضخمة - حوالى ٤٤ مليون نسمة - وللكثافة الاستثنائية للأحداث التى شهدتها البلاد فى السنوات الأربعين الاخيرة. كانت الارستقراطية البول مهزومة عسكرياً ومشتبهاً فيها لممارستها العبودية. وقد تمكنت من أن تصبح المخاطب الوحيد للمستعمر البريطانى بسحقها ثورة ساتيرو المهدوية فى عام ١٩٠٦، التى كانت تحاصر قوات المستعمر. وكانت المنطقة معملاً لاختبار مبادئ الحكم غير المباشر الذى بدأ لورد لوجارد تجربته فى بوجاندا. فقد أبقى الانجليز الملوك فى مراكزهم «كسلطات أهلية»، مع إخضاعهم لسلطة الإدارة العليا ولاحتمالات إقالتهم. وقد تمكنوا من إضافة موارد الاقتصاد الاوروبى والدولة البيروقراطية الى مواردهم المعتادة كمهيمنين، وإن لم يتحولوا الى طبقة ملاك عقاريين كما كان يأمل بعض منظرى الامبريالية البريطانية. وعلاوة على ذلك فقد توسعوا فى منطقة نفوذهم بنشر سيادتهم على نطاق المنطقة الشمالية بإخضاع الأهالى غير المسلمين الذين كانوا حتى ذلك الوقت مستقلين، خاصة فى إقليمى الهضبة وبينو.

غير أنه نتيجة لضم المنطقة الشمالية الى مجموع الأراضى النيجيرية فى عام ١٩١٤، وبدء المحادثات الدستورية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بغية منح البلاد الحكم الذاتى ثم الاستقلال، تعرضت الارستقراطية البول لخطر مميت، ألا وهو إخضاعها لنخبات الجنوب التى تلقت أكثر منها الثقافة الغربية والمزدرية للمجتمعات التى تعتبرها «إقطاعية» و«متخلفة». وقد تبلور هذا الخطر بسرعة بتعيين موظفين

من المنطقتين الغربية والشرقية فى الشمال وبتغلغل الشبكات التجارية الايجبو، مما جعل قرب خروج الاستعمار أمراً مقلقاً. وهكذا أصبح الهدف الأول للزعماء الشماليين والأمراء بالأخص الحرص على الحفاظ على الاستقلال الذاتى لمنطقتهم من أطماع الجنوب الامبريالية، حتى أن احتمالات تمزق نيجيريا كانت لأمد طويل من أحلام البعض. غير أن هذا الشاغل كان يتعلق بلا فكاك بالحفاظ على نظام اجتماعى شديد التدرج حتى أن تعريفات مثل «الطبقة الحاكمة» أو «الهيمنة» كانت لاتبدو غير خالية من مغزاها، شأنها فى ذلك شأن الحال فى رواندا. ويؤكد هذه الانطباعة التركز السكانى، والتماسك الايديولوجى الإسلامى، واستقطاب نماذج ثقافية للاستهلاك، وانتشار الكتابة، ودرجة المركزية السياسية، وظهور علاقات إنتاج وتبادل رأسمالية[١٣]. وهكذا تميزت بوضوح فئة الحاكمين - السراكونا- عن عامة الشعب - التلكاوا - استنادا الى السلطة المعنوية لما يمكن أن يسمى بلا مغالاة «مثقفوها العضويون»، رجال الدين المسلمون. وقد دعم السراكونا مركزهم فى مؤتمر شعوب الشمال بتطهيره من العناصر الراديكالية منذ عام ١٩٥٠. وحتى الانتخابات الأولى بعد الاستقلال كان تشكيل الهيئات القيادية لهذا الحزب مستوحى بكل أمانة تقريبا من مراتب السلطات الأهلية. ففى عام ١٩٥٨ مثلاً، كان أربعة من أهم الملوك - سلطان سوكوتو، وأميرا كانو وكاتسينا، وآكو اوكا فى ووكارى - وزراء دولة فى المجلس التنفيذى للمنطقة الشمالية[١٤]. وكان أحمد بللو، رئيس مؤتمر شعوب الشمال وصاحب استراتيجيته الموهوب، من سلالة الشيخ عثمان دان فوديو، وكان قد طالب بعرش سوكوتو. وقد حصل عوضا عن ذلك بعد هزيمته على لقب سرداونا، أى سيد الحرب. ومن المعروف أنه كان يأمل فى أن يخلف من تم تفضيله عليه فى سنة ١٩٣٨.

ومع ذلك لم يكن الأمر يتعلق إطلاقا بصورة مماثلة لطبقة السراكونا الحاكمة. كان أحمد بللو متمرسا بالثقافة الغربية وبالأساليب البيروقراطية، فأدرك تماما ضرورة أن تتجاوب المنطقة مع العصر. وقد أولى اهتماما خاصا بتنشئة نخبة جديدة قادرة على منافسة نخبة الجنوب، بمقاييس الحداثة الغربية. وقد أدخل إصلاحات تدريجية على السلطات الأهلية حتى ذلك اليوم من عام ١٩٦٣ الذى كشفت فيه بشكل صارخ إقالة الأمير سنوسى فى كانو، حقيقة الثورة التى تمت فى صمت: لم يكن مؤتمر شعوب الشمال أداة للأمراء، كما كان الحال فى بدايته، ولكن أداة فى يد كتلة فى السلطة ذات

تركيب أوسع وأعقد. وقام السردونا بالأخص بإعادة بناء جماعة سياسية فى الشمال حول كادونا، العاصمة الإدارية للمنطقة، تتجاوز الخصائص الموروثة عن الماضى، متمشيا فى ذلك مع شعار حزبه : «شمال واحد، شعب واحد أيا كان الدين أو المركز أو القبيلة»(١٥). ولذلك كان أحمد بللو على حق فى عام ١٩٥٩ عندما قارن أمام هارولد مكميلان نجاح المحافظين فى الانتخابات البريطانية بنجاح «محافظى» شمال نيجيريا وتنبأ بطول الحياة للسراكونا تحت ستار الديمقراطية البرلمانية التى لاتقل عن ديمقراطية الارستقراطية الانجليزية(١٦).

ولايعنى ذلك أن السراكونا كانوا فى منأى عن الضغط الثورى. فالراديكاليون من مؤتمر شعوب الشمال الذين انقسموا فى عام ١٩٥٠ أسسوا قبل خروجهم من الحزب «الاتحاد التقدمى للعناصر الشمالية»، وهو أول حزب سياسى يعلن رسميا عن تأسيسه فى المنطقة. وقد أقروا بوجود «صراع طبقى بين أعضاء الوسط الفاسد فى الإدارات الأهلية من جانب والتالاكاوا العاديين من جهة أخرى» وأعلنوا عن عزمهم على العمل من أجل «تحرير » الأخيرين عن طريق إصلاح «المؤسسات السياسية الاوتوقراتية»(١٧). ومما له مغزاه أن التركيب الاجتماعى للهيئات القيادية ولقاعدة الاتحاد التقدمى للعناصر الشمالية يدل على وجود نخبة مضادة من العامة تتباين بوضوح عن التمثيل المغالى فيه للنخبة التقليدية داخل مؤتمر شعوب الشمال. غير أن التيار التلاكا (أو «سوابا» أى الحرية) ظل يمثل أقلية داخل البرلمان اللهم إلا فى مقاطعة ايلورين التى تقطنها أغلبية من اليوربا المسلمين والمسيحيين، وحيث تمكن مؤقتا التلاكا بارابو (حزب العامة) من زعزعة هيمنة السراكونا فى عام ١٩٥٨(١٨). وقد اعترف أمينو كانو، زعيم الاتحاد التقدمى للعناصر الشمالية، اعترف بنفسه أن قيام حكومة ثورية، عاقدة العزم على اختيار موظفيها وفقا لكفاءاتهم سرعان ماستجد نفسها على رأس بروقراطية عامرة بالطبقة التى كانت تنتوى القضاء عليها(١٩).

وفى يناير ١٩٦٦، مثل اغتيال السردوانا وأبو بكر تفاوا باليوا، رئيس وزراء الاتحاد الفيدرالى الذى كان ينتمى هو أيضا لمؤتمر شعوب الشمال، واستيلاء زمرة من الجيش معادية للطبقة السياسية الشمالية، فور ذلك على السلطة، مثّل تحدياً أشد خطورة(٢٠). كانت إقامة دولة موحدة تحقق الخوف القديم الذى يشغل بال السراكونا، بل وشبح التصفية الجسدية للنخبات الشمالية وفقا لما حدث من قبل فى رواندا. وجاء

التركيب الاجتماعى التقليدى فى شمال نيجيريا

١) السراكوتا (القادة)
الأمراء الجالسون على عروشهم
أبناء الأمراء الجالسين على العرش
أبناء الأمراء السابقين أو المتوفين
أحفاد الأمراء الجالسين السابقين على العرش أو المتوفين
الاعضاء الآخرون فى الاسر الحاكمة
مستشارو الأمراء
رؤساء الدوائر بالوراثة
العبيد الرسميون للملوك
رجال البلاط الأمراء (الفداوا)

٢) حفظة القرآن والأئمة والقضاة الشرعيون

٣) التلكاوا (العامة)
التجار الأغنياء
التجار والمقاولون
صغار التجار
المزارعون
النساجون
الحدادون
مضفرو الشعر
النجارون
الصباغون
الحلاقون
الخدم
عازفو الموسيقى
القصابون

C.S.Whitaker, Jr., The Politics of Tradition, Continuity and Change in Northern Nigeria. 1946-1966, Princeton University Press,1970,p.315.

الانقلاب المضاد فى يوليو من نفس السنة ليبدد تلك المخاوف. كان رئيس الحكومة العسكرية الجديدة المقدم يعقوب جوون مسيحياً ينتمى الى الأنجا، وهى أقلية من منطقة الميدل بلت (المنطقة الوسطى)، ومن أبناء المدرسة السياسية للسردوانا والضابط المفضل لديه[٢١]. وقد أعاد النظام الفيدرالى وأعلن فى الوقت نفسه عن إصلاح دستورى صدر فى العام التالى بينما كان انقسام بيافرا والحرب الأهلية يبدوان أمراً لامفر منه. كان البلد مقسماً الى اثنتى عشرة ولاية من بينها ست ولايات فى المنطقة الشمالية القديمة. وهكذا كان المقدم يعقوب جوون يأمل فى أن تقلع الأقليات العرقية فى المنطقة الشرقية عن تضامنها مع الانفصاليين الايجبو وفى إرضاء أقليات الميدل

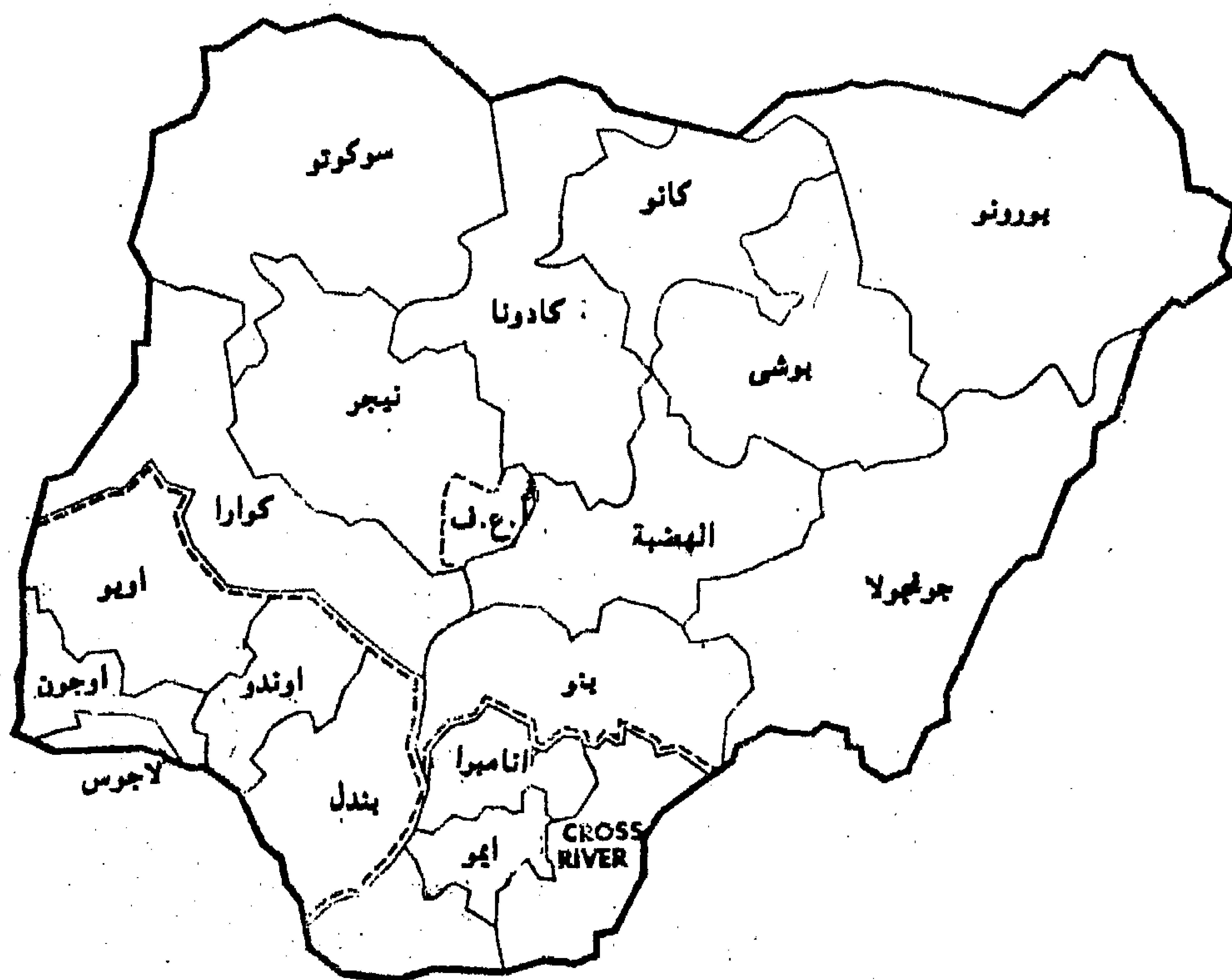
بلت التى تم دمجها من قبل فى المنطقة الشمالية والساخطة على سياسة الساردونا[٢٢].

وكان التخلى عن هذه الاستراتيجية يعتبر تضحية ضرورية تقدم على مذبح وحدة أراضى نيجيريا. غير أن هذه التضحية كانت على أى حال ظاهرية أكثر مما هى حقيقية. فقد ظلت الهوية الشمالية (دان اريوا) تفرض نفسها وإن أصبحت من الآن فصاعدا إسقاطا للفكرة القومية المعبرة عن نفسها عن طريق المقولات الإسلامية، أكثر مما هى رد فعل دفاعى ضد التوسعيين اليوروبا والايجبو. وقد أثبتت السلطات الشمالية طوال تلك الفترة الصاخبة فى ظل الحكومات العسكرية، قدرتها الملحوظة على الحفاظ على نفوذها رغم أن أى شخصية محافظة لم تحظ بالشرعية وقوة التأثير الكافية للحلول محل الساردونا. وفى هذا الصدد يجب ألا يخدعنا حل السلطات الأهلية فى عام ١٩٧٠، إذ سرعان ماحلت محلها «سلطات الحكومة المحلية». وكان هذا الإصلاح امتدادا لنقل السلطات تدريجيا الذى بدأه أحمد بللو وأبو بكر تفاوا باليوا فى الخمسينات. وفى المقابل تم إشراك الدوائر القيادية، سواء كانت «تقليدية» أو إدارية أو سياسية أو اقتصادية، فى ممارسة السلطة من خلال مختلف الإجراءات الاستشارية. وظلت هذه الدوائر مسيطرة على الحكومات التى خلفت يعقوب جوون الذى أبعده أقرانه فى عام ١٩٧٥. وكان مورتالا محمد من أبناء ارستقراطية كانو ذات النفوذ الشديد، كما أن الذين تولوا مهمة اختيار خلفه فى فبراير ١٩٧٦: جوزيف جاربا، وهو مسيحى وشيخو ياراردوا من بول كاسينا، كانا هما أيضاً من الشمال. وقد حل محل مورتالا محمد، اولوسجون اوباسنيو، وهو من اليوروبا، غير أن ياراردوا الساهر على عدم الانتقاص من سيادة الطبقة المسيطرة الشمالية كان يقف الى جانبه فى الظل[٢٣]. وفى الوقت نفسه استفادت هذه الطبقة تماما من التوزيع الجديد للمؤسسات والمراكز الاقتصادية. فقد ترك عدد من موظفى «الخدمة المدنية فى المنطقة الشمالية» التى تم حلها فى عام ١٩٦٧، صفوف الإدارة والتحقوا بالقطاع الخاص حيث زودوا الفئات التجارية القديمة فى المدن الهوسا، بدماء جديدة[٢٤]. وقد تضاعفت الإمكانات السياسية والبيروقراطية للتراكم من خلال آليات «التداخل» التى أسست النظام العسكرى وعن طريق تحويل جانب كبير من الموارد العامة لصالح الدولة الاتحادية (وبالأخص دخول هيئات التسويق التى كانت تديرها المناطق، ودخول النفط المتزايدة إلى حد كبير) وإنشاء ولايات اتحادية جديدة فى عام ١٩٧٥. وهكذا اتسع

مجال عمل النخبة التقليدية فى الشمال فى الوقت الذى كان تفتيت المؤسسات الإقليمية يترك الانطباع بأن النظام السياسى يتعرض للمزيد من الفواصل.

وقد تعزز ذلك التطور مع الانتقال الى الحكم المدنى من ١٩٧٧ الى ١٩٧٩، وإن كان قد عرقل تصاعد نفوذ الأجيال الشابة من النخبة الشمالية. وكانت هذه قد تجمعت بشكل غير رسمى فى «لجنة المواطنين المعنيين» - والمسماة بشكل دارج «مافيا كادونا» بما فى ذلك من جانب أعضائها - وهى التى يعود أصلها الى أيام ١٩٦٦ السوداء. وكانت تلك العصبة مكونة من موظفين كبار ومشتغلين بالشئون الاقتصادية وضباط وجامعيين مزودين بكفاءات غربية متينة مع تمسكهم بشدة بالوهية التاريخية للشمال وبالنهوض به. وكانت نسبة كبيرة من أعضائها منتمية إلى أسر أرستقراطية دون أن يكون مجرى حياتهم العملية متوقفا على سلطة الأمراء. وكانوا قد تجاوروا أو تتابعوا بصفة عامة على مقاعد جامعة باريوا الذائعة الصيت، كما أن أغلبهم انخرط فى نفس المؤسسات مثل الكدر الوظيفى للمنطقة الشمالية ودار النشر الصحفية «نيونيجيريان». وبعبارة أخرى كانوا قد تمرسوا فى أجهزة حكم السردوانا فأصبحوا ثمرتها الأخيرة. بيد أنهم كانوا يتميزون عن «الحرس القديم» من سياسيى مؤتمر شعوب الشمال بحكم اختلاف الجيل والاحتراف. وفى السبعينات كانت «مافيا كادونا» مجموعة ضغط فى خدمة مصالح مسيطرة فى الشمال. وقد تدخلت بفعالية من أجل أن يكون كل من الإصلاح الدستورى فى عام ١٩٦٧، وإجراءات الترقية داخل الجيش، وتطبيق قرارات جعل الاقتصاد «وطنيا»، ومنح القروض المصرفية، لصالح تلك المصالح. غير أن هذه المجموعة لم تنجح فى عام ١٩٧٨ فى السيطرة على الحزب الوطنى النيجيرى الذى كان، لأكثر من اعتبار، استمراراً لمؤتمر شعوب الشمال وأداة تهدف الى التصديق على الأولوية القومية للشمال عن طريق الانتخابات، وذلك تحت ستار تحالف يجمع أنصارا سياسيين من مختلف المناطق. وظلت ندوة الشمال، وهى هيئة غير رسمية تسيطر على الحزب، ظلت بين أيدى «الحرس القديم» ولم تتمكن «مافيا كادونا» من جعلها تقبل مرشحها مالام ادامو سيروما، لانتخابات الرئاسة. وكانت الأفضلية هنا للحاج شجارى إذ كان لديه عدد أكبر من الحلفاء فى الجنوب كما لم تلطخه فضائح عقد السبعينات. وقد قاد الحزب نحو النصر فى عام ١٩٧٩، ثم فى ١٩٨٣ ولكن فى ظل ظروف ثار حولها الكثير من الجدل. ومما يكشف بدرجة أكبر عن مدى مرونة قيادات السراكونا أن أحد الأحزاب التى كانت تنازع الحزب الوطنى

ولايات نيجيريا التسع عشرة (١٩٧٦ - ١٩٨٧)



أ.ع.ف (أراضى العاصمة الاتحادية (ابوجا)

—— حدود الولايات ١٩٧٦-١٩٨٧

---- حدود المناطق السابقة (قبل ١٩٦٣)

ملحوظة: عدد الولايات أصبح ٢١ ولاية في ١٩٨٧
نشأت ولاية اكوا ابوم عن تقسيم ولاية كروس ريفر
تحول الجزء الشمالى من ولاية كادونا الى ولاية كاتسينا

النيجيرى فى السيطرة على ولايات الشمال فى عام ١٩٧٩ - وهو حزب الشعب لنيجيريا الكبرى - كان يرأسه هو أيضا مسئول سابق فى مؤتمر شعوب الشمال، وهو وزيرى ابراهيم، المنتمى للارستقراطية الهوسا، والذى حظى تلك القيادات بتواطؤ فعال من جانب عدد من الأمراء(٢٥).

وكان التهديد الشعبى الثورى لايزال خفيف الوطأة إزاء هيمنة السراكونا حتى وإن كان ذلك التهديد يتميز بطابعه الحىّ. وكان لايزال يجسده الى حد ما أمينو كانو، رجل السياسة الوحيد فى المنطقة الذى كان بوسعه أن ينافس شبح الساردونا. غير أن ملامحه السياسية الحادة كانت قد ثلمت. وقد اعتمد عليه نظام المقدم يعقوب جوون فى الشمال، وتجسد فى ١٩٧٧-١٩٧٨ احتمال التوصل الى تصالح تاريخى بين مؤسس الاتحاد التقدمى للعناصر الشمالية وورثة مؤتمر شعوب الشمال. وقد أجهضت تلك المصالحة بسبب دوام نقمة الأمراء و«الحرس القديم» فى الحزب الوطنى النيجيرى على ذكرى «الخط التلاكا». وقد ساء أمينو كانو ألا يعرض عليه سوى مركز متواضع فى الأجهزة القيادية لحزب الشعب النيجيرى فتركه وترأس حزب خلاص الشعب الذى كان قد تأسس على يد حفنة من النقابيين القدامى والمثقفين الماركسيين اللينينيين. وقد جاء الى الحزب بهالته والأعداد الغفيرة من الناخبين من الأنصار السابقين للاتحاد التقدمى للعناصر الشمالية. غير أن حزب خلاص الشعب لم يحصل إلا على ١٠٪ من الأصوات فى انتخابات ١٩٧٩ بسبب منافسة حزب الوحدة النيجيرى التابع للزعيم اوولوو الذى تبنى خطابا اشتراكيا، وحزب الشعب لنيجيريا الكبرى الذى برع فى استغلال بعض الخصائص التاريخية للمنطقة الشمالية التى أنقضى عهدها. وقد تركز نفوذ حزب خلاص الشعب فى ولايتى كانو وكادونا الرئيسيتين، مما كان يتفق تماماً مع الصدع التقليدى بين التلاكاوا والسراكونا. وقد عمد أبو بكر ريمى، حاكم كانو المنتخب الى القضاء على آخر امتيازات الأمير الذى وقف فى صف حزب الشعب النيجيرى. ولكن سرعان ما انقسم حزب خلاص الشعب أمام تجربة السلطة، الى جناح راديكالى ارتبط به حاكما كانو وكادونا وكتلة ظلت تدين بالولاء لأمينوكانو. وانفجر الانقسام منذ عام ١٩٨٠ وتحول الى مهزلة قانونية. وتوفى أمينو كانو بعد ذلك بثلاثة أعوام قبل أن يشهد انتصار مثل الحرية (سوابا) التى أثارت الشكوك حوله فى نظر الارستقراطية(٢٦). أما الانتفاضات الألفية الصاخبة والمثيرة للقلق التى اجتاحت فى تلك الحقبة مدن كانو ومايدو جورى وكادونا ويولا فكانت تفصح عن البلبلة

الاجتماعية التى أثارها احتدام الأزمة الاقتصادية والإثراء الجامح لأقلية وإفقار الأغلبية - وبالأخص كتلة طلبة مدارس حفظ القرآن - أكثر مما كانت تكشف عن حركة ثورية قادرة على الاستمرار[٢٧]، مما جعل من الممكن إغراقها فى الدماء بلا تردد.

وفى منطقة ميدل بلت، الوسطى، حاول أيضا عدد من الساسة، معظمهم من المسيحيين زعزعة هيمنة السراكونا فأسسوا فى عام ١٩٧٧ «مجلس التفاهم والتضامن» للتعبير عن وجهات نظرهم فى نطاق الجمعية التأسيسية. وقد كافحوا بكل صلابة ضد الاعتراف بالشريعة التى كانت «مافيا كادونا» تطالب بها على الرغم من تحفظات «الحرس القديم». غير أن تطلعهم الى تجميع «أغلبية من الأقليات» لم يكلل بالنجاح وسرعان ماغرقت فى مستنقع تقاسم «الكعكة الوطنية»[٢٨].

والواقع أن الخطر الذى كانت تتعرض له قيادة الشمال فى بداية الثمانينات كان يرجع الى ضعف حكومة شيخو شجارى المتزايد وعدم شرعيتها. كانت الاختيارات الاقتصادية الخاطئة وانغماسات فريق الحزب الوطنى النيجيرى فى عمليات المتاجرة بكل جموح قد قادت البلاد الى الإفلاس واصطدمت بشكل مباشر مع المصالح الصناعية لبعض أعضاء «مافيا كادونا»[٢٩]. ولم يحدث قط من قبل أن تعرض نفوذ تلك المافيا داخل جهاز الدولة لمثل هذه الضربات. وهكذا قطعت علاقاتها مع الحزب الوطنى النيجيرى وحاولت أن تسيطر بلا توفيق على حزب خلاص الشعب ووقعت فى نهاية الأمر اتفاقاً سريا مع حزب الوحدة النيجيرى. غير أن الأخير لم يفز مع ذلك فى انتخابات ١٩٨٣ المزورة. ومع أنه لايوجد مايدفع الى الاعتقاد بأن استيلاء الجنرال بخارى على السلطة فى ٣١ ديسمبر من نفس السنة لم يكن بتوجيه من «مافيا كادونا» إلا أن العلاقات التى أقامتها مع النظام الجديد كانت حقيقية، كما أن الدكتور محمود توكور، وهو من الشخصيات المرموقة فى مافيا كادونا، عين فى منصب وزير التجارة والصناعة ذى الأهمية الاستراتيجية. وقد سارع الجنرال بخارى بجعل الزعماء، ومنهم الأمراء بالطبع، شركائه المفضلين - هذا إن لم يكونوا الوحيدين - لأن أسلوبه الغاشم نجح فى إثارة عداء القوى الحية فى البلاد - وهيأ المجلس العكسرى الأعلى لممثلى الشمال تفوقاً صريحا. وقد صحح الجنرال بابانجيدا تلك التجاوزات الصارخة عندما حل محل الجنرال بخارى فى اغسطس ١٩٨٥[٣٠]. وهكذا يبدو اليوم أن تحويل الارستقراطية الهوسا - البول الى طبقة مسيطرة قد تحقق. والخطر الرئيسى الذى

تتعرض له هو أن تعميها قوتها فتدفع بذلك حلفاءها فى الجنوب الى الانقسام الدينى بتشجيع التصاعد العاتى للمطالب الاسلامية منذ بداية المناقشات الدستورية فى ١٩٧٧ - ١٩٧٨.

المسارات النَسَبية

إذا كان الاستدلال على سيناريوهات التحديث المحافظ أو الصدع الثورى سهل نسبياً فى ظل الأوضاع المتميزة بالتدرج الاجتماعى الشديد وبالمركزية السياسية، إلا أنه يتعثر أمام الأوضاع التاريخية الأخرى ذات الخصائص المتميزة، كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات التى يقال عنها إنها مجزأة أو نَسَبية أو بلا رأس (انظر المقدمة، حاشية صفحة ٣١) أو بالنسبة للمجتمعات التى تميل أقليات دخيلة إلى السيطرة عليها اقتصاديا بل وسياسياً أيضا فى بعض الأحوال.

وحال المجتمعات النسبية معقد بشكل خاص وقد أتاحت علاقتها بالدولة السابقة على الاستعمار والمعاصرة للانتروبولوجيين أحد مواضيع التفكير الأثيرة لديهم[٣١]. وقد رأينا كيف أن تيار الانتروبولوجيا الاقتصادية الفرنسية قدم إضافته. غير أن تعريف فئة هذه المجتمعات فى حد ذاتها لاتزال تثير مشكلة[٣٢]. وبوسعنا أن نتجنب جدلاً يخرج عن دائرة اختصاصنا، بتبنى وجهة نظر ب. جيشيير و ج. س. باربييه و ر.جوزيف الذين أكدوا على عدم كفاية فكرة الارستقراطية أو البكورية وعدم ملاءمتها لربط خطوط إدماج المجتمعات التى بلا رأس بمجال الدولة التى أعقبت الاستعمار[٣٣].وتظهر تلك الخاصية المميزة للمسارات النسبية من خلال الرد العنيف أو الخفى فى مواجهة الدولة وأطماعها. وترجع الى هذه المسارات غالبية الانتفاضات العظيمة التى هبت فى أعقاب الغزو الاستعمارى. كما أن السلطات السياسية الافريقية لاقت بدورها مصاعب جمة غداة الاستقلال لإقامة البنيات الوسيطة للسلطة التى تتطلبها الممارسة البيرواقراطية للحكم. وعلى سبيل المثال لم ينجح الساردونا فى ذلك فى الميدل بلت النيجيرى وتسبب إصلاحه الإدارى فى إشعال النيران وإراقة الدماء فى بلاد التيف فى عام ١٩٦٤. وعلى نفس الغرار تجد إدارة داكار المركزية نفسها عاجزة فى مواجهة النزعات الاستقلالية لدى الديولا فى إقليم كازامانس، تماما كما تجد نفسها الماركسية اللينينية التى اعتنقها الحزب الافريقى لاستقلال غينيا- بيساو وجزر الرأس الأخضر عاجزة أمام البالانت.

وفى حالة المجتمعات النسبية يكون من العسير تصور الفئة المسيطرة القادرة على التوالد فى ظل الدولة المعاصرة. ولعل مفهوم الارستقراطية ليس فى غير موضعه كما يرى ج.س.باربييه. فالأخلاقية الارستقراطية المستقاة من ميثولوجيا الأسلاف تتمشى مع التنظيم النسبى. ولذا فقد تكلم أحد الانتنولوجيين عن قصد عن «سادة الغابة» بخصوص بيتى الكامرون[٣٤]. وهذا الإحساس بالانتماء الى نسب قديم كان له أثره فى موقف العائلات الكبيرة المتعالى إزاء سلوك رئيس الوزراء اندريه-مارى مبيدا، لعلمها بأنه أصلاً من عامة الايتون. وعلى هذا النحو يمكن أن تتضمن المجتمعات التى ليس لها رأس، تمايزات تتوالد مع الزمن. فقد نشأ لدى الكوكويا التابعين لمجموع التيكه فى الكونغو تمييز بين الأنساب الفقيرة أو المتوسطة، والأنساب الغنية، على أثر انتشار النخاسة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان مرتبطاً بظهور «ارستقراطية صغيرة ذات محتد»[٣٥]. وبطريقة مماثلة أسفرت الانقسامات المتواصلة والمتراكمة عند البيمبة والناجمة عن الصراعات بين المحاتد المزدهرة والمحاتد الضعيفة، أسفرت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عن توطيد المركز الإقليمى للقرى الأقوى قبل أن يجبرها الاستعمار على التراجع نحو عقر دارها[٣٦]. وهكذا يتفق الكل على الاعتراف بعلاقات تفوق ثابتة الى حد ما داخل المجتمعات التى بلا رأس، وقد اقترح ايفانز - بريتشارد بالأخص أن توصف العشائر الرئيسية لدى النوير بأنها «ارستقراطية» بالرغم من أن المساواة المطلقة فى نظامهم المجزأ كانت مسألة لاشك فيها[٣٧]. ومن وجهة النظر هذه فإن الباسا الذين تناول ج.س.باربييه مثالهم لايبدو حقا أنهم يشكلون استثناء، حتى وإن كان أبكار العشيرة (مبا - مبومبوك) لايتم اختيارهم «من سلالة يمكن أن تشكل أسرة حاكمة»[٣٨].

ولكن من الواضح لنا لماذا لا تماثل تلك الخمائر الارستقراطية سيطرة فئة اجتماعية محددة المعالم تماما وقادرة على التواصل، ولماذا كانت ملاحظات نقادنا لها أساس فى مجملها. ففى ظل النَسَبية تتوقف أولوية الأبكار، النسبية، على أدائهم الفردى فى المقام الأول، أكثر مما تتوقف على ميزة مكتسبة بحكم المولد. فالأمر يتعلق «بتفوق متوقف على الظروف ومكتسب على مدى الحياة»[٣٩]. ومثال المجتمع البيتى فى ساحل العاج يوضح ذلك تماما. فالأبكار لايعودون الى سلالة مهيمنة توالدت عبر الأجيال، بالتراكم وعن طريق «قطب افتتاحى». ومع أن احتلال مركز البكورة ليس متروكا لصدف، ولايرجع فقط الى استراتيجيات فردية إلا أنه يعنى فى المقام الأول

التحرر «من علاقة كان الشخص تابعا لها من قبل وإقامة أو استقطاب علاقات غير متماثلة» تؤسس السيطرة النَسَبية. فالبكورة تشكل ميزة ولكنها ليست مطلقة إذ تتطلب التمكن من الاستفادة منها وهناك «مجالات للالتباس النسبى» كالحرب والسحر يمكن أن تحرر على العكس الابن التالى للبكر من وضعه كأخ أصغر من الناحية الاجتماعية حتى وإن كان يعانى عقبة منذ البداية:

«وبصفة عامة، لاتتوقف شروط توصل الأبكار الى مناصبهم، فى إطار النسبية الأبوية على علاقات القرابة، أى أنهم بعبارة أخرى لايشكلون فى إطار المؤسسة سلالات من الأبناء البكر والأبناء الأصغر، أو أنسابا أدنى تتميز كل منها باختيار معين للمسيطرين والخاضعين. ولايعنى ذلك أن السلالات والانساب الدنيا والنسبية الأبوية متساوية؛ فمن الممكن التحدث فى هذا المجال عن تطور غير متساوٍ: فبعض السلالات تستقل ذاتيا بسرعة وتشكل جماعات تُراكم أكثر من غيرها، عن طريق الأبكار، ممتلكات الأزواج والنساء والأسرى.. الخ. وعلى العكس قد تجد بعض السلالات نفسها معزولة، فتجعل أفرادها تابعين لقطاع من السلالة مسيطر بشكل مؤقت. ومع أننا هنا بصدد عدم مساواة نَسَبية، إلا أننا لانستطيع مع ذلك أن نستنتج وجود علاقات طبقية. ودون إنكار المساوئ الناجمة عن الانتماء الى تلك الأنساب (عدم إمكان الحصول على الميراث مثلا) فإن عملية التبعية ليست غير قابلة للرجوع فيها ويمكن أن تتغير وفقا لاستراتيجيات فردية أو أى ظروف تشجع على انبثاق علاقات غير متساوية داخل تلك الاستراتيجيات».

بل إن الأسرى أنفسهم قد يجدون خضوعهم يتلاشى مع تعاقب الأجيال، إذ تشكل ذريتهم بدورها سلالات دنيا مع حفاظها فى الوقت نفسه على آثار أصولها فى نظر الأجزاء الأخرى إلا أنها تستطيع، فى نهاية المطاف، أن تخلق لصالحها أوجه عدم المساواة النسبية[٤٠].

وفى سياق القفزة النوعية للمركزية السياسية وللاندماج فى مجال الدولة المعاصرة، وفى غياب طبقة اجتماعية أصيلة مسيطرة، لا عجب إذن أن نجد أن سيناريو الصدع بدا الغالب خلال القرن الماضى فى ظل المجتمعات التى بلا رأس. وهذا ماشهده مسار

الماكا فى الكامرون الذى حلله ب. جيشيير بتفوق. كانت سلطة الأبكار إذن مرتبطة بالظروف وباختصاصاتهم التى كانت تتكون من قائمة من المهام التى تؤدَى بهذا القدر أو ذاك من النجاح وفقا للظروف. فكما هو الحال عند التيف فى نيجيريا، كان الاستقلال الذاتى المؤقت للقيادة متوقفا عموماً على العلاقة مع الوسط الخارجى عندما يتطلب الأمر التصدى لتهديد ما وكان تأثيره الداخلى محدوداً. وكان الأبكار لا يسيطرون بالأخص على فائض الإنتاج الزراعى. ونتيجة لافتقاد مؤسسة التدرج الهرمى الاجتماعى، أدى لجوء المستعمر الألمانى ثم الفرنسى إلى تعيين مساعدين إداريين – وهو أمر لا مفر منه – الى ظهور وظيفة جديدة تماما على مسرح القرية ولم تخل أيضا من خيبة للآمال. وبصفة عامة تم تعيين أول من اتصلوا بالسلطات الأوروبية وخدموها «كرؤساء». ولكن الشيوخ كانوا معتادين فى الكثير من الحالات على إرسال تابع لهم فقير لمقابلة الأجنبى، بل وأحيانا أسير أو هارب تم تبنِّيه؛ وهذا ماحدث بالأخص فى أتوك، أهم الزعامات العليا فى بلاد الماكا. ولهذا المثل مغزاه بشكل خاص لأن أول من تولى هذا المنصب استطاع أن ينقله بالوراثة، بل إن هذه الأسرة ذاتها حافظت على مركز القوة هذا منذ العهد الاستعمارى الألمانى حتى مرحلة مابعد الاستعمار، وذلك فى تناقض تام مع معايير المجتمع الماكا. وعلى العكس، ظلت الزعامة العليا الأخرى فى المنطقة، وهى زعامة دوميه، مسرحا لمعارك نفوذ متواصلة حالت دون الاستيلاء عليها وفقا للمثل الأعلى القديم. بل إن الزعيم الأعلى لأتوك بذل جهوده فى الثلاثينات، اعتمادا على التلاعب بالتسلسل النسبى، لمدّ دائرته الإدارية على حساب خصمه فى دوميه، بادعائه أن عائلته كانت صاحبة السيادة على بلاد الماكا قبل وصول الألمان. وما كانت تلك المزاعم تستطيع أن تسدل ستار النسيان على أن «الخدم» والجنود والحمالين والطهاة والسعاة الذين اختارت الإدارة الفرنسية من بينهم معاونيها الإداريين لم يكونوا من الشيوخ الوقورين، بل شباب مغامر حريص على استكشاف «منطقة عدم تحديد الأنساب» الجديدة، المتمثلة فى العمل بالأجر. وكما اعترف بذلك أحدهم فى عام ١٩٧١، فإن الزعماء «ولدوا بين أيدى البيض».

واستفاد رجال جدد، بطريقة مشابهة من التوسع فى الزراعة ذات الريع بعد ١٩٤٥، ولايتفق عدم المساواة الذى نجم عن ذلك لا مع فروق السن ولا مع تمايز بعض الأنساب الأبوية. «فالمتطورون» الذين تعلموا فى المدارس وأحرزوا النجاح فى مباراة تصفية الاستعمار وأصبحوا سماسرة الدولة المعاصرة فى الريف الماكا، كانوا أيضا أناساً جدداً. ولم يكونوا بالأخص من أبناء فئة الزعماء كما كان بوسع المرء أن يتوقع.

ومن جهة، تآكلت سيطرة الأبكار من الأنساب على القرى لصالح تلك النخب الجديدة المتعاقبة، القادرة خيرا منهم على مناقشة المشاكل الاقتصادية والسياسية الحديثة فى الهيئات المحلية وعلى التعامل مع نائب المحافظ وأجهزة التنمية الريفية والإدارات الوزارية فى ياونده. ومن جهة أخرى، لم تكن تلك النخب، وبالأخص نخبة «المتطورين»، قد اكتسبت بعد قوام الفرع المحلى للطبقة المسيطرة قوميا، إذا ماتواجدت تلك الطبقة. «فالمثقفون» الذين يستمدون تفوقهم فى الريف من مشاركتهم فى جهاز الدولة واقعون بين مطرقة احتمالات الحياة السياسية والإدارية فى ياونده وسندان التساوى التام النَّسبى الذى لايزال نشطا للغاية فى عالم الغيب. ولذا فإنه من غير المؤكد أن تبقى سيطرتهم المحلية من بعدهم. فتعدد الزوجات الذى تحرضهم عليه أخلاقيات النسبية والذى يسهم فى إضفاء الشرعية على تفوقهم، ويحول ماليا دون أن يبعثوا بكل أبنائهم الى المدارس. والتعليم الثانوى، وهو السبيل الذى لامفر منه لكل ارتقاء اجتماعى، لم ينغلق حتى الآن تماما أمام أبناء القرى. وأخيرا فإن بلاد الماكا ليس لديها الوزن الاقتصادى أو السياسى فى العاصمة حتى يكون النفوذ الذى يمتلكه المرء فيها ضمانا لنجاحه على المستوى القومى. وباختصار، لاتمتد جذور النخبة الماكا حتى الماضى السحيق، وهى ليست حتى الآن وراثية[٤١].

وعلى نفس المنوال حطم اقتصاد المزارع الكبيرة عند البيتى فى ساحل العاج العلاقات غير المتساوية التى كانت تسمح لأقلية من الأفراد بالإشراف على ضم الرجال الى النظام النسبى وعلى تنقل النساء. والى جانب اتجاه الأسر المحدودة إلى الاستقلال الذاتى، ذابت العلاقات بين الأبكار وأشقائهم الأصغر منهم سناً من خلال السير الفردية، وهى لاتفسر مثلا الفروق العقارية بين المزارعين الريفيين:

«[...] هناك شخصيات تحتل، وفقا للتسلسل النسبى، موقع البكر، ولكنها فقيرة بينما تتوفر مثلا دخول أكثر لياقة ورغدا لدى أفراد من سلالة أسرى. وفى نهاية الأمر، فإن نمو اقتصاد المزارع يكشف عن تقلبات ونواحى عدم التحديد فى المرحلة السابقة؛ وبالأخص فإن التمليك الفردى يفصح عن عدم تبلور العلاقة بين الابن البكر والابن الأصغر فى العهد السابق على الاستعمار، وهو يعزز ويقوى بمنطقه الخاص عمليات التطور الفردية. وهذه التطورات تكتسب أهمية أكبر خاصة وأنها لاتدور فقط داخل العالم القروى: فالهجرة من الريف والالتحاق بالمدارس أوجدا أوضاعا جديدة. فالمراكز التى تكتسب أو المهن التى تمارس (من العامل اليدوى حتى الموظف

الكبير) وحسابات النجاح أو الفشل فى المدن لا يمكن تفسيرها بالمراكز السابقة للآباء أو الأسلاف؛ فهى ترجع أساسا إلى مسارات فردية أو إلى أوضاع غريبة عن مؤسسة النسبية»[٤٢].

وباختصار فإن تغير الوضع الاستعمارى وديناميكية الاندماج التى تنتج عنه لهما عواقب أشد ضرراً بالنسبة للمجتمعات التى ليس لها رأس أكثر مما هى بالنسبة للمجتمعات المركزية. فالمجال النسبى لم يعد يكفى للإنجازات الشخصية لخير أبنائه. فمركز البكورة الذى يمكن أن يمنحه لهم النظام النسبى لم يعد يسمح لهم إلا بالتحكم فى وحدة سكانية هامشية بمقياس الدولة، لاتستطيع فى حد ذاتها أن تؤمن أى نفوذ فى الدولة. والأدهى من ذلك أن المجال النسبى يجد أن «منطقة عدم تحديد» أخرى تزيحه عن طريقها - وهى منطقة المدرسة والعمل المأجور والمجال السياسى الوطنى وعالم الأعمال - وتقلل يوما بعد يوم من شأنه.

ومع ذلك يجب ألا نقلل من قدرة العناصر الفاعلة فى مجال النسب على استعادة ملكيتهم لمجال الدولة المعاصرة[٤٣]. فأيا كان عنف هزة الاندماج إلا أنها لاتسمح بأن نستبعد مقدما فرضية وجود تواصل أساسى بين الأمس واليوم، يشبه الى حد كبير سياسة التحديث المحافظ التى انتهجتها بعض الارستقراطيات فى ظل حكم مركزى. ولنترك جانبا حالتى الصومال وموريتانيا، الخاصة الى حد كبير. ففى الحالة الأخير مثلا كان البربر ذوو الأنساب النبيلة المستفيدين الوحيدين من المرحلة الاستعمارية. وكانت الاضطرابات التى وقعت عند الاستقلال تعكس خلافات داخل تلك السلالات البارزة، خاصة بين الأجيال، علما بأن سياسة «التعريب» زادت من تفوق «البيضان»[٤٤]. وهكذا أجل نظام مختار ولد داده والحكومات العسكرية التى جاءت فى أعقابه بعد ١٩٧٨، عملية قلب بنية اللامساواة التى كان يتطلع اليها ليس فقط العبيد الذين تم تحريرهم نظريا عن طريق تشريعات متكررة؛ بل وأكثر منهم الأقلية السوداء على ضفة نهر السنغال[٤٥]. غير أن هذا الوضع التابع للمجال المغربى أقرب إلى بعض مظاهر النزاعات التشادية أو السودانية ولايمثل المسارات النسبية فى جنوب الصحراء.

وسيناريوهات التواصل التى نتبينها من خلال المسارات النسبية جنوب الصحراء أقل وضوحا. غير أن ب.جيشيير يقر بإمكانية تلك السيناريوهات عندما يضع مسار الماكا فى مواجهة مسار المقانج المجاورين لهم. وأغلب الزعماء المحليين عند هؤلاء، فى

المرحلة الاستعمارية، وأغلب رجال السياسة والموظفين فى مرحلة ما بعد الاستعمار ينتمون الى أسرة نكال سليك الموسعة، التى حقق زعيمها بقوة السلاح تفوقا مؤكدا قبل الغزو الألمانى (٤٦). غير أن الأمثلة التى يمكننا استعارتها من كونغو - برازافيل أكثر دلالة نظرا لأنها تمس بإدارة الدولة نفسها بشكل مباشر. ففى القرن التاسع عشر مثلا لمع النكانيى، أى الرجال البارزون فى بلاد البيمبه، من خلال الحرب وأعمال السحر والإقامة الجديدة للأسواق. وكان هؤلاء النكانيى قد حاولوا استكمال الوحدة السياسية فى هضبة المويوندزى أثناء الاحتلال الاستعمارى، تارة بالتعاون مع الفرنسيين وتارة أخرى بمحاربتهم(٤٧). غير أن الاحتلال العسكرى لم يغير على الرغم من وحشيته القصوى، الجغرافية السياسية لبلاد البيمبه، وحصل الميمبوندى فى نهايته على إقرار بتفوقهم الذى كانت قد بشرت به قبل ذلك بعدة عقود شخصية موا بوكولو. وأصبح العديد من النكانيى رؤساء محليين فى خدمة المستعمر وقايضوا شرعيتهم السحرية بالسلطة التى منحتهم إياها الإدارة الفرنسية. وفى العشرينات والثلاثينات، تعرضت الهضبة لفظائع القمع من جراء الرفض الشرس للعمل بالإكراه. ولم يتمكن النكانيى المتحالفون مع المستعمر من التخلى تماما عن تضامنهم مع رعاياهم ودفعوا أحيانا ثمن مقاومتهم. وهكذا أفلتت بلاد البيمبة من مصير مستودعات الأيدى العاملة وتخصصت فى الإنتاج الزراعى. ومرة أخرى، تأقلم النكانيى، الذين ترقوا فى المراتب الاستعمارية ومع ذلك التطور. ولجأ أغلبهم بالأخص الى «استخدام مركزهم فى النظام الاستعمارى بكل هدوء لاستعباد كل من كان بوسعهم أن يستعبدوا»، هذا على الرغم من أن المبدأ الفرنسى كان بالطبع مناهضا للعبودية(٤٨). ففى مواجهة الدولة الممثلة فى المدينة، يظل دور السلطة المستمدة من النسب الحاجز الحامى للاستقلال الذاتى للمجتمع القروى، ومما له مغزاه أن سكان المدن مستبعدون بحكم الواقع من إسناد هذا الدور لهم.

وهذا الطراز من الآليات يجعل المرء يميل الى الاعتقاد بأن فى الكونغو «الأبكار، وبالأخص رؤساء الأنساب والعشائر لم يفقدوا سلطتهم بل كيّفوها مع الأوضاع الجديدة، أى مع سيادة رأس المال إجمالا وعلاقات السوق»(٤٩). ودون الذهاب الى حد الحديث عن «رأسمالية نَسَبية» و«تحالف بين برجوازية بيروقراطية وزعامة نسبية» أو التفكير بشكل مطرد فى حدود ترابط أساليب الإنتاج(٥٠)، لايسع المرء إلا أن يتساءل حول إسقاط خطوط التواصل التاريخى هذه فى قلب جهاز الدولة. وهناك شهادات

متطابقة تفيد بأن الأعضاء «الشماليين» فى اللجنة المركزية لحزب العمل الكونغولى، الذين اكتسبوا السيطرة القومية منذ ١٩٦٨، يجتمعون فى «ندوات» ويشكلون النواة الصلبة التى تتخذ القرارات السياسية. وفى نطاق هذه الهيئة التداولية غير الرسمية، تتمتع أصوات الشيوخ، التى يتم جمعها خلال الزيارات المنتظمة التى يقوم بها قادة الحزب والجيش لبلداتهم، تتمتع بنفوذ لا يُنكر[٥١]. وهنا، يفرض التشابه نفسه مع تعايش سادة السماء الجامحين والنشطين، فوق هضبة كوكويا فى القرن التاسع عشر، مع سادة الارض الذين يمارسون «سلطة خفية»: «فنوعا السلطة مختلفان: إذ إن سادة الأرض هم زعماء أنساب، بينما سادة السماء يقيمون نفوذا قطريا وقانونيا وسياسيا. ولكن حدود النزاع، كانت دائما قريبة للغاية من التهادن، من كلا الجانبين. فقد حاول سادة السماء بنجاح الإشراف على التجارة الخارجية والتخصص فى الحرف؛ ولكن بوسعنا أن نتساءل إذا ما كانت السيطرة على الأتباع ممكنة حقا دون مشاركة الارستقراطية الأخرى. وفى المقابل، كان سادة الأرض يودون الحد من نمو الارستقراطية اليولو ولكنهم كانوا يريدون أيضا الاستفادة منها {...} والواقع أن المخصصات والمكاسب على كافة أشكالها كانت موزعة بين سادة السماء وسادة الارض»[٥٢]. ويبدو أن ب.ب.ريه، الخبير بالمجتمع الكونغولى، كانت فى ذهنه إجراءات من هذا النوع عندما شهد بأن:

«علاقات العداء أو التحالف بين جماعات عرقية أو إقليمية داخل الدولة أو خارجها، يفسرها قبل كل شئ تداول السلطة داخل كل جماعة عرقية. ففى عام ١٩٥٩ عندما عقد يولو، ممثل الجنوب، واوبانجو، ممثل الشمال اتفاقا لوضع حد للمواجهات بين الشمال والجنوب فى برازافيل كان بإمكانهما إبرام ذلك العقد لأن كلاً منهما كان يحتل مركزه التقليدى الذى يسمح له بذلك فى عرقه وبالتالى فى منطقته؛ فالاتفاق، شأنه شأن المواجهة، ليس سوى تجاوب مع المراكز التابعة للنظام السابق على الاستعمار. وعلى العكس {...} فإن محاولة الاتفاق فى عام ١٩٧٧ بين نجوابى (الشمال) وماسمبا - ديبا (الجنوب) انتهت بموت الاثنين لأن هذا الاتفاق كان سيتيح لنجوابى قلب نظام ما قبل الاستعمار داخل جماعته العرقية ذاتها {...}. فسياسة القدماء وبالأخص السياسة التى لاتتعلق بالدولة، تجتاح الدولة نفسها وتجعلها تفلت مما يشكل منطقها الظاهرى»[٥٣].

وفيما يتعلق بالنظام البرلماني السابق على الثورة، أكد نفس الكاتب من قبل «أن المصدر الحقيقي للسلطة يظل الزعامة النَسَبية»:

«حتى عام ١٩٦٣ أمّن نظام التبعية العرقية للأحزاب الانصهار التام بين السلطة السياسية الموروثة عن الاستعمار والسلطة السياسية النسبية. ففي كل جماعة عرقية يختار الرؤساء - سواء أكانوا رؤساء أنساب أو رؤساء مستعمرين نجحوا في التكيف مع زعاماتهم - يختارون الانتماء السياسي لعرقهم وممثله؛ ويظل النائب أو الوزير الذي يتم تعيينه بهذه الطريقة تابعا تماما للرؤساء التقليديين أيا كانت المظاهر بالنسبة لمراقب متشبع «بالعلوم السياسية». ومهمته الأساسية تتمثل في دفع مصالح الجماعة العرقية، أي توفير أكبر عدد ممكن من المراكز الأكثر إدرارا للكسب في الإدارة لأعضاء الجماعة»[٥٤].

ويُمكن ملاحظة حالات مشابهة بخصوص مجتمعات سياسية أخرى في القارة في بلدان مثل الكامرون وساحل العاج والجابون ووسط افريقيا بل وكينيا. وكان أحد الانتروبولوجيين قد أورد ثنائية «جهاز التكييف» و«القراندة» للإشارة الى ذلك الازدواج بين أسلوبين في الحكم في ظل الدولة المعاصرة، أحدهما قائم على المؤسسات وظاهر، والآخر غير رسمي وخفي[٥٥]. وقد يكون تعايش النظامين متقدما بشكل خاص في الحالات النسبية، حيث تقوم «القرانده» بدور بارز. وقد تميزت في الكثير من الأحوال المجتمعات الحالية من الرأس باستعدادها لتجاوز المداولات الجارية في صفوفها، بل وأيضا أصحاب المراكز الرسمية الذين يعينهم المستعمر، ولتركيز ممارسة السلطة الحقيقية في أيدي جماعات خفية[٥٦]. ولنتحاشى الفكرة المثيرة للسخرية التي تحوُل الدولة المعاصرة الى مجرد تآمر بين رجال جلل الشيب رؤوسهم. ومع ذلك، لو أن مثل هذه الترتيبات تحققت كما قد نستشعر ذلك، فلعلها تخفي وراءها عناصر استقرار اجتماعي لاتزال حتى الآن مجهولة أو مهملة.

قضية الأقليات الدخيلة المسيطرة

ومن جهة أخرى فإن ارتباط الأقليات الدخيلة بالكيان الاجتماعي في القارة الافريقية - كرد فعل لاندماجها المتزايد في الاقتصاد العالمي في المحيط الهندي والغرب - أصبح عنصراً خاصا بتحولها الى فئة. فبعض هذه الجاليات الأجنبية، مثل

الصينيين والهند صينيين لم تكتسب مركزا مسيطراً ولم تترسخ لهم جذور. وعلى العكس من ذلك تأصلت جاليات أخرى وأصبح وجودهم يمثل أحد الرهانات الأساسية فى السعى الى الهيمنة.

وكان هذا بالطبع وضع المستوطنات الأوروبية التى راحت تستقر على الشواطئ منذ القرن السادس عشر وتهجنت الى حد كبير على الأقل حتى نهاية القرن الماضى. وقد تغيرت معطيات اندماجها فى المجتمعات الافريقية من جراء الأيديولوجية الامبريالية المطعمة بالعنصرية المتزايدة الإفراط والغزو العسكرى للقارة. وقد أسفرت أولا تلك التطورات عن تدفق القادمين الجدد، خاصة عندما تقرر تحويل الأراضى إلى «أراضى استيطان» : فى كينيا والروديسيتين وأنجولا وموزمبيق. ثم أفرد الاستعمار لتلك الجاليات البيضاء رفعة مطلقة استندت بالأخص على دعاوى التفوق العنصرى وتمثلت أحيانا فى مصادرة وسائل الإنتاج والاستحواز على أخصب الأراضى. وكان هذا التطعيم الاوروبى ملموسا بشكل خاص فى بلاد الكيكويو فى كينيا، وشمال غرب انجولا والكونغو البلجيكى وروديسيا الجنوبية مما جعل ارتداد التصفية الاستعمارية غداة الحرب العالمية الثانية مأساة. فقد فرضت الثورة السياسية نفسها فى كل مكان تقريبا وحالت دون استيلاء المستوطنين على السلطة عندما انسحبت الإدارة الاستعمارية حتى فى الموزمبيق وأنجولا. ومنذ فشل إعلان الاستقلال من جانب واحد الذى أصدره ايان سميث فى زمبابوى، تمثل الاستثناء الوحيد فى هذا التطور (وإن كان استثناء ضخما) فى جمهورية جنوب افريقية التى تجسد سيناريو متأخرا وانتحاريا للتحديث المحافظ. وعلى العكس من ذلك تمثل الصدع الذى أحدثه التخلص من الاستعمار فى قطيعة اجتماعية وهجرة الجاليات البيضاء فى انجولا وموزمبيق والكونغو البلجيكى، وبدرجة أقل من غينيا - بيساو وغينيا الاستوائية وغينيا وكينيا. ولكن فى حالات أكثر بلا شك - بما فى ذلك زمبابوى - لم ينل الاستقلال بشكل خطير من المصالح الاقتصادية الاوروبية التى تمكنت من التأقلم مع الظروف الجديدة وامتدت فى الكثير من الأحوال.

وهذا البعد مفهوم أو معروف على أقل تقدير. غير أنه يجب ألا يحجب مجالات أخرى للتسلسل الدخيل، مهمة هى أيضاً. وهنا أيضا يكون السيناريو المفضل الذى يبرز من العزم القومى هو الصدع الشورى. وكان ذلك صحيحاً فى المقام الأول فى زنجبارحيث كانت الارستقراطية العربية ثانى أقلية أجنبية فى افريقيا بعد الجاليات

البيضاء فى جمهورية جنوب افريقيا (حوالى ٥٠ الف فرد من بين ٣٠٠ الف نسمة). وقد اقترنت ثورة ١٩٦٤ بعملية تبلور للهوية العرقية - «الافريقية» فى هذه الحالة - كعامل لتوحيد وتعبئة الجماعات الاجتماعية التابعة، الى حد ما بما يشبه ماجرى فى رواندا. غير أنها اختلفت عن المسار الرواندى لأنها لم تضع حداً لحالة الهيمنة السابقة. فوفقا للخطأ الشائع فى نظم الحماية، كانت الارستقراطية العُمانية المسيطرة على السلطنة المُحَاور الوحيد لبريطانيا. وقد شددت من احتكارها السياسى بأن حصلت منها على الاعتراف بالطابع «العربى» للدولة. وكان لابد من الانتظار حتى وقوع الحرب العالمية الثانية لكى يسمح أخيرا للأغلبية «الافريقية»، المتعددة العناصر تاريخيا وثقافيا، بالدخول فى المجلس التشريعى. ولم تحصل تلك الأغلبية الافريقية على أغلبية المقاعد فى هذا المجلس إلا فى عام ١٩٥٧. غير أن مشروع الإدارة البريطانية لتحويل الارستقراطية العمانية الى طبقة من ملاك الأراضى ترتبط بالدولة، على نحو ما على غرار النموذج البروسى، هذا المشروع فشل لأنه لم يتوصل الى التخلص من القاعدة الزراعية الخاصة بالعبيد السابقين وتحويلهم الى أيدٍ عاملة مأجورة تخصص بالكامل لخدمة اقتصاد المزارع الكبيرة: «فلم تنجح الدولة خلال العشرينات سنة فى خلق بروليتاريا زراعية تعمل بانتظام فى الزراعة، إذ فشل الملاك العرب فى الحفاظ على عبيدهم السابقين كتابعين شخصيين لهم مرتبطين بمزارعهم؛ كما أن العبيد السابقين لم يكونوا قد حصلوا على الأمن الذى يتوقون اليه. وقد أسفرت جميع تلك التسويات عن بنية لم تكن منصفة ولا شديدة الاستغلالية، بل كانت فى المقام الأول هشة وغير قابلة للتكيف»(٥٧). وعلاوة على ذلك، فما لبثت التبعية العربية التقليدية للشبكات المالية الهندية أن تفاقمت بدرجة مثيرة للقلق وغدت تهدد احتكارهم لإنتاج القرنفل، وقد أدى ذلك الى نزاع خطير بين الملاك العرب والتجار الهنود. ولم يهدأ ذلك النزاع إلا فى عام ١٩٣٨ بالتوقيع على تسوية تحت إشراف الإدارة البريطانية. بيد أن ركود الأسعار الدولية للقرنفل جاء ليأتى على الأسس الاقتصادية للسيطرة العمانية. وأصبح احتدام التوترات الاجتماعية فى المزارع والنجامبو، أى الحى الافريقى فى مدينة زنجبار، أمراً لا مفر منه. وفى الوقت نفسه كانت جهود الارستقراطية لتحويل تفوقها الى هيمنة ثقافية قد بلغت أقصى حدودها وساهمت فى التدهور العرقى للنزاعات الاجتماعية. ومن بين العبيد السابقين لم يقبل أن يعتبروا أنفسهم مسلمين و«سواحليين» ثم «عربا» إلا من كان منهم قد حصل على

إقطاعة ثابتة. وأصبح الخضوع لاقتصاد المزارع الكبيرة وللدولة، فى أسفل التدرج الاجتماعى يعنى اكثر فأكثر الانتماء الى الهوية «الافريقية» حتى وإن ظل التمايز بين «أهالى القارة» (حوالى ٦٠ الف فرد أغلبهم من غير المسلمين الوافدين من تنجانيفا وكينيا واوغندا، والبحيرات العظمى ومانييما) و«الشيرازيين» من سكان الجزر الأصليين (حوالى ٢٠٠ الفا يزعمون أنهم من أصل فارسى سابق على وصول العمانيين) ظل ملحوظاً ويقوم بدور فى فض التعبئة السياسية؛ خاصة فى جزيرة يمبا.

وفى ظل تلك الأوضاع الصعبة، انخرطت الارستقراطية العمانية فى مشروع جسور للتحديث المحافظ. كانت اتفاقيات ١٩٣٨ قد حولت اهتمام «الآسيويين» عن الحوار حول الدستور. وانحصرت الحياة السياسية فى المحمية فى مواجهة عربية - افريقية. وعلى عكس المستوطنين الأوروبين فى جنوب القارة الافريقية، تبنت الاوليجاركية العمانية فكرة المجتمع المتعدد العناصر، وبادرت منذ عام ١٩٥٤ بتزعم المطالب القومية ضد بريطانيا. وكانت الحسبة واضحة ولاتخلو من اللباقة إلا أنها كانت محفوفة أيضا بالمخاطر، إذ كانت تتمثل فى انتزاع استقلال ستطالب به الأغلبية الافريقية فى يوم من الأيام وإن كانت ستجد صعوبة فى الاستفادة منه فى الوقت الحاضر لافتقادها الى نخبة «متعلمة». ومن وجهة النظر هذه كانت شخصية أحمد لمكه، الذى نشأ فى أسرة عربية غنية وكان باعثا لايهدأ للحركة القومية، كانت أشبه بشخصية الأمير رواجاسور أو الساردونا. كانت الارستقراطية العمانية هى المبادرة بفكرة القومية الزنجبارية، فسيطرت فى عام ١٩٥٥ على رابطة ريفية تجمع المناضلين السواحليين، وهى الحزب القومى لرعايا سلطان زنجبار، فحولته الى الحزب الوطنى الزنجبارى ونقلت مركزه الى المدينة. وقد تركت مناصبه الشرفية لمؤسسيه «الأفارقة» ولكن القيادة الفعلية للمنظمة انتقلت الى ايدٍ عربية.

ولم يكن بإمكان الأغلبية الافريقية سوى اتباع استراتيجية تحفظية فى مواجهة هذا الهجوم. وكانت نخبتها المحدودة تعمل بالأخص فى إدارة المحمية. وكانت الحكومة قد أصدرت فى عام ١٩٥٣ قرارا دوريا يحظر على الموظفين المشاركة فى النضال. واضطر أغلب الأعضاء الأفارقة فى صفوف المنظمات القومية الأولى الى الانسحاب منها. وهكذا تركوا مرة أخرى للاوليجاركية العربية الانفراد بالحياة السياسية ولكنهم حرموها فى الوقت نفسه من التعاون المتعدد العناصر الذى كانت تطلع اليه. وعلى

الرغم من إلحاح السيد نيريرى، الزعيم الوطنى فى تنجانيقا، لم ينجح الأفارقة فى نهاية الأمر فى تحقيق وحدة عمل نسبية بين «أهالى القارة» و«الشيرازيين» إلا فى عام ١٩٥٧ وذلك فى جزيرة زنجبار وحدها. ففى جزيرة پمبا، كانت ظروف الشيرازيين الاقتصادية وبالأخص العقارية قد تضررت بقدر أقل من السيطرة العربية كما كانت مقتنعة بالتعددية العنصريةوحذرة إزاء «أهالى القارة». وقد قاطعوا الاتحاد الافريقى الشيرازى الذى تأسس حديثا، ثم الحزب الافريقى - الشيرازى الذى تولد منه، وأسسوا فى نهاية المطاف حزب شعب زنجبار وپمبا فى عام ١٩٥٩.

وربما أعطى انهزام الحزب الوطنى الزنجبارى فى الانتخابات التشريعية الأولى فى سنة ١٩٥٧ الانطباع بأن الارستقراطية العمانية طرحت أرضا. ولكن هذه الانتخابات لم تسجل مع ذلك فوز الاتحاد الافريقى الشيرازى الذى تعين عليه أن يتنكر للمطالب القومية خوفا من أن يخدم ذلك مرامى الاوليجاركية. وأتاحت انتخابات ١٩٦١ الفرصة للحزب الوطنى الزنجبارى وحزب شعب زنجبار وپمبا لإقامة ائتلاف حكومى، وواصلت انتخابات ١٩٦٣ تلك الصيغة على الرغم من حصول الحزب الافريقى - الشيرازى على ٥٤٪ من الأصوات. وهكذا تبين فى نهاية الأمر أن قيام نظام تمثيلى وانسحاب سلطة الوصاية لا يعنيان بالضرورة قطع الطريق أمام سيطرة الارستقراطية. فالحزب الوطنى الزنجبارى الذى أقامته هذه الارستقراطية استطاع أن يفرض نفسه فى حوالى نصف الدوائر الانتخابية واجتذب أصواتا افريقية وأشاع الانقسام فى صفوف خصومه بفضل تحالفه مع حزب شعب زنجبار وپمبا.

ولكن الوهم كان قصير الأجل. فقد فقد الحزب الوطنى الزنجبارى، مع جناحه الراديكالى القريب من الماركسية، خير منظميه، عبد الرحمن محمد الشهير «ببابو». فقد انشق الأخير عن الحزب وأسس حزباً جديداً «الأمة». ومن جهة أخرى اندفع الحزب الوطنى الزنجبارى الى أقصى حد للاستفادة من الميزة التى حصل عليها فاتخذ سلسلة من الإجراءات القمعية زادت من سخط الأغلبية الافريقية التى حرمت من انتصارها عن طريق لعبة «تفصيل» الدوائر الانتخابية. وسرح الحزب عددا من رجال البوليس من «أهالى القارة» دون إعادتهم الى بلادهم فحرك بنفسه الآلة التى قضت عليه. ففى ١٢ يناير ١٩٦٤، أى بعد شهر واحد من إعلان الاستقلال، قلبت حفنة من المتمردين الأفارقة تحت قيادة زعيم مغمور، وهو جون أوكيللو، الذى جاء من اوغندا قبل ذلك ببضعة شهور، قلبت الحكومة وأسست مجلسا ثوريا تولى قيادته مسئولون من الحزب

الافريقى - الشيرازى وحزب الأمة. واضطر السلطان الى الفرار وتقرر نفيه، وألقى القبض على آلاف من العرب أو قتلوا، ودمرت ممتلكاتهم أو صودرت، وحظر نشاط الحزب الوطنى الزنجبارى وحزب شعب زنجبار وبمبا. وابتداء من ابريل ١٩٦٤، كرس قرار إعادة توحيد زنجبار وتنجانيقا فى جمهورية تانزانيا انتقام القيادة الافريقية الجديدة النهائى من الارستقراطية العربية[٥٨]. وكانت هذه الارستقراطية قد فشلت فى الوقت نفسه فى تدبير انقسام القطاع الساحلى فى كينيا وفى تفادى هيمنة القوميين فى الأراضى العليا[٥٩].

وتقدم سيبرا ليونى وليبيريا حالتين لهما مغزى[٦٠]. كان العبيد الذين تم استردادهم وتحريرهم أو إعادتهم من الامريكتين فى القرنين الثانى عشر والتاسع عشر قد شكلوا أقليات من المولدين وسيطروا على شعوب البلاد الأصلية. وفى سيبرا ليونى، كانت إعادة التوحيد الإدارى فى «مستوطنة» فريتاون و«محمية» الأراضى الداخلية فى عام ١٩٥١، تصديقا على تحفظ المستعمر البريطانى إزاء اللعب بورقة النخبة المولدة ضد الأغلبية من السكان الأصليين. ونتيجة لعدم التوازن السكانى بين الفئتين أصبح انهزام المجلس الوطنى، وهو حزب المولدين، أمام حزب شعب سيبرا ليونى أمراً محتوماً. غير أن المولدين حافظوا على رأسمال من النفوذ عرفوا كيف يستثمرونه أيضا بقدر من المرونة فى الإدارة والقضاء والمهن الحرة ومجال الأعمال.

وفى ليبيريا يسرت لمدة طويلة ورقة السيادة الدولية الرابحة وكذلك تفتت صفوف شعوب المناطق الداخلية، يسرا مهمة المستوطنين الامريكيين - الليبريين. وعلى غرار ما جرى فى سيبرا ليونى، لم يتجسد اهتمامهم بالأراضى الداخلية إلا فى منعطف القرن الماضى، عندما أصبح التوسع الامبريالى الاوروبى يهدد بحرمانهم منها. وبتحريض من الرئيس توبمان، اتبع حزب الويج (الأحرار) الحقيقيين القائم فى السلطة منذ عام ١٨٧٧، اتبع غداة الحرب العالمية الثانية سياسة «التوحيد» و«الانفتاح» التى ترمى إلى ضمان هيمنة الامريكيين - الليبريين، وانتشارها نحو نخبة «قبلية». وفى ابريل ١٩٨٠، أوقف الانقلاب الذى قاده الرقيب أول صمويل دوو عملية التحديث المحافظة هذه باسم تطلعات أغلبية أهالى البلاد [٦١]. ولكن الحقيقة ليست قاطعة، ومما يدل على ذلك أن الصدمة التى لم يتمكن النظام من الإبلال منها، أى المظاهرات الدامية فى مونروفيا فى عام ١٩٧٩، كان سببها الأول رفع أسعار الرز، وهو إجراء كان أصلا فى صالح المنتجين الريفيين وإن كان أيضا فى صالح طبقة «الويج»

السياسية التى تمتلك مزارع كبيرة. ومن جهة، سرعان ما خفف مجلس خلاص الشعب الذى أقامه السيد دوو من راديكاليته وفقد مساندة حلفائه السياسيين الأوائل : حركة العدالة فى افريقيا والتحالف التقدمى لمواطنى ليبيريا، وظهر على حقيقته وهى أنه سلطة فردية غاشمة تعتمد على النهب وذات قاعدة اجتماعية ضئيلة للغاية. ومن جهة أخرى كانت «سياسة التوحيد» قد تركت بعض الآثار ولم يعد المعيار التاريخى العرقى كافيا لتحديد مجال السيطرة عندما تم القضاء على حزب الويج الحقيقيين(٦٢). ولذا فإن استمرار نفوذ العائلات الكبيرة الامريكية-الليبريية ومحاسيبها كان بلا شك حقيقة واقعة رغم ما قد توحى بعكسه أعواد المشانق المنصوبة على شاطئ مونروفيا. صحيح أن هذه العائلات لم تتمكن من خوض معركة الانتخابات الرئاسية فى عام ١٩٨٥- فقد كان كل المرشحين من أهالى المناطق الداخلية - ولكنها هيأت لنفسها مواقع داخل جهاز الدولة تعادل على الأقل مواقع المولدين فى سييرا ليونى(٦٣).

ومع ذلك فإن الصدع فى هذين البلدين واقع لايمكن إنكاره. وهو يعكس تطوراً عاما باتجاه انزواء الأقليات المتواجدة على السواحل، حتى وإن كانت من سكان البلاد الأصليين، الذين هيأ لهم الاستعمار الطريق فى الكثير من الأحوال، كما جرى مثلا فى غانا وساحل العاج والكامرون والجابون. وفى بلدان أخرى تطلب الأمر الانتظار حتى تحقيق التحرر بعد الحرب العالمية الثانية لكى يتم ذلك التحول العكسى. ففى السنغال، كان الفوز الذى حققته الكتلة الديمقراطية السنغالية بقيادة السيد سنجور فى انتخابات ١٩٥١ على الفرع الفرنسى للدولية العمالية بقيادة الأمين جييى، كان الى حد كبير انتصاراً «لأهالى الأدغال» أو «الرعايا» كما كانوا يسمونهم آنذاك، على نخبة «البلدان الأربع». وذهب كاتب افتتاحيات فى صحيفة تصدر فى داكار إلى القول، بعد مرور خمس وثلاثين سنة، بأن هذا التحول وفّر على بلاده الهزات التى تعرضت لها ليبيريا بل وبنين وتوجو، الدولتان اللتان سجل فيهما الاستقلال نوعا من التفوق لصالح «الامارو» و«الافرو-برازيليين»(٦٤).

ولايختلف عن ذلك تآكل مراكز «الآسيويين» فى افريقيا الشرقية إذا ما تذكرنا السيطرة المالية السالفة للهنود فى المحيط المسمى بالهندى عن حق، وكذلك مشاريع التطوير السياسى المتعدد العناصر التى كانت بريطانيا تعدها على حساب الزنوج. وكانت هيمنة سلطنة زنجبار الإقليمية ثم الاستعمار البريطانى قد زادتا من الهجرة الهندية (فقد ارتفعت من ٣٥ الف فرد فى ١٩٠٠ الى ١٩٠ الفا فى ١٩٤٨).

وكثيرا ما كان زحفهم داخل البلاد على أى حال بناء على طلب الأفارقة أنفسهم نظرا للخدمات الاقتصادية التى كانت توفرها لهم تلك الهجرة[٦٥]. غير أن الزعماء الوطنيين السود سرعان ما أثارت قلقهم المرامى «الآسيوية» وزادت من مساندة المستعمرين لها من شكوكهم. وأصبح النظام السياسى فى تنجانيقا التى تم انتزاعها من المانيا خلال الحرب العالمية الأولى محور لذلك التوتر الاقليمى، ثم ألم تتم إثارة فكرة تحويلها الى مستعمرة هندية فى عام ١٩١٨؟ وتعاطف مع تلك الفكرة قسم من حزب المؤتمر الوطنى الهندى؟ وتزايد أولا بأول حنق الأفارقة على مدى الثلاثينات والأربعينات مع زحف خصومهم على الاقتصاد والإدارة. ومنذ عام ١٩٢٤ كانت السياسة الرسمية لوزارة المستعمرات البريطانية ترى أن اوغندا بلد مقدر له أن يكون افريقيا، وأن كينيا مستوطنة اوروبية، أما تنجانيقا فقد خصصت لها هوية وسطية. وأصبح من الواضح أكثر فأكثر ابتداء من عام ١٩٥٥ أن مهمة الحاكم توينج هى التمهيد لإقرار نظام «التعددية العنصرية» لكى يطبق فيما بعد على كينيا التى غدت آنذاك فريسة لعصيان الماو-ماو المسلح، وعلى مستعمرات افريقيا الوسطى. وشجع الانجليز اتحاد تنجانيقا الموحد الذى يدعو الى فكرة الأمة «غير العنصرية» لكى يضعفوا نفوذ الاتحاد الوطنى الافريقى لتنجانيقا (تانو) بقيادة السيد نيريرى الذى كان يؤكد حق الأفارقة فى قيادة البلاد. وانتهت المواجهة لصالح تانو فى انتخابات ١٩٥٨، وساهمت بشكل حاسم فى القضاء على إمكانية «التعددية العنصرية» فى المنطقة[٦٦]. ومع ذلك لم تتضرر إطلاقا مواقع «الآسيويين» الاقتصادية ولعل الرغبة فى تحجيمها من أجل مصالح افريقية كان له دخل كبير فى التوجه الاشتراكى الذى فرضه الحزب على الحكومة بعد الاستقلال[٦٧]. ومع أن نيريرى حرص على التأكيد بأن «الاشتراكية لا تعنى التفرقة العنصرية» غداة إعلان أروشا، إلا أن تأميم العمارات فى عام ١٩٧١ وتجارة التجزئة فى ١٩٧٦ أصاب بشكل مباشر الهندو-باكستانيين. ويقدر عدد الذين تركوا البلاد بعد صدور قانون تأميم العمارات بما يتراوح بين ١٠ آلاف و٢٠ ألفا[٦٨]. وفى بداية الثمانينات كان أصحاب الأعمال «الآسيويون» الذين اختاروا مواصلة أعمالهم فى تانزانيا فى ظل الإطار الاشتراكى الجديد على الرغم من خطورة الأزمة، كانوا فى الكثير من الأحوال أول من مستهم الحملة ضد «التخريب الاقتصادى» التى تعهدها رئيس الوزراء سوكوان. ومع أن هذه الاجراءات التانزانية كانت أقل بطشا من «الحرب الاقتصادية» التى شنها أمين دادا فى

عام ١٩٧٢ على شكل طرد «الآسيويين» ومصادرة ممتلكاتهم، وأقل فاعلية على مايبدو من الأساليب الكينية، إلا أنها تسببت فى صدع اجتماعى أكيد. ومع أن المقاولين «الآسيويين» الذين طردوا من باب التأميم تمكنوا من العودة من نافذة تحرير التجارة فى تانزانيا أو عن طريق السوق السوداء فى اوغندا، إلا أن عهد الازدهار الذى شهدته ملحمتهم الاقتصادية فى المنطقة قد ولىّ على مايبدو[٦٩].

وفى نهاية المطاف، فإن الاستثناء الحقيقى الوحيد فى سيناريو التخلص من سيطرة العناصر الدخيلة يأتى على نقيض مايمكن تصوره، من جانب النظم التى جاءت فى أعقاب تصفية الاستعمار البرتغالى فى انجولا وموزمبيق وغينيا- بيساو، وأبقت بدرجات متفاوتة، عن طريق الماركسية-اللينينية، على تفوق «المولدين» على الجماهير «الافريقية الزنجية». ففى انجولا بالأخص، كانت الحركة الشعبية لتحرير انغولا قد جندت فى المدن العديد من أعضائها فى نخبة المهجنين والمتطورين. وحتى بعد التمردات الريفية فى ١٩٦١، لم تتوصل الحركة الى تعبئة القرى، هذا إن لم تهملها. وكان نفوذها ضئيلا فى البلاد عشية «ثورة القرنفل» البرتغالية التى فتحت لها فجأة أبواب العاصمة، كما خيبت الآمال التى أذكتها أصلا بتنظيم «جبهة شرقية» انطلاقا من زامبيا[٧٠]. وقد فشل الاتجاه الشعبوى «النيتوى» (نسبة الى زعيمه نيتو القس) الذى كان يعززه حقد الكوادر المبوندو [MBONDU]، وأغلبهم من الميتوديين (فرقة بروتستانتية) للأقلية المولدة فى لواندا، فشل فى محاولته للاستيلاء على الحكم عن طريق انقلاب قام به فى ٢٧ مايو ١٩٧٧، وتم سحقه بكل قسوة[٧١]. ومنذ أن انهارت الجبهة الوطنية لتحرير انجولا، أصبحت المقاومة التى تقودها اليونيتا، بمساعدة جمهورية جنوب افريقيا والولايات المتحدة، هى التى تعبر بالأخص عن الطموحات «الافريقية-الزنجية» فى شكل القومية العرقية الاوفيمبوندو.

تدرجات التهادن

على أنه يبدو مع ذلك أن سيناريوهى التحديث المحافظ والثورة الاجتماعية تتخللتهما تدرجات كبيرة من التهادن مهما كان تطرفها فى ظل الأوضاع الاجتماعية التى شخصناهما فيها.

وعلى الرغم من الصدمات التى يفرضها الانتقال من التنظيم الذى لا رأس له حتى اندماجه فى مجال الدولة، فإن المسار الماكا مثلا يتميز بالأخص بتشابك التواصل مع

التغيير[٧٢]. ويبدو أن ذلك هو نصيب أغلب المجتمعات النسبية والمغزى العميق لتعايش «القرانده» مع «مكيف الهواء»، فلا يجوز التقليل من شأن أى من مجالى النفوذ أو السلطة أيا كان الاتجاه الذى يتبدى من خلال العقود الأخيرة. كما أن خطوط التسلسل الدخيلة لاتنحصر بقدر أكبر من السهولة فى رسم ثنائى. والعلاقات التى قامت تاريخيا بين أصحاب الأعمال «الاسيويين» و«الأفارقة» كان قوامها التنافس والنزاع وكذلك التكامل والتعاون. وكان التجار الهندو-باكستانيون قد أدركوا فى الكثير من الأحوال، خلال الخمسينات، أن وقت دخول الأفارقة فى عالم الأعمال قد أزف، حتى أن أحدهم فتح مدرسة تجارية فى كمبالا خصصت لهم بالذات[٧٣]. كما أن بعضهم ساند الأحزاب القومية. وقد لاحظنا أيضا أن سياسة الانفتاح والوحدة التى دعا اليها الرئيس تويمان فى ليبيريا أدت الى تبنى نخبة «قبلية» غداة الحرب العالمية الثانية وأن انقلاب ١٩٨٠ لم يقض على نفوذ الأوليجاركية «الويج» حتى أن السيد دوو أقال ذات يوم وزيرا لأنه قال عن إدارة ويليام تويمان إنها كانت «فاشلة»، مؤكدا أن هذه الإدارة حققت «نموا اجتماعيا واقتصاديا ملحوظا[...] للأمة ولكل مواطنى ليبيريا»[٧٤].

وتلاحظ قوة التهادنات الضرورية حتى فى قلب أشد سياسات التحديث المحافظ تجانساً. وكان م. كيلسون قد نوه من قبل بأن الطبقة المسيطرة فى سيبرا ليونى لاتتكون فقط من تحالف ومزيج من النخبة التقليدية للزعماء القبليين، من جهة، ومن الفئات العليا من النخبة الجديدة «المتعلمة» من جهة أخرى. فقد فتح اتفاق عام ١٩٥١ وتأسيس حزب شعب سيبرا ليونى تحت رعاية الدكتور ميلتون مارجاى والزعيم الأعلى جوليوس جولاما، فتحا الطريق أمام اندماج هاتين الفئتين من خلال الزيجات والمدارس وممارسة السلطة[٧٥]. وعلى نفس المنوال، سجلت الحياة السياسية فى فوتا تورو، بالسنغال «التحالف، بل التداخل، بين النخب الحديثة والنخب التقليدية»[٧٦]. وفى نيجيريا لم يكن هناك معنى آخر لسياسة «التشميل» [NORTHERNISATION] التى وضعها أحمدو بللو، إذ كانت تتضمن عملية اندماج مزدوجة[٧٧]: اندماج أفقى بين الجماعات القيادية فى مختلف مجتمعات المنطقة، التى كانت تفرقها فى الكثير من الأحوال عداوات تاريخية راسخة (وبالأخص التحالف بين الارستقراطيين البول - هوسا والكانورى، وبين هاتين الارستقراطيتين وممثلى أقليات الميدل بلت)؛ وتكامل رأسى بعد ذلك من خلال ضم عناصر من التلاكاوا، أى موظفين

من العامة فى الخدمة المدنية بالمنطقة الشمالية وبالأخص تجار أغنياء مشاركين مع رأسمال دولى، وفى مقدمتهم الحسن دانتاتا من كانو، الى مؤتمر شعوب الشمال ومجالس الأمراء. إن «الجبهة الموحدة» فى الشمال التى ترمز اليها على التوالى التعاون بين الساردونا وأبو بكر تفاوا باليوا (وهو تالاكا من إمارة بوشى، وليس من أصل پول)، ثم انضمام أمير كانو الى الطريقة التيجانية التى يسيطر عليها التجار، ثم انضمام أبناء الارستقراطية الى البيروقراطية الفدرالية العليا الى جانب الشباب من العامة، إن كل ذلك يقدم فى حد ذاته، نموذجا لعملية التداخل الجزيئى المتبادل التى أشار اليها جرامسى(٧٨).

وهكذا يظهر لنا سيناريو وسيط للسعى الى الهيمنة. وربما يقدم لنا هذا السيناريو التفسير الحاسم، حيث الى أن التغير الاستعمارى والتمايز الإقليمى بين الأسس الاجتماعية للدولة تجعل هذا المسار الوسطى أمراً لا مفر منه تقريبا.

الفصل السادس

الاستيعاب المتبادل بين النخب
فرضية السيناريو الوسطى

قدم نظام السيد اهيدجو فى الكامرون من فبراير ١٩٥٨ حتى نوفمبر ١٩٨٢ خير صورة للديناميكية الجزيئية للاستيعاب المتبادل. فقد شهد هذان العقدان «البزوغ التدريجى لتحالف عريض يضم مختلف القطاعات الإقليمية والسياسية والاقتصادية والثقافية للنخبة الاجتماعية». وكانت الدولة التى أعقبت الاستعمار، فى مجموعها، القالب الذى صبَّ فيه هذا التجمع[1]، متجاوزا فى ذلك هذه المؤسسة أو تلك من مؤسسات الدولة، وأيا كان الدور الذى قام به الحزب والبيروقراطية فى هذه العملية. وعلى غرار ماتم فى نيجيريا، اتخذ التهادن بعدا مزدوجا. فلم يقتصر الأمر فقط على التقاء ممثلى كل مناطق البلاد تقريبا فى المؤسسات التمثيلية للنظام (اللجنة المركزية للاتحاد الوطنى الكامرونى، والجميعة الوطنية والحكومة) بل إن السلطة السياسية ترأست التحكيمات المحلية الدائمة حول نواحى اللامساواة، بين أصحاب الشرعية القديمة والزعماء الذين برزوا فى ظل الاستعمار و«النخبة» التى تخرجت من المدارس.

والمدى الحقيقى لآليات الاستيعاب المتبادل ودرجة تحقيقها هما فى حد ذاتهما موضع تساؤل، بل وقد يكون أمرهما مشكوكا فيه[2]. غير أن أزمة الخلافة فى رئاسة الجمهورية فى سنوات ١٩٨٢ - ١٩٨٤ والسنوات الأولى من حكومة السيد بيا أثبتت على الأقل أن آليات تواصل واستكمال التحالف من أجل الهيمنة قد انطلقت. وقد فشلت عملية استعادة الدولة بأسلوب أبوى، التى حاولها السيد إهيدجو عندما أراد تأكيد سيادة الحزب على رئاسة الجمهورية بين يناير ويونيو ١٩٨٣. وعلى الرغم من المحاولات الفردية للتمرد، التى كانت معزولة على أى حال، وعلى الرغم من تباين المصالح، ظلت الطبقة السياسية ملتحمة بشكل رائع حول الرئيس الجديد للدولة حتى عام ١٩٨٧. ومما له مغزاه العميق أن الأخير عدل عن تسريع خطوات التغيير وأبقى (أو أعاد) فى أجهزة النظام الشخصيات التى أصابتها لفترة هزات الانتقال، بينما كان

العديد من أنصاره يأملون أن يقطع علاقته مع «البارونات» وأن يشكل حزبه الخاص[٣]. وقد علقت على ذلك صحيفة تصدر فى دوالا فقالت: «بيا لايستبعد أحدا. اقبلوا تحولكم الذاتى ونهضتكم وبوسعكم أن تستقلوا قطار التجديد. إننا نجد أنفسنا إزاء مسعى يتميز بالعزم على تحقيق المصالحة الوطنية. إن بيا لاينوى تقسيم الكامرونيين الى معسكرين، الطيبين على جانب والأشرار على الجانب الآخر. إنه مسعى يلتمس لكل منا إمكانية الافتداء والتوبة». وأضافت الصحيفة عن حق: «إن القول بأن هناك جانبا دينيا فى مسعى هذا الرجل يبدو من الديهيات»[٤]. والواقع أن دواعى التشكك التى كانت تحوم حول التحالف الساعى إلى الهيمنة لاتقل عما كانت عليه فى نهاية السبعينات. بل أن بوسع المرء أن يتصور أن تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل لم يعهد من قبل، والتناقضات الملازمة لكل مشروع تحويل نظام سلطوى إلى نظام ليبرالى، واحتدام الصراعات من أجل النفوذ، وانفتاح الشهيات من أجل الكسب ومايستتبع ذلك من إثارة إشكالية العرقية من جديد وكذلك إصابة السلطة التنفيذية بالشلل الوظيفى، أخضعت هذا التحالف لتوترات لم تعهد من قبل وجعلت فرضية الصدع السياسى أكثر قابلية للتصديق. وعلاوة على أن ذلك الصدع لن يُعرض بالضرورة عملية الاستيعاب المتبادل للخطر، فإنه لن يُلغ على أى حال تطورات العقود السابقة.

وبوسعنا إذن أن نستخلص من مثال الكامرون إمكانية سلوك طريق وسط ينظم حول المركز السياسى التنوعات الجغرافية للقواعد الاجتماعية للدولة والتقارب بين الرواسب التاريخية للنخبة. ولهذا الدرس أهميته لأنه يصلح لقسم كبير من بلدان القارة مع تداول السنين. فمنذ ١٩٦٣ كان ر.ل.سكلار قد بين كيف أن نظام الأحزاب النيجيرية يسهم فى «انصهار النخب» وهى العملية التى كان سكلار يميل للأسف الى استبعاد القيادات الهرمية القديمة منها فيما يتعلق بالغرب والشرق[٥]. وبعد ذلك بخمس وعشرين سنه كان الحزب الوطنى النيجيرى الذى أكد أنه متواجد فى مختلف مناطق البلاد لكى يتقيد ببنود الدستور، يعرف نفسه بأنه «مزيج من الشباب والمتقدمين فى السن، رجالا ونساء، أغنياء وفقراء». وقد حكم هذا التحالف الخاضع الى حد كبير لسيطرة الدوائر القيادية فى الشمال، حكم البلاد عن طريق التعيين فى المسئوليات على أساس الخلط بين المناطق[٦]. ويدل كل شئ على أن جميع الفرق العسكرية التى تعاقبت على رئاسة السيد شجارى اعتمدت بقدر أكبر أو أقل من

النجاح على مثل هذا الخلط بين العديد من المجموعات الاجتماعية. وهكذا تدفع حالتا نيجيريا والكامرون الى تعميم فرضية «انصهار النخب» فى قالب الدولة وتحولهم الى طبقة قومية حاكمة(٧). ويبدو أن مسارات السنغال وساحل العاج وكينيا وتنزانيا والنيجر تقترب الى حد كبير من ذلك النموذج الوسطى(٨). وهى تتباين مع مسارات الثورة الاجتماعية والتحديث المحافظ الأكثر نمطية التى تعرفنا عليها. كما أنها تتباعد أيضا عن عدد من مسارات التباين التى جللتها بالسواد ممارسة القمع القاسى أو تواصل افتقاد الهيمنة، ومنها على سبيل المثال اوغندا وموزمبيق وأنجولا وغينيا الاستوائية وتشاد وغينيا.

ومع ذلك، فلا جدوى من محاولة استنفاد الحقيقة التاريخية المعقدة لتشكيل اجتماعى فى سيناريو أوحد. فقد شهدنا كيف أن مسارات التحديث المحافظ والتحول الثورى تتخللها تسويات ليست هينة مع الفئات التى كان يبدو أنهم أضمروا لها الاستبعاد. وتتعايش دائما بشكل كامن الديناميكيتان: ديناميكية الاستيعاب المتبادل وديناميكية الخلاف. وقد أثبت تاريخ نيجيريا المأساوى أنه من الممكن أن تجريا على التوالى. كما أنهما تحدثان فى آن واحد، على الأقل بين منطقة وأخرى. وهكذا فإن السيناريوهات التى يبدو عليها أنها أنجزت تماما انصهار النخب، تميل فى الواقع الى إهمال بعض أجزائها. فالعرب الشوا لم يتم إشراكهم فى كتلة السيد اهيدجو الحاكمة فى الشمال مع أنهم من المسلمين، وتعين عليهم انتظار تولى السيد بيا رئاسة الجمهورية لكى يتم الاعتراف السياسى بهم؛ كما أن الكامرونيين المتحدثين باللغة الانجليزية، وخاصة المنتمين منهم الى الأقليم الشمالى الغربى، يشعرون أنهم ضحايا «إعادة التوحيد» التى لم تعترف برغبتهم الأصلية فى الاستقلال الذاتى(٩).

ولكن من النادر، فى المقابل، أن تستبعد التشكيلات السياسية غير المتناسقة الى أبعد الحدود كافة آليات الاستيعاب المتبادل. ففى زائير أعاد نظام السيد موبوتو الى أجهزته عددا من زعماء الجمهورية الأولى(١٠). وعلى الضفة الأخرى من نهر الزائير، يسخر الكونغوليون من «الاوتان» (حلف شمال الاطلسى) ويقصدون بذلك شجب عدم التوازن الذى استقر لصالح الكوادر الڤيلى (الذين يعيشون على السواحل) والمبوشى والكويو (وهم من الشمال). كما أن الحروف الأولى من اسم اللجنة العسكرية للحزب [CMP] التى تشكلت فى عام ١٩٧٧ أصبحت فى الحال «طشت الوصول الى الحكم» (وهى كلمات تبدأ بنفس الحروف)... ومع ذلك فإن ثمرات الدولة،

أى «المراكز» وكل مايمكن تحقيقه من خلالها، تم توزيعها منذ الاستقلال، وفقا لحركة دوارة(١١). وهو تنافس غير مساوٍ بلا شك على المناصب من خلال «جمعية مراكز»(*). وتشارك فيه المناطق على أى حال بقدر متفاوت، وقد رأينا من قبل أن الأبكار فى النظام النسبى لم يتم إقصاؤهم منه بعد ثورة ١٩٦٣. وأخيرا، فقد هاجم مجلس الدفاع الوطنى المؤقت فى غانا بكل حدة أعضاء المهن الحرة والدلالات والمزارعين والزعماء فى ١٩٨٢-١٩٨٣، ولكنه قبلهم فى نهاية الأمر فى لجان الدفاع الشعبية(١٢).

ولهذا السبب فإن الربط المتبادل الذى قد نميل الى إقامته بين الاستقرار السياسى وعملية الاستيعاب المتبادل بين النخب يجب أن نعتبره فورا أمرا نسبيا، وصحيح أن استمرار حكم الحزب الواحد أو المسيطر لمدة طويلة فى السنغال وساحل العاج والكامرون وكينيا وتنزانيا يدل بلا شك على صحة هذا الربط المتبادل. كما أنه، على العكس، من السهل للمرء أن يدرك أن إعطاء الأولوية لديناميكيات التباين والاستبعاد يثير الحرب الأهلية ويؤدى الى تصعيد أعمال القمع. ففى حالة تشاد مثلا، يبدو أن التهميش السياسى للحاصلين على شهادات دراسية من جامعات مصر والسودان هو الذى قوى صفوف جبهة التحرير الوطنى التشادية (فرولينات) فى الستينات(١٣). ومع ذلك لايمكن أن نعتبر أن أى مسار تاريخى يعتمد على الاستيعاب المتبادل توصل إلى قدر من الاستقرار كافٍ لاعتباره أمراً لا يمكن الرجوع عنه فى ظل الأوضاع الراهنة، لأن أى «تحالف فى مجال الهيمنة» مهما كان «عريضا» لايكون راسخا بشكل نهائى. فالانتقال من الرئيس المؤسس الى الرئيس الذى يخلفه فى كينيا والكامرون وتدهور التوازنات الاقتصادية والمالية الكبرى يوحيان بأن الانتقال من ديناميكية الانصهار الى ديناميكية التفتت، ومن قوة الجذب الى قوة الطرد يمكن أن يكون سريعا. وبعبارة أخرى فإن قصر الفترة التاريخية اتى نتناولها لا يسمح لنا بالتمييز بين سيناريوهات محددة لكى نربط علاقة كل دولة من الدول الواقعة جنوب الصحراء بخطوط التقسيم الاجتماعى الى فئات، كما أنه لا يمكننا من معرفة ما إذا كانت بنية عدم المساواة فى طريقها الى الترسخ فى أعماق المجتمع وقابلة للتكرار فى المستقبل. ولا شك أنه ليس من الجسارة المفرطة أن يقيم المرء معادلة

* أوضح الرئيس لجوابى فى عام ١٩٧٦ أن «المراكزيين هم أولئك الذين يسعون الى تبوء مراكز». ولنذكر أن «الجمعية» [TONTINE] عبارة عن الانتفاع الدورى الشائع فى مجال الإقراض، إذ يدفع كل مشارك فيها مبلغا شهريا ويحصل كل منهم بدوره على المبلغ الذى تم جمعه.

وظيفية بين النظم الأشد استقرارا وعملية التراكم والتوحيد الكامنة التى تقوم بها الجماعات المسيطرة. ولكن هل يحول ذلك دون أن نتصور أن مشروعا مماثلا يجرى فى ظل أزمات راجعة، كما فى اوغندا مثلا(١٤).

ويتعين علينا إذن أن نفصل بين تحليل الأشكال السياسية ودراسة التقسيم الاجتماعى الى فئات بمنهجية أكثر من المعالجة الماركسية الجديدة. ولايعنى ذلك أن الدولة محايدة فى هذا الصدد. فقد تبين لنا، كما سيتأكد أيضا فيما بعد أن الوضع ليس كذلك، بل العكس. غير أن الهزات العديدة التى يتعرض لها المجال السياسى لا يتمشى دائما بأمانة مع السعى الخفى الى اللامساواة؛ وهى لاتتفق بشكل مطلق مع تعرجات السعى الى الهيمنة. هناك أولا أمر أساسى، وهو أن الاحداث الكبرى التى شهدها القرن الماضى، المتمثلة فى الاستعمار، وتصفيته، يجب أن توضع فى مكانها الصحيح: وهى لا توفر الترتيب الزمنى الأولى الذى يتعين التمسك به. ثم إن السيناريوهات المختلفة، أو بشكل أدق مختلف الديناميكيات التى حددناها، تتعايش مع مؤسسات غير متجانسة ولا تعطى الأفضلية بالضرورة لنفس مراكز السلطة. فلنسلم، تيسيراً للبرهنة بأن السنغال وساحل العاج ونيجيريا والكامرون وتنزانيا وكينيا تتميز فعلا وقبل كل شئ بتغلغل عملية الاستيعاب المتبادلة التى تجرى فى تلك البلدان. وقد تم ذلك فى السنغال، وفى نيجبريا فى بعض الفترات من خلال تعدد الأحزاب، وفى بلدان أخرى عن طريق الحزب الأوحد. ولكن كم من التنوعات السياسية والأيديولوجية والاجتماعية تندرج تحت هذه السمة النوعية الأخيرة! ففى البلدان التى تعاقب فيها النظامان: نظام الحزب الواحد ونظام التعدد الحزبى، أى فى كل البلدان تقريباً، توافق منطقهما الاجتماعى أكثر مما تعارض؛ فقد أتم التشكيل الأوحد على الصعيد القومى ما كانت الأحزاب المتعددة قد بدأته على الصعيد المحلى أو الإقليمى. وتتداخل على نفس الغرار المراحل العسكرية والمدنية التى تحدد إيقاع الحياة السياسية فى العديد من البلدان الواقعة جنوب الصحراء، وفى بعض الأحوال يسهم تدخل العسكريين فى التوفيق بين النخب الذى يتعرض للمخاطر من جراء شطط الحكومات المدنية. وهكذا يتضح الدور الملتبس للمؤسسات ولعدم الاستقرار السياسى والقهر والحرب إزاء توالد اللامساواة: ففى غينيا وَلّد «الحزب الدولة» التباين، بينما ساعدت فروع أخرى إقليمية للتجمع الديمقراطى الافريقى على تماسك الدوائر السياسية؛ وفى بوروندى أصبح الانقلاب إجراء للحفاظ على النظام الاجتماعى، وفى نيجيريا أعادت

السلطة العسكرية الى أحضان الاتحاد الفدرالى النخب الايجبو التى استهواها سراب الانفصال؛ وأخيرا، فى زائير، تدارك نظام السيد موبوتو القائم على النهب، تفتت البلاد وتحولها الى أقاليم ضئيلة متخاصمة، نزفت دماؤها.

وإذ تخلصنا من حلم تصنيف الأسس الاجتماعية للدولة فى افريقيا ومن التحديد الوهمى لسيناريوهات متميزة تماما، يبقى لنا أن نتقدم نحو تفهم ديناميكيات الاندماج الاجتماعى التى يحيلنا اليها المجال السياسى والتى يبدو أنها الأساس الذى يقوم عليه تكوين طبقة مسيطرة.

مواقع وخطوات الاستيعاب المتبادل: المجتمع المدنى

يتم انصهار النخب أولا فى خبايا «المجتمع المدنى»، بالمعنى العريض الذى كان يضفيه ماركس عليه لكى يميز فيه «الموطن الأصلى والمسرح الحقيقى لكل التاريخ»: «فشكل المبادلات الذى يتوقف على قوى الإنتاج القائمة فى كافة المراحل التاريخية التى سبقت مرحلتنا والتى تكيفها هى أيضا بدورها، هى المجتمع المدنى الذى {...} يقوم على الافتراض المسبق وعلى القاعدة الأساسية المتمثليْن فى الأسرة البسيطة والأسرة المركبة، التى تسمى العشيرة{...}[١٥]». وهذا التعريف الأول، الرخو واللاتاريخى بالكاد، يضع يده على إحدى الخصائص المميزة للمجتمعات الافريقية. وربما تختلط فى هذه المجتمعات أكثر من غيرها خيوط اللامساواة مع خيوط القرابة. وبوسع القوام النَسَبى فى القارة أن يساعد على فهم الأمر لأن السلطة فى ظل هذا الوضع تستخدم فى المقام الأول معجم الأسرة. غير أن هذا المنظور خطر؛ فهو يتفق أكثر من اللازم مع التخيل المفرط فى النزعة الثقافية لأفريقيا الخالدة، حتى أنه يتطلب أن نمعن النظر فى المسألة قبل الرضى بها. وإذا تركنا جانبا بعض الاستثناءات (نيجيريا، زائير، تانزانيا، كينيا، اوغندا، موزمبيق، غانا) فإن الدول الواقعة جنوب الصحراء لها ثقل سكانى محدود، بل وضئيل عندما يكون تعداد سكانها أقل من مليون نسمة. وعلاوة على ذلك فإن من بين سكانها المتميزين عموما بصغر سنهم الى حد كبير، أغلبية يقل عمرها عن عشرين سنة ولايزال ترددها على المدارس ضعيف. وهكذا يكون لدينا مقياس «للطبقة الحاكمة». وتقدر دراسة سوسيولوجية سياسية عدد أفرادها بـ ٩٥٠ نسمة بالنسبة للكامرون فى آخر السبعينات[١٦]. وفى ساحل العاج، بلغ عدد الخطباء الذين تكلموا خلال «الحوار» الذى دار فى عام ١٩٦٩،

سكان الدول الافريقية
(بملايين النسمات)

دول ضئيلة (أقل من مليونين)		دول صغيرة (من ٢ الى ٤)		دول متوسطة (من ٥ الى ١١)		دول مأهولة بالسكان (أكثر من ١١)	
ساوتومي وبرنسيب	٠,١١	ليبيريا	٢,٢٢	تشاد	٥,١٤	غانا	١٤,٠٤
الرأس الاخضر	٠,٣٤	جمهورية وسط افريقيا	٢,٦٧	غينيا	٦,٢١	موزمبيق	١٤,٣٦
غينيا الاستوائية	٠,٤٠	توجو	٣,٠٥	رواندا	٦,٢٧	اوغندا	١٦,٠٠
جامبيا	٠,٦٥	سيبرا ليونى	٣,٦٦	النيجر	٦,٢٨	كينيا	٢١,١٦
غينيا - بيساو	٠,٩١	بنين	٤,٠٤	السنغال	٦,٦٠	تانزانيا	٢٢,٤٦
بوتسوانا	١,١٣	الصومال	٤,٧٩	بوركينا	٦,٧٥	زائير	٣١,٢٤
جابون	١,١٧	بوروندى	٤,٨٦	زامبيا	٦,٨٥	نيجيريا	٩٨,٤٠
الكونغو	١,٧٩			مالاوى	٧,٢٨		
موريتانيا	١,٩٥			زمبابوى	٨,٤١		
				مالى	٨,٤٤		
				انجولا	٨,٩٧		
				ساحل العاج	١٠,١٨		
				الكامرون	١٠,٤٥		

المصدر : L'Etat du monde. 1986-1988, Parus, La Decouverte, 1987.

والذين كانوا من المفروض أن يمثلوا قوى الأمة الحية ١٥٠٠[١٧]. وفى يناير ١٩٦٦، كانت قيادة جيش نيجيريا، الدولة القوية، عشية توليها السلطة، تتألف من ٥١١ ضابطا فقط[١٨].

وكانت هذه الأرقام أقل من ذلك خلال العقود الحاسمة التى فصلت بين الحربين العالميتين. ويقدر ج.سبنسر عدد مناضلى رابطة كيكويو فى العشرينات بـ ٣٠٠ مناضل؛ وأدت الأزمة الكبرى حول الختان الى تعبئة سياسية واسعة النطاق - كان جومو كينياتا يعلن أن أعضاء رابطة كيكويو المركزية يبلغ ١٠ آلاف عضو فى سنوات ١٩٢٩-١٩٣١- ولكن هذه الاندفاعة مالبثت أن انحسرت[١٩]. وعلى نفس المنوال كانت النقابة الزراعية الافريقية فى ساحل العاج تضم فى نهاية ١٩٤٤ ٨,٥٤٨ عضوا كان حوالى نصفهم مقيمين فى دائرتى بواكى وديمبوكرو[٢٠]. وفى كل البلدان كانت النواة الصلبة للحركة القومية تتلخص فى حفنة من الكوادر، ولم تكن سنوات الاستعمار أعوام «الفُرص» إلا بالنسبة لعدد ضئيل من الأفراد أو البيوت. أما صفوف المسئولين المؤهلين لتسلم مقاليد الحكم فى دولة ذات صبغة غربية، غداة الاستقلال فكانت أقل كثافة من ذلك: فحتى إذا لم نتعرض للحالات التى تميز فيها المستعمر بالمالتوسية التعليمية المشينة (فى الكونغو البلجيكى، ورواندا، وبوروندى، والجولا، وموزنبيق، وغينيا بيساو) كان بلد مثل زامبيا لايتوفر لديه فى عام ١٩٦٤ سوى ١٠٩ حاصلين على شهادة جامعية و١٢٠٠ حاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية[٢١]. ويعرف أعضاء دائرة السلطة وأصحاب الثروات بعضهم شخصيا لأنهم نشأوا فى نفس القرية، أو الحى، أو أقاموا معا فى مدرسة داخلية أو تقاسموا غرفة فى مدرسة عسكرية أو تسامروا لياليَ بأسرها فى مدينة جامعية بريطانية أو فرنسية.

وهكذا تتخذ ديناميكية الاستيعاب المتبادل بين أجزاء النخبة الاجتماعية طابعاً حميماً. وهى تتم فى المقام الأول فى الحياة الخاصة، وهذا هو السبب الكامن وراء انتشار التخاطب بضمير المخاطب المنتشر فى قمة الهرم الاجتماعى، مع أن هذه القمة تقيم وزنا كبيرا لآداب السلوك والمجاملة. وعلى سبيل المثال أصبحت مراسم الموت أحد المجالات المتميزة التى يمكن أن تُستقرأ منها عملية انصهار الجماعات المسيطرة فى ساحل العاج:

«ينغم المجتمع الراقى ممارساته الجنائزية حسب وضع الفقيد. فلو كان المتوفى مرتبطا بمركزه وماضيه بجهاز الدولة، يصبح جنازه مناسبة

لطقوس سياسية. فرئيس الدولة أو مندوبه يلقى مرثية ويشارك كبار رجال الدولة فى مختلف الإجراءات، وتغطى الصحافة وبرامج التلفزيون الحدث على نطاق واسع. وتمتد المراسم عدة أيام ويعبر تسلسل الطقوس عن سيادة الدولة على كل المراتب الأخرى العرقية والإقليمية والدينية والقروية. وتتناول الخطب تأسيس الدولة والكفاح ضد الاستعمار وتحكى من جديد ملحمة هوفويه بوانيبى، وتجمع فى شرعية واحدة المناضلين الذين رحلوا ورجال السلطة الذين يتألف منهم الحضور. ولذا تكون رمزية المراسم حديثة تماما(...).

«وإذا كان فضل الفقيد يقتصر على كونه من أقرباء أحد «الكبار»، لا تتجاوز المراسم المجال الخاص، ولكنها تتجاوز الى حد كبير إطار القرابة، لابمقتضى قواعد المؤسسة السياسية - بخلاف العرف لدى الأعيان«التقليديين» - ولكن نتيجة لتتابع تصرفات اجتماعية يجدد بعضها رموزا قديمة، بينما يعود البعض الآخر الى مواقف موجودة حاليا. وتعبئ هذه الجنازات حشوداً كبيرة وتتطلب مصاريف ضخمة بدافع من التباهى، ولكنها على عكس المظاهرات الرسمية التى تمثل الوجه الآخر للسلطة الوحيدة، تشارك فيها جماعات اجتماعية غير متجانسة بل ومتعارضة. ويبدو،من هذا المنظور، أن هذه الوقائع تحقق، من بين مجموع الشعائر فى ساحل العاج، اللحظات الرمزية الأكثر تعبيرا عن الاندماج الاجتماعى»(٢٢).

على أن الأبهة الجنائزية بمراسمها الصارمة تؤدى بنا إلى مجالات أخرى أكثر فعالية فى المجتمع المدنى الذى تجرى فيه كيمياء الخلط. وقد تقتصر تلك المجالات بكل بساطة على الزواج. ومن نافلة القول بلاشك أن نؤكد أن تداول النساء لايزال يحقق أو يفكك، كما فى الماضى، التحالفات السياسية والاقتصادية. ومع ذلك فإن الالتزام بالزواج من داخل العشيرة أصبح اليوم ذا طابع اجتماعى أكثر مما هو «عرقى». فهناك أنسال جديدة تتأسس، تتجاوز الشقوق القديمة التى تفرق حسب رابطة الدم أو الجغرافية؛ وهى تشارك فى صنع الدولة وعلاقتها باللامساواة. وشخصية فليكس هوفويه بوانيبى تقدم فى هذا الصدد نموذجا مثاليا. فهو من الباوولى، وقد عقد منذ الثلاثينات إحدى الزيجات الأساسية التى سيعتمد عليها صعوده السياسى فيما بعد بزواجه بقرينته الأولى التى تنتمى من ناحية الأم الى سلالة ملكية انيى وفى ناحية

الأب إلى جالية سنغاليين «الأجنبية»[٢٣]. وفى عام ١٩٤٤، أوحى الى الحاكم الفرنسى لاتريل بأن يقيل عاهل الاندينى لصالح صهره، فأصبح بذلك مشاركا فى وراثة مملكة انيى الهامة من خلال ورثته[٢٤]. وفيما بعد لم يكف عن عقد المزيد من الزيجات والاستفادة من القرابات لتدعيم سلطته فى ساحل العاج، وأيضا فى المنطقة عموما تجاه غينيا وليبيريا وبوركينا فاسو والسنغال. وعلى سبيل المثال فإن أحد «أعمدة» نظامه، أمادو صيام، قريب لزوجته الأولى وهو بالتالى من أصل سنغالى. وقد زوجه السيد هوفوييه بوانييى من إحدى بنات خاله، اموين، واعترف علنا بأبنائهم كورثة له «بحكم العرف»[٢٥]. وقد حضر فعلا فى عام ١٩٨٥ حفل زواج ياموسو، ابنة أمادو واموين صيام، برينيه ايكرا، ابن وزير الدولة ماتيو ايكرا. ولايسع المرء إلا أن يلاحظ الجانب الرمزى لحضور شخصيتين كثيرا ماورد اسماهما بخصوص الخلافة فى الرئاسة، وهما السيد ياسى والسيد كونان بيدى[٢٦].

واذا كان هذا المثال الوارد من ساحل العاج يعتبر حدا أقصى إلا أنه ليس أمرا شاذا. فقد علمنا من قبل أن «عائلة» جومو كينياتا فى كينيا كانت مركزا هاما لتحقيق التراكم الاقتصادى. وفى نيجيريا كان الساردونا قد دعم «جالية الشمال» بعقد زيجات بين أقارب له مع مختلف الشخصيات من كانو وبتشجيع قيام علاقات مماثلة بين المدن المتنافسة تقليديا فى المنطقة[٢٧]. وفى الكونغو كان زواج دنيس وماري - انطوانيت ساسو نجيسو، وهو من المبوشى وهى من والفيلى، أرفع تعبير عن ترابط «حلف شمال الاطلسى»[٢٨]. واخيرا، أولىَ اهتمام كبير فى سيبرا ليونى أثناء انتخابات الرئاسة فى عام ١٩٨٥ بالشبكة العائلية للواء موموه، لما تمثله من تجسيد للوحدة الوطنية، إذ كان بوسع خليفة سياكا ستيفنز العجوز أن يفخر مثله بأسلافه الليمبا، وفضلا عن ذلك بكون والدته من التِمنه وزوجته من المِنْده ... وبأنه قضى طفولته فى وليبرفورس، وهى قرية خلاسية تتبع فريتاون[٢٩]. وهذه الروابط الزوجية فى القمة تصاحبها زيجات أخرى فى «فى الطبقات العليا» تؤدى الى تجانسها التدريجى. وبعبارة مبتذلة، فإن المحظيات اللاتى يروق لأصحاب السلطات العليا أن يحاطون بهن - واللاتى يوصفن بأنهن «المكتب الثانى» و«الثالث» و«الرابع» - هؤلاء المحظيات ينسجن ليلاً ونهاراً بالتلاقى والخصام والثرثرة والمداعبة، ثوب الاندماج الاجتماعى العريض.

ومن جهة أخرى، هناك مجالات أخرى للاستيعاب المتبادل بين أجزء النخبة ومنها

سلسلة المعاهد الدراسية (جامعة ماكيريرى فى افريقيا الشرقية، وفورت - هير فى جنوب القارة الافريقية، وجامعة فورا باى ومدرسة وليام بونتى فى افريقيا الغربية، وجامعة باريوا فى شمال نيجيرا) وروابط الطلبة (بدءاً باتحاد طلبة افريقيا السوداء فى فرنسا) والكنائس المسيحية والجمعيات الإسلامية، والحج الى مكة المكرمة. وقد تتغلب حاليا على هذه المجالات الآن فى دورها، الشبكات الصوفية. وتدخل هذه الشبكات ليس جديدا فأغلب عمليات التعبئة الدينية فى هذا القرن تتجاوز العروق وكانت فى هذا الصدد مقدمة لإعادة التصنيف التى جاءت إثر الانطلاقة القومية. ففى الخمسينات، كان ليون مبا يبرر فى الجابون ارتباطه بالطقوس البويتى باسم ضرورة الوحدة والتجمع. وقد أعلن فى هذا الصدد: «لقدس أحللنا محل الشعائر القديمة لأسلافنا، التى ما كانت توحدنا، هذه الحركة ابتداء من ليبرفيل حتى حدود الكامرون. إننا فى حاجة إلى إعادة تجميع صفوفنا، فمن هنا سيأتى تقدمنا»[٣٠]. ولكن انتشار الجمعيات السرية والطوائف الذى نشهده اليوم، أصبح غير عادى الى حد كبير. وهو يكشف عن تطلعات شبه مهدوية نحو التحرك الاجتماعى، بما أن الجميع على علم بانتماء «الرئيس» الى هذا المنصب أو ذاك فهم ينضمون اليه كما كان آخرون ينضمون فيما مضى الى الحزب، حيث أن أغلب هذه المذاهب تعظم من شأن «النجاح الشخصى» وتؤمن التوصل اليه بسهولة على غرار وردة - الصليب والماهيكارى[٣١]. ومع ذلك فإن موجة الباطنية العارمة تعمل على مايبدو كآلية للانتخاب والاستبعاد، وتعزز بذلك تماسك الدوائر المسيطرة. وقد أدت الماسونية هذه الوظيفة فى السنغال فى عهد بليز ديانى ولدى خلاسيى سييرا ليونى والأوليجاركية الويج فى ليبيريا وفى غانا وساحل العاج. وهى بلا شك بمثابة الملاط فى الجابون، جنبا الى جنب شعائر النجوبى؛ فالسيد بونجو هو نفسه الرئيس الأعلى لأحد المحافل ويقال إن الانضمام الى هذه الجميعة شبه إلزامى، للنخبة السياسية فى البلاد[٣٢]. وهناك جمعيات فكرية أخرى تأصلت فى القارة ولاقت استجابة يعتد بها وسط الفئات العليا من المجتمع. كانت عقيدة المسيحية السماوية شعبية أصلا على ساحل خليج غينيا، وقد بدأت تشيع منذ نهاية الستينات وسط الموظفين والكوادر المتوسطة والعليا، وليس من باب المصادفة أن الحالة الوحيدة للإعدام الرسمى لأسباب سياسية فى الجابون أصابت عسكريا متمردا أعلن انتماءه لتلك الحركة[٣٣]. وبشكل أدق، فإن حركة وردة - الصليب فى الكامرون تعتبر أحد الملاجئ الأمينة التى تلتقى فيها الحاشية المقربة الى السيد بيا[٣٤].

قد تعتبر تلك المعاملات التى تتم فى ظل مثل هذه الجماعات الباطنية من أقصى مناطق اختلاط النخب. غير أنه لا يجوز تجنب أهميتها لأنها الحافة الأخيرة من عمل أكثر عمومية وخفاءً يتم من خلال مختلف أشكال اختلاط النخب. ونحن على دراية، بالدور الذى لعبه البلاط والصالون والجمعية الفكرية والمقهى الأدبى والمسرح والحفل الموسيقى، فى تشكيل الطبقة الحاكمة الفرنسية. ومن المهام الأشد إلحاحا التى يواجهها المحلل السياسى فى افريقيا حصر المناسبات التى يلتقى فيها «الكبار». فالى جانب زيارات «المجاملة» التى تتم بينهم فى المكتب أو المنزل - وهى تعبر عن التدرج فى المرتبة الاجتماعية بين الضيف ومضيفه - فإن قائمة هذه الأماكن وإجراءات التزاور تبدو محدودة فى بعض الأندية أو المطاعم الفاخرة وبعض الملاهى الليلية فى القارة أو فى باريس أو لندن ، والفنادق الكبرى الدولية التى انتشرت فى افريقيا، وقاعات كبار الزوار فى الموانئ الجوية، ومقاعد الدرجة الأولى فى الخطوط المنتظمة لشركات الطيران الوطنية، والمساجد الخاصة فى البلدان الإسلامية، وشتى الحفلات التى تتخلل الحياة فى جنوب الصحراء.

وإلى جانب الأضواء والأبهة التى تستأثر بها أعلى الفئة العليا، فإن الفئات الاجتماعية التى تتلوهم فى هرم اللامساواة يلجأون الى كيمياء مشابهة. فقد تبين من دراسة أجريت فى ليو بولد فيل فى ١٩٦٤-١٩٦٥ أن هناك عددا كبيرا من المجموعات التى تلتقى فى «الويك إند» تربط بين النخب على هامش أصولهم العرقية و«بشكل حميم بعض الشئ»: روابط «أصدقاء بريموس» أو «بولار» (الذين لا يشربون إلا هذين الصنفين من الجعة) أو رابطة ماى جول (وهى تجمع فى أيام السبت الذين يحتسون الجعة، مع ارتداء القميص والسروال، وبدون ربطة عنق وحفاة) وروابط الأناقة، وروابط من يحملون أسماء متشابهة أو ايضا روابط «أصدقاء VW» (وهدفها تبادل المساعدات من أجل الحصول على قطع غيار سيارات ڤولكس ڤاجن لدى الجراج المركزى المكلف باستيرادها. وفى صفوف هذه الجماعات «تحتك وتتجابه وتختلط وتنصهر أو تتلاشى الآراء والمواقف والقيم والعقليات».[٣٥] وينطبق هذا الوصف على أى مدينة من مدن القارة وكم الدراسات السوسيولوجية المكرسة لتلك الظواهر هائل. وفى ظل ثقافات تعتمد أساسا على الرواية الشفهية والإيماءة، يشارك بشكل مباشر للغاية فى تشكيل بنية الطبقة المسيطرة، إخراج الحياة اليومية وطقوس التأثير المتبادل، وفقا للمفاهيم التى عبر عنها أ.جوفمان[٣٦]. وبصفة أولية، ولكافة

الأسباب التى ذكرناها تتشكل هذه الطبقة من نسيج من العلاقات الشخصية، بحيث لايجد النظام الخاص نفسه فى وضع النقيض بالنسبة لنظام الدولة[٣٧].

وبمجرد اقتناعنا بذلك فإن التعريف الأدق «للمجتمع المدنى» الذى تبناه ماركس -«المجتمع المدنى فى حد ذاته لا ينمو إلا مع البرجوازية»[٣٨] - يفرض نفسه من تلقاء ذاته. ويتم الانصهار بين النخب ايضا فى عالم الأعمال والروابط الخاصة، ومنها الروابط الزوجية مثلا، التى تؤمن فى الكثير من الأحوال امتزاجات ذات طابع مالى. فالاقتصاد المعاصر يكرر، من وجهة نظر معينة، «*الروابط المتعددة الوظائف*» *الخاصة* بالتجارة القديمة التى كانت تقيم الصلة بين مناطق غير متجانسة سياسيا وثقافيا، تفصلها مسافات شاسعة [٣٩]. والمثال الذى ذكرناه من قبل حول بنك الإقراض المشترك فى الكامرون، مُعبر فى هذا الصدد. فبالرغم من هيمنة الباملیكه فى إدارته إلا أن كبار المساهمين فيه يتكونون من رجال أعمال من جميع الأقاليم (ماعدا الإقليم الشرقى، الضعيف اقتصاديا، فهو على مايبدو غير ممثل فيه) وتعقد اجتماعات «الجمعيات» الشهرية بالتبادل فى المدن الكبرى فى البلاد[٤٠]. وقد تبدو التجربة حديثة العهد وغير راسخة، وقد يشوبها قدر من السذاجة، أو على العكس، قدر من المكر إزاء توقعات السلطة منها. ولكن فيما يتعلق بمجال اهتمامنا، تؤكد هذه التجربة حالة أخرىأكثر دلالة، وهى حالة «مافيا كادونا» فى نيجيريا. وعلى الرغم من الميول «الشمالية» لتلك المافيا إلا أن أعضاءها لم يستنكفوا عقد «اتفاق» مع رجال أعمال فى الجنوب وبالأخص من اليوروبا، ومن بينهم الرئيس س. سوويمينو، وهو رجل قانون شهير، والرئيس ج.اودوجى، رئيس بورصة الأوراق المالية، والرئيس م.ك.و.ابيولا، مدير الفرع الافريقى لشركة «أى تى تى» العالمية. وفى نهاية الأمر أسفرت تلك العلاقات الاقتصادية عن التوقيع على ميثاق انتخابى سرى بين «المافيا» وحزب الوحدة النيجيرية الذى يتزعمه الرئيس اوولوو، فى يونيو ١٩٨٣[٤١]. وعلى نفس الغرار فى كينيا، كانت رابطة جيكويو وامبو ومبرو ذات الطابع العرقى الصريح فى البداية - فقد عرّفها ب.انيانج نيونجو بأنها «*منظمة لرأسماليين كيكويو*»- كانت تفكر هى أيضا فى التحالف على الصعيد القومى. وفى عام ١٩٧٧ بالأخص، كانت ترجو إعادة بناء الائتلاف التاريخى بين النخبتين اللوو والكيكويو الذى اعتمد عليه اتحاد كينيا الافريقى ثم اتحاد كينيا الوطنى الافريقى، وذلك بمناسبة قرب انتهاء فترة رئاسة جومو كينياتا. ولكن الانشقاق الذى أحدثه السيد اودينجا اوجينجا أفسد ذلك[٤٢].

ولاشك فى أن جميع تلك الروابط لا تكفى لإنشاء سوق بالمعنى الدقيق للكلمة، إلا أنها تجسد فى كتلة متجانسة نسبيا وفى نظام تفاعل متبادل، جماعات أو شبكات عمل مبعثرة أصلا، ومتنافسة على أى حال. كما أن هناك العديد من خطوط «التداخل» التى لا داعيلإعادة ذكرها، وهى تشكل عاملا حاسما للتوحيد. ويتزايد شيئا فشيئا تنظيم «العلاقات المادية بين الأفراد»[٤٣] وفقا لأساليب خاصة. والدور الاندماجى للروابط «العرقية» فى كل منطقة، من المدينة الى الريف، يجب ألا يطمس انتشار أشكال ترابط أخرى تقيم مصالح اقتصادية أو مهنية على أساس يتجاوز العروق والحدود الجغرافية: نقابات أرباب العمل ونقابات المحامين أو المهندسين المعماريين..الخ[٤٤].والحق أنه يكاد لا يوجد فرق ملحوظ بين هذا النوع من المنظمات وذاك. ففى الكونغو تعتمد النجوالا، وهى روابط للمساعدة المتبادلة تهدف الى دفن الموتى بشكل لائق، وهى بالأخص منتشرة بين البيمبه، تعتمد مع ذلك على الفئات الاجتماعية المهنية أو البيولوجية (فهناك نجوالا للعمال وأخرى لأهالى التلاميذ أو الشباب. .الخ) كما أنها تعمل كشبكات للتراكم وذلك من خلال ممارسة تعدد عضوية فرد واحد، مما يتيح جنى الحد الأقصى من فوائد الاستثمار عن طريق دفع الاشتراكات[٤٥].

وبهذا المعنى يمكننا أن نشير الى أن هناك بداية لتبلور «مجتمعات مدنية»، بما فى ذلك مايتضمنه الأمر من استقلال ذاتى، وبالتالى النزاع مع الدولة. وأوضح وضع على هذا الصعيد نجده فى نيجيريا حيث قدم الجنرال بخارى فى عام ١٩٨٤ الدليل العكسى على أنه لا يمكن حكم البلاد ضد ذلك «المجتمع المدنى» الأقل «بدائية ورخاوة» هناك مما هو فى بلاد أخرى[٤٦]. ولكن هذا التناقض بين المجالين يظهر، فى أشكال مخففة، فى العديد من البلاد، ومنها الكامرون حيث اتخذ شكل تمرد للمحامين والمهندسين المعماريين فى عام ١٩٨٦، وفى الكونغو حيث تطغى على أجهزة النظام حركات التجمع بحيوية متزايدة، وفى زائير حيث تصدت الكنسية الكاثوليكية فى عام ١٩٧٢ للتجاوزات المفرطة لسياسة «الأصالة» وحيث نازعت المجالس المحلية المنتخبة فى يونيو ١٩٨٢ الإدارة المحلية فى اختصاصاتها، وفى السنغال حيث وضعت الطرق العقبات أمام أهداف السيد عبده ضيوف الإصلاحية، وفى ساحل العاج حيث يحاول بعض المقاولين التحرر من المحسوبيات السياسية ...

ولذا فإن الانتقال من التعريفات الماركسية «للمجتمع المدنى» الى التمييز الأساسى

الذى أقامه جرامسى بين هذا المجتمع و«المجتمع السياسى»، يقدم ميزة مزدوجة[٤٧]. فمن جهة، نحن ننوه للمرة الأخيرة بالتأثير الجوهرى للديناميكيات المجتمعية فى تكوين طبقة مسيطرة، ولاستحالة وقف «حرب المواقع» هذه التى تنسج بواسطتها خيوط اللامساواة على المدى الطويل. ومن جهة أخرى، فإننا نستشعر الدور الذى يقع على عاتق هيئات «المجتمع السياسى» فى التطور العام للاستيعاب المتبادل. وإسهام «المجتمع المدنى» يزيد كلما كانت تقاليد التجمع عند السكان الأصليين قديمة وغنية، كما هو الحال مثلا على ساحل خليج غينيا[٤٨]. وتأثير الدولة كان من القوة بحيث أنه امتص عمليات التراكم منذ سنوات مابين الحربين العالميتين، واحتكر التحديث، بتحديد موقفه ضد المجتمع، بوصفه دولة «منضبطة تماما»[٤٩]. وقد شهد عقدا السبعينات والثمانينات الى حد ما «انتقام المجتمعات الافريقية» (أو حسب تعبير ج.هايدن، انتقام «الاقتصاد الودى») من اعوجاج الدولة الذى جاء مع الاستعمار[٥٠]. وعلى حد قول السيد عبده ضيوف، فقد أثار العقدان فعلا قضية «إعادة تعريف العلاقات بين الدولة والمجتمع المدنى»[٥١]. والتشخيص الذى توصل اليه صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى نفس الفترة لم يكن مختلفا عن ذلك الى حد كبير بالرغم من مغالاته فى النعة الاقتصادية.

واذا تركنا جانبا تعميم ذلك التفرع الثنائى الى «مجتمع مدنى» و«مجتمع سياسى» الذى يصطدم باعتراضات نظرية ومنهجية[٥٢]، فهو يحول دون تبيُّن، لا علاقات التباعد والتضاد، بل علاقات الجمع والانجذاب بينهما، فهناك أولا مؤسسات مثل البرلمانات والأحزاب والنقابات واللجان الاستشارية العديدة التى «تمثل» الى حد ما المجتمع المدنى فى صفوف المجتمع السياسى[٥٣]. ثم إن بنيات السلطة، أيا كانت استقلاليتها لاتفلت هى نفسها من تسربات المجتمع المدنى، كما أثبت تحلل ذلك الخواص العسكرية لجيوش الداهومى وفولتا العليا وسييرا ليونى، بل ونيجيريا أيضا، فى حالات من التنافس السياسى المحتدم[٥٤]. وهذه الملاحظات لا تؤدى إلا الى حصر تناقض أكثر راديكالية داخل الدولة، يكفى لتبيانه الوضع المركزى لآليات «التداخل» فى عملية التراكم. وعليه يليق بنا أن نتناول الآن الرسالة الهامة لبنيات السلطة إزاء الاستيعاب المتبادل للنخب، على ضوء ذلك الالتباس الناجم عن التداخل المتبادل، والدعم المشترك بين المجتمع السياسى والمجتمع المدنى، لا على ضوء التعاقب.

مجالات وإجراءات الاستيعاب المتبادل: المجتمع السياسى

هناك خمس ممارسات سياسية يبدو أنها تسهم بوجه خاص فى توحيد النخب وتشكيل طبقة مسيطرة: الايديولوجيا والزعامة والبيروقراطية والانتخابات والحزب. ووظيفة هذه الممارسات ليست مانعة لغيرها ولا مترابطة فيما بينها بالضرورة. غير أن المهم فى هذه اللحظة أن نتفهم آليات تكوين جماعة اجتماعية متجانسة نسبياً.

وقد أوضح ر.ل.سكلار ذلك مبكراً فيما يتعلق بالأحزاب[٥٥]. فالتهادن بين الاجيال التى كان بوسعها التطلع الى السيطرة بعد مرحلة الاستعمار تم عقده فى ظل الأحزاب وداخل أجهزتها. ودون العودة الى مسارات التحديث المحافظ التى تؤكد هذه القاعدة – مسارى سيبرا ليونى مع حزب شعب سيبرا ليونى، ونيجيريا مع مؤتمر شعوب الشمال – سنذكر كمثال إضافى حالات فروع التجمع الديمقراطى الافريقى، باستثناء فرع غينيا الذى هاجم أنصار الزعامة بشكل مباشر. ففى نيجيريا كان الحزب الشعبى النيجيرى مكونا من «أسرى» و«أسياد» جلسوا جنبا الى جنب على مقاعد مدارس البيض، وفقا لمصادفات السيَر الفردية، وكبح (اى الحزب) أى تسييس محتمل لذلك التشقق الرئيسى فى مجتمع سونجاى-زارما[٥٦]. وفى ساحل العاج، كان الحزب الديمقراطى لساحل العاج قد اجتذب فى الخمسينات ائتلافا واسع النطاق يضم أدواراً وأوضاعا غير متجانسة[٥٧]. وفى الجابون، لمع ليون مبا، وهو من مؤسسى الكتلة الديمقراطية الجابونية «بمهارته الكبيرة فى كسب العناصر الأقل تطوراً وكذلك العناصر «المناصرة للتحديث»» وبقدرته على أن يضفى على تحركه السياسى، بمعناه الدقيق «طابعا مزدوجا يتيح له التأثير على الفانج القدامى والفانج الشباب، على حد سواء»[٥٨].

وحتى الآن لايزال الزعماء التقليديون مشتركين فى هيئات الحزب القاعدية، إما باعتبارهم منتخبين وإما بحكم وضعهم[٥٩]. ذلك أنه من المستحيل تقريبا أن يعقد اجتماع فى حيّ أو فى قرية، مع التغاضى عن الحصول على موافقة الزعيم الصريحة، مع إرسال الدعوات على الأقل عن طريقه. وفضلا عن ذلك، تقترح أجهزة الحزب المحلية أو القومية على الرجال المحنكين بخبرات «أيام السياسة» مختلف الرواتب لربطهم بسفينة السلطة. وهكذا صارت التشكيلات السياسية ذات الصبغة الغربية بمثابة عوالم صغيرة تتجلى فيها الخطوط الأساسية للتسلسل المنطقى. وفى نفس الوقت كانت هذه التشكيلات أداة لدفع التكامل الأفقى بين النخب الإقليمية، وهو

الأمر الذى بات ضروريا مع التغير الاستعماري. بل إن الأحزاب ذات الطابع «القبلى» المزعوم أدركت هى أيضا ضرورة التوسع فى نشاطاتها والدخول فى تحالفات غير عرقية. هذا وكانت الحركات الوطنية التى احتلت مركز الصدارة على مسرح تصفية الاستعمار قد استهلت نشاطها فى الكثير من الأحوال كمجرد تجمعات محلية قبل أن تتعزز صفوفها وتتوسع فى عضويتها جغرافيا[٦٠].

ومن وجهة النظر هذه المزدوجة للتكامل الرأسى والأفقى، يكون الحزب الأوحد استمرارا للتعددية الحزبية. فهو ينظم وينقل على النطاق القومى التهادنات والاختلاطات التى كانت التشكيلات ذات الطابع المحلى قد باشرتها بين الرواسب التاريخية للنخبة، سواء بتشجيع من المستعمر أو بدون دفع منه[٦١]. كما أن الحزب الأوحد يحول «جمعية المراكز» والتوزيع الإقليمى لغنائم الدولة عن طريق نواب مختلف أنحاء البلاد الى مؤسسة تؤمن حداً أدنى من تمثيل الأطراف لدى «المركز» الرئاسى[٦٢]. وهكذا يكون هذا الحزب موقعا للتحكيم وللنزاع عند الاقتضاء، علما بأن جموده الظاهرى يجب ألا يخدع أحدا[٦٣]. وأخيرا فإن الأجهزة القيادية فى الأحزاب الوحيدة تفرد مواقعها للقوى الحية فى البلاد: الجيش والنقابات ودوائر الأعمال بل والكنائس المسيحية أيضا.

ولعملية بناء الحزب الأوحد فى حد ذاتها أهمية خاصة نظراً للاستيعاب المتبادل بين قطاعات النخبة الاجتماعية. وصفة «الموحد» التى كثيرا ما راقت للمنظرين وكذلك تعبيرا «حركة» و«تجمع» الدارجان يستمدان ثورية، على الرغم من استخدام القهر والتهديد على نطاق واسع من جانب القادة الحريصين على بلوغ ذلك الهدف. ولم تكن المفاوضات مع الحزب المسيطر شكلية فقط فى كل الأحوال كما أن الضمانات التى أعطيت للمعارضين القدامى لم تكن رمزية فقط. فقد سويت مسألة خلافة جومو كينياتا مثلا لصالح أحد قدامى الاتحاد الديمقراطى الافريقى لكينيا، السيد آراب موى الذى كان قد انضم فى ديسمبر ١٩٦٤ الى الاتحاد الوطنى الافريقى لكينيا. وعلى نقيض المفهوم اللينينى الذى دافعت عنه بلا طائل حركة «سبارك» (شرارة) فى غانا وتيار داخل الاتحاد الوطنى الافريقى لتانزانيا (تانو)، كان بناة الأحزاب الافريقية «الموحدة» يميلون الى استخدام منطق الضم لا الاستبعاد، الذى يعنى «إدماج» المعارضين لا «إقصاءهم»[٦٤]. وبالطبع تميل متانة التحالف الذى يوطد صفوف الحزب الأوحد الى أن تكون متناسبة مع عدالة التسويات التى يشرف عليها: ففى

الكامرون، حاولت النخبة المتحدثة باللغة الانجليزية أن تعيد من جديد نظام التعددية الحزبية فى عام ١٩٧٢ بمجرد أن تأكدت أنها كانت قد وقعت على صفقة غُبنت فيها مع الاتحاد الوطنى للكامرون، وفى كينيا نسبت نفس النية الى السيد أودينجا أوجنجا فى عام ١٩٨٢ [٦٥]. غير أن قوة الجذب المركزية للحزب تأتى من أنه يتوقف عليها تقاسم «الكعكة الوطنية». و«أخلاقيات الوحدة» [٦٦] التى ينادى بها الحزب وهذا الترديد الطنان لشعار الوحدة (وضد الانقسام) المنفر من فرط تكراره يستحق أن يُنظر اليه بجدية أيا كان الملل الشديد الذى يثيره.

ولذا فإن إشارة ر.ر. سكلار الى دراسة ر.ميشلز الشهيرة ليست فى غير محلها تماما ولم يتقادم عليها الزمن [٦٧]. ففى افريقيا أيضا، يندر «أن ينتهى الصراع بين الزعماء القدامى والشباب بانتصار كامل للأول» ويسفر سير عمل الحزب «عن انصهار النخب، أى الى الامتزاج بين العنصرين، أكثر مما يسفر عن التعاقب» [٦٨]. لكن الاستشهاد بكبار المؤلفين يجب ألا يوقعنا فى الخطأ. فالطابع الائتلافى لأنصار وقادة الأحزاب هو الذى يدعم عملية الاستيعاب المتبادل، أكثر مما يحقق ذلك طابعها البيروقراطى الذى لايعتبر على أى حال أمراً مؤكداً. ووفقا لمصادر متطابقة، لا تفيق الأحزاب الافريقية الواحدة من سباتها إلا فى مناسبات معينة، ومنها بالأخص الانتخابات حتى أنها اتصفت بأنها «بدول بلا أحزاب» [٦٩]. وبالرغم من الهيكل التنظيمى الضخم لتلك الأحزاب إلا أنها لا تمت بصلة ما مع أجهزة الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية الشمالية التى كان ينتقدها ر.ميشلز. وتنطبق ملاحظة ميشلز بالأخص على الآليات ذات الطابع الشخصى فى التجنيد السياسى فى ظل أوضاع جنوب الصحراء.

وجرت العادة على التبسم عند ذكر الانتخابات فى افريقيا. ومع ذلك فهى مدعاة للتنافس بقدر أكبر مما يقال عنها [٧٠]. ومن وجهة نظر الاستيعاب المتبادل بين النخب، لايهم فى الواقع كثيرا إذا كان التنافس يتم فى مؤسسات النظام العليا أو فى معزل صندوق الاقتراع. فالمهم هو أن يكون الفائزون الذين واتاهم الحظ نابعين من التعددية الجغرافية والسوسيولوجية والتاريخية للنخبة الاجتماعية؛ وأن تكون النتيجة انعكاسا لتلك التعددية وتجاوزا لها فى الوقت نفسه. ومما له مغزاه بشكل خاص الانبثاق من جديد للرواسب القديمة للطبقة السياسية التى استبعدت من السلطة نتيجة لتطور الأحداث. ففى زائير أمنت الانتخابات التشريعية فى عام ١٩٧٠ إعادة عدد

كبير من ساسة الجمهورية الأولى الى أجهزة الدولة، كما زادت من تداخل البيروقراطية مع التجارة. وقد أكدت هذا التطور عمليات التصويت التالية، ومنها بالأخص الانتخابات المحلية فى يونيو ١٩٨٢[٧١]. كما أن «مقرطة» نظام الحزب الأوحد فى ساحل العاج تمثلت فى إعادة الجيل القومى والراديكالى الذى عانى من عمليات التطهير فى ١٩٦٣-١٩٦٤، الى حظيرة الجمعية الوطنية، وبالأخص إلى المجالس البلدية فى عام ١٩٨٥[٧٢].

وأخيرا، سجل تجديد المنظمات القاعدية للحزب فى الكامرون فى عام ١٩٨٦، انتصار شخصيات كانت متحفظة من قبل إزاء السيد اهيدجو، وما كان يخفى العديد منها تعاطفها مع اتحاد شعوب الكامرون. وهكذا ساعد ذلك الحدث فى إزالة الانقسام الذى مزق البلاد أثناء المعركة القومية، وفى نزع فتيل الخلاف الكامن بين الإصلاحيين والمحافظين. وكان تعليق رئاسة الجمهورية واضحا بالنسبة إلى مايهمنا: «[...] ومن الملاحظ أن هناك بصفة عامة قدرا من التوازن بين الجدد ومن أعيد انتخابهم، حتى وإن كان الجُدد أكثر بقدر بسيط [...] وهذا التوازن يشكل استفتاء على السياسة التى ينتهجها رئيس الدولة، ألا وهى تجميع كافة مواطنى الكامرون، بلا تمييز بين «القدامى» و«الجدد»[٧٣]. واعترفت صحيفة «لوميساچيه» التى تحث عادة على دفع عجلة التغيير، بأن «الانتظار بات ملحاً» إذا كان النظام يريد تحاشى «مواجهة جيش من الخصوم المذعورين، لايمكن التحكم فيه»[٧٤]. وعلى غرار ماكان فى الخمسينات، فى عهد التعددية الحزبية، تبين على عكس ما يجى عادة، أن المنطق النزاعى للغاية للاقتراع العام كان أداة للتهادن السياسى، إذ أن مرشحين سقطوا فى انتخابات رئاسة فروع فى المقاطعات، تم انتخابهم فى منصب نواب للرئيس أو مستشارين، بغية تهدئة الخواطر وعملا «بأخلاقيات الوحدة»[٧٥]. وقد شلّ ذلك المكاتب، ولكن آداب الاستيعاب المتبادل ظلت مصانة...

إلا أنه لا يجب التعظيم من وظيفة الإجراءات الانتخابية الدامجة خاصة وأنها تتم على حساب معارك مريرة من أجل «النفوذ» كثيرا ماتشبه الصدمات الناجمة عن الاستعانة بأعمال السحر.. وفضلا عن أن تلك الوظيفة لا تخص الجميع. فالأمر لا يقتصر فقط على استبعاد «الصغار» من السباق بمقتضى متطلبات السخاء والبكورية، أو بمقتضى قوانين انتخابية تعزل محدودى الدخل عن حق الانتخاب والترشيح، بل إن بعض أجزاء الصفوة الاجتماعية قد أقصيت بسبب تقارير أجهزة

الأمن أو قرار من السلطة العليا أو تصفيات الذاكرة التاريخية أو مختلف النصوص القانونية أو اللائحية(٧٦).

ولاتمثل الهيئات المنتخبة - المجالس البرلمانية أو أجهزة الأحزاب السياسية - نظام السيطرة إلا بشكل تقريبي. وعلى الرغم من ذلك فهى البوتقة المفضلة للجزئيات المشاركة فى السعى الى الهيمنة، وبوسعنا أن نتقبل رأى ج.ساموف عندما يؤكد أن «إقرار الانتخابات (فى تانزانيا) عمل على إبطاء توطيد سلطة الطبقة الحاكمة البيروقراطية والبرجوازية المتطلعة»:

«فالانتخابات عرقلت هذا التوطيد وساعدت فى الوقت نفسه على إضفاء الشرعية عليه، بحكم ارتباطها على الأقل ببعض الأشكال الديمقراطية الليبرالية. فقد ساندت مبادرات نيريرى وحلفائه من الوسط للتصدى لعملية قيام نخبة. وقد مكنت فى الوقت نفسه بعض النُخب من الحفاظ على قاعدة محلية تؤيدها ومكنت الصفوة عموما من ارتداء زى الشعبوية»(٧٧).

والتناقض بين هذين الطرازين من الآليات ليس إلا ظاهريا. فهما يشاركان معا فى الواقع فى عمل اجتماعى غير مؤكد النتيجة وإن كان من المناسب ألا تقلل من شأنه فى المدى الطويل. وهكذا أدرك جومو كينياتا تماما أن مراقبة تفاصيل الحياة السياسية اليومية ليس مفيدا فى إقامة نظام لا مساواة على صعيد الدولة. وكان يتعين على العكس أن تضفى المعارك الانتخابية فى نطاق الدوائر الريفية المزيد من المرونة على الجميع شريطة أن تلتزم بالوضع تحت - السياسى «للتنمية». وعلى العكس من ذلك، فقد كان ميل آراب موى الى التدخل فى المحاولات المحلية مصحوبا بتفاقم ملحوظ فى ديناميكيات الخلاف خلال الثمانينات(٧٨). وتحكم حالة السنغال بصحة هذه القاعدة. فـ«سياسة المحترفين»، كما سماها ل.سنجور، والتى تعنى الصراع بلا هوادة بين «العشائر»، لا يمكن فصلها عن تقاليد التفاهم والتهادن والاندماج التى أشار اليها د.ب.كروز اوبراين، فى موجة تفاؤل بعبارة «قصة نجاح»(٧٩). وبعبارة أخرى فإن توحيد الجماعات المسيطرة ينشأ من خلال النزاع السياسى والمواجهات الشخصية، كما ينشأ بنفس القدر عن تنفيذ إرادة التوصل الى تفاهم وإرساء المؤسسات.

ومع ذلك هناك مؤسسات حقيقية تعمل هى أيضا على انصهار النخب: الإدارة والجيش (الذى نوه ر.ميشلز بالذات بارتباطاته بالحزب). فهاتان المؤسستان تخلطان

سكانا من أصول جغرافية واجتماعية متعددة وتعملان على تنظيمهم حول عتاد مشترك بعيد للغاية عن التشققات الأولية والخاصة بالمجتمع: قلة من مؤسسات التوعية والتدريب (حفنة من المعاهد الكبرى، من بينها ساندهرست، وسان سير، وفريجوس، والمدرسة القومية لفرنسا فيما وراء البحار)، وممارسة التكنولوجية العالمية للحكم والتسليح الحديث، والطقوس الخاصة بالتعامل الاجتماعى، التى لا تحصى ولا تعد (ميس الضباط على سبيل المثال) والعادات الاستهلاكية الخاصة والانتماء الى سلوكيات مهنية مُتعارف عليها الى حد أو آخر[٨٠].

ومع مرور الزمن حملت البيروقراطيات المدنية والعسكرية فى طياتها انقلابات ثورية فى خطوط اللامساواة. فكثيرا ما تم التأكيد على أن المستعمر غير العلاقات غير المتوازنة بين المجتمعات الأصلية باختيار ضباط الصف والمجندين من المناطق الفقيرة مثل شمال اوغاندا والكونغو وداهومى وتوجو. وسرعان ماحاولت تلك الصفوة المضادة جاهدة من أجل تعويض الاختلالات الاقتصادية بتدبير انقلابات. واذا تركنا جانبا الاستثناء الأوغندى – مع العلم بأن الاقتصاد السياسى لديكتاورية أمين دادا كان معقداً – فإن تلك الانقلابات الحكومية التى امتدت كتحالفات وامتزاجات بين المناطق تحول دون أن نتصور أن نظم جناسيمبه ايادبما وماتيو كيريكو وماربن نجوابى وخلفائه كانت مجرد معادلات «شمالية»[٨١]. فالانقسامات السياسية تمهد السبيل أحيانا نحو تكوينات جديدة وتجمعات لم تعهد من قبل حول المصالح، كان النظام القائم يحول دون تواجدها. بل إن النظم العسكرية اعتادت على ذلك. فهى تقوى الوظيفة العامة العليا وتكسب لصفها رجال السياسة الذين كانوا مستبعدين وترد الاعتبار لدور الزعامات لملء الفراغ السياسى الناجم عن توليها السلطة[٨٢].

وعليه يجب أن يكون التقدير نسبيا للفرص الثورية التى أوجدتها البيروقراطيات بتعديل جوانب اللامساواة بين المناطق وأيضا بافتتاح مناطق جديدة «لعدم التحديد النَّسَبى»، وقنوات جديدة للحركة الاجتماعية. ونادراً ما كان «الصغار» والعامة والمنتمين الى «فئات مهضومة الحقوق» المستفيدين الوحيدين من الفرصة الاستعمارية أيا كانت على أى حال التحفظات الأولى لكبار النظام القديم إزاء العهد بأبنائهم الى مدرسة البيض. وفى الواقع كانت البيروقراطيات الى حد أكبر مواقع للوساطة والتعاون بين الأوضاع الموروثة عن الماضى، حتى وإن ظلت الأفكار الايديولوجية المسبقة التى أشرنا اليها قائمة خاصة فى مجال الزواج. ومرة أخرى، يظل المثال النيجيرى الخاص

بالوظائف العامة فى الشمال، حيث كان يتعايش معا أبناء التلاكاوا والسراكونا، وخرجت من صفوفهم غالبية الانتلجينسيا المعاصرة المسيطرة، يظل صالحا كنموذج للقارة[٨٣]. كما أن الانتماء أصلا الى أسرة نبيلة أو غنية لم يكن أبداً شرطا لابد من توفره للوصول الى منصب محترم فى الجيش النيجيرى. ففى مقابل حسن كاتسينا، ابن أمير كاتسينا، أو اوجوكور، وهو ابن مليونير من رجال الأعمال، هناك عدد من أبناء عمال السكك الحديدية (ايرونس واديبايو) ومدرسى الدين (جوون) والموظفين الصغار (شودنده) والحرفيين أو المزارعين (اويموليجن، فاجوينى) احتلت أسماؤهم مقدمة المسرح السياسى - العسكرى فى العقدين الأخيرين[٨٤].

على أن الاندماج الذى تقوم به البيروقراطيات يتم فى قلب الدولة. فالاستقلال لم يمنح قط المركز البارز للسلطة البيروقراطية التى كان الاستعمار قد أرساها. وقد تحولت المنافسة بين الحزب والإدارة لغير صالح الطرف الأول، اللهم إلا فى حالة تانزانيا فى ظل جوليوس نيريرى وغينيا فى ظل سيكوتورى[٨٥]. وقد أكملت النظم العسكرية هذا الانحدار، بما فى ذلك فى الكونغو حيث لا يكاد يخفى التشدق بالماركسية اللينينية المركز المتميز للجنة الحزب العسكرية التى شكلت فى عام ١٩٧٧. وفى الأقاليم، تجتمع بصفة عامة «*القوى الحية*» و«*الصفوة*» فى *الدائرة* حول المسئول الإدارى، فى جلسات عمل وتشاور. ويمثل ذلك اليوم أحد الإجراءات الأشد فعالية للاستيعاب المتبادل، على الأقل بسبب حجم عمليات التحكيم السياسى والاقتصادى التى تشرف عليها تلك القوى، بالإضافة إلى أن الوظيفة العامة العليا أداة لتنظم الطبقة السياسية، وهى المصدر الذى يتم من خلاله اختيار النواب والوزراء والرؤساء. كما أنها أيضا عامل مساعد يخفف من ارتفاع وهبوط المناصب الفردية. وهى توزع بسخاء مناصب السفير، والمدير العام ورئيس الشركات القومية، والمدير المتفرغ، والمبعوث الخاص، فتحول بذلك دون أن يستبعد من صفوف النومنكاتورا المسئولون المغضوب عليهم والذين قد يديرون تشكيل صفوة - مضادة منشقة.

والغريب فى الأمر أن الزعامات ساعدت بدورها فى تحقيق الاندماج بين المجموعات المسيطرة. وقد يثير هذا الزعم الدهشة لأن هناك عدة استثناءات صارخة تتبادر فورا الى الذهن. وهذه الاستثناءات بالذات هى التى تم إبرازها للتنبؤ بزوال المؤسسة بشكل مفاجئ الى حد أو آخر. والواقع أن الثورات الاجتماعية أو السياسية فى فوتا دجالون، ورواندا، وبوروندى، وبوجندا، وباروتسلاند أشارت الى انجراف أشد عمومية

لم يفلت منه حتى سراكونا شمال نيجيريا ومهد له النزاع بين الزعماء و«المتطورين» قبل نشوب الحرب العالمية الثانية. غير أنه يجب ألا تُضخم الظاهرة. فقد أعقبت المواجهة الكلاسيكية بين «مركز» و«طرف» النظام السياسى وحركات الرفض الاجتماعى فى الخمسينات والستينات مرحلة تقويم للأوضاع أو على الأقل استعادة الشرعية. وهذا التحول واضح تماما فى بلاد الباملیكه فى الكامرون حيث مثل «استعادة» حقيقية «للمؤسسات الحديثة التى كانت تقترحها الدولة الناشئة»، ابتداء من الحزب حتى التعاونيات مرورا بالبلديات[٨٦]. وقد أعيد بناء عدة مقرات للزعامات، كان رجال المقاومة التابعون لأتحاد شعوب الكامرون قد أشعلوا فيها النيران. وهذا أمر غير نادر، كما تشهد على ذلك الممارسة الدارجة للركوع فى بلاد اليوروبا أو إشعاع العاهل الأشاتى فى غانا.

إن مفهوم الزعامة مثير للبس. فإذا كانت الزعامة ترتبط أحياناً بوضع محدد فى إطار التقسيم الفئوى الاجتماعى أو بارستقراطية فى ظل أوضاع تاريخية شديدة الاستقطاب، إلا أنها ليست فى أغلب الأحوال سوى مركز فى السلطة يتم الوصول اليه عن طريق إنجاز فردى أو سياسى أو اقتصادى. ولا ينطبق ذلك فقط على الزعامات التى أقامها الاستعمار بنفسه فى ظل أوضاع نَسَبية محضة، بل وأيضا على الزعامات الأقدم من ذلك، مثل تلك الموجودة بالذات فى بلاد الباميليكه[٨٧]. وتَعاقُب أصحاب الزعامات يتم من خلال النزاعات ولكنه يُقَرِّب فى نهاية الأمر من الفئات المسيطرة التى كانت فى البداية غير متجانسة. ولايندر مثلا أن يكون الزعيم المنتخب موظفا أو صاحب مهنة حرة مسلح بشهادات دراسية غربية.

ففى بانوجون، وهى أهم الزعامات فى بلاد الباميليكه ويقطنها ١٠آلاف فرد، كان «الفو» (الزعيم) السيد نجرى كامجا الذى تبوأ العرش فى احتفال عظيم فى ١٩٨٤، كان محافظا لمقاطعة ميفو فى إقليم الوسط عندما عينه فى هذا المنصب مجلس الأعيان التسعة. وكان يخلف شقيقه، بعد أن كان نكويبو بالنسبة له، أى مامعناه مساعده. لم يكن سلفه من القدامى المتمسكين بالتقاليد، بل مهندسا زراعيا سابقا، كان يؤخذ عليه أن زوجته المفضلة كانت «أجنبية» نشأت فى منطقة أخرى غير المنطقة الغربية. ولا يمكن تخيل صورة أفضل لعملية الاستيعاب المتبادلة من الظروف المشكوك فى أمرها التى أدت الى وفاته، فقد مات فى حادث فى الطريق بينما كان مسافراً فى «مرسيدس يملكها رجل الأعمال الثرى فوتسو فيكتور، المنتمى هو أيضا

الى باندجون». وقد ألقى كلمة تأبينه أحد أبناء البلدة، وهو السيد نكوكته، السكرتير العام المساعد لرئيس الجمهورية. ولم يكن ذلك محض مصادفة لأن «من بين الشخصيات الأولى التى أعلنت ولاءها للزعيم الجديد السيد وابو فورووب، وهو من كبار رجال أعيان زعامة باندجون ورجل أعمال من الطراز الأول فى دوالا». وكان يحف به السادة فوتسو، وكولوكو، وكادجى ديفوسو، وسوهينج وتشانكه، وجميعهم من المقاولين الذين صادفناهم فى الفصول السابقة[٨٨]. وهذا المثال ليس فريدا، ففى بالى كان خليفة الزعيم ف.س.جاليجا الثاني الذى دام حكمه خمسا وأربعين سنة وكان يرأس فرعا محليا للحزب و«ترك ميراثا بشريا يتألف من ٣٧ زوجة و ٤١٧ من الأبناء»، كان خليفته «مثقفا محنكا» واصل دراساته فى الجامعة الامريكية بالقاهرة ثم فى المانيا الغربية وفى ليمبه، تم انتخاب صحفى زعيما للكوم والبوم المقيمين فى هذه المدينة، وفى فومبام كان العمدة الذى تتوقع منه الدولة «مزايا الإدارى الجيد المصحوبة بمزايا الحاكم الطيب». هو سلطان الباموم الذى كتبت عنه صحيفة كامرون تريبيون[٨٩] تقول إنه «السلطان - العمدة».

ومن المؤكد أن الزعامات الأكثر قدما التى ثبت قيامها قبل مقدم الاستعمار، لها مزايا اندماجية أكبر بالمقارنة مع الزعامات التى أوجدها المستعمر. ومع ذلك فإن كفاءات الأخيرة ليست صفرا وعملية ابتكار التقاليد التى تتم فيها لها صفات التماسك. وكان السيد مايى ماتيب يتعرض للانتقاد لانحيازه الى جانب السيد اهيدجو بعد وفاة روبن اوم نيوبى ولتطلعه لاحتلال المركز الأول فى مجتمع الباسا المتمسك بقوة بأن يكون بلا رأس. ولكن السيد مايى ماتيب الذى يستغل قانون عرفى صاغه هو بعناية شديدة ويسئ استخدامه، يستحلف الزعماء بأن يكونوا «الرباط غير القابل للفساد الذى يجمع كل القوى الحية والطاقات الفعالة والمفيدة ويضمها بقوة»[٩٠]. ولم تكن كلماته هذه عبثا: فقد سيطر هو نفسه على مقاطعة نيونج وكيلى طوال ثلاثين سنة وليس من المؤكد أن هزيمته فى انتخابات ١٩٨٨ التشريعية ستكون ضربة قاضية بالنسبه له.

وفى كثير من الأحوال يتعجل أصحاب الأدوار «الحديثة» فى الحياة السياسية والاقتصادية الحصول على ألقاب الأعيان فى الزعامة أو المملكة التى نشأوا فيها، بينما يدخل أصحاب السلطات والشرعية القديمة بدورهم فى الأحزاب والشركات، وتقدم بلاد اليوروبا، على غرار غرب الكامرون، مثالا رائعا لهذا التبادل. ويبدو أن خطوط

«التداخل» بين الزعماء والتجار كانت كثيفة منذ فترة مابين الحربين العالميتين[٩١]. أما التهادن بين الزعماء و«المتعلمين» فكان أصعب ولكنه تم فى نهاية الأمر. والواقع أن الخلاف بين هذين الطرفين كان سياسيا ولم يكن انعكاسا لتناقض اجتماعى مطلق كما يوحى بذلك ر.ل.سكلار عندما يتكلم عن «طبقة جديدة صاعدة» بخصوص «المتعلمين»[٩٢]. كل ما فى الأمر أن إدخال مؤسسات تمثيلية مستوحاة من الغرب، والتوسع فى الحكم المحلى والتغييرات التى طرأت على الاقتصاد لم تسمح للزعماء باختيار «متعلمين» الى جانبهم كما فعلوا مع التجار قبل ذلك ببضع سنوات. وقد انتقلت زعامة المدن اليوروبا الى الحزب الذى أصبحت له الأولوية دون أن يطرد مع ذلك الملوك والزعماء من مؤسسات الدولة لمجرد قبولهم بقواعد اللعبة الجديدة. وكان التعاون بين اوبافيمى اوولوو، مؤسس فريق العمل، والسير اديسويى ادريمى الثانى، وهو «أونى» (زعيم) ايفه، كان صدى للميثاق الذى عقده فى نفس الفترة الدكتور ميلتون مارجاى والزعيم الأعلى جوليوس جولاما فى سييرا ليونى. بل إن «المتعلمين» كرسوا صعودهم الاجتماعى بشراء رتب فخرية وذلك رغم الارتفاع الشديد الذى طرأ على تكلفتها، على عكس المزايا الفعلية التى توفرها، وهكذا أصبح اوبافيمى اوولوو الزعيم اوولوو فى اكتوبر ١٩٥٤، ومنذ عام ١٩٥٠ تقلد بودى توماس منصب «بالوجون اويو» الشرفى الذى منحه له «الافين» (ملك) المدينة (الذى أقيل فيما بعد لعدم قبوله بمبدأ أولوية الحزب). وقد خفت تدريجيا التوترات بين «المتعلمين» وأنصار المؤسسة الملكية، مع التحولات الاجتماعية التى تمت فى الخمسينات والستينات. واستعادت الملكية فى نهاية الأمر جانبا كبيرا من الهيبة التى كانت قد فقدتها، وذلك رغم أن الإصلاحات المتتالية التى طرأت على السلطات العرفية قلصت سلطتها.

وقد ساعد إفلاس الأحزاب السياسية واحتدام الحرب الأهلية وتكرار قيام نظم عسكرية، ساعد على تلك الانعطافة وعلى التصالح بين «التقاليد» و«الحداثة». بيد أن هذا التبادل والانصهار بين الأدوار ليسا سمة خاصة ببلاد اليوروبا أو البامليكه. وهناك تطورات مشابهة لذلك فى القارة عموما وإن لم تكن مثيرة الى هذا الحد. ففى ساحل العاج مثلا، سرعان ما ابتعدت الرابطة الأخوية للزعماء التقليدين التى تأسست فى عام ١٩٤٥ بإيعاز من السيد هوفوية بوانيى، سرعان ما ابتعدت عنه وساندت الإدارة الفرنسية ضد الحزب الديمقراطى لساحل العاج. وقد أسس الأمير كوامى

ادينجرا، رئيس الرابطة والزعيم الأعلى للابرون، الحزب التقدمى بمساندة السلطات الاستعمارية الفرنسية بغية التصدى للتجمع الديمقراطى الافريقى، وفى عام ١٩٥١ أدانت هذا التجمع بصراحة رابطة الزعماء التقليديين التى كانت تضم ١٠٠ من بين الـ ١٠٤ زعيم رئيسى. وفى بلاد الباوولى وحدها تعاون الأعيان مع الحركة الوطنية لأن السيد هوفوييه بوانيى كان واحدا منهم. ومع ذلك لم يتحول الخلاف بين الزعامات والحزب الى طلاق بين على غرار ماحدث فى غينيا. وفى ١٢ أغسطس ١٩٥٦ أصدر السيد هوفوييه بوانيى «التصالح الوطنى الكبير» الذى أدى الى انضمام الزعماء اليه والى إبقاء أغلبهم فى مناصبهم كمساعدين للإدارة. واستفاد الأمير ادينجرا من تلك الإجراءات وتحولت رابطة الزعماء التقليديين الى نقابة مهنية تولى رئاستها الشرفية السيد هوفوييه بوانيى(٩٣).

وقد نجح سيناريو وسيط مشابه فى الكامرون وإن كانت أصول السيد اهيدجو المتواضعة، ونزوع الارستقراطية البول الى التمسك بالماضى، وثورة اتحاد شعوب الكامرون قد عقدت الأمور. فالزعماء لايزالون يقومون بدور له وزنه وإن اختلف من منطقة الى أخرى(٩٤). وقد صدرت لائحة فى عام ١٩٧٧ تقنن وظيفتهم، وجاء فيها أن هدفها المعلن هو «استعادتهم لكرامتهم»(٩٥). والواقع أن السيد بيا كان سخيا فى التدليل على تقديره للسلطات العرفية، وهى مظاهر لاتكفى لتفسيرها الضرورات التكتيكية لفترة مضطربة. والحق أن «اللاميبه» فى الشمال و«الفو» فى الغرب والشمال الغربى وبالأخص سلطان الباموم، كانوا أحد نقاط التوازن الرئيسية فى «التحالف المهيمن» بمقاطعتهم التصرفات المغامرة التى أقدم عليها السيد اهيدجو فى ١٩٨٣ - ١٩٨٤. ولكن ربما عُقدت اتفاقيات أعمق عندما حصل رئيس الجمهورية على بركة الأسلاف الدوالا على نهر مبانيا المقدس، وتبوأ عرش «الفو» فى بامندا(٩٦).

وبالطبع لا يكفى استيعاب المجموعة المسيطرة القومية لأصحاب الزعامات لإجراء تغيير حقيقى فى توزيع القرار السياسى، أيا كان نفوذ الأعيان المحليين على توزيع المخصصات. فمركز الصدارة الذى تحتله الدولة وفقا للنظام الذى وضعه الاستعمار لا يمكن الرجوع فيه. غير أن عجز «النظام المستبد» الذى أقامه الجنرال مويوتو، عن دفع الزعامات القائمة فى مجتمعات بلا رأس أو على الأقل أقدمها، الى إعلان توبتها بليغ فى حد ذاته(٩٧). وهو يشهد على أن مواقع السلطة المحلية قبل الاستعمار

وأثناءه تظل جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الشامل للامساواة، وأن الاستيعاب المتبادل لأجزاء الصفوة، يظل متوقفاً جزئيا على تلك المواقع.

وفى نهاية المطاف توفر صياغة أيديولوجيات سياسية متينة الأركان للمجموعة القائدة لغة مشتركة تتيح لها إمكانية إدماج عدم تجانسها تحت هذا الغطاء. وهكذا تتحول الى «قواعد» لتشكيل الطبقة المسيطرة[٩٨]. وهذه الصياغة للأيديولوجية أبعد عن أن تكون شاذة، ومظهرها المغالى فيه والغريب على أبسط الحقائق الاجتماعية المحلية ييسر استيعاب صفوة متباينة العناصر منغمسة فى خصائصها الذاتية. واللغة التى تستخدمها السلطة تكون من وجهة النظر هذه أكثر فعالية بقدر ما تكون بعيدة عن الواقع الذى من المفترض أنها تعبر عنه. ولايهم أن تكون هذه اللغة صعبة الهضم – فالمزاح يستطيع أن يعالج ذلك- شريطة أن تكون مريحة وأن تقدم رداً على كل شئ. والماركسية اللينينية تلبى تماما هذا الشرط، فخطابها عالمى خاصة وأنها تدعى العلمية[٩٩]. بل إن المرء يكاد يميل الى الاعتقاد بأن تبنى الماركسية اللينينية كقاعدة لتوحيد الطبقة السياسية حدث بشكل خاص فى ظل الأوضاع المتميزة بتجزؤ هذه الطبقة الشديد (الكونغو، وبنين، وانجولا). غير أن هذه الملاحظة قد تكون متكلفة (فهى لا تصلح لموزمبيق) وليست قاعدة (فما القول بخصوص السنغال أو كينيا؟). وتؤدى هذه المهمة بنجاح وبقدر أكبر من المرونة أيديولوجيات أخرى مستوردة أو مصنعة – وهو نفس الشئ تقريبا إذا ما أدركنا أن أى تحويل ثقافى هو عملية خلق من جديد – فهكذا كانت اشتراكية جوليوس نيريرى أو كينيث كواندا، ذات المسحة المسيحية، وليبرالية أحمدو اهيدجو المخططة التى لا لون لها ولا رائحة ولا طعم، وأبوية فليكس هوفوييه بوانييى الحنون، الذى تحدث بلهجة مشفقة عن «المتآمرين» فى ١٩٦٣ الذين أودعهم السجن فى ياموسوكرو، باعتبارهم «أولاده الفاسدين»، وأعلن أثناء استقباله لوفد من سانوى، تلك المملكة التى قامت بمحاولة للانفصال فى ١٩٦٢:

«وأسعد شخص من بيننا هذا المساء، هو أنا بالطبع لأننى التقى ثانية بأشقائى وشقيقاتى من ابواسو. ولكن أريد أن أطمئن كل أهالى ابواسو، وخاصة الكوادر. يجب أن تقضوا بأنفسكم على عقدة الذنب التى تشعرون بها. إنكم لم تخونوا البلاد[...]. ففى صفوف الأسر المتماسكة للغاية، قد يحدث سوء تفاهم. يجب أن تدركوا أن الذين

يظنون أنهم قد تركوا ساحل العاج المناضل من أجل مستقبل أفضل، مع صفق باب البيت المشترك أحيانا، يجب أن يعلموا أننى لم أغلق أبدا هذا الباب وراءهم. إنى أنتظرهم داخل البيت. وليس هناك أى جهد عليهم أن يبذلوه للعودة اليه»[١٠٠].

واستخدام ألفاظ القرابة يعكس تماما منطق الاستيعاب المتبادل. ولكنه لا يثبت مصداقيتة. فصاحب الجلالة جان - بدل بوكاسا، الذى كان يحلو له أن يصور نفسه على أنه «الأب الطيب» لافريقيا الوسطى لم يكن طيبا أبدا إذ كان يحكم بالمصادرة أكثر مما كان يحكم بالتصالح[١٠١]. ولكن لغة الأسرة التى يستخدمها السادة بونجو وموبوتو بل وبيا أيضا، مقنعة بدرجة أكبر -«إننى أبو هذه الأمة، أفكر فى الجميع، فى كل أبنائى»[١٠٢]- وهى قادرة عن التعبير الجيد للمشهد المفضل لإعادة الوحدة السياسية، وعودة الابن الضال، مما يعنى أيضا أن الأولوية تعود للرئاسة. وقد سلّم السيد هوفوبيه - بوانييى بذلك ذات يوم - ومعينه لاينضب فى هذا المجال فقال: «أعترف بأن عيبى يعود الى عدم رغبتى فى التشهير بمن أساءوا الى عائلتهم، على أمل أن يصلحوا أنفسهم». ثم يبدى غضبه فجأة («ولكن تكرار الصفح يكون ضعفا وخطأ على حساب المجتمع لن أرتكبه») ثم يخفف لهجته مرة ثانية («جذور الشر عميقة. ولكل منا نصيب منها ولا يوجد علاج سحرى يمكن أن يخلصنا بين عشية وضحاها ما لم يبذل كل منا الجهد اللازم للقضاء عليها»)[١٠٣]. وهكذا تمثل التصرف المحورى للسعى الى الهيمنة فى القارة عموما، أى الانضواء خلف راية الحزب، تمثل فى البوح بخلجات النفس والتصالح واعتذار الابن حتى عندما يكون الأب من النوع الذى يستخدم السوط:

«صوت هذا الشعب - الطفل يدوى ملتمسا نجدتكم وغفرانكم.
وعلينا أن نعترف حقا، ونحن مبهورو الأنفاس ونشعر بالخزى، بديماجوجيتنا.
لن يكون لنا سواكم لأن السماء والأرض لم يعودا يتجاهلان قدركم.
أسدوا النصيحة كالأب بين أبنائه الضالين.
ولا تقيسوا نصائحكم بقياس معاصينا»[١٠٤].

ولسان السلطة ليس علاوة على ذلك أيديولوجيا فقط. فهو أيضا مسألة لغوية بالمعنى الحقيقى للكلمة. إذ كان الاختيار الذى وقعت عليه هنا أيضا افريقيا المستقلة هو السير فى ركاب المحتل الاوروبى، ويدل التورط فى النقاش حول «اللغات

القومية» على أنه لم يكن هناك بديل في مواجهة تحول المقاييس الناتج عن الاستعمار. وقد أكد ب.اندرسون الى أي حد كانت اللغة أداة للاندماج، لا غنى عنها لقيام أي «مجتمع مُتخيل»[١٠٥]. وينطبق ذلك على مشروع الطبقة المسيطرة في جنوب الصحراء. فهذه الطبقة تصاغ من خلال لغة الدولة التي تتجاوز خصائص الماضي. ونادرا ما تخلت النُظم - أيا كانت شدة مناهضتها للإمبريالية - عن اللغة الإدارية التي ورثتها عن الاستعمار. وقد حافظ الكونغو وبنين على استخدام اللغة الفرنسية، وأنجولا وموزمبيق اللغة البرتغالية. أما الوضع الخاص بتانزانيا فهو ظاهري فقط إذ أن الألمان كانوا يحكمون أصلا بواسطة اللغة السواحلية[١٠٦]. وفي نهاية الأمر فإن الاستثنائين الجديرين بالتسجيل يتعلقان بموريتانيا والصومال ويميلان الى عدم تكذيب ما أوردناه، ففي الحالة الأولى كانت سياسة التعريب عاملا قويا في تقسيم النخبة الممزقة حاليا بين «البيضان» و«الموريتانيين - الزنوج». وفي الحالة الثانية أتاح التجانس الثقافي في البلاد صدور تشريع يجعل الصومالية لغة وطنية. وقد أوحى ذلك بالاستسلام لأحلام ضم الأراضي الأخرى دون أن يحول دون تأجج الصراعات الانقسامية المهلكة. ولا تناقض ذلك أيضاً الأوضاع الأقل حسما في بوروندي ورواند حيث لا تشكل الفرنسية لغة التخاطب في صفوف الطبقة السياسية ولكنها لاتزال مفتاح الارتقاء الاجتماعي، وفي زائير حيث تشجع زمرة الرئاسة المنتمية أصلا الى الإقليم الاستوائي، نشر اللينجالا خاصة في صفوف الجيش والحزب، وتؤكد بذلك هويتها «السودانية» في نظر الجماعات العرقية الأخرى[١٠٧]. فمن الممكن إذن أن يكون احتفاظ الجماعات القيادية بلغة أجنبية عاملا يشجع على تحويلها الى طبقة مسيطرة، حتى وإن نال ذلك فيما بعد من قدرتها على الهيمنة. ولا تتميز هذه الفرضية بأي صفة ابتكارية كما أنها ليست استفزازية. فكثيرا ما قامت بنية اللامساواة، خلال التاريخ، على الازدواجية اللغوية، أي على التعارض بين لغة خاصة بالصفوة ولغة شعبية. وعلى أي حال فالمهم هو أن نلاحظ الانبثاق التدريجي لرؤية للعالم يتقارب من خلالها ذوو السلطة وتعتبر اللغة عنصراً لا غنى عنه من عناصرها.

البحث عن «طبقة مسيطرة»

إن لعبة الإجراءات العائدة الى «المجتمع السياسى» أحيانا أو «المجتمع المدنى» فى أحيان أخرى، والمسهمة فى انصهار مجموعة مسيطرة متجانسة،أصبحت الآن واضحة بما فيه الكفاية بحيث تدفعنا الى تلخيص وفحص بعض الآفاق النظرية. فهناك مناطق ظل هامة لا تزال قائمة فى تدليلاتنا.

فنحن نرى من جهة، كيف أن علاقة الدولة التفضيلية بالتراكم، وتشابك خطوط «التداخل» وخطوط «التسلسل» والتغلغل المتبادل والنشط بين «المجتمع المدنى» و«المجتمع السياسى»، تتحول بشكل كامن الى تراكمات حلزونية. ومن الواضح أن هذه العوامل تعمل على قيام طبقة مسيطرة على أساس عملية دقيقة لاستيعاب متبادل بين أجزاء الصفوة الاجتماعية. ومما لا شك فيه أيضا أن رسوخ هذا التطور الدقيق ودرجة تحقيقه الفعلية يختلف الى حد كبير من حالة تاريخية الى أخرى. وفى ظل هذه الأوضاع، يتعين علينا أن نلزم أنفسنا بمناقضة أدبيات وفيرة وبأن نرفض ربط دولة ما بعد الاستعمار بطبقة مسيطرة قد تشكلت فعلاً وأصبحث مالكة تلك الدولة وكان ج. بالانديه قد لاحظ ذلك من قبل قائلا: «إن الحياة السياسية الراهنة لاتبدو أبدا دليلا على بنية طبقات قائمة، ولكن بالأحرى كأداة لطبقة لا تزال فى حالة تكوين»[١٠٨]. غير أن هذا اللفت للأنظار لم يلق آذانا صاغية واكتفى أغلب المؤلفين بتنويعات أكاديمية تدور حول نغمة البورجوازية الوطنية أو البيروقراطية أو الكومبرادور، على الرغم من بداهة الأمر: فلا يزال تعريف حدود تلك الطبقة المسيطرة وسماتها الاقتصادية وتقييم مساحتها فى إطار النظام الاجتماعى وقدرتها على التوالد، لا يزال كل ذلك سابقا لأوانه نظرا لعدم توفر بعد تاريخى كاف. غير أننا نجد أنه من المشروع أن نبرز أساليب انبثاقها وكذلك مايسميه م.كيلسون «نموذج التبادل» لنقدم عرضا عن السعى الى الهيمنة[١٠٩]. وقد بدا أن «الصغار» أنفسهم تبينوا هذا المسار فى تواصله التاريخى؛ فهم على دراية فى زائير مثلا بعلاقة النسب التى تربط بين «أصحاب الجاه» المعاصرين و«المواطنين» و«المثقفين» و«المتطورين» فى المراحل السابقة[١١٠].

وعلى كل فإن ظاهرة الاستيعاب المتبادل ليست حديثة. فلم تحدث أبدا قطيعة تامة فى إيليشا بين «المتعلمين» فى الجهاز الإدارى الاستعمارى والتجار الأميين الى حد أو

آخر. فالتفوق الايديولوجي للمسيحية والاعتبار المحيط بالتعليم الغربى وإلحاق الأبناء بالمدارس وممارسة «التداخل» من جانب العاملين بالأجر فى قطاع الخدمات والتجارة، كل ذلك كان بمثابة جسر يربط بين الفئتين[١١١]. وكان منطق التحالف والانصهار هذا سابقاً على دوران المجتمعات الافريقية فى فلك الغرب. فقد كانت التيارات الدينية عبر المناطق، ومنها الإسلام بالأخص، أدوات قوية لتحقيق «التقارب الاجتماعى»[١١٢]. وعلى هذا الصعيد استعادت «الجبهة الموحدة» للسردونا «وظيفة الهيمنة»[١١٣] التى تزامن تطورها مع فترة الجهاد. وسرعان ما انتهت الانقلابات التى تعرضت لها الأسر الحاكمة فى القرن التاسع عشر بتسويات اشترك فيها التجار بالرغم من وضعهم كأفراد من العامة. ومن المعروف ايضا أن التبادل الاقتصادى والعقد السياسى اللذين يرسخانه تداول النساء، كانا ملازمين للعالم النسبى فى الغابة الكبرى. ويتعلق موضوع الخلاف مرة أخرى بالصورة التقليدية المتمثلة فى قارة مقسمة ومكتوب عليها التشتت.

ومن ناحية أخرى، لايمكننا ألا نبالى بقوة ديناميكيات الخلاف التى تعوق السعى المعاصر للهيمنة أو تلقى عليه ظلال عدم التأكد. وفضلا عن ذلك فإن تواجد مناطق التباس وجيوب فارغة فى المجتمع عنصر يبدو أنه يشارك فى نشأة طبقة مسيطرة، لا أنه يؤدى إلى عرقلة انبثاقها. وهذه الفكرة الأخيرة الخاصة «بطبقة فى حالة نشوء»، التى لاحظ ج.س.سول مدى دفعها إلى الغائية، تثير على أى حال إشكالية[١١٤]. فمن المؤكد أن السوسيولوجيا التاريخية خففت لحسن الحظ من حتمية الماركسية البنيوية وأعادت الاعتبار لدور العمل الاجتماعى فى «صنع» الطبقات الاجتماعية[١١٥]. ولكن الخطر يكمن فى تصور «طبقة مسيطرة فى حالة نشوء» تذهب إلى النوم فى كل ليلة فى أحد تلك المضاجع الباذجة التى يولع بها أفراد هذه الطبقة فى الكامرون، وهى تعد بكل عناية لمشاريع محددة وتستغرق فى أحلام وحدتها فى المستقبل. فالوقت لم يحن بعد لكى «تصل إلى تصورها الذاتى» بالمعنى الذى تتضمنه قراءة م. هنرى لماركس:

«إن المفهوم الكامل للطبقة الذى يفترض أن تكون الطبقة نفسها واعية به، يصبح مفهوما سياسيا عندما يستكمل هذا الوعى، وعندما تفكر الطبقة وتتصور نفسها كوحدة، وعندما تفكر وتتصرف بهذه الصفة»[١١٦].

وقد تضمن هذا المعنى ايضا حديث م.ويبر عن «جماعات» قادرة على تحقيق المواصلة الجماعية لمصالحها[117].

ويتم الانصهار بين النخب الأفريقية بشكل تدريجى وشبه آلى، من خلال الجنازات والزيجات، ومن خلال اجتماعات «الجمعيات» والحملات الانتخابية. ومن المحتمل ألا يستبقى عناصر تلك النخب من هذه العملية التطورية سوى الزبد، أى النزاعات المريرة والباهظة التكاليف والتى قد تصبح مثيرة للقلق الشديد عندما تتضمن أبعادا لا مرئية. ومن الممكن أن يسهم فى بداية الوعى الوحدوى والشعور بالحصار عند النخب نمو قوى الإنتاج وتبلور السوق وأخيرا وليس آخر ظهور خطر خارجى مشترك - مثل التدخل السوفييتى الكوبى فى أنجولا، والضغط الليبى على تشاد، وتوالد السخط الشعبى ووباء «انحراف الشباب». وبصفة عامة، تقف المجتمعات الافريقية مع ذلك دون الأشكال التى تجعلها مجتمعات طبقية حقيقية، إذا ما تبنى المرء تعريفا دقيقا الى حد ما للطبقة[118]. بل إنه ليس من المؤكد فى هذا الصدد أن يكون تبلور الطبقة المسيطرة متقدما عن تبلور الطبقات الخاضعة، على عكس ما يبتغيه رأى شائع[119]. وتبدو سوسيولوجيا «صنع» طبقة عاملة، بل وفلاحية أيسر، وعلى أى حال أكثر إقناعا فى الكثير من الأحوال، من سوسيولوچيا «صنع» الفئات العليا المقام الذى لا يزال حتى الآن نادرا[120].

والباحث،إذ يزدرى الكرة البلورية التى تنبئ بالغيب، يضطر إلى تبنى تأكيد أ. موريس بخصوص أنجولا: «هذه الطبقة التى تتحكم عمليا فى تداول الأملاك ودوامة النقد، هذه الطبقة ليست طبقة: فهى تتحدد قبل كل شئ كحصيلة استراتيجيات فردية ولا تحمل فى طياتها أى احتمالات للتراكم». هل هذا الوضع يخص دولة اشتراكية تؤكد تفككاتها الاقتصادية «الاتجاهات الطاردة لكل واحد من محاسيبها»؟[121] لقد سبق أن رأينا أن الأمور لاتختلف عن ذلك كثيرا فى نيجيريا وكينيا وساحل العاج والكامرون... ولذا يفضل البعض إحلال مفهوم «التحالف» محل مفهوم الطبقة المسيطرة. «{...} فالسلطة فى تانزانيا فى أيدى تحالف غير متجانس بين مجموعات محددة بمراكزها داخل الحزب والحكومة والإدارة العليا وعلى رأس الشركات التابعة للدولة، علما بأن الناس لايكفون عن الانتقال بين أوضاع يمكن أن يغطى بعضها البعض» كما كتب يقول د.س.مارتن[122]. وقد تقدم على هذا الأساس بافتراض يقول إن فى هذا البلد، على عكس كينيا، «يجد أصحاب النفوذ أنفسهم

عاجزين عن أن يتشكلوا فى برجوازية (...)». ومع أن ى.أ.فوريه وج.ف.ميدار يحددان بطريقة عفوية نظام ساحل العاج على أنه تفوق «برجوازية دولة»، إلا أنهما لم يبتعدا فى نهاية الأمر عن عرضنا عندما يشيران إلى «السلاسة الملفتة للنظر» التى تتميز بها تلك الطبقة المسيطرة ويعترفان بعجزهما «عن التمييز بين أجزاء النخبة والفئات القيادية وأقسام الطبقة التى تعمل بشكل متداخل، نظرا لأن تلك العناصر تتغلغل فيما بينها فى كل الاتجاهات دون أن تمتزج ببعضها»[١٢٣].

وعليه يجدر بنا أن نسلك الطريق الذى مهدته «نظرية البناء» التى وضعها أ.جيدنز، والتأكيد على تعريف للتركيب الفئوى للمجتمع يتوقف على الظروف، وإيلاء نفس القدر من الأهمية لآليات تفكك الجماعات الاجتماعية وآليات تشكيلها[١٢٤]. وعلى عكس المنوعات العلمية أو النضالية حول أنواع البرجوازية، علينا أن ننظر الى الدولة فى علاقتها مع بنية اجتماعية لابد أن يتم تصويرها على عدة أبعاد حسب عمليات «التداخل» و«التسلسل المنطقى». وعدم تجانس المواقف الأولية أمر أساسى. فهذه المواقف، إذ تتعلق بنظم اللامساواة وبالسيطرة القديمة، وبسلطة الدولة، وبالاقتصاد العالمى الغربى، تتضافر أو تتناقض داخل كل فرد. ويختلف تشابك هذه العلاقات وفقا للأوضاع التاريخية. وجميع هذه المواقف ليست ذات قيمة متساوية. فالمسار المتميز للدول يضخم أهمية بعضها. والخلافات بين هذه المواقف من قرية الى أخرى ومن منطقة الى أخرى تأتى بنظام جديد للامساواة. ويشكل المجال السياسى الى حد ما قالب هذا النظام من حيث خلقه لعلاقات القوة بينها. ووفقا لتلك العملية التطورية يظل تحول الأجزاء المسيطرة إلى طبقة اجتماعية متجانسة خاضعا لعدم التجانس الجذرى هذا، على الأقل لأن الأسس الاجتماعية للدولة المعاصرة مختلفة جغرافيا[١٢٥].

الفصل السابع

تشكيل الكتلة التاريخية
فى أعقاب المرحلة الاستعمارية

تكمن صعوبة التصور فى أنه يتعين علينا أن نفكر فى آن واحد فى وحدة نظام اللامساواة الذى يتشكل ، وفى تباين عناصره، وديناميكيات الاندماج والتشتت، وإشكالية انصهار النخب وتحالفها معا. ويمكن حل تلك الصعوبة بطريقة مزدوجة. فمن جهة يجب أن تستمر الغلبة لمفهوم تكوينى للدولة. ويجب أن نتصور هذه الدولة لا على ضوء بنية طبقية ثابتة، حتى وإن كان ذلك باعتبار ما سيتم فى المستقبل، ولكن على ضوء مسار تاريخى. ومن جهة أخرى يجب أن نرجع نتيجة السعى الى الهيمنة - إذا كان هذا التعبير مناسبا على أقل تقدير - الى جوهره المتعدد الأبعاد والى عدم استكماله العضوى. وفى هذا الصدد يقترح فكر جرامسى الذى أهمله المهتمون بالدراسات الإفريقية لصالح أعمال ماركس، ثم ماكس فيبر، تصورين جديرين بالاهتمام: «الثورة السلبية» و«الكتلة التاريخية».

«الثورات السلبية» فى جنوب الصحراء

إن مفهوم «الثورة السلبية» الذى اقتبسه جرامسى من أعمال المؤرخ ف.كووكو المكرسة لثورة نابولى فى عام ١٧٩٩، لا يتميز بوضوح تام ويدور حوله العديد من المناقشات النظرية التى تتحول أحيانا إلى مناظرات حادة. ويرجع سوء التفاهم أحيانا إلى أن التعبير الذى ورد فى *كراسات السجن* استخدم على التوالى للإشارة الى مرحلة النهضة (risorgimento) الوطنية التاريخية وإلى الملابسات التى أدت إلى توحيد ايطاليا ثم إلى الدولة الفاشية، كما استخدم للربط بين هذه الدولة والتيلورية الامريكية[1]. وعلاوة على ذلك فقد استُخدمت من جديد فى أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية من أجل أهداف سياسية وأيديولوجية بحته فى إطار المناقشات حول «التحول الى الاشتراكية» واستراتيجية الأحزاب الشيوعية. وبمجرد ترديد حكم جرامسى الغامض الذى جاء فيه أن «الثورة السلبية» هى «ثورة بلا ثورة» تتعارض

فى ذلك مع ثورة اليعاقبة فى فرنسا ، ظلت الخلافات متأججة حول تفسير المعنى الصحيح لهذا المفهوم. هل هو يستبعد دور العناصر الاجتماعية الخاضعة؟ هل هو متعارض مع فكرة الهيمنة ذاتها؟ هل سيكون مآله الإشارة الى قيام «دولة سفاح» أو سيبشر على العكس ببناء «دولة متكاملة»؟ هذه التساؤلات التى تتعرض للأخذ والرد لاتخص مع ذلك فى المقام الأول السوسيولوجيا التاريخية للسياسة فى أفريقيا.

وهناك دلالات أخرى لهذا المفهوم مناسبة بشكل مباشر فى هذا الصدد. فجرامسى يربط أولا هذا المفهوم بشكل صريح بإشكالية التسلسل، كما هى موجودة عند ماركس. وهو يستخلص «الثورة السلبية» فى مؤلفه «ملاحظات حول ماكيافللى» من تواجد أساليب إنتاج مختلفة، فى إطار تشكيل اجتماعى واحد. وهو يشير بهذه الطريقة، إلى التصادم التاريخى بين جنوب ايطاليا الإقطاعى وشمالها الصناعى، والى عدم التجانس الجوهرى للدولة الإيطالية الذى نجم عن ذلك. ولا نحتاج إلى شرح مطول حتى يدرك القارىء أوجه التشابه بين هذه الأوضاع وتلك السائدة فى جنوب الصحراء. ولا يتعلق الأمر إذن بالتعرض «لسلبية» الطبقات الخاضعة أثناء النهضة الوطنية الإيطالية - فهذا خاطئ تاريخيا[٢]- ولكن بإبراز عدم قدرتها على منع وقوع تسوية حاسمة بين البرجوازية الصناعية فى الشمال و«الطبقات الإقطاعية القديمة» فى الجنوب، تلك التسوية التى حافظت على مكاسب تلك الطبقات وحال دون تحقيق الإصلاح الزراعى وتحاشى أى تجربة ثورية من الطراز اليعقوبى الفرنسى.

وإذا فُهم هذا التصور على هذا الأساس ثم نُقل إلى أفريقيا فإنه يقدم تحليلا جيدا لتزايد قوة «المتعلمين» وسيطرتهم على موارد الدولة ورفضهم التوسع فى التعبئة الشعبية المناهضة للاستعمار أو تحويلها إلى أشكال أكثر راديكالية. وهو يدل فضلا عن ذلك على تواطئهم مع أنصار النظام القديم وتوالد هؤلاء الأخيرين على نطاق واسع، وهى تطورات تم تجاهلها لفترة طويلة وإن كان عدد كبير من الدراسات أصبح متفقا الآن على حقيقته[٣]. وهذه السمة مهمة للغاية. فهى فى المقام الأول تضفى قدراً كبيراً من النسبية على المسلمة التى روج لها ج.بالانديه و ر.ل.سكلار والتى تقول إن اللامساواة المعاصرة ناجمة قبل كل شئ من دولة ما بعد الاستعمار. وهى تقدم فى المقام الثانى خطا للمقارنة مع النظرية العامة للنظم السلطوية الأوروبية والأمريكية اللاتينية والآسيوية وهى النظرية التى تلمح فى مثل هذه التسويات أحد العوامل المولدة لذلك الطريق الوسط المؤدى إلى بناء الدولة[٤].

ويحلل بالذات مفهوم «الثورة السلبية» عند جرامسى التغيرات التى تمارس البورجوازية من خلالها تفوقها على قوى النظام القديم أو التى يجمع عن طريقها قسم من البورجوازية بقية طبقته حوله[٥]. وينطبق هذا المفهوم بالأخص على تلاحم البورجوازية مع الارستقراطية عن طريق الاستيعاب المتبادل، وهو الأمر الذى لم تتميز به فقط ايطاليا التى نشأت عن النهضة الوطنية، بل وتميزت به أيضا أغلب بلدان أوروبا الغربية فى القرن التاسع عشر[٦]. وهو يعادل بالأخص ما يسميه الفيلسوف الايطالى «التحولية» [TRASFORMISMO] أى استيعاب الطبقة المسيطرة «للمثقفين» الذين يمكنهم قيادة الطبقات الخاضعة سياسيا وأيديولوجيا. والواقع أن عملية جذب مشابهة جرت بالفعل أثناء النضال ضد الاستعمار وفى ظل «شموس الاستقلاليات». وكان اميلكار كابرال، قائد معركة التحرر فى غينيا - بيساو والمنظر الماركسى الرئيسى فى القارة، يتوقع «انتحار» ما كان يسميه «البورجوازية الصغيرة»[٧]. ولكن ما تم كان عكس ذلك تماما. فقد امتطى «المتطورون» و«المتعلمون» و«المثقفون» بكل همة صهوة جواد السلطة المراكمة بدلا من التعاطف مع الفئات الدنيا للهرم الاجتماعى. وهكذا حكموا بالأحرى بصحة ملاحظة ر.ميشلز المزدرية «الواقع أن ثوريى اليوم هم رجعيو الغد». ويتضح المغزى الكامل لملاحظات هذا المؤلف حول إسهام الحزب أو الجيش فى انصهار النخب، إذ يقول ميشلز «يُحدث صراع الطبقات، من خلال تحرك الأجهزة التى يتحقق بمساعدتها، يُحدث تغييرات وتحولات فى ذات الحزب الذى من المفترض أن يتولى هو نفسه تنظيم هذا التحرك وقيادته. وبفضل ذلك تم انتزاع بعض المجموعات من الأفراد المحدودى العدد ولكنهم ذوو أهمية نوعية كبيرة المغاية، من أعماق الطبقة البروليتارية ورفعوا الى مقام البرجوازيين»[٨]. وهكذا عمل الحزب الموحد فى جنوب الصحراء على غرار الاشتراكية الديمقراطية الألمانية أو الجيش البروسى. فقد لجأ مرة الى سيف المعز ومرة الى ذهبه ليضم الى صفوفه النخب - المضادة التى يمكن أن تتبنى قضية «الصغار».

ويتضح من قراءة خطاب هوفوبيه - بوانيى أنه كان بلا منازع أستاذ «التحولية»، إذ جهر برأيه فى عام ١٩٤٥ قائلا: «أنا من جميع الأوساط، ومن كافة الحرف كنت رئيسا لمركز وموظفا سابقا ومزارعا وعملت بالنقل، وعم تاجر أو مستخدم تجارى[...] وسأخدم مصلحة الكافة، المصلحة العامة بكل نزاهة وشجاعة»[٩]. وقد أنشأ فى عام ١٩٥٢، وبنجاح معتدل اتحاد التنمية الاقتصادية فى ساحل العاج لكى يحول لصالح

استراتيجيته زعامة التشكيلات المنافسة للحزب الديمقراطي لساحل العاج - التجمع الديمقراطي الافريقي. وقد حصل على الاحتكار شبه الكامل لمنح مراكز السلطة والإثراء بتحالفه مع الإدارة الفرنسية ورجال الأعمال الفرنسيين وعن طريق جهازه الانتخابي القوي. وقد حرص على ألا يسيئ استخدام هذه الميزة الكبرى، على عكس أحمد سيكوتوري(١٠). وظلت روح المصالحة والدمج سائدة في تشكيل قوائم المرشحين في الانتخابات وفي توزيع المخصصات. وقد واصل هذا النهج، حتى أن أغلب المعارضين له - التقليديين والقوميين الراديكاليين - انضموا في نهاية الأمر للحزب الديمقراطي لساحل العاج - التجمع الديمقراطي الافريقي بعد فوز الـ «نعم» في استفتاء ١٩٥٨. وقد تم ذلك بالأخص مع السيد اوشر اسوان، المسئول الوحيد في المنظمات القومية للشباب الذي حصل على مقعد في انتخابات ١٩٥٧ (وقد أصبح بعد ذلك عمدة بلدية كوكودي، أرقى أحياء العاصمة)(١١).

ويبدو أن من نواحي اهتمام السيد هوفوييه - بوانيي التي تحتل مركز الأولوية، الإبقاء على وصايته على المثقفين حتى يتحاشى تحولهم الى «برجوازية جديدة للآداب»(١٢) ولكي لايطعنوا في التفوق المطلق الذي أحرزته زمرته غداة الحرب العالمية الثانية. وكان الشقاق بين «كبش ياموسوكرو» والراديكاليين المناهضين للتقارب مع السلطات الفرنسية، وهم في الأغلب مناضلون سابقون في جماعات الدراسات الشيوعية، قد ظهرت بوادره في نهاية الأربعينات. وبالطبع فقد تأجج هذا الشقاق مع إلغاء نظام «التحالف الانتخابي» في ١٩٥٠- ١٩٥١(١٣). وثار النزاع من جديد في عام ١٩٥٩ عندما ألقي القبض في ابيدجان على رئيس رابطة طلبة ساحل العاج في فرنسا المنتمية الى اتحاد طلبة افريقيا السوداء في فرنسا، وسحبت المنح الدراسية من الطلبة الأعضاء في تلك المنظمة. وفي الوقت نفسه أنشأ السيد هوفوييه - بوانيي الرابطة الوطنية لطلبة ساحل العاج لجمع صفوف الشباب المستعد لأن «يأكل من يده» كما يقال في افريقيا الغربية. وعندئذ رأت قيادة الحزب الديمقراطي لساحل العاج أن التلويح بالعصا أصبح أمرا ملحا: كانت الرابطة الوطنية لطلبة ساحل العاج تواجه مصاعب كبيرة في بسط نفوذها، وراح الراديكاليون الذين تحالفوا مع النظام وأسسوا في عام ١٩٥٩ شباب التجمع الديمقراطي الافريقي في ساحل العاج يهددون، وحامت حولهم شبهات «التغلغل» في أجهزة السلطة بهدف قلبها، واستمر النزاع حول تقاسم الغنائم، أي باختصار كانت القاعدة الاجتماعية التي

تعتمد عليها السلطة هشة، بالرغم من الإجماع الخادع للاستشارات الانتخابية[١٤]. وعلاوة على ذلك كانت الأحوال في المنطقة منذرة: فقد تم اغتيال سيلفا نوس اوليمبيا في توجو، وكانت علاقته قد فترت مع فرنسا، وفي الكونغو، أقصى رئيسها الأب فولبرت يولو من السلطة تحت بصر الجنرال ديجول الذي لم يحرك ساكنا، وكان ساحل العاج يخوض بلا هوادة حربا خفية ضد غينيا وغانا[١٥]. ولا يزال تاريخ «المؤامرات» التي تم التبليغ عنها في عام ١٩٦٣ ثم في عام ١٩٦٤ في أبيدجان في حاجة الى التسجيل، علما بأن الدور الشخصي للسيد هوفوييه - بوانييى في إثارة الأزمة وقمعها وتشعباتها الدولية المحتملة، لا يزال في حاجة الى التوضيح. وعلى أي حال فقد أسفرت هذه الأحداث عن «سحق الجيل الأول من المثقفين»[١٦]. فقد طرد من الحكومة عدد كبير من المسئولين الرئيسيين في «شبيبة التجمع الديمقراطي الافريقي في ساحل العاج» التي كانت مواردها المالية قد نفدت غداة الاستقلال، وقدموا للمحاكمة وصدرت ضدهم أحكام قاسية ومات واحد منهم، وهو ارنست بوكا، في زنزانته في ظروف يكتنفها الغموض.

ومع ذلك لم يدم الانتظار طويلا لكي يتم إطلاق سراح من صدرت ضدهم الأحكام ثم رد لهم اعتبارهم رسميا في ١٩٧٠ - ١٩٧١ بعد قبولهم مختلف التعويضات المادية[١٧]. وعاد التملق للانتلجينسيا من جديد بعد اضطهادها، واستعادت مركزها داخل المكتب السياسي. وفي عام ١٩٨٠ تلقت «التحولية» دفعة إضافية بفضل «مقرطة» النظام. فمن جهة، دخل «المسجونون السابقون» الممثلون في شخص السيد كونان باني، وزير الدفاع والخدمة المدنية، في اللجنة التنفيذية التي حلت محل السكرتارية العامة للحزب الديمقراطي لساحل العاج، وكان يحتلها حتى ذلك الوقت السيد ياسي، المدير الحقيقي لقمع «مؤامرات» ١٩٦٣ - ١٩٦٤ والذي تمقته الانتليجنسيا لهذا السبب. ومن جهة أخرى، أكد رئيس الدولة من جديد عزمه على إشراك «الشباب» في ممارسة السلطة. وبالفعل، احتل قادة حركة تلاميذ وطلبة ساحل العاج (الذي حل محل الرابطة الوطنية لطلبة ساحل العاج في عام ١٩٦٩ ونجح في إخماد التذمر الطلابي)، احتلوا بقوة مراكزهم في الهيئة العليا للحزب[١٨]. وفي السنوات التالية، لم يؤد التطبيق المتشدد لسياسة التقشف الاقتصادي، وشبح الخلافة في الرئاسة، والاضطراب الاجتماعي المتواتر، لم يؤد كل ذلك الى عرقلة آلية التعيين في المناصب العليا وإن كان قد جعل الأمر أشق بخصوص المعلمين الذين حرموا فجأة

من مزايا عديدة كان النظام قد منحها لهم من قبل. وعلى أى حال فقد أثبتت الانقلابات المدهشة فى أقدار السيد ديولو، عمدة ابيدجان، واستعادة السيد ياسى لحظوته، ومشاركته للسيد كونان بيديبى فى احتمال ولايته للعهد، وإدماج جيل سياسى جديد فى الدوائر البلدية، وانعزال المنشقين فى المنفى من أمثال السيدين جباجو واموندجى، أثبت كل ذلك موهبة السيد هوفوييه - بوانيى فى كسب النخب - المضادة المحتملة وضرب الحركات الاجتماعية.

ومع أن أداءه فى هذا المضمار شديد الإحكام إلا أنه ليس استثنائيا إطلاقا على صعيد القارة. فقد جذب السيد اهيدجو هو أيضا إلى صفه قسما لا يستهان به من الطلبة المناصرين لاتحاد شعوب الكامرون ولجأ الى «تشبيب» رجال حكومته[١٩]. وعرف السيد سنجور هو أيضا كيف يمتص من الرابطة التقدمية السنغالية والهيئتين الملحقتين بها - نادى الأمة والتنمية، ومركز الدراسات والتربية الاشتراكية - المعارضين التاريخيين لحزب التجمع الافريقى وعددا كبيرا من المعارضين فى نهاية الستينات. وعندما أكد التدهور الاقتصادى بكل قسوة حدود تلك الممارسات، توصل الى مراميه بإقامة نظام الأحزاب الثلاثة وبتعقيد قواعد الترشيح والاختيار. واستفاد الاتحاد التقدمى السنغالى من ذلك التخفيف للضغط بينما أتاحت التكشيلات المنافسة إمكانية ربط المثقفين المنتقدين بالدولة، سواء كانوا من اليسار أو اليمين. وعلاوة على ذلك كان الانضمام للأحزاب الجديدة تكتيكيا فى الكثير من الأحوال وما كان يعنى فى الواقع انشقاقا فى النظام السياسى. وهكذا جاء فى سينى سلوم أن «العديد من زعماء «العشائر»[...] لم يتجهوا نحو الحزب الديمقراطى السنغالى بقيادة الاستاذ وادى، إلا لكى يتمكنوا من العودة الى الاتحاد التقدمى السنغالى وهم فى مركز قوة»[٢٠]. وبعد انسحاب السيد سنجور، توسع السيد عبده ضيوف فى الانفتاح فأضفى الشرعية على التعددية الحزبية وبذلك عرض على أقصى اليسار «الحبل الانتخابى لكى يشنق نفسه به»[٢١]. وقد أفقده المسار الجديد الذى كان يرجو أن يضفيه على قيادته، أفقده تأييد قادة الحزب الاشتراكى القدامى. ولكنه تمكن، على العكس من ذلك، من نزع فتيل سخط المعلمين الذين دعاهم الى مؤتمر عام حول التربية والتدريب ابتداء من يناير ١٩٨١[٢٢]. وتوسع السيد عبده ضيوف فى علاقاته مع الانتلجينسيا من خلال عدد كبير من «روابط المساندة» ومنها بالأخص «لجنة مساندة عمل الرئيس عبده ضيوف» و «فريق اللقاءات والتبادلات من أجل سنغال جديد» الذى

يرأسه السيد ايبا در صيام، وهو نقابى سابق يتودد الى الاتجاهات الإسلامية، أسند اليه منصب وزير التربية القومية.

وتوصل جومو كينياتا، من جانبه، الى «الخصى السياسى»[٢٣] للريف عن طريق حوالى ثلاثين وكيل وزارة اختارهم من بين أعضاء البرلمان:

«وهذا الفريق الذى يضم حوالى ربع النواب، يتكون أساسا من رجال من الشباب القوى العزيمة أقاموا أجهزة فى دوائرهم وتم انتخابهم بأغلبية كبيرة أو أعيد انتخابهم بسهولة. ويحتل أغلب وكلاء الوزارة هؤلاء مركزاً يشوبه بعض الالتباس حيث أنهم ليسوا فى الكثير من الأحوال أتباعاً للوزراء ولا من المقربين حقا للرئيس. وهم يعتبرون قادة المستقبل المحليين (أى العرقيين) لأنهم نظموا دوائرهم بفعالية، وبالتالى فإنهم قد يشكلون منبعا للمعارضة للمركز. فبوسعنا أن نفترض إذن أن قيام الرئيس بتعيينهم فى مناصب وكلاء وزارة يمثل ترقية لمكافأتهم على الخدمات التى قدموها، وايضا مجهودا لإدماجهم فى شبكة التبعية الشخصية بغية إخماد أى محاولة من جانبهم لتحدى سلطةالرئاسة»[٢٤].

والمثل الأخير يتعلق بالبراعة الأسطورية التى يلجأ بها الماريشال موبوتو الى الترقيات لتصفية صفوف معارضيه من «ثوريى» الجمهورية الأولى الى البرلمانيين المنتمين الى الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعى، حتى أن أوساط المنفيين الزائيريين اكتسبت شهرة واسعة فى مجال الأعذار المضحكة. بل إن الشائعات تقول إن «الرئيس المؤسس» يستقبل السيد كاميتاتو أو السيد كارل اى بوند ويترك على مكتبه بشكل ملفت للأنظار الكتب التى كتبها كل منهما فى هجائه فى وقت مضى[٢٥]...

ومع أن انضمام المثقفين وطبقة الساسة للحزب الأوحد يشبه قيام المعتدلين من أتباع كافور بضم أنصار التحرك فى النهضة القومية الإيطالية، إلا أنه يجب ألا نحيل الى المرتبة الثانية مظهرين آخرين «للتحولية» يتفقان بلا شك على نحو أفضل مع فكر جرامسى العميق: جذب وإدماج نخب تمثل المناطق الفقيرة والمبعدة عن الدولة، وفقا لنموذج «سياسة التوحيد» التى انتهجها الرئيس توبمان فى ليبيريا؛ وبالأخص انحراف قيادات المنظمات الشعبية الرئيسية. والواقع أن وضع الأمل فى «انتحار»

الفئات الاجتماعية التى أثبتت مبكرا استعداداتها للاستفادة من الفرص التى هيأها الاستعمار، كان تفكيرا ساذجا. وعلى العكس ربما كان القضاء على استقلالية الحركات الفلاحية والعمالية وتمازجها مع أجهزة السيطرة فى النظم، أمرا غير متوقع؛ ولا تزال عواقب ذلك ملموسة. وعندما يقول عبده ضيوف إنه يدرك مدى الحاجة الملحة لعكس منحنى الدخل بين المدينة والقرية، فإنه يذرف من جديد دموع التماسيح، خاصة وهو يضيف قائلا: «ولكن لا أجد خلفى القوى السياسية الريفية المنظمة اللازمة لكى أدفع الى قبول هذا الانقلاب فى الاتجاه»[٢٦]. فكل شئ يتم فى السنغال لإنكار حق الفلاحين فى تنظيم صفوفهم و«إضفاء البيروقراطية» على عملية الإنتاج الزراعى[٢٧]. وقد صادرت الدولة التعاونيات هى أيضا فى أغلب البلدان[٢٨]. وحتى فى تانزانيا، كانت إحدى العواقب الأولى لسياسة التجميع إخضاع القرى التى كانت قد عبأت نفسها على خير وجه من أجل النمو. وقد صدر مرسوم رئاسى فى ١٩٦٩ يحظر نشاط رابطة روڤانا للتنمية التى كانت تضم القرى الأكثر ديناميكية، كما أن الحكومة ثنت قبل ذلك بسنة مجتمعات أخرى فى منطقة تانجا عن الاقتداء بهذا المثل. وفيما بعد لم يرق لمسئولى الحزب المحليين والإدارة أن ينجح التجميع بدونهم ونبذوا القرى التى أظهرت استقلالا فى التفكير، ومنها قرى ماتندو فى منطقة كيجوما، ومارن فى منطقة اروشا، وكابوكو نداني فى منطقة تانجا[٢٩]. وعن طريق «التريبف» الإجبارى فى الستينات وانضمام الفلاحين الأغنياء للحزب والمنظمات المحلية، وكسب الأتباع تم إيقاع النخب الريفية فى شباك الدولة المركزية، أيا كان مع ذلك استعداد الفلاحين للإفلات من «اصطيادهم»[٣٠].

وتعرضت نقابات العاملين بالأجر لتطور مماثلاً أللهم إلا فى نيجيريا وزامبيا وفولتا العليا، وذلك بدرجات متفاوته. فقد أبعد المدافعون عن العمال الشعبيين - ومنهم شخصيات لامعة فى الكثير من الأحوال مثل بوبى بيناى فى غانا - وتم «توحيد» الاتحادات هى أيضا. أما قادتها الذين قبلت بهم السلطة فقد ابتلعتهم آلة الحزب الذى أصبحوا يتقلدون فى أجهزته وظائف شرفية فى الكثير من الأحوال[٣١]. وإخضاع القوى العمالية ليس من اختصاص الجيل الأول من النظم التى أعقبت الاستعمار ولا من شأن المفهوم «البرجوازى» للدولة الذى أخذه البعض عليها. فقد ألغيت لجان العمال فى موزمبيق فى عام ١٩٧٥ لأنها كانت خميرة «لتصفية السلطة فى المنشآت» وفضلت الحكومة تأميم أملاك «صغار البيض» البرتغاليين على تشجيع

إنشاء تعاونيات مسيرة ذاتيا[٣٢]. وفى انجولا أيضا، ساعد قمع محاولة الانقلاب التى قام بها نيتو الفس فى مايو ١٩٧٧، ساعد الحركة الشعبية لتحرير انجولا على القضاء على استقلالية عالم العمل[٣٣].

وبصفة عامة أبدت الدولة التى أعقبت الاستعمار تحفظها على الأقل إزاء أشكال التنظيم الخاصة بالجماعات الاجتماعية الخاضعة فى إحياء المدن المزدحمة بالسكان، وسرعان ماغيرت رأيها الثورات السياسية التى كانت تحلم «بحكم الشعب» فى موزمبيق وانجولا، وكذلك فى غانا وبوركينا فاسو[٣٤]. ومن وجهة النظر هذه فإن عمليات «الإخلاء» التى تتعرض لها فى فترات منتظمة المساكن المسماة «عشوائية» بحجة تخطيط المدينة أو مقاومة الانحراف هى المقابل لعمليات تجميع القرى الصغيرة فى تانزانيا وبوروندى وموزمبيق. وفى نفس الوقت الذى تهيئ فيه هذه العمليات الفرص للتصقيع العقارى المجزى للغاية، فهى تتيح أيضا الإمكانية للتخلص من العناصر التى قد تشارك فى تعبئة «الصغار» على هامش بنيات النظام. وعلى العكس، فإن الحزب قد يتقبل التوصل الى تسوية مع بعض أشكال النشاط الاجتماعى التى لا تعتمد عليه ولكن التخلص منها قد يكون باهظ التكاليف بل وخطرا. وعندئذ تعترف السلطات بكوادر الأحياء المعنية كجهة يمكن التعامل معها، فينتشلها الحزب على غرار مايبدو أنه قد تم فى داكار - بيكين، ونايروبى - ماتارى ڤالى، ودوالا - نيلون[٣٥].

ولذا فإن القيود العديدة المفروضة على حرية التنظيم التى تسمح بها الممارسات اليومية للحزب الأوحد ويشرعها القانون، ليست فقط تعبيرا عن سيطرة الدولة الغاشمة والغيرة المرضية التى تتميز بها السلطات القائمة. فهى تخدم الديناميكية الاجتماعية «للتحولية» بإثناء المثقفين عن الوقوف فى صف جماعات ريفية أو مدنية خاضعة. وهى تحرضهم فى الوقت نفسه، دون إفراط فى الرقة، وتدفعهم الى التهادن أو الى التواطوء مع أجهزة الدولة. ويقولون فى الكامرون إن «الفم الذى يأكل لا ينطق». وقد نجحت تلك الحسبة على نطاق واسع. والشخصيات العظيمة مثل الكينى نجوجى واثيونجو، والنيجيرى وولة سوينكا، والكامرونى مونجو بيتى، لايمكن أن تُنسينا أن التمرد الذهنى ليس القاعدة فى جنوب الصحراء[٣٦]. وقبل أن نبدى استياءنا، يجدر بنا أن نعترف بأحقية العمل النقدى الداخلى الذى يواصله بلا ضجيج مؤلفون مثل فابيان ايبوس بولاجا وسونى لابو تانسى، وأن ندرك المدى الصحيح

للوسائل التى تتوفر لدى الدولة للوصول الى مراميها. ومما يدل على أن هذه الوسائل ليست ضئيلة الضيق الذى تعانى منه الجامعات والناشرون والجمعيات الأدبية فى القارة، والملاحقة الضارية التى يتعقب بها شخص مثل دانييل آراب موى حرم جامعة نيروبى، والرعاية المفسدة من جانب فليكس هوفوييه- بوانيى.

ولنضف الى جانب ذلك، للحد من الصرامة التى يميل المرء الى إبدائها نحو أهل القلم، أن منطق التعيين لا يفلت منه قطاع القوى الدينية رغم الآراء المسبقة المواتية له فى الكثير من الأحوال. ويشكل هؤلاء فى الواقع خير «مثقفى» الأوساط الشعبية[٣٧]: رجال الكنسية ومدعى النبوة والمطببين ومشايخ الطرق وغيرهم من الأولياء، الذين كان لهم ضلع فى كل حركات العصيان التى شهدها القرن، فهم أبطال النضال ضد الاحتلال الاستعمارى وزعماء الأرياف منذ القدم... غير أن تعقد وازدواجية دورهم معروف بما فيه الكفاية حتى أن الانتروبولوجيين والمؤرخين أقلعوا الآن عن اعتبارهم بشكل آلى فكرا مقاوما سابقا على القومية أو على العكس مجرد متعاونين[٣٨]. وقد رأينا فى الفصول السابقة كيف أن الحركات الدينية المستقلة ارتبطت تماما باللامساواة. فاللبس الذى يحيط بإسهام هذه الحركات يعكس وضع رجالها الوسيط تجاه التقسيم الفئوى للمجتمع حتى أن البعض مالوا الى مقارنة الابتكار الدينى بترابط وسائل الإنتاج[٣٩]. ولذا كان من الطبيعى أن تحاول الدولة امتصاص رجال الدين، إذ أنها تخشى دائماً قدرتهم على تجنيد أبنائها وتقديم نموذج آخر للحكم لهم.

ويبدو مثال رواندا حالة قصوى. فمطران كيجالى الكاثوليكى لم يستقل من اللجنة المركزية للحزب الأوحد إلا فى سنة ١٩٨٥، دون أن يؤدى ذلك الانسحاب الذى طالب به الفاتيكان منذ سنوات عديدة، الى انفصال الكنيسة عن نظام نبع منها الى حد كبير[٤٠]. والواقع أن حالتى ساحل العاج وتوجو لا تختلفان كبير الاختلاف. ففى معظم البلدان ترجو السلطة المركزية إلحاق الكوادر الدينية ببنيتها، وتتعامل معهم كولى لنعمتهم. والسادة هوفوييه بوانيى وموبوتو وآراب موى أساتذة فى هذا المجال، علما بأن الأخير لايتردد فى إلقاء خطبة الأحد فى كل اسبوع، فى قداس كاثوليكى أو انجليكانى أو معمدانى أو بروتستانتى كالفانى أو ميثودى... حسب الأسابيع[٤١]. ويتبارى الثلاثة فى السخاء، واضعين فى ذلك - معياراً يتبعه الكثير من أمثالهم - فقد أصبح قيام الدولة ببناء مساجد أو كاتدرائيات وتبرع الرئاسة المقنع

أو غير المقنع فى شكل إعانة حكومية، أصبح أداة ضرورية من أدوات العمل السياسى كما أنه يقوم بدور دبلوماسى له أهمية كبيرة. وبالطبع هناك نزاعات شتى حول تحديد المجالات التى تخص الدين وتلك التى تخص الدولة. وهى تحتدم أحيانا، كما هو الحال اليوم فى كينيا، بل إن نتائجها كانت مأساوية على سبيل المثال فى غينيا وكونغو وغينيا الاستوائية واوغندا. ومع ذلك فإن هذه النزاعات نادرا ما تحول دون تعيين النخب الدينية فى الاقتصاد العام للدولة. ويشهد على ذلك ماتم مباشرة بعد سقوط السيد باجازا فى بوروندى فى عام ١٩٨٧، وتهدئة الشجار بين الكنيسة الكاثوليكية الزائيرية والسيد موبوتو فى سنوات ١٩٧٢-١٩٧٤، وحل قضية ندونجمو فى الكامرون فى ١٩٧٠ - ١٩٧١[٤٢]. وقد أحصى م.ج.شاختزبرج بلوذعيته المعهودة ثلاث سيارات مرسيدس فى مدينة ليسالا (زائير) أثناء إقامته فيها: واحدة لقوميسار إدارة المنطقة وثانية لتاجر ثرى وثالثة للأسقف الكاثوليكى[٤٣]. وفى هذا المثال خير دليل على أن المراتب العليا فى الكنيسة تشكل جنبا الى جنب السلطة البيروقراطية وممارسة التجارة، أحد أسس الدولة التى تم إدماجها فيها.

والأوضاع لاتختلف عن ذلك فى البلاد الإسلامية. فالتحالف بين «المرابط والأمير» يشكل جانبا جوهريا فى المجتمع السنغالى. وهذه الحالة المشهورة للغاية فى مجال الدراسات الإفريقية تشكل الى حد ما بالنسبة للعلوم السياسية ما يمثله ريفت ڤالى بالنسبة لعلوم التنمية: المجال الأمثل[٤٤]. غير أننا رأينا أيضا من قبل كيف أن الأولياء والأئمة وحفظة القرآن الذين يشكلون المفاصل التقليدية بين السراكونا والتلاكاوا كانوا أحد دوافع صنع طبقة جديدة مسيطرة فى شمال نيجيريا[٤٥]. وتكشف أيضا تماما عن استراتيجيات «التحولية» فى المجال الدينى[٤٦]، الطريقة التى وجهت بها بعض النظم العقيدة الإسلامية عن طريق هيئات أو جمعيات متخصصة (الرابطة الاسلامية فى النيجر والاتحاد الإسلامى فى توجو والمجلس الإسلامى الأعلى فى أوغندا، واتحاد الروابط الإسلامية فى السنغال واتحاد التقدم الإسلامى فى السنغال، مثلا)، والطريقة التى انتهجتها الدولة لإدماج النخبة المضادة المتمثلة فى المثقفين الإصلاحيين المستعربين.

غير أن هذه الاستراتيجيات لا تقتصر فقط على الديانتين الإسلامية والمسيحية اللتين اعتادتا مثل هذه التوافقات مع السلطة فى بلدان أخرى. فهى تشمل أيضا الحركات النابعة من مختلف الأقاليم التى توصف بشكل تقريبى بالتوفيقية، والتى

اعتُبرت طاقتها الاعتراضية الكامنة مسألة مفروغاً منها لأمد طويل. والواقع أن تحليل الكنائس «المستقلة» لا ينفصل هو أيضا عن تحليل التراكم واللامساواة، ولاينتسب الى نوع مختلف عن دراسة الكنائس المسيحية الرسمية، كما أثبت ذلك بشكل رائع ج.ماك كراكن بخصوص كنيسة برج المراقبة [WATCH TOWER] فى مالاوى(٤٧). فالطرازان من التنظيم السياسى متواكبان فى علاقتهما بالتقسيم الفئوى للمجتمع. ولذا فقد اتبعت الدولة إزاء الكنائس «المستقلة» نفس المسلك الإلحاقى، وضربت بشدة الحركات التى كانت تناهضها أو تتجاهلها، وهو الأسوأ، وكافأت بسخاء تلك التى أعلنت طاعتها، وحاولت تقنين أنشطة جماعات العلاج بالسحر الآخذة فى النمو. ويعتبر مسار الكيمبانجوية، التى انتقلت من مكافحة الاستعمار الى «الروتينية» وتحولت إلى مؤسسة شديدة الارتباط بالدولة تحت شعار «الأصالة»، يعتبر نموذجا رائعاً فى هذا المجال(٤٨). وفى ساحل العاج أيضا، حظى ألبرت أتشو، وهو أحد «الأنبياء» الهاريين المرموقين، كان من قبل رئيسا لمقاطعة، حظى حتى وفاته بعناية فائقة أسبغها عليه النظام الذى كان يحرص على أن يبعث ممثلا فى حفله السنوى فى أول نوفمبر. كان هذا «النبى» يبشر بأفكار تلتقى مع أيديولوجية رئيس الجمهورية، كما أنه أصبح على أى حال أحد وكلائه فى المجال الانتخابى فى الساحل السفلى. ومما له مغزاه أنه مُنح الوسام القومى لساحل العاج، وقلده إياه اوجستان دينيز، وزير الدوله الحاصل على دكتوراه فى الطب. وفى هذه المناسبة ألقى الوزير الخطاب التالى فى أول ديسمبر ١٩٦٨:

«السيد «النبى»، السادة الرعاة،

لا أجد كلمات قوية بما فيه الكفاية للتعبير عما أشعر به من غبطة لتواجدى معكم فى هذا الصباح بمناسبة هذا الحفل السنوى. وأود أولا أن أشكركم على حسن استقبالكم[...] هذا الاستقبال الحار الذى شعرت من خلاله من جديد بقوة أواصر الصداقة الخاصة التى تعلمون أنتم، ياسيادة النبى وكافة الرعاة الهاريين أنها صداقة متبادلة. هذه الصداقة[...] نابعة من مصدرين، أولهما فى رأيى المشاركة فى العقيدة[...] والمصدر الثانى الذى تنبع منه صداقتنا هو انتماؤنا المشترك لحركة سياسية واحدة، ألا وهى التجمع الديمقراطى الافريقيى.[...] وأود ياعزيزى أتشو، واسمح لى برفع الكلفة، أن

أشكرك، أنت وكل الهاريين، على المساندة التى أبديتموها باستمرار إزاء أعمال حكومتنا، تلك الحكومة التى اختارها شعب ساحل العاج بكل حرية. وهى تطلب منى أن أشكركم على مساندتكم الدائمة[...]. إنكم تعكفون، على الصعيد الدينى، على علاج الأرواح[..] وعلى تلقين الإيمان بالله واتقائه، إنكم تبشرون بأخلاقيات طيبة للغاية وبمبادئ أخلاقية رائعة وتعاليمكم تحرض المؤمنين بكم على أن يحملوا فى نفوسهم طوال النهار والليل خشية الله، وتسهمون بذلك فى هداية أهالى ساحل العاج الذين يسلكون طريق الأخلاق وينأون بأنفسهم عن طريق الجريمة، [...] أى أنكم، بعبارة أخرى، تعملون من أجل تشكيل مواطنين كاملين، متوازنين نفسيا وجسديا، يتمتعون بصحة جيدة للغاية. وبوسعى أن أوكد الآن أنكم أحد كبار العاملين من أجل العقيدة القومية، وإننى لحريص، ياعزيزى آتشو، على أن أشكرك وأن أهنئك على ذلك. وفيما يتعلق بكراسة الشكاوى وهى الكراسة الغزيرة التى تلاها علينا منذ هنيهة صديقنا الذى ألقى خطابا رائعا، أود أن أقول بكل بساطة إننى سجلت مختلف المشاكل التى أكدتم عليها، وإننى أتعهد بإفادة حكومتى بها لكى تتم دراستها[...] عاش الراعى آتشو، عاش الرعاة الهاريون، عاش الهاريين! »[٤٩].

ولنتجنب تأويل هذا الاستشهاد الطويل بما لايعنيه بالضرورة. فربما كان البرت آتشو قد أفاد بطريقة أو أخرى عملية الاتجاه إلى الفردية، وأن هذا التطور كان فى صالح أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وأن توجيه الاتهام لمرضى بريجبو كان «حاجزا موضوعيا ضد إلقاء المسئولية على النظام» كما ذهب إليه أ. زمبلين وم. اوجيه[٥٠]. وهذا ليس الأمر الأساسى الآن. وفى المقابل نرى من خلال هذه الكلمة، الجديرة بخير التقاليد الإقليمية الفرنسية كيف تمارس الدولة يوما بعد يوم مبادلات مادية ورمزية على السواء مع المجتمع وكيف تجد أن وسطاءها المفضلين هم فى الكثير من الأحوال من رجال الدين. وليست الدولة منطاداً يحلق فى الهواء[٥١]، بل إنها تستخلص جزءاً حاسما من مادتها من خلال هذا النوع من الصفقات ومن خلال قدرتها على كسب ممارسى الروحانيات فى البلاد لصفها.

غير أن ضم المثقفين الدينيين الى آلية الدولة ربما كان أصعب ومدعاه لنزاعات أكثر من كسب الساسة والتعاونيين والمعلمين. فمن جهة، فإن الموارد السياسية والاقتصادية

للممسكين بزمام السلطة ليست قابلة للمد الى ما لانهاية. ومن جهة أخرى يتميز سوق المقدسات بشكل خاص بسهولة تبدده وحساسيته إزاء «الصغار» والنخب المضادة التى خاب أملها فى النظام القائم(٥٢). ولا تتوصل الدولة أبداً الى التحكم فى هذه السوق رغم الاستثمارات الرمزية والمادية الضخمة التى تخصصها له. ولا عجب فى أن النظم التى تنسب نفسها إلى الماركسية اللينينية، مثل نظم الكونغو وانجولا، تواجه الهبات المهدوية للزفيريين فى بوانت نوار أو التوكويين فى لواندا (٥٣). غير أن النتائج التى تحققها الدولة التى ينضح منها تدينها بلا تحشم ليست مقنعة بدرجة أكبر: ففى كينيا وزامبيا، يتكرر التمرد الدينى، ويصطدم استيعاب الدولة المركزية للكنائس المستقلة بصراعات لايمكن تصورها بين الزمرات، تصل فى بعض الأحوال إلى حد مضاجعة المريدين وصلب الصبيات(٥٤). إنه فى نهاية الأمر لضرب من الوهم أن تروض الدولة عالم السحر وأن تنظم بنفسها المرض والجنون والموت وأن تستخدم التائهين والهامشيين لأهداف أخرى غير الاستخبار البوليسى، أولئك الذين يعتنون فى القرى والأحياء بالآلام بقدر هائل من الإنسانية والمهارة(٥٥). فالدولة لا تبلغ تكاملها فى أعماق المجتمع وتكشف عن عدم تجانسها الجذرى. بيد أن ذلك لا يقلل من قوة مشاريعها الإغرائية.

الكتلة التاريخية فى أعقاب الاستعمار

كيف يمكننا إذن تصور نقطة النهاية المحتملة، والافتراضية أيضاً الى حد كبير، لعملية «التحول» هذه؟ إن الفكرة الثانية التى يقترحها علينا جرامسى يمكن أن تساعدنا وأن تحل محل المصطلحات الدارجة بشكل موفق، خاصة وأنها تتيح لمن يرغب فى أن يجمع بين الجانبين اللذين فصلناهما من قبل- جانب علاقة الدولة بالتقسيم الفئوى الاجتماعى، وجانب ارتباط وسائل الإنتاج بذلك.

ومفهوم «الكتلة التاريخية» ليس أوضح فى حد ذاته من فكرة «الثورة السلبية». وهو يحيل، فى رأى المفكر الايطالى، الى الوحدة العضوية بين البناء الفوقى والبناء التحتى، وكذلك الى الوحدة العضوية بين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى؛ وهو لا ينفصل، بوصفه هذا، عن دراسة الهيمنة. ثم يشير إلى ظواهر تاريخية ملموسة -وأساسا تطور ايطاليا وفرنسا فى القرن التاسع عشر- لتحليل التناسق الغير مساو بين الطبقات الاجتماعية وقدرة «الطبقة الأساسية» أو عدم قدرتها على الحفاظ على هيمنتها أو بنائها. وباعتبار أنه لا يمكن فصله عن هذه الفكرة الأخيرة فهو لا يختزل

الى مجرد «تحالف بين طبقات» (وإن كان ذلك لا يستبعد هذا النوع من الربط بين «الطبقة الأساسية» و«الطبقات المساعدة» لها) وهو يعزو إلى «المثقفين» بوصفهم «موظفو البنيات الفوقية» مهمة حاسمة.

ولنقل أولاً إنه لا توجد على الأرجح في ظل الوضع الراهن فى المجتمعات الافريقية، كتل تاريخية قائمة، بالمعنى الدقيق للكلمة بقدر ما لاتوجد طبقات مسيطرة وطيدة، اللهم إلا إذا وجدت على النطاق الإقليمى فى الشكل الذى وصفه جرامسى بأنه «كتل تاريخية محلية». ويقدم شمال نيجيريا أوضح صورة فى هذا الصدد. ولنعترف أيضا بأن استخدام هذا المفهوم قد يثير حفيظة التفكير الماركسى التقليدى، إذ أننا قد عبرنا عن شكوكنا فيما يتعلق بمرحلة تكوين الطبقات الاجتماعية فى افريقيا المعاصرة. ولنفترض، مع ذلك، أن مسار «السعى الى الهيمنة» يؤدى إلى إقامة كتلة تاريخية تعقب مرحلة الاستعمار، وذلك من خلال نوع «مهجن» من «الثورة السلبية». لهذه الفرضية ثلاث فوائد، شريطة أن نحتفظ فى ذهننا بالجانب الاستقلالى والغامض الذى يفترضه مفهوم الكتلة التاريخية فى كتابات جرامسى(٥٦). فهو يسمح أولاً بتجاوز الازدواجية اللغوية بين «تحالف» و«انصهار» الجماعات المسيطرة المشاركة فى السعى الى الهيمنة، كما أنه يسلط الأضواء على الدور المحورى «للمتطورين» و«المتعلمين» و«المثقفين» على مدى القرن الأخير. ثم إنه يقدم بالأخص تحليلا جديدا للتناقضات الزائفة التى تعثرت فيها دراسة المجتمعات الافريقية منذ ثلاثين سنة، بالتأرجح بين التفسير العرقى أو التعليق التبعى أو التحليل الطبقى. ولما كان مفهوم «الكتلة التاريخية» يسلم بأن عدم التماثل الإقليمى للسلطة فى مجتمع ما وارتباط هذا المجتمع بالاقتصاد العالمى يشكلان حقيقة واحدة، فإنه يسمح لنا بتصور الأبعاد الدولية والقومية والمحلية التى تخضع لها الدولة التى أعقبت الاستعمار(٥٧).

واستقطاب تلك الدولة حول مجال اقليمى أو عرقى، وهو مايتوقف عنده مليا أغلب المراقبين، يشكل فى حد ذاته تجربة تاريخية شائعة للغاية، بوسعها أن تثير الدهشة لما كتب عنها بغزارة لا داعى لها فيما يتعلق بأفريقيا. فلا يوجد أى تقسيم فئوى لمجتمع لا يتجسد أولا فى حيز ثم يتواصل بعد ذلك عبر الزمن ليتحول الى تشكيلات اجتماعية مختلفة حسب الأقاليم توجد مراتب فيما بينها(٥٨). وقد كتب بروديل يقول: «كل وحدة وطنية عبارة عن بناء فوقى، أى شبكة تلقى فوق مناطق

غير متشابهة. وتنتهي الشبكة عند اليد التي تمسك بها، الى مركز له الأفضلية. وعندئذ تستقر اللامساواة من تلقاء نفسها، وإنى لأتساءل هل وجدت فى هذا العالم أمة واحدة إلا وكانت غير متسقة» وقد كتب ذلك وفى ذهنه «التفاوت[...] الذى كاد يبلغ حد الكارثة» والذى فرضه شمال فرنسا على جنوبها، مع إبداء الشك حالا فى إمكانية الأسف على «تبديد نزعتها البحرية». وهو يضيف قائلا: «ويبقى أن نعرف أيضا ما اذا كان من الممكن -وهو مالا أعتقده - الاستغناء عن الدولة الموحدة، والعيش على نطاق المناطق وحدها. كانت المناطق مستقلة ذاتيا ومسيطرة لفترة، ثم كفت منطقيا أن تكون كذلك. إننى أؤمن بوجود نوع من منطق الأمم»[٥٩]. وفى هذا الصدد فإن تركيز السلطة والثروة بين أيدى زمرات مترابطة جغرافيا (على سبيل المثال «الذين لايمكن مسهم» التابعين للماريشال موبوتو والمنتمين عموما الى منطقة الاستواء والمتحدثين باللينجالا؛ وجماعة بوروندى فى بورومندى؛ و«أبناء البلد» التابعين لنيريرى فى تانزانيا) وإقامة بنية الدولة من خلال عوامل إقليمية أو عرقية (على سبيل المثال، الزارما فى النيجر، والباوليه فى ساحل العاج، و«الجبهة الموحدة» للشمال فى نيجيريا) ليست طبيعتها مختلفة بالضرورة عن وحدة ايطاليا على يد البييمونت والمانيا على يد البروسيين[٦٠]. وهذا النوع من المقارنات، أو بعبارة أدق هذا النوع من النظرة، يفيدنا على الأقل عن المجتمعات الافريقية أكثر من الإشارة الطقوسية الى «القبلية» بمجرد أن نتذكر العلاقة الجدلية بين المعطيات العرقية واستغلال الفرصة الاستعمارية.

ومع ذلك لا تتساوى فى قيمتها كل أوضاع اللاتماثل الجغرافى. فبناء الدولة ينم أحيانا عن أحوال إقليمية مجزية اقتصاديا. وكان ذلك هو الحال فى ساحل العاج فى ظل نظام فليكس هوفويه - بوانيى من خلال اقتصاد مزارع باووله، وفى كينيا جومو كينياتا مع القوة الزراعية الكيكويو. ومن الممكن أن يساعد هذا التوافق بين النسقين السياسى والاقتصادى فى بلورة وتوحيد «مجتمع مدنى» حقيقى تحت ستار تقدم أحد «العروق». ولكنه قد يسرع من الإحساس بالغبن لدى المناطق الأخرى الخاضعة لوصاية مزدوجة، بل والمستعمرة عمليا على الصعيد العقارى[٦١]. ومع ذلك يجب ألا نبالغ فى اعتبار انعدام التوازنات الافريقية هذه ظاهرة غريبة تنفرد بها تلك القارة. فقد «توقف المسيح فى ايبولى» بايطاليا!

وفى بعض الأحوال، لا يكون هناك توافق بين تواجد الديناميكيات الاقتصادية

الرئيسية والتركيز الإقليمي للسلطة؛ وفي هذه الحالة يقوم الثاني بدور المصحح والمعوض للأول، مما يؤدي بدوره إلى تكدس الضغائن. وكان ذلك هو الحال في الكامرون في ظل نظام السيد اهيدجو أو في توجو أو الكونغو أو بنين بعد أن صحح الجيش المعوقات الاقتصادية في الشمال[٦٢].

وهناك العديد من الأوضاع الوسيطة بين هذين السيناريوهين المثاليين: ففي حالة السنغال مثلا لم يصحب عملية توسع الثقافة الوولوف على المجتمع، تقدم اقتصادي معادل لها، رغم نشاط المريدين بل تتعايش هذه العملية مع تفوق الاستثمارات التوكولور الأصل. وعلاوة على ذلك فإن تناسق اللامساواة في المكان ليس أمرا مقررا نهائيا على طول الوقت. ففي ساحل العاج لم يتغلب الباووله على التفوق الاجني إلا في الأربعينات، فلقب بو-اجني الذي أطلق على بوانيي يعني بدقة حسب قول البعض «قاهر الأجني»[٦٣]. وفي الكامرون تركت نخب وسط الجنوب قيادة البلاد تفلت من أيديها في عام ١٩٥٨ لتقع في أيدي رجل من الشمال، ولكنها استعادتها من جديد بارتياح واضح في عام ١٩٦٢ عن طريق السيد بيا. وهذه التحولات التي تواجدت في الجابون في ١٩٦٧، وفي الكونغو في ١٩٦٨ وفي كينيا في ١٩٧٨ تشكل أحد المجازفات الكبرى في الصراع الاجتماعي والسياسي. وتحوم ظلال إمكانية حدوثها مع حلول أجل فترات الرئاسة كما هو الحال اليوم في ساحل العاج، وأيضا في تانزانيا ولكن بقدر أكبر من الكتمان. وهذه المجازفة يمكن أن تبرر هي وحدها التدخل في الآجال التي يحددها الدستور.

ومع ذلك فإن عوامل عدم الاستقرار هذه في الزمان والمكان، والتي استخدمت تدريجيا في كتابة ملحمة سيئة، اقتداء بنموذج النير، لا تستحق تهويلها نظريا، ولا أن توضع خارج التصور الكلاسيكي للسياسة. فمفهوم «الكتلة التاريخية» يشير الى هذه العوامل على علاتها: أي السعي الى تراكم السلطة والثروات، ولا يستبعد التطور الأكثر عمومية للاستيعاب المتبادل بين المجموعات القائدة. وهو يربط مثل هذه التحولات «بديناميكيات الخارج» التي تدين لها. ونكاد نتفق مع وجهات نظر سمير امين عندما تكلم عن سيطرة برجوازية «المركز»، تلك الطبقة الغائبة على «الأطراف». والواقع أن جرامسي كان قد رأى في البرجوازية الأوروبية «الطبقة الأساسية» التي انبثقت منها الكتلة التاريخية الايطالية. وربما كان يتصور ذلك المفهوم على غرار الدمى الروسية، بحيث تتراكب على التوالي الأصعدة الثلاثة: الصعيد الدولي

والقومى والمحلى، الواحد داخل الآخر. بيد أن هذه الفكرة الميكانيكية للغاية الخاصة « بالطبقة الأساسية» أو «الطبقة القائدة» لا تهمنا كثيرا. ويكفينا أن ندحض نهائيا وجهة النظر الشائعة التى ترى أن افريقيا تقيم مع الغرب علاقة خارجية. فهناك بالأحرى مجال افريقى - غربى تميل الكتلة التاريخية التى أعقبت الاستعمار الى توطيده(٦٤). ونحن نعلم الآن أن نظرية التبعية لا تقدم لنا تفسيرا لها. ومع ذلك فإن الإشكالية التى عرضت فى مقابلها، إشكالية «استقلالية» «البرجوازية الوطنية» إزاء «برجوازية المركز» لم تقدم شيئا أفضل(٦٥). فهى تترك فى الظل عملية الاستيعاب المتبادل بين «البرجوازيتين» كما لا تقول شيئا عن الاندماج عبر القارات بين الجماعات المسيطرة التى نعتت على عجالة بأنها «وطنية».

وبعبارة أخرى، فإننا لا نقصد أن افريقيا تمثل، بلدا إثر بلد، مجموعة من الكتل التاريخية المرتبطة كل منها بالغرب بدرجات مختلفة. فنحن نقترح، على العكس، أن نراها منهمكة فى إقامة كتلة تاريخية واحدة أعقبت الاستعمار، تختلف بالفعل درجة تحقيقها من بلد الى آخر ومن منطقة الى أخرى، وتندمج فيها الدول الواقعة جنوب الصحرا بشكل متنوع.

وسيفاجئ الاقتراح من يربط بشكل خاطئ مفهوم الهيمنة أو مفهوم الكتلة التاريخية بنغمة معينة. فلنكرر إذن ما قاله جرامسى، وهو أن : «[...] كل استخدام لنموذج للتكامل يستدعى نموذجا للتفكك[...]»(٦٦). وهو يرمى الى تَفَهم «الأساس التاريخى للدولة» على أنه محصلة علاقة قوى متناقضة و«توازن حرج»(٦٧). وهو يرى أنه يجب أن تتضمن هذه الدولة جوانب عدم تجانسها وعدم اكتمالها الأساسية، حتى وإن كانت «متكاملة» وأقرب الى الجمهورية الفرنسية الثالثة منها الى المثال المضاد للنهضة الايطالية. وهو يطالب باختصار أن نتفهم الوظيفة «المفككة وغير المتواصلة لتاريخ الدول ومجموعات الدول»(٦٨).

وهكذا تتمثل استراتيجيات التوجه نحو الخارج، التى تحظى بالأفضلية لدى العناصر الإفريقية الفاعلة بشكل آخر. وهى تتخذ بالطبع توجهات وأبعادا شديدة التنوع وفقا للأوضاع. وقد تسفر، من جانب العناصر المسيطرة، عن مجرد ممارسات تحالفية تستبعد الامتصاص الثقافى بل وأكثر من ذلك التزاوج بالتبادل. والتعاون بين االطبقة السياسية الكينية ودوائر الأعمال البريطانية و«الآسيوية» و«العربية» يدخل فى هذا النطاق، وكذلك أيضا التصالح بين الاتحاد الوطنى الافريقى فى زمبابوى

وأصحاب المزارع ورجال الصناعة البيض.

بيد أن عملية الانصهار بدأت بكل صراحة فى حالات أخرى لأن المطالبة بها جرت بوضوح. ففى عام ١٩٥٩ طالب جزء من المرابطين السنغاليين بأن تصبح بلادهم «موحدة مع شعب فرنسا فى السراء والضراء» على أساس «امتزاج القيم الإسلامية و[...] قيم الثقافة الفرنسية العالمية الخصبة»[٦٩]. هل هو رد فعل مالتوسى من جانب فئة اجتماعية منحتها الدولة الاستعمارية الكثير وباتت تفزع من تشهير الوطنيين الراديكاليين بالامتيازات التى حصلت عليها؟ لا شك فى ذلك، لأن عددا كبيرا من المسئولين التقليديين - ومنهم على سبيل المثال الارستقراطية الفولبه فى غينيا والكامرون والزعماء التقليديين فى ساحل العاج - كانوا قد استسلموا لهذا الإغراء منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. غير أن قادة مناهضين حقا للاستعمار، مثل فليكس هوفوييه - بوانيى وليون مبا، كانوا قد اختاروا هم أيضا «الفرانسافريقيا» ولم يتخلوا عن ذلك إلا بعد أن يئسوا من التعجرف الديجولى. وكان الأول قد شجب مثلا «روح الانتقام من الشعوب المستعمرة السابقة التى تبدت فى باندونج» ولجأ للاستئذان بالانصراف عن فرنسا فى يوم إعلان استقلال ساحل العاج الى نفس الكلمات التى يستخدمها بخصوص الاستيعاب المتبادل بين النخب الأصلية فى البلاد: «[...] فى اللحظة التى بلغنا فيها سن الرشد، وسنترك فيها بيت الأسرة الذى كثيرا ما كنا فيه مدللين، وتعرضنا فيه أحيانا للتأنيب [...] لكى نؤسس بيتنا نحن، وأسرتنا نحن، أود أن أقول لكم إننا لا ننسى، ونحن نترك الأسرة الفرنسية، كل ما تلقيناه منها. إننا نريد، على العكس أن ننمى ونثرى التراث الثقيل الذى تركته لنا، وذلك لصالح شعبنا»[٧٠]. وبعد ذلك بخمس وعشرين سنة، تفاخر السيد ميتران «بشبكة العلاقات والصداقات التى جعلت مواطنى ساحل العاج وفرنسا يشعرون بأنهم ليسوا غرباء تماما بعضهم عن بعض ويتعاملون كإخوة» و«بهذا الجو العائلى الذى لم نتباعد عنه قط»[٧١].

وبالطبع يجب ألا نولى أهمية كبيرة للعبارات الطنانة. غير أنها تستند مع ذلك الى علاقات إنسانية واقتصادية ومالية. ومع أن «الفرانسافريقيا» لم تجد تعبيرها كمؤسسة وكيان توحيدى فى سنوات ١٩٥٨ - ١٩٦٠، إلا أنها ليست مجردة تماما من أشكال التنظيم الخاصة بها. فالمناخ «العائلى» - الذى يكاد يكون «علاقة بين محرمين» كما راق لأحد الصحفيين أن يقول[٧٢] - الذى يتميز بمضمون خاص ويثير

حيرة المعلقين الانجلو - ساكسونيين، يعود الى استقرار روح اجتماعية ثقافية عبر القارات، أكثر مما يرجع الى نشاطات أجهزة الاستخبارات. وهكذا تعمل أغلب العوامل المسئولة عن الاستيعاب المتبادل بين النخب فى جنوب الصحراء، تعمل أيضاً على توفير ذلك الحيز. «فالعلاقة الحميمة» التى يتغنى بها الساسة الفرنسيون ليست مجرد تعبير بليغ. فقد صقلت على مدى خمس عشرة سنة من الحياة البرلمانية المشتركة. وهى تتغذى بمبادلات لا تتوقف أبدا، ولا يمكن إدراك مدى كثافتها، مرة أخرى، إلا فى القاعات المخصصة للركاب فى مينائى اورلى ورواسى - شارل ديجول. ويتأكد ذلك يوما بعد يوم. فقد أرسل السيد هوفوييه بوانيى مثلا ١٥٠ حاصلين على منحة الى فرنسا فى عام ١٩٤٦. وكانت من بين هذه المجموعة الأولى تيريز برو التى أصبحت زوجته فيما بعد. وقد تلقت تعليمها فى ليسيه ڤيلنوڤ - سور - لوت، المدينة التى عين بعد ذلك عمدتها، السيد رافائيل ليبيج سفيرا لفرنسا فى ساحل العاج[٧٣] وقد ظل فى هذا المنصب خمس عشرة سنة... كما أن رفائيل سالر، وهو أحد صناع «فك الائتلاف الانتخابى» فى عام ١٩٥٠- وكان آنذاك عضوا فى مجلس الشيوخ الفرنسى عن غينيا، وأحد المقربين الى رئيس الوزراء رينيه بليڤان - أصبح وزيرا للاقتصاد والمالية والخطة فى ساحل العاج المستقلة. وفى الثمانينات لا يزال بعض المساعدين المباشرين للسيد هوفوييه - بوانيى من المواطنين الفرنسين أو من أصل فرنسى. وهذا النوع من التداخل يوجد أيضا فى السنغال والنيجر وتشاد ووسط افريقيا وجابون (حيث فوجئ سفير الولايات المتحدة فى أحد الأيام بأن صادف سكرتيرته فرنسية الجنسية فى قاعة الانتظار عند ليون مبا: وكانت قد جاءت لتطلب من رئيس الجمهورية أن يتفضل بالتدخل لدى زوجها، وهو قصاب، فرنسى هو أيضا، لكى يعدل عن طلاقها!)[٧٤].

ويحيل تواصل هذا النسيج الفرنسى - الافريقى الى شبكات اجتماعية مشتركة ذات طابع جامعى وعسكرى وايضا الى جمعيات دينينة وزيجات، لايجوز التقليل من شأنها. وقد نجم ذلك عن الممارسة السياسية وعن هذا التدفق اليومى للمعلومات والزيارات والمكالمات الهاتفية والالتماسات التى تجعل من دبلوماسية رئاسة الجمهورية ووزارتى الخارجية والتعاون أشبه بالتعامل مع محاسيب. ويتوافق هذا التواصل بشكل رمزى وبالتبعية مع تلك المؤتمرات الفرنكو - افريقية التى أرسى أساسها جورج بومبيدو ولم يسترح قط ممثلو المستعمرات الفرنسية سابقاً إزاء فتح أبوابها لمشاركين

آخرين. ومن البديهي أن المحور الخاص الذي يربط باريس بحفنة من العواصم الافريقية لن يكون أبديا. بل قد يرى المرء أن فرنسا لا توفر لنفسها الوسائل اللازمة لضمان استمرار مجالها الخاص هذا، ولا تعرف كيف تتأقلم أو لاتريد أن تتأقلم مع تعدد التبعيات في القارة التي تهدد مصالحها في المستقبل[٧٥]. وحتى الآن فإن إسقاط قوتها، حتى وإن كانت «متوسطة»، يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية السعي الى الهيمنة في مستعمراتها السابقة، على الأقل بسبب نموذج التنمية الذي تركته لهم كميراث واستمرار التعاون ومنطقة الفرنك[٧٦].

وفي هذه الحالة المفترضة تؤكد فكرة التحالف بين المجموعات المحلية المسيطرة والبرجوازية الأجنبية، تؤكد أكثر من اللازم على علاقة الغيرية التي من المفترض أنها تربط بينها، حتى نرتضي بها. وعلاوة على ذلك فهي لا تعبر بوضوح عن عدم التماثل بين المناطق التي يتكون منها المجال المتحدث باللغة الفرنسية، وذلك لفترات يتراوح طولها. وتُلاحظ مثل هذه الالتواءات أولا في إطار كل دولة. فعلى سبيل المثال كان محور باريس - ابيدجان قد رفع من شأن «المتطورين» الأجنبي في العشرينات والثلاثينات، قبل أن يعتمد على اقتصاد المزارع الباووله، ولا يستبعد أن يجد ترتيباً جغرافيا آخر على أثر خلافة هوفوييه - بوانيي[٧٧]. غير أن هذه الاختلالات تتجاوز الحدود الموروثة عن الاستعمار وتقيم بنية الأحياز على صعيد منطقة غرب أفريقيا. وهكذا تمتد «الباوولية» لكي تطبع جزءا من افريقيا الغربية «بالعاجية» (نسبة الى ساحل العاج)، لأن مهارة السيد هو فوييه بوانيي في ضمان تفوقه «كحكيم عجوز» إزاء أقرانه في مجلس التفاهم وفي جعل ابيدجان قطبا اقتصاديا لا تقل عن مهارته في تعقبه لمعارضته الداخلية بلا هوادة[٧٨]. كما أن «عصابة الجابونيين» التي وصفها ب. بييان بروح مرحة، هي في الأصل «عصابة أفريقيا الوسطى» أو «عصابة التشاديين». ويلتقي في ليبرفيل وبانجي ونجامينا نفس الخبراء الفرنسيين من النوع المتميز ونفس رجال الأعمال. وبكل بساطة فقد أكد المحور الجديد باريس - فرانسفيل، الذي جاء ثمرة لمهارة السيد بونجو، كما أكدت الثرورة البترولية الجديدة، أسبقيته التي تشهد عليها تدخلات الجابون في المشاكل التشادية والوسط افريقية، أو ضغوطه في مناطق الباتيكه في الكونغو وزائير.

ولاشك أن مناطق النفوذ الفرنسية الأساسية في افريقيا، بمعاقلها السنغالية والساحل عاجية والجابونية وامتداداتها في أعماق البلاد، تشكل المراكز الثقافية الأشد

اكتمالا فيما نقترح تسميته «الكتلة التاريخية فيما بعد الاستعمار». فعملية الانصهار تقدمت فى هذه المناطق بحيث لا يبدو أن أى قوة سياسية أو اجتماعية مهمة تستطيع أن تفلت من ذلك، أللهم إلا المعارضة الإسلامية فى السنغال. فالمعارضون للنظم القائمة لا يريدون ابتعاد فرنسا عن القارة بقدر ما يريدون وقف المساعدة السياسية بل والبوليسية التى تمنح للسلطات التى يحاربونها وأن ينقلب التعامل مع الخارج لصالحهم. وقد أفادت بذلك، بلا لف أو دوران وثيقة لحركة الإنهاض القومى، موجهة الى سفير فرنسا فى الجابون جاء فيها:

«{...} إننا نطلب من فرنسا أن تساعدنا فى الوصول الى حل فعال. إننا فى حاجة الى تغيير الرجال لكى نغير النظام. ولذا جئنا اليكم ياسيادة السفير، للبحث عن حلول لإصلاح الوضع الكارثى الذى أغرق فيه الجابون نظام بونجو وفريقه. ولايمكنكم ألا تبالوا بذلك أو تعقدوا الذراعين على الصدر أمام النكبة لأن فرنسا، *شأنها شأننا نحن، لها مثلنا مصالح حقيقية وهامة فى هذا البلد*. ويتعين علينا أن نصل معا الى حلول ويسعدنا أن يكون بإمكاننا اقتراح حل» (٧٩).

ومن وجهة النظر هذه، فإن تبنى اللغة الفرنسية، وهى من السمات المميزة للنخب فى هذه البلدان - وبصرف النظر عن تألق شخصيات زمزية مثل سنجور أو هوفوييه - بوانيى - يتفق مع التعريف الجرامسى للهيمنة، من حيث القبول بها بحرية فى أغلب الأحوال، بل والمطالبة بها.

إن اللجوء بكل هدوء الى الثقافة الخارجية لا يقتصر على مناطق النفوذ الفرنسية وحدها. فالسيد مجونجو فى كينيا، كان يتكلف فى سلوكه اللباقة البريطانية الصرفة، وما كان يتصور ألا تكون سكرتيرته بيضاء كما كان يستورد لنفسه البيض من انجلترا(٨٠). كما أن صديقه الرئيس باندا رفض دائما التحدث بلغة أخرى غير الانجليزية، وكان يأمر بترجمة خطبة بالشيشيوا، اللغة الوسيطة فى مالاوى التى يمكننا أن نتساءل عن مدى معرفته بها. غير أن التشبه بالغرب أقوى بكل تأكيد فى أغلب المستعمرات الفرنسية السابقة، أيا كان تقدم لغة الولوف فى السنغال، واللغة الفرنسية المهجنة فى ساحل العاج، وحيوية الطقوس الأصيلة فى الجابون أو التراجع العام فى الالتحاق بالمدارس. ويتمثل الخطأ فى أن نستخلص من ذلك مفهوما وحيد الكيان للكتلة التاريخية فيما بعد الاستعمار، بقصره على تلقين الثقافة الغربية من خلال الاستلاب أو العدوان، وتضخيم عوامل القوة الناجمة عن الاستعمار، بدءا بالمجال

الفرنسي – الافريقي. وهذا المجال الأخير ليس متماثلا على الإطلاق. فبلدان مثل غينيا ومالي والكامرون لا يمكن أن توضع، بحكم تاريخ نضالها القومي، على قدم المساواة مع السنغال وساحل العاج والجابون.

وبصفة عامة فإن الأسس الجغرافية للكتلة التاريخية فيما بعد الاستعمار غير متجانسة كأسس الدولة في نطاق حدودها. ففي المقام الأول، لا يستدعي بالضرورة الاندماج في اقتصاد العالم الغربي أي انحياز أيديولوجي أو ثقافي. وتذكرنا بذلك حالات كينيا وزمبابوي وبالأخص شمال نيجيريا، التي تعتبر عاصمتها الاقتصادية كانو أحد المراكز الأساسية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي في القارة، بالرغم من أنها تعيش في ظل نظام هيمنة إسلامية(٨١). وفي المقام الثاني، هناك تشكيلات اجتماعية افريقية تقف على حافة الكتلة التاريخية فيما بعد الاستعمار. وقد أصبح بعضها على الهامش بالتردي في الركود: وهذا شأن اوغندا وغانا وليبيريا(٨٢). وفضل البعض الآخر «خيار الابتعاد»، ولكنه اضطر الى العودة الى أحضان اقتصاد العالم الغربي بسبب الأزمة التي يعانيها إنتاجه أو بسبب الحرب : فانجولا تمول مجهودها الحربي بفضل الرسوم التي تدفعها لها شركات البترول التي يشجعها نظام ضريبي متسامح؛ واضطرت موزمبيق الى تحرير اقتصادها تحت إشراف صندوق النقد الدولي لاجتذاب مقدمي القروض(٨٣)، لعجزها عن الإفلات من الفلك الافريقي الجنوبي – وهل كان بوسعها أن تفعل؟ وأخيرا، هناك مناطق بأكملها ظلت بعيدا عن مجال الجاذبية الرأسمالية أثناء الاحتلال الاستعماري، ولم تتحول عن عزلتها إلا للمقايضة على السلع البراقة في هذا العصر: الأسلحة النارية، أجهزة الاستماع الهاي فاي، وغيرها من السيارات المرسيدس – وذلك في أسواق المناطق الحرام الواقعة جنوب السودان وشرق زائير وجمهورية وسط افريقيا وشمال اوغندا(٨٤).

وفي الوقت نفسه، تنفصم الروابط القديمة للميثاق الاستعماري مع مجيء أو عودة عناصر مغاربة وامريكيين شماليين وآسيويين، في جنوب الصحراء(٨٥). وإلغاء الحواجز الاقتصادية في القارة، الذي ثنانا عن الحديث عن «بورجوازية وطنية»، يصحبه اندماج سياسي وثقافي متزايد. فالقضايا الكبرى التي صارت حديث الناس – مثل فضيحة الوحدة الاقتصادية الافريقية الغربية والتحقيق شبه القضائي ضد شارل نجونجو في ١٩٨٣ و١٩٨٤ – والتكاثر النسبي للخدمات العسكرية والبوليسية التي تتبادلها الحكومات، والنبذ الإقليمي العنيف، أو لمدد متفاوته للحكام الشعبويين –

جون اوكيللو فى زنجبار (١٩٦٤) والملازم رولينجز فى غانا (١٩٧٩) والرقيب دوو فى ليبيريا (١٩٨٠) والنقيب سانكارا فى بوركينا فاسو (١٩٨٣) - كل ذلك يكشف عن وحدة المصالح الاجتماعية التى تؤمنها الدولة وممارسات «التحالف» المستوحى منها[٨٦]. ومع أن العادة جرت على التشدق بالنتائج التافهة للمنظمات الدولية الإفريقية، إلا أن الأبعاد التأسيسية للتكامل على نطاق القارة ملحوظة وحاسمة. فالوحدات الاقتصادية والجمركية والبنوك المركزية فى منطقة الفرنك وشركة الطيران الافريقية، ومداولات بلدان «خط المواجهة»، لها قيمتها كنظام للتفاهم الاجتماعى الذى ينتج عنه مجال سياسى حقيقى، أكثر من قيمتها فى اتخاذ قرارات حقيقية لها فعاليتها.

وعوضا عن تقديم قائمة كاملة بإجراءات التوحيد الثقافى للجماعات الافريقية القائدة، سنذكر على سبيل المثال انصهارها الدينى التدريجى. فتولى و.ر.تولبرت رئاسة ليبيريا مع أنه كرس الجانب الأساسى من نشاطاته الدولية للكنيسة المعمدانية التى كان من المؤمنين بها، يشير الى أن الانتماء الدينى ليس بجانب ثانوى من الواقع الاجتماعى. وبالإضافة الى تبادلات سوق الإيمان الذى تأسس، لا تهدأ المعاملات الطائفية والباطنية. فمن النادر مثلا أن يتقيد المشهورون الذين يعملون فى خدمة رؤساء الدول، بواحد منهم، وأن يزاولوا ضروب فنهم فى مسقط رأسهم فقط. ووفقا لما جاء فى «افريكا كونفيدنشيال» كان المرابط الخاص بالرئيس كيريكو، وهو المالى مامادو سيسى، قد زاول طقوسه من قبل لدى الماريشال بوبوتو. يقال أيضا إن السيد بونجو يستشير الماليين بابا سيسوكو وتيرنو هادى، بينما أوصى السيد ولد سالك رئيس جمهورية موريتانيا السيد موسى تراوورى باستخدام محمد ولد شيخنا. ويقال أيضا إن عمر امادو بونكانو، المرشد المقلق للرئيس كونتشه - وقد انتهى به الأمر الى محاولة القيام بانقلاب ضده فى اكتوبر ١٩٨٣، وهناك شائعات بأنه مسئول عن المرض الذى أودى بحياته فى عام ١٩٨٧ - كان يعمل فى الوقت نفسه لصالح وزير فى ساحل العاج، السيد أوروسو كوفى، أبن أخى السيد هوفوييه - بوانيى[٨٧]. ويتم هذا التنقل لرجال الدين والسحر فى أفريقيا الغربية، بسرعة متزايدة بفضل الطائرات وإن كان يرجع إلى تقاليد تمتد عبر عدة قرون، يتم إلى جانب شبكة الطرق الصوفية، ومنها بالأخص القادرية والتيجانية. وهذا التنقل ليس ذا طبيعة روحانية فقط. فالرئيسان عبده ضيوف وهوفوييه- بوانيى يستشيران مرابط من مدينة لوجا اسمه

جيلي مباي، وهو من أقوى الشخصيات في السنغال، ويتاجر بالبن والكاكاو في السنغال وجوز الكولا في سيراليوني والفول السوداني في بلده. وتختلط الوهابية والتيجانية وفرعها النياسي- بزعامة ابراهيم نياسي، مرابط كاوولك الشهير، الذي كانت بركته تشع حتى شمال نيجيريا- تختلط هي أيضاً بالدوائر التجارية[88].

وعلاوة على ذلك يصحب هذا الانصهار بين النخب الدينية نوع من الامتزاج بين السياسيين لم يقض عليه تماما تفكك الاتحادات الكبرى في عهد الاستعمار. وقد أحيى السيد هوفوييه- بوانيبي، الذي نعرف من جهة أخرى علاقاته السنغالية، أحيى من جديد صداقاته القديمة مع التجمع الديمقراطي الافريقي، كما حدث مثلا في ١٩٨٣ - ١٩٨٤، لكي يحث في جنوب تشاد على مساندة السيد حسين حبري. ومن بين مستشاري السيد ساسو نجسو الدبلوماسيين، مواطن مالي، كان وزيرا سابقا لموديبو كيتا، يوزع وقته بين برازافيل وداكار.

وتتشكل البنية الأفقية للحيز الافريقي حول عدد من الأقطاب: نيجيريا وجمهورية جنوب افريقيا والى حد ما الجزائر وزائير وساحل العاج، وذلك بحكم وزن هذه الدول الديموغرافي، وصعودها الاقتصادي أو قدراتها العسكرية. ويتشابك مجموع هذه الديناميكيات ويستحق أن نتكلم عن «نموذج للتبادل» على صعيد القارة كما كان م.ل.كيلسون يقول بخصوص المجتمع السياسي في سيبرا ليوني[90]. وهذه الديناميكيات تفرض نفسها على العمل السياسي. فتوجو وبوركينا فاسو مثلا يتعرضان لصراع خفي على النفوذ بين ابيدجان واكرا، وينوء الماريشال موبوتو بثقله على جمهورية وسط افريقيا وتشاد والجولا ورواندا وبوروندي، والوسواس المتسلط على استراتيجي دبلوماسية فرنسا في جنوب الصحراء يتمثل في أن يتولى السلطة في نيامي ممثل للأغلبية الهوسا المعروف عنها تشيعها لنيجيريا. وفي افريقيا الشرقية لا تتوقف طفرات اللعبة الثلاثية بين تانزانيا واوغندا وكينيا وانعكاساتها الإقليمية والدولية[91]. والخصومة التي تقودها جمهورية جنوب افريقيا بقوة غاشمة أشد وطأة في جنوب القارة. وتتعلق تلك الأحداث بالطبع بالأبعاد القارية الجديدة التي ترتسم خطوطها. ولا يشك أحد في أنها ستكون هرمية بكل قسوة وأنها ستحدد جزئيا خطوط اللامساواة في داخل كل دولة. غير أنه من المستحسن أن نتصورها ككل مليئ بالبراعم ومتغير الشكل ومتعدد الرؤوس من أن تتخذ شكلا هرميا تتبوؤه بكل هدوء «طبقة أساسية» أو مجالا غير محدد الملامح تبسط فوقه برجوازية «المركز»

غطاء هيمنتها الفضفاض.

والكتلة التاريخية فيما بعد الاستعمار فى افريقيا ليست نمطا جديدا بشكل مطلق بوصفها مجالا متعدد القارات للأمساواة، مزودا بوحدة نسبية بفضل قائمة متشابهة من الممارسات السياسية والاقتصادية وبفضل مجموعة من الاصطلاحات الثقافية. وتوجد على الأقل صورة مقابلة لهذه الكتلة التاريخية فى النظام الشيوعى الدولى أو منظمة الدول الأمريكية، بل وفى العالم الإسلامى - العربى. ونحن لا نرمى الى عقد مقارنات لقياس مدى تكامل كل من تلك البنيات المتعددة القوميات. ويكفينا أن ننوه للمرة الأخيرة بمدى ارتباط اللامساواة فى الدولة التى أعقبت الاستعمار فى افريقيا، بوسطها الخارجى. ولا يزال اهتمام الانتروبولجيين القديم بتشابك «ديناميكيات الداخل مع ديناميكيات الخارج» مسألة راهنة. غير أن تحليل هذه النظم الدولية للتقسيم الفئوى الاجتماعى لا يمكن أن يقتصر على التزامن وحده كما يميل الى الاعتقاد نوع من التفكير المفرط فى نزعته الاقتصادية. ويتعين أن يتحاشى هذا التحليل محو أثر تعدد الأحياز والأزمنة المتعايشة فيما بينها. كما يجب أن يستعيد العمق التاريخى الذى لا ينحصر فقط فى كل عنصر من عناصر تكوين تلك النظم، بل ويشمل أيضا مايتعلق بالعلاقات. فعلاقات الأفارقة بالغرب وبالعالم العربى وبالجاليات الآسيوية تحمل فى طياتها أحداث الماضى، تماما على غرار العلاقات الفرنسية -الألمانية، والروسية- والبولندية واليونانية- التركية، والصينية- الفيتنامية؛ فقد تبلورت على مدى القرون فى سجلات متميزة، تتعلق مثلا بما أسماه ڤوڤيل «الأحداث الصدمات»[٩٢].

ولايتوفر خير إحساس ببطلان التمييز بين صعيد السببية الداخلية والسببية الخارجية إلا فى قلب تصويرات اللامرئى، المعبرة عن الثقافات المحلية الأصيلة. ويقدم ج.دوبريه صورة لذلك أخاذة الى حد كبير بما رواه عن مسئول فرنسى عن مشروع للغابات فى الكونغو، وافق على مطلب رئيس القرية لكى يعفى نفسه من تدخل النقابة فساند الدعوة الى اختبار قاسٍ لطقوس «النجوبى» بغية الإرشاد عن «المسئولين» عن سلسلة من حوادث العمل. وهذا الطقس العنيف الى حد بعيد، كان تحكيما لنزاع مرتبط بعلاقات الإنتاج الرأسمالية فى مؤسسة أجنبية أتاح فى الوقت نفسه الفرصة لعملية ابتزاز نقدى كبيرة لصالح السلطة فى القرية[٩٣]. وفى هذا المثال ينعقد التحالف بين المحرك الأوروبى والمحرك المحلى المسيطر، أو ينعكس على الأقل

فى اللامرئيات. وهكذا نجد أيضا تواصل العلاقة الخارجية بين الطرفين فى مجال استخدام الأدوات.

ولاينطبق ذلك على شعوذة «الإيكونج» التى تعيث فسادا بالأخص على الساحل الكامرونى، وإن كان هناك مقابل لها فى كل المنطقة. ويليق بمن يريد الانتماء الى هذه الجمعية المؤذية، أن يبدأ «ببيع» أحد أفراد عائلته ليعمل فى «الندمزى» (اللامرئى) بمزارع جبل كويه السيئة الصيت.ويقال أن الأوروبيين متواطئون فى ارتكاب هذه الجرائم وتواجدهم فى حىّ أو قرية نائية مثير دائما للشبهات، كما مرّ يوما الأب دى روسنى بهذه التجربة المريرة وهو يجرى دراسة حول المطببين الوورى. وأصل ذلك التواطؤ المفترض من أجل إلحاق الضرر بالغير واضح: «فالأبيض الذى يتنقل ذهابا وإيابا بين نجانجا (مطبب)، وزعيم محلى يعيد الى الذاكرة الجماعية صورة معروفة تماما للأسف. فهناك علاقة قربى بين تجارة العبيد، وهى حدث تاريخى، و«الإيكونج» وهى عقيدة. كان الأبيض يحضر لشراء العبيد الذين يرسلهم الى بلاد نائية للعمل لحسابه. ولم يكن أحد يراهم أبدا بعد ذلك. ووفقا للمعتقدات الحديثة، يستطيع الأبيض أن يقتنى حتى الآن رجالا للعمل لحسابه. وهؤلاء يختفون هم أيضا الى الأبد، باستثناء حالات نادرة لم تجد لها تفسيرا. وينقلهم المشعوذون الى عالم آخر بعيدا عن الأعين العائلية»[٩٤]. وإذا جاء فى أحلام شخص أنه اقتيد الى النهر أو المحيط موثوق اليدين فذلك علامة لا تخطئ تدفع الشخص فورا الى استشارة «نجانجا». ولكن الإيكونج يرتبط بالأخص بالنجاح الاقتصادى والتراكم النقدى، وهما مريبان أيضاً بطبيعتهما. وعلى ذلك يكون المذنب المثالى «أبيض شرفيا» كما يقال فى جنوب افريقيا، «أبيض» بالمعنى الذى يتصايح به الأطفال الزائيريون «موندللى! موندللى!» عند مرور «المشترين» بالمعنى الذى يستخدم عموما فى افريقيا عند التحدث عن «بلاد البيض» للإشارة الى المدينة، أو «عمل البيض» لوصف النشاط المدفوع الأجر[٩٥]. وتوفر السلطة الاجتماعية للإثراء أو لتوهمه الخادع، الوسيلة الحقيقية للإيكونج. وهنا يتضح بلا رتوش التأرجح الهائل للفرص التى تهيئها الدولة، وإمكانات التراكم والاستغلال التى استهلتها سنوات الفرصة الاستعمارية، وانتصار المال والحصول على الأرض والمعرفة المدرسية، أى باختصار المسار الشاق للتوصل إلى الهيمنة.

الجزء الثالث

العمل السياسى

الفصل الثامن

أصحاب مشروعات وزمرات وشبكات سياسية

لقد بدأنا بالبحث عن نموذج يمكن أن يستعيد لنا تاريخ دولة ما بعد الاستعمار فى افريقيا، وتوصلنا بذلك الى الخطوط العامة لصورة أولى. ومنذ ثلاثين سنة والتحليلات تبدو لنا تائهة بين طريقين مسدودين. كانت بعض هذه التحليلات تدرك وحدة اتجاه المجال الغربى- الافريقى ولكنها عاجزة عن تفهم الخصوصية التاريخية لمسارات السياسة فى جنوب الصحراء. وكان البعض الآخر من هذه التحليلات يؤكد على النواحى التى تنفرد بها الدول وفئاتها المسيطرة، وتجد مشقة فى تفهم ترابط الكل الذى تشكل. ويبدو لنا أن فرضيتنا حول تشكيل كتلة تاريخية على الصعيد الغربى - الافريقى تستطيع أن تتغلب على ذلك المأزق المزدوج: فالدولة التى أعقبت الاستعمار والمشتركة فى هذا النظام تنزع الى بناء كيانها من خلال «ثورة سلبية» بدلا من الإقرار بسيطرة طبقة قومية تَشَكلت.

وبالطبع فإن هذه الخطوط العامة التى يمكن أن يستلهمها تحليل أوضاع تاريخية ملموسة وأن يقارن بينها، هذا التحليل لا يدعى أنه قادر على تلخيص واقع القارة، ولكن مجرد وضعها تحت الأنظار. لقد أكدنا بأنفسنا وبما فيه الكفاية على الخصائص المميزة للمسارات المتباينة بالنسبة لهذا النموذج، على أمل أن يكون موقفنا مفهوما بخصوص تلك النقطة الجوهرية. وفى المقابل، تميل فرضية السعى الى الهيمنة، أيا كانت التنبيهات النظرية التى يحاط بها استخدام المفاهيم الجرامسية، تميل الى حد أكبر من اللازم الى الغائية.

وهناك فى الواقع أسباب قوية للشك فى أن تصل عملية السعى الى الهيمنة الى حد النضج. وأول هذه الأسباب له طبيعة نظرية، وعليه يجب ألا تشغلنا أكثر مما يجب. والثورة السلبية، فى رأى جرامسى ليست الطريق الملكى المؤدى الى الهيمنة، وإن كانت لا تستبعد ذلك بالضرورة، وفقا لبعض مفسرى المفكر الإيطالى[1]. وهى تؤدى بالأحرى الى الدولة « البزرميط» والحل السلطوى، «القيصرى». وهذا المسار الذى يتخذ شكل الإجهاض يمكن توقعه الى حد كبير فى جنوب الصحراء خاصة وأنه

انطلق بالفعل: فقد تبدد سراب الثورة والديمقراطية، وعمّ النهب السياسى، وبات المسلك الاقتصادى للمسار التاريخى الذى تم اتخاذه مهددا، وراحت القارة الافريقية تطمس من خريطة الرأسمالية العالمية.

والسبب الثانى للتشكك يتعلق بعدم كفاية بحوثنا حول البعد «الذهنى» لهذه العملية، القادر هو وحده على تزويد الجماعات المسيطرة بالقدرة المهيمنة «لقيادة» المجتمع، حسب مايفترضه مفهوم «الكتلة التاريخية». وقد استخلص مؤرخو الطبقات الاجتماعية أهمية ذلك، اقتداء بالمرجع الرئيسى، ألا وهو مؤلف أ.ب.ثومبسون[٢]. ومع ذلك لا يمكننا التقدم إطلاقا فى هذا السبيل لأن استكشافه يتطلب هو وحده مؤلفا ثانيا.

وأخيرا، وبالأخص، فإن عملية السعى الى الهيمنة ليست مبدأ مستقلا فى حد ذاته ولا الحل السعيد الذى يهبط فجأة من سماء دولة ما بعد الاستعمار. فهى حركة مرتبطة بالصراعات الاجتماعية التى يتحقق عن طريقها التراكم البدائى، ويتحدد حيز السيطرة والتحكم فى النظام السياسى واندماجه فى اقتصاديات العالم. والإقرار بذلك يعنى فقط تكرار القول بأن الدولة التى نشأت عن الاحتلال الاستعمارى، تعرضت للعديد من ممارسات استعادة حيازتها التى تبعدها كل يوم أكثر فأكثر عن النموذج الأصلى وتجعلها مجالا لعدم التحديد النسبى. وهى تشبه فى ذلك المدن التى خططها المستعمر بشكل منتظم تماما على مشارف القرن العشرين، وتعرضت بعد ذلك للعديد من عمليات «إعادة الصياغة»[٣]. وهذه العمليات المعبرة تماما تشكل نسيج تأريخ المجتمعات الافريقية. وهى لاتخص الجماعات المسيطرة وحدها، على عكس ما أصرّ عليه لمدة طويلة أنصار نموذج النير. فالسياسة تتحقق «من أسفل»[٤] فى افريقيا أيضا، على غرار ما يحدث فى القارات الأخرى. فقائمة «الأساليب الشعبية للعمل السياسى» التى تنوء بثقلها على مجال الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر طويلة وتشمل[٥] التمردات ورفض ثقافات معينة وتخفيض الإنتاجية والإضرابات والامتناع عن التصويت فى الانتخابات والهجرة واللجوء الى المقدسات، ونشأة قطاع اقتصادى كثيرا مايسمى القطاع غير الرسمى، والسكن العشوائى والإهمال الفردى أو الجماعى والتداول المكثف لمعلومات لا تخضع لتحكم وسائل الإعلام الرسمية، والانحراف، والحط من شأن السلطة بالتندر اللاذع أو بالإشارة إلى يوتوبية دينية أو مهدوية، والمشاركة بالمعارضة فى أجهزة التحكم السياسى.

ولو أخذنا بالتميز الذى وضعه ميشيل دى سيرتو، فإن هذه الممارسات تمثل «تكتيكات» متحركة ومتغيرة، ولا تشكل على الأرجح «استراتيجيات» مضادة للهيمنة وقادرة على تغطية مساحة نظام العمل التاريخى[٦]. ومن وجهة النظر هذه يكون انتصار «التحولية» أمراً محققا. فالسمة البارزة خلال العقود الأخيرة هى غياب أى فاعل جماعى فى جنوب الصحراء قادر أو راغب فى تزعم حركة اجتماعية تصبو الى الكلية والى تجسيد حل ثورى بديل للشكل الحالى للدولة التى أعقبت الاستعمار. صحيح أن بعض الانتفاضات الريفية والحضرية قد دفعت «بالمعذبين فى الأرض» إلى القيام بالأدوار الرئيسية، وقد زعزعت عند الاقتضاء السلطات القائمة وخربت المدن وانتزعت تغييرات سياسية. وفى حالة واحدة أو حالتين، تمكنت هذه الحركات من فرض حالات «توازن كارثى» لمدة قصيرة، وأفضل مثال على ذلك لا يزال أحداث كونجو - ليوبولدفيل الدامية فى ١٩٦٤ - ١٩٦٥[٧]. بيد أن عملية إعادة توزيع أوراق اللعبة التى بدا أن هذه الأحداث قد بشرت بها لم تحدث، باستثناء بعض الثورات الاجتماعية التى ذكرناها من قبل تدين بالكثير فى الواقع إلى عمل النخب المضادة. ولم يقتصر الأمر فقط على تجريد الجماعات الاجتماعية الخاضعة تدريجيا من إسهامها فى النضال القومى - بما فى ذلك فى البلاد التى دارت فيها حرب من أجل التحرر مثل موزمبيق وغينيا - بيساو وزمبابوى وانجولا - بل إن المنظمة الوحيدة ذات الأهداف الثورية التى تسلمت السلطة بعد إعلان الاستقلال - الفرولينات فى تشاد - سرعان ماتفجرت من الداخل وخانت المثل التى كانت تدعو اليها[٨][*]. وعلى أى حال فإن إفقار «الصغار» لا يؤدى بالضرورة الى تحويل وعيهم السياسى نحو مواقف أكثر تطرفاً ولا يمحو هيبة «الكبار» الذين يتبعونهم والذين يتوسطون بينهم وبين الدولة[٩]. وعليه فإن إشكالية المقطع الثورى لاتتفق مع تفهم المجتمعات الافريقية، حتى وإن كان ذلك لا يروق للكم الهائل من الكتابات ذات التفكير التقليدى.

وهناك تحليل آخر ذو طابع ثنائى يتعين رفضه، ويتمثل فى تجميد ممارسات الاستعادة التاريخية لملكية الدولة على شكل توزيع ثنائى بين «أعلى» المجتمع و«أسفله»، أو بين المجتمع المدنى والدولة. وفى هذا الصدد، فإن تعبير «انتقام المجتمعات الافريقية» الذى استخدمناه فى بعض حالات البرهنة، وأيضا افتراض أن

(*) فى يناير ١٩٨٦، استولى جيش المقاومة الوطنية، بقيادة يوويرى موسثينى على كامبالا وطرد المجلس العسكرى برئاسة الجنرال اوكللو. ولا تزال تجربة حكومة السيد موسثينى حديثة للغاية وغامضة لكى تنفى تأكيداتنا.

الدولة ينخر فيها «الاقتصاد المصطنع» الذى قدمه ح.هايدن، يجب ألا يؤخذا بالمعنى الحرفى، حتى لانقع فى خطأ. فلا يمكننا أن نقابل، بطريقة أكاديمية مصطنعة، عمل الدولة المتجه إلى «الشمول» بتكتيكات معاكسة مضادة لذلك الاتجاه نحو الشمول، حتى وإن كان رفض الدولة وتآكلها وإضعافها يعود فعلا الى تلك التكتيكات قبل كل شئ آخر(١٠). والواقع أن منطلقات منطق تفكيك بنية مجال الدولة لا يمكن تمييزها بسهولة عن منطلقات منطق بلورة هذا المجال. فقوالب الفوضى كثيرا ماتكون هى نفس قوالب النظام كما شاهدنا ذلك بصدد الاستشارات الانتخابية. ولا يعنى ذلك أننا يجب أن نعزو للنزاعات خصائص اندماجية وأن نكرر إضفاء الطابع الراهن على «طقوس التمرد» العزيزة على م.جلوكمان. فالأمر يعود ببساطة الى كوْن الدولة ثمرة لتعبيرها المتناقض الناجم عن تعدد العناصر المتصارعة داخلها. ولا يمكننا تصور الدولة تصوراً صائباً، خارج نطاق تلك العمليات التى لم تنته.

وعندما نردد مع الصينيين القدامى أن الفراغ يشكل بنية الاستخدام، فإننا نريد بذلك أن نستعيد مرة أخيرة تنبيه ج.س.سول، أى رفض أى مفهوم مباشر أو غائى للسعى الى الهيمنة، وتبيُّن المعادلة بين قيام الدولة وتلاحق الصراعات الاجتماعية المتعثرة. ومع أن هذه الفكرة الاخيرة هلامية الى حد ما إلا أنها أفضل أصلا من فكرة «صراع الطبقات». ولو كانت هناك بشكل مؤكد طبقات اجتماعية أو طبقات اجتماعية فى حالة تكوين، لكان مفهوم المواجهة بينها معقولاً. ومما لا شك فيه أن هذا المفهوم لا ينكر المضمون التاريخى للتعبئات العمالية الكبرى فى القارة ومنها مثلا إضرابات اديبو فى نيجيريا فى ١٩٧٠، وإضراب عمال السكك الحديدية فى سيكوندى – تاكورادى فى ١٩٦١، ومعارك عمال الشحن والتفريغ فى دار السلام وموممباسا، وعمال المناجم فى زامبيا أو بروليتاريا كانو(١١). ويقدم لنا ت.رانجر، كمؤرخ أريب، فلاحى زمبابوى الذين ينتهجون بكل حزم استراتيجية طبقية(١٢). ومع ذلك يجب ألا نعتبر الاستثناءات قاعدة عامة. فلنكرر: إننا، بمجرد تبنينا تعريفاً دقيقاً للمجتمعات الطبقية، نتخلى بذلك عن جعل المجتمعات الافريقية تنتسب اليها. فالعلاقات الطبقية فى جنوب الصحراء ليست على الإطلاق المصدر الأول للنزاعات بالرغم من احتدام اللامساواة الاجتماعية(١٣). وقد لوحظ فى غانا مثلا أن الصراعات بين الزمرات أو الصراعات المحلية تغلبت على «سياسة الطبقات» فى العقود التى أعقبت إعلان الاستقلال(١٤). وتستحق هذه الملاحظة أن تُعمّم على صعيد القارة.

شجرة المؤسسات وغابة الزمرات

إن احتدام الخلافات المتخذة طابعا شخصيا الى حد كبير داخل مؤسسات الدولة التى أعقبت الاستعمار، يبدو فى الواقع، ويوما بعد يوم، كأحد سماتها الأولى. فبعض المؤلفين الذين كانوا فى الماضى من مؤيدى منهجية ماركسية يقرون بذلك ويرتدون حاليا الى المقولات القديمة للڤيبرية الجديدة (نسبة الى ڤيبر) المتعلقة «بالسلطة الشخصية» مجازفين بذلك بالقاء الطفل (ويقصد به هنا تحليل الأسس المادية «للقدرة على الحكم») مع ماء الاستحمام (أى تفسيرها بعبارات أيديولوجية مانعة)[١٥]. إنه قيد لاداعى له، لأن الصراع الطبقى ليس فقط صراعا يدور بين الطبقات بل أيضا صراع حول بنية الطبقات[١٦]. وفى المقابل ذهبت سدى الجهود الضخمة التى بذلها لأمد طويل المؤلفون «التنمويون» وأنصار مذهب «البنيوية الوظيفية» للتفرقة بين مختلف أنواع النظم حسب توجهاتها الأيديولوجية أو مؤسساتها. ذلك أن جميع تلك الصيغ الدستورية سواء كانت ذات توجه «اشتراكى» أو «رأسمالى»، وتحت سيطرة الحزب أو الجيش، وتعددية كانت أو من كتلة واحدة - علما بأن اختصاصات كل من هذه الصيغ غامضة ومتغيرة - تعتمد جميعها على قاسم مشترك، ألا وهو قيام العناصر الفاعلة بتنظيم صفوفهم فى زمرات للوصول الى السلطة أو الاحتفاظ بها فى مختلف مراتب الهرم الاجتماعى، علما بأن هذه المنافسة هى ملح الحياة السياسية.

وكان السيد سنجور يتكلم عن «لعبة السياسة» ومرض «الالتهاب السنغالى» ليندد بتلك الأوضاع التى كان يستفيد منها ويتلاعب بها بحذق لا يضاهى. ففى السنغال أدت الصراعات بين العصبات، المعروف بالصراعات بين «العشائر»، الى شل المؤسسات[١٧]. وفرضت المداولات السياسية على الصعيد القومى التعارض بين شخصيتين وفقا للثنائية القطبية المميزة لكل مجال تتنازعه عصبات. فقد حلت محل المبارزة بين بليز دياينى وجلانديو ضيوف، فى فترة مابين الحربين، المعركة بين السيد سنجور والأمين جاى (١٩٥١-١٩٥٧) ثم معركته ضد رئيس وزرائه مامادو ديا (١٩٦٢-١٩٦٣) واخيرا ضد عبد الله واده (فى نهاية السبعينات). وأصبح الأخير بعد ذلك منافس السيد عبده ضيوف. غير أن هذه المعارك بين القادة كانت تعكس حقيقة أكثر عمومية. فمع أن السيد عبده ضيوف قد أعلن فورا عزمه على التصدى «للسياسة العشائرية» وأن السيد مصطفى كا، منسق فريق الدراسات والأبحاث

التابعة للحزب الاشتراكى ذكر فى عام ١٩٨٤ أن هناك «تباطؤا للظاهرة على الصعيد الاقليمى» بفضل نظام تعاقب مختلف السكرتيرين العامين للتنسيق فى منصب السكرتير العام للاتحادات الإقليمية[١٨]، إلا أن البعد الرمزى لا يزال مهيمنا، بكل وضوح. وقد اعترف السيد عبده ضيوف بنفسه بعد ذلك بسنتين أمام مؤتمر الحزب الاشتراكى بأن «تجديد الهيئات القاعديه[...] تميز هو أيضاً بصراعات بين الاتجاهات فى العديد من هيئات التنسيق»: «واذا كانت إرادة مقرطة حياة الحزب الداخلية تشق طريقها ببطء، إلا أنه لا شك فى أن عمليات العرقلة (من جانب الأغلبية والأقلية على حد سواء) والمسائل المتعلقة بالأشخاص والأموال ما زالت تنعكس على سير عمل بنياتنا». ورجا بعد ذلك، على النحو المألوف بأن تحل «روح الحزب» محل «روح الشلة أو العشيرة»[١٩]. وكانت الحصيلة ضئيلة، إذ أن التشكيلات الستة عشر المعارضة وضعت جميعها فى سلة واحدة.

والواقع أن تكرار العمل فى شكل زمرات لايفسره سوى تأصله فى التاريخ السينيجامبى. ويرى د.ب.كروز اوبراين أنه تركيب «غريب ولكنه فعال» بين ثقافة الزاوية الإسلامية والتجربة الانتخابية «للنواحى الأربع» فى ظل الجمهورية الفرنسية الثالثة[٢٠]. وعلى أى حال فإن هذا الاستمرار يعبر عن تفاهم من جانب العناصر الاجتماعية، بدلا من أن يكون نتيجة لمبادرات مريبة من جانب جماعات مهيمنة أو من جانب الاستعمار الأجنبى كما كان من المعتقد لفترة طويلة من الزمن. وعلى أى حال فلم يخف ذلك السيد مصطفى كا إذ أضاف:

«مهما كانت سلوكيات الاتجاهات تستحق اللوم، إلا أنها تثير[...] قدرا من الحيوية فى القاعدة (قاعدة الحزب الاشتراكى). وقد أبدى مراقب بشىء من الخبث ملاحظة فحواها أن نوعا من الكآبة يسود عندما تختفى تلك الاتجاهات. والواقع أن الاتجاهات لها منطقها الخاص الذى يتعذر الإفلات منه. ولها حياتها التى تتمثل لحظاتها الهامة فى بيع البطاقات وتجديدها. ولها مجالاتها المحددة تماما فى الأحياء والقرى والدوائر وهيئات التنسيق. ولها مقراتها ومراكز لقيادتها. والرؤساء الذين يقودونها كثيرا ما يكونون غائبين بسبب التزاماتهم المهنية، فيعهدون بسلطاتهم الى من يضعون فيهم ثقتهم. وهؤلاء يحتلون الموقع، ويظلون على صلة دائمة مع المناضلين المحيطين بهم ويتولون

المهام العملية. وتبث هذه الاتجاهات الحيوية فى حياة الحزب. إنها حياة عامرة بالألوان ونابضة وصاخبة ولكنها كثيرا ما تتعرض للأسف للتوترات والنزاعات وأعمال العنف. بل إنها تثير الإبداع الفنى. فلنتذكر مثلا تلك الأغانى الباك والتاسو، التى ألفها فنانو مختلف الاتجاهات لتمجيد زعمائهم»[٢١].

ولذا فإن تمييز سنجور بين «الاتجاه» و«العشيرة» تمييز باطل (الأول يتعلق باختلاف وجهات النظر فى صفوف حزب واحد، والثانية تتعلق بالمنافسات بين الأشخاص التى تسفر عن اختلافات فى تطبيق لائحة الحزب): «{...} ففى القاعدة - وتلك إحدى السمات المميزة للسوسيولوجية السياسية عندنا - تدور الحياة السياسية حول الأفراد والأسر والجماعات الدينية والاجتماعية الثقافية والاقتصادية {...} ويتم بسهولة إحلال الاتجاه محل العشيرة والعشيرة محل الاتجاه»[٢٢]. وعبارة «الاشتغال بالسياسة» الجارية ليست إلا ترجمة لكلمة «مجورجى» بلغة الوولوف و«لاموليا» بلغة البولار، ومعناهما: مناصرة زعيم أو زمرة والنضال من أجله أو أجلها. ويضيف فورا أحد الانتروبولوجيين قائلا: «هذا معناه أن هناك مجموعة كاملة من العلاقات الاجتماعية ليست سياسية بشكل مباشر، تستثمر فى نشاط الأحزاب» ثم ينوه بأن السياسة فى السنغال لا تشغل حيز التمثيل ذى البعدين[٢٣]. فمن جهة تخضع كل مؤسسات المجتمع ومنها الطرق الإسلامية أو النقابات على سبيل المثال، لنفس نموذج العمل، ويبدأ محركو التنمية فى إجراء تقدير صحيح لقوة تلك الشبكات على الدمج، ويسعون الى التآلف معها بدلا من التفكير فى تجنبها أو التصدى لها[٢٤]. ومن جهة أخرى، تعود الصراعات بين «العشائر» الى تناقضات حول النظام المقطعى للأسرة، وبالأخص التنافس بين الإخوة غير الأشقاء، حتى أن الاختلافات فيما بينهم فى المجالين الدينى والسياسى تبدو مسألة محل أخذ ورد[٢٥].

والحالة الخاصة بالسنغال التى تعتبر نموذجا، ليست معزولة. ففى الطرف الآخر من القارة لا يتناقض مع ذلك نظام الحزب فى كينيا. ففى صفوف اتحاد كينيا الوطنى الافريقى تعمل الأقسام والأقسام الفرعية «كما لو كانت آلات سياسية وكثيرا ما تشكل الغطاء الرسمى لعلاقات التبعية الشخصية»[٢٦]. وهنا أيضا ينتشر إشعاع التناقضات بين الزمرات التى تموج بها كل دائرة انتخابية، ينتشر فى كل قطاعات المجتمع: الكنائس، كما سبق أن ذكرنا، والتعاونيات، والنقابات، وأندية كرة القدم،

ومعاهد التكنولوجيا[٢٧]. وعلى صعيد القمة، تسود على مسرح الأحداث القومية المبارزة بين الشخصين اللذين يتطلعان الى شغل المنصب الثانى بعد رئيس الجمهورية، وأملهما الدفين أن يخلفاه فى الرئاسة فى يوم ما.

وفى زامبيا وسيرا ليونى وغانا والصومال تنهش كذلك أوصال الدولة منافسات شخصية مريرة[٢٨]. ولكن هل يعنى ذلك أن هذا النموذج يتميز عن طراز آخر من التنظيم السياسى المؤسس على نحو أفضل؟ لا. ففى بلدان مثل تانزانيا والكامرون، حيث وساطة الحزب والإدارة والأيديولوجيا تبدو مستقلة وغير قابلة للإنكار، يتم كبح أو حجب مركز الشبكات الراسخ و«الصراع على النفوذ» المحتدم أكثر مما يتم التغلب عليها حقا[٢٩]. وعلى نفس المنوال، تحكم شخصية هوفوييه - بوانيى فى ساحل العاج النزاعات المتواصلة المحتدمة فى صفوف الحزب الديمقراطى لساحل العاج، مما يستدعى الدعوة على فترات منتظمة الى اجتماعات «تصالح» أحيانا فى الأقاليم تحت رعاية وفود خاصة يوجهها المكتب السياسى الى مختلف أنحاء البلاد، وأحيانا أخرى فى ياموسوكرو نفسها، مركز الوصاية الخاص بالنظام. وقد أسفر بالأخص العودة إلى الانتخابات التنافسية فى عام ١٩٨٠ عن انتشار عمليات تصفية الحسابات بين المرشحين الفائزين والمهزومين.

وقد شرح ذلك السيد عليالى، وزير العدل، أثناء «أيام ياموسوكرو، فى مايو ١٩٨٢، فقدم فى الوقت نفسه قطعة مختارة من خطاب الاستيعاب المتبادل :

«لقد كتب النجاح للرهان الذى أقامه رئيس الحزب لكى ينطلق من جديد قطار الديمقراطية فى طريقه، ولكن استئناف القاطرة لمسيرتها الطبيعية يستدعى أن تلحق بها عربات الفائزين والمهزومين، أى كافة عربات مناضلى الحزب الديمقراطى لساحل العاج. إن الانقسامات التى تغذيها المعارضات العنيدة، والأحقاد التى لم تخمد والجروح التى لم تندمل، وفوق كل ذلك التعطش غير الخفى للانتقام، لا يمكنها إلا أن تعوق سير القطار وتؤخر وصوله. وهذا هو السبب الذى دفع المكتب السياسى الى السعى بسرعة، بناء على تعليمات رئيس الحزب، الى المصالحة فى كل مكان بين الكوادر والمناضلين المنقسمين على أنفسهم. ومع ذلك لم تتلاش بعد فى كل مكان دواعى سوء التفاهم. ولا تزال

هنا وهناك بعض جيوب المقاومة التى تستلزم ذلك اللقاء تحت سلطة رئيس حزبنا وتحت رئاسته الفعلية».

وأعقبت ذلك، بعد عدة أيام من «الحوار» إحدى تلك المناشدات الزائفة السذاجة، التى برع فيها السيد هوفوييه - بوانيى. وهى تدل بشكل جيد للغاية على الحبكة الحقيقية للعمل السياسى فى جنوب الصحراء حتى أنها تستحق أن نقتبس منها مقطعا كبيرا. فبعد التهنئات المعتادة (أيها الرفاق المناضلون، أود أن أكرر لكم شكرى وتهنئتى. لقد جئتم الى ياموسوكرو حيث ظروف الإقامة أقل مما هى فى عاصمتنا ابديجان(*). لقد اجتمعتم بلا انقطاع طوال خمسة أيام..الخ) أشار رئيس الدولة الى عموميات النظام التأسيسى، ثم استعرض المناطق الست حيث كان الصراع بين الزمرات لايزال يحول «دون أن يلتقى معا الرفاق المنقسمون على بعضهم، كإخوة متصالحين». وفيما يتعلق بكورهوجو، فى شمال البلاد، قال:

«نحن لانتفق مع الذين يقترحون فصل المشاكل العائلية عن المسائل السياسية. فلو كان الأمر يتعلق فقط بمشاكل عائلية لما كنا هنا. ففى الأسرة التقليدية تتمثل القاعدة الذهبية التى لا يمكن أن يخرج عليها أى فرد من افراد العائلة فى التسلسل الهرمى. فهناك الأب والإخوة وأبناء العم. والمشكلة العائلية الصرفة يجب أن يحلها أفراد العائلة هم وحدهم. ولكن بالنظر الى النفوذ الذى لاتزال تمارسه أسرة جون فى بلاد سنوفو، كانت للخلافات بين أعضاء تلك العائلة فى المجال السياسى، عواقب مؤسفة دائما فى كل المنطقة. لقد تم إلغاء الزعامات التقليدية فى العديد من البلدان الافريقية، فى غينيا وفولتا العليا مثلا. ولا نزال نحتفظ فى ساحل العاج ببعض الزعامات من بينها زعامة كورهوجو. وأبناء هذه العائلة يقتلونها بتصرفاتهم. فهذه الخلافات والصراعات بين الإخوة تلحق الضرر بالسلام اللازم مقدما لتنمية هذه المنطقة الغنية بالقوى البشرية والمادية الكامنة. ويستحق فلاحو سنوفو الطيبون والكوادر العديدة فى المنطقة أحسن من ذلك. وأود أن أذكر عائلة جون التى أعتبرها عائلتى، بأن النبل فى نفوسنا شأنه شأن الشرف. والنبيل لا يسب ولا يدفع أحدا إلى

(*) مظهر نموذجى للآداب. لم يتم نقل العاصمة الى ياموسوكرو إلا فى عام ١٩٨٤.

السب. يجب أن نضع حدا لهذه الأوضاع المؤسفة بأن نجبر العم جون وابن العم جون على دفن تلك الصراعات بين الإخوة التى طالت أكثر من اللازم. ومحافظ مقاطعة كورهوجو موكل من الحكومة لضمان الأمن العام. وكل ما من شأنه الإخلال بالأمن العام يجب أن يقضى عليه جذريا. إننى أستحلف هذين المسئولين السياسيين أن يعلنا لمناضليهما أنهما قد دفنا نهائيا تلك الصراعات بين الإخوة الضارة بالسلام فى بلاد سنوفو، العزيزة علىّ»(٣٠).

غير أن الأمر يجب ألا يلتبس علينا فيما يتعلق بقدرة المركز على إقرار السلام فى محيط النظام السياسى. ولم يخف أحد المسئولين الإقليميين فى الحزب الديمقراطى لساحل العاج، فى عام ١٩٨٥، أن «بعثات التصالح التى أرسلت على عجل {...} لمحاولة إطفاء النيران التى اشتعلت أثناء مختلف الحملات الانتخابية فى ١٩٨٠» لم تكن فى الكثير من الأحوال سوى «مناسبات رسمية وغير مجدية للتظاهر بغير ما يُضمر وعقد صلح زائف»: «فالأحضان العديدة التى تبودلت أمام كاميرات التليفزيون والمصورين لم تكن سوى تمويه وتضليل لتخدير يقظة مسئولى الحزب. فبمجرد عودة البعثات الى ابيدجان، يسارع أصحاب القضية بنبش الأرض لإخراج سلاح الحرب واستئناف صراعاتهم بمزيد من الضراوة»(٣١).

وهذه المتقتطفات المطولة تدل خيراً من العروض الأكاديمية العويصة على الواقع اليومى للسياسة فى افريقيا: الموجات الغاضبة للنزاعات بين الزمرات وصعوبة تسويتها فى إطار الدولة وفقاً لمنطق الاستيعاب المتبادل بين النخب. وفى نهاية الأمر، لا تسلم أى مؤسسة مهما كانت «ضخمة» أو «بيروقراطية» من الآثار الضارة للمنافسات الشخصية. وكانت هذه الظاهرة جلية منذ عهد النضال القومى. فمنذ ١٩٥٧-١٩٥٨ كان أحد كوادر الحزب الديمقراطى فى غينيا قد لاحظ أن أقرانه «يتقاتلون بضراوة من أجل المراكز»(٣٢). وتنطبق هذه الملاحظة سواء على اتحاد كينيا الأفريقى، أو رابطة كيكويو المركزية أو مؤتمر حزب الشعب أو اتحاد شعوب الكامرون(٣٣). وقد فتح الحصول على الاستقلال الباب على مصراعيه لاحتدام الخلافات بين الزمرات، ولتراجع المثل المشتركة المناهضة للاستعمار ولتعدد إمكانات الوصول الى موارد الدولة. ولقد أصبح كل من الحزب والإدارة والحركة الثورية والمعارضة المقيمة فى المنفى، أصبحوا اليوم فريسة لشيطان الانقسام(٣٤). ولا تُسعف

الأيديولوجية فى هذه المشكلة: فالهجمات الشخصية فى ثياب تبنى الماركسية اللينينية تستعير بكل بساطة مقتضيات احترام العقيدة، بينما تتفق تماما وبشكل خاص تفسيرات «الخط» مع استبعاد الأفراد[٣٥].

وعلاوة على ذلك فإن اندماج المجتمعات الأفريقية فى النظام الدولى (أو على الأرجح ارتباطها بالكتلة التاريخية التى أعقبت الاستعمار) يمر هو أيضاً بمرشح ذلك البعد الانقسامى. «فعشيرة الجابونيين» ليست نادرة تتميز بها منطقة النفوذ الفرنسى فى جنوب الصحراء[٣٦]. فالدور المفصلى لبروس ماكنزى أو «لتاينى» رولاند فى افريقيا الشرقية والجنوبية، وكذلك دور تمبلسمان فى زائير وجميل سعيد محمد فى سييرا ليونى، كان أو لا يزال مشابها[٣٧]. وقد أتاح التحقيق شبه الرسمى فى قضية نجونجو فى كينيا فى ١٩٨٣-١٩٨٤، أتاح إمكانية تبيُّن بدقة نسبية كيف أن «آلة» تتحكم فى الجانب الأكبر من تروس الدولة والاقتصاد القومى، وهى راسخة الأقدام فى أحد دوائر كيكويو وتستفيد بفعالية هائلة من الانقسامات الانتخابية والبرلمانية، كيف تحظى هذه «الآلة» بالعديد من تشعبات الشبكات «الاسيوية» والعربية والبريطانية والأفريقية الجنوبية[٣٨]. ولم يزدر السيد ارآب موى هذا التقليد طويلا...[٣٩].

والواقع أن هذه السيادة التى يتمتع بها صعيد الزمرات لا تدعو الى الدهشة والنموذج الشرعى الرشيد العزيز لدى ماكس ڤيبر ضلال تاريخى، تميل على أى حال مختلف ممارسات التحريف والتعامل الاجتماعى الى التخفيف من حدته[٤٠]. فمنطق الصراعات بين الزمرات يسود خارج الزمان والمكان اللذين ينطبق عليهما هذا النموذج أى المجتمعات الغربية. وعليه يمكننا أن نتساءل حول الجدوى المعرفية لإضاءة نجدها فى أوضاع تاريخية متباينة للغاية مثل ميلانيزيا برجالها الكبار، والمكسيك بمشايخ قبائلها «الكاسيك»، وتايلاند بعصباتها، والصين الشعبية بحملات التصحيح السياسى الكبيرة، ويابان الهاباتسو[٤١]. ولايكفى إذن أن نحتكم الى التواجد الجلى للزمرات. فالرجوع الى الخلفية الخاصة التى تجرى فيها ديناميكيتها تفرض نفسها. ودون أن نحكم الآن بوحدة هذه الظاهرة على نطاق القارة أو على العكس طابعها الفريد من مجتمع إلى آخر فى جنوب الصحراء، سنلاحظ أن قيام بنيات النظم السياسية الافريقية على شبكات منقسمة، يرجع إلى استمراريات تاريخية وحقائق اجتماعية راسخة. ففى الأزمنة الغابرة كان تداول السلطة والثروات يخضع لأنماط

مشابهة، حتى أن التجارة على مسافات طويلة أو مكائد الممالك القديمة تُذكر عالِم السياسة بأحداث راهنة. فما نسميه اليوم بشكل غير دقيق «العرقية»، ويستدعى تدخل المجالات عبر الإقليمية للتعاملات السياسية والاقتصادية، يعادل ذلك «الترابط بين شبكات التبادل الداخلية والخارجية» الذى كان يتم من خلاله تكامل القارة وربطها بمختلف الاقتصاديات العالمية(٤٢).

وهذا الدوام، أو بمعنى أدق هذا التسلسل المنطقى يستحق التفكير. فنحن نجد فى ثناياه أغلب التطورات الاجتماعية التى صادفناها من قبل: النزاعات التى يبدو أنها تعيش على «القبلية»، وعمليات «التداخل» بين الوظائف المدفوعة الأجر فى القطاعين العام والخاص، وتراكم الرأسمال الفردى، واللجوء فى الكثير من الأحوال الى أشخاص تستخدم كواجهة فى مجالات الأعمال، والجمع البارع والغامض بين المراتب السياسية الرسمية والزعامات المحلية، وإسهام «المجتمع المدنى» القوى فى بنية الدولة، وتشابك المراكز المختلفة التى يعتمد عليها الاقتصاد العام لمشروع الطبقة المسيطرة أو الكتلة التاريخية فى أعقاب الاستعمار، وأخيرا تحديد الأوضاع وتوزيعها وفقا لمحور الابن الاكبر والابن الاصغر، والكبار والصغار، والرجال الكبار والأولاد الصغار. وجميع هذه الآليات تنتمى الى حد ما الى عالم الشبكات. وهى صدى لتنظيم شامل للمجتمعات الافريقية، تشهد عليه كمية متزايدة من الدراسات المكرسة للتجارة والادخار والعمل المأجور وتيارات الهجرة وعلاقات القرابة. وتفترض تلك الآليات، بهذه الصفة، أن تُمارس موهبة المقاولين السياسيين الذين يعرفون كيف يمكن الربط بلا انقطاع بين خيوط المساومات المتواصلة، والماهرين فى إدارة مواردهم المادية والرمزية بطريقة رشيدة وعلى خير وجه بالنسبة لمصالحهم الخاصة ومصالح المجتمع الذى يكسبهم الصيت والنفوذ، والقادرين على استغلال قوة الكلمة والعواطف ودواعى القلق، ولو فى عالم اللامرئيات الذى يكتنفه الظلام، والحاصلين أيضاً على معارف البيض التى تنسب نفسها اليها الدولة المعاصرة. وفى غياب بنية حقيقية متمثلة فى طبقات اجتماعية، تظل هيمنة رجل كبير على رأس كل شبكة متوقفة على الظروف وخاضعة بقدر حاسم على تحقيق نجاحات فردية.

وهكذا يرجع التناقض الأول الى حلول تطورات وترتيبات هشة الى هذا الحد محل التواصل المفترض بين الأشكال السياسية القديمة والدولة التى جاءت فى أعقاب الاستعمار. فالشبكات ليست ثوابت تزودنا بخيط ذلك الترابط. فهى فى غاية المرونة

وتنقل الى العالم المعاصر تسيير المجتمعات النسبية المتعمدة على التوالد الانشطارى. ولا تعتمد هذه الشبكات إطلاقا على كيانات محددة تستمر عبر الزمان والمكان بدون تعديلات مفرطة. وعلاقات القرابة والعرق التى تبدو جانبا جوهريا فيها، هى قبل كل شئ أدوات لها ومصطلحات فى خدمة استراتيجيات العناصر الفاعلة. وهذا ليس جديدا، وقد تم إثباته فيما يتعلق بالماضى[٤٣]. ولكن التغيير النوعى الذى أحدثه الاستعمار، وتكثيف المبادلات وإقامة مجتمعات جديدة فى الوسط الحضرى جعلت من هذه التوليفة المتعلقة بالهوية نسقا منظما.

ففى مدينة بيكين الجديدة الواقعة على مشارف داكار، يتخذ الصراع من أجل التحكم فى اللجان الصحية منحى عرقيا يؤدى الى «إلباس النزاعات الشخصية حول السلطة، مظاهر أكثر نبلا وقدرة على التعبئة». وقد جاء فى تقرير وضع فى يناير ١٩٨٢ أن «العنصرية تفرق بين التوكولور والوولوف» فى مركز العناية الطبية(د) وأن العديد من الصراعات حول السلطة يحول دون التنفيذ السليم للمهام المكلف بها كل عضو من أعضاء المكتب». وقد أكدت شهادة رئيس هذا المركز هذه الرواية: «إن التوكولور هم الذين تسببوا فى تلك التعقيدات». بيد أن فحص التصويت الذى أسفر عن إبعاد رئيس المركز الوولوف لصالح منافسه التوكولور يكذب هذا التفسير. وقد اعترف الرئيس السابق بأنه حصل على خمسة أصوات توكولور (٥٦٪ من أنصاره) وثلاثة أصوات وولوف(٣٣٪) وصوت واحد سيرير (١١٪). وأما الرئيس الجديد المنتخب فأعلن عن نتيجة مختلفة: ثمانية مندوبين من حى التوكولور (٥٤٪) وخمسة وولوف (٣٣٪) واثنين سيرير (١٣٪) لصالحه، بينما حصل خصمه المهزوم على صوتين توكولور (٦٧٪) وواحد وولوف (٣٣٪) ولكن رغم هذا الاختلاف حول النتائج، يبقى أن الأصوات لم تُوزع بينهما وفقاً للانتماء العرقى للناخبين. ولا يدعى كل منهما تفسيرا عرقيا للاقتراع إلا لأنه مجزٍ من وجهة نظر «السياسة العشائرية»: «فبالنسبة للرئيس المنتخب، تتجلى بوضوح مصلحته فى إضفاء الطابع العرقى على تنافسه مع سلفه فى الأحياء التى تقطنها أغلبية توكولور، أى مجموعته العرقية، لكى يزيد من عدد مؤيديه. وبالنسبة للرئيس السابق فإن تحويل هزيمته الشخصية إلى حدث جماعى، بل شبه سكانى، يقلل من وطأتها»[٤٤].

وهذه الهويات القائمة على القرابة أو العرق أو الدين أو الحى، أيا كان صداها وأيا كانت التعبئات الانفعالية التى تثيرها، لا تكاد تخفى عدم التجانس الاجتماعى

الجذرى الذى تتضمنه تلك الشبكات. وتتمثل بالذات مهمة الرجال الكبار فى الجمع بين مجالات نفوذ متعددة العناصر، بالقيام بأدوار والاضطلاع بوظائف عديدة(٤٥). إنه عمل شبيه بمهمة سيزيف، يتعين استئنافه دائما. وهنا يظهر التناقض الثانى: فالاندماج السياسى بين المجتمعات الافريقية المعاصرة يعود فى المقام الأول إلى المسيرة المجزأة لذلك التشابك.

الدولة الجذمورية: الشبكات والاندماج السياسى

وفى هذا الصدد، يتكشف مدى فراغ التصور الواهم لتفكك مفاصل المجتمعات الافريقية، الملازم لنموذج النير. فعلى العكس من ذلك فإن تركيزها المفرط هو الذى يخطف بصر المراقب. وتعتمد الديناميكية المركزية للاستيعاب المتبادل للنخب على إدماج الجماعات الاجتماعية الخاضعة فى خيوط الشبكات. فعلى سبيل المثال يقدر ب.چوانيه أن ٨٠٪ من أهالى تانزانيا و٩٩٪ من قادتها ينتمون الى سلسلة واحدة أو عدة سلاسل أفقية للتضامن ازدهرت كرد فعل للأزمة ونقص السلع فى السبعينات(٤٦). وهناك تقديرات مماثلة فيما يتعلق بافريقيا الغربية(٤٧). غير أن الشبكات تمتد ايضا على محور رأسى، من حيث التبادل غير المتساوى للسلع والخدمات. وهى تتجاوز الفروق فى الأوضاع والدخول والسلطة دون أن تلغيها، وتربط بين «أسفل الأسفل» و«أعلى الأعلى» عن طريق دفق متواصل للمعلومات والشكاوى والهبات والاحتفالات الرمزية التى لا يمكن أن نقول عنها إنها غير مغرضة. واندماج المجتمعات الافريقية يزيد فعالية كلما قل حجمها السكانى كما هو معروف لنا. والمعرفة الشخصية بين الأفراد هى القاعدة فى الكثير من الأحوال. ويشار إليها فى الغالب بعبارات صلة القرابة. وفى غياب ذلك تحل ممارسة «الداش» (الرشوة فى نيجيريا وغانا) فورا محل الطابع الشخصى للعلاقات مع المؤسسات، وبالأخص الإدارات(٤٨). ويؤدى ذلك الى اتصالات اجتماعية قوية وسريعة، تكون مثيرة أحيانا للدهشة.

وما يُشاهد فى مجال الألفة الاجتماعية اليومية يتأكد كذلك فى المحيط السياسى البحت. ومع أنه يتعين ألا نقبل بلا ترو نشرات الأخبار التى تروجها «إذاعات الأرصفة»، إلا أن «الصغار» على علم تام بتحركات «الكبار». فهم يتتبعونهم باهتمام متشكك ويثبتون أنهم على دراية أكيدة بما يجرى، مما يتباين مع القصور المتواتر

لوسائل الإعلام[٤٩]. وتوفر ذلك الى حد كبير الحفلات العائلية والالتقاءات مع أهل القرية، وتداول النساء والخليلات، وشبكة البارات والمطاعم. وعلاوة على ذلك فإن الوصول الى «المعلم الكبير» حتى وإن كان وزيرا، أيسر مما هو متاح فى المجتمعات الصناعية الغربية. والوجيه الذى يتهرب من «زيارات المجاملة» عند أتباعه و«بلدياته»، ويغلق باب ڤراندته، يلحق به الضرر من جراء ذلك، خاصة وأن الأعمال السحرية يمكن أن تساعد فى ذلك[٥٠].

وفى ظل هذه الظروف لا يتناقض بالضرورة الطابع الشخصى المفرط لعلاقات السلطة مع عملية إقامة المؤسسات السياسية، كما لاحظ ذلك عن حق أ.كوهين، فى دراسته لخلاسيى سيرا ليونى[٥١]. ففى السنغال وكينيا، مالت حيوية نظام الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب الى أن تكون متناسبة مع حيوية الصراعات بين الزمرات فى صفوف الحزب الواحد أو الأحزاب المختلفة. وفى تانزانيا، تتمشى القوة الاندماجية للشبكات مع تبلور مجتمع سياسى متماسك بقوة حول أيديولوجية اشتراكية لا يمكن أن تعتبر كما مهملا[٥٢]. بل يتعين أن نتقبل الفرضية التى عرضها فى سالف الأزمان ابن خلدون والتى تقول إن الصراع بين الفرق وسيلة لإنتاج السياسة لا للتفكك السياسى. والحركة الدوارة التى يتتابع عن طريقها فى السلطة المقاولون والزمرات السياسية المتنافسة، بتكاليف بشرية مخيفة، تضفى الشرعية على إطار الدولة الموروث عن الاستعمار، فى صورة تعاقب دام. ومما له مغزاه فى هذا الصدد أنه لا يوجد تشادى أو اوغندى واحد فكر جديا فى الانقسام طوال عشر سنوات أو خمس عشرة سنة من الحرب الأهلية الرهيبة. وهذا التناقض القاسى سطحى لأن هذا النموذج يعتمد على طول مدته. وكانت السلطة توزع فى الماضى على هذا المنوال، وفى كثير من الأحوال لصالح مغامرين[٥٣]. ولا شك فى أن ملاحظات ح.ڤانسينا بخصوص مملكة سان سلفادور القديمة تكتسب رنينا حديثا للغاية:

«كانت المملكة قد تحطمت ولم تعد الملكية سوى رمز. ومع ذلك فإن حيازة لقب فارس وألقاب شرفية كانت تحتفظ بهيبة ساحرة. وكانت بنات الملك اللاتى حطمن المملكة يواصلن التصرف كما لو كانت تلك المملكة لا تزال الدولة المهيبة التى تواجدت فى القرن السادس عشر{...}. ومن الواضح أن عمليات التجزؤ التى كانت تشكل فى حوالى عام ١٩٠٠ بنية مضى عليها قرنان من الزمن، لا يمكن أن

نتظر اليها على أنها مجرد «انحطاط» بل على أنها أسلوب فى الحياة ونظام اجتماعى- سياسى قائم»[٥٤].

وإلى جانب تلك الحالات القصوى، تمت المركزية السياسية، عن طريق إخضاع النظم تدريجيا للرئاسة، بواسطة أتباع أو شخصيات ذات نفوذ محلى، تفاوضوا على إدماج الأقاليم فى أحضان الدولة. ففى نيجيريا مثلا، اعتمد الساردونا، من أجل جمع الشمال المتعدد العناصر فى «جبهة موحدة»، اعتمد على المندوبين الذين كان يوفدهم الى مختلف الإمارات والأقليات فى الميدل بلت. كما كان يستخدم العلاقات العائلية والتقارب فى السن والزمالات المدرسية، وكان بارعاً فى علاقات المزاح الجارية التى يشارك فيها تقليديا المنتمون الى مختلف طوائف المنطقة[٥٥]. ولم يحكم بطريقة تختلف عن ذلك زعماء مثل كوامى نكروما وفليكس هوفوييه - بوانيى وأحمدو آهيدجو أو الماريشال موبوتو[٥٦]. وعمد الرئيس ساسو نجسو، الذى اقتفت أثره الزمرات العسكرية السياسية، الى تأمين نظام الكونغو عن طريق أسرته: ففى ١٩٨٤ كان السفير المعين فى باريس عمه، وكان مدير مكتب رئاسة الجمهورية وعدد من الوزراء أيضاً من أقاربه، وأخيرا وليس آخر، كان شقيقه المفوض السياسى لشركة هيدرو - كونغو، الوطنية للمحروقات[٥٧].

وفى نهاية الأمر تعيش بالأحرى الدولة التى أعقبت الاستعمار مثل الجذمور، لا كمجموعة ذات جذر واحد. فهى لا تنتشر انطلاقا من جذع واحد، مثل شجرة بلوط عظيمة تتعمق جذورها فى التربة الأساسية الخصبة للتاريخ. إنها مجموعة من الشبكات المتغيرة الشكل، ذات سيقان تمتد تحت الأرض تربط بين نقاط المجتمع المتبعثرة. ويتطلب فهمها أن نتجاوز أجزاءها القائمة فى الهواء -المؤسسات البراعم- من أجل جذورها المتصلة ببعضها وتحليل البصيلات والدرنات التى تتغذى منها سراً وتستخلص منها حيويتها. فلنتغاض عن مفهوم الدولة الشجرة ذات الفروع المنتشرة التى أنهكت منظريها ولنتصد لفهم «السيقان والشعيرات التى تبدو وكأنها جذور وتتصل بها بالتغلغل فى الجذع، حتى وإن اقتضى الأمر أن نستخدمها (أى الجذور) من أجل استعمالات أخرى غريبة»[٥٨].

والواقع أن حزمة ردود الفعل العكسية بين المجتمعات الافريقية والدولة التى أعقبت الاستعمار، تتحقق عن طريق تلك الشبكات الجذمورية. وهذه الحزمة التى تعود الى مفهوم النظام السياسى، كان ر.كوثرى يشك فى تواجدها فى ظل أوضاع

العالم الثالث[٥٩]. ومع ذلك فهناك بالفعل تناسق وتداخل بين فوضى الصراعات على النفوذ فى قاعدة تلك النظم من جهة، والمناورات الخفية فى قمتها، من جهة أخرى. والحق أن هذه الصراعات بين الزمرات تمثل فى جنوب الصحرا العامل الرئيسى لتعاقب السلطات بدلاً من التهديد الثورى الذى لا وجود له تقريبا[٦٠]. ولكن مهما كانت التصورات الشائعة لدى دارسى المجتمعات الإفريقية، فإن عدم ثبات التوازنات السياسية القومية ليس مظهرا لعدم تلاؤم الدولة العضوى، ولا دليلا إضافيا على طابعها الدخيل. إنه يكشف على العكس عن تعايشها الوثيق مع التربة المحلية التى تغذيها.

وبعبارة أخرى، فليس الصراع بين الزمرات مقصور فقط على محيط النظم السياسية، وهو ليس نقيض مبدأ المركزية والرئاسة الذى تغلب من خلال الحزب الواحد أو النظم العسكرية. إنه محرك ذلك التطور، وهو يرتد إلى صميم الدولة التى يمثل قلبها النابض. وكثيرا ما تم الإعداد لبناء النظام السياسى الذى سيعقب الاستعمار قبل الاستقلال من خلال صراعات حول النفوذ فى صفوف الحركة القومية. وهكذا تمثل هذا البناء فى استقلالية الشبكة الرئاسية إزاء الزمرات المنافسة.

وفى بعض الحالات القصوى، يهيئ لنفسه صاحب السلطة العليا الهيمنة المطلقة بالقضاء سياسيا وجسديا على خصومه والعدول عن منطق الاستيعاب المتبادل للنخب. وهذه الشبكة الرئاسية - إن لم نقل العصابة - تلجأ الى القمع على نطاق واسع وتستأثر بكامل موارد الدولة وتحتل المجال السياسى مع احتمال إلصاق هذيان أيديولوجى به يكون أحيانا جنونيا. وكان أحمد سيكوتورى ذلك الرئيس الذى دنا بأسرع ما يمكن والى أقرب مسافة من ذلك النموذج. فمن خلال «مؤامرة» إثر «مؤامرة» تخلصت «عشيرته العائلية» التى كانت تشكل «دائرة ضيقة من المستفيدين من النظام»، تخلصت بكل شراسة من المحاولات الواهنة للرقابة التى أبدتها الأجزاء الأخرى للطبقة السياسية، من الأعضاء القدامى للحزب الديمقراطى الغينى أو من المنضمين اليه حديثا تحت ضغط عملائه وفى خضم الحماس للرفض الذى كيل للجنرال ديجول أثناء الاستفتاء الدستورى فى عام ١٩٥٨. وكانت هذه الشبكة تحت سيطرة أخوى رئيس الدولة غير الشقيقين عمارة واسماعيل تورى وأخته غير الشقيقة فاطمة تورى وابن عمه مامورو تورى وابن عم آخر (أو ابن أخ، حسب الظروف) سياكا تورى، وسلسلة أخرى من الأصهار[٦١].

إلا أن الاحتكار الذى تتمكن عصابة من التمتع به لايكون أبدا بلا نقيصة. فسرعان ما انقسمت العصابة على نفسها. وفي غينيا بالذات، دفعت الصدمة التى أحدثتها الغارة البرتغالية على كوناكرى فى نوفمبر ١٩٧٠، دفعت زوجة سيكوتورى، اندريه ولقب عائلتها كيتا، الى إلقاء نفسها فى المعمعة الى جانب أقاربها: أخويها غير الشقيقين: سيدو وماما كيتا، وموسى داكيته زوج أختها الصغرى، ونفانلى سانجاره، زوج أخت أخرى غير شقيقة[٦٢]. وكانت لا تزال توجد الى جانب ذلك بضع شبكات نفوذ أخرى، خاصة شبكة رئيس الوزراء لويس لانسانا بيافوجى. وبعد زوال أى معارضة للدائرة الأولى للنظام، اقتصرت الحياة السياسية على «صراع مميت بين العشائر القليلة التى كانت تتنازع السلطة [...]» والتى كانت «تحارب بعضها من خلال أشخاص مسخرين ومديرين ونواب مديرين ونساء شخصيات من دوائر السلطة»[٦٣]. وتعود الكارثة التى تميزت بها حالة غينيا إلى أن هذه الخصومات التى لا تعرف الرحمة كان ينظمها ببراعة رئيس الدولة، وتجرى أيضاً داخل معتقل بوارو لانتزاع اعترافات خرقاء تحت التعذيب بغية «إيقاع» هذه المجموعة أو تلك من المجموعات المعادية[٦٤]. وعندما توفى الدكتاتور فى عام ١٩٨٤، أدى عجز زمرات النظام المنقسمة على بعضها، عن التغلب على أحقادها وعن الاتفاق حول من يخلفه، أدى الى تدخل الجيش. وانتهت ملحمة أسرتى تورى وكيتا بعد ذلك بشهور، بالقضاء على أفرادهما فى السجن.

وعلى العكس فإن إقصاء ماسياس نجيما على يد قريبه اوبيانج نجيما فى غينيا الاستوائية، كان قبل كل شئ رد فعل من جانب عشيرة ايسانجية للدفاع عن نفسها، وهى عشيرة متومو المتوطنة فى مونجومو، حيث كان الطاغية قد أجزاها فى السنوات الأولى من الاستقلال ثم انقلب عليها فجأة[٦٥]. وكان أحد الدبلوماسيين الغربيين يرى فى عام ١٩٨٦، قبل بضعة شهور من محاولة جديدة للقيام بانقلاب أوحى بها بعض أهالى هذه المنطقة أن «عشيرة مونجومو لا تزال البنية الحقيقية للسلطة»[٦٦]. وبهذا المعنى تكون الحسبة الأولى (أو المفترضة) التى أجراها ماسياس نجيما قد نجحت وإن كان ذلك على حساب حياته. وكان الهدف من القضاء على النخبة فى البلاد - تم إعدام ١٠٣ من المثقفين رميا بالرصاص فى ميدان نجولا يوب فى باتا، ومات عدد كبير آخر فى السجون تحت التعذيب - «إرساء قواعد النظام وتأمين استمراره»: «فلم يعد هناك شخص قد يطمع فى تولى السلطة أو رفع صوته أو الخنصر. وفى هذه

الصحراء البشرية يتعين مدّ السلطة بلا انقطاع، على أن تقتصر الخلافة فيها على أسرة الرئيس مدى الحياة. وهكذا ستظل تحكم دائما أسرة «معجزة غينيا (الاستوائية)» وسيستمر هذا النظام الغارق في الدماء التي لا يرتوي منها أبدا» كما كان يتنبأ بذلك أحد السجناء[٦٧].

على أن المنافسة السياسية ظلت في أغلب الأحوال منفتحة نسبيا رغم المظاهر، وكانت استقلالية زمرة الرئيس نسبية. وحتى الزعماء التي أحاطت بهم أعظم هالات التقدير وجدوا زعامتهم، التي تم الحصول عليها بثمن باهظ، تهددها بلا انقطاع مناورات شبكات منافسة، وخصوم محتملون وأولياء عهد متعجلون. وقد نوه أ.ر.زولبرج، وهو محق في ذلك، بأن قوة الأحزاب الوحدوية كان ينظر اليها في أغلب الأحوال من خلال منظور التعبئة القومية الخادع أو اللحظات الهامة مثل المؤتمرات والانتخابات[٦٨]. فقد كان الواقع دائما أقل حسما وثباتاً، بما في ذلك في ساحل العاج بالرغم من النتائج المدهشة للانتخابات التي كان يتفاخر بها الحزب الديمقراطي في ساحل العاج في نهاية الخمسينات[٦٩]. وقد ظل فليكس هوفوييه - بوانيي مدركا لذلك على غرار جومو كينياتا وأحمد اهيدجو. ومنذ الخطوات الأولى للنظم التي أعقبت الاستعمار كانت مسألة حلول أجل الخلافة في السلطة تلاحقها. وقد صاح السيد ياسه قائلا، لا في عام ١٩٨٥ كما قد يتصور المرء للوهلة الأولى ولا حتى في عام ١٩٨٠ أو ١٩٧٥، ولكن في عام ١٩٦٣ في عهد «المؤامرات»: «تظل هناك مع ذلك مشكلة بالغة الأهمية تبدو أكثر المشاكل خطورة وتشكل أحد أسباب تلك القلاقل الهدامة: إنها مشكلة خلافة الرئيس هوفوييه - بوانيي، التي تُبذل الجهود لإثارتها بغية استغلالها. إن الرئيس هوفوييه - بوانيي لا يزال حيا وهو ينضح بالبهاء الجسدي الى الحد الذي يجعل من الغريب حقا أن تقتصر دواعي قلق بعض الشباب وعدد كبير من البلدان الأجنبية التي لا يروق لها نمو ساحل العاج، على البحث عن «ولي العهد» الذي سيخلف الرئيس هوفوييه - بوانيي على كرسي الرئاسة»[٧٠]. وفي كينيا، قُتل توم مبويا في عام ١٩٦٩، وكان موته على مايبدو بسبب تسلط هذه الفكرة، وذلك قبل أقل من عشر سنوات من زوال «المزي»(الحكيم)[٧١]. ويفسر لنا ذلك الدور الرئيسي للقمع وللمخابرات السياسية في الحفاظ على النظم: فكل توانٍ في يقظة رئيس الدولة يمكن أن يكون سببا في هلاكه. فسوق السلطة يخضع للمنافسة الشديدة خاصة وأن متوسط سن الوفاة أقل مما هو في أوروبا وأن الاغتيال يستطيع أن يخفضه فجأة.

وعليه فإن التفوق الرئاسى يتوقف بدوره على الظروف وعلى النتائج التى يحققها الرئيس شخصيا، على غرار الابن الأكبر فى المجتمعات النسبية أو رئيس شبكة فى ضاحية من الضواحى. وهو يكتسب ذلك التفوق أسبوعا بعد أسبوع، فى عالم التآمرات القاسى وفى ظل «سياسة البلاط»[٧٢]. ومن وجهة النظر هذه، هناك فارق كبير الآن يدور فى الأذهان من جهة، بين الرؤساء المؤسسين الذين حققوا تفوقهم من خلال النضال القومى، بأن اكتسبوا عموما من ذلك شرعية إضافية لا يجب المغالاة مع ذلك من شأنها، وأصبحوا يتمتعون بمزايا المدة، التى تشكل مصدرا لمعرفة الشبكات السياسية وللتراكم المالى، ومن جهة أخرى الرؤساء الذين تعاقبوا عليهم، والذين تعين عليهم أن يفرضوا أنفسهم على طبقة سياسية غيورة وصعبة القياد، بل وأحيانا على رئيسهم السابق عندما يكون الأخير قد أقام نظام حكم ثنائى فى فترة انتقال السلطة. وتتيح لنا تجارب خمس عشرة سنة فى كينيا والسنغال والكامرون وتانزانيا وسييرا ليونى وغينيا بيساو والكونغو والنيجر، تتيح لنا استخلاص حالات متكررة قد تتنبأ بنموذج للعمل السياسى[٧٣]. وقد رأينا، أولا، أن مشكلة الخلافة تمتد لفترة طويلة قبل وبعد الموعد الذى حدده القدر لاستقالة أو موت أو إقصاء رئيس الدولة. فقبل هذا الموعد بسنوات طويلة، يسعى المتطلعون الى المنصب الى أن يكونوا فى وضع موات. ويدور بين هؤلاء صراع خفى فى ظل وصاية الحاكم. ويدل ذلك على أهمية دراسة «الرجل الثانى» فى مختلف النظم وكذلك هؤلاء «العاكفين على خدمة الإرث» الطامعين فى الحلول محل سيدهم أو الذين تحوم حولهم شبهة الطمع، وهو ما يؤدى الى نفس الوضع[٧٤].

وعندما يكون الخليفة السعيد قد أفلت من مكائد منافسيه، يتعين عليه فور توليه السلطة العليا أن يبذل الجهود، بكل روح الزمالة، لإضعاف هؤلاء ليتحاشى محاولاتهم للانتقام منه. ولكن عليه أن يتجنب أيضاً دفعهم الى حافة اليأس، فيقدم لهم وظائف صورية يتقاضون على أساسها مرتبات مرتفعة، مما يؤثر فورا على مصداقية مشروعاته للتجديد والتحرير وتطهير الحياة السياسية. ويواجه الخليفة بعد ذلك مرامى العاكفين على خدمة الإرث الذين ساعدوه على الصعود ويسعون من الآن للحلول محله. كما أن هؤلاء يحظون أحيانا بمساندة لاتكاد تكون مستترة، من جانب الرئيس السابق وقد تكون الجولة الأولى مزورة: إما لأن رئيس الدولة المستقيل ينوى الإبقاء على سيطرته على النظام السياسى عن طريق الحزب الذى احتفظ فيه لنفسه

برئاسته، وإما لأنه قدم لطبقة سياسية فرغ صبرها، بديلا غير حقيقى لصالح منطقة أو شخص كانت لديه أسباب تدفعه الى التطلع الى المنصب، بينما يكون قد تأهب سراً لنقل السلطة لمدة طويلة لصالح زمرته وذلك بمناسبة «جولة ثانية».

وعلى أي حال من الأحوال، يسعى دائماً الرئيس الى كبح إمكانات التراكم السياسى والاقتصادى بالنسبة للشبكات المنافسة ومختلف القوى السياسية والمؤسسات. ولا شك فى أن التطور الدستورى والإدارى منذ الاستقلال - وهو معروف تماما بحيث لا نحتاج الى الرجوع اليه - قد استجاب تدريجيا لهذا الاحتياج بتأمين إضفاء الطابع الرئاسى والمركزى على النظم. ولكن هناك إجراءات أخرى، قد تكون أكثر حسما، تم استخدامها لكى يكون رئيس الدولة بمنأى عن كل ذلك. فقد تبين أن النزاعات بين الزمرات والعروق كانت مفيدة فى المقام الأول فى هذا الصدد، مهما بذل المنظرون الرسميون من جهود لإدانتها: إذ أفردت تلك النزاعات لرؤساء الجمهوريات دور «العجوز» و«المزى» - كما أطلقت تلك الألقاب لإضفاء المزيد من الاحترام على شخص هوفوييه - بوانيى وجومو كينياتا - حتى يكونوا فوق المعمعة السياسية ويضطلعوا بمهمة التحكيم العليا. ومن هذه الزاوية، كثيرا ما كانت الصراعات من أجل النفوذ مقوما ضروريا لتحقيق الاستقرار السياسى، بدلا من أن تحول دون ذلك. وهذه الصراعات المتدثرة فى الثياب النبيلة للخلافات حول «الخطوط» («الليبرالية» ضد «سيطرة الدولة» أو «القومية»، و«الاستمرار» ضد «التغيير»..الخ) كانت نقطة التوازن الحقيقية للنظم بحفاظها على استقلالية مؤسسة الرئاسة، على أن يكون متولى هذا المنصب بارعا فى ضرب «العشائر» بعضها بالبعض الآخر[٧٥]. وعلى أساس هذا المفهوم كان الاقتراع العام (أو «الترقيم العام» كما اختلط الأمر على موظف فى إحدى بلديات الكامرون، يبدو أنه فهم كل شئ) الذى يتم تزويره قبل الانتخابات أو بعدها، أداة فريدة لتآكل «مراكز السلطة». ومع ذلك فإن الانتخابات لا تؤدى هذه المهمة بشكل أسوأ عندما تكون من أكثرها حرية. وهكذا عهدت «مقرطة» نظام الحزب الواحد فى كل من ساحل العاج والكامرون، عهدت الى القاعدة بمهمة التطهير التى كان من الصعب القيام بها بشكل مباشر[٧٦].

ومن جهة ثانية، تمت الاستفادة من برامج التقشف الاقتصادى التى أصبح لا مفر منها فى الثمانيات من جراء تدهور التوازنات الكبرى وضغوط مقدمى القروض. ولم يدرك ذلك العديد من المعلقين. فتصفية القطاع العام الذى تطالب به المؤسسات المالية

الدولية تقضى بالضرورة على النظم القائمة. فهذه التصفية التى تُنضب قنوات التراكم المستقلة، دون أن تؤدى مع ذلك الى قيام سوق حقيقية، تعمل فى الوقت نفسه لصالح الرئيس الذى يستعيد بذلك دوره كموزع رئيسى للأموال. فعندما ألغى السيد عبده ضيوف المكتب القومى للتعاون والمساعدة على التنمية، الذى كان بمثابة صندوق مواز خاص بكبار مسئولى الحزب الاشتراكى، وطرح السيد ساسو نجسو «خطة للتصحيح الهيكلى»، وصفى السيد هوفوييه - بوانيى شركات الدولة، وألغى وظائف المديرين العامين وقبل مطلب البنك الدولى بفصل وظيفة المنسق عن وظيفة المحاسب وألحق إدارة المشاريع الكبرى برئاسة الجمهورية، استعاد الثلاثة حرية التصرف إزاء الأوساط السياسية والبيروقراطية التى كانت قد تحررت ماليا من المركز، واستردوا سيطرتهم على الآلية المالية التى تسارعت حركتها وتسببت فى استدانة جامحة وهمجية[٧٧].
ومن وجهة النظر هذه، فإن سياسات التصحيح الهيكلى لا تختلف كثيراً عن سياسات التأميم التى نفذت فى العقدين السابقين. فهى ترمى الى نفس الأهداف ولكن بوسائل أخرى: فتأميم اتحاد مناجم كاتانجا العليا فى ١٩٦٦- ١٩٦٧ كانت تحرم محاولات انفصال الإقليم المحتملة والنشاطات المعارضة لموسى تشومبى، من مصادرها المالية الطبيعية، كما أنها كانت توسع فى الوقت نفسه من إمكانات الوعاء الضريبى الخاصة بسلطة السيد موبوتو. وعلى نفس الغرار أدت عملية «مادوكا» التى طرحت فى تانزانيا فى عام ١٩٧٦ للتضييق على التجارة الخاصة، الى تشديد الخناق على الأعيان المحليين والى تهيئة الإمكانية لتوزيع المتاجر الصغيرة على أساس المحسوبيات[٧٨].

ومن جهة ثالثة، كانت حملات «إصلاح الأخلاق» التى شُنت منذ السنوات الأولى من الاستقلال، ترمى الى كبح تصاعد نفوذ مجموعات المستفيدين من الأفرقة المتصلين بشكل مباشر بأجهزة الدولة، أكثر مما كانت تهدف الى القضاء على الفساد الشائع. وكانت هذه الحملات تفصح عن تطلع شبكة الى مصادرة فيض الأموال العامة لصالحها أو، على أى حال، عن عزم الرئيس على اكتساب السيطرة على عملية استغلال المؤسسات العامة، بغية تنظيمها. ولذا فإن الإبلاغ عن الاختلاسات لا يكون بريئا أبدا. فهو يختار أهدافه، على طريقة البرامج الإذاعية الجابونية القديمة «طلاقة» و«ملفات التليفزيون الجابونى» أو نشرة «ماكايا» فى صحيفة «الاتحاد» الجابونية، ويستهدف بالذات كل الوزراء وكبار الموظفين عديمى الذمة ويدعى لنفسه الحق فى

التكلم باسم رجل الشارع («الماكايا») فيستثنى بذلك ويعفى «الرفيق الأكبر الماكايا المبجل» الذى «يقوم بعمله على خير وجه» ولكنه يعانى من غدر «الشخصيات المهمة»[٧٩]. إنها النغمة القديمة، نغمة الأمير الطيب المحاط بحاشية سيئة النوايا، والتى عبرت عنها بقدر كاف من الموهبة «القصة الصغيرة» لماليوى كبينجبين تيكوروبا» على موجات الإذاعة القومية فى ساحل العاج، ويوميات «كابلوا موسوندا» فى صحيفة «تايمز اوف زمبيا».

ولو واصلنا هذا التفكير حتى نهايته، لتعين علينا أن نقبل الفكرة القائلة بأن إثراء رئيس الجمهورية الشخصى أمر لا غنى عنه أبدا لتأكيد سلطته على الشبكات الأخرى المتنافسة خاصة وأن هذه الشبكات اقتطعت بغزارة من الأموال العامة فى السنوات السابقة. وهكذا لن تكون هناك أى غرابة فى أن نرى كل رئيس جديد يبدأ الفترة الأولى من رئاسته بانتقاد الفساد بكل شدة، ولا ينتظر حتى حلول نهاية تلك الفترة ليترك زمرته هو تنكب على التراكم بكل نهم. هل كان هناك خيار أمام آراب موى إزاء مناورات أنصار چومو كينياتا («الأسرة الملكية»)، وهل كان هناك خيار أمام السادة پول بيا إزاء مناورات أنصار أهيدچو؟ وهل سيكون هناك خيار أفضل لخليفة السيد هوفوييه بوانيى؟ هناك أمثال النقيب توماس سانكارا الذى فضح الطبقة السياسية فى فولتا العليا بجرها أمام المحاكم الشعبية ولكنه فشل فى التغلب على رفاقه فى الجيش، وحالة الجنرال مورتالا محمد، المخلِّص المعروف بنزاهته فى نيجيريا، والذى اغتيل هو أيضاً مثل النقيب سانكارا، وصدور الحكم على النقيب البنينى جانڤييه أسوجا، الذى اتهم الرئيس كيريكو علنا فى ١٩٧٥ باختلاس الأموال العامة. وجميع هذه الحالات توضح بالأحرى حدود هذه الملائكية فى هذا المجال، سواء كانت مصطنعة أو تكتيكية بحتة أو مخلصة حقا.

ومن جهة رابعة، وحتى لا ننسى، فإن الموارد الدبلوماسية والمالية والعسكرية والعتادية التى توفرها الفروع الدولية للشبكات القائمة أصلا فى البلاد، أساسية من أجل الوصول الى السلطة الرئاسية والاحتفاظ بها. وهنا تكرس «سياسية البلاط» حصة مجزية لاستراتيجيات الانفتاح على الخارج. وهكذا كان الوسط الإقليمى متورطاً فى أحداث مابعد كينياتا، بينما تضمنت المباراة الصعبة بين السيدين اهيدجو وبيا فى سنتى ١٩٨٣-١٩٨٤ ملفا حاسما خاصا بالعلاقات الافريقية، وإن كان لا يزال غير معروف بقدر كاف. ولكن ربما كان حال سييرا ليونى الأوضح فى هذا الصدد،

ذلك أن المصالح اللبنانية والافريقية الجنوبية والاسرائيلية والإيرانية والاوروبية تدخلت بشكل سافر فى معركة الخلافة فى رئاسة الجمهورية حتى باتت تشكل رهانا له الأولوية[٨٠].

وفى النهاية، يكذب تحليل مراحل التعاقب على الرئاسة فى النظم التى نشأت بعد الاستعمار الصورة المعتادة المتمثلة فى سلطات فردية قد تحررت من مجتمعاتها. لقد تحققت فعلا استقلالية دور الرئاسة خلال عقدين أو ثلاثة عقود. ولكن لم يتم ذلك عموما بالشكل الذى يستبعد أى رقابة من جانب الزمرات الأخرى المشاركة فى الصراع السياسى. وفضلا عن ذلك فإن مفاهيم «القيصرية» أو «البونابارتية» التى اقترحها البعض فى هذا الصدد[٨١]، يجب أن نستبقيها بكل ماتتضمنه من ثراء. ولا تقع المسئولية فى ذلك فقط على التنسيق بين الجماعات الاجتماعية الذى يمكن أن يشكل «كارثة». فهناك أيضاً ظهور حفنة من العناصر الفردية فى مواجهة شكل ما من أشكال «الغباء البرلمانى»، الذى تحدث عنه ماركس فى ١٨ برومير. إنه صعود رجل وعصابة المغامرين التابعين له والتى لا تقل خشونتها عن خشونة مغامرى العهود الغابرة[٨٢]. ومن المفترض أن يخلصنا ذلك من أى مفهوم أثيرى لذلك الاندماج الجذمورى للمجتمعات الإفريقية.

الفصل التاسع

سياسة ملء البطون

تتشكل بنيات الشبكات فى ظل اللامساواة، وتنتج عنها هى أيضاً لا مساواة. ولذا فليس هناك أى تناقض بين تصور الدولة بتقسيماتها الاجتماعية والتحليل الملازم لعمل المباشرين للنشاط السياسى[1]. ولايعنى ذلك أن هذا البعد الثانى عارٍ من أى تماسك متميز: فمحاولات اختزال الخلافات بين الزمرات إلى علاقات الإنتاج الاجتماعية تكون صعبة دائما وغير مقنعة إلا بقدر محدود[2]. ولكن استراتيجيات زعماء الشبكات تتعلق بالتقاط الأموال وتراكمها وتوزيعها جزئيا. وعلى هذا الأساس فإنها لا يجوز فصلها عن عملية السعى إلى الهيمنة.

الشبكات والسيطرة واللامساواة

يقول ج.بالانديه عن خَلْق عشيرة، بالمعنى الانتروبولوجى للكلمة، فى ظل مجتمع نسبى، إنه «مشروع سياسى شامل يتعلق بالقرابة وحقوق الرجال على النساء والثروات والعقود النسبية»[3]. وينطبق ذلك أيضاً، مع التعديلات اللازمة، على «السياسة المحترفة» داخل دولة ما بعد الاستعمار. وترتيب الآليات التى تحكم هذا المشروع يشبه إلى حد كبير سير التنافس النسبى على الوجه التالى:

«المرحلة الأولى: تراكم أملاك وسلطات زوجية.

المرحلة الثانية: تراكم الأقارب والتابعين.

المرحلة الثالثة: تراكم الصيت والنفوذ.

المرحلة الرابعة: الانفصال وإضفاء الشرعية النسبية»[4].

وبهذا الصدد يؤكد سالى ندونجو، رئيس الاتحاد العام للعمال السنغاليين فى فرنسا: «المأساة فى السنغال هى أنكم إذا كنتم ثلاثة فإنكم تشكلون حزبا، وإذا كنتم خمسة، تظهر الخلافات»[5]. ولنعد الى بيكين، وهى من ضواحى داكار، لكى نفهم ذلك على نحو أفضل. لابد لتكوين لجنة محلية للحزب الاشتراكى من ضم

١٥٠عضوا على الأقل. ولذا فإن المقاول السياسى الذى ينوى خلق لجنة يتعين عليه أن يبيع هذا العدد من البطاقات. وهو يبلغ ذلك بطريقتين: بفرضها، بتسلطه، أثناء اجتماع عام أو حفلة فى الحىّ، أو بدفع حفنة من المقربين إليه إلى شرائها، على أن يسجل هؤلاء أسماء السكان المجاورين لهم. وهكذا تصبح اللجنة المحلية للحزب الاشتراكى تحت قيادة مكتب مكون من حوالى عشرة أفراد، يرأسهم سكرتير عام. ويتم انتخابهم جميعاً فى اجتماع عام يضم المحيطين بالمقاول السياسى والمنضمين إليه الذين بادروا بخلق اللجنة. ويكفى التصويت برفع الأيدى، للتصديق على صعود المقاول وفريقه.

وتتمثل المرحلة الثانية فى الاستحواز على منصب مندوب الحىّ،لأن صاحب هذا المنصب هو المتعامل الإجبارى مع الإدارة وممثل السكان الذين من المفترض أنهم انتخبوه وأنه يتكلم باسمهم. وعندما يصبح سكرتير عام اللجنة المحلية للحزب مندوبا للحى، فبوسعه الجمع بين المنصبين أو التخلى عن منصبه الأول لمساعده فى اللجنة المحلية. وعلى أى حال، فهو أصبح يتحكم بشكل وثيق فى حياة الحى الاجتماعية. وهو الذى يحسم النزاعات وينظر فى المطالب ويحل الخلافات حول الزيجات والنزاعات حول الملكية ويتدخل لدى السلطات العامة لصالح أحد الأهالى أو من أجل أن يقام سبيل ماء، ويستولى على بنيات النشاط الاجتماعى - الاقتصادى مثل لجان الصحة، «المكان المفضل للمنافسات السياسية»:

«فمن جهة فإن الانتخاب فى «منصب هام»، وبالأخص الرئاسة أو الخزينة يكون دليلا على السلطة على نطاق منطقة كبيرة لأن اللجنة قد تضم ما يصل الى عشرين حياً، مما يجعل المنتخبين مندوبين عُلى للأحياء إن لم يكن ذلك بسلطاتهم الرسمية، فعلى الأقل بسلطاتهم الفعلية. ومن جهة أخرى فإن القدر الكبير من الأموال الخاضع لإشراف اللجنة يضفى على الجانب المالى من مهمة الإدارة أهمية ضخمة بسبب إمكانات استخدام هذه الأموال بشكل منضبط أو غير منضبط، وفى كثير من الأحوال بسبب عدم تمكين الخصوم من استخدامها وأيضاً بسبب استخدامها الفعلى مثل الالتزام بشراء أدوية ودفع أجور المتطوعين وتسديد نفقات صيانة المستوصفات..الخ - الذى لا يسمح إلا باستقلالية محدودة».

ولما كانت مواقع السلطة داخل الحزب المسيطر تتحكم فى الوصول الى العديد من الموارد الاجتماعية والاقتصادية، فإن منطق الانقسام يميل الى التغلب، وتنتشر التجزئة السياسية. فعلى سبيل المثال اضطرت أحياء «مدينة جوناس» فى بيكين، التى كان يشار اليها فى الأصل بأرقام، أضطرت أحيانا الى مضاعفة عددها باستخدام كلمة «مكرر» قبل أن يتم تقسيمها من جديد وفقا للحروف الأبجدية[٦]. ويتأكد تماما من فحص أرشيفات الحزب الاشتراكى فى السنغال والاتحاد التقدمى السنغالى أن «شراء بطاقة العضوية الحزبية يهدف الى تأكيد الانتماء الى تيار معين، أكثر من الانتماء للحزب، والأخطر من ذلك لإثبات الإخلاص لشخص»[٧]. وفى ظل هذه الأوضاع تكون عملية تجنيد الأعضاء مسألة حاسمة ومثار نزاعات كبيرة فى إطار استراتيجيات المقاولين السياسيين[٨]. وتغمر مقر الحزب فى داكار شكاوى من مناضلين يحتجون «لرفض اللجنة التى تبيع بطاقات الحزب أن تبيع لنا بطاقات»[٩]. والى جانب حجب هذه الوثائق الثمينة على حساب بعض المرشحين، هناك أعداد منها لا تتناسب مع العدد الحقيقى للأعضاء. ففى كولدا مثلا، كشف النائب يورو كانديه فى ١٩٦٣ أنه «عن طريق مزايدة إثر مزايدة» تم بيع ٤٥٠٠ بطاقة فى مقابل ٣٢٨٠ ناخب مقيد فى سجلات الانتخابات وعدد من السكان يبلغ ٦٠٥٠ نسمة، «بما فى ذلك الأجانب». وقد اتهم لجنة الرقابة بالتواطؤ مع غريمه الرئيسى، دمبا كويتا:

- «منذ اليوم الأول لبيع البطاقات، كنت أسيطر بوضوح على الاتجاه المعاكس بكسب الأغلبية فى كل الفروع الدنيا فى الدوائر الثلاث. وعندما عادت الوفود فى المساء لاحظت علاقات القوى فى الأرياف فعدلت أساليب عملها لأن المطلوب كان أن أصبح بأى ثمن فى الأقلية، وتلك هى الأوامر التى تلقتها الوفود. ولكن من جانب من؟ إنهم لايقولون [يورو كانديه يقصد فى الواقع رئيس الوزراء مامادو ديا، الواقع فى نزاع مع الرئيس سنجور]. وفى اليوم التالى لتوزيع البطاقات، ضللونا بالادعاء بأنهم ذاهبون الى مدينة الحاج حيث ذهبنا لجمع المناضلين. ولكنهم ذهبوا الى سار - يويا، أى فى الاتجاه المعاكس، وعلى مسافة ٣٥ كيلو متر من المكان الذى حددوه لنا. وتعين على اتجاهى أن يقضى نصف يوم من البحث لكى يجد اللجنة فى تالو، وهى قرية على مسافة ١٥ كيلو متر أخرى. وقد علمنا أن

اتجاه كويتا كان قد قضى الليلة السابقة هناك بالاتفاق مع اللجنة.

«وأفادنا بعض المناضلين هناك أنهم كانوا يوزعون البطاقات سراً فى البيوت، وهو ما تأكد فورا، لأنه بعد بيع حوالى ستين بطاقة أمام مندوبينا، كان عدد الذين أدلوا بأصواتهم بعد ذلك أكثر من مئة. ورفضت اللجنة الذهاب الى القرى المجاورة، قائلة إنها لا تستطيع أن تقضى أكثر من ساعة ونصف لبيع البطاقات، بينما تستطيع هذه المنطقة التى تضم أكثر من عشرين قرية، أن تمتص بسهولة ٧٠٠ بطاقة.

«وهكذا أثارت اللجان الشكوك فى أذهان الجميع وأشاعت القلاقل فى البلاد، برفضها تارة بيع البطاقات للمناضلين، وطورا حق التصويت لآخرين. ومنذ تلك اللحظة لم تعمل إلا بشكل غير منتظم، دون اتباع الترتيب التسلسلى للفروع الدنيا، وتجاوزت بعض الفروع وانتقلت بغتة الى أخرى. وكان قائد الدائرة المكلف بأمن اللجنة لا يستطيع أن يعرف هو نفسه اين كانت ستذهب. وباختصار فقد رتبت اللجنة أمورها لتشكيل فروع من بعض الأفراد الذين نجح كويتا بمشقة فى كسبهم فى البلد».

ومما لا شك فيه أن الرهانات المتعلقة بتلك المنافسات والتزويرات كافية فى حد ذاتها لكى يكون العنف واردا فى الكثير من الأحوال. وقد أضاف يورو كانده قائلا: «تعرضت إحدى اللجان النسائية فى الحىّ الثانى فى كولدا للقذف بالحجارة على يد لجنة العمل التابعة لكويتا أثناء اجتماع فى أحد البيوت الخاصة. وقد أصيب عدد كبير من الأفراد بجراح. وفى تانكانتون، تعرض اثنان من أصدقائنا للضرب وأصيبا بجراح خطيرة أثناء بيع البطاقات؛ وقد ظل أحدهما، وهو ديالو هادى، فاقد الوعى فى المستشفى طوال ثلاثة أيام. وفى سوق كولدا، تعرضت إحدى مناضلاتنا، واسمها بويا بالده، وتعمل فى بيع الألبان، تعرضت للسب والضرب والإصابات وخسائر مادية جسيمة»[١٠]. وكثيرا مايتم التنبيه حتى اليوم بعدم اصطحاب سلاح عند الذهاب الى اجتماعات الحزب الاشتراكى. لا لأن السنغاليين يتميزون بشكل خاص بحدة الطبع. فالمشادات تتخلل أغلب الحملات الانتخابية فى مختلف بلدان القارة. وتبدو حدة هذه الصراعات بين الزمرات فى جنوب الصحراء، للوهلة الأولى، غير متناسبة مع السلطات

الحقيقية التى تتضمنها المناصب المتاحة للمقاولين السياسيين. فهل من المعقول مثلا أن يتم اللجوء فى ساحل العاج فى ١٩٨٥ إلى السموم والسحر أو شراء كل المخزون من الوقود فى الدائرة لحرمان الغريم فى المعركة منها، لا لهدف سوى الأمل فى كسب مقعد فى جمعية تشريعية يسحقها رئيس الجمهورية بسيطرته عليها؟ نعم، على مايبدو، وفى خضم الأزمة الاقتصادية، لم تنفر الطبقة السياسية عموما من تخصيص مبالغ طائلة للطقوس الانتخابية، يقال إنها تعادل إيراد تصدير ٤٠ألف طن من الكاكاو[١١]... فى ظل ثقافات تعطى قيمة كبيرة «للثروة البشرية» وتسخر لها «الثروة المالية»، يعتبر تكوين ما سماه مالينوفسكى «رصيداً من السلطة» أمراً محبذاً. وقد كتب «الأنصار» الكونغوليون يقولون فى ١٩٦٤-١٩٦٥: «إن الصراع على النفوذ يتمثل أساسا فى استخدام كافة الوسائل لبناء السمعة وتأكيد الصيت والسلطة على حساب الآخرين على الرغم من الحق والعدالة. ويمارس الصراع على النفوذ فى المنظمات السياسية والإدارة..الخ، إما لتبوء مناصب مسئولة أو البقاء فيها، وإما لفرض السلطة الشخصية وتعزيزها»[١٢]. والمركز الذى يتم بلوغه بقتال ضار، حتى وإن كان ثانويا يتيح الى جانب ذلك حدا أدنى من التراكم المادى الذى يمكن توزيعه وفقا «لاستراتيجيات تضحية» حقيقية بغية كسب رضا الأتباع وزيادة عددهم[١٣].

بيد أن المعاملة بالمثل الرمزية أو المادية الناجمة عن الطابع الشخصى للعلاقات الاجتماعية والسياسية فى إطار الشبكات لايجوز المبالغة فى تقديرها. وكان مالينوفسكى يؤكد أن «الدولة البدائية ليست طاغية بالنسبة لرعاياها» لأن «كل فرد مرتبط حقيقة أو صوريا، بأى شخص آخر» عن طريق القرابة أو الانتماء العشائرى أو السن[١٤]. غير أنه لا يمكن الاكتفاء باستنتاج مثالى الى هذا الحد بخصوص المجتمعات الافريقية. فطابعها الحميم ليس بالضرورة شكلا مخففا للسيطرة واللامساواة، ولاعكسا لها. فإذا كان ابن عم لك صاحب نفوذ يستطيع فعلا أن يحصل لك على وظيفة أو جواز سفر أو ترقية استثنائية، واذا كان يستطيع أن يخفف من ظروف الاعتقال أو أن يبلغ معلومات حول مصير سجين أو أن يساعدك على إلحاق ابنك بالمدرسة الاعدادية «وإلا فسيسيئ الى اسمه»[١٥]، فإن شخصا مثل أحمد سيكوتورى كان بوسعه أن يتصل هاتفيا بالمعتقلين فى معسكر بوارو، حيث كان أخوه غير الشقيق يرسلهم الى زنزانات التعذيب. وإليكم إحدى هذه المحادثات

المفجعة، التى كانت تجرى أحيانا إثر الخروج فوراً من غرفة التعذيب:

«– اتالا، وددت أن أقول لك شخصيا إننى مغتبط بالشهادة التى أدليت بها مؤخرا. لقد ساعدت القضية وأنت تعلم أنك تستطيع أن تعتمد علىّ.

– الرئيس؟ [...] وابنى؟

واحتج سيكوتورى قائلا: كيف ذلك؟ ألم يبلغوك أنه ولد لك ابن؟

– ما الاسم الذى أطلقوه عليه؟

– زوجتك قالت إنك وددت أن يحمل اسمى. لقد قبلت ذلك وتم كل شئ.

– بعد كل ما نشر، وبعد شهادتى؟ كيف يمكن أن يحمل الولد اسمك ياريس؟

– هذا لايغير من أحاسيسى. لقد خدعوك. وطالما بقيت هناك أعدك بأننى سأرعى عائلتك. هل تريد أن تراهم؟ [...] سأعد لقاء لك مع زوجتك وابنك. هدئ من روعك يا اتالا، وثق بى»[١٦].

وكان ليون مبا يقود الجابون «على غرار عمدة القرية» لا بدافع من النبل ولكن لتأمين سيطرته على البلد، وذلك بتكريس ساعات طويلة لكى يحل بنفسه العديد من «المشاكل الشخصية الصغيرة»، ومنها ذلك الطلاق السابق ذكره بين القصاب والسكرتيرة[١٧]. ومما لا شك فيه أن عدد السكان المحدود فى أغلبية الدول الافريقية يعتبر مساعداً قوياً لهذا. فهو يتيح للقائد المتولى السلطة منذ عقد أو عقدين أن يكون على دراية مباشرة بكل حالة فردية من حالات تراكم الثروة والنفوذ. وقد ذهب سيكوتورى الى مدى بعيد للغاية فى رقابته هذه التى فرضها على النخبة الاجتماعية. كان يحرص على أن يستقبل شخصيا الطالب العائد إلى غينيا وأيضاً المعتقل السياسى الذى تم إطلاق سراحه والمضطر الى «الإعراب عن تقديره له علنا وإلا اعتبر «حاقدا». كما كان يقرر أيضاً بنفسه «توزيع الدخل الذى حققه تصدير البوكسيت وكذلك دخل مصانعه البالغ عددها أربعا وثلاثين مصنعا والتى كان يطلق عليها بلهجة التفخيم صناعته الثقيلة»، أو تخصيص عملات للبنك المركزى: «لا شئ يتم دون أمر صادر منه. ولا يبدأ تنفيذ أى عملية ما لم يكن قد قررها. لقد أصبح رئيس غينيا «بابا نويل» الذى يوزع هنا أو هناك الف فرنك افريقى، أو ألواحا من الصاج أو جوال اسمنت أو دراجة بخارية أو باكو سكر»[١٨]. وقد يسر الركود الاقتصادى ونقص المواد، الى حد ما، هذا الأسلوب فى تنظيم المجتمع السياسى أكثر مما قام بتهديد النظام.

ثم إن توزيع الجهات العليا للأموال العامة ومختلف الامتيازات المرتبطة بالسلطة أمر تحوم حوله الشبهات. ولا يستبعد أن يدعى «الكبير» لنفسه ذلك وفقا لأخلاقيات الكرم والسخاء[19]. ولكن التقسيم مفروض عليه فى أغلب الأحوال عن طريق جلسات التوفير الجماعى التى تعقد فى منطقته الأصلية وعن طريق سيل لا ينقطع من المتسولين المستعدين لاستخدام كلمات القرابة والتملق أو الاتهام باللجوء الى السحر، وهو أمر يثير المزيد من القلق: فالذى «يرتفع» دون أن يتدفق ازدهاره على شبكته يلحق به «العار» وتلتصق به سمعة «أكل» الغير فى العالم اللامرئى؛ والاستهجان الاجتماعى والنبذ، بل قد يصدر ضده حكم بالإعدام. ولكن لا يحول ذلك دون ألا تتم عملية إعادة التوزيع هذه. فالعلاقة الشخصية التى من المفترض أن تقوم عليها عملية إعادة التوزيع هى نفسها متدرجة حسب المراتب وغير متساوية الى حد بعيد[20]. فهى تجعل توصيل التظلم أصعب فأصعب مع انغلاق التقسيم الفئوى للمجتمع تدريجيا، ومع تمايز السلوكيات وميل العناصر المسيطرة المتزايد إلى التوالد. «هل رأيت فى حياتك رجلا غنيا يوقف سيارته المرسيدس لكى يعطى شيئا لرجل فقير؟ وكانت إجابة ر.جيفريز، وهو من عمال السكك الحديدية فى سكوندى - تاكورادى: أبدا، إننا نحن العمال الذين نهتم بالأحرى بإخوتنا وأصدقائنا الذين لا يجدون عملا»[21].

ومعنى ذلك أن الصراع بين الزمرات لا يتعلق فقط بتقاسم المراكز والسلطة. فهو يشمل أيضا تقاسم الثروات، أو بعبارة أدق، تقاسم إمكانات تحقيق تراكم بدائى حقيقى، بالمعنى الدقيق لهذا المفهوم، أى بمصادرة وسائل الإنتاج والتبادل[22]. وهذه المعارك التى لا تعرف الرحمة تتم فى ظل ظروف تتميز بالندرة المادية وانعدام الاستقرار السياسى[23]. فعندما يكون إجمالى الدخل القومى منخفضا ويتوقف الحفاظ على مركز فى السلطة على مزاج الحاكم، تزداد النزعة الى استغلال «المركز» بأسرع وأحسن ما يمكن. ومن هنا ينبع النهب المطلق العنان على أيدى المقاولين السياسيين، والعنف الذى يصحبه. ونادراً ما نبالغ عندما نشبه المواجهات داخل السراى بتصفية حسابات بين عصابات المافيا. ففى كينيا أغتيل النائب الشعبى جوزيا موانجى كاريوكى الذى كان يطالب بإعادة الأراضى لأصحابها ويدعو الى القومية الاقتصادية ويلعن الفساد واللامساواة الاجتماعية. وقد تم قتله بتواطؤ واضح إن لم يكن من جانب الحكومة فعلى الأقل بعلم البوليس السياسى، وذلك بعد فترة وجيزة

من شنه هجوما مقذعا ضد شركة لونرو التى كانت «الأسرة المالكة» مساهمة فيها. ولا شك فى أن موقفه هذا اعتبر خيانة من جانب رجل غنى يدلله الرأى العام، كان من قبل سكرتيرا خاصا لجومو كينياتا، ثم أحد وزرائه، قبل أن ينشق فى البرلمان، فى اللحظة الحاسمة لتقاسم ميراث فترة الاستعمار: ففى بداية السبعينات انتهت عملية استرداد عدد محدود من كبار الملاك العقاريين الكينيين «للأراضى البيضاء»، وتعزز التقسيم الاجتماعى الذى أوجدته وأمنته الدولة، وتضاءلت يوما بعد يوم إمكانات الانتقال من طبقة الى أخرى[٢٤].

ومنذ عام ١٩٧٢، تلطخت الحياة السياسية فى بنين بالدماء بقتل عدد من منافسى السيد كيريكو فى المجال الاقتصادى بدعوى تدبير «مؤامرات» أو ارتكاب أعمال زنا. أما الغينى الفا - عبد الله ديالو، فيصف أعضاء «اللجنة الثورية» المكلفة بمحاكمته - إذا جاز استخدام هذا التعبير - بأنهم عملاء مستعدون لارتكاب أى سيئات: «{...} كان لوسينى كونده، الشرطى والمدير السابق فى الرئاسة حيث كانت تصرفاته غير الأمينة معروفة لدى الجميع {...} كان يملك سيارة مرسيدس قديمة يبدو عليها أنها كانت تطلب الرحمة مع كل دوران لمحركها. وكان چاك دومارشليه يملك أخرى جديدة تماما. وقد ألقى القبض عليه وسيق الى معسكر بوارو. وكان كونده متربصا له فحلت سيارة محل الأخرى»[٢٦]. هل هى مجرد افتراءات تعود الى الاعتقال الجائر؟ من السذاجه أن نقلل من شأن هذا النوع من الشهادات التى تتميز بسكينة الروح فى أغلب الأحوال. والواقع أن العديد من النظم فى القارة تتصرف حقا كـ «سرقاتوقراطيات»[٢٧]. فالمنافسة بين رؤساء الشبكات المتعلقة برهانات مادية، لا تحرم نفسها من أى وسيلة: الاغتيال، السجن التعسفى، تدمير القرى، ترحيل الأهالى، إشعال الحرائق فى المبانى التى توجد بها أدلة على الاختلاسات التى أرتكبت.

«الماعز يرعى حيثما يتم ربطه»

يتوفر لدينا الآن الأساس الذى يدفعنا الى الاعتقاد بأن «الفساد» شأنه شأن النزاعات التى توصف خلافا للواقع بأنها نزاعات عرقية، ليس سوى تعبير دارج «لسياسة ملىء البطون». وبعبارة أخرى فإن الصراعات الاجتماعية التى يقوم عليها السعى الى الهيمنة وجهاز الدولة تتخذ شكلا متميزا ألا وهو التسابق على الغنيمة التى يشارك فيها أعضاء المجتمع فى مجموعهم - «اللى فوق» و«اللى تحت» معاً-

فى عالم الشبكات. وكان أحد الأحزاب النيجيرية اتخذ لنفسه شعاراً: «أنا آكل وأنت تأكل». ولكن الجميع لا يأكلون على حد سواء. كما نتذكر أيضاً الحكمة الكامرونية القائلة: «الماعز يرعى حيثما يتم ربطه». ولا شك فى أن مصدر الاهتمام برواية أ.كوروما (وسبب نجاحها على مايبدو) يعود الى إعطائه الإحساس بحدة تلك الشهوات والقنوط الاجتماعى الناجم عن الحرمان منها(٢٨). وكثيرا ماتتجاوز الحقيقة الخيال فى هذه الحالات. فباعتراف أحد ضباط صف القوات الجوية الزائيرية مثلا، تم إفراغ هذا السلاح تماما من جوهره نتيجة لأعمال الابتزاز التى عكف عليها أفراده. فقد حوله طياروه إلى شركة للنقل الجوى بأسعار تعادل نصف أسعار شركة الطيران الوطنية اير - زائير: «وكانوا يشترون بالأموال التى ربحوها بهذه الطريقة مواد غذائية فى داخل البلاد بأسعار مخفضة ليبيعوها بضعفى أو ثلاثة أضعاف هذا السعر لدى عودتهم الى كينشاسا حيث تكاليف الحياة أعلى الى حد كبير. وتوصل الطيارون إلى مصدر مالى هائل عن طريق هذا النظام التجارى الذى نشأ فى صفوف القوات الجوية». ولكن المسئولين عن الصيانة لم ترق لهم تلك الأرباح التى كانوا مستبعدين منها فأهملوا صيانة الطائرات «مما تسبب آنذاك فى العديد من الحوادث وأسفر عن مقتل الكثيرين من أفراد الملاحين العسكريين الفنيين»:

«وأخيرا، وأمام ذلك القدر الكبير من دواعى الريبة والخوف من القيام بطلعات على متن طائرات بات ركوبها مجازفة، أدرك بعض القباطنة مدى خطورة الوضع الذى استمر فى التدهور تحت سمعهم وبصرهم، وبدأوا يقترحون على العاملين على الأرض البحث عن مسافرين لحسابهم لكى يربحوا على الأقل مبلغا صغيرا يوميا. وهكذا، كانت تنطلق عدة طائرات يوميا من كينشاسا بواسطة هذا النظام، وعلى متنها ركاب مخالفون للقانون (حوالى ٢ من كل ٥ ركاب!). والواقع أن التعويض عن المعاملة الاجتماعية السيئة فى كافة المستويات كان يتطلب البحث عن حل بالاستفادة من المهنة أو من بيئة العمل والتسبب غير المتعمد فى انهيار الأمة. فالذين كان من حقهم ركوب الطائرات العسكرية لم يعودوا قادرين على العثور على أمكنة لهم على متنها، واضطروا الى دفع مبلغ من المال، أقل على أى حال، بحكم صفتهم العسكرية ليحصلوا على هذه الأمكنة [...].

غير أن هذا النظام الجديد فى حياة القوات الجوية كانت له ميزة هامة، ألا وهى الحد بكل تأكيد من حوادث الطائرات بفضل التضامن المتين بين الجو والأرض الذى عززه السعى المشترك لتحسين الظروف الاقتصادية الصعبة المفروضة من جانب الأقلية المسيطرة».

ولكن وا أسفاه! فقد أجج هذا «التضامن المتين بين الجو والارض» حسد قادة الطائرات المطاردة المستبعدين بحكم الواقع من «التحالف القائم بين المتخصصين فى النقل». ومن فرط غمهم، بدأ الطيارون فى بيع قطع غيار الطائرات وسرعان ما حاكاهم الآخرون. ولم تفلت من ذلك سوى طائرة «المرشد» من طراز س-١٣٠. ونتيجة لهذا «البرنامج الحقيقى والعريض للنهب» أصبح الأسطول بعد قليل فى حالة لا تسمح له بالطيران. وسادت البلبلة فى صفوف القوات الجوية الزائيرية بعد أن حرمت فجأة من مواردها الإضافية. ولذا فقد تعين «اكتشاف نظام آخر للتعويض»:

«وقد تم ذلك بسرعة. ففى كل صباح كان الطيارون والميكانيكيون يحضرون الى القاعدة ويسحبون طائرتين حتى محطة الوقود التابعة لشركة اير زائير لتزويدها تماما بالوقود. وبمجرد الانتهاء من هذه العملية كانوا يعيدون الطائرتين الى الحظيرة لإفراغ خزاناتهما. وكان أول زبائن هذه العملية البسيطة زوجات العسكريين فى معسكر التدريب التابع لشركة النقل الجوى اللاتى كنّ يشترين الوقود بأقل من نصف سعر اللتر ويذهبن لبيعه بسعر المحطة فى مناطق ماسينا وكيمباسيكه وبالأخص فى كيسانجاني. وسرعان ما أصبحت ممارسة هذا البيع رسمية إزاء الرؤساء لأن كل شئ كان يتم علانية ولأن المدخل الرئيسى لقاعدة ندجيلى الجوية كان يفيض كل يوم ببراميل فارغة وصفائح كبيرة وأوانٍ من كل نوع تحت بصر الحراس الحسود، الذين ما كانوا سيتركون هذا العدد الكبير من الزبائن يمر لولا الرشوة التى يحصلون عليها، بل إنهم كانوا يساعدونهم على نقل البراميل حتى الحظيرة بل وحتى باب الخروج».

إنها لشهادة مثيرة، فضلا عن طرافتها وطابعها الفكه. وهى تدل على مدى تَحَول «الفساد» الى أسلوب للصراع الاجتماعى، بالمعنى الكامل للكلمة، ومدى اعتماده على وعى سياسى حى باللامساواة:

«وأثناء كل هذه العمليات، لم تكف أبداً الاحاديث، وتعرضت بالأخص لانعدام ذمة السلطات القائمة المصممة على عدم معاملة شعبها بالشكل اللائق. كان الجميع يتمتمون: «الحياة مستحيلة مع ابن آوى هذا الكبير. يجب أن يرحل وأن يترك مكانه لشخص آخر ربما سيتصرف على نحو أفضل»، «من المستحيل أن نعيش فى بلدنا هذا نحن العسكريون. إننا نعانى نحن وعائلاتنا من سوء المعاملة بينما يعتقد كل الناس أننا محاسيب موبوتو». وكانت هذه الأقوال تتردد فى كل الأوساط العسكرية فى البلاد، بما فى ذلك العسكريين الأميين تماما الذين كانوا يلفظون المرشد، وبالأخص قدامى أفراد الشرطة الاستعمارية الذين كانوا يحنون الى تلك الفترة، والذين بدأوا حياتهم العملية فى صفوف المؤتمر الوطنى الافريقى الى أن جاء اليوم التعس الذى جاء بموبوتو على رأس بلدنا، فى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥. والواقع أنه فى ظل رئاسة السيد جوزيف كازاڤوبو، أول رئيس لجمهوريتنا، كانت المعاملة عادلة فى كل أسلحة الجيش وجميع القطاعات الأخرى العامة والخاصة، بينما يخص نفسه اليوم ابن الآنسة ييمو بنصيب الأسد ويجعل من كل شعبه رهينة»[٢٩].

واللوحة التى يرسمها أ. موريس عن غينيا فى عام ١٩٨٥ - بعد وفاة سيكوتورى وقبل ظهور صندوق النقد الدولى على المسرح - تؤكد هذه الافتراضات. فقد كان الأثر الرئيسى لهجمة العسكريين بعد فترة قصيرة من جناز القائد العجوز، هو وضع حد لاحتكار عصابة المافيا الممسكة بالسلطة منذ ٢٥ سنة. وقد انتهى ذلك بتحرير الاقتصاد، وبعبارة أخرى بإصابة نظام النهب بالخلل. وكانت ثورة سياسية وإن لم تؤد الى ضياع كل ما كان لدى المستفيدين من النظام السابق. فمع أن الشخصيات الرئيسية فى عشيرة تورى تمت إبادتهم سراً بعد بضعة شهور من الاعتقال، إلا أن غالبية كبار الموظفين «المتمرسين فى المتاجرة بالنفوذ» ظلوا فى أماكنهم وتمكنوا من حقن الاقتصاد بالأرصدة الضخمة التى جمعوها سراً فى السبعينات بفضل السوق السوداء وتهريب الماس. غير أن الرئيس لانسانا كونته اضطر إلى قبول «مطلب جميع الفئات المظلومة سابقاً، بالمشاركة فى تقاسم الثروات والمناصب». وقد أدت هذه المزايدة «المتفجرة بطريقة كامنة» إلى «تفاقم الفجوة بين الموظفين والأفراد، وبين المدنيين

والعسكريين، وبين سكان العاصمة والأقاليم، وبين المقيمين فى البلاد والغينيين فى المهجر،وكذلك بين الجماعات العرقية». وظهر فى صفوف هذه الجماعات والشبكات نفسها «ما يشبه مجموعة من العلاقات المتناقضة والجدلية، حيث تجد القوى الاجتماعية نفسها مضطرة دائما الى تعريف نفسها بالنسبة للقوى الأخرى، كمتواطئة معها وغريمة لها فى آن واحد»[٣٠].

وقد تطعم ما تسميه الصحيفة القومية اليومية التى تصدر فى كوناكرى «باليه التجارة المتعذر وصفه»، برشوة الموظفين واختلاس أموال ومعدات المؤسسات والموانئ والإدارات على نطاق واسع[٣١]. وكما هو الحال فى زائير تختلط فى الواقع هذه النشاطات الاقتصادية غير الرسمية مع ممارسات الدولة، لأن المجالين لا ينفصل أحدهما عن الآخر. والى جانب ذلك يتميز طابع استراتيجيات مجرد البقاء على قيد الحياة بالنسبة لأغلبية السكان بنفس طابع استراتيجيات التراكم التى تنتهجها أقلية من المسيطرين. وعلى أى حال فإن الحدود بين هاتين الفئتين رقيقة. فتطورات الأوضاع ومناورات الشبكات المتنافسة بدعوى إصلاح الأخلاقيات السياسية واحترام الشرعية التى يخرقها الجميع، يمكن أن تقضى فى أى لحظة على الممتلكات، على غرار ما حدث فى كوناكرى فى يونيو ١٩٨٥، عندما نهبت متاجر المالينكه على أثر محاولة انقلابية[٣٢].

وعلى عكس ما تتصوره فكرة ساذجة، لا ينفرد الكبار وحدهم بالفساد والنهب[٣٣]. فهى سلوكيات سياسية واجتماعية يشترك فيها معظم العناصر الاجتماعية، على نطاق تختلف حدوده. وهناك رمز رائع فى نهاية الأمر يتمثل فى «أطول خط للضغط العالى فى العالم» يربط خزانات إنجا فى إقليم الشابا بزائير: فقد انتزع منه سكان القرى القضبان الحديدية ليصنعوا منها أسرة ومعاول وأدوات أخرى. وكانت عملية تقطيع أوصاله يوما بعد يوم هى رد الفعل الشعبى المتواضع إزاء الأرباح الهائلة التى حصل عليها المنفذون الأجانب وصانعو القرارات الزائيريون عن طريق هذا المشروع الضخم الذى لا جدوى منه[٣٤]. بيد أن «طقوس التعبئة» فى الدولة التى أعقبت الاستعمار تترك المسيطرين وسائل الدفاع، بقوة السلاح، عن مصالحهم المادية مع الزعم فى الوقت نفسه أنهم يذودون عن المثل العليا النبيلة للتنمية والنظام العام. وبهذا المعنى تكون بالفعل «سياسة ملىء البطون» فى افريقيا مسألة حياة أو موت. مسألة حياة إذا استطاع المرء أن يقتطع نصيبه من «الكعكة الوطنية»

دون أن يكتشف أمره. ومسألة موت إذا تعين عليه أن يكتفى بما يُفترض أنه أجر، ويكفى لسد رمق الأسرة الأيام الثلاثة الأولى من الشهر أو اذا أساء تصويب الضربة المنقذة أو ضبط متلبسا أو قضى عليه منافسوه حتى وإن كانوا متدثرين بزى الاستخدام الشرعى لوسائل القهر. كان ذلك المصير المؤلم فى عام ١٩٧٩ لأهالى كاتاكيلاى ولواموبلا فى زائير، الذين راحوا ضحية لنيران الوحدات العسكرية التابعة بشكل مباشر للحكومة المركزية وشركة باكوانجا للمناجم، المسماة ميبا. ومع ذلك كان أغلب مستغلى مناجم الماس يدفعون الإتاوات للسلطات التقليدية وقوات النظام المحلية ويعتبرون أنفسهم فى وضع سليم:

«عندما وصل العسكريون، اصطفوا وظهورهم للتل بحيث لا يتركون لنا إمكانية للهرب سوى عبور نهر مبوى – مايى. وبعد ذلك أنذرونا بالاستسلام فردا فردا مع تسليم ما فى حوزتنا من أحجار الى المساعدين. ولم نتحرك. وحثنا على التحرك العسكريون الذين يحفرون للبحث عن الماس لصالح العقيد، قائد الدرك الاقليمى، وهم الذين يتقاضون منا ثمن بطاقات الاستغلال، والمفترض فيهم أنهم متواجدون هنا لحمايتنا (وجميعهم يرتدون ملابس مدنية) ويحصلون على مكافآت من الماس. ولم نتحرك. ولما كان الوقت يمضى، أصدر المساعدون الأمر بإطلاق النار على الجمهور وهو ماتم. وسقط البعض. ونتيجة للذعر انقسم الباقون على قيد الحياة الى فريقين، فألقى بعضهم بنفسه فى الماء لمحاولة العبور، وشق الآخرون ممرا لهم وسط طابور العسكريين. وعندئذ انهمرت طلقات الرصاص. وكان الرجال يتساقطون مثل الذباب. وراح الجنود يخلعون ملابس الضحايا لأخذ الأحجار الكريمة [...]. وفى كاساى الشرقية أصبح من الأمور الطبيعية أن يطلق جنود الدرك الرصاص على المستغلين غير القانونيين وأن يقتلوا بكل نذالة الشبان والعاطلين الذين لا توجد لديهم أى وسيلة حياة أخرى فى مدينة لا توجد بها صناعة سوى شركة ميبا [...]. ومما يزيد من خطورة الوضع أننا مقتنعون بأننا نستغل الماس رسميا. فالجيش الزائيرى يحصل على حقوق استغلال قدرها ٥ زائير (العملة المحلية) من المستغلين غير القانونيين و٢٠ زائير من

المهربين. وعلاوة على ذلك يتناوب العسكريون على الموقع ويتقاضون ماسا لكى يتركونا نواصل العمل. ومما أثار دهشتنا حقا، أننا كنا نعتقد أنهم يتلقون الأوامر من نفس الرئيس، ولكن الفرق القادمة اصطدمت بالفرق المغادرة. وعلاوة على ذلك، كم كانت دهشتنا عندما وصلت قوة الصدام (العسكريون + رجال شركة ميبا) أن وجدنا أن العسكريين الذين يتولون حراستنا والذين يعملون فى آبار قائد الدرك، ويستغلون معنا ويتقاضون رسوم الاستغلال وشراء الماس، وجدناهم يتخفون أو يهربون أو يقاومون»[٣٥].

وتكتسب رواية هذا الشاهد كل معناها إذا ما تذكرنا أن الماريشال موبوتو وأسرته وكبار الساسة والعسكريين مهتمون شخصيا بتسويق الماس[٣٦]. وفى مثل هذه الظروف يكون الصراع الاجتماعى مقامرة لا يسلم فيها إلا من كان متصلا بالسلطة. ومن المسلم به أنه من الأسهل أن يثرى المرء فى ظل السلطة، من أن ينطلق من مركز التبعية أو العوز. غير أن هذا الأمر المسلم به يمكن ألا يبقى المرء بسببه على قيد الحياة فى افريقيا. وبالطبع سيكون هناك قدر من المبالغة إذا طُبقت هذه النظرية على القارة فى مجموعها وبشكل قاطع. فتقاسم الغنيمة أقل من ذلك قسوة فى السنغال وساحل العاج والجابون وبالأخص فى تانزانيا. ومع ذلك نجد فى هذا البلد الأخير حالة تشبه بشكل غريب حالة كاساى – الشرقية، مع فارق واحد وأساسى، وهو أن نهايتها تبدو حتى الآن غير مأساوية. ففى مركزى كاهاما ونزيجا، طالب باحثون عن الذهب من الحكومة فى عام ١٩٨٨، بمعاقبة المسئولين عن شركة المناجم الحكومية (ستاميكو) وعن الإدارة المحلية، لأنهم، على حد قولهم، يصدرون المعدن الثمين بطريقة غير قانونية. وقد اعترفوا بأنفسهم بأنهم يعملون بطريقة غير مشروعة ولكنهم ألقوا التهمة على مسئولى شركة ستاميكو، الحريصين على «ضمان احتكار استغلال هذه المناطق لأهداف شخصية»: «وهناك خبراء فى المسائل المنجمية يقال إنهم متورطون فى عمليات «تهريب» و«ابتزاز»، ويستخدمون بالأخص فى هذه العمليات الاستغلالية غير القانونية، رجال البوليس المكلفين بمنع عمال المناجم المحليين من دخولها»[٣٧]. ويوحى تَحَول اقتصاد كينيا والكامرون الى اقتصاد نهب فى غضون بضع سنوات، بأن من السهل الانتقال من مرحلة الى مرحلة أخرى فى «سياسة ملء البطون».

وعلاوة على ذلك يتشابه الانحراف بالفساد. فعلى الرغم من خطب الكبار واستياء سكان الأحياء الرفيعة، إلا أنه يجب أن يُفهم على حقيقته: إنه أسلوب عنيف للاستحواذ على ثروات الدولة تلجأ اليه أقلية نشطة وفاقدة الأمل. وقد يصدم القارىء ذلك الوصف السياسى للسرقة والجريمة. ولكن كيف يمكن العدول عنه إذا تذكرنا الميول الجنائية لدى السلطات؟ ومن جهة أخرى فإن العمالة الزائدة المستمرة تمنع المفلسين من الحصول على السلع الرائجة (وبالأخص المستورد منها) واختيار زوجة (وهو شرط لا غنى عنه للاعتراف بالشخص فى المجتمع). والكبت الاجتماعى الناجم عن اقتصاد البقاء على قيد الحياة والنهب يصل الى مدى يدفع العديد من «الصغار» الى اختيارات جذرية: إما الاستغراق فى الجنون، مثل ذلك العاطل الذى خصى نفسه لأنه «لم يكن لديه قط قدر كاف من المال ليستحق امرأة»[٣٨]، وإما الحصول بالقوة على ما يأباه له المجتمع.

ويدرك ذلك تماما من هم من المراتب العليا، الذين يعانون أكثر فأكثر من حمى الحصار، تحت حماية حراسهم. ويعتبرون اللصوصية تهديدا سياسيا ضد أقدميتهم المطلقة، وهو تهديد مصدره الأساسى «الشباب» و«الصغار». وقد صاح رئيس فرع ووري بالاتحاد الوطنى الكامرونى فى عام ١٩٧٢: «لاتزال ذاكرتنا حية بخصوص بداية الإرهاب فى المقاطعة. كانت هذه البداية من صنع الشباب». وكان يقصد بذلك تمرد اتحاد شعوب الكامرون فى الخمسينات[٣٩]. ففى هذه الفترة كان المستوطنون الأجانب فى دوالا قد شبهوا الاضطرابات القومية بالإجرام[٤٠]. وبصفة عامة راحت البيروقراطية الاوروبية التى شغلتها مشاريع «الاحتلال الثانى» وصدمتها الإضرابات الكبرى الأولى فى القارة، راحت تتصرف فى الكثير من الأحوال منذ بداية الثلاثينات، ببذل الجهود لصالح خلق طبقة عاملة مستقرة ومنضبطة، تحصل على أجر أفضل نسبيا، مع محاولة عزلها عما يبدو لها أنه قد أصبح خطرا اجتماعيا رئيسيا، ألا وهو حثالة البرولتاريا التى لا تقوم إلا بأعمال مؤقتة. وعلى سبيل المثال فقد تبنى هذا التفكير النقابى الكينى توم مبويا، عندما أصبح وزيرا للعمل[٤١]. وفى شمال نيجيريا اليوم، يربط السراكونا شبح الانتفاضات المهدوية بنمو فئة *الجرداوة* المقيمين فى المدن، وهم تلاميذ مدارس حفظ القرآن الذين كانوا يعيشون فى الماضى على صدقة المسلمين والأعمال الموسمية[٤٢].

وقد حققت فئة اللصوص الفتية، من عدة زوايا، ما فشلت فى تحقيقه تمردات

الفلاحين والمظاهرات النقابية. فقد أقامت فى عدة عواصم افريقية وبشكل دائم «توازنا كارثيا» حقا ولم تترك للمحظوظين سبيلا آخر سوى تحويل القمع الى نظام دائم. ولما كان اللصوص مطاردين من جانب بوليس لا يعرف الرحمة - اللهم إلا إذا كان متواطئا معهم - ويخضعون لقانون الرجم القاسي، فإنهم لايجدون أى بديل أخر سوى «القتل أو السقوط قتلى»[٤٣]. ومع ذلك تتزايد أعدادهم. ومن الناحية الإحصائية، أصبحت اللصوصية أحد «أساليب العمل السياسى» الرئيسية المتبعة فى جنوب الصحراء، هذا إذا قبلنا بأن تصرفات الدولة ترتبط بتوزيع الثروة. وقد اعترف أحد كبار الشخصيات فى نظام الكامرون فى ١٩٧٤ بأنه «{...} حتى لو عبأنا كل الجيش الموجود تحت تصرفنا، لن نستطيع إلقاء القبض على كل الشباب الجانحين {...} لأن عددهم يفوق كل ما لدينا للحفاظ على النظام»[٤٤].

والحق أن المشكلة ليست مطروحة بهذه الطريقة تماما. فمجال الشرعية لا يتميز بكل دقة عن مجال الجنح والجرائم. فالعديد من المواطنين المحترمين يتركون مجال الشرعية على فترات منتظمة تحت ضغط دين مطلوب تسديده، أو حفل عائلى يتعين الإسهام فى إقامته أو رغبة ظلت غير مشبعة طوال فترة طويلة. ويكفى ألا تمتد اليهم يد العدالة فى هذه اللحظة بالذات، ليعودوا من جديد الى أحضان القانون دون أن يكون أحد قد رآهم أو كشفهم، وذلك الى أن ينتهكوه مرة أخرى. ففى أثناء هبة بانچول فى ١٩٨١ أو نايروبى فى ١٩٨٢ أو داكار فى ١٩٨٨، انضم أرباب أسر محترمون الى صفوف حثالة البرولتاريا لنهب المتاجر التى حطمت واجهاتها. أما الانحراف الاقتصادى فهو أمر دارج فى كافة المنشآت. ولكن على العكس من ذلك فقد انخرط أعضاء العصابات الحضرية فى هذا الوسط، شيئا فشيئا وبخطوات متعرجة تقريبا، ولا يعنى لجوؤهم الى الجنوح أن تهميشهم سيكون نهائيا[٤٥]. والانحراف المعاصر، المؤقت يذكرنا بطقوس اللبن واللحم والعنف التى كان الفتيان المحاربون يحصلون بمقتضاها فى الماضى على وضع البالغ فى الترتيب الاجتماعى. وسواء كان هذا الانحراف نهائيا أو طويل المدى، فهو امتداد لنشاط العصابات الريفية الغابرة[٤٦].

وعلى أى حال فإن «سياسة ملىء البطون» تشكل الاستمرار الدقيق للنزاعات الغابرة. فالمسألة تتعلق اليوم، كما كانت بالأمس، بالاستئثار بالثروات الذى يتطلع اليه الأكبر سنا. ويتصدى الشباب لهذا الطموح. ومما له مغزاه أيضاً أن النساء لا يتكيفن مع ذلك فقد شنن «حرب حقيقية بين الجنسين»[٤٧] ضد الرجال. ومرة أخرى

لا يؤدى ذلك بالضرورة الى حماية الأخلاق وكثيرا ما يتم تحرر الفتيات وتقدمهن الاقتصادى من خلال المتاجرة بأجسادهن، وكذلك من خلال العمل فى مجال التجارة أو الصناعة أو فلاحة الأرض[٤٨]. ويؤكد انتشار الأمراض التى تنتقل عدواها من خلال العلاقات الجنسية فى القارة، والعواقب المأساوية لأحد تلك الأمراض، يؤكد مرة أخرى أن «الأكل» هو قضية حياة أو موت فى جنوب الصحراء. غير أنه يجب التأكد فى نهاية الأمر من أن المشكلة سياسية فعلا وفقا لمفهوم دقيق الى حد ما لتلك الصفة.

ظهور حيز سياسى

نحن ننأى بأنفسنا عن ذلك الميل، المنتصر فى الكثير من الأحوال، إلى النظر إلى العناصر الاجتماعية الأفارقة على أنهم انزيمات شرهة مدفوعة فقط بالرغبة فى أن تقتات بالتحديث الغربى والاستعداد لإشباع تلك الرغبة. ويجب أن نتعامل مع تعبير «سياسة ملىء البطون» بكامل معناه. فالأمر لا يتعلق فقط «بالبطن» ولكن أيضاً «بالسياسة». ويدل الأسلوب السياسى الافريقى على أننا بصدد أخلاقيات لا تقتصر بالضرورة على الكسب. فإعادة توزيع الموارد التى تم جمعها توفر المكانة لرجل السلطة وتجعل منه «رجل شرف» (سامبا لينجر بلغة الولوف)[٤٩]. وبهذا الشرط يكون الرخاء المادى فضيلة سياسية سامية بدلاً من أن يكون موضعا للإستهجان. وقد صاح هوفوييه - بوانيى ذات يوم، وهو يهاجم خصما له: «كان لا يملك شيئا، ولا حتى دراجة»[٥٠] وكان يفخر بأنه استورد أول سيارة كاديلاك فى البلاد، مما أثار سخط الحاكم الفرنسى بيشو. ومما يذكر عنه أنه أذل المعلمين المضربين فى خطاب مسهب بشدة إسرافه قائلا لهم: «الناس تندهش لأنى أحب الذهب. ولكننى وُلدت وسطه»[٥١]. ويتردد هذا النوع من التباهى فى كينيا أيضاً. ولا شك أن السيد اولو ويتيپتيپ، وزير السيد آراب موى تمادى فى ذلك الى حد كبير عندما أعلن بلهجته الفظة المعهودة: «أنا من الماساى. وعندى مال. أنا لا أبيع دجاجا[...] ويمكننى أن أنفق ١٥٠مليون شلن من جيبى الخاص لزواج ابنى {...}. وعندى ست سيارات ومنزلان كبيران واثنتا عشرة زوجة وسبعة وستون طفلا»، أو عندما كان يقول عن المعارضين: «هؤلاء القوم ليسوا صغارا، إنهم ذوو كروش واسعة مثل اولوويتيپتيپ»[٥٢]. ولكن جومو كينياتا ويخ هو أيضاً قوميا راديكاليا كان يعارضه: «عندك كونجو كارومبا، لقد استثمر فى الحافلات وكسب أموالا، وأنت، ماذا فعلت لنفسك منذ الاستقلال؟»

ومنذ فترة مابين الحربين، كان كينياتا قد حصل مقابل تعيينه سكرتيرا عاما لرابطة كيكويو المركزية على مرتب يعادل ما كان يتقاضاه من بلدية نيروبى، الى جانب علاوة إضافية لتغطية نفقات التمثيل ودراجة بخارية. ويقول أحد شهود تلك الفترة: «كان كينياتا فشارا، شريباً وزير نساء، ولكنه كان يجيد عمله تماما. كان يحب النظافة وحسن الهندام دائما. وكان مسرفا ولكنه كان يعرف أيضاً كيف يتقدم بجسارة». وأخيرا، لم يكن النائب الشعبى ج.م. كاريوكى فى حاجة إلى إخفاء ما يتمتع به من يسر، بعد ذلك بأربعين سنة، لكى يحظى بمصداقيته لدى الوانانشى (أولاد البلد، المواطنون)[٥٣].

وهناك وجوه أخرى مثل ننامدى ازيكيوه فى نيجيريا والمارشال موبوتو فى زائير، تؤكد أن الثروة من صفات الزعيم الحقيقى، أحيانا للأمل فى أنها ستنهيه عن استغلال منصبه[٥٤]. ومن المناسب أن تؤكد ذلك البدانة الجسدية، ومن وجهة النظر هذه يكتسب تعبير «سياسة ملىء البطون» بعدا رمزيا أقوى مما يشير الى ذلك فى بداية الأمر مفهومه الجدالى. فالثروة دليل كامن فى نهاية المطاف على التوافق مع قوى الكون[٥٥]. وتلك ظاهرة يكتنفها الالتباس بالطبع. فهى تكشف أيضاً عن تصرفات سحرية بالأخص عندما لا يكون هناك تفسير واضح للإثراء ولا يكون مفيدا للآخرين. ولذا فإن بعض الساسة يمكنهم أن يحتلوا موقعا آخر وأن يستغلوا السخط الشعبى ضد من «يستحوزون» ويدللوا على تواضعهم الشخصى، على غرار جيرى رولينجز وتوما سنكارا أو برنار فونلون فى الكامرون الذى كان يستقل سيارة ڤولكس صغيرة الى أن أمره السيد اهيدجو بأن يأخذ مرسيدس من مجموعة السيارات المخصصة للوزراء.

وهكذا تتواجد فى قلب المدينة نفسها الظواهر الاجتماعية التى يعتبرها الرأى العام الغربى فسادا للدولة وانحطاطا سياسيا. وهذه الظواهر تكشف عن الصراعات الاجتماعية وإجمالا عن الثقافة الأخلاقية التى تدين الاستحواز على السلطة وثمراتها وتحول دون ذلك أحيانا، وتتمسك بقدر من الحرية وتصم بعض أشكال الظلم الاجتماعى باللامشروعية. ويتعين الاعتراف بأن هذه الظواهر تضفى على المفاهيم الشاملة للديمقراطية والسلطوية والشمولية أو مفهوم الدولة، المصداقية الوحيدة فى جنوب الصحراء: تلك التى يحققها التاريخ ويرسمها مساره الطويل المدى.

ولا يعنى ذلك أن الأفارقة لم يستوردوا فى الوقت نفسه تصورات أخرى من آوروبا

أو أمريكا أو آسيا. وهم اعتنقوا فعلاً الليبرالية أو الماركسية - اللينينية أو المسيحية حتى وإن اقتضى الأمر تطعيم هذه المبادئ بأفكار سياسية نابعة من مواطنهم الأصلية. وتعدد اللغات والألسن الذى يتحركون داخله بخفة ومرونة ملفتة للنظر ينعكس على مجال الدولة. وعلى سبيل المثال، فإن برتيل، وهى فتاة فى الثالثة عشرة من عمرها، من أهالى برازاڤيل، تتكلم لغة اللارى مع أسرتها، وتعبر عن نفسها على الوجه الأكمل باللغة الفرنسية، وبيسر بلغة المونوكوتوبا، وتعرف الانجليزية المدرسية وتفكر باللينجالا!

وهذه المرونة هى التى سمحت لشارل نجونجو، بأن يراقص، وهو يرتدى بذلة من ثلاث قطع جديرة بمديرى بنوك لندن، الفلاحات الكيكويو المسنات فى دائرته عندما قرر ترك منصبه كنائب عام وخوض المعركة لدخول البرلمان. وهى التى سمحت أيضاً للحاج سير أحمد بللو أن يجمع فى آن واحد بين أصوله الارستقراطية والإصلاحية البيروقراطية والتقوى الإسلامية. وهكذا تنهل العناصر السياسية من تعددية «الأنواع الاستطرادية» للسياسة - التى عرّفها ميخائيل باختين بأنها أنماط ثابتة نسبيا من التعبيرات التى تربط بشكل خاص الزمن والحيز[٥٦] - وهم يجعلونها تتشابك معاً فى نسيج مُحكم. وكنا قد أدركنا ذلك فورا: فعمليات التهجين اليومية هذه لا تكشف عن انسلاخ ثقافى مرتبط بتوجه الدولة المفترض نحو الخارج، بقدر ما تفصح عن أيديولوجية داخلية حقيقية توحى بابتكارات مؤسستية أو إدارية مستمدة من السجل الدستورى والبيروقراطى للسلطة[٥٧].

وهذا الوضع المتميز بتعدد اللغات والثقافات ليس مثاليا. فهو مصدر تناقضات وتمزقات وعذابات عانى منها مثلا المسيحيون الكيكويو المجبرون رغم أنوفهم على حلف يمين الماو - ماو فى الخمسينات. ومع ذلك فإن التهجين السياسى يؤدى الى ابتكار تحديثات خاصة فى الدولة تحيط بعملية تقاسم «الكعكة الوطنية» وتتضمن مفهوم تصيد السلطة[٥٨]. والواقع أن توزيع حصص غنيمة ما بعد الاستعمار لا يتم بعيدا عن أى قواعد، أى بقوة الساعد أو العنف. فهذا التوزيع يخضع جزئيا على الأقل لوساطة سياسية، ذات طابع مؤسستى وايديولوجى فى آن واحد، أنكره بصفة عامة المؤلفون الماركسيون، ولكن مختلف أحداثه أشارت الى رسوخه. فقد بذلت «العائلة الملكية» وحلفاؤها فى كينيا الجهود لسد الطريق أمام السيد آراب موى بشن حملة «تغيير الدستور». ومن الممكن أن يكونوا قد فكروا فى وسائل أكثر صرامة،

كما أكد ذلك فيما بعد أنصار الرئيس الجديد، ولكن دون أن يعتبروا الاستشهاد بهذا البعد الدستورى غير مجد[٥٩]. وفى الكامرون أيضاً كانت «الشرعية الرئاسية» أداة قوية لتعبئة الرأى العام ضد مرامى السيد اهيدجو عندما قام بمحاولة لانقلاب دستورى ثم عسكرى فى ١٨و١٩ يونيو ١٩٨٣. وفى السنغال أو ساحل العاج كان تعديل الدستور آلية لها قيمتها لتنظيم الخلافة فى الرئاسة بحيث يكون من العبث اعتبارها كأن لم تكن أو تجميلها. إنها علامات تدل على تبلور مجتمعات سياسية حقيقية، مزودة بقيادات مستقرة نسبيا وعدد محدود من أساليب العمل. ويزيد ذلك من إمكانية التنبؤ بتطوراتها، على عكس ما يرتئيه ر.ه.جاكسون وس.ج.روزبرج[٦٠].

وهكذا تشكلت خلال أقل من قرن أحياز سياسية حول الدولة اعتمادا على التحول الاستعمارى. ويتعين ألا نغالى أو أن نقلل من شأن مضمون هذه الأحياز السياسية، المختلف على أى حال حسب الظروف. ويتوقف هذا المضمون على عدة أنواع من التطور.

فقد أتاحت أولا التكنولوجيا الغربية إمكانية توحيد الأراضى، عن طريق شبكات طرقها وطائراتها وتليفوناتها وكمبيوتراتها وأسلحتها. ولو اكتفينا بقول ذلك، على طريقة ك.دوتش[٦١] لكان ذلك معناه أننا لم نقل بعد أى شئ. فمن الأفضل أن نحدد بدقة الاستخدام السياسى لتلك التكنولوجيا: فقد استبعد السيد اهيدجو تنفيذ الطريق الذى يصل بين دوالا وياونده لعرقلة اندفاعة الباميليكه والإبقاء على التفتت البشرى فى الجنوب، وحرص الماريشال موبوتو على مدّ «أطول خط لكهرباء الضغط العالى فى العالم» لكى يكون تحت تصرفه قاطع التيار المتحكم فى مدّ أقليم شابا «الذى تحوم حوله شبهات محاولة الانقسام» بالطاقة الكهربائية[٦٢].

ثم إن حيز الدولة يصنع من خلال الإكراه الذى لم تبخل بشأنه السلطات التى أعقبت الاستعمار، أكثر من أسلافها. وتمارس السيطرة بلا مواربة خاصة وأن كافة هذه الابتكارات التكنولوجية تيسر لها ذلك بالذات. فهناك العمل الإجبارى بدعوى الاستثمار البشرى، والكبسات وعمليات «التمشيط» للتفتيش على أداء الضرائب، والترحيل الإجبارى للمواطنين العاطلين الى الريف، ومكافحة «التكدس البشرى» و«العناصر غير المرغوب فيها» فى مراكز المدن، وتجميع القرى، وإخلاء الأحياء بقوة السلاح، والمشاركة الإجبارية فى مظاهرات لا تنتهى لمساندة النظام، واجتماعات «التعبئة»، وتلقين الطقوس التقليدية الجديدة للخضوع السياسى، والعضوية فى

الحزب الأوحد أو الحزب المهيمن بقوة القانون أو بالأمر الواقع، وفرض مصطلحات رمزية - وبالأخص فى الملبس والإشارات - والضرب والجلد والقتل والتعذيب والوشاية والاعدام فى الساحات العامة، والسجن بلا محاكمة. وهكذا يفرض رجال السلطة تحكمهم فى السكان الذين يريدون أن يخضعوهم عن طريق قوات النظام وبواسطة المخبرين، حتى أنهم يتصرفون كما لو كانوا قوات احتلال عسكرية[٦٣]. فالدولة مفروضة إذن بالمعنى الأولى للكلمة. ويعترف سكان القرى بأنهم «مثل النساء. إذا جاء أحد من المدينة ليقول لنا ما علينا أن نفعل، لا يمكننا إلا أن نقول نعم»[٦٤]. ويحتج المطرب النيجيرى فيلا رانسوم كوتى، بسخط كما هى عادته: «[...] الجنود كانوا يضربون الناس بالسياط فى الشارع. نعم جنود ينهالون بسياطهم على المؤخرات! قل لى أين يوجد مثل هذا القرف فى العالم! فى جنوب افريقيا؟ ولا حتى هناك!»[٦٥]. ويتعين من جديد ألا نغض الطرف. إن الاندماج السياسى العزيز على العلماء البنيويين - الوظيفيين الأمريكيين يصدُق فى المقام الأول على النشاط البوليسى الدؤوب. وقد بين م.ج. شاتسبرج كيف أن المركز القومى للوثائق، وهو هيئة مستقلة عن المراتب السياسية والإدارية تتلقى الأوامر مباشرة من الماريشال موبوتو، يعتبر أحد الأجهزة الأساسية فى النظام الزائيرى. وهو ليس فقط أداة فعالة للزجر والرقابة، بل وأيضاً قناة حقيقية للتفاعل السياسى، يربط بين أسفل المجتمع وأعلاه، لقيامه بتزويد السلطة بالمعلومات التى تحتاجها عن الأقاليم، حتى وإن اختتمت التقارير التى لا تحصى ولا تعد بالعبارة المقتضبة المعهودة و«الوضع هادئ»[٦٦]. وقد أوضح ذلك السيد ڤودواوى تى پيماكو،مفوض الدولة للإدارة المحلية، فى عام ١٩٨٢: «وإذا كان هناك شئ يسير على نحو جيد فى زائير، بالرغم من الأزمة، فهو أجهزة الاستخبارات التابعة لنا!»[٦٧]. وفى الكامرون، كان الأمن القومى يضطلع بدور مماثل فى السبعينات، فيشارك بنشاط فى اختيار المرشحين الذين يعينهم الحزب من أجل مختلف الانتخابات، ويراقب اجتماعات الجمعيات والاحتفالات الدينية بشكل ملحوظ بما فيه الكفاية لكى يمكن التعرف فى أغلب الأحوال على رجال هذا الجهاز، والنظر اليهم باعتبارهم الممثلين الرسميين للشرعية. وكانت مهام التحرى عن الأفراد الذين تحوم حولهم شبهات المعارضة توكل بسرعة الى الإدارة العامة للدراسات والتوثيق الرهيبة التى كانت سمعة فرقتها المختلطة المتنقلة المشئومة فى مجال التعذيب قد ذاعت[٦٨]. ووفقا لشهادة ووله سوينكا، فإن أجهزة الأمن لها أهمية لا تقل عن ذلك

فى نيجيريا على الرغم من العلاقة «الأسلم» بين الدولة والمجتمع المدنى[٦٩]. وقد ألقت الضوء أيضاً على هيمنتها فى كينيا التحقيقات الخاصة بقضية نجونجو[٧٠].

غير أن الأمر الأساسى لا يتمثل فى أشكال الإكراه الاجتماعى هذه. أو بعبارة أدق فإن هذه لا تبلغ فعاليتها إلا كاستكمال لعمليات أخرى تتعلق بشمولية الدولة. وبعض هذه العمليات لها طابع اقتصادى أو مالى: فالدولة فى افريقيا، إن لم تكن «سوقا» بالمعنى الليبرالى للمفهوم، فهى على الأقل «مستودع» يحكمه حد أدنى من الترابط. والعمليات الأخرى سياسية وتهمنا بشكل خاص. فمن سنة الى أخرى، يفوض التنظيم الشخصى للدولة الجذمورية التى يمثلها رئيس الجمهورية، يفوض فى ذلك الإدارة التى حلت فى كل مكان تقريبا محل الحزب، كأداة للحكم. وقد ظلت هذه الإدارة ملتزمة عموما على الأقل بشكل النموذج البيروقراطى الأجنبى أصلا، إن لم يكن بروحه . كما أن شكلية الإدارة مضرب للأمثال. فكوادر الإدارة المتصلون بشكل مباشر بالحاكم باعتبارهم «المدخل» إليه والساهرون لحسابه على طاعة الأقاليم، يتصرفون هم أيضاً وفقا لقواعد وبعقليات تتطلع إلى العالمية. إنهم يتقنون المعجم الڤيبرى، ويمارسون ذلك بحماس لصالح سلطة كثيرا ما تنبع أصلا من طراز آخر فى الشرعية[٧١].

وهنا تظهر الديناميكية المركزية التى تسهم فى تكوين حيز الدولة. ففى ظل قرن من السيطرة الاوروبية أو الخلاسية ومن النضال ضد الاستعمار والإدارة التى أعقبته، تأكدت «إشكاليات مشروعة» تحدد «مجال التصور السياسى»[٧٢]. فقد استقرت أساليب للعمل وتكونت معاجم وتثبتت أنماط خطابية بحيث أصبح التفكير خارج إطاراتها لتواصل المجتمعات أمرا غير متصور، علما بأنها (أى أساليب العمل..الخ) تشارك فى هذا التواصل نفسه. وهذا هو السبب الذى يرجع اليه اختلاف فحوى الحياة السياسية الى هذا الحد من بلد الى آخر. فهى نتاج سلسلة فريدة من الأحداث التاريخية يحدد القائمون بالعمل السياسى وضعهم بالضرورة بالنسبة لها، وإن كان ذلك بشكل متناقض. لقد كتبنا عدة مرات عن تلك «الأحداث الصدمات» مقتفين فى ذلك إثر م. ڤوڤيل[٧٣]. فهناك المواجهات العرقية فى ١٩٥٩ وثورة ١٩٦٣ فى الكونغو، والكفاح المسلح فى كينيا والكامرون وزمبابوى والمستعمرات البرتغالية السابقة، والأحداث التاريخية التى تربط فى زائير بين تمردات ١٩٦٤ - ١٩٦٥ وحركات العصيان فى فترة ما بين الحربين العالميتين وتنبؤات الأزمنة الغابرة، و«مؤامرات» ١٩٦٣ و١٩٦٤ فى ساحل العاج، والتمردات الفلاحية الكبرى ذات

الطابع المهدوى والتحركات العمالية الرئيسية. وجميع تلك التطورات نماذج مثالية لتلك الأحداث الصدمات.

ولكن هناك أيضاً تراكم أقل مأساوية للأحداث يصوغ هو أيضاً «الإشكاليات المشروعة» المعاصرة. فالإصلاحات الإدارية المتواصلة على يد المستعمر وخلفائه، والمشاورات التى تدور فى الخفاء فى الأقاليم، والتحولات فى الظروف الاقتصادية والنقل عن طريق الرواية الشفاهية فى المجتمعات الريفية، تنتمى جميعها إلى الذاكرة التاريخية التى يخضع لها عناصر المجتمع. وهناك بالأخص الاستعانة بالمصطلحات الأيديولوجية المستعارة من لغات أخرى، والتى حققت الى حد ما الأثر المتوقع منها. وقد لاحظ أ.ر.زولبرج، وهو يبدى قدرا من التشكك، بعد فترة قليلة من إعلان الاستقلال فى عدد من البلدان الافريقية: «فى البدء كانت الكلمة. ويرجو الزعماء الأفارقة أن تخلق الكلمات الحياة، وأن يتحول مفهوم الحزب الواحد الى وحدة وطنية وسلطة فعلية ودولة منظمة. وهم يأملون أن تصبح الكلمة يوما جسداً»[74]. والواقع أن منظرى الحزب الواحد ما كانوا مخطئين تماما. فاستمرار النظرة البيروقراطية للأمور وانتصار «الشرعية الجمهورية» على محاولة السيد اهيدجو فى الكامرون فى ١٩٨٢-١٩٨٤ لتوارث الدولة، والحفاظ على الماركسية اللينينية كلغة وسيطة فى الكونغو، وانتصار لغة «الحوار» فى ساحل العاج، والمصاعب التى واجهتها غينيا للتخلص من ورطة الميراث المسموم لسنوات حكم سيكوتورى، ولجوء النقيب رولينجز فى غانا إلى خطاب الخلاص، كل ذلك يدفع الى الاعتقاد بأن الكلمة تحولت حقا الى جسد بعد ثلاثين سنة من انتهاء الاستعمار. وهناك عدد لا بأس به من الممارسات الاجتماعية التى تؤكد حيز الدولة - الأمة. وينطبق ذلك مثلا على كرة القدم التى تلقى إقبالا معروفا فى جنوب الصحراء: وإذا كانت مباريات الدورى تحتضن التناقضات الداخلية وتؤججها، إلا أن كؤوس افريقيا والعالم تهيئ للوعى القومى مناسبات لانفلات المشاعر، قد تتخذ أحيانا شكل حملات لاضطهاد الأجانب أو فتنا أو عمليات طرد[75]. وتنتشر أيضاً فى الإدارات والمنشآت وشركات الطيران أساليب ورموز خاصة: فالديكور يستخدم ألوان العلم الوطنى وصورة رئيس الجمهورية تعلق على الحوائط، ويُستفاد من أسماء الأنهار والجبال لتسمية القطارات والأبنية والطائرات، كما أن نفس الرنين يتردد فى العلاقات التجارية والتسميات البيروقراطية...

على أنه ينبغى ألا نتبنى من «إشكاليات الشرعية» التعريف الأحادى الذى يمكن أن تحثنا عليه مفاهيم ب.بورديو[٧٦]. والواقع أن «مجالات التصور السياسى» غير متجانسة وقابلة للانعكاس جزئيا. وهى تتكون من مجموعات متكاملة نسبيا ولكنها غير منجزة بالكامل، وأنواع استدلاليه متباينة، تمزج بينها عناصر المجتمع المتنافسة كل بقدر ما يتاح له من إمكانات. وهناك خطأ دارج فى التحليل يتمثل فى إبراز أحد تلك الأنواع الاستدلالية لاستنتاج الهوية السياسية لمجتمع ما بشكل غير مناسب. فقد حدد العديد من المراقبين أنماط النظم الاشتراكية الكونغولية والبنينية مثلا حسب الشروح الماركسية اللينينية وحدها، دون أن يلاحظوا أن سجل اللامرئى، النشط للغاية هو أيضاً، يقصر هذه الشروح على مواقع ولحظات محددة من الصراع من أجل السلطة[٧٧]. من الخطأ إهمال وجه الدولة هذا وذلك على حد سواء. وقد يؤدى ذلك الى استنتاج آخر خاطئ يتمثل فى التقليل من شأن تعلق الأفارقة بالنظم القانونية الغربية والبرلمانية وفلسفة حقوق الانسان والتكنولوجيا البيروقراطية فى الحكومة، وتعميم ولائهم لطقوس العرف و«التقاليد»: ويرتكب هذا الخطأ فى الكثير من الأحوال نفس المراقبين المستعدين لشجب التغلغل السوفيتى دون أن يثير النفوذ الثقافى الأوروبى دهشتهم...

ويؤدى خطأ آخر الى الاعتقاد بأن هذه الأنواع الاستدلالية عبارة عن مخزونات مترابطة ومتواطئة فى تأثيرها السياسى. ولكنها على العكس من ذلك متراكبة وغامضة هى أيضاً، كما أن اختلافاتها تعود الى التباين الاجتماعى الأساسى[٧٨]. والسحر ليس أداة ايديولوجية نسبية فى أيدى الأكبر سنا، كما كان يؤكد الانتروبولوجيون الالتوسريين، بل إن «الصغار» يستخدمون هم أيضاً السحر للذود عن مصالحهم ولدفع أصحاب النفوذ الى الوفاء بواجب إعادة التوزيع، وهو يكشف عند عدم كمال السيطرة وكذلك عن أن السلطة الشاملة يتعذر بلوغها بالكامل[٧٩]. كما أن الإسلام هو ايضا ليس أحادى التفسير. والتلاكاوا والسراكونا ليس لديهما إدراك أوحد له، وتفرعاته الطائفية المهدية أو الحربية قادرة على خدمة استراتيجيات اجتماعية متضاربة.

ويمر إدراك «القدرة على الحكم» فى افريقيا بتفهم تلك الإجراءات الملموسة التى تلجأ على أساسها عناصر المجتمع فى آن واحد إلى الأنواع الاستدلالية المختلفة، ويمزجون بعضها بالبعض الآخر ويخترعون بهذه الطريقة ثقافات مبتكرة للدولة.

ويتضح فورا أن تواجد الحيز السياسي يعود من جهة إلى مجموع العناصر الاجتماعية، المسيطرين والتابعين معاً، ويخضع من جهة أخرى بدوره لمنطق مزدوج قوامه الكلية والانتقاص منها. وكثيرا ما صُور بناء الدولة التي أعقبت الاستعمار على أنه عمل جبار من صنع حكام مستنيرين يحاربون بلا هوادة القوى الظلامية للقبلية والتقاليد والإمبريالية. وهذه الصورة المريحة والمغرضة لا تعترف بتعقد الوقائع. «فالصغار» يشاركون هم أيضاً في الابتكار السياسي وإسهامهم لا يتناقض بالضرورة مع إسهام «الكبار»[٨٠].

وفي هذا الصدد، فإن تأكيد ن.كاسفير، الذي راج رواجاً، بأن انحسار المشاركة السياسية هو السمة البارزة لمرحلة مابعد الاستعمار، جدير بالمناقشة[٨١]. أولاً، لأن مدى التعبئة القومية، الذي يتخذ مقياسا في هذا المجال، كان قد بولغ في حجمه لمدى طويل وبدأ يخضع لتقديرات أكثر واقعية. ثم إن المشاركة الامتثالية أو النزاعية لاتزال ذات شأن على الرغم من المظاهر. وهي لا تزال مطبوعة بالتناقض الذي كان يميز الإتاوات وأعمال السخرة في الأزمنة الغابرة، ومنها على سبيل المثال «اليامفي» لدى البابوم الذي كان «يهيئ للأهالي الفرصة لتجديد مساندتهم للملك والتعبير في الوقت نفسه عن انتقاداتهم» على الرغم من أنه كان مفروضا بالإكراه[٨٢]. ومما لا شك فيه بالطبع أن الاستقلال كان مصدرا لخيبة الآمال، كما تثير الإحساس بالمرارة أعمال القمع التي تلجأ إليها دولة ما بعد الاستعمار، أو الإثراء غير المشروع الذي تؤمنه لأصحابها. ولا يعني هذا انعدام الشرعية والقبول الشعبي. إن المطالبة باحترام الكرامة التي كان الاحتلال الأجنبي يستهين بها والتي لا تزال كما هي، أيا كانت التعبيرات عن خيبة الأمل التي تتردد هنا أو هناك وينقلها البعض مع شيء من الشماتة قد لقيت استجابة جزئية على الأقل. وفيما يتعلق بما تبقى، فإن حكمة «الصغار» – وفي مقدمتهم النساء– تستمد قوة التواؤم مع السلطة وشططها، من القبول شبه الصوفي بشقاء الإنسان: فقد كتبت مواطنة مسيحية من الكامرون، كان زوجها ضحية لمؤامرة، كتبت تقول:

«لقد مات ولي نعمتي، الأب إتيين. وزوجي چان ن. في السجن. وأنا حزينة وحائرة، وحياتي تنهار. لقد نفذت جميع وسائلي. هل يجب الطيران مثل عصفور؟ أو إعادة الحياة لولي نعمتي؟ أو منح الحرية لزوجي؟ آه يا ابت، لا أدري ماذا يجب أن أفعل؛ طوال النهار والليل،

ويدى فوق وجنتى وعيناى مثبتتان نحو أشجار الموز، تنهمر دموعى وأنا أفكر فى حياتى القادمة. إننى أعتقد أن الله الأب وابنه يسوع المسيح والروح القدس يشجعوننى على اجتياز هذه الأيام التى لا تنتهى: فلله التقدير ولنا التدبير»(٨٣).

بيد أن هذا الاستسلام لا يجب أن يعتبر مسألة قاطعة، إذ أنه يمكن أن يترك مكانه للغضب. ففى عام ١٩٧٧، دفع احتجاج التاجرات الشجاع بشكل مدهش، دفع نظام عائلة تورى الى التراجع وجعله يترنح(٨٤). والتظاهر فى الشوارع مسألة دارجة فى افريقيا. ففى غضون ثلاثين سنة من الاستقلال طافت المظاهرات الشوارع الرئيسية فى أغلب العواصم ولجأت الى النهب فى بعض الأحوال. وإذا أضفنا الى تلك الهبات فى المدن تمردات الريف والاستيلاء على الأراضى وأعمال المقاطعة والإضرابات والانتفاضات المدرسية، فإنه يتعين أن نقر بأن القارة ليست موطن الجمود السياسى حتى وإن لم يتفق ذلك مع أسطورة عنيدة.

وفى الفترات التى تتخلل حمى تلك الاندفاعات التى ليست أقل أو أكثر مما هى فى أنحاء أخرى من العالم الى أن يثبت العكس، تتوفر فى الواقع قدرة النظم على جعل النزاعات الاجتماعية الأساسية جزءا من المؤسسات، وإن تفاوتت هذه القدرة من حالة الى أخرى. فالحزب الأوحد يتيح بالأخص «للصغار» فرصة التعبير عن بعض «تظلماتهم»، فى مواجهة جبروت الإدارة. وبالطبع فإن هذا التبادل قد تشوهه تأثيرات «التحديد الخاطئ» و«الانغلاق» التى تدفع اليها هيمنة «إشكالية الشرعية»(٨٥). ويتعين على المطالب الشعبية أن تتجاوب مع «اللغة المستعارة» المتعلقة بالتنمية والوحدة الوطنية والمصطلحات الدارجة المستخدمة فى الدولة. وبوسع أهالى الريف أن يبلغوا صوتهم، إن لم يكن لرئيس الجمهورية أو وزرائه، فعلى الأقل لممثليهم المحليين، شريطة أن يحترموا معايير «الآداب السياسية». والخصومات التقليدية بين الموظفين وكوادر الحزب تكون مواتية لهم نسبياً، من وجهة النظر هذه. وهى تحث المنتخبين على إيلاء أذن صاغية فى آن لآخر لقاعدتهم وعلى ممارسة دور المدافع عنها فى مواجهة البيروقراطية(٨٦). كما أن الحزب يشكل جهة مواتية لحل النزاعات المحلية أو بين الفئات والطوائف(٨٧). وقد احتضن أيضاً المطالب الاجتماعية للمرأة عن طريق الأجهزة الملحقة به، ومكّن الشباب من أخذ نصيبهم من الأموال العامة، وإن أدى ذلك إلى تجاوزات كثيرة، وذلك عن طريق ميليشياته المستعدة دائماً لإقامة حواجز بوليسية

كلما سنحت الفرصة لذلك أو للإستفادة من مهام القمع التى تشارك فيها[٨٨].

ومما له مغزاه أن بعض النظم الأشد لجوءاً إلى القمع فى القارة لم يكن لديها حزب أوحد حقيقى، إما لأنه فقد استقلاليته بتحرر الزمرة الحاكمة، وإما لأن صعوده جاء بعد النضال القومى وكان أكثر تبعية لمساندة الدولة له لكى يكتسب حداً أدنى من التمثيل. وعلى العكس فإن الحزب الأوحد يستطيع أن يكون سلطة- مضادة وأن يساعد فى التصدى لاستقلالية المنصب الرئاسى ولهيمنة البيروقراطية وأن يسهم فى نهاية الأمر فى تمايز المجال السياسى، وذلك عندما يكون راسخ الأقدام ومُجَمعا للجانب الأساسى فى الدوائر السياسية، وفقاً لمنطق الاستيعاب المتبادل للنخب. وتتفق مع هذا النموذج حالات ساحل العاج والكاميرون والكونغو وتانزانيا، وكينيا حتى وقت قريب. وفضلاً عن ذلك فإن تعميم الاقتراعات التنافسية فى ظل نظم الحزب الأوحد، حسب النموذجين التانزانى والكينى، يشجع على التعبير عن الرفض السياسى من خلال الانتخابات. وهذا لا يؤدى بالضرورة إلى كسب السلطات القائمة مزيداً من القدرة على تمثيل المحكومين، لكنه يحسن بلا شك الاتصال السياسى[٨٩].

ولا يمكن أن يُستنتج من ذلك ، على غرار المتغنين بمزايا صيغة الحزب الأوحد أنه فى حد ذاته ملائم بشكل أفضل من التعددية الحزبية للمجتمعات الأفريقية، فالمنافسة بين الأحزاب عندما يُسمح بها أو يتم التغاضى عنها، سرعان ما تنطلق باتجاه خلافات ونزاعات لا تقتصر فقط على تناقضات بين زمرات أو حتى عروق. ففى شمال نيجيريا مثلاً عبر الاتحاد التقدمى للعناصر الشمالية ثم حزب الخلاص الشعبى عن تطلعات التالاكاوا ضد السراكونا. وفى السنغال عبر الحزب الديمقراطى السنغالى بقيادة الأستاذ واده، عن تذمر الفلاحين فى النصف الثانى من السبعينات، ثم فى عام ١٩٨٨ عن أمل الشباب فى التغيير. وفى زائير، يدافع الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم عن مشروع الطبقات المتوسطة التى وضعت على هامش النظام وأفقرتها عشرين سنة فى السياسة الاقتصادية المتضاربة. وفضلاً عن ذلك فإن ذكرى الأحزاب التى تم حلها تظل راسخة فى الذاكرة التاريخية كما يشهد على ذلك انبثاق الرصيد الرمزى لاتحاد شعوب الكاميرون بعد عقدين من الحظر البوليسى الصارم[٩٠]. وأخيراً فإن الهيئة القضائية والمحاماة والصحافة والمجالس تحاول أن تحد من الأولوية المطلقة للهيئة التنفيذية بنجاح نسبى للغاية ولكن بقدر كاف من التصميم لكى تثور من آن لآخر تمردات سياسية حقيقية كما حدث مثلاً فى تنزانيا وكينيا وزامبيا وزائير[٩١]. وهكذا تساهم إذن كافة

المؤسسات، حتى وإن كانت من أصل أجنبى، فى انبثاق الوساطة السياسية، طالما طرأ عليها «إعادة تفسير جعلتها قابلة للتبنى»[٩٢].

ومما لا شك فيه أنه لا طائل من وراء إعطاء هذه الظاهرة مغزى أكبر مما تعنى، ونسيان إلى أى حد يشكل الحزب الأوحد مثلاً جهازا هشاً، فهو واقع بين مطرقة سلطات الرئاسة وسندان الارتياب الشعبى، وغير قادر على الدفاع عن النظام المدنى ضد الانقلاب العسكرى أو الحيلولة دون وقوع إضرابات قانونية خارج احتكاره النقابى. وعلى العكس من ذلك فإن عملية انسجام المجتمعات السياسية تقدمت بما يكفى لكى تكتسب المعارضة والابتعاد عن مؤسسات الحزب مغزى آخر غير عدم اهتمام الجماهير بالشؤون السياسية. فالامتناع عن التصويت فى الانتخابات وعن شراء بطاقة الحزب قرارات قد تخضع للتفكير، وعندئذ تعبر عن سخط سياسى أو اجتماعى أو محلى، وتثبت، بالمقابل، أن النسيج التمثيلى يتدعم[٩٣]. وتوجد اليوم دراسات، ابتعدت فى هذه المسألة بالذات عن نموذج النير، تأخذ بعين الاعتبار وزن المشاركة الشعبية فى تشكيل الدولة التى أعقبت الاستعمار[٩٤]. وهى تؤكد بذلك انفصال الحيز السياسى المعاصر، بقدر متفاوت فى الوضوح، عن مجالات أخرى، مجالات المؤسسات التى تواجدت قبل الاستعمار، والدين، والاقتصاد، والعرقية، والأسرة، وعلاقات الإنتاج الاجتماعية، والتأثير الأجنبى. وتلك ملاحظة هامة لا يمكن نقضها، ولكن يتعين علينا الآن أن نحددها بدقة وأن نستكملها.

دور التزويغ

لاتتواجد الدولة، بوصفها مجالاً متعدداً للتفاعل، خارج استخدام الجماعات الاجتماعية لها، بما فى ذلك الجماعات الأشد خضوعا. وتتغلغل فيها همسات تلك الجماعات باستمرار. فتمتماتها تشكل وتفرض وترسم حدود المؤسسات والأيديولوجيات التى تصنعها «أعلى الفئات العليا». وهناك بالأخص تمتمات «إذاعة الشارع»– وزميلتها البيروقراطية «إذاعة الدهاليز» – التى تحبط بكل صفاقة الحظر الذى تفرضه الرقابة وتلغى بسخريتها اللاذعة المرامى الشمولية للسلطة «وإشكاليتها المشروعة». فأى موقف تتخذه الحكومة إلا وطلاسمه تتعرض للتحليل فى الأحياء وأى شعار إلا ويتم تحويره فورا بلا رحمة وأى خطاب إلا وتقوضه كيمياء الاستهزاء، وأى اجتماع مفروض إلا وتتخلله الضحكات المتبادلة[٩٥]. ولكن على الرغم من

تعاطفنا مع هذه الطفيلية الشعبية المتسلقة على فخامة الدولة، إلا أنها ذات أثر سياسى محدود. وتدل دراسات س.م.تولابور حول شباب لوميه على أن طاقة هذه الطفيلية الرافضة أو الثورية الكامنة ضعيفة(٩٦). فكل ما فى الأمر أنها تلقى ظلال التفاوت على السيطرة وتحمل فى طياتها ثقافة العجز التى تتميز بالتفكك والاستسلام. وكان الماندو - نجرو يردد كلمات الأغنية التالية على شواطئ نهر الكونغو فى حوالى عام ١٩٧٠:

أنا مت من زمان
شغلتى هى الشرب
مهاجم أول فى فريق النبيذ
إحنا فريق الإزازة
فريق الإزازة
ما باليد حيلة
عيناى تحمر من النبيذ
وأنا فى انتظار اليوم اللى أموت فيه(٩٧).

ذلك أن ثقافة الاستهزاء الشبابى هى ايضا ثقافة إدمان الخمر والمخدرات التى تنتشر بسرعة، ومقر هذه الثقافة المفضل هو البارات حيث يتواصل احتساء الجعة حتى مطلع النهار، مصحوبا بالهزل والرقص. وتتجاهلها السلطات القائمة إن لم تستفد منها. أما المقاومات بالمجابهة التى تخللت مجرى الدولة الاستعمارية ثم تلك التى أعقبت الاستعمار فقد نهلت من مصادر أخرى: الطقوس المقدسة، وفنون الحرب القديمة، والجمعيات النسائية التقليدية، والنضالية النقابية.

غير أن ثقافة الاستهزاء تضفى النسبية على المجال السياسى وتُعقده ببعد إضافى، شأنها فى ذلك شأن ألعاب الكرنفال فى أوروبا القرن السادس عشر(٩٨). وهى تكشف عن أن العناصر الاجتماعية لا يتم تعريفها فقط من خلال المجال السياسى، وتشبه بذلك درجا سحريا يسفر فحصه عن سمة أكثر عمومية للدولة، ويكون لا غنى عنه لفهمها. ومن وجهة النظر هذه، لا يقل التصور الماركسى للصراع الاجتماعى سذاجة عن التصور الليبرالى للمشاركة. فالجماعات الاجتماعية لا تُدرج بالضرورة بنفس المستوى. وتتمثل المشكلة المركزية للمسيطرين فى جنوب الصحراء، اذا جاز القول، فى البحث عن الواقعين تحت سيطرتهم وإجبارهم على الاستقرار فى حيز

اجتماعي مستأنس حيث يمكن أن تتأكد السيطرة ويشتد الاستغلال[٩٩]. وفي انتظار هذه الهيمنة، يستمر المسار التاريخي في مواقع أخرى بكثرة ملحوظة. وحداثة الفئات الشعبية مستقلة الى حد كبير عن حداثة «أصحاب القرارات». ويقاس أيضاً ذلك الاستقلال بمقياس عدم تكيف الأجهزة السياسية معه.

وقد تحدث ج.هايدن عن «الفلاحين الذين لم يتم أسرهم». ومع أن هذا التعبير موح إلا أنه غير موفق[١٠٠]. فلا يوجد من جانب عناصر خارج الدولة وأخرى داخلها. فكل العناصر الفاعلة تشارك في نسق الدولة أو تحيد عنه وفقا للظروف. ومن الصعب أن نجد أي إشكالية أخرى خلاف إشكالية التورية تتيح تحليل تلك الانزلاقات المستمرة. ثم إن الاستحالة التي واجهناها في تبين مواقع الفصل بين فئات «البرجوازية» أو بين «قطاعات» الاقتصاد، والإصرار الذي أبديناه في الإشارة الى خطوط التداخل بين مختلف المواقف الاجتماعية والى الطابع الجذموري لتفاعل الشبكات، كلا الأمرين تعززه ملاحظة ازدواج أخير. فالمبادلات في إطار النظم السياسية في جنوب الصحراء لها قاع مزدوج[١٠١]. تتقدم العناصر الفاعلة بخطوات ملتوية «مثل الحرباء» كما قال شاب مالي مازحا[١٠٢]. وقد أصبح الأفارقة أساتذة في فنون التفادي والتحايل الذي كان يشكو منه المستعمرون من قبل: «تلجأ هذه الشعوب المبعثرة الى خير نظام دفاعي بتجريدنا من إمكانية إلحاق الهزيمة بهم في معركة منظمة»[١٠٣]. فتعليمات الدولة تقابل بالتجاهل أو يتم الالتفاف حولها وتصطدم بالصمت العنيد أوبما هو أدهى: القبول الجرئ الذي يؤكد أنه ينبئ برفض قاطع، بترديد عبارة «ندييو بوانا» (نعم ياسيدي باللغة السواحلية)[١٠٤]. وكما كان الحال في الماضي يلجأ «الصغار» الى «مايتعذر الإمساك به للإفلات من عمليات الاحتجاز التي لا تتوقف»[١٠٥]. وكما كان الحال في الماضي، فإنهم يؤثرون تكتيكات التحاشي والاعتراض الصامت اللذان يتميز بهما «ميتابولزم النهب» الذي برع م. ايزار في وصفه بخصوص ياتنجا[١٠٦]. وتأييدهم للدولة لا ينطقون به إلا بازدراء هذا اذا لم يلزموا الصمت تماما، على غرار تلك «القرى النموذجية» التي شيدها المزارعون التانزانيون والزائيريون تنفيذا لإجراءات تجميع المساكن، ولكنهم هجروها فور ذهاب المفتشين الرسميين[١٠٧].

والعمل السياسي في جنوب الصحراء الثرى بمثل هذه «الخداعات الخلاقة»[١٠٨] مدموغ بخاتم الالتباس. وهو يستمد من ذلك صيغته الشاقبة والمشئومة. فالقاع

المزدوج يعنى أيضاً التصرف المزدوج. فالغدر والوشاية من العملات الرائجة. فعلى سبيل المثال كانت هبة طائفة النزامبى - المبونجو فى إقليم كويلو (زائير) فى ١٩٧٨ قد حظيت بتواطؤ إيجابى من جانب قسم من الإدارة الإقليمية وشبيبة الحركة الشعبية للثورة قبل أن تقمع بطريقة بشعة. وكان كاسونجو، المبادر بإثارة هذه الهبة يتمتع بحماية محافظ المنطقة إذ كان يشركه فى أرباح نشاطاته العلاجية. وقد اتهم بتدبير أعمال هدامة وأودع فى السجون عدة مرات، بيد أنه كان يطلق سراحه فى كل مرة على أثر التدخل الشخصى من جانب هذا المسئول. غير أن الأخير غدر به فى نهاية الأمر خوفا من تعريض نفسه للخطر. وقد أشرف بنفسه على إبادة المتمردين بحماس شديد ووحشية خارقة وحضر تنفيذ الإعدام علنا فى شريكه السابق الذى لعنه فى اللحظة المشئومة صائحا «روحى ستتعقبك طوال حياتك»! وكانت هذه الواقعة الخسيسة رمزا لارتباك التمرد. كان كاسونجو عرافا ومطببا وصل الى منطقة ايديوفا فى الستينات وراح يجند لصالح طائفة النزامبى - المبونجو هذه، ونجح فى أن يكسب لصالح قضيته «مثقفين» - قسا وكاتبا فصلته الإدارة - أدخلا فى خطابه النبوئى، التراث السياسى للتمردات الموليلية وللحركات المناهضة للاستعمار. وقد واصل التطبيب ولكنه لم ينفر من اللجوء بالتعاون مع إخوته فى العقيدة الى أعمال الابتزاز والاختلاس. وخلال التمرد الذى جرى فى ديسمبر ١٩٧٧ ويناير ١٩٧٨ اختلط بهذه الطريقة مجال اللامرئيات والسحر مع النهب والانتقاد الاقتصادى للنظام والتبشير المهدوى بعودة المخلصين باتريس لومومبا وبيير موللى[١٠٩]. تلك هى تعددية اللغة الاجتماعية والاستدلالية المميزة للتمردات فى جنوب الصحراء[١١٠]. وهى ليست سوى عرض حاد لذلك الواقع اليومى الذى أشرنا اليه من قبل. فالمجال السياسى يرجع الى عدة أحياز وأزمنة تتفق عليها العناصر الاجتماعية بدلا من أن يقوم على «أيديولوجية» أو «بنية ثقافية» فريدة أو رئيسية بالمعنى الذى قصده م. اوجيه وم.ساهلنز[١١١] على التوالى.

وعلى أى حال فإن بعض الديناميكيات الرئيسية التى تتحدد من خلالها الهويات السياسية تتم على هامش الدولة وترجع بقدر أكبر الى البيئة العالمية أو الى التوسع القارى لحفنة من الشعوب. فالمأكل والملبس والموسيقى لا يدين كل منها إلا بقدر ضئيل للحيز القومى. والتقدم الذى تحرزه بعض لغات الاتصال بين الشعوب - السواحلى، اللينجالا، الماندينجى، الهوسا، الفولا - يغير تدريجيا من أحاسيس

الانتماء الاجتماعى وقد تتولد عنها فى المستقبل «تضامنات خاصة» تنجم عن «مجتمعات مُتَخيلة» جديدة(١١٢). وينطبق نفس الأمر على الانفجار الطقوسى المعاصر الذى ستنجم عنه إعادة تعريف للتماسك الاجتماعى بل والحيز المدنى، على غرار ما حدث مع نشأة المدن الاغريقية(١١٣). ومن الآن تتسبب «الأمة» الإسلامية فى مضايقات للدولة ذات الصيغة الغربية ويعبر المعلقون فى ساحل العاج عن قلقهم ازاء «سيطرة الامبريالية الثقافية اليوروبا» على المسيحية السماوية(١١٤). ولا يدخل فى نطاق المستحيل تعميم عمليات إعادة بناء الهويات تلك، خاصة إذا تضافرت مع تغيرات اقتصادية وعسكرية حول قطبين أو ثلاثة أقطاب إقليمية للسلطة. وسيعنى ذلك أن حدود الدولة التى أعقبت الاستعمار لم تتثبت بعد وأن الاحتمال البعيد لتغيير الحدود الاستعمارية أو قلبها ليس محالا على الرغم من المصالح القوية التى يسئ اليها ذلك الافتراض. والواقع أن التاريخ - تاريخ افريقيا السوداء وأيضاً تاريخ اوروبا وآسيا - معتاد على عمليات إعادة التوزيع هذه. فقد كانت هناك امبراطوريات وممالك أعظم من ساحل العاج وزائير والسنغال لم تبق منها سوى الذكريات.

ولا عجب فى أن تكون قبضة الدولة على الحيز غيركاملة فى هذه الظروف. وهناك حالات تسيطر فيها العاصمة فعلا على أراضى البلاد. فسلطات ياونده وليبرڤيبل وابيدجان ودار السلام مثلا قادرة على فرض الضرائب وعضوية الحزب والتطعيم ضد الأمراض والعملة الرسمية على سكان البلاد بأكملهم. لكن هذا المكتسب هش، كما تثبت ذلك تبعية شمال الكامرون المتزايدة للاقتصاد النيجيرى. وهناك بعض الدول المعروفة باستقرار أوضاعها، لم تحقق بعد هذا الهدف: فشمال كينيا يتعرض لنشاط العصابات الصومالية فى مقاطعاته الشمالية الشرقية، ويواجه السنغال النزعة الانفصالية للديولا فى كازامانس. وهناك بالأخص قائمة الأقاليم التى تنسلخ من السلطة المركزية فى جنوب الصحراء. وهذه القائمة تستطيل يوماً بعد يوم: فانجولا وموزمبيق وأيضاً تشاد واوغندا، إلى أن يتم الجرد، مقسمة فى الواقع إلى عدة مناطق لها سيادتها، مهما بذلت هذه الدول من جهد للحفاظ على المظهر القانونى لوحدتها؛ فالمقاطعات الشرقية فى جمهورية وسط افريقيا تبدو وكأنها تركة بلا وريث؛ ومن عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٨٦ لم تتمكن زائير من إخضاع «المناطق الحرة» التى يسيطرعليها حزب الثورة الشعبية فى شمال شابا وجنوب كيڤو؛ وتواجه زمبابوى منذ نهاية حرب التحرير مصاعب جمة فى الماتابيليلاند.. بل إن بعض أحياء لاجوس

ودوالا مغلقة فى وجه هجمات البوليس.

ولا يزال خيار الخروج من الدولة استراتيجية قائمة وتؤثر على المجال السياسى وتنشأ عنها فى أقصى الحالات مناطق ملاذ[١١٥]. غير أن هذه الحالات منتشرة على نطاق أكبر عندما تكون حدودها ضيقة، وهى دينية عموما. إلا أن هذا التعايش ليس سلميا لأن الدولة لا يمكن أن تعترف رسميا بحركات ترفض الامتثال لأى التزامات مدنية مثل تحية العلم الوطنى وتعداد السكان والمشاركة فى الانتخابات وترديد شعارات الحزب وشراء بطاقته وأداء الضرائب وتسديد تكاليف العلاج فى المستشفيات. غير أن عجز السلطات فى زامبيا وكامرون عن استئصال شأفة بذور الشر التى تنشرها جماعة شهود يهوا فى أعماق المجتمع، يكشف عن عدم جدوى محاولاتها. ووفقا لقول الماريشال موبوتو، «الكنائس والمعابد والمساجد انتشرت بسرعة الفطر»[١١٦]. وإذا كانت جميع أماكن أداء الطقوس هذه لا تقلب حيز الدولة - وهذا أبعد من أن يحدث - إلا أن القليل من بينها يلتزم بالحصول مُقدما على تصريح وبدفع الضرائب وبمقتضيات أيديولوجية التنمية والوحدة الوطنية. وهكذا تنشر هذه الجماعات شبكاتها الخاصة بجانب جذمور الدولة، وتزود «خيار الخروج من الدولة» بإمكانية جديدة لها قيمتها الكبيرة اليوم خاصة وأن ركود الاقتصاد الرسمى يدفع «الصغار» إلى الاعتماد على تضامنات اجتماعية أخرى. وتتجاهل الطوائف المعاصرة الدولة أكثر مما تعارضها، على غرار الحركات النبوئية فى عهد الاستعمار. ويزيد ذلك من خطورة منافستها، مما يجعل النزاع أمراً لا مفر منه فى نهاية المطاف. ومع أن الكنيسة المسماة المستقلة فى زائير أصبحت «روتينية» وتستجيب لمصالح الدولة، على غرار حركات الكيمباجو الزائيرية[١١٧] إلا أن هوامشها تتحول الى شظايا تغذى الانشقاق الاجتماعى. ففى ١٩٧٠ كان عدد الكيتاواليين فى إقليم خط الاستواء الزائيرى الذين التجأوا الى الغابة ليعيشوا هناك فى اكتفاء ذاتى بالزراعة والقنص يقدر بحوالى ١٥ ألفاً. ووفقا للشهادات النادرة المتوفرة كانوا يرفضون العملة الزائيرية ماعدا ورقة النقد التى تعادل ٢٠ ماكوتا وتحمل صورة لومومبا، وكانوا يستعملون عملات الجمهورية الأولى. وكان المبرر الرئيسى لهذا الرحيل رفض أداء الضرائب، على مايبدو، مع استعدادهم، على حد قولهم، للدفاع عن ذلك بقوة السلاح[١١٨]. وفى زامبيا كانت كنيسة اللومبا قد تحالفت مع حزب الاستقلال الوطنى الموحد ثم تحولت إلى مجتمع فلاحى مضاد واختلست من سلطات لوساكا منطقة سيونى، إذ تم احتلال

أراضٍ بدون موافقة الرؤساء المحليين وتم افتتاح متاجر لحماية المؤمنين من أى اتصال كافر مع الخارج. وهنا أيضاً تعرضت للخطر عملية الاندماج فى الدولة وسرعان ما انتهى الأمر بالاضطهاد[١١٩].

وفى حالة الانهيار الكامل لأجهزة الدولة، كما فى زائير مثلا، تحل آلية الإرساليات المسيحية بقدراتها التنظيمية محل آلية السلطات العامة العاجزة ويصل بها الأمر الى حد مساندة سلوكيات التهرب السياسى، على مضض[١٢٠]. وفى المجتمعات ذات التقاليد الاسلامية يضفى النموذج الثقافى للهجرة هو أيضاً الشرعية على ترك المدينة الفاسدة. كما أن التحفظ إزاء مجال الدولة يمكن أن يكون معنويا فيقوم أساسا على الممارسة الدينية التى تتجاوز هذا المجال. غير أنه قد يؤدى إلى نشأة أحياز اجتماعية أخرى ذات طابع تيوقراطى. ومدينة ثوبا المقدسة فى سينغال، المركز الرئيسى لعمليات التهريب مع جامبيا مثال شهير فى هذا الصدد. فرداً على الرئيس سنجور الذى زار المدينة فى عام ١٩٧٢ ودعا «الفلاح المريدى» إلى «إدماج عمله ليس فقط فى إطار طائفته الدينية ولكن أيضاً فى الإطار القومى» قال الخليفة عبد الله مباككه بعد ذلك بسنة: «نحن المريدون نعيش داخل أسوار. وحياتنا تحكمها تعاليم احمدو بامبا: وخارج هذه الأسوار نرى الشيطان وكافة تصرفاته»[١٢١]. ويذكر ك.كولون أيضاً الوضع فى قرية مدينة جوناس التيجانية فى إقليم كازامانس، وهو وضع أوضح، حيث يعيش بضعة آلاف من السكان على جانبى الطريق المؤدى الى غينيا، على امتداد ثلاثة كيلومترات. ومؤسس القرية شخصية تحيط بها هالة من التقدير الشديد. وهو يحرم كل البدع ويلزم بأداء الصلاة والتحجب، ويمنع الرقص والمصارعة والمدارس الغربية. وعلاقة هذه الطائفة مع الدولة تقتصر فقط على بيع الفول السودانى ودفع الضريبة على أساس جزافى، يُقدر عدد السكان الذين تستحق عليهم الضريبة بخمسة آلاف نسمة[١٢٢].

وهذه الانشقاقات الجماعية ذات المنبع الدينى أو السياسى تجمع معا الممارسات الفردية العديدة للتهرب الاجتماعى، على حساب مجال الدولة. وتنتهك حدود هذه الدولة وينهش القطاع غير الرسمى فى جسم الاقتصاد الرسمى، ولا تُجبى الضرائب ويعم الصيد المحظور والاستغلال العشوائى للموارد المنجمية وتُتداول الأسلحة ويتفسخ السكن المُجمَع، ويمنح الشعب نفسه الحق المشروع فى استخدام القوة ويصدر أحكاما غير قانونية، وتشيع الانحرافات ويدب الوهن فى أوصال المنشآت بسبب

انخفاض الإنتاجية والغياب والتأخير.

وعلاوة على ذلك فإن سهولة التنقلات الجغرافية عند الأفارقة لاتزال ضخمة. ومن المؤكد أن تنوع أشكالها ودوافعها يحول دون اعتبارها مجرد تكتيك للمقاومة والزوغان، أو ما نعته بعض المؤلفين الماركسيين بأنه «بديل لصراع الطبقات»[١٢٣].

ومما يفسر الى حد كبير انتظام ظاهرة الهجرة البحث عن مورد رزق يسمح للشخص «بالوقوف على قدميه» وبالأخص الزواج، وجاذبية المدينة بثرواتها، وحب الاطلاع عن طريق السفر، والسأم من الحياة فى الأرياف والجفاف، وأيضاً، حسب رأى منظرى ترابط أساليب الإنتاج، مستلزمات بنية الاقتصاد الرأسمالى. ومع ذلك هناك أسباب أخرى للرحيل تكفى فى حد ذاتها ومنها سيطرة الكبار والخوف من أعمالهم السحرية وانخفاض الأجر فى العمل الزراعى وشراسة الإدارة الاقليمية والرئاسات المحلية والعصابات المسلحة[١٢٤]. ويكون الفرار أحيانا الرد الوحيد الملائم فى وجه التعسف وتهاون الدولة. فالتهرب من الخدمة المدنية بلغ فى سنة ١٩٨٢-١٩٨٣، على سبيل المثال ٤٥٪ ممن يتعين عليهم أداء الخدمة فى الكامرون[١٢٥]. وهناك الفرار أيضاً من مجال الدولة: فقد هاجر عشرات بل مئات الآلاف من أهالى غينيا وغينيا الاستوائية وتشاد وزائير وموزمبيق ورواندا وبوروندى واوغندا، للخلاص من الدكتاتورية أو الحرب. وهذا الواقع هو الذى يفسر فى نهاية الأمر الرقم القياسى العالمى المؤلم الذى تحرزه القارة فى مجال اللجوء. وفى هذا المجال تقل الى حد كبير وطأة هجرة العقول بالمقارنة مع الجماهير البائسة التى تتدافع نحو الحدود وتعيش على الطوى فى معسكرات الإيواء. على أن هجرة جانب كبير جدا أحيانا من المهنيين النادرين الذين تلقوا العلم الغربى - فقد فقدت غانا مثلا مابين ٥٠ و٧٥٪ من الحاصلين على شهادات عالية فى سنوات «الكالابوله»[١٢٦] (السوق السوداء) القاتمة - يصيب فى الصميم القدرات الإنتاجية والابتكارية فى المجتمعات الافريقية.

ومن هذا المنطلق فإن التزويغ لا يزال استراتيجية يقوم عليها الإنتاج السياسى والعلاقات الاجتماعية. وكانت نظرة مؤلفى *تاريخ البابوم وتقاليدهم* صائبة: «فالهروب» لم يختف قط، بل ظل نمطاً رئيسيا من أنماط تاريخية جنوب الصحراء، وهو يواصل النخر فى الحيز المدنى، ويعرقل عملية تراكم السلطة والثروة ويجعل النهب أيسر من الاستثمار.

خاتمـــة

عـن التراب والانســان

هذه الصورة الجميلة للغاية لأحمد سيكوتورى وهو مشرق الوجه ولا يزال فى شبابه، يرتدى بزة غربية وهو يجتاز جسر نزيريكورى المصنوع من نباتات متسلقة. ونحن نعلم ما حدث بعد ذلك لغينيا، على الشاطئ الآخر. ولكن كيف يمكن ألا يبالى المرء بتلك القوة المتهللة المنبعثة من الصورة، وبتلك الثقة فى أنها ثبتت لحظة من مسيرة التاريخ.

لقد شاهدنا طوال هذه الصفحات مجتمعات، أى أناسا، يصنعون مستقبلهم ويرسمون الخطوط العريضة للوحة حداثتهم السياسية. ويختلف الرسم من بلد إلى آخر وتتباين الألوان السائدة الى حد يبدو معه أن التعبير عن ذلك سيكون خاطئا. ولكن بما أن هدفنا كان إرساء أسلوب فى التفكير والتحليل فإنه لايبدو لنا أن وضع تصنيف للنماذج أمر ضرورى فى ختام هذا الكتاب. فالأهم فى الحالة الراهنة هو أن نتفهم مرة أخيرة المجال شبه القارى الذى كان موضع اهتمامنا. وهناك فكرة رئيسية تستنتج مما عرضناه، يصعب دحضها فى رأينا، على الرغم من أنها تتنكر للأطروحة الأثيرة لنموذج النير، وهى إن الدولة فى افريقيا تقوم على أسس نابعة من أصولها وعلى عملية استرداد للمؤسسات الاستعمارية الأصل تؤمن لها تاريخيتها الخاصة. فلم يعد من الجائز اعتبار الدولة الافريقية مجرد بنية خارجية المنشأ.

ولكن هناك استنتاج ثان يمثُل فورا ليعقد ما لاحظناه: فالأسس الأصيلة لدولة من هذا النوع غير متجانسة اجتماعيا وجغرافيا وثقافيا. ويتمثل أبرز مظهر لتلك السمة فى التعقيد الشديد المميز للتطابقات السياسية الغالبة فى جنوب الصحراء، فى ظل اختلاف الأوضاع. ففى ظل نظام معين للسلطة تتعايش عدة أحياز وأزمنة يكون انطباقها معا مسألة مشكوكا فيها، وهشة دائما. وبناء عليه فإن الدولة فى افريقيا ليست «دولة» متكاملة ولكنها دولة «ذات استقطاب متغير» وفقا لقول ج.نيقولا[1]. فبنيتها غير مباشرة فى صميمها كما أثبت ذلك تحليل المجتمعات النيجيرية

والزائيرية[٢]. وقد تصورها أحيانا على هذا النحو بعض من أقاموها، ومنهم على سبيل المثال أحمد بللو[٣]. ومع ذلك فإن الساسة الأفارقة تطلعوا فى مجموعهم الى دولة شاملة «منضبطة تماماً» لا تختلف كثيرا عن الحكم المطلق الذى كان يحلم به كامبانيللا فى عصر النهضة[٤]. وقد أوضحوا بذلك أنهم أقرب إلى الحكام المصلحين المستبدين فى آسيا الصغرى أو الوسطى، بالمقارنة مع آباء الاستقلال الهندى مثلا[٥]. وقد فشلوا حتى الآن، من منظور هذا الهدف، واخفق الانتقال من «الدولة الرخوة» الى «الدولة المتمكاملة» التى كان هناك إغراء بالتنبوء بها فى فترة ما[٦]، وذلك رغم تقدم تكنولوجيا التحكم الاجتماعى. ومن هذه الزاوية، تشبه دولة ما بعد الاستعمار سابقتيها الاستعمارية وقبل الاستعمارية. فهى تخضع لقاعدة عدم الاكتمال[٧]. وتعمل مثل جذمور من الشبكات الشخصية وتؤمن المركزية السياسية عن طريق روابط القرابة والمصاهرة والصداقة، على غرار الممالك الغابرة، التى كانت تمتلك الخواص الرئيسية للدولة فى قالب نَسَبى وتوفق بهذه الطريقة بين نمطين من التنظيم السياسى اعتُبرا عن خطأ متنافران[٨].

ولا يستوجب هذا الشكل من السلطة، من الناحية العلمية، أي توصيف مرضى. فهو إيجابية سياسية من بين إيجابيات أخرى، وله العديد من السوابق فى التاريخ، كما أننا أصبحنا نعلم أنه كان موجوداً فى قلب البنيات المركزية الغربية الأعظم شأناً. وقد أعاد ج.لاڤو الى الأذهان «المنحنى المتعرج لأصول الدولة وتشكيلها فى أوروبا الغربية ولاحظ «أن الممالك الجديدة {...} التى تأسست ابتداء من القرن السادس عشر، لم تقم ضد الإقطاع وخارجا عنه وبغية التخلص منه، بل من داخل الإقطاع نفسه وفى صميمه مع استخدام العديد من عناصره»[٩]. ووفقا لقول بعض المؤرخين، فإن النموذج الأصلى الجرامسيّ للهيمنة المتمثل فى الجمهورية الفرنسية الثالثة، لم يحقق تكامله الثقافى إلا متأخرا[١٠]. كما أن التفسير المتمركز والموحد لنشأة المدينة الإغريقية قد دُحض تمام، فهى لم تتأسس على مايبدو «من خلال تضاؤل المميزات الخاصة بالمجتمع العشائرى والقبلى»، ولكن من خلال النمو الكامل داخلها للسلالة والعشيرة والبطن، وبوصفها «الموقع الذى لا غنى عنه للتعبير عن التماسك والتآخى والأنس الذى يوحد المواطنين»[١١]. وهناك فى النهاية مثل أخير، وهو أن قيام الممالك الهلنستية الكبرى أو الرومانية لم يسفر عن تجانس سياسى أو ثقافى:

«وبدلا من الحد من النشاطات السياسية أو إلغائها بسبب

الامبريالية المركزية، يجدر التفكير بالأحرى فى تنظيم حيز معقد: أوسع نطاقا وأقل تقطعا الى حد كبير، وأقل انغلاقا كذلك بالمقارنة مع المدن - الدول الصغيرة، وأكثر مرونة وتنوعا أيضاً وأقل تدرجا بشكل صارم من الامبراطورية السلطوية والبيروقراطية التى ستجرى محاولات لتنظيمها بعد أزمة القرن الثالث الكبرى. إنه حيز تتعدد فيه بؤر السلطة وتتكاثر فيه النشاطات والتوترات والنزاعات حيث تنمو وفقا لعدة أبعاد، وحيث التوازنات تتحقق عن طريق تسويات متنوعة.وهناك حقيقة واقعة على أى حال، وهى أن الممالك الهلنستية لم تسع إلا بقدر ضئيل الى إلغاء أو تحجيم أو إعادة تنظيم السلطات المحلية رأسا على عقب، بقدر ما اعتمدت على هذه السلطات واستخدمتها كوسطاء ومناوبين لجبى الخراج بانتظام وتحصيل المكوس الاستثنائية وتزويد الجيوش باحتياجاتها. والواقع أيضاً أن الامبريالية الرومانية اتجهت بصفة عامة نحو حلول من هذا النوع بدلا من اللجوء الى الإدارة المباشرة؛ فكانت سياسة الاعتماد على البلديات خطا متواصلا الى حد كبير أدى الى تنشيط الحياة السياسية فى المدن فى الإطار الأعرض للامبراطورية»[١٢].

غير أن مسألة تفرد مسار الدولة فى افريقيا بالمقارنة مع القاعدة الأوروبية الغربية، يظل كاملا. فالقضية الكبرى المتنازع عليها فى الكثير من الأحوال - وهى قضية أكاديمية إلى حد كبير - هى أن نعرف الى أى حد يسمح (أو لا يسمح على الأرجح) تلاؤم (أو عدم تلاؤم) الأشكال السياسية فى جنوب الصحراء مع النموذج البيروقراطى الڤيبرى، بأن نتحدث بصددها عن «دولة». ولعل ماكس ڤيبر نفسه كان سيتشكك فى ذلك. فقد كان يرى أن «الدولة» التى تُعَرف بأنها مؤسسة سياسية لها «دستور» محرر وقوانين مقررة بشكل عقلانى وإدارة توجهها قواعد رشيدة أو «قوانين» وموظفون أكفاء، لا توجد بالتأكيد، بمجموع هذه السمات، إلا فى الغرب وذلك على الرغم من كل محاولات التشبيه الممكنة»[١٣].

ومن بين «محاولات التشبيه الممكنة» هذه، تبرز من نفسها عملية تصنيف نظم الحكم فى جنوب الصحراء فى فئة «النظم السلطوية» لا «الشمولية» وذلك فى غياب أى ايديولوجية على الصعيد القومى[١٤]، بمجرد أن نلاحظ طابعها الجماعى

عموما. فالأمر يتعلق بالفعل «بسلطات دولة مركزة بين أيدى أفراد أو جماعات يتمثل همها الأول فى تجَنب تَعَرض مصيرها السياسى لاحتمالات تنافس لا تتحكم فيه من البداية حتى النهاية»[١٥]. ولكن الشك يظل باقيا. فهل نحن بصدد «سلطات دولة» حقيقية أم بصدد مجرد «سلطات» أبوية أو أبوية جديدة، كما يفترض ذلك العديد من المؤلفين؟ إن عناصر التباين بين دولة ما بعد الاستعمار فى جنوب الصحراء والنموذج البيروقراطى المثالى الأثير لدى ماكس ڤيبر، واضحة. ففى أقصى الحالات، يستخدم لفظ الدولة إلا من باب المجاملة الدبلوماسية: إن أوغندا وتشاد وغانا خلال سنوات الحرب الأهلية والكالابوله[١٦] (السوق السوداء) إنما ظلت «دولاً» بفضل نظرة الأجنبى. غير أن إنكار صفة الدولة يتم فى الكثير من الأحوال بسبب خطأ منهجى فاحش الى حد كبير. فالحرص الشديد على تجنب شرك التطورية والغائية يمكن أن يؤدى الى تساهل من نوع آخر، ألا وهو مقارنة التطعيم بمؤسسات لم تبلغ بعد قرنا من الزمن فى افريقيا، بالمرحلة الناضجة لتطور المؤسسات فى الغرب الذى تواصل طوال عدة قرون[١٧].

ومن الممكن أن يتغير ذات يوم المدار المعاصر للسياسة فى جنوب الصحراء، من حيث رجوعه الى المسار السابق للقارة. وفى الواقع، فإن السجن لمدة طويلة يصبح بالأحرى نوعا من الحرية الخاضعة للرقابة. وهو لا يعادل أبدا بالطبع التكرار الآلى لأشكال الماضى، بل يعادل بالأحرى نغمة ترتجل العناصر الاجتماعية على أساسها. ويوسعنا أن نتساءل من جانب آخر عما اذا كانت افريقيا تشرف حاليا على بلوغ إحدى مراحل التأرجح تلك التى ينعقد على أساسها التاريخ عبر آلاف السنين، وما إذا كانت على وشك تغيير النغمة والانتقال الى إيقاع آخر. فهناك صفات مميزة، تعود على مايبدو الى النظام الديمغرافى: الأولوية لاستراتيجيات الانفتاح على الخارج والزوغان، وافتقاد استغلال الموارد وعدم كفاية التراكم وضعف إنتاجية الاقتصاد وتقييم الثروة بعدد الأفراد لا بالأموال والأراضى، والمفهوم المتعدد التقدير للوقت[١٨]. ومما يثير التساؤلات حول المستقبل التحولات السريعة فى النظام الديمغرافى والتغيرات الاجتماعية التى تصحبها أو تنتج عنها: تسارع التحضر وانعدام الاستقرار الاقتصادى والمالى، وتدهور البيئة الايكولوجية، وتغير علاقة الفرد مع الزمن والحيز. وليس هناك مايحول دون تصور أن تؤدى تلك التطورات ذات يوم الى تكثيف الاستغلال الاقتصادى والسيطرة السياسية وأن تسفر عن تحول تلك التطورات الى

مؤسسات أكثر تمشيا مع النموذج الڤيبرى المثالى للدولة البيروقراطية. ويتقدم كل من ب.باديا وب بيرنباوم بافتراض أنه «تعين على الدولة أن تفرض نفسها على المجتمعات التى كان عليها أن تواجه فيما بعد مصاعب كبيرة فى إجراء التوزيع الجديد للمهام التى فرضتها أولا أزمة تشكيلها الاجتماعى ذاته ثم قيام نظام اقتصاد تجارى، وذلك بعد مقاومة استثنائية لبنياتها التقليدية أو بسبب ظروف تكنولوجية أو سياسية خاصة». وقد أشارا الى حالتى هولاندا وانجلترا واعتبرا «أن مما له مغزاه أن تطوير بنيات الدولة كان أقل وضوحا فى المجتمعات التى تمكنت من الاستفادة بالكامل وبلا مقاومة من المعطيات الجديدة للاقتصاد العالمى مما كان فى المجتمعات التى كانت تشكل محيطها المباشر»[19]. وفيما يتعلق بأفريقيا فإن التبعية الاقتصادية واستمرار مصداقية الجماعات المسيطرة القديمة يمكن أن ييسرا ذلك السيناريو.

وعلى العكس، لا يوجد مايحول دون الاعتقاد بأن تفسخ العائلة والانهيار المالى للنظام المدرسى الغربى المنحى سيحولان دون تمكن الدولة من تحقيق الحد الأدنى من إشراك الشباب فى الحياة السياسية والذى يمكن الدومة من ربط الشباب «بإشكاليتها الشرعية» الدولة. فعصابات الصبية الذين يعيشون على الشطارة والنشل ولا يعرفون عن السلطة سوى الغارات البوليسية وكرابيج أقسام الشرطة، قد تكون تجسيدا مسبقا للخروج على المجتمع على نطاق أوسع، وهو ما يلاحظ من الآن فى شكل قطع الطرق، وإن كان لا يزال محصورا نتيجة لرسوخ الشبكات[20]. وبالمثل فإن الإفقار الاقتصادى وتكاثر الطقوس التلفيقية يميلان الى زيادة نصيب الفراغ على حساب ملء الهيمنة. ومن وجهة النظر هذه لا يشكل التحضر ضمانة للدولة.: فالنظام السياسى فى كينيا، الراسخ الأقدام فى الدوائر الريفية يجد بعض الصعوبة فى دمج «الواننشى» فى المدن، كما يشهد على ذلك نهب نيروبى فى أغسطس ١٩٨٢ أو النسبة المئوية المرتفعة فى المدن لعدم المشاركة فى الانتخابات الأخيرة[21].

ولن تنجم دولة المستقبل عن أى عامل حاسم متضافر بقدر ما ستنجم عن سياق الصراعات الاجتماعية المتقلب. ومن هذه الزاوية فإن التاريخية السياسة فى افريقيا هى قبل كل شىء تاريخية محلية. فالنزاعات التى يقال عنها خطأ إنها نزاعات عرقية والتمردات الريفية والمنافسات بين الزمرات تحيلنا إلى مستوى هذه الحضارات المحلية[22]. وهكذا يبدو إذن تقصى الحدود الملائمة بين هذه الحضارات مهمة لها الأولوية، لا غنى بخصوصه عن إسهامات الانتروبولوجيين والمؤرخين والجغرافيين

واللغويين[٢٣]. والاستنتاج الذى يجد فى مؤلف ب.بوا الشهير *فلاحو الغرب* المكرس لإقليم السارت أثناء الثورة الفرنسية، مقدمة منهجية رائعة لدراسة أفريقيا، استنتاج لا تناقض فيه[٢٤]؛ فهذه المقدمة تنتسب الى السوسيولوجيا التاريخية القادرة وحدها على تغطية جهلنا العميق بالتشكيلات الاجتماعية الإفريقية. بيد أن الاعتراف بتاريخية الحضارات المحلية التى تقدم عليها دولة ما بعد الاستعمار يقضى تماما على الأطروحة الجارية حول منشئها الخارجى. وصحيح أن السلطة القومية يُنظر اليها كسيادة خارجية المصدر. ففى إقليم افاهو (غانا) تُعتبر حكومة اكرا «ابان» (خارجية، مفروضة) لا «اومان» (أصيلة، من الداخل)[٢٥]، والماكا فى الكامرون يقولون إنهم ذاهبون الى «بلاد البيض» عندما يتوجهون الى المركز لكى يشيروا بطرافة الى أنهم يلجون عالما غريبا عن عالمهم الريفى والنَسَبى[٢٦]. وهذه التصورات معتادة فى ظل الأوضاع السلطوية أو المركزية الشديدة[٢٧]. وكان لا مفر منها فى افريقيا بما أن القادة كانوا يضعون الدولة «المنضبطة» فى مواجهة المجتمع كاستمرار بالفعل للنموذج الاستعمارى. ومع ذلك لا يجب أن نعتبر هذه التصورات أمرا مفروغا منه. فهى ليست خاصة بحالات المنشأ الخارجى وليست دليلا على أن بنية السلطة مصدرها خارجى، بل مجرد مسألة تصور. والواقع أن أغلب الظواهر التى يستشف منها أنها مظاهر للطبيعة الخارجية المنشأ لدولة ما بعد الاستعمار - ومنها «القبلية» و«عدم الاستقرار» - تبشر على العكس بتبنى المجتمعات الأصلية للمؤسسات ذات الأصل الأجنبى. وهى لا تكشف عن افتقاد للتاريخية واستلاب ثقافى بل تؤكد على العكس قوة التطعيم الاستعمارى وحيوية العمل السياسى الذى أثارته. وهى تدل على كثافة الأسس الاجتماعية للسلطة، لا على غياب هذه الأسس. وبالطبع لا يكفى هذا الإقرار لإصدار شهادات تقدير ڤيبرية للنظم التى أعقبت الاستعمار ولكنه يسمح على الأقل بإضفاء الشرعية على استخدام مفهوم الدولة بصددها وبعبارة أخرى ترك الشك فى ذلك لصالحها.

وعلى أى حال فإن الاعتراضات التى تقوم ضد ذلك الاستخدام لدلالات الألفاظ لا تكفى حتى إذا ميزنا بين السلطة والمعيار الحاسم لتواجد الدولة يكمن فى تمايز السلطة بالنسبة للتقسيمات الفئوية للمجتمع والقوة السياسية المسيطرة أو الفروق بين الجماعات[٢٨]. ولقد تبين لنا فى سياق هذا الكتاب أن الطابع العام للصراعات بين الزمرات والدور الرئيسى للمقاولين السياسيين يسمحان بالتشكك فى التفوق المطلق

لتنظيم الجماعات على العلاقات الاجتماعية المتفردة؛ فهناك قوى اقتصادية ودينية تنزع الى أن تنصب نفسها كمجتمع مدنى متميز عن دائرة السلطة بالمعنى الدقيق للكلمة؛ ودائرة السلطة تحقق هى أيضاً استقلاليتها إزاء الهويات العرقية والجاذبية الشخصية والحركات السياسية وتقيم قدرا ملحوظا من المؤسسات؛ والقبول بتصورات أصيلة للسياسة لا تكترث بشكل ما بالفكرة البيروقراطية عن الشئون العامة يمتزج بالاعتقاد فى نفس الوقت فى مسائل أخرى، أصلها خارجى وخاضعة للدولة. وهناك أيضاً نظرة الدبلوماسى الأجنبى التى تسهم فى تكوين ثقافة أفريقية عن الدولة: وهذه الحجة الأخيرة ليست تافهة على الإطلاق وتذكرنا فى حينه بأن توالد «الديناميكيات الداخلية» لا ينفصل عن تدخلات «الخارج».

والتحفظات التى يتعين مواصلة إبدائها فيما يتعلق بأهلية السلطات التى أعقبت الاستعمار فى جنوب الصحراء فى صفة الدولة، ناجمة عن تدخل عمليات أخرى مضادة للتمايز. وهناك فى مقدمة هذه العمليات تفاقم الاستراتيجيات الفردية التى تنخر فى المؤسسات. ذلك أن الحضارة الأفريقية ليست من الطراز «الجماعى الكلى» على عكس رأى شائع، ولا تفصح إطلاقا عن «ظاهرة فردية متخلفة»[٢٩]. فتواجد الأفراد، حتى وإن كانوا من «المغامرين» جزء من كيان الحياة الاجتماعية فى القارة. ففى الماضى، كان استخدام الأرض، وفن الحرب، والتمكن من اللامرئيات من المواقع المفضلة التى كانت تشكل «مناطق لا يتوقف فيها الأمر على النَسَبية». ولم يفلت الاستيلاء على السلطة المجزأة أو المركزية من التأثير الضار لتلك المنافسات. وفيما بعد تركزت التطلعات الشخصية حول إمكانات التردد على المدرسة والحصول على عمل بأجر وممارسة التجارة والزراعة والسياسة[٣٠]. ويمكن الافتراض نهائيا بأن التصحيحات القسرية التى تكبح الفردية فى مجالات التعليم واللامرئيات والحياة الاجتماعية اليومية، تحول دون قوى الفردية العاتية وتحمى المجتمعات من قوتها المركزية الطاردة، أكثر مما تشهد على تفوق التصور الجماعى للوجود[٣١]. ومما لا شك فيه أن هذه «الفردية» لا تمت بصلة كبيرة الى «الفردية» الغربية - إن كانت هذه الفكرة الأخيرة قد احتفظت بتماسك متميز عبر العصور التى شهدت نموها[٣٢]. ومع ذلك فإن المجتمعات الأفريقية يلاحقها تاريخيا شبح العنف الفردى: السحر والأكل الرمزى، بدلا من أن تكون ملاذا للتناسق والتضامن كما تخيل ذلك الأيديولوجيون[٣٣]. ويتأثر بذلك المجال المدنى المعاصر، من خلال الصراع بين الزمرات

والأداء الجذموري للدولة و«سياسة ملىء البطون». وفى المقابل فإن اللجوء إلى حجة العرقية أو الى ممارسة الاقتراع العام يخضعان فى الكثير من الأحوال للمنطق الجماعى بقدر أقل مما يقال(٣٤).

وهكذا فإن مسلمة الطابع «الجماعى الكلى» للمجتمعات الأفريقية ربما كانت أحد الأخطاء فى التفسير التى أضرت الى أقصى حد تفهُم هذه المجتمعات(٣٥). ويتعين ألا نستخلص من ذلك، على غرار س.ج.روزبيرج و ر.هـ. جاكسون، أن إعادة الاعتبار لمفهوم «السلطة الفردية» البالى، أمر مرغوب فيه، ولا أن النظم التى أعقبت الاستعمار قد تشكلت بنياتها بفعل المقاولين السياسيين وحدهم(٣٦). فمن جهة، لا يتناقض سيل الاستراتيجيات الفردية مع خلق نظام للتقسيم الفئوى للمجتمع. فالنسقان مرتبطان ويجب تصورهما معا بما فى ذلك من منظور ماركس(٣٧). فتعريف الفرد، كحدث تاريخى، يؤثر فى خلق اللامساواة. فتعدد الزروجات، مثلا، يُعرض توارث الأموال للمصادفات ويدفع إلى تشتيت إعادة التوزيع الاجتماعى وإلى استبعاد جانب من الورثة من التردد على المدارس(٣٨). والعكس بالعكس، فإن أحد الرهانات الرئيسية للإثارة الجديدة لإشكالية السياسة التى تأتى بها الدولة التى أعقبت الاستعمار، تتعلق بعلاقات الشخص بنفسه وبعلاقاته بالآخرين(٣٩). وفى نهاية المطاف، سينشأ عن ذلك التحول مضمون المدينة والأخلاقيات التى ستتعارف بها وستتميز بها عن الحداثة الغربية وكذلك ابتكار أو عدم ابتكار ثقافة ديمقراطية.

ومن جهة أخرى، تنضوى العناصر الاجتماعية تحت ظروف يخضعون لها. وفى هذا النطاق لا يكون مسعاهم أمرا غير متوقع. ولكنه ليس محتوما أيضاً. فكل من بنية اللامساواة، والسعى الى الهيمنة، والإشكالية الشرعية للسياسة، يتوقف على العمل التعبيرى الذى تفرضه هذه العناصر. وكان ميشيل فوكو يعرف بهذه الطريقة السلطة على أنها «عمل على أعمال»:

> «[السلطة] مجموعة من أعمال من بين الأعمال الممكنة. وهذه المجموعة تعمل فى مجال الإمكانات التى تتضمن سلوك ذوات فاعلة: وهى تستحث وتُحرض وتُحدد وتيسر أو تُصعب، وتُوَسع أو تحد وتجعل الأمر محتملا الى حد أو آخر، وفى أقصى الحالات تُجبر أو تمنع تماما، غير أنها دائما طريقة للتأثير على ذات أو عدة ذوات فاعلة طالما تعمل تلك الذوات أو تكون قابلة للعمل».

وعندئذ يتعين أن ينتقل التحليل الى تفهم أسلوب «الحكم» هذا، بالمعنى المتعارف عليه فى القرن التاسع عشر، أى «طريقة فى توجيه سلوك أفراد أو جماعات»: «فالحكم [...] هو ترشيد بنية مجال العمل المحتمل للآخرين»[٤٠]. وقد استعرنا التعبير الكامرونى: «سياسة ملىء البطون» للإشارة الى هذه الطريقة فى الحكم أو كما كان يقول فوكيه «إمكانية الحكم» فى أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. وبما أننا بدأنا هذا الكتاب بالإشارة الى رسم كاريكاتورى لبلانتو، فلننهه بطريقة مماثلة: فالرسام الكاريكاتورى لجريدة «كامرون تريبيون» الذى يستنطق العنزة الشهيرة التى تقول «أنا أرعى إذن أنا موجودة»، يشير بدقة الى حدود مجال ما يمكن تصوره سياسيا فى المجتمعات الأفريقية التى أعقبت الاستعمار[٤١]. ولا يعود ذلك الى أن هذا الشكل من «إمكانية الحكم» نابع من ثقافة تقليدية يستحيل تفاديها أو أنه يفلت من انتقاد أعداد متزايدة من المواطنين الأفارقة، أو أنه يشمل فى نهاية الأمر كل التخيل السياسى فى القارة ويشكل بذلك أيديولوجيتها. بيد أن هذا الشكل من «إمكانية الحكم» ضمّ مجموع الاستراتيجيات والمؤسسات التى عملت من أجل قيام افريقيا الحديثة، ومنها بالأخص الكنائس المسيحية والأحزاب القومية والإدارات. أما تجارب الحكم التى تطلعت الى وضع حد لذلك فقد فشلت أو امتصتها بدورها ممارساتها هذه.

ومع ذلك فإن أفريقيا لا «تأكل» بشكل واحد. فنظم الأكل السياسى متعددة، ابتداء من الشراهة النيجيرية والزائيرية حتى عمليات التخسيس التنزانية والنايجيرية، والشهية النبوية لأحمد سيكوتورى وماسياس نجيما حتى النهم الشيزوفرينى عند القادة الماركسيين اللينينيين، ومن التقشف من أجل الخلاص عند جيرى رولينجز أو مورتلا محمد حتى الجشع الهائل لهوفويت-بوانى أو جومو كينياتا. ويجب أن يكون المرء واعيا بتلك التنوعات بدلا من المجادلة حول افريقيا الخالدة. فدراسة تسلسل الأحداث والترسبات الأيديولوجية والتشريعات القانونية ونوعية المؤسسات وبنيات إنتاج الثروات وتوزيعها والتحالفات وعمليات الإبعاد الاجتماعى والتكوينات الجغرافية والسكانية الخاصة بكل مجتمع، هذه الدراسة يمكن أن تهيئ التمييز على نحو أفضل بين المسارات القومية للسياسة ومواصلة عقد المقارنات وربما أيضاً التوصل إلى تصنيف لنماذج الدولة فى جنوب الصحراء[٤٢].

وأخيراً - وبالأخص - لا تحتكر افريقيا وحدها البطون ولا الزوغان. ويكفى لكى نقتنع بذلك، قياس مدى تضخم الدراسات الجامعية المخصصة لوصف «الفساد»

و«التبعية الشخصية» و«الهجرات». وانطلاقا من المبدأ القائل بأن هذه السمات المشتركة على نطاق واسع لا يمكن اعتبارها مجرد حالات مرضية، يتعين أن نعترف بأن تحليل المجتمعات الافريقية يفتح الطريق نحو تفكير أرحب حول السياسة. نعم، إن أفريقيا تردنا الى دروس عامة حول المنهج. فأغلب الظواهر التى أتاحت لنا افريقيا إمكانية ملاحظتها والتى تستخدم عموما لتمييزها عن غيرها، موجودة ايضا فى بلدان أخرى دون أن تعتبر مع ذلك سمات تمييزية لنظم السلطة فى أسيا أو امريكا أو اوروبا. وقد تقتصر المسألة فقط على الدرجة أو على النسبة. وعندئذ علينا أن نثبت أن استراتيجيات «التداخل» مثلا حاسمة بشكل مطلق أو نسبى فى ابيدجان أو لاجوس، أكثر مما هى فى موسكو أو بكين أو سنغافورة أو واشنطن أو باريس! والواقع أن المعالجة غير المتساوية للوقائع تتأثر فى حقيقة الأمر بالاستعدادات الذهنية، كما أوضح ذلك ماكس ڤيبر فى تعليقه الكلاسيكى على السحر. فحيرة المراقب المتسمة بالتعجرف إزاء الممارسات السياسية فى جنوب الصحراء ناجمة عن عجز (أو عدم رغبة) هذا المراقب فى تصور ذاتية الذوات الأفارقة، لا لغرابة تلك الممارسات من الناحية الموضوعية. ولذا فهو يظل رهيناً راضياً لنموذج النير(٤٣). فأفريقيا مرآة، وحتى إذا كانت هذه المرآة مُشوهة إلا أنها تعكس لنا صورتنا السياسية ولديها الكثير الذى يفيدنا حول أسباب حداثتنا الغربية(٤٤).

بيد أننا يمكن أن نعتبر عن حق أن العمل السياسى فى افريقيا فريد وذلك بحكم «التاريخية الأساسية للمدلولات»: «فالمؤسسات المتماثلة ظاهريا قد تكون مختلفة جذريا، لأنها تكتسب مدولولات أخرى بانغماسها فى مجتمع آخر»(٤٥). وعلى أساس وجهة النظر هذه فإن التصورات الكبرى لعلم السياسة خادعة شأنها مثلا شأن مفهومات انتروبولوجيا القرابة التى أدانها ر.نيدهام(٤٦). ولا شك فى أن نزوع هوفويه - بوانيى الى إقامة المنشآت الضخمة لا يضاهى أبدا هذا النزوع لدى الامبراطور اغسطس، وأن «فساد» موظف افريقيى لا يضاهى فساد قرينه السوفييتى أو الآسيوى أو الامريكى، لأن الرمزية الملازمة لتلك الممارسات والمجازفات المادية التى تتضمنها ليست واحدة باختلاف الثقافة والوضع التاريخى. ويبدو ذلك واضحا إذا ما تذكرنا أن موضوع «البطون» متعدد المعانى فى جنوب الصحراء. «فالأكل» معناه تناول الغذاء، وهو كما ذكر ميشيل ليريس «تمجيد الثروة من خلال أوقع شئ ألا وهو البطن» فى شكل «نصف الكرة الهائل المصنوع من الخشب الأسود[...] أوج الكعكة المصنوعة من

الذرة البيضاء»، و«القرع المجوف الملئ باللحم» الذى كان تقديمه يسجل قمة الحفل الذى أقامه عاهل راى بويا»[٤٧]. والكلمة معناها أيضاً التكديس والاستغلال والفوز والهجوم وأيضاً القتل فى لغة السحر[٤٨].

فأفريقيا تدعو إلى المقارنة، ولكنها مقارنة على نقيض مقارنات الستينات. ويتعين ألا يكون هدفنا إزالة تضاريس الانفراد التاريخى، بل على العكس إبراز «الأوصاف السميكة»[٤٩] التى نقدمها عنها بوصفنا علماء ميدانيين وكذلك كمستخدمين للنظرية والمنهجية. وعلى أساس خطة العمل هذه تتضمن فكرة «المسار السياسى» بعض الفائدة. فهى تدعو لاستخلاص خطوط التسلسل المنطقى وصور الابتكار الثقافى الكامنة تحت المجتمعات المعاصرة، وذلك على المدى البعيد، لا بطريقة غائية، ولكن بهدف التعرف على الأسباب،أى «لا كنتيجة لإرادة أو خطة أو مرمى، ولكن كحصيلة غير إرادية لآليات يمكن تحليلها بطريقة سببية صرفة»[٥٠]. وقد تتحول تلك المسارات السياسية فى نهاية المطاف الى شكل عالمى للسلطة. غير أن هذه الفكرة مشتبه فيها من حيث المنهج[٥١]. فالنشاط الرمزى مفهوم متغير ثقافيا والنشاط السياسى نشاط رمزى للغاية. والحاصل أن شأن فن السلطة مثله شأن فن الحب أو فن الأكل: فمع أن أوضاع التبعية والسيطرة محدودة من حيث عددها، كما هو الحال فيما يتعلق بالجنس والغذاء، إلا أن تلخيصها فى شكل أوحد للطبيعة البشرية، يصعب على أى حال تحديده، ولن يفيد التحليل إطلاقا. ففى إطار سلوكيات بيولوجية متشابهة، فإن أخلاقيات اللذة لدى الإغريق والرومانيين والصينيين والبدو العذريين والشعراء الجوالين فى العصور الوسطى، ليست واحدة لحسن الحظ، وهذا هو المهم طبعا، وإن كان الطابع النسبى للأحداث لا يتعين أن يؤدى بالضرورة الى نظرة نسبية للقيم[٥٢]. كما أن دراسة السياسة يجب أن تكرس لفهم ما يسميه ر.بودون «المعقولات فى موقعها» أى تفهم «الأسباب الوجيهة» التى تدفع الى هذه الممارسة أو تلك[٥٣]. ويتعين على هذه الدراسة أن تتوغل فيما هو أوضاع أخرى ومختلفة عما يعتبر خطأ أنه معيار عالمى، حتى لا ننغمس فى المركزية الغربية، ولا نتخلى عن مقتضيات التفكير العلمى.

غير أن هذا البرنامج الرائع يصطدم بوجهات نظر أخرى باتت ملموسة من جراء رحلتنا. فقد رأينا أن الإنسان الآكل هو أيضاً إنسان يزوغ. ففى افريقيا لا يزال التغيب الاجتماعى وقدرة الناس على وضع أنفسهم خارج الالتزامات السياسية التى

تفرضها الدولة ودور الزوغان، حقيقة واقعة، إن لم تكن قائمة برمتها، في انتظار الاحتكار المفترض للشرعية المركزية التي لم تتمكن من فرضها في أوروبا سوى النظم المطلقة[٥٤]. بيد أنه تبين لنا أيضاً أن البنيات السياسية في جنوب الصحراء، التي لم تستكمل بعد، لا تتميز هي أيضاً بطابع منفرد، أيا كان الدور الحاسم في هذا الصدد للتصورات الخاصة باللامرئي التي يتضمنها. فعدم التجانس أو التكامل أساسيان بالنسبة لكل مجتمع. وتضخم الدولة أو الشمولية، وفعالية التكنولوجيا، تبعد عن أنظارنا تلك السمة الأولى فيما يتعلق بالعالم الصناعي. وترجع أهمية المسار الأفريقي الى كونها تذكرنا بذلك الطابع العام بل والضروري. غير ان الفكر الغربي عاجز عن تصور هذه الخاصية والتمييز بين نصيب كل مما سميناهما الملء والفراغ: «إننا لا نستطيع أن نجمع ما هو موجود إلا لأن الموجود قابل للجمع؛ ولا يمكن أن نصنفه إلا لأنه قابل للتصنيف. غير أن كل تجميع وكل تصنيف وكل تنظيم نقيمه أو نكتشفه يتضح إن آجلا أو عاجلا أنه جزئي، وبه فجوات، ومجزأ وغير كاف بل إنه أيضاً وهذا هو الأهم قاصر تماما ومشكوك فيه وأخيرا مفكك» كما كتب يقول كاستورياديس[٥٥].

ولو قبلنا اقتراح هذا المؤلف - وهو «أن مايربط مجتمعا ببعضه هو ترابط عالم مدلولاته»[٥٦] - فلن نتمكن من التقدم بعد ذلك إلا بمواصلة تحليل «المدلولات الاجتماعية الخيالية» السائدة في جنوب الصحراء، مع الأخذ بعين الاعتبار لا العناصر الفاعلة واستراتيجياتها، كما فعلنا في هذا الكتاب وفقا لمسعى الفردية المنهجية، بل على العكس بالأخذ بعين الاعتبار نظم المدلولات في ظل الظروف الخاصة بالتعبير عنها. ويبدو أن مفهوم «إمكانية الحكم» قادر على إبطال مفعول شرك الجمع غير المناسب، بشكل أفضل من مفاهيم الثقافة والايديولوجيا وإشكالية الشرعية أو الهيمنة، التي استخدمناها في بعض مراحل البرهنة. والواقع أنه لا يمكن تصور «إمكانية حكم» لا تستند إلى إشكالية التعبير عن السلطة على الأقل إذا تمسكنا بأعمال ميشيل فوكو اللاحقة لمؤلفه *المراقبة والمعاقبة*. غير أن موت هذا الفيلسوف المبكر حال دون أن يبلغ بهذا التفكير مداه. كما أن إمكانية تطبيق هذا المفهوم على أوضاع تاريخية خلاف «الانغلاق الكبير» قابلة للأخذ والرد. وهناك أخيرا ما أخذ بالذات على فوكو وهو أنه أفرط في الأحادية بالتغاضي عن «تعدد الممارسات المتفرقة، المحكومة دون أن تُمحى» والذي لا يزال قائما (أي التعدد) في ظل «الامتياز الذي أمنته لنفسها الترتيبات التي تسعى إلى نظرة جامعة»[٥٧].

وعليه، فإن الدراسة التاريخية «لإمكانيات الحكم» على مسارات طويلة المدى تمر من باب ضيق يتمثل فى تحديد الأنواع الاستدلالية الرئيسية للسياسة فى مجتمع معين، وهى بالضرورة أنواع متفرقة وجزئية، وفى استعادة علاقتها الحوارية مع الماضى، وتقصى عمليات تشابكها الراهنة التى تكوّن «المدلولات الاجتماعية الخيالية» التى تحدث عنها كاستوريادس. وهكذا ستتجلى الفحوى الثقافية الخاصة بالسياسة فى مجتمع معين. وهكذا سيتحدد بدقة حجم الفراغ الذى يقوم عليه استخدام السياسة بوصفه «طُرُقًا للحديث»، ونصيب كل تأثيرات الترصع هذه التى تتخلل التعبير السياسى والتى تحول فى نهاية الأمر دون قصر التفاعل الاجتماعى المتبادل على النموذج الثنائى لبث خطاب وتلقيه، أو على ازدواجية المسيطرين والخاضعين[٥٨]. وعندئذ سيبدو لنا ابتداع السياسة فى افريقيا بذلك الاخضرار والتعقيد الذى يقدم لنا جسر نزيريكورى المصنوع من النباتات المتسلقة، والممتد عبر هذا القرن، صورة قوية له.

المراجــــع

1. *Cameroon Tribune* (Yaoundé), 9 févr. 1985.
2. *La Gazette* (Douala), 515, 6 déc. 1984, pp. 3 et 14. Voir, également, pour un autre cas similaire, *ibid.*, 565, 4 sept. 1986, pp. 2 et 6.
3. M. DE CERTEAU, « Une pratique sociale de la différence : croire » *in* ÉCOLE FRANÇAISE DE ROME, *Faire croire. Modalités de la diffusion et de la réception des messages religieux du XIIe au XVe siècle*, Rome, École française de Rome, 1979, pp. 363-383.
4. « President's name used in fraud bid – Prosecution », *Daily Nation* (Nairobi), 6 oct. 1984.
5. *Cameroon Tribune* (Yaoundé), 6 avr. 1988.
6. *La Gazette* (Douala), 604, 5 mai 1988, p. 13.
7. M. MAGASSOUBA, « Guinée : les militaires s'empiffrent! », *Africa international* (Dakar), 204, avr. 1988, p. 26.
8. *Report of the Constitution Drafting Committee*, Lagos, 1976, 1 : V, cité et commenté par G. WILLIAMS, T. TURNER, « Nigeria » *in* J. DUNN, ed., *West African States : Failure and Promise. A Study in Comparative Politics*, Cambridge, Cambridge University Press, 1978, p. 133.
9. Cité *in* A. SISSOKO, *Aspects sociologiques de l'intégration nationale en Afrique noire occidentale : espace politico-administratif et intégration à l'État : le cas de la Côte d'Ivoire*, Nice, Faculté des lettres et sciences humaines, 1982, pp. 463-464. Voir également l'adresse de M. HOUPHOUËT-BOIGNY à une délégation du Sanwi, *Fraternité-Hebdo* (Abidjan), 2 oct. 1981 : « Vous avez demandé des sous-préfectures, c'est ce qu'on nous demande partout où nous passons. »
10. J.-A. MBEMBÉ, *Les Jeunes et l'ordre politique en Afrique noire*, Paris, L'Harmattan, 1985, pp. 122 et suiv.
11. P. LABURTHE-TOLRA, *Les Seigneurs de la forêt. Essai sur le passé historique, l'organisation sociale et les sources ethniques des anciens Bëti du Cameroun*, Paris, Publications de la Sorbonne, 1981, p. 233.
12. J.-F. BAYART, « Le politique par le bas en Afrique noire. Questions de méthode », *Politique africaine*, 1, janv. 1981, pp. 53-82; « La revanche des sociétés africaines », *ibid.*, 11, sept. 1983, pp. 95-127; « Les sociétés africaines face à l'État », *Pouvoirs*, 25, 1983, pp. 23-39.
13. G. DELEUZE, *Foucault*, Paris, Éd. de Minuit, 1986, pp. 23 et 62; H. SLUGA, « Foucault à Berkeley. L'auteur et le discours », *Critique*, 471-472, août-sept. 1986, pp. 840-856.
14. P. BIRNBAUM, J. LECA, dir., *Sur l'individualisme*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1986.
15. J.-F. BAYART, « L'énonciation du politique », *Revue française de science politique*, 35 (3), juin 1985, pp. 343-373.

1. M. RODINSON, *La Fascination de l'islam*, Paris, Maspero, 1980; E.W. SAÏD, *L'orientalisme. L'Orient créé par l'Occident*, Paris, Le Seuil, 1980.

2. R. DUMONT, *L'Afrique noire est mal partie*, Paris, Le Seuil, 1962, et, en collaboration avec M.-F. MOTTIN, *L'Afrique étranglée*, Paris, Le Seuil, 1980; C. TURNBULL, *L'Africain désemparé*, Paris, Le Seuil, 1965; J.-C. POMONTI, *L'Afrique trahie*, Paris, Hachette, 1979; G. CHALIAND, *L'Enjeu africain. Stratégie des puissances*, Paris, Le Seuil, 1980; E. M'BOKOLO, *Le Continent convoité*, Paris, Montréal, Études vivantes, 1980; G. GOSSELIN, *L'Afrique désenchantée*, Paris, Anthropos, 1978; C. CASTERAN, J.-P. LANGELLIER, *L'Afrique déboussolée*, Paris, Plon, 1978; R. DUMONT, *Pour l'Afrique, j'accuse*, Paris, Plon, 1986.

3. Sir HARRY H. JOHNSTONE, *History of the Colonization of Africa by Alien Races*, Cambridge, Cambridge University Press, 1899.

4. J. VANSINA, « Knowledge and perceptions of the african past » *in* B. JEWSIEWICKI, D. NEWBURY, eds., *African Historiographies. What History for Which Africa?* Beverly Hills, Sage Publications, 1986, pp. 28-41.

5. A. GROSRICHARD, *Structures du sérail. La Fiction du despotisme asiatique dans l'Occident classique*, Paris, Le Seuil, 1979. Voir également C. GUINZBURG, *Enquête sur Piero della Francesca*, Paris, Flammarion, 1983; L. VALENSI, *Venise et la Sublime Porte. La Naissance du despote*, Paris, Hachette, 1987.

6. F. DE MEDEIROS, *L'Occident et l'Afrique (XIIIe-XVe siècle)*, Paris, Karthala, 1985.

7. MONTESQUIEU, *De l'esprit des lois*, XXI, 2 *in Œuvres complètes*, Paris, Gallimard, 1951, t. II, pp. 602-603.

8. Voltaire, *Essai sur les mœurs*, Paris, Garnier, 1963, t. II, p. 306.

9. *Ibid.*, t. II, p. 305 et t. I, p. 23.

10. G.W.F. HEGEL, *La Raison dans l'histoire. Introduction à la philosophie de l'Histoire*, Paris, U.G.E., 1965, p. 247.

11. MONTESQUIEU, *op. cit.*, p. 602.

12. Capitaine VALLIER, cité par P.-P. REY, *Colonialisme, néo-colonialisme et transition au capitalisme. Exemple de la « COMILOG » au Congo-Brazzaville*, Paris, Maspero, 1971, p. 363 et H. DESCHAMPS, « Préface » *in* J. BINET, *Budgets familiaux des planteurs de cacao au Cameroun*, Paris, ORSTOM, 1956, p. 5. Pour une tentative véritablement scientifique d'évaluation des effets sociaux de l'écologie forestière, voir G. SAUTTER, *De l'Atlantique au fleuve Congo. Une géographie du sous-peuplement. République du Congo, République gabonaise*, Paris, La Haye, Mouton, 1966 (en particulier pp. 996-999).

13. L.H. GANN, P. DUIGNAN, eds. *Colonialism in Africa. 1870-1960.* Volume I : *The History and Politics of Colonialism. 1870-1914.*, Cambridge, Cambridge University Press, 1969, p. 10.

14. J.F.A. AJAYI, « Colonialism : an episode in african history » *in* L.H. GANN, P. DUIGNAN, eds., *op. cit.*, pp. 497-509.

15. J.-P. SARTRE, « Préface » *in* F. Fanon, *Les Damnés de la terre*, Paris, Maspero, 1961, pp. 9 et 20.
16. M. AUGÉ, *Pouvoirs de vie, pouvoirs de mort*, Paris, Flammarion, 1977, pp. 21 et suiv.
17. J.-L. AMSELLE, dir., *Le Sauvage à la mode*, Paris, Le Sycomore, 1979, p. 15. *Cf.* également, sur ce débat, M. AUGÉ, *op. cit.* et *Symbole, fonction, histoire. Les Interrogations de l'anthropologie*, Paris, Hachette, 1979.
18. A. ADLER, *La Mort est le masque du roi. La Royauté sacrée des Moundang du Tchad*, Paris, Payot, 1982 et M. IZARD, *Gens du pouvoir, gens de la terre. Les Institutions politiques de l'ancien royaume du Yatênga (Bassin de la Volta Blanche)*, Cambridge, Cambridge University Press, Paris, Éditions de la Maison des sciences de l'Homme, 1985 – auxquels on opposera, par exemple, J. DUNN, A.F. ROBERTSON, *Dependence and Opportunity : Political Change in Ahafo*, Cambridge, Cambridge University Press, 1973; J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians. The Incorporation of a Yoruba Kingdom, 1890s-1970s*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983; M. STANILAND, *The Lions of Dagbon : Political Change in Northern Ghana*, Cambridge, Cambridge University Press, 1975.
19. G.A. ALMOND, J.S. COLEMAN, eds., *The Politics of the Developing Areas*, Princeton, Princeton University Press, 1960, pp. 3-64 et p. 576; G.A. ALMOND, G.B. POWELL Jr, *Comparative Politics. A Developmental Approach*, Boston, Little Brown, 1966, p. 2.
20. De *The Gold Coast in Transition* (Princeton, Princeton University Press, 1955) à *The Politics of Modernization* (Chicago, Chicago University Press, 1965), l'itinéraire d'un David Apter est à cet égard exemplaire.
21. Ses ténors – B. MOORE, R. BENDIX, P. ANDERSON, T. SKOCPOL – n'en disent mot. S.N. EISENSTADT se réfère aux acquis de l'anthropologie africaniste mais ne résiste pas aux charmes du formalisme des modèles. I. WALLERSTEIN a déplacé son intérêt de l'analyse des régimes post-coloniaux à celle du « système-monde » et a incliné à s'aligner sur les positions méthodologiques de l'école de la dépendance à dater de la publication de *Africa : The Politics of Unity. An Analysis of a Contemporary Social Movement* (New York, Random House, 1967). Seul le cheminement d'un A.R. ZOLBERG a fait exception, encore qu'il se soit à son tour éloigné de ses préoccupations subsahariennes initiales.
22. J.F.A. AJAYI, « Colonialism : an episode in african history » *in* L.H. GANN, P. DUIGNAN, eds., *op. cit.*, pp. 497-509; J.-L. AMSELLE, « Sur l'objet de l'anthropologie », *Cahiers internationaux de sociologie*, 56, janv.-juin 1974, pp. 98 et suiv.
23. T. SMITH, « The underdevelopment of development literature : the case of dependency theory », *World politics*, XXXI (2), janv. 1979, pp. 247-288.
24. F.H. CARDOSO, « Les États-Unis et la théorie de la dépendance », *Tiers monde*, XVII (68), oct.-déc. 1976, pp. 805-825.
25. B. BARRY, *Le Royaume du Waalo. Le Sénégal avant la conquête*, Paris, Karthala, 1985, p. 34 (La première édition date de 1972).
26. Voir en particulier P.-P. REY, *op. cit.* et *Les Alliances de classes*, Paris, Maspero, 1976; C. MEILLASSOUX, *Femmes, greniers et capitaux*,

Paris, Maspero, 1975. Pour une présentation critique de ce courant, *cf.* F. POUILLON, dir., *L'Anthropologie économique. Courants et problèmes*, Paris, Maspero, 1976; H. MONIOT, « L'anthropologie économique de langue française » *in* Y. ROUX, dir., *Questions à la sociologie française*, Paris, PUF, 1976, pp. 85-124; W. van BINSBERGEN, P. GESCHIERE, eds., *Old Modes of Production and Capitalist Encroachment. Anthropological Explorations in Africa*, Londres, KPI, 1985; F. COOPER, « Africa and the world economy », *The African Studies Review*, 24 (2-3), juin-sept. 1981, pp. 13-15; B. JEWSIEWICKI, J. LETOURNEAU, ed., *Mode of Production : the Challenge of Africa*, Sainte-Foy, SAFI Press, 1985.

27. B. BADIE, *Le Développement politique*, Paris, Economica, 1980, pp. 50 et suiv.; A.R. ZOLBERG, « L'influence des facteurs " externes " sur l'ordre politique interne » *in* M. GRAWITZ, J. LECA, dir., *Traité de science politique*, Paris, PUF, 1985, t. I, p. 575.

28. G.A. ALMOND, G. BINGHAM POWELL Jr., *op. cit.*, p. 285.

29. D. APTER, *The Politics of Modernization, op. cit.*, p. 42.

30. S. AMIN, *Le développement du capitalisme en Côte d'Ivoire*, Paris, Éd. de Minuit, 1967, pp. 265 et 279-280.

31. Voir – outre la collection de la *Review of African Political Economy* – G. ARRIGHI, J.S. SAUL, *Essays on the Political Economy of Africa*, New York, Monthly Review Press, 1973; I.G. SHIVJI et al., *The Silent Class Struggle*, Dar es Salaam, Tanzania Publishing House, 1974; I.G. SHIVJI, *Class Struggles in Tanzania*, New York, Monthly Review Press, 1976; M. MAMDANI, *Politics and Class Formation in Uganda*, Londres, Heinemann, 1976; C. LEYS, *Underdevelopment in Kenya. The Political Economy of Neo-Colonialism, 1964-1971*, Londres, Heinemann, 1975; J.S. SAUL, *The State and Revolution in Eastern Africa*, Londres, Heinemann, 1979; Y. TANDON, A.M. BABU, *Debate on Class, State and Imperialism*, Dar es Salaam, Tanzania Publishing House, 1982.

32. *Cf.*, outre les travaux déjà cités de P.-P. REY, H. BERTRAND, *Le Congo. Formation sociale et mode de développement économique*, Paris, Maspero, 1975.

33. I. WALLERSTEIN, *The Modern World System. Capitalist Agriculture and the Origins of the European World Economy in the Sixteenth Century*, New York, Academic Press, 1974, p. 351.

34. B. BADIE, P. BIRNBAUM, *Sociologie de l'État*, Paris, Grasset, 1979, pp. 178 et 181.

35. G.P. MURDOCK, *Africa. Its Peoples and their Culture History*, New York, Mac Graw Hill, 1959.

36. E. SHILS, *Political Development in the New States*, Gravenhage, Mouton, 1962, pp. 30-31.

37. Sur ce retournement académique, *cf.* G. HYDEN, « Political science in post-independence Africa » *in* ORGANIZATION FOR SOCIAL SCIENCE RESEARCH in Eastern Africa, *Political Science Workshop*, Nairobi, 15-19 avr. 1985, multigr., qui souligne l'influence des travaux de F.W. RIGGS et S.P. HUNTINGTON. A la même époque, I. WALLERSTEIN relevait le déclin des grands partis nationalistes (« The decline of the party in single-party african states » *in* G. LA PALOMBARA, M. WEINER, eds., *Political Parties and Political Development*, Princeton, Princeton University Press, 1966, pp. 201-214).

38. L. KUPER, M.G. SMITH, eds., *Pluralism in Africa*, Berkeley, University of California Press, 1969.
39. A.R. ZOLBERG, « The structure of political conflict in the new states of tropical Africa », *The American Political Science Review*, LXII (1), mars 1968, pp. 70-87 et *Creating Political Order. The Party-States of West Africa*, Chicago, Rand MacNally, 1966.
40. C. COULON, « Système politique et société dans les États d'Afrique noire. A la recherche d'un système conceptuel nouveau », *Revue française de science politique*, 22 (5), oct. 1972, pp. 1050-1051.
41. E. SHILS, *op. cit.*, p. 30.
42. G. KITCHING, « Politics, method and evidence in the " Kenya debate " » *in* H. BERNSTEIN, B.K. CAMPBELL, eds., *Contradictions of Accumulation in Africa*, Beverly Hills, Sage Publications, 1985, p. 121 et F. COOPER, « Africa and the world economy », art. cité., pp. 1-2 et 9.
43. Voir en particulier G. ALTHABE, *Oppression et libération dans l'imaginaire. Les communautés villageoises de la côte orientale de Madagascar*, Paris, Maspero, 1969; M. AUGÉ, *Théorie des pouvoirs et idéologie. Étude de cas en Côte d'Ivoire*, Paris, Hermann, 1975; M. AUGÉ, dir., *La Construction du monde. Religion, représentations, idéologie*, Paris, Maspero, 1974. P. BONNAFÉ, proche de ce courant, concluait néanmoins : « Les dominés pensent quelque chose. Même par référence à l'idéologie dominante, leur point de vue est autre. Certains de leurs éléments idéologiques sont irréductibles. » (*Nzo lipfu, le lignage de la mort. La sorcellerie, idéologie de la lutte sociale sur le plateau kukuya*, Nanterre, Labethno, 1978, p. 330.) Pour une sociologie de l'aliénation culturelle, *cf.* par ailleurs A. TOURÉ, *La civilisation quotidienne en Côte d'Ivoire.. Procès d'occidentalisation*, Paris, Karthala, 1981 et J.-P. LYCOPS, *L'Agression silencieuse ou le génocide culturel en Afrique*, Paris, Anthropos, 1975.
44. Cité par R. GIRARDET, *L'Idée coloniale en France de 1871 à 1962*, Paris, La Table Ronde, 1972, p. 54.
45. H. DESCHAMPS, « Comment incorporer l'Union française aux programmes d'histoire de l'enseignement du second degré », *L'Information historique*, nov.-déc. 1954, pp. 20-21, cité *in* M. SEMIDEI, « De l'Empire à la décolonisation. A travers les manuels scolaires français », *Revue française de science politique*, XV (1), févr. 1966, p. 730.
46. F. EBOUSSI BOULAGA, *La Crise du Muntu. Authenticité africaine et philosophie*, Paris, Présence africaine, 1977, pp. 15-16.
47. *Cf.*, par exemple, G.A. ALMOND, G.B. POWELL, *op. cit.*, pp. 325 et suiv. et J.S. COLEMAN, « Conclusion : the political systems of the developing areas » *in* G.A. ALMOND, J.S. COLEMAN, eds., *The Politics of the Developing Areas*, *op. cit.*, p. 533. Parmi les nombreuses critiques de la normativité développementaliste, voir plus spécialement D. CRUISE O'BRIEN, « Modernization, order, and the erosion of a democratic ideal : american political science, 1960-1970 », *Journal of Development Studies*, IX (4), juil. 1972, pp. 351-378.
48. G.A. ALMOND, G.B. POWELL, *op. cit.*, p. 2.
49. T. RANGER, « The invention of tradition in colonial Africa » *in* E. HOBSBAWM, T. RANGER, eds., *The Invention of Tradition*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983, pp. 211-262; L. DE HEUSCH, « Tradi-

tion et modernité politiques en Afrique noire », *Cahiers internationaux de sociologie*, XLIV, janv.-juin 1968, pp. 63-78; M. STANILAND, *The Lions of Dagbon, op. cit.*; L. NDORICIMPA, C. GUILLET, dir., *L'Arbre-mémoire. Traditions orales du Burundi*, Paris, Karthala, 1984; et, pour une critique plus générale de la notion de tradition, R. BENDIX, « Tradition and modernity reconsidered », *Comparative Studies in Society and History*, IX (3), avr. 1967, pp. 292-346.

50. F. EBOUSSI BOULAGA, *La Crise du Muntu, op. cit.*, pp. 152 et suiv. Voir également J.-P. HOUNTONDJI, *Sur la « philosophie africaine ». Critique de l'ethnophilosophie*, Paris, Maspero, 1977.

51. J. GOODY, *La Raison graphique. La domestication de la pensée sauvage*, Paris, Minuit, 1979, p. 95.

52. J. CHAMPAUD, *Villes et campagnes du Cameroun de l'Ouest*, Paris, ORSTOM, 1983, pp. 205 et suiv. et 306 et suiv.; A. FRANQUEVILLE, « La population rurale africaine face à la pénétration de l'économie moderne : le cas du Sud-Cameroun », *in* C. BLANC-PAMARD et al., *Le développement rural en question*, Paris, ORSTOM, 1984, pp. 433-445; S.S. BERRY, *Fathers Work for their Sons*, Berkeley, University of California Press, 1985, chap. II; J.-M. GIBBAL, *Citadins et villageois dans la ville africaine : l'exemple d'Abidjan*, Paris, Maspero, Grenoble, Presses Universitaires de Grenoble, 1974; « Villes africaines au microscope », *Cahiers d'études africaines*, 81-83, XXI (I-3), 1981, pp. 7-403; G. HYDEN, « La crise africaine et la paysannerie non capturée », *Politique africaine*, 18, juin 1985, p. 105; R.E. STREN, « The ruralization of african cities : learning to live with poverty », *African Studies Association Annual Meeting*, Nouvelle-Orléans, nov. 1985, multigr.; J. HAVET, dir., *Le Village et le bidonville. Rétention et migrations des populations rurales d'Afrique*, Ottawa, Éditions de l'Université d'Ottawa, IDIC, 1986.

53. D.A. LOW, J. LONSDALE, « Introduction : towards the new order, 1945-1963 » *in* D.A. LOW, A. SMITH, eds., *History of East Africa*, Oxford, Clarendon Press, 1976, vol. III, p. 12.

54. *Marchés coloniaux*, 23 nov. 1946, cité par J.-R. DE BENOIST, *L'Afrique occidentale française de 1944 à 1960*, Dakar, NEA, 1982, p. 71.

55. J. MARSEILLE, *Empire colonial et capitalisme français. Histoire d'un divorce*, Paris, Albin Michel, 1984; B. REYSSET, « Commerce extérieur et décolonisation », *Marché tropicaux et méditerranéens*, 21 déc. 1984, pp. 3129-3165. Pour une étude des « comportements adaptatifs » du capitalisme français face aux nationalismes économiques, *cf.* G. ROCHETEAU, J. ROCH, *Pouvoir financier et indépendance économique en Afrique. Le cas du Sénégal*, Paris, ORSTOM, Karthala, 1982.

56. J. MARSEILLE, *op. cit.*, pp. 368-370 et C.-R. AGERON, *France coloniale ou parti colonial?* Paris, PUF, 1978, pp. 297-298. *Cf.* également J. LONSDALE, « States and social processes in Africa : a historiographical survey », *African studies review*, XXIV (2-3), juin-sept. 1981, pp. 193-194. En revanche, J.-L. VELLUT, dans le contexte très différent du Congo belge, peut parler de « bloc colonial » et de « mélange incestueux » entre le monde des affaires et le ministère des Colonies, sans pour autant donner de la décolonisation une explication simpliste et mécaniste (« Articulations entre entreprises et État : pouvoirs hégémoniques dans le bloc

colonial belge (1908-1960) » *in* Laboratoire Connaissance du Tiers-Monde, *Actes du colloque Entreprises et entrepreneurs en Afrique (XIXe et XXe siècles)*, Paris, l'Harmattan, 1983, t. II, pp. 49-79).

57. G. CLARENCE-SMITH, *The Third Portuguese Empire (1825-1975). A Study in Economic Imperialism*, Manchester, Manchester University Press, 1985.

58. N. SWAINSON, *The Development of Corporate Capitalism in Kenya (1918-1977)*, Londres, Heinemann, 1980, pp. 5 et suiv.; J. SPENCER, *KAU. The Kenya African Union*, Londres, KPI, 1985, pp. 10-11 et 78; M. BLUNDELL, *So Rough a Wind*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1964; G. WASSERMAN, « The independence bargain : Kenya Europeans and the land issue, 1960-1962 », *Journal of Commonwealth Political Studies*, IX (2), juil. 1973, pp. 99-120; D.W. THROUP, *Economic and Social Origins of Mau Mau, 1945-1953*, Londres, James Currey, 1987. Pour l'analyse de clivages comparables au Tanganyika, au temps de la colonisation allemande, voir J. ILIFFE, *A Modern History of Tanganyika*, Cambridge, Cambridge University Press, 1979, pp. 148 et suiv., et pour un témoignage subjectif dans un contexte de colonisation française – en Côte d'Ivoire, au lendemain de la Seconde Guerre mondiale – se reporter à R. GAUTHEREAU, *Journal d'un colonialiste*, Paris, Seuil, 1986.

59. Voir, par exemple, C. MESSIANT, 1961, *L'Angola colonial. Histoire et société. Les prémisses du mouvement nationaliste*, Paris, EHESS, 1983, multigr.; R. PELISSIER, *La Colonie du minotaure. Nationalismes et révoltes en Angola (1926-1961)*, Orgeval, Pelissier, 1978, chap. I.

60. F. GAULME, « La fin des pionniers », *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 9 août 1985, pp. 1975-1977. Sur les limites de la colonisation portugaise en Angola, voir R. PÉLISSIER, *Les Guerres grises. Résistance et révoltes en Angola (1845-1941)*, Orgeval, Pélissier, 1977, pp. 25 et suiv.

61. R. A. JOSEPH, *Radical Nationalism in Cameroun. Social Origins of the UPC Rebellion*, Oxford, Oxford University Press, 1977.

62. A. GIDDENS, *Central Problems in Social Theory. Action, Structure and Contradictions in Social Analysis*, Londres, MacMillan, 1979.

63. G. BALANDIER, *Anthropo-logiques*, Paris, PUF, 1974, p. 189.

64. E. TERRAY, « Le débat politique dans les royaumes de l'Afrique de l'Ouest. Enjeux et formes », *Revue française de science politique*, 38 (5), oct. 1988, pp. 720-730.

65. M. IZARD, *Gens du pouvoir, gens de la terre*, *op. cit.*, pp. 481-482. Cf. également J.H.M. BEATTIE, « Checks on the abuse of political power in some african states : a preliminary framework for analysis », *Sociologus*, 9 (1), 1959, pp. 97-114.

66. A. ADLER, *La Mort est le masque du roi*, *op. cit.*, pp. 269 et suiv., 297 et 154.

67. C. TARDITS, *Le Royaume bamoum*, Paris, A. Colin, 1980; J.-C. BARBIER, *L'Histoire présente, exemple du royaume kotokoli au Togo*, Bordeaux, Centre d'étude d'Afrique noire, 1983; S.N. EISENSTADT, M. ABITBOL, N. CHAZAN, « Les origines de l'État : une nouvelle approche », *Annales E.S.C.*, 6, nov.-déc. 1983, p. 1234. Voir également A. ADLER, *op. cit.*

68. F. COOPER, « Africa and the world economy », art. cité, p. 14; J. GUYER, « Household and community », *African Studies Review*, 24 (2-3),

1981, pp. 87-137; J.-P. DOZON, *La Société bété, Côte d'Ivoire*, Paris, Karthala, 1985, pp. 65 et suiv.; G. DUPRÉ, *Les Naissances d'une société. Espace et historicité chez les Beembé du Congo*, Paris, ORSTOM, 1985, pp. 259 et suiv. et « Une mise en perspective » *in* B. JEWSIEWICKI, J. LETOURNEAU, eds., *Mode of Production, op. cit.*, pp. 47-48.

69. I. WILKS, *Asante in the Nineteenth Century. The Structure and Evolution of a Political Order*, Cambridge, Cambridge University Press, 1975.

70. Sur ces essais de « modernisation autoritaire », *cf.*, par exemple, C. TARDITS, *Le Royaume bamoum, op. cit.*; I. WILKS, *Asante, op. cit.*; J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit.* et « Conversion and tradition in two African societies : Ijebu and Buganda », *Past and Present*, 77, nov. 1977, pp. 108-141; A. PALLINDER-LAW, « Aborted modernization in West Africa? The case of Abeokuta », *Journal of African History*, XV (1), 1974, pp. 65-82; F. RAISON-JOURDE, dir., *Les Souverains de Madagascar. L'Histoire royale et ses résurgences contemporaines*, Paris, Karthala, 1983 et S. ELLIS, *The Rising of the Red Shawls. A Revolt in Madagascar (1895-1899)*, Cambridge, Cambridge University Press, 1985; J. BUREAU, *Éthiopie, un drame impérial et rouge*, Paris, Ramsay, 1987; J. VANSINA, *Les Anciens Royaumes de la savane*, Léopolville, IRES, 1965.

71. G. DUPRÉ, *Les Naissances d'une société, op. cit.*, chap. III et IV.

72. P. MERCIER, *Tradition, changement, histoire. Les « Somba » du Dahomey septentrional*, Paris, Anthropos, 1968. Sur ces sociétés « englobées » et constituées en « faux archaïsmes », *cf.* également M. FORTES, *The Dynamics of Clanship among the Tallensi*, Londres, Oxford University Press, 1945 et R. VERDIER, *Le pays kabiye, cité des dieux, cité des hommes*, Paris, Karthala, 1982.

73. Pour des exemples précis, voir R. HORTON, « Stateless societies in the history of West Africa », *in* J.F.A. AJAYI, M. CROWDER, eds., *History of West Africa*, New York, Columbia University Press, 1976, t. I, pp. 72-113 et M. DENT, « A minority party : the United Middle Belt Congress », *in* J.P. MACKINTOSH, ed., *Nigerian Government and Politics*, Londres, George Allen and Unwin, 1966, pp. 461-507 (à propos des Igbo et des Tiv du Nigeria); J.-M. GASTELLU, *L'Égalitarisme économique des Serer du Sénégal*, Paris, ORSTOM, 1981.

74. I. WILKS, « The state of the Akan and the Akan states; a discursion », *Cahiers d'études africaines*, 87-88, XXII (3-4), 1982, pp. 231-249.

75. Voir en particulier K.O. DIKE, *Trade and Politics in the Niger Delta*, Oxford, Oxford University Press, 1956; G.I. JONES, *Trading States of the Oil Rivers : a Study of Political Development in Eastern Nigeria*, Londres, Oxford University Press, 1963; B. MÜLLER, « Commodities as currencies : the integration of overseas trade into the internal trading structure of the Igbo of South East Nigeria », *Cahiers d'études africaines*, 97, XXV (1), 1985, pp. 57-77; P.E. LOVEJOY, *Salt of the Desert Sun. A History of Salt Production and Trade in the Central Sudan*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986, pp. 258-259; J.F.A. AJAYI, R.A. AUSTEN, « Hopkins on economic imperialism in West Africa », *Economic History Review*, 25, 1972, pp. 303-306; F. GAULME, *Le Pays de Cama. Un ancien État côtier du Gabon et ses origines*, Paris,

Karthala, Centre de recherches africaines, 1981; B. FREUND, *The Making of Contemporary Africa. The Development of African Society Since 1800*, Bloomington, Indiana University Press, 1984, chap. II; Y. PERSON, « Samori » *in* C.-A. JULIEN et al., *Les Africains*, Paris, Éditions Jeune Afrique, 1977-1978, t. I, p. 265.

76. E. LEACH, *Political Systems of Highland Burma*, Londres, Bell, 1954; G. BALANDIER, *Anthropologie politique*, Paris, PUF, 1967 et *Sens et puissance. Les dynamiques sociales*, Paris, PUF, 1971. Voir par exemple M. DUPIRE, *Organisation sociale des Peuls. Études d'ethnographie comparée*, Paris, Plon, 1970; J.-P. WARNIER, *Échanges, développement et hiérarchies dans le Bamenda pré-colonial (Cameroun)*, Stuttgart, Franz Steiner Verlag Wiesbaden GMBH, 1985; M. IZARD, « La politique extérieure d'un royaume africain : le Yatênga au XIXe siècle », *Cahiers d'études africaines*, 87-88, XXII (3-4), pp. 363-385.

77. J. STRANDES, *The Portuguese Period in East Africa*, Nairobi, East African Literature Bureau, 1961; H.S. MORRIS, *The Indians in Uganda*, Londres, Weidenfeld and Nicolson, 1968; J.-C. PENRAD, « La présence isma'ilienne en Afrique de l'Est. Note sur l'histoire commerciale et l'organisation communautaire », *in Marchands et hommes d'affaires asiatiques*, Paris, EHESS, 1988, pp. 221-236.

78. J.S. COLEMAN, « The politics of sub-saharan Africa » *in* G.A. ALMOND, J.S. COLEMAN, eds, *op. cit.*, pp. 247-249.

79. C. MESSIANT, *1961. L'Angola colonial*, *op. cit.*; R. PÉLISSIER, *Les guerres grises*, *op. cit.*; W.G. CLARENCE-SMITH, « Les investissements belges en Angola, 1912-1961 » *in* Laboratoire Connaissance du Tiers-Monde, *Actes du colloque Entreprises et entrepreneurs*, *op. cit.*, t. I, pp. 423-441.

80. C.W. NEWBURY, « Trade and authority in West Africa from 1850 to 1880 » *in* L.H. GANN, P. DUIGNAN, eds., *Colonialism in Africa*, *op. cit.*, pp. 66-99; J.-P. WARNIER, *Échanges, développement et hiérarchies*, *op. cit.*; P.E. LOVEJOY, *Salt of the Desert Sun*, *op. cit.*, chap. VIII à X; J. HOGENDORN, M. JOHNSON, *The Shell Money of the Slave trade*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986.

81. I. WILKS, *Asante*, *op. cit.*, chap. I.

82. P. LABURTHE-TOLRA, *Les Seigneurs de la forêt. Essai sur le passé historique, l'organisation sociale et les normes éthiques des anciens Beti du Cameroun*, Paris, Publications de la Sorbonne, 1981, pp. 210-211 et *Le Tombeau du soleil*, Paris, Le Seuil, Odile Jacob, 1986; G. DONNAT, *Afin que nul n'oublie. L'itinéraire d'un anti-colonialiste. Algérie, Cameroun, Afrique*, Paris, L'Harmattan, 1986.

83. P. LABURTHE-TOLRA, *Les Seigneurs de la forêt*, *op. cit.*, p. 211.

84. Cf., respectivement, J. COPANS, « Ethnies et régions dans une formation sociale dominée. Hypothèses à propos du cas sénégalais », *Anthropologie et société*, II (1), 1978, p. 97; J.-L. Amselle, *Les Négociants de la savane*, Paris, Anthropos, 1977, p. 275; C. MEILLASSOUX, « Rôle de l'esclavage dans l'histoire de l'Afrique occidentale », *Anthropologie et sociétés*, II (1), 1978, p. 132.

85. J.-P. WARNIER, *Échanges, développement et hiérarchies*, *op. cit.*, p. 3. Voir également G. BALANDIER, *Anthropo-logiques*, *op. cit.*, pp. 184 et suiv. et J.-L. AMSELLE, « Ethnies et espaces : pour une anthropologie

topologique » *in* J.-L. AMSELLE, E. M'BOKOLO, dir., *Au cœur de l'ethnie. Ethnies, tribalisme et État en Afrique*, Paris, La Découverte, 1985, pp. 23-34.

86. G. BALANDIER, *Sociologie actuelle de l'Afrique noire*, *op. cit.*

87. G. DUPRÉ, *Les Naissances d'une société*, *op. cit.*, et *Un ordre et sa destruction*, Paris, Éditions de l'ORSTOM, 1982.

88. Voir en particulier J. DUNN, A.F. ROBERTSON, *Dependence and Opportunity*, *op. cit.*; M. STANILAND, *The Lions of Dagbon*, *op. cit.*; J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians*, *op. cit.*; D.B. CRUISE O'BRIEN, *Saints and Politicians*, Cambridge, Cambridge University Press, 1975; C. VAN ONSELEN, *Chibaro. African Mine Labour in Southern Rhodesia. 1900-1933*, Londres, Pluto Press, 1976; T. RANGER, *Peasant Consciousness and Guerilla War in Zimbabwe. A Comparative Study*, Londres, James Currey, Berkeley, University of California Press, 1985; R. PALMER, N. PARSONS, eds., *The Roots of Rural Poverty in Central and Southern Africa*, Londres, Heinemann, 1977; L. VAIL, L. WHITE, *Capitalism and Colonialism in Mozambique : a Study of Quelimane District*, Londres, Heinemann, 1980; R. PALMER, « The Zambian peasantry under colonialism : 1900-1930 » *in* CENTER OF AFRICAN STUDIES, *The Evolving Structure of Zambian Society*, Edinburgh, University of Edinburgh, 1980, multigr., pp. 1-20; W. BEINART, C. BUNDY, *Hidden Struggles in Rural South Africa*, Londres, James Currey, Berkeley, University of California Press, Johannesburg, Ravan Press, 1987.

89. J. LONSDALE, « States and Social processes in Africa », art. cité, pp. 189 et suiv.

90. F. COOPER, « Africa and the world economy », art. cité et *From Slaves to Squatters. Plantation Labour and Agriculture in Zanzibar and Coastal Kenya. 1890-1925*, Nairobi, Kenya Literature Bureau, 1981, p. 18; G. HYDEN, *Beyond Ujamaa in Tanzania. Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry*, Londres, Heinemann, 1980, pp. 38-39.

91. J.-P. CHAUVEAU, J.-P. DOZON, « Colonisation, économie de plantation et société civile en Côte d'Ivoire », *Cahiers ORSTOM, série sciences humaines*, XXI (1), 1985, pp. 63-80 et J.-P. CHAUVEAU, J. RICHARD, *Bodiba en Côte d'Ivoire. Du terroir à l'État : petite production paysanne et salariat agricole dans un village gban*, Abidjan, Centre ORSTOM de Petit Bassam, 1977, multigr. Pour une analyse plus nuancée dans ses conclusions, *cf.* F. RUF, « Différenciations sociales et encadrement agricole : l'exemple du Centre-Ouest ivoirien » *in* P. GESCHIERE, B. SCHLEMMER, dir., *Terrains et perspectives*, Paris, ORSTOM, Leiden, Africa-Studiecentrum, 1987, pp. 77-92.

Voir par ailleurs, à propos du Nigeria, J.D.Y. PEEL , *Ijeshas and Nigerians*, *op. cit.*, pp. 115 et suiv. et S.S. BERRY, *Cocoa, Custom and Socio-Economic Change in Rural Western Nigeria*, Oxford, Clarendon Press, 1975.

92. M.P. COWEN, *Wattle Production in the Central Province : Capital and Household Commodity Production, 1903-1964*, Nairobi, 1976, multigr. et *Patterns of Cattle Ownership and Dairy Production, 1900-1965*, Nairobi, 1974, multigr., ainsi que « Commodity production in Kenya's central province » *in* J. HEYER, P. ROBERTS, G. WILLIAMS, eds., *Rural Development in Tropical Africa*, Londres, MacMillan, 1981, pp. 121-142.

93. G. KITCHING, *Class and Economic Change in Kenya. The Making of an African Petite-Bourgeoisie*, New Haven, Yale University Press, 1980, chap. IV, V et XI; T. RANGER, *Peasant Consciousness, op. cit.*; J.-P. CHAUVEAU, J.-P. DOZON, « Colonisation, économie de plantation et société civile », art. cité.

94. D.A. LOW, J. LONSDALE, « Introduction » *in* D.A. LOW, A. SMITH, eds., *History of East Africa, op. cit.*, p. 12.

95. G. HYDEN, *Beyond Ujamaa,, op. cit.*; F. Cooper, « Africa and the world economy », art. cité, pp. 51-52.

96. F. COOPER, *ibid*, pp. 51-52. Cette hypothèse a fait l'objet de nombreux débats dans les années quatre-vingt, notamment dans les colonnes du *Journal of African History*.

97. A.O. HIRSCHMANN, « Exit, voice and the state », *World Politics*, XXXI (1), oct. 1978, p. 94.

98. Cité *in* C. TARDITS, *Le Royaume bamoum, op. cit.*, p. 558.

99. R.H. BATES, *Essays on the Political Economy of Rural Africa*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983, pp. 41-42.

100. M. IZARD, *Gens du pouvoir, gens de la terre, op. cit.*, pp. 479-480.

101. M. GLUCKMAN, *Order and Rebellion in Tribal Africa*, Londres, Cohen and West, 1963.

102. I. WILKS, *Asante, op. cit.*, pp. 534 et suiv.

103. V. LANTERNARI, *Les mouvements religieux des peuples opprimés*, Paris, Maspero, 1962 et M. ADAS, *Prophets of Rebellion. Millenarian Protest Movements against the European Colonial Order*, Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1979, pp. 184-185.

104. W.G. CLARENCE-SMITH, *Slaves, Peasants and Capitalists in Southern Angola, 1840-1926*, Cambridge, Cambridge University Press, 1979, pp. 76-77.

105. J. BAZIN, « Guerre et servitude à Ségou » *in* C. MEILLASSOUX, dir., *L'Esclavage en période précoloniale*, Paris, Maspero, 1975, pp. 135-181; L. DE HEUSCH, *Le Roi ivre ou l'origine de l'État*, Paris, Gallimard, 1972.

106. F. RAISON-JOURDE, « Introduction », *in* F. RAISON-JOURDE, dir., *Les Souverains de Madagascar, op. cit.*, pp. 7-68.

107. J.D.Y PEEL, « Qlaju : a yoruba concept of development », *Journal of Development Studies*, 14 (2), janv. 1978, pp. 139-165.

108. D.C. DORWARD, « Ethnography and administration. A study of Anglo-Tiv " working-misunderstanding " », *Journal of African History*, XV (3), 1974, pp. 457-477 et F.A. SALAMONE, « The social construction of colonial reality: yauri emirate », *Cahiers d'études africaines*, 98, XXV (2), 1985, pp. 139-159.

109. E. MBOKOLO, « Le Roi Denis. Grandeur et déclin d'un souverain gabonais » *in* C.A. JULIEN et al., dir., *Les Africains, op. cit.*, t. VI, pp. 71-95; P. LABURTHE-TOLRA, « Martin Paul Samba, du service à la rébellion au Kamerun », *ibid.*, t. XII, pp. 296-327; T.O. RANGER, « African reactions to the imposition of colonial rule in East and Central Africa » *in* L.H. GANN, P. DUIGNAN, eds., *Colonialism in Africa, op. cit.*, pp. 304 et suiv.

110. J. LONSDALE, « States and social processes in Africa », art. cité, pp. 190-191.

111. J.-L. AMSELLE, E. GRÉGOIRE, « Complicités et conflits entre bourgeoisies d'État et bourgeoisies d'affaires au Mali et au Niger » *in* E. TERRAY, dir., *L'État contemporain en Afrique*, Paris, L'Harmattan, 1987, p. 37. Sur l'Angola, voir W.G. CLARENCE-SMITH, « Class structure and class struggles in Angola in the 1970s », *Journal of Southern African Studies*, VII (1), oct. 1980, pp. 116 et suiv.; C. GABRIEL, *Angola, le tournant africain?* Paris, Éd. La Brèche, 1978.

112. M. DELAUNEY, *De la casquette à la jaquette ou de l'administration coloniale à la diplomatie africaine*, Paris, La Pensée universelle, 1982, pp. 159 et suiv.

113. R. JEFFRIES, « Rawlings and the political economy of underdevelopment in Ghana », *African Affairs*, 81 (324), juil. 1982, pp. 307-317; E.J. BERG, « Structural transformation versus gradualism : recent economic development in Ghana and the Ivory Coast » *in* P. FOSTER, A.R. ZOLBERG, eds., *Ghana and the Ivory Coast. Perspectives on modernization*, Chicago, The University of Chicago Press, 1971, pp. 187-230.

114. Z. LAÏDI, *Les contraintes d'une rivalité. Les superpuissances et l'Afrique (1960-1985)*, Paris, La Découverte, 1986, chap. v.

115. G. DAUCH, D. MARTIN, *L'Héritage de Kenyatta. La transition politique au Kenya. 1975-1982*, Paris, L'Harmattan, Aix-en-Provence, Presses Universitaires d'Aix-Marseille, 1985, p. 178.

116. D. BACH, « L'insertion ivoirienne dans les rapports internationaux » *in* Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, dir., *État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire*, Paris, Karthala, 1982, pp. 113 et suiv.; J. BAULIN, *La politique africaine d'Houphouët-Boigny*, Paris, Éd. Eurafor-Press, 1980; R. HIGGOTT, « Structural dependence and decolonisation in a West African land-locked state : Niger », *Review of African Political Economy*, 17, janv.-avr. 1980, pp. 48 et suiv.; J.-F. BAYART, « La politique extérieure du Cameroun (1960-1971) », *Revue française d'études politiques africaines*, 75, mars 1972, pp. 47-64 et *La politique africaine de François Mitterrand*, Paris, Karthala, 1984; D. BIGO, *Forme d'exercice du pouvoir et obéissance en Centrafrique (1966-1979). Élément pour une théorie du pouvoir personnel*, Paris, Université de Paris-I, 1985, pp. 335 et suiv.; C.M. TOULABOR, *Le Togo sous Eyadema*, Paris, Karthala, 1986, pp. 137 et suiv.

117. J.-C. WILLAME, « La politique africaine de la Belgique à l'épreuve : Les relations belgo-zaïroises (1978-1984) », *Les Cahiers du CEDAF*, 5, août 1985, pp. 1-112.

118. Sources : entretiens, en particulier sur le rehaussement des normes du projet « parcelles assainies », à Dakar, par le gouvernement sénégalais afin de répondre aux attentes de sa clientèle politique. *Cf.* également J. MACRAE, J.-F. DEVRET, *Évolutions et perspectives du Kenya*, s.l. (Paris), ECODEV, SEDES, 1983, multigr. p. 4.

119. A. GIDDENS, *Central Problems in Social Theory, op. cit.*, pp. 76 et suiv. et 93.

120. J.-P. SARTRE, « Préface » *in* F. FANON, *Les damnés de la terre, op. cit.*, p. 9.

121. X. GODARD, « Quel modèle de transports collectifs pour les villes africaines? Cas de Brazzaville et Kinshasa », *Politique africaine*, 17, mars 1985, p. 42.

122. *Cf.* notamment N. AKAM, A. RICARD, *Mister Tameklor, suivi de Francis le Parisien par le Happy Star Concert Band de Lomé (Togo)*, Paris, SELAF, ORSTOM, 1981.

123. T.O. RANGER, *Dance and Society in Eastern Africa. 1890-1970. The Beni Ngoma*, Londres, Heinemann, 1975, p. 76; J. SPENCER, *KAU*, *op. cit.*, pp. 77 et 104-105; R. BUIJTENHUIJS, *Le Mouvement « mau-mau » : une révolte paysanne et anticoloniale en Afrique noire*, La Haye, Mouton, 1971, pp. 189-190.

124. E.J. COLLINS, « Ghanaian highlife », *African Arts*, X (1), oct. 1976, pp. 62-67 et *E.T. Mensah, the King of Highlife*, Londres, Off the Record Press, s.d.

125. J.D.Y. PEEL, « Qlaju », art. cité; I. WILKS, *Asante, op. cit.*, pp. 590 et suiv. et 673 et suiv.; G. DUPRÉ, *Les Naissances d'une société*, *op. cit.*, pp. 259 et suiv.

126. Cité par I. WILKS, *Asante, op. cit.*, pp. 308-309.

127. F. GAULME, *Le Pays de Cama, op. cit.*, p. 151; Marquis de COMPIÈGNE, *L'Afrique équatoriale. Gabonais-Pahouins-Gallois*, Paris, Plon, 1876, p. 185; rapports d' « évolués » remis au gouverneur général Félix Eboué, cités par J.-R. DE BENOIST, *L'Afrique occidentale française de 1944 à 1960*, Dakar, NEA, 1982, p. 28.

128. Marquis de COMPIÈGNE, *op. cit.*, pp. 186 et suiv.

129. T.O. RANGER, *Dance and Society, op. cit.*, p. 127. De même, aujourd'hui, les pagnes importés sont préférés aux pagnes produits localement. (E. AYINA, « Pagnes et politique », *Politique africaine*, 27, sept-oct. 1987, pp. 47-54).

130. G. BALANDIER, *Sociologie des Brazzavilles noires*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1955, pp. 92-93.

131. *Libération*, 27 sept. 1985, p. 33. Voir également les déclarations du romancier guinéen W. SASSINE, *Jeune Afrique*, 2 avril 1986, pp. 51-52.

132. A.R. ZOLBERG, « L'influence des facteurs " externes " sur l'ordre politique " interne " » *in* M. GRAWITZ, J. LECA, dir., *Traité de science politique, op. cit.*, t. I, pp. 567-598.

133. *Cf.*, outre E.R. LEACH et G. BALANDIER, R. BENDIX, ed., *State and Society*, Boston, Little, Brown, 1968; R. COLLINS, *Weberian Sociological Theory*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986; P. ANDERSON, *L'État absolutiste*, Paris, Maspero, 1978; T. SKOCPOL, *États et révolutions sociales. La révolution en France, en Russie et en Chine*, Paris, Fayard, 1985; A. GIDDENS, *Central Problems in Social Theory, op. cit.* et *A Contemporary Critique of Historical Materialism. Volume I: Power, Property and the State*, Londres, MacMillan, 1981; « Les relations cardinales. Polarisation internationale et changement politique dans les sociétés du Tiers monde », *Revue française de science politique*, 36 (6), déc. 1986, pp. 733-861.

134. F. BRAUDEL, *La Dynamique du capitalisme*, Paris, Arthaud, 1985, p. 114.

135. P. VEYNE, *L'Élégie érotique romaine*, Paris, Le Seuil, 1983, p. 25.

136. « Nous avons délibérément renoncé à être « habile » pour pouvoir être intégralement honnêtes. Soyez sûrs que c'est là un effort d'assai-

nissement intellectuel très rude pour un " citoyen de pays colonisé ", l'acte de colonisation provoquant automatiquement un réflexe mental de clandestinité », *Congrès constitutif du Parti de la Fédération africaine, Commission de politique générale. Rapport de présentation par Doudou Gueye et résolutions de politique générale*, Dakar, 1, 2 et 3 janv. 1959, multigr., pp. 3 et 5.

137. Cheikh Hamidou KANE, *L'Aventure ambiguë*, Paris, UGE, 1979 (nvlle éd.), p. 164.

138. V.Y. MUDIMBE, *L'Odeur du père. Essai sur les limites de la science et de la vie en Afrique noire*, Paris, Présence africaine, 1982, pp. 12-13.

139. Voir, en particulier, C. LEYS, « Capital accumulation, class formation and dependency : the significance of the Kenyan case », *Socialist Register 1978*, pp. 241-266; « What does dependency explain? », *Review of African political economy*, 17, 1980, pp. 108-113; « African economic development in theory and practice », *Daedalus*, 111 (2), printemps 1982, pp. 99-124. Pour les débats kenyan et ivoirien, *cf.* respectivement G. KITCHING, « Politics, method and evidence in the " Kenya debate " » *in* H. BERNSTEIN, B.K. CAMPBELL, eds, *Contradictions of Accumulation in Africa, op. cit.*, pp. 115-151; « A livre ouvert », *Politique africaine*, 9, mars 1983, pp. 118-143 et L. GOUFFERN, « Les limites d'un modèle? A propos d'*État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire* », *ibid.*, pp. 19-34.

140. Pour la critique du « dépendantisme », *cf.* par exemple B. JEWSIEWIECKI, « L'histoire en Afrique ou le commerce des idées usagées » *in* A. SCHWARZ, ed., *Les Faux Prophètes de l'Afrique ou l'Afr(eu)canisme*, Québec, Presses de l'Université de Laval, 1980, pp. 69-87; B. FREUND, *The Making of Contemporary Africa, op. cit.*; F. COOPER, « Africa and the world economy », art. cité; G. DUPRÉ, *Les Naissances d'une société, op. cit.*; J. DUNN, A.F. ROBERTSON, *Dependence and Opportunity, op. cit.*; A. ADAMS, *Le Long Voyage des gens du Fleuve*, Paris, Maspero, 1977 et *La Terre et les gens du Fleuve*, Paris, L'Harmattan, 1985; et peut-être avant tout l'admirable livre de J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit.* Sur l'autonomie du politique ou des « bourgeoisies nationales », voir J. DUNN, ed., *West African States. Failure and Promise. A Study in Comparative Politics*, Cambridge, Cambridge University Press, 1978; J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1979; G. DAUCH, D. MARTIN, *L'Héritage de Kenyatta, op. cit.*; J. HARTMANN, *Development Policy Making in Tanzania. 1962-1982 : A Critique of Sociological Interpretations*, Hull, The University of Hull, 1983, multigr; N. SWAINSON, *The Development of Corporate Capitalism in Kenya, op. cit.* Sur les « modes populaires d'action politique », *cf.* J.-F. BAYART, « Le politique par le bas en Afrique noire. Questions de méthode », *Politique africaine*, 1, janv. 1981, pp. 53-82; R. JEFFRIES, *Class, Power and Ideology in Ghana : the Railwaymen of Sekondi*, Cambridge, Cambridge University Press, 1978; R.H. BATES, *Rural Responses to Industrialization. A Study of Village Zambia*, New Haven, Yale University Press, 1976; G. HYDEN, *Beyond Ujamaa, op. cit.*; D. DESJEUX, *Stratégies paysannes en Afrique noire. Le Congo. Essai sur la gestion de l'incertitude*, Paris, L'Harmattan, 1987; R. COHEN, « Resistance and hidden forms of consciousness amongst african wor-

kers », *Review of African Political Economy*, 19, sept.-déc. 1980, pp. 8-22; « Histoire, histoires... Premiers jalons », *Bulletin de liaison du Département H de l'ORSTOM*, 3, mars 1986, pp. 5-124.

141. P.-P. Rey, « Le marxisme congolais contre l'État » *in* A. Corten, M. Sadria, M.B. Tahon, dir., *Les Autres Marxismes réels*, Paris, Christian Bourgois, 1985, p. 190.

142. P. Chabal, « Introduction » *in* P. Chabal, ed., *Political Domination in Africa. Reflections on the Limits of Power*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986, p. 2. On sait que telle est l'analyse d'un article influent de G. O'Donnel (« Developpement à la périphérie. Formation historique comparée de l'appareil étatique dans le Tiers monde et changement socio-économique », *Revue internationale de science sociale*, XXXII (4), 1980, p. 770).

143. G. Hyden, *No Shortcuts to Progress. African Development Management in Perspective*, Londres, Heinemann, 1983, p. 19. Voir également R. Sandbrook, *The Politics of Africa's Economic Stagnation*, Cambridge, Cambridge University Press, 1985 ou « Personnalisation du pouvoir et stagnation capitaliste. L'État africain en crise », *Politique africaine*, 26, juin 1987, pp. 15-40.

144. G. Balandier, « Le contexte sociologique de la vie politique en Afrique noire », *Revue française de science politique*, IX (3), sept. 1959, pp. 598-609.

145. F. Fanon, *Les Damnés de la terre, op. cit.*, p. 29.

146. T. Hodgkin, R. Schachter, *French Speaking West Africa in Transition*, New York, Carnegie Endowment for International Peace, 1960; T.O. Ranger, « Connexion between " primary resistance " movements and modern mass nationalism in East and Central Africa », *Journal of African History*, IX (3), 1968, pp. 437-453 et IX (4), 1968, pp. 631-640; R. Pelissier, *Les Guerres grises, op. cit.*, p. 190.

147. R.A. Joseph, *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria. The Rise and Fall of the Second Republic*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987, chap. viii.

148. J.-L. Amselle, Z. Dunbya, A. Kuyate, M. Tabure, « Littérature orale et idéologie. La geste des Jakite Sabashi du Ganan (Wasolon, Mali) », *Cahiers d'études africaines*, 73-76, XIX (1-4), 1979, p. 383. *Cf.* également M. Izard, *Gens du pouvoir, gens de la terre, op. cit.*, p. 379.

149. Voir, par exemple, S. Bagayogo, « L'État au Mali. Représentation, autonomie et mode de fonctionnement » *in* E. Terray, dir., *L'État contemporain en Afrique noire, op. cit.*, pp. 91-122.

150. A l'instar, par exemple de R.H. Bates, *Essays on the Political Economy of Rural Africa, op. cit.*; N. Swainson, *The Development of Corporate Capitalism in Kenya, op. cit.*; J.-F. Bayart, *L'État au Cameroun, op. cit.* et « La revanche des sociétés africaines », *Politique africaine*, 11, sept. 1983, pp. 95-127; T.M. Callaghy, *The State-Society Struggle. Zaïre in Comparative Perspective*, New York, Columbia University Press, 1984.

151. R. Hodder-Williams, *An Introduction to the Politics of Tropical Africa*, Londres, George Allen and Unwin, 1984, p. 222.

152. J. Delange, *Arts et peuples de l'Afrique noire. Introduction à une analyse des créations plastiques*, Paris, Gallimard, 1967.

153. C. COQUERY-VIDROVITCH, « Recherches sur un mode de production africain », *La Pensée*, 144, 1969, pp. 61-78.

154. S.N. EISENSTADT, M. ABITBOL, N. CHAZAN, « Les origines de l'État : une nouvelle approche », art. cité; C. VIDAL, « L'histoire et la question de l'État. Une lecture de : *Les Anyi-Ndenye et le pouvoir aux XVIIIe et XIXe siècles* de Claude-Hélène Perrot », *Cahiers d'études africaines*, 87-88, XXII-3-4, 1982, pp. 517-524. Voir, par exemple, J. VANSINA, *Les Anciens Royaumes de la savane*, Léopoldville, IRES, 1965 et A.I. SALIM, ed., *State Formation in Eastern Africa*, Nairobi, Heinemann, 1984.

155. G. NICOLAS, *Dynamique de l'islam au sud du Sahara*, Paris, Publications orientalistes de France, 1981 et, dans la lignée de C. Geertz (*Islam Observed : Religious Development in Morocco and Indonesia*, New Haven, Yale University Press, 1968), S. OTTENBERG, « Two new religions, one analytic frame », *Cahiers d'études africaines*, 96, XXIV (4), 1984, pp. 445 et suiv.

156. F. BRAUDEL, *Écrits sur l'histoire*, Paris, Flammarion, 1969, pp. 288-313.

157. J. GOODY, *Technology, Tradition and the State in Africa*, Cambridge, Cambridge University Press, 1971, chap. II et *Cuisines, cuisine et classes*, Paris, Centre de création industrielle, 1984; L.A. FALLERS, « Are african cultivators to be called " peasants "? », *Current Anthropology*, 2 (3), avr. 1961, pp. 108-110.

158. J. LONSDALE, « States and Social Processes in Africa », art. cité, p. 139. Voir également I. KOPYTOFF, ed., *The African Frontier. The Reproduction of Traditional African Societies*, Bloomington, Indiana University Press, 1987.

Pour construire un objet scientifique, nous sommes amené à simplifier à l'extrême des réalités évidemment bien plus complexes que nous ne le laissons entendre dans l'immédiat. Il va sans dire que les caractéristiques de cette « civilisation africaine » sont tendancielles et que chacune d'entre elles peut prêter à discussion ou à nuance, comme le prouve la lecture des grandes revues d'histoire ou d'anthropologie africanistes. Mais l'essentiel, pour l'instant, est d'admettre que les formations sociales subsahariennes, fussent-elles centralisées, relevaient à tout le moins d'une autre échelle que les Empires ottoman, chinois et japonais, par exemple, ou que les monarchies absolutistes ouest-européennes.

159. B. BADIE, « Formes et transformations des communautés politiques » *in* M. GRAWITZ, J. LECA, dir., *Traité de science politique, op. cit.*, t. I, pp. 599-663; P. BIRNBAUM, « La fin de l'État? », *Revue française de science politique*, 35 (6), déc. 1985, pp. 981-998. On sait par ailleurs que l'analyse systémique et le structuro-fonctionnalisme proposaient de substituer au concept d'État celui de système politique. Une littérature assez inégale, consacrée à l'Afrique subsaharienne, rejoint ces positions par d'autres chemins, et souvent de façon outrancièrement normative. Néanmoins, quelques-unes des meilleures monographies récemment publiées parlent à leur tour de « déclin de l'État » : *cf.* notamment N. CHAZAN, *An Anatomy of Ghanaian Politics : Managing Political Recession. 1969-1982*, Boulder, Westview Press, 1983 et C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zairian State*, Madison, The University of Wisconsin

Press, 1985, ainsi que la critique de ce dernier ouvrage par J.-C. WILLAME (« Réflexions sur l'État et la société civile au Zaïre », *Les Cahiers du CEDAF*, 2-3-4, juil. 1986, pp. 287-306) et par T.M. Callaghy, *The State-Society Struggle, op. cit.*

160. B. LACROIX, « Ordre politique et ordre social. Objectivismes, objectivation et analyse politique » *in* M. GRAWITZ, J. LECA, dir., *Traité de science politique, op. cit.*, t. I, pp. 469-565.

161. M. FOUCAULT, « Le pouvoir, comment s'exerce-t-il » *in* H. DREYFUS, P. RABINOW, *Michel Foucault. Un parcours philosophique*, Paris, Gallimard, 1984, pp. 308-321; C. GORDON, « Foucault en Angleterre », *Critique*, 47 (472), août-sept. 1986, pp. 826-839; P. VEYNE, *Le Pain et le cirque. Sociologie historique d'un pluralisme politique*, Paris, Seuil, 1976. Sur la pertinence de la notion d'État à propos des sociétés africaines, on peut provisoirement s'en tenir à la mise au point de R. LEMARCHAND (« The state and society in Africa : ethnic stratification and restratification in historical and comparative perspective » *in* D. ROTHCHILD, V.A. OLORUNSOLA, eds., *State versus Ethnic Claims : African Policy Dilemmas*, Boulder, Westview Press, 1983, pp. 44-66).

162. M. HENRY, *Marx*, t. I : *Une philosophie de la réalité*, Paris, Gallimard, 1976, p. 109. Voir notamment, outre les travaux déjà cités de G. BALANDIER, A. TOURAINE, *Production de la société*, Paris, Le Seuil, 1973; P. VEYNE, *Les Grecs ont-ils cru à leurs mythes?* Paris, Le Seuil, 1983; et, en ce qui concerne plus directement l'Afrique, J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*; G. DUPRÉ, *Un ordre et sa destruction* et *Les Naissances d'une société, op. cit.*; B. FREUND, *The Making of Contemporary Africa, op. cit.*; D.-C. MARTIN, *Tanzanie : l'invention d'une culture politique*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, Karthala, 1988.

163. G. BALANDIER, *Anthropo-logiques, op. cit.*, p. 220.

164. T. TODOROV, *Mikhaïl Bakhtine, le principe dialogique* suivi de *Écrits du Cercle de Bakhtine*, Paris, Le Seuil, 1981; J.-F. BAYART, « L'énonciation du politique », *Revue française de science politique*, 35 (3), juin 1985, pp. 343-372.

165. G. BALANDIER, *Sens et puissance, op. cit.*, pp. 58-59.

166. P. BOURDIEU, *Ce que parler veut dire. L'économie des échanges linguistiques*, Paris, Fayard, 1982.

167. Quant à l'incomplétude des sociétés anciennes, voir par exemple, E. de LATOUR, « Maîtres de la terre, maîtres de la guerre », *Cahiers d'études africaines*, 95, XXIV (3), 1984, pp. 273-297; J. SCHMITZ, « L'État géomètre : les leydi des Peul du Fuuta Tooro (Sénégal) et du Maasina (Mali) », *ibid.*, 103, XXVI (3), 1986, pp. 349-394; M. IZARD, *Gens du pouvoir, gens de la terre, op. cit.*, pp. 558 et suiv.

168. H.L. Moore, *Space, Text and Gender. An Anthropological Study of the Marakwet of Kenya*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986.

169. R. BOUDON, *La Place du désordre. Critique des théories du changement social*, Paris, PUF, 1984; C. CASTORIADIS, *L'Institution imaginaire de la société*, Paris, Seuil, 1975; M. DE CERTEAU, *L'Invention du quotidien*, t. I : *Arts de faire*, Paris, UGE, 1980.

الجزء الاول
نشـأة الدولـة

الفصل الأول : مسرح الظل الخاص بالعروق

1. M. Fulbrook, T. Skocpol, « Destined pathways : the historical sociology of Perry Anderson » *in* T. Skocpol, ed., *Vision and Method in Historical Sociology*, Cambridge, Cambridge University Press, 1984, pp. 170-210.
2. H. Dreyfus, P. Rabinow, *Michel Foucault, un parcours philosophique*, Paris, Gallimard, 1984, pp. 179 et suiv.
3. W.M.J. van Binsbergen, *Religious Change in Zambia. Exploratory Studies*, Londres, Kegan Paul International, 1981, pp. 66-67.
4. A. Kourouma, *Les Soleils des indépendances*, Paris, Le Seuil, 1970.
5. Témoignage cité par B. Verhaegen, *Rébellions au Congo*, t. II : *Maniema*, Bruxelles, CRISP, Kinshasa, IRES, 1969, pp. 158-159.
6. *Les Cahiers de Gamboma, Instructions politiques et militaires des partisans congolais (1964-1965)*, Bruxelles, CRISP, 1965, pp. 51-52.
7. R. Um Nyobé, *Le Problème national kamerunais, présenté par J.A. Mbembé*, Paris, L'Harmattan, 1984, pp. 99 et 325.
8. « Entretien avec Paul Mba-Abessole, président du Comité directeur du MORENA », *Politique africaine*, 11, sept. 1983, p. 19.
9. J.-F. Bayart, *L'État au Cameroun*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1979, p. 138. En réalité, cette rumeur, qui avait circulé en 1975, est sujette à caution et s'est vue démentie par au moins un informateur important.
10. Pour être officieuse, cette interprétation n'est pas forcément erronée. Divers entretiens et des sources politiquement adverses autorisent à la confirmer.
11. *Le Monde*, 17 avr. 1984.
12. .Cité par H. Bandolo, *La Flamme et la fumée*, Yaoundé, SOPECAM, 1985, pp. 130-131.
13. Mono Ndjana, *De l'ethnofascisme dans la littérature politique camerounaise*, Yaoundé, Club UNESCO de l'Université, 11 mars 1987, multigr. et mémorandum « *Un éclairage nouveau* », signé par des « prêtres autochtones de l'archidiocèse de Douala », le 16 mars 1987, multigr.
14. J.-F. Bayart, « La société politique camerounaise (1982-1986) », *Politique africaine*, 22, juin 1986, pp. 11 et suiv.
15. J.-F. Bayart, *ibid.* et *L'État au Cameroun, op. cit.*; V. Azarya, *Dominance and Change in North Cameroun : the Fulbe Aristocracy*, Beverly Hills, Sage Publications, 1976.

16. Voir, par exemple, F. GAULME, *Le Pays de Cama. Un ancien État côtier du Gabon et ses origines*, Paris, Karthala, Centre de recherches africaines, 1981; P. BONNAFÉ, *Histoire sociale d'un peuple congolais*, livre I : *La Terre et le ciel*, Paris, ORSTOM, 1987; G. DUPRÉ, *Les Naissances d'une société. Espace et historicité chez les Beembe du Congo*, Paris, ORSTOM, 1985.

17. F. de POLIGNAC, *La Naissance de la cité grecque*, Paris, La Découverte, 1984, p. 16.

18. G. PONTIÉ, « Les sociétés païennes » et J. BOUTRAIS, « Les contacts entre sociétés » *in* J. BOUTRAIS et al., *Le Nord du Cameroun. Des hommes, une région*, Paris, ORSTOM, 1984, pp. 208-209 et p. 264.

19. J.-F. VINCENT, « Éléments d'histoire des Mofu, montagnards du Nord Cameroun », *in* C. TARDITS, dir., *Contribution de la recherche ethnologique à l'histoire des civilisations du Cameroun*, Paris, CNRS, 1981, t. I, p. 273. Voir également W.E.A. VAN BECK, « L'État, ce n'est pas nous! Cultural proletarization in Cameroon », *Cahiers du CEDAF*, juil. 1986, pp. 65-85, sur la double « tribalisation » des Kapsiki, à cheval sur la frontière camerouno-nigériane.

20. J.-Y. MARTIN, « L'implantation des populations du Nord et du Centre » et « Discussion relative au rapport de J.-Y. MARTIN » *in* C. TARDITS, dir., *Contribution de la recherche ethnologique, op. cit.*, t. I, pp. 309-321.

21. J.-C. BARBIER, « Le peuplement de la partie méridionale du plateau bamiléké », R. BRAIN, « The Fontem-Bangwa : a western Bamiléké group », I. KOPYTOFF, « Aghem ethnogenesis and the Grassfields ecumene » *in* C. TARDITS, ed., *Contribution de la recherche ethnologique, op. cit.*, t. II, pp. 331-353, 355-360, 371-381.

22. P. LABURTHE-TOLRA, *Les Seigneurs de la forêt. Essai sur le passé historique, l'organisation sociale et les normes éthiques des anciens Beti du Cameroun*, Paris, Publications de la Sorbonne, 1981, pp. 43-126, 192-194, 199.

23. E. MOHAMMADOU, *Ray ou Rey-Bouba. Traditions historiques des Foulbé de l'Adamâwa*, Garoua, ONAREST, Paris, CNRS, 1979.

24. Sources : archives du diocèse de Garoua, 1984.

25. C. TARDITS, *Le Royaume bamoum*, Paris, Edisem, Publications de la Sorbonne et Armand Colin, 1980, pp. 880 et suiv.

26. C.S. Whitaker Jr., *The Politics of Tradition. Continuity and Change in Northern Nigeria. 1946-1966*, Princeton, Princeton University Press, 1970; R. LEMARCHAND, *Rwanda and Burundi*, Londres, Pall Mall Press, 1970.

27. P.-J. HOUNTONDJI, *Sur la « philosophie africaine »*, Paris, Maspero, 1977; F. EBOUSSI BOULAGA, *La Crise du Muntu. Authenticité africaine et philosophie*, Paris, Présence africaine, 1977.

28. S.F. NADEL, *Byzance noire. Le royaume des Nupe du Nigeria*, Paris, Maspero, 1971, pp. 45-46 et 125-126.

29. P. BONTE, N. ECHARD, « Histoire et histoires. Conception du passé chez les Hausa et les Twareg Kel Gress de l'Ader (République du Niger) », *Cahiers d'études africaines*, 61-62, XVI (1-2), 1976, pp. 237-296; J.-F. VINCENT, *Traditions et transition. Entretiens avec des femmes beti du Sud-Cameroun*. Paris, ORSTOM, Berger-Levrault, 1976; H.L.

MOORE, *Space, Text and Gender. An Anthropological Study of the Marakwet of Kenya*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986.
30. M. AUGÉ, *Pouvoirs de vie, pouvoirs de mort*, Paris, Flammarion, 1977, p. 74 et *Théorie des pouvoirs et idéologie. Étude de cas en Côte d'Ivoire*, Paris, Hermann, 1975.
31. A. ADLER, *La mort est le masque du roi. La royauté sacrée des Moundang du Tchad*, Paris, Payot, 1982, pp. 83-84, 88-89, 139, 145.
32. Voir, par exemple, outre les travaux de M. GLUCKMAN, J.C. MITCHELL, *The Kalela Dance. Aspects of Social Relationships among Urban Africans in Northern Rhodesia*, Manchester, Manchester University Press, 1956; A.L. EPSTEIN, *Politics in an Urban African Community*, Manchester, Manchester University Press, 1958; A. COHEN, *Custom and Politics in Urban Africa. A Study of Hausa Migrants in Yoruba Towns*, Berkeley, University of California Press, 1969.
33. F. LE GUENNEC COPPENS, *Femmes voilées de Lamu (Kenya). Variations culturelles et dynamiques sociales*, Paris, Éd. Recherche sur les civilisations, 1983, pp. 35-36. Cf. également F. COOPER, *From Slaves To Squatters. Plantation, Labour and Agriculture in Zanzibar and Coastal Kenya. 1890-1925*, New Haven, Yale University Press, 1980, pp. 158 et suiv.
34. P. GESCHIERE, *Village Communities and the State. Changing Relations among the Maka of Southeastern Cameroun since the Colonial Conquest*, Londres, Kegan Paul International, 1982, chap. II; P.H. GULLIVER, *Neighbours and Networks. The Idiom of Kinship in Social Action among the Ndendeuli of Tanzania*, Berkeley, University of California Press, 1971; C. YOUNG, *The Politics of Cultural Pluralism*, Madison, University of Wisconsin Press, 1976.
35. W. WATSON, *Tribal Cohesion in a Money Economy : a Study of the Mambwe People of Northern Rhodesia*, Manchester, Manchester University Press, 1958; E. SCHILDKROUT, *People of the Zongo. The Transformation of Ethnic Identities in Ghana*, Cambridge, Cambridge University Press, 1978; A.L. EPSTEIN, *Politics in an Urban African Community*, *op. cit.*; A. COHEN, *Custom and Politics*, *op. cit.*
36. E. COLSON, « African society at the time of the scramble » *in* L.H. GANN, P. DUIGNAN, eds., *Colonialism in Africa. 1870-1960*, vol. I : *The History and Politics of Colonialism. 1870-1914*, Cambridge, Cambridge University Press, 1969, p. 31; T. RANGER, « The invention of tradition in colonial Africa » *in* E. HOBSBAWM, T. RANGER, eds., *The Invention of Tradition*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983, p. 248; J.L. AMSELLE, E. M'BOKOLO, dir., *Au cœur de l'ethnie. Ethnies, tribalisme et État en Afrique*, Paris, La Découverte, 1985; J. ILIFFE, *A Modern History of Tanganyika*, Cambridge, Cambridge University Press, 1979, p. 9.
37. J.-P. DOZON, *La société bété, Côte d'Ivoire*, Paris, Karthala, ORSTOM, 1985; A.T. MATSON, « Reflections on the growth of political consciousness in Nandi » *in* B.A. OGOT, ed., *Politics and Nationalism in Colonial Kenya*, Nairobi, East African Publishing House, 1972, p. 44 et J.E.G. SUTTON, « The Kalenjin » *in* B.A. OGOT, ed., *Kenya before 1900. Eight Regional Studies*, Nairobi, East African Publishing House, 1976, pp. 22-24; F. COOPER, *From Slaves to Squatters*, *op. cit.*, pp. 158 et suiv.; P. BOHANNAN, P. CURTIN, *Africa and Africans*, Garden City, Natu-

ral History Press, 1971, p. 348; R. LEMARCHAND, *Rwanda and Burundi, op. cit.*, J.-P. CHRÉTIEN, « Hutu et Tutsi au Rwanda et au Burundi » et C. VIDAL, « Situation ethnique au Rwanda » *in* J.-L. AMSELLE, E. M'BOKOLO, dir., *Au cœur de l'ethnie, op. cit.*, pp. 129-165 et 167-184; C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zairian State*, Madison, The University of Wisconsin Press, 1985, chap. v; C.W. ANDERSON, F. VON DER MEHDEN, C. YOUNG, *Issues of Political Development*, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1967, pp. 31-33.

38. N. KASFIR, *The Shrinking Political Arena. Participation and Ethnicity in African Politics with a Case Study of Uganda*, Berkeley, University of California Press, 1976, p. 62 (critiquant E. COLSON, « Contemporary tribes and the development of nationalism » *in* J. HELM, ed., *Essays on the Problem of Tribe*, Seattle, University of Washington Press, 1968, pp. 201-202).

39. M. MAUSS, *Œuvres*, Paris, Éd. de Minuit, 1968, t. I, p. 358.

40. B. ABEMBA, *Pouvoir et conflit dans la collectivité du Maniema. Essai de description et d'interprétation des phénomènes politiques conflictuels locaux à partir de trois cas concrets*, Bruxelles, Université libre, 1974, multigr., t. II, pp. 453 et suiv.; C. COQUERY-VIDROVITCH, *Afrique noire. Permanences et ruptures*, Paris, Payot, 1985, pp. 121-123.

41. N. KASFIR, *The Shrinking Political Arena, op. cit.*, chap. IV.

42. J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians. The Incorporation of a Yoruba Kingdom. 1890's-1970's*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983, pp. 223-224. Voir également, au sujet du Tanganyika, J. ILIFFE, *A Modern History of Tanganyika, op. cit.*, chap. X.

43. F. VERDEAUX, *L'Aïzi pluriel. Chronique d'une ethnie lagunaire de Côte d'Ivoire*, Paris, École des hautes études en sciences sociales, 1981, multigr., chap. II (en particulier pp. 63 et 85). *Cf.* également G. DUPRÉ, *Les naissances d'une société, op. cit.*, pp. 26 et suiv.

44. J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit.*, pp. 162 et suiv.; C. COQUERY-VIDROVITCH, *Afrique noire, op. cit.*, pp. 128 et suiv.

45. W. VAN BINSBERGEN, « From tribe to ethnicity in western Zambia : the unit of study as ideological problem » *in* W. VAN BINSBERGEN, P. GESCHIERE, eds., *Old Modes of Production and Capitalist encroachment. Anthropological Explorations in Africa*, Londres, KPI, 1985, pp. 209 et suiv.

46. Interview du président BIYA, *Cameroon Tribune* (Yaoundé), 20 fév. 1987. Pour une affirmation similaire du président HOUPHOUËT-BOIGNY, *cf.* A.R. ZOLBERG, *One Party Government in the Ivory Coast*, Princeton, Princeton University Press, 1964, p. 11.

47. A.R. ZOLBERG, « L'influence des facteurs " externes " sur l'ordre politique interne » *in* M. GRAWITZ, J. LECA, dir., *Traité de science politique*, Paris, PUF, 1985, t. I, pp. 567-598.

48. J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit.*, pp. 220 et suiv.

49. A. COHEN, « The social organization of credit in a West African cattle market », *Africa*, 35, 1965, pp. 8-20 et *Custom and Politics, op. cit.*, pp. 144 et suiv. Les négociants de la kola, en revanche, votaient pour le NPC afin de témoigner de leur identité hausa dans leur région d'origine, dont ils étaient commercialement tributaires.

50. R. JOSEPH, « Le piège ethnique. Notes sur les élections au Nigeria (1978-1979) », *Politique africaine*, 3, sept 1981, pp. 37 et 39.

51. J. SPENCER, *KAU. The Kenya African Union*, Londres, KPI, 1985, pp. 17-18; J.L. LONSDALE, « La pensée politique kikuyu et les idéologies du mouvement mau-mau », *Cahiers d'études africaines*, 107-108, XXVII (3-4), 1987, pp. 329-357.

52. Cf., respectivement, J.R. NELLIS, *The Ethnic Composition of Leading Kenyan Government Positions*, Uppsala, Scandinavian Institute of African Studies, 1974 et A. BIGSTEN, *Regional Inequality and Development. A Case Study of Kenya*, Aldershot, Gower Publishing, 1980.

53. C. LEGUM, J. DRYSDALE, *Africa Contemporary Record 1969-1970*, Londres, Rex Collings, 1970, B-122/B 124; J. KARIMI, P. OCHIENG, *The Kenyatta Succession*, Nairobi, Transafrica, 1980; G. DAUCH, D. MARTIN, *L'Héritage de Kenyatta. La transition politique au Kenya. 1975-1982*, Paris, L'Harmattan, 1985; D. BOURMAUD, *Le système politique du Kenya : centre et périphérie*, Bordeaux, Institut d'études politiques, s.d. (1985), multigr.; « Charles Njonjo takes the plunge », *Weekly Review* (Nairobi), 25 avr. 1980.

54. « Not an ethnic affair », *Africa Now*, sept. 1982, pp. 16-19; M. WARSAMA, « The plotters », *The Express*, II (1), 1985, pp. 5-12; G. DAUCH, « Kenya : l'ébranlement », *Annuaire des pays de l'océan Indien*, IX, 1982-1983, pp. 319-334.

55. R.A. JOSEPH, *Radical Nationalism in Cameroun. Social origins of the UPC Rebellion*, Oxford, Oxford University Press, 1977; W.R. JOHNSON, « The Union des populations du Cameroun in rebellion : the integrative backlash of insurgency » in R.I. ROTBERG, A.A. MAZRUI, eds., *Protest and Power in Black Africa*, New York, Oxford University Press, 1970, pp. 671-692.

56. R.C. FOX, X. DE CRAEMER, J.M. RIBEAUCOURT, « The "second independence" : a case study of Kwilu rebellion in the Congo », *Comparative Studies in Society and History*, VIII (1), oct. 1965, pp. 101-102; B. VERHAEGEN, *Rébellions au Congo*, t. I, Bruxelles, Centre de recherche et d'information socio-politiques, 1966, pp. 61 et 106, et *Rébellions au Congo*, t. II : *Maniema, op. cit.*, pp. 659 et suiv.

57. W.G. CLARENCE-SMITH, « Class structure and class struggles in Angola in the 1970's », *Journal of Southern African Studies*, VII (1), oct. 1980, pp. 109-126; C. COQUERY-VIDROVITCH, *Afrique noire, op. cit.*, p. 128 (ainsi que R. PELISSIER, « Angola, Mozambique : des guerres interminables et leurs facteurs internes », *Hérodote*, 46, 1987, pp. 83-107, pour une interprétation assez différente); R. BUIJTENHUIJS, *Le Frolinat et les guerres civiles du Tchad (1977-1984). La révolution introuvable*, Paris, Karthala, Leiden, ASC, 1987 et *Le Frolinat et les révoltes populaires du Tchad (1965-1976)*, Paris, La Haye, Mouton, 1978.

58. H. WOLPE, *Urban Politics in Nigeria. A Study of Port Harcourt*, Berkeley, 1974, pp. 232-233; A. Cohen, *Custom and Politics, op. cit.*.

59. J.J. OKUMU, « The problem of tribalism in Kenya », *in* P.L. VAN DEN BERGHE, ed., *Race and Ethnicity in Africa*, Nairobi, East African Publishing House, 1975, pp. 181-202.

60. N. KASFIR, *The Shrinking Political Arena, op. cit.*, pp. 104 et suiv.

61. F. COOPER, *From Slaves to Squatters, op. cit.*, pp. 287-288.

62. *Le Manifeste du négro-mauritanien opprimé. Février 1966-avril 1986. De la guerre civile à la lutte de libération nationale*, s.l. (Nouakchott), 1986, multigr., pp. 1, 15 et suiv.

63. R.H. BATES, « Modernization, ethnic competition and the rationality of politics in contemporary Africa » *in* D. ROTHCHILD, V.A. OLORUNSOLA, eds., *State versus Ethnic Claims : African Policy Dilemmas*, Boulder, Westview Press, 1983, pp. 152 et 164-165. Voir également J. LONSDALE, « States and social processes in Africa : a historiographical survey », *African Studies Review*, XXIV (2-3), juin-sept. 1981, pp. 170 et 201 et, pour une démonstration précise, R. MOLTENO, « Cleavage and conflict in Zambian politics : a study in sectionalism » *in* W. TORDOFF, ed., *Politics in Zambia*, Manchester, Manchester University Press, 1974, pp. 62-106.

64. J.-P. DOZON, *La société bété, op. cit.*, p. 355.

65. I. WALLERSTEIN, « Ethnicity and national integration in West Africa », *Cahiers d'études africaines*, (3), 1960, pp. 129-139.

66. R.L. SKLAR, « Political science and national integration – a radical approach », *Journal of Modern African Studies*, 5 (1), 1967, p. 6. *Cf.* également A. MAFEJE, « The ideology of " tribalism " », *The Journal of Modern African Studies*, 9 (2), août 1971, p. 259.

67. J.-F. BAYART, « Clientelism, elections and systems of inequality and domination in Cameroun » *in* G. HERMET, R. ROSE, A. ROUQUIÉ, eds., *Elections without Choice.* Londres, MacMillan, 1978, pp. 66-67; G. HYDEN, *Beyond Ujamaa in Tanzania. Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry*, Londres, Heinemann, 1980; J. LONSDALE, « Political accountability in african history » *in* P. CHABAL, ed., *Political Domination in Africa. Reflections on the Limits of Power*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986, pp. 143-144 et « States and social processes in Africa », art. cité, p. 201.

68. *Cameroon Tribune* (Yaoundé), 31 déc. 1986.

69. H. BANDOLO, « La voie royale », *ibid.*, 8-9 sept. 1985.

70. J.-Y. MARTIN, « Sociologie de l'enseignement en Afrique noire » et R. MBALA OWONO, « École, ethnicité et classes sociales » *in* R. SANTERRE, C. MERCIER-TREMBLAY, dir., *La quête du savoir. Essais pour une anthropologie de l'éducation camerounaise*, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal, 1982, pp. 567 et suiv. et 580 et suiv. En ce qui concerne le Crédit mutuel du Cameroun, voir son *État nominatif des actionnaires*, Douala, 1987, multigr.

71. J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit. Cf.* également N. KASFIR, *The Shrinking Political Arena, op. cit.*, pp. 66 et suiv.; D.B. CRUISE O'BRIEN, *Saints and Politicians. Essays on the Organisation of a Senegalese Peasant Society*, Cambridge, Cambridge University Press, 1975, chap. V; P.M. LUBECK, *Islam and Urban Labour in Northern Nigeria. The Making of a Muslim Working Class*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986; R. LUCKHAM, *The Nigerian Military. A Sociological Analysis of Authority and Revolt, 1960-1967*, Cambridge, Cambridge University Press, 1971, Chap. VIII; S.T. BARNES, *Patrons and Power. Creating a Political Community in Metropolitan Lagos*, Manchester, Manchester University Press, 1986.

1. Devoir manuscrit recueilli à Baikwa (Nord-Cameroun) dans un établissement scolaire agricole, déc. 1984.
2. Cf. K. MARX, *Capital*, New York, The Modern Library, 1936, pp. 12-13 et son commentaire par R. BENDIX, « Tradition and modernity reconsidered », *Comparative Studies in Society and History*, IX, (3), avr. 1967, pp. 308-309 et pp. 334-335. Voir également la problématique de l' « État bien policé » *in* M. RAEFF, *Comprendre l'ancien régime russe. État et société en Russie impériale*, Paris, Le Seuil, 1982.
3. P. GESCHIERE, « Imposing capitalist dominance through the state : the multifarious role of the colonial state in Africa » *in* W. VAN BINSBERGEN, P. GESCHIERE, eds., *Old Modes of Production and Capitalist Encroachement. Anthropological Explorations in Africa*, Londres, KPI, 1985, pp. 101 et suiv. et P. GESCHIERE, *Village Communities and the State. Changing Relations among the Maka of Southeastern Cameroon since the Colonial Conquest*, Londres, Kegan Paul International, 1982, pp. 156 et suiv.; note de service du sous-préfet de Loum, 25 oct. 1968, multigr.
4. « Plan de campagne pour l'année 1921 » et lettre de Briaud, chef de région, à M. le Commissaire de la République à Douala, Abong-Mbang, 14 déc. 1920, cités *in* P. GESCHIERE, *op. cit.*, p. 104; lettre de R. BOUSSAC au gouverneur général de l'AOF, 8 mars 1928, citée *in* République Française, ministère de la Coopération, *Un bilan de l'aide au développement*, Paris, 1985, multigr., p. 59; L. VERLAINE, *A la recherche de la méthode de colonisation*, cité par L. ZOUMENOU, *Un précurseur du mouvement démocratique et panafricain en Afrique noire française : Kojo Tovalou Houenou (1887-1936)*, Paris, Institut d'études politiques, 1985, multigr, p. 265.
5. D. BIGO, *Forme d'exercice du pouvoir et obéissance en Centrafrique (1966-1979)*, Paris, Université de Paris-I, 1985, multigr., pp. 174 et 471; Y. ZOCTIZOUM, *Histoire de la Centrafrique*, t. II : *1959-1979. Violence du développement, domination et inégalités*, Paris, L'Harmattan, 1984; République Française, Ministère des Relations extérieures, Coopération et Développement, *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement en République centrafricaine*, Paris, 1985, multigr.
6. M. VON FREYHOLD, *Ujamaa Villages in Tanzania, Analysis of a Social Experiment*, Londres, Heinemann, 1979, p. 36.
7. J.P. LANGELLIER, « L'échec des doctrinaires de Maputo », *Le Monde*, 25 mai 1983.
8. N. CASSWELL, « Autopsie de l'ONCAD : la politique arachidière au Sénégal. 1966-1980 », *Politique africaine*, 14, juin 1984, p. 47.
9. *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 1er févr. 1985, p. 269.
10. H. LEFEBVRE, *De l'État*, Paris, Union générale d'éditions, 1976, t. II, pp. 42 et suiv. *Cf.* notamment F. COOPER, *From Slaves to Squatters. Plantation Labour and Agriculture in Zanzibar and Coastal Kenya. 1890-1925*, New Haven, Yale University Press, 1980.

11. A. KOUROUMA, *Les Soleils des indépendances*, Paris, Le Seuil, 1976, pp. 22-23. En réalité, ce héros, Fama, est surtout le fils d'une grande famille déchue, réduit à la condition de « petit rat de marigot » par les conséquences sociales de la colonisation et de l'indépendance.

12. M. WEBER, *L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, Paris, Plon, 1985, pp. 57 et suiv. Voir, par exemple, M. AUGÉ, *Théorie des pouvoirs et idéologie. Étude de cas en Côte d'Ivoire*, Paris, Hermann, 1975, p. 7; P. LABURTHE-TOLRA, *Les Seigneurs de la forêt. Essai sur le passé historique, l'organisation sociale et les normes éthiques des anciens Beti du Cameroun*, Paris, Publications de la Sorbonne, 1981, pp. 233 et suiv.; G. DUPRÉ, *Les Naissances d'une société. Espace et historicité chez les Beembé du Congo*, Paris, ORSTOM, 1985, pp. 82 et suiv., 93 et suiv., 259 et suiv.; S.F. NADEL, *Byzance noire. Le royaume des Nupe du Nigeria*, Paris, Maspero, 1971.

13. L. DUMONT, *Homo aequalis. Genèse et épanouissement de l'idéologie économique*, Paris, Gallimard, 1976, p. 14.

14. Nous reprenons à notre compte la distinction introduite par G. KITCHING, *Class and Economic Change in Kenya. The Making of an African Petite-Bourgeoisie*, New-Haven, Yale University Press, 1980, p. 455. Par commodité de langage, nous retiendrons la notion de « stratification sociale » bien que nous fassions nôtres plusieurs critiques de L.A. FALLERS (*Inequality. Social Stratification Reconsidered*, Chicago, The University of Chicago Press, 1973) et que nous préférions au fond le concept de « système d'inégalité et de domination » proposé par G. BALANDIER (*Anthropo-logiques*, Paris, PUF, 1974, chap. III).

15. R.H. BATES, *Markets and States in Tropical Africa. The Political Basis of Agricultural Policies*, Berkeley, University of California Press, 1981; « Les paysans et le pouvoir en Afrique noire », *Politique africaine*, 14, juin 1984, pp. 3-91.

16. T. RANGER, *Peasant Consciousness and Guerilla War in Zimbabwe. A Comparative Study*, Londres, James Currey, Berkeley, University of California Press, 1985; M. BRATTON, « The comrades and the countryside : the politics of agricultural policy in Zimbabwe », *World Politics*, XXXIX (2), janv. 1987, pp. 174-202; P. LABAZÉE, « Réorganisation économique et résistances sociales. La question des alliances au Burkina », *Politique africaine*, 20, déc. 1985, pp. 10-28; J.L. AMSELLE, E. GRÉGOIRE, « Complicités et conflits entre bourgeoisies d'État et bourgeoisies d'affaires : au Mali et au Niger » *in* E. TERRAY, dir., *L'État contemporain en Afrique*, Paris, L'Harmattan, 1987, p. 37.

17. Source : République Française, ministère des Relations extérieures, Coopération et Développement, *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement au Sénégal*, Paris, 1985, multigr. (en particulier pp. 58 et 60). *Cf.* également N. CASSWELL, « Autopsie de l'ONCAD », art. cité et D.B. CRUISE O'BRIEN, *Saints and Politicians. Essays in the Organisation of a Senegalese peasant Society*, Cambridge, Cambridge University Press, 1975.

18. Voir J. HENN, *Peasants, Workers and Capital. The Political Economy of Labor and Incomes in Cameroun*, Cambridge, Harvard University, 1978, multigr.; P. DEMUNTER, *Masses rurales et luttes politiques au Zaïre. Le processus de politisation des masses rurales du Bas-Zaïre*,

Paris, Anthropos, 1975; C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zairian State*, Madison, The University of Wisconsin Press, 1985, pp. 94-95; M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre. Bureaucracy, Business and Beer in Lisala*, New York, Africana Publishing Company, 1980, chap. IV; S. BERRY, *Fathers Work for their Sons. Accumulation Mobility and Class Formation in an Extended Yoruba Community*, Berkeley, University of California Press, 1985; B. BECKMAN, « Ghana, 1951-78 : the agrarian basis of the postcolonial state » *in* J. HEYER, P. ROBERTS, G. WILLIAMS, eds., *Rural Development in Tropical Africa*, Londres, MacMillan, 1981, pp. 143-167; P. KONINGS, *The State and Rural Class Formation in Ghana : a Comparative Analysis*, Londres, KPI, 1986.

19. République populaire du Congo, présidence de la République, cabinet du chef de l'État, dossier OCV [Office des cultures vivrières], Brazzaville, mars 1984, multigr., p. 2; G. COURADE, « Des complexes qui coûtent cher. La priorité agro-industrielle dans l'agriculture camerounaise », *Politique africaine*, 14, juin 1984, pp. 75-91; C. ARDITI et al., *Évaluation socio-économique du projet SEMRY au Cameroun*, Paris, SEDES, 1983, multigr.

20. C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zairian State*, *op. cit.*, p. 311.

21. W.G. CLARENCE-SMITH, « Class structure and class struggles in Angola in the 1970s », *Journal of Southern African Studies*, 7 (1), oct. 1980, pp. 116 et suiv. et « Le MPLA et la paysannerie angolaise : un exemple pour le Zaïre? » *in* C. COQUERY-VIDROVITCH, A. FOREST, H. WEISS, dir., *Rébellions-révolution au Zaïre. 1963-1965*, Paris, L'Harmattan, 1987, t. II, pp. 106-114; C. MEILLASSOUX, C. VERSCHUUR, « Les paysans ignorés du Mozambique », *Le Monde diplomatique*, oct 1985, pp. 14-15; M. CAHEN, *Mozambique. La révolution implosée*, Paris, L'Harmattan, 1987, pp. 47-70; P.CHABAL, « Revolutionary democracy in Africa : the case of Guinea-Bissau » *in* P. CHABAL, ed., *Political Domination in Africa. Reflections on the Limits of Power*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986, pp. 90 et suiv.; P. CHABAL, *Amilcar Cabral. Revolutionary Leadership and People's War*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983; C.G. ROSBERG, T.M. CALLAGHY, eds., *Socialism in Subsaharan Africa. A New Assessment*, Berkeley Institute of International Studies, 1979.

22. M. VON FREYHOLD, *Ujamaa Villages in Tanzania*, *op. cit.*; A. COULSON, ed., *African Socialism in Practice. The Tanzanian Experience*, Nottingham, Spokesman, 1979; D.F. BRYCESON, « Peasant commodity production in post-colonial Tanzania », *African Affairs*, 81 (325), oct. 1982, p. 567; P. RAIKES, *The Development of Commodity-Producing Peasantry in Tanzania*, Copenhague, Centre for Development Research, 1978, multigr.; A. COULSON, « Agricultural policies in mainland Tanzania, 1946-1976 » *in* J. HEYER, P. ROBERTS, G. WILLIAMS, eds., *Rural development in Tropical Africa*, *op. cit.*, pp. 52-58; J. WAGAO, *State Control of Agricultural Marketing in Tanzania, 1961-1976*, Dar es Salaam, University of Dar es Salaam, Economic Research Bureau, 1982; G. HYDEN, *Beyond Ujamaa in Tanzania, Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry*, Londres, Heinemann, 1980; J. Boesen, *Tanzania : from Ujamaa to Villagization*, Copenhague, Institute for Development Research, 1976, multigr.; D.C. Martin, *Tanzanie : l'invention*

d'une culture politique, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, Karthala, 1988, chap. VII et XII. Les chercheurs danois se sont à ce propos déchirés en une sévère polémique (voir J. BOESEN, P. RAIKES, *Political economy and Planning in Tanzania*, Copenhague, IDR, 1976, multigr. et K.E. SVENDSEN, *Problems in the Analysis of Developments in Tanzania*, Copenhague, Centre for Development Research, 1977, multigr.).

23. J. MAC RAE, J.-F. DREVET, *Évolution et perspectives du Kenya*, s.l. (Paris), ECODEV, SEDES, 1983, multigr., pp. 48-49, 77-78, 93 et suiv.; S.E. MIGOT-ADHOLLA, « Rural development policy and equality » *in* J.D. BARKAN, J.J. OKUMU, eds., *Politics and Public Policy in Kenya and Tanzania*, New York, Praeger Publishers, 1979, p. 161; R.H. BATES, *Markets and States in Tropical Africa, op. cit.*, pp. 92 et suiv.; « Kenya : the agrarian question », *Review of African Political Economy*, 20, janv.-avr. 1981, pp. 1-124.

24. A. TOURÉ, « Paysans et fonctionnaires devant la culture et l'État » *in* Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, dir., *État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire*, Paris, Karthala, 1982, pp. 231-251 et « La petite histoire de Nalewe Kpingbin Tiecoroba. Une émission de la radiodiffusion nationale ivoirienne », *Politique africaine*, 3, sept. 1981, pp. 44-54.

25. Source : République Française, Ministère de la Coopération, *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement en Côte d'Ivoire*, Paris, 1986, multigr. Les agriculteurs de la savane ont été plus sévèrement touchés que les planteurs de café et, surtout, de cacao, qui forment la clientèle politique du régime. Voir également F. RUF, « Structures paysannes hétérogènes : réponses aux prix diversifiés. Cas du riz et du cacao en Côte-d'Ivoire », *Les Cahiers de la recherche-développement*, 8, 1985, pp. 6-9 et Société d'étude pour le développement économique et social, *Évolution et répartition des revenus en Côte-d'Ivoire*, Paris, 1984, multigr.

26. Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, « Classe dominante ou classe dirigeante? » et J.-M. GASTELLU, S. AFFOU YAPI, « Un mythe à décomposer : la bourgeoisie de planteurs » *in* Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, dir., *État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire*, *op. cit.*, chapitres IV et V. *Cf.* également F. RUF, « Les règles du jeu sur le foncier et la force de travail dans l'ascension économique et la stratification sociale des planteurs de Côte d'Ivoire. Quelques éléments d'analyse et signes d'évolution technique », *Économie rurale*, 147-148, janv.-mars 1982, pp. 111-119.

La thèse de la « bourgeoisie de planteurs » avait été avancée par S. AMIN, *Le Développement du capitalisme en Côte d'Ivoire*, Paris, Éd. de Minuit, 1967, et par B. CAMPBELL, « The Ivory Coast » *in* J. DUNN, ed., *West African States. Failure and Promise*, Cambridge, Cambridge University Press, 1978, pp. 66-116; elle est reprise par L. GBAGBO, *Côte d'Ivoire. Économie et société à la veille de l'indépendance (1940-1960)*, Paris, L'Harmattan, 1982 et par P. ANYANG' NYONG'O, « The development of agrarian capitalist classes in the Ivory Coast, 1945-1975 », *Conference « The African Bourgeoisie : the Development of Capitalism in Nigeria, Kenya and Ivory Coast »*, Dakar, 1980, multigr.

27. F. FANON, *Les Damnés de la terre*, Paris, Maspero, 1961; G. ARRIGHI, J.S. SAUL, *Essays on the Political Economy of Africa*, New York, Monthly Review Press, 1973.

28. F. COOPER, *From Slaves to Squatters*, *op. cit.*, pp. 174, 230 et suiv., 278-279.

29. K. POST, « " Peasantization " and rural political movements in western Africa », *Archives européennes de sociologie*, 13 (2), 1972, pp. 223-254; G. HYDEN, *Beyond Ujamaa in Tanzania*, *op. cit.*, pp. 9 et suiv. *Cf.* également F. COOPER, *From Slaves to Squatters*, *op. cit.*, pp. 269 et suiv.; L.A. FALLERS, « Are african cultivators to be called " peasants "? », *Current Anthropology*, 2 (2), avr. 1961, pp. 108-110; J. ILIFFE, *A Modern History of Tankanyika*, Cambridge, Cambridge University Press, 1979, chap. IX; T. RANGER, *Peasant Consciousness and Guerilla War in Zimbabwe*, *op. cit.*.

30. J. COPANS, « From Senegambia to Senegal : the evolution of peasantries » *in* M.A. KLEIN, ed., *Peasants in Africa. Historical and Contemporary Perspectives*, Beverly Hills, Sage Publications, 1980, pp. 77-103.

31. S. BERRY, *Fathers Work for their Sons*, *op. cit.*; J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians. The Incorporation of a Yoruba Kingdom. 1890s-1970s*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983, pp. 127 et suiv. *Cf.* également, au sujet du Cameroun, A. FRANQUEVILLE, « La population rurale africaine face à la pénétration de l'économie moderne : le cas du Sud-Cameroun » *in* C. BLANC-PAMARD et al., *Le développement rural en questions*, Paris, ORSTOM, 1984, pp. 433-445.

32. *Cf.* en particulier la critique de la thèse de G. ARRIGHI et J.S. SAUL par R. JEFFRIES, *Class, Power and Ideology in Ghana : the Railwaymen of Sekondi*, Cambridge, Cambridge University Press, 1978, pp. 169-185. Voir aussi R. SANDBROOK, R. COHEN, eds., *The Development of an African Working Class. Studies in Class Formation and Action*, Toronto, University of Toronto Press, 1975; R. SANDBROOK, *The Politics of Basic Needs. Urban Aspects of Assaulting Poverty in Africa*, Londres, Heinemann, 1982; J. ILIFFE, « The poor in the modern history of Malawi » *in* Centre of African Studies, *Malawi, an Alternative Pattern of Development*, Edinburgh, Edinburgh University, 1985, pp. 245-292 et *The African Poor. A History*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987; P.M. LUBECK, *Islam and Urban Labor in Northern Nigeria. The Making of a Muslim Working Class*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986; I. DEBLÉ, P. HUGON et al., *Vivre et survivre dans les villes africaines*, Paris, PUF, 1982.

33. M. AGIER, J. COPANS, A. MORICE, dir., *Classes ouvrières d'Afrique noire*, Paris, Karthala, ORSTOM, 1987.

34. S. BERRY, *Fathers Work for their Sons*, *op. cit.*

35. A. PEACE, « Prestige Power and Legitimacy in a Modern Nigerian Town », *Canadian Journal of African Studies*, 13 (1-2), 1979, pp. 26-51; P.W. GUTKIND, « The view from below : political consciousness of the urban poor in Ibadan », *Cahiers d'études africaines*, 57, XV-1, 1975, pp. 5-35.

36. R. PRICE, « Politics and culture in contemporary Ghana : the big-man small-boy syndrome », *Journal of African Studies*, I (2), été 1974, pp. 173-204. Voir également R. JEFFRIES, *Class, Power and Ideology in Ghana*, *op. cit.*

37. M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre*, *op. cit.*, pp. 53-58; R. JEFFRIES, *Class, Power and Ideology in Ghana*, *op. cit.*, chap. VIII et

N. CHAZAN, *An Anatomy of Ghanaian Politics, Managing Political Recession, 1969-1982*, Boulder, Westview Press, 1983, pp. 38-39. D'autres, études, néanmoins, nuancent ces affirmations. S. BERRY, par exemple, insiste à propos du pays yoruba sur la fluidité des lignes de stratification sociale *(Fathers Work for their Sons, op. cit.)* et P. GESCHIERE montre que l'accès à l'école secondaire n'est pas encore monopolisé par l'élite en pays maka (*Village Communities and the State, op. cit.*, pp. 333 et suiv.)

38. République Française, *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement, op. cit. Cf.* également C. VIDAL, M. LE PAPE, *Pratiques de crise et conditions sociales à Abidjan, 1979-1985*, Abidjan, Centre ORSTOM de Petit Bassam, 1986, multigr.

39. G. KITCHING, *Class and Economic Change in Kenya, op. cit.*, chap. XII; C. DE MIRAS, « L'entrepreneur ivoirien ou une bourgeoisie privée de son état » *in* Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, dir., *État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire, op. cit.*, pp. 181-229; S. BERRY, *Fathers Work for their Sons, op. cit.*, chap. VI; N. KASFIR, « State, *Magendo* and class formation in Uganda », *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, XXI (3), nov. 1983, pp. 84-103; A. MORICE, « Commerce parallèle et troc à Luanda », *Politique africaine*, 17, mars 1985, pp. 105-120; J. MACGAFFEY, « How to survive and become rich amidst devastation : the second economy in Zaïre », *African Affairs*, 82 (328), juil., 1983, pp. 351-366 et *Entrepreneurs and Parasites; the Struggle for Indigenous Capitalism in Zaïre*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987.

40. G. KITCHING, *Class and Economic Change in Kenya, op. cit.*

41. S. BERRY, *Fathers Work for their Sons, op. cit.* et *Cocoa, Custom and Socio-Economic Change in Rural Western Nigeria*, Oxford, Clarendon Press, 1975.

42. J.-M. GASTELLU, S. AFFOU YAPI, « Un mythe à décomposer : la " bourgeoisie de planteurs " » *in* Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, dir., *État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire, op. cit.*, pp. 168 et suiv.

43. S.D. MUELLER, « The historical origins of Tanzania's ruling class », *Revue canadienne des études africaines*, 15 (3), 1981, pp. 459-497; J. BOESEN, B. STORGARD MADSEN, T. MOODY, *Ujamaa. Socialism from Above*, Uppsala, Scandinavian Institute of African Studies, 1977; M. VON FREYHOLD, *Ujamaa Villages in Tanzania, op. cit.*, pp. 63 et suiv; M. GOTTLIEB, « The extent and character of differenciation in Tanzanian agricultural and rural society », *The African Review*, 3 (2), juin 1973, pp. 241-261; D.-C. MARTIN, *Tanzanie, op. cit.*, chap. XII.

44. T. RANGER, *Peasant Consciousness and Guerilla War in Zimbabwe, op. cit.* Pour une conclusion assez différente, au sujet du Zaïre, *cf.* J. MACGAFFEY, *Entrepreneurs and Parasites, op. cit.*, pp. 100 et suiv.

45. G. BALANDIER, *Anthropologie politique*, Paris, PUF, 1969 (2e éd.), pp. 197-198. Dans le domaine de la science politique, la référence fondamentale semble être l'œuvre de R.L. SKLAR (« The nature of class domination in Africa », *Journal of Modern African Studies*, 17 (4), 1979, pp. 531-552 et *Nigerian Political Parties. Power in an Emergent African Nation*, Princeton, Princeton University Press, 1963).

46. La littérature consacrée à ce thème est considérable. Nous n'en donnerons que quelques références. Parlent de « classe politique »

R. MURRAY (« Second thoughts on Ghana », *New Left Review*, 42, mars-avr. 1967, pp. 25-39), R. COHEN (« Class in Africa : analytical problems and perspectives », *The Socialist Register 1972*, pp. 231-255), R. SANDBROOK (*Proletarians and African Capitalism : the Kenyan Case. 1960-1972*, Cambridge, Cambridge University Press, 1975), et de « classe politico-administrative » M.A. COHEN (*Urban Policy and Political Conflict in Africa. A Study of the Ivory Coast*, Chicago, The University of Chicago Press, 1974). T.M. CALLAGHY retient la notion d' « aristocratie politique » (*The State-Society Struggle. Zaïre in Comparative Perspective*, New York, Columbia University Press, 1984). I.L. MARKOWITZ propose le concept de « *organizational bourgeoisie* » (*Power and Class in Africa. An Introduction to Change and Conflict in African Politics*, Englewood Cliffs, Prentice Hall Inc., 1977), R.L. SKLAR celui de « *managerial bourgeoisie* » (*Corporate Power in an African State : the Political Impact of Multinational Mining Companies in Zambia*, Berkeley, University of California Press, 1975). C. LEYS reprend la notion de « bourgeoisie bureaucratique » (« The " overdeveloped " postcolonial state : a re-evaluation », *Review of African Political Economy*, 5, 1976, pp. 39-48), après que ISSA SHIVJI l'eut introduite dans le « débat tanzanien » (voir en particulier son *Class Struggles in Tanzania*, New York, Monthly Review Press, 1976, d'un accès plus aisé que ses travaux antérieurs). E. HUTCHFUL utilise la notion de « bourgeoisie d'État » (« A tale of two regimes : imperialism, the military and class in Ghana », *Review of African Political Economy*, 14, 1979, pp. 36-55) et est en cela suivi par Y.-A. FAURÉ et J.-F. MÉDARD (*État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire*, *op. cit.*). J.-L. AMSELLE compare la « nomenklatura » malienne à celle des pays de l'Est (« Socialisme, capitalisme et précapitalisme au Mali. 1960-1982 » *in* H. BERNSTEIN, B.K. CAMPBELL, eds., *Contradictions of Accumulation in Africa. Studies in Economy and State*, Beverly Hills, Sage Publications, 1985, pp. 249-266.)

47. J.-L. VELLUT, « Articulations entre entreprises et État : pouvoirs hégémoniques dans le bloc colonial belge (1908-1960) » in Laboratoire « Connaissance du Tiers-Monde », *Entreprises et entrepreneurs en Afrique. XIXe et XXe siècles*, Paris, L'Harmattan, 1983, t. II, pp. 49-100.

48. J. VANSINA, *Les Anciens Royaumes de la savane*, Léopoldville, IRES, 1965; R. PELISSIER, *Les Guerres grises. Résistance et révolte en Angola (1845-1941)*, Orgeval, Pelissier, 1977 et *La Colonie du minotaure. Nationalismes et révoltes en Angola (1926-1961)*, Orgeval, Pelissier, 1978, pp. 127-128 et 462-463; M. COWEN, K. KINYANJUI, *Some Problems of Capital and Class in Kenya*, Nairobi, Institute for Development Studies, 1977, multigr., pp. 15 et suiv.

49. R.W. SHENTON, *The Development of Capitalism in Northern Nigeria*, Londres, James Currey, 1986, pp. 122 et suiv.

50. Témoignage de Mme DUGAST en 1942, Archives nationales du Cameroun, Yaoundé, cité par J.-L. DONGMO, *Le Dynamisme bamiléké (Cameroun)*, vol. I : *La Maîtrise de l'espace agraire*, Yaoundé, Centre d'édition et de production pour l'enseignement et la recherche, 1981, pp. 122-124. Voir également J.-P. OLIVIER DE SARDAN, *Les Sociétés songhay-zarma (Niger-Mali). Chefs, guerriers, esclaves, paysans...*, Paris, Karthala, 1984, chap. XI; M. KILSON, *Political Change in a West African*

State. A Study of the Modernization Process in Sierra Leone, Harvard, Harvard University Press, 1966.

51. M. Delauney, *Kala-Kala. De la grande à la petite histoire, un ambassadeur raconte*, Paris, Robert Laffont, 1986, p. 88; entretiens.

52. D. Rimmer, « Elements of the political economy » *in* K. Panter-Brick, ed., *Soldiers and Oil. The Political Transformation of Nigeria*, Londres, Franck Cass, 1978, pp. 146 et suiv.; R.L. Sklar, *Nigerian Political Parties, op. cit.* (en particulier pp. 446-460).

53. G. Kitching, *Class and Economic Change in Kenya, op. cit.*, chap. vii. Pour des données similaires à propos de la Sierra Leone, *cf.* M. Kilson, *Political change in a West African State, op. cit.*, chap. xiii, et au sujet des « quatre communes » du Sénégal H.-J. Légier, « Institutions municipales et politique coloniale : les communes du Sénégal », *Revue française d'histoire d'outre-mer*, 55 (201), 1968, pp. 414-465.

54. J. Spencer, *KAU. The Kenya African Union*, Londres, KPI, 1985, pp. 63 et suiv.; A.R. Zolberg, *One-Party Government in the Ivory Coast*, Princeton, Princeton University Press, 1964, pp. 192 et suiv.; R.A. Joseph, *Radical Nationalism in Cameroun. Social Origins of the UPC Rebellion*, Oxford, Oxford University Press, 1977, p. 155; R. Rathbone, « Businessmen in Politics : Party Struggle in Ghana, 1949-1957 », *Journal of Development Studies*, 9 (3), avr. 1973, pp. 391-401.

55. R. Um Nyobé, *Le Problème national kamerunais, présenté par JA. Mbembé*, Paris, L'Harmattan, 1984, p. 158. Voir également, pour des cas de corruption dans le Mungo, *La Voix du Cameroun*, 15, mai-juil. 1954, cité par R. Joseph, *Radical Nationalism in Cameroun, op. cit.*, p. 230.

56. UPS, *Troisième congrès de l'UPS, 4, 5, 6 février 1962, Rapport sur la vie du parti par Ousmane Ngom, secrétaire politique*, multigr., pp. 6-7.

57. Documents cités par B. Verhaegen, *Rébellions au Congo.* t. II : *Maniema*, Bruxelles, CRISP, Kinshasa, IRES, 1969, p. 263. *Cf.* également pp. 267 et suiv., 436 et suiv., 632 et suiv., 637 et suiv.

58. Voir, par exemple, à propos du Kenya, G. Kitching, *Class and Economic Change in Kenya, op. cit.*, p. 309 et G.C. Mutiso, *Kenya, Politics, Policy and Society*, Nairobi, East African Literature Bureau, 1975, chap. i; à propos du Cameroun, J.-Y. Martin, « Appareil scolaire et reproduction des milieux ruraux » *in* ORSTOM, *Essais sur la reproduction de formations sociales dominées*, Paris, ORSTOM, 1977, pp. 55-67; P. Geschiere, *Village Communities and the State, op. cit.*, pp. 275-276; R. Santerre, C. Mercier-Tremblay, dir., *La Quête du savoir. Essais pour une anthropologie de l'éducation camerounaise*, Montréal, Presses de l'Université de Montréal, 1982; à propos de la Tanzanie, J. Samoff, « Education in Tanzania : class formation and reproduction », *Journal of Modern African Studies*, 17 (1), 1979, pp. 47-69; à propos du Zaïre, M.G. Schatzberg, *Politics and Class in Zaïre, op. cit.*, pp. 56 et suiv. Nuançons, toutefois : l'agriculture a pu assurer à des illettrés une certaine ascension sociale à l'échelle du village, dont nous avons vu qu'elle débouchait sur une accumulation limitée. Mais c'est précisément la scolarisation qui distingue les véritables « planteurs entrepreneurs » de ces

« planteurs villageois » (J.-M. GASTELLU, S. AFFOU YAPI, « Un mythe à décomposer : la " bourgeoisie de planteurs " » *in* Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, dir., *État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire, op. cit.*, pp. 159-160 et p. 178.

59. R.A. JOSEPH, *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria. The Rise and Fall of the Second Republic*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987, chap. VIII et S. BERRY, *Fathers Work for their Sons, op. cit.*, chap. V.

60. E. ABREU, *The Role of Self-Help in the Development of Education in Kenya (1900-1973)*, Nairobi, Kenya Literature Bureau, 1982; F. HOLMQUIST, *State, Class, Peasants and the Initiative of Kenya Self-Help*, s. l, Hampshire College, 1982, multigr.; J.-P. DOZON, *La Société bété. Côte d'Ivoire*, Paris, Karthala, ORSTOM, 1985, pp. 329 et suiv.; S. BERRY, *Fathers Work for their Sons, op. cit.*, chap. V.

61. *Le Messager* (Douala), 25 janv. 1985, p. 10. Pour des cas similaires au Zaïre, *cf. Marchés tropicaux et méditerranéens*, 20 sept. 1985, p. 2332.

62. Voir, par exemple, K. KINYANJUI, *The Distribution of Educational Resources and Opportunities in Kenya*, Nairobi, Institute of Development Studies, 1974, multigr., p. 39; P. GESCHIERE, *Village Communities and the State, op. cit.*, pp. 329 et suiv.; J.-Y. MARTIN, « Appareil scolaire et reproduction des milieux ruraux » *in* ORSTOM, *Essais sur la reproduction de formations sociales dominées, op. cit.*, pp. 55-67; M. MBILINYI, « Contradictions in Tanzanian education », *in* A. COULSON, ed., *African Socialism in Practice, op. cit.*, pp. 217-227 et J. SAMOFF, « Education in Tanzania », art. cité; I. JACQUET, « Viens, je t'emmène de l'autre côté des nuages... Aspects de la vie quotidienne au Zaïre », *Politique africaine*, 27, sept-oct. 1987, p. 106.

63. M.P. COWEN, « The British state, State enterprise and an indigenous bourgeoisie in Kenya after 1945 », *Conference on the African Bourgeoisie*, Dakar, 1980, multigr., p. 32.

64. C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zaïrian State, op. cit.*, p. 118; M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre, op. cit.*, pp. 49-50.

65. Sur les avantages dont bénéficiaient les fonctionnaires ivoiriens avant les mesures d'ajustement structurel, *cf.* République Française, ministère de la Coopération, *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement en Côte d'Ivoire, op. cit.;* P. ANTOINE, A. DUBRESSON, A. MANOU-SAVINA, *Abidjan « côté cours ». Pour comprendre la question de l'habitat*, Paris, Karthala, ORSTOM, 1987, chap. VI et, pour la période des années cinquante, A.R. ZOLBERG, *One-Party Government in the Ivory Coast, op. cit.*, pp. 192 et suiv.

66. Discours de M. HOUPHOUËT-BOIGNY, *Fraternité-Matin* (Abidjan), 29 avr. 1983, p. 17.

67. *Le Manifeste du negro-mauritanien opprimé. Février 1966-avril 1986. De la guerre civile à la lutte de libération nationale*, s.l. [Nouakchott], 1986, multigr., p. 15.

68. Témoignages cités par A. SISSOKO, *Aspects sociologiques de l'intégration nationale en Afrique noire occidentale : espace politico-administratif et intégration à l'État : le cas de la Côte d'Ivoire*, Nice, Faculté des lettres et sciences humaines, 1982, multigr., pp. 536 et 545.

69. Sources : « La justice telle qu'elle est vécue en Alantika-Faro », Archives du diocèse de Garoua, oct. 1984, multigr. Voir également N. BARLEY, *The Innocent Anthropologist. Notes for a Mud Hut*, Harmondsworth, Penguin Books, 1986, p. 96.

70. Sources : « Dossier concernant les souffrances des gens de l'arrondissement de Koza », Archives du diocèse de Maroua-Mokolo, nov. 1984, multigr. Voir également, sur la complicité des chefs avec les « coupeurs de route », *Cameroon Tribune* (Yaoundé), 29-30 mars 1987, p. 9.

71. « Zambie : L'élite du pays impliquée dans un trafic de drogue », *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 18 oct. 1985, p. 2591; *ibid.*, 15 nov. 1985, p. 2830; M. WARSAMA, « The plotters », *The Express* (Nairobi), II (2), 1985, pp. 10-14; *Cameroon Tribune* (Yaoundé), 7 avr. 1987, p. 10; *ibid.*, 7 juil. 1987, p. 11; *La Gazette* (Douala), 515, 6 déc. 1984, pp. 3 et 14.

72. D.J. GOULD, *Bureaucratic Corruption and Underdevelopment in the Third World. The Case of Zaïre*, New York, Pergamon Press, 1980, pp. 123-149. Voir également R.M.PRICE, *Society and Bureaucracy in Contemporary Ghana*, Berkeley, University of California Press, 1975; R.A. JOSEPH, *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria, op. cit.*; R.TANGRI, *Politics in Sub-Saharan Africa*, Londres, James Currey, Portsmouth, Heinemann, 1985, chap. II; J.D. GREENSTONE, « Corruption and self-interest in Kampala and Nairobi : a comment on local politics in East Africa », *Comparative Studies in Society and History*, VIII (2), janv. 1966, pp. 199-210; M.SZEFTEL, « The political process in post-colonial Zambia : the structural bases of factional conflict » in Centre of African Studies, *The Evolving Structure of Zambia Society*, Edinburgh, University of Edinburgh, 1980, multigr., pp. 76 et suiv.; J.-F. MÉDARD, « One year of corruption in the political life of Kenya », *ECPR Workshop « Political Corruption in Comparative Perspective »*, Freiburg-im-Brisgau, 20-25 mars 1983, multigr.; Republic of Zambia, *Report of the Commission of Inquiry into the Salaries, Salary Structures and Conditions of Service of the Zambia Public and Teaching Services, etc.* vol. I : *The Public Service*, Lusaka, Government Printer, 1975; Republic of Zambia, *Report of the Commission of Inquiry into the Affairs of the Lusaka City Council, nov. 1968*, Lusaka, Office of the President, 1969.

73. « Lettre ouverte au citoyen président-fondateur du Mouvement populaire de la révolution, président de la République, par un groupe de parlementaires », *Politique africaine*, 3, sept. 1981, pp. 122 et 126-128.

74. Chiffres donnés par D.J. GOULD *in* G. GRAN, ed., *Zaïre : the Political Economy of Underdevelopment*, New York, Praeger, 1979, p. 102 et cités par C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zaïrian State, op. cit.*, p. 245.

75. N. CASSWELL, « Autopsie de l'ONCAD », art. cit., pp. 58 et 69; R.H. BATES, *Markets and States in Tropical Africa, op. cit.*, pp. 26 et suiv.

76. Voir, outre la recherche en cours de Y.-A. FAURÉ et B. CONTAMIN (Bordeaux, Centre d'étude d'Afrique noire), République Française, ministère de la Coopération, *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement en Côte d'Ivoire, op. cit.*

77. *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 22 mai 1987, p. 1272; *Africa Confidential*, 13 mai 1987.

78. S. OTHMAN, « Classes, crises and coup : the demise of Shagari's regime », *African Affairs*, 83 (333), oct. 1984, pp. 450-451.

79. SPARTACUS, *Opération Manta, Tchad. 1983-1984. Les documents secrets*, Paris, Plon, 1985, p. 63; *Financial Gazette* (Harare), citée par *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 20 mars 1987, p. 717. Voir par exemple D.S. MACRAE, « The import licensing system in Kenya », *Journal of Modern African Studies*, 17 (1), 1979, pp. 29-46.

80. Voir par exemple S. OTHMAN, art. cité, pp. 449-450; L. GOUFFERN, « Les limites d'un modèle? A propos d'*État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire* », *Politique Africaine*, 6, mai 1982, pp. 19-34; L. DURAND-REVILLE, « La fin de l'industrie en Afrique? », *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 16 oct. 1987, pp. 2729-2730; E. GRÉGOIRE, *Les Alhazai de Maradi (Niger). Histoire d'un groupe de riches marchands sahéliens*, Paris, ORSTOM, 1986, pp. 132 et 180; J. MACGAFFEY, *Entrepreneurs and Parasites, op. cit.*, chap. VI; D. NEWBURY, « From " frontier " to " boundary " : some historical roots of peasant strategies of survival in Zaïre » *in* NZONGOLA-NTAJALA, ed., *The Crisis in Zaïre. Myths and Realities*, Trenton, Africa World Press, 1986, pp. 87-97.

81. « Gaspillages technologiques », *Politique africaine*, 18, juin 1985, pp. 3-87; J.-C. WILLAME, *Zaïre, l'épopée d'Inga. Chronique d'une prédation industrielle*, Paris, L'Harmattan, 1986; A. POSTEL-VINAY, « Réflexions hétérodoxes sur les drames du Tiers monde », *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 10 juil. 1987, pp. 1881-1882.

82. G. WILLIAMS, T. TURNER, « Nigeria » *in* J. DUNN, ed., *West African States. Failure and Promise. A Study in Comparative Politics*, Cambridge, Cambridge University Press, 1978, p. 156 et T. TURNER, « Commercial capitalism and the 1975 coup » *in* K. PANTER-BRICK, ed., *Soldiers and Oil. The Political Transformation of Nigeria, op. cit.*, pp. 166-197.

83. S. OTHMAN, art. cité, p. 452.

84. A. DAHMANI, « Un grand scandale en perspective », *Jeune Afrique*, 27 mai 1987; J.-L. AMSELLE, « Socialisme, capitalisme et précapitalisme au Mali (1960-1982) » *in* H. BERNSTEIN, B.K. CAMPBELL, eds., *Contradictions of Accumulation in Africa, op. cit.*, pp. 257-259 et « Famine, prolétarisation et création de nouveaux liens de dépendance au Sahel. Les réfugiés de Mopti et de Léré au Mali », *Politique africaine*, 1, janv. 1981, pp. 5-22.

85. R. JOSEPH, *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria, op. cit.* Sur la distinction entre prébende et domaine patrimonial, voir également E. WOLF, *Peasants*, New York, Prentice Hall, 1966, pp. 51-56.

86. C. LEYS, *Underdevelopment in Kenya. The Political Economy of Neo-Colonialism 1964-1971*, Londres, Heinemann, 1975, pp. 193 et suiv. et 249-250; N. SWAINSON, *The Development of Corporate Capitalism in Kenya, 1918-1977*, Londres, Heinemann, 1980, p. 191; M. COWEN, K. KINYANJUI, *Some Problems of Capital and Class in Kenya, op. cit.*, pp. 3-32; *Weekly Review* (Nairobi), 6 avr. 1984.

87. D.-C. MARTIN, *Tanzanie, op. cit.*, pp. 193-202; B. JOINET, *A Letter to my Superiors* (Dar es Salaam), 1985-1986; « Nyerere catches tiddlers but big fish still swim », *New African*, mars 1982, pp. 23-24.

88. *Fraternité* (Abidjan), 4 oct. 1963.

89. C. DE MIRAS, « L'entrepreneur ivoirien ou une bourgeoisie privée de son état » *in* Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, dir., *État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire, op. cit.*, pp. 212-229; République Française, ministère de la Coopération, *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement en Côte d'Ivoire, op. cit.* et *Analyse « ex post » de la promotion des PME et de l'artisanat en Côte d'Ivoire*, Paris, 1986, multigr.

90. Y. LACOSTE, *Contre les anti-tiers mondistes et contre certains tiers mondistes*, Paris, La Découverte, 1985, pp. 107-109.

91. J.-L. PIERMAY, « Le détournement d'espace. Corruption et stratégies de détournement dans les pratiques foncières urbaines en Afrique centrale », *Politique africaine*, 21, mars 1986, pp. 25-28. Voir également C. LEYS, *Underdevelopment in Kenya, op. cit.*, p. 194 et M.A. COHEN, *Urban Policy and Political Conflict in Africa, op. cit.*, pp. 42 et suiv.

92. *Le Manifeste du négro-mauritanien, op. cit.*, pp. 18 et suiv.; J.-L. AMSELLE, « Socialisme, capitalisme et précapitalisme au Mali (1960-1982) » *in* H. BERNSTEIN, B.K. CAMPBELL, eds., *Contradictions of Accumulation in Africa, op. cit.*, p. 253.

93. C. LEYS, *Underdevelopment in Kenya, op. cit.*, chap. III; Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, « Classe dominante ou classe dirigeante » *in* Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, *dir., État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire, op. cit.*, pp. 145-146 et J.-M. GASTELLU, S. AFFOU YAPI, « Un mythe à décomposer : la bourgeoisie de planteurs », *ibid.*, pp. 177-179.

94. C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zaïrian State, op. cit.*, p. 337. Pour ces événements, voir *ibid.*, chap. XI et M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre, op. cit.*, chap. VII.

95. M.G. SCHATZBERG, *ibid.*

96. D.J. GOULD, « Underdevelopment, administration and disorganisation theory : systematic corruption in the public bureaucracy of Mobutu's Zaïre », *Conference on Political Clientelism, Patronage and Development*, Bellagio, août 1978, multigr. p. 56.

97. M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre, op. cit.*, pp. 130 et suiv. Là aussi, les conclusions de J. MACGAFFEY divergent quelque peu (*Entrepreneurs and Parasites, op. cit.*, pp. 96 et suiv.)

98. J. LONSDALE, « States and social processes in Africa : a historiographical survey », *African Studies Review*, XXIV (2-3), juin-sept. 1981, p. 193.

99. M. VON FREYHOLD a fait de cette expression un concept (*The Workers and the Nizers*, Dar es Salaam, University of Dar es Salaam, 1973, multigr.).

الفصل الثالث : الوهم البرجوازي

1. P. GESCHIERE, *Village Communities and the State. Changing Relations among the Maka of Southeastern Cameroon since the Colonial Conquest*, Londres, Kegan Paul International, 1982.

2. S.S. BERRY, *Fathers Work for their Sons. Accumulation, Mobility and Class Formation in an Extended Yoruba Community*, Berkeley, University of California Press, 1985; R.A. JOSEPH, « Affluence and underdevelopment : the nigerian experience », *Journal of Modern Afri-*

can Studies, 16 (2), 1978, pp. 221-239 et *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria. The Rise and Fall of the Second Republic*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987, pp. 10 et 83-87; D. RIMMER, « Elements of the political economy » et T. TURNER, « Commercial capitalism and the 1975 coup » *in* K. Panter-Brick, ed., *Soldiers and Oil. The Political Transformation of Nigeria*, Londres, Frank Cass, 1978, pp. 141-197; T. FORREST, « State capital in Nigeria », *Conference on the African Bourgeoisie*, Dakar, 1980, multigr.

3. C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zairian State*, Madison, The University of Wisconsin Press, 1985, pp. 178 et suiv.; T.M. CALLAGHY, *The State-Society Struggle. Zaïre in Comparative Perspective*, New York, Columbia University Press, 1984, p. 179; M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre. Bureaucracy, Business and Beer in Lisala*, New York, Africana Publishing Company, 1980, pp. 136 et suiv.; « Political and economic situation in Zaïre. Fall 1981 », *Hearing before the Sub-Committee on Africa of the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, Ninety-Seventh Congress, First Session, September 15, 1981*, Washington, U.S. Government Printing Office, 1982, pp. 33-36.

4. E. BLUMENTHAL, *Zaïre : rapport sur sa crédibilité financière internationale*, cité *in Jeune Afrique*, 3 nov. 1982, p. 32.

5. S. ANDRESKI, *The African Predicament*, Londres, Michael Joseph, 1968, p. 92; J.L., « La reconduction de M. Ahmed Abdallah à la présidence des Comores », *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 23 nov. 1984, p. 2856; R. JEFFRIES, « Rawlings and the political economy of underdevelopment in Ghana », *African Affairs*, 81 (324), juil. 1982, pp. 314-315; S. OTHMAN, « Classes, crises and coup : the demise of Shagari's regime », *African Affairs*, 83 (333), oct. 1984, pp. 451-452; D. BIGO, *Forme d'exercice du pouvoir et obéissance en Centrafrique, (1966-1979)*, Paris, Université de Paris-I, 1985, multigr, p. 247; C. TOULABOR, *Le Togo sous Eyadema*, Paris, Karthala, 1986, pp. 250 et suiv.; M. SELHAMI, « Un seul gouvernement : la famille », *Jeune Afrique plus*, 8, juin 1984, pp. 18-21; J.-L. AMSELLE, « Socialisme, capitalisme et précapitalisme au Mali (1960-1982) » *in* H. BERNSTEIN, B.K. CAMPBELL, eds., *Contradictions of Accumulation in Africa. Studies in Economy and State*, Beverly Hills, Sage Publications, 1985, pp. 249-266; C. GILLARD, *Le Règne de Francisco Macias Nguema sur la Guinée équatoriale : un népotisme méconnu*, Bordeaux, Institut d'études politiques, 1980, multigr.; M. LINIGER-GOUMAZ, *Guinée équatoriale, un pays méconnu*, Paris, L'Harmattan, 1979; J. OTO, *Le Drame d'un pays, la Guinée équatoriale*, Yaoundé, Ed. C.L.E., 1979.

6. J. BARRY, *The Sunday Times* (Londres), 17 août 1975, cité par G. DAUCH, D. MARTIN, *L'Héritage de Kenyatta. La Transition politique au Kenya, 1975-1982*, Aix-Marseille, Presses Universitaires d'Aix-Marseille, Paris, L'Harmattan, 1985, pp. 37-38.

7. *Africa Confidential*, 14 avril 1986; entretiens.

8. J.-L. PIERMAY, « Le détournement d'espace », *Politique africaine*, 21, mars 1986, p. 27; P. PÉAN, *Affaires africaines*, Paris, Fayard, 1983, pp. 102 et suiv.; A. ASSAM, *Omar Bongo ou la raison du mal gabonais*, Paris, La Pensée universelle, 1985, chap. IV.

9. Discours de M. HOUPHOUËT-BOIGNY, *Fraternité-Matin* (Abidjan), 29 avr. 1983, p. 17. M. Houphouët-Boigny s'exprime en francs CFA. Voir également le communiqué du bureau politique du PDCI-RDA annonçant, en novembre 1987, l'interdiction en Côte d'Ivoire des publications du groupe Jeune Afrique (« Certes, grâce à Dieu, le président Houphouët-Boigny ne manque pas d'argent. Mais ne vaut-il pas mieux faire envie que pitié? », cité *in Jeune Afrique*, 18 nov. 1987, p. 70) et J. BAULIN, *La Politique intérieure d'Houphouët-Boigny*, Paris, Eurafor-Press, 1982.

10. *Africa Confidential*, 18 fév. 1987, p. 5. Voir également, sur le président Abdou Diouf, G. FOUGER, « Les fossoyeurs du Sénégal », *Taxi ville*, 5, fév.-mars 1988, pp. 14-16.

11. Interview du Dr Idoko Obe, cité par R.A. JOSEPH, *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria, op. cit.*, p. 150.

12. Sur ce concept et son application aux sociétés subsahariennes, voir J.L. LINZ, « Totalitarian and authoritarian regimes » *in* F.I. GREENSTEIN, N. POLSBY, eds., *Handbook of Political Science*, Reading, Addison Wesley Co, 1975, t. III, p. 240; J.-C. WILLAME, *Patrimonialism and Political Change in the Congo*, Stanford, Stanford University Press, 1972; J.-F. MÉDARD, « La spécificité des pouvoirs africains », *Pouvoirs*, 25, 1983, pp. 15 et suiv.; R. SANDBROOK, J. Barker, *The Politics of Africa's Economic Stagnation*, Cambridge, Cambridge University Press, 1985 et « Personnalisation du pouvoir et stagnation capitaliste. L'État africain en crise », *Politique africaine*, 26, juin 1987, pp. 23 et suiv.; C. CLAPHAM, ed., *Private Patronage and Public Power : Political Clientelism in the Modern State*, Londres, Frances Pinter Ltd, 1982; T.M. CALLAGHY, *The State-Society Struggle, op. cit.*

13. I. WILKS, *Asante in the Nineteenth Century. The structure and Evolution of a Political Order*, Cambridge, Cambridge University Press, 1975, pp. 195-196, 267 et suiv., 689 et suiv.; E. TERRAY, « L'économie politique du royaume abron du Gyaman », *Cahiers d'études africaines*, 87-88, XXII-3-4, 1982, pp. 261-262; P.E. LOVEJOY, *Salt of the Desert Sun. A History of Salt Production and Trade in the Central Sudan*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986, pp. 177 et suiv.

14. I. WILKS, *Asante in the Nineteenth Century, op. cit.*, pp. 720 et suiv.

15. C. DE MIRAS, « L'entrepreneur ivoirien ou une bourgeoisie privée de son état » *in* Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, dir., *État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire*, Paris, Karthala, 1982, pp. 181-229.

16. A. COURNANEL, « Économie politique de la Guinée (1958-1981) » *in* H. BERNSTEIN, B.K. CAMPBELL, eds., *Contradictions of Accumulation in Africa, op. cit.*, pp. 207-247.

17. N. SWAINSON, *The Development of Corporate Capitalism in Kenya, 1918-1977*, Londres, Heinemann, 1980.

18. J. MACGAFFEY, *Entrepreneurs and Parasites. The Struggle for Indigenous Capitalism in Zaïre*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987. Les conclusions de J. MacGaffey semblent être confirmées par une thèse que nous n'avons pu consulter (V. MUKOHYA, *African Traders in Butembo, Eastern Zaïre (1960-1980). A Case Study of Informal Entrepreneurship in a Cultural Context of Central Africa*, Madison, University of Wisconsin, 1982).

19. République Française, ministère de la Coopération, *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement en Côte d'Ivoire*, Paris, 1986, multigr. pp. 99 et suiv. et République Française, ministère des Relations extérieures, Coopération et Développement, *Analyse « ex post » de la promotion des PME et de l'artisanat en Côte d'Ivoire*, Paris, 1986, multigr.

20. *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 31 oct. 1986, p. 2719.

21. J. GOODY, *Technology, Tradition and the State in Africa*, Cambridge, Cambridge University Press, 1980, pp. 51-52. Voir, par exemple, A. COHEN, *Custom and Politics in Urban Africa. A Study of Hausa Migrants in Yoruba Towns*, Berkeley, University of California Press, 1969; J.-L. AMSELLE, *Les Négociants de la savane*, Paris, Anthropos, 1977; E. GRÉGOIRE, *Les Alhazai de Maradi (Niger). Histoire d'un groupe de riches marchands sahéliens*, Paris, ORSTOM, 1986.

22. J.-P. WARNIER, *Échanges, développement et hiérarchies dans le Bamenda précolonial (Cameroun)*, Stuttgart, Franz Steiner Verlag Wiesbaden, 1985; J. CHAMPAUD, *Villes et campagnes du Cameroun de l'ouest*, Paris, ORSTOM, 1983, pp. 267 et suiv.

23. M.A. ADUAYOM, A. KPONTON, « Place des revendeuses de tissus dans l'économie togolaise », in Laboratoire Connaissance du Tiers-Monde, *Entreprises et entrepreneurs en Afrique (XIXe et XXe siècles)*, Paris, L'Harmattan, 1983, t. II, pp. 385-400; J.-Y. WEIGEL, « *Nana* et pêcheurs du port de Lomé », *Politique africaine*, 27, sept.-oct. 1987, pp. 37-46; E. AYINI, « Pagnes et politique », *ibid.*, pp. 47-54; M.C. DIOP, « Les affaires mourides à Dakar », *Politique africaine*, 4, nov. 1981, pp. 90-100; D. FASSIN, « Du clandestin à l'officieux. Les réseaux de vente illicite des médicaments au Sénégal », *Cahiers d'études africaines*, 98, XXV-2, 1985, pp. 161-177.

24. K. POLANYI, *La Grande Transformation. Aux origines politiques et économiques de notre temps*, Paris, Gallimard, 1983; K. MARX, F. ENGELS, *L'Idéologie allemande*, Paris, Éditions Sociales, 1974.

25. M. MAMDANI, *Politics and Class Formation in Uganda*, Londres, Heinemann, 1976.

26. J.-L. AMSELLE, « Socialisme, capitalisme et précapitalisme au Mali (1960-1982) » *in* H. BERNSTEIN, B.K. CAMPBELL, eds., *Contradictions of Accumulation in Africa, op. cit.*, pp. 249-252 et 260-265. Voir également J.-L. AMSELLE, E. GRÉGOIRE, « Complicités et conflits entre bourgeoisies d'État et bourgeoisies d'affaires au Mali et au Niger » *in* E. TERRAY, dir., *L'État contemporain en Afrique*, Paris, L'Harmattan, 1987, pp. 23-47; J.-L. AMSELLE, « La politique de la Banque mondiale en Afrique au sud du Sahara », *Politique africaine*, 10, juin 1983, pp. 113-118; C. MEILLASSOUX, « A class analysis of the bureaucratic process in Mali », *Journal of Development Studies*, VI (2), janv. 1970, pp. 97-110.

27. G. DAUCH, D. MARTIN, *L'Héritage de Kenyatta, op. cit.*, pp. 58, 73 et suiv., 137-139 et G. DAUCH, « Kenya : la chute de la maison Njonjo (1983) », *Annuaire des pays de l'océan Indien*, IX, 1982-1983, pp. 349-350. Néanmoins, G. DAUCH écrit ailleurs : « L'affrontement n'est donc pas classe contre classe, ou nationalistes contre " multinationalistes " comme on l'a quelquefois écrit; mais entre deux coalitions de groupes rivaux au sein de la même classe, en alliances où les mêmes intérêts

peuvent se trouver d'un bord *et* de l'autre » (« Kenya : J.M. Kariuki ou l'éthique nationale du capitalisme », *Politique africaine*, 8, déc. 1982, p. 40).

28. J. CHAMPAUD, *Villes et campagnes du Cameroun de l'ouest, op. cit.*, p. 286.

29. « Muyenga et Takala sur le trottoir », *Le Messager* (Douala), 106, 18 mars 1987. Dans une autre chronique, Takala précise : « Je crois, moi qui suis dans les affaires, qu'il est facile aux hauts fonctionnaires de s'enrichir très vite en nous faisant de la concurrence déloyale [...]. Ces messieurs créent partout dans les quartiers, sous les noms de leurs épouses, maîtresses ou d'autres hommes de paille, des sociétés fictives qui nous disputent tous les marchés de fourniture à l'État en mettant dans leur jeu les gestionnaires des crédits. L'argent de l'État passe ainsi du Trésor à leurs comptes bancaires privés, contre factures gonflées ou fausses. Je crois enfin que grâce aux centaines de millions ainsi gagnés en marge de son salaire et des avantages dus à ses fonctions, chaque fonctionnaire haut placé peut aisément entretenir son " réseau " des racines au sommet et jouir d'une assurance d'impunité – tous risques » (*ibid.*, 114, 4 août 1987, p. 2). Voir également P. EBOLLO, « Des larmes pour le malheureux Moussa Yaya? », *La Gazette* (Douala), 23 août 1984, p. 8; « Fraude douanière : rebondissement d'une vieille affaire », *ibid.*, 27 juin 1982; « La fraude douanière : un mal qui répand la terreur », *Cameroon Tribune* (Yaoundé), du 4 au 8 sept. 1983.

30. J.-L. AMSELLE, « Le wahabisme à Bamako (1945-1983) », *Table ronde internationale : les agents religieux islamiques en Afrique tropicale*, Paris, Maison des sciences de l'Homme, 1983, multigr.; J. COPANS, *Les Marabouts de l'arachide*, Paris, Le Sycomore, 1980; M.C. DIOP, « Les affaires mourides à Dakar », art. cité; D.B. CRUISE O'BRIEN, *Saints and Politicians. Essays on the Organisation of a Senegalese Peasant Society*, Cambridge, Cambridge University Press, 1975.

31. M.P. COWEN, K. KINYANJUI, *Some Problems of Capital and Class in Kenya*, Nairobi, Institute for Development Studies, 1977, multigr. pp. 3-30.

32. N. SWAINSON, *The Development of Corporate Capitalism in Kenya, op. cit.*, pp. 200 et suiv.; NATIONAL CHRISTIAN COUNCIL, *Who Controls Industry in Kenya? Report of a Working Party*, Nairobi, East African Publishing House, 1968.

33. J. ILIFFE, *The Emergence of African Capitalism*, Londres, MacMillan, 1983, pp. 30-31 et 65 et suiv.

34. J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians. The Incorporation of a Yoruba Kingdom. 1890s-1970s*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983, p. 164; R.L. SKLAR, *Nigerian Political Parties*, Princeton, Princeton University Press, 1963, pp. 446-460.

35. J. CHAMPAUD, *Villes et campagnes du Cameroun de l'ouest, op. cit.*, p. 271. *Cf.* également J.-P. WARNIER, *Échanges, développement et hiérarchies dans le Bamenda pré-colonial, op. cit.*, pp. 82 et suiv.; J.-L. DONGMO, *Le Dynamisme bamiléké (Cameroun)*, vol. II : *La Maîtrise de l'espace urbain*, Yaoundé, Centre d'édition et de production pour l'enseignement et la recherche, 1981, pp. 173 et suiv.

36. J.-J. BEAUSSOU, « Genèse d'une classe marchande au Niger : continuité ou rupture dans l'organisation sociale? » *in* Laboratoire « Connais-

sance du Tiers-Monde » *Entreprises et entrepreneurs en Afrique, op. cit.*, t. I, pp. 205-220; M.A. ADUAYOM, A. KPONTON, « Place des revendeuses de tissus dans l'économie togolaise », *ibid.*, t. II, pp. 398-400; M.C. DIOP, « Les affaires mourides à Dakar », art. cité, pp. 90-100; E. GRÉGOIRE, *Les Alhazaï de Maradi (Niger), op. cit.*; P. LABAZÉE, *Entreprises et entrepreneurs du Burkina Faso*, Paris, Karthala, 1988.

37. D.B. CRUISE O'BRIEN, *Saints and Politicians, op. cit.*; République Française, ministère des Relations extérieures, Coopération et Développement, *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement au Sénégal*, Paris, 1985, multigr., pp. 76-77; N. CASSWELL, « Autopsie de l'ONCAD : la politique arachidière au Sénégal. 1966-1980 », *Politique africaine*, 14, juin 1984, pp. 66 et suiv.

38. A. MORICE, « Commerce parallèle et troc à Luanda », *Politique africaine*, 17, mars 1985, p. 118.

39. J.-L. AMSELLE, « Socialisme, capitalisme et précapitalisme au Mali (1960-1982) » *in* H. BERNSTEIN, B.K. CAMPBELL, eds., *Contradictions of Accumulation in Africa, op. cit.*, pp. 257-258.

40. J.S. SAUL, « The unsteady state : Uganda, Obote and general Amin », *Review of African Political Economy*, 5, janv.-avr. 1976, p. 17.

41. A. COURNANEL, « Economie politique de la Guinée (1958-1981) » *in* H. BERNSTEIN, B.K. CAMPBELL, eds., *Contradictions of Accumulation in Africa, op. cit.*, p. 230.

42. M.P. COWEN, « The British state, state enterprise and an indigenous bourgeoisie in Kenya after 1945 », *Conference on the African Bourgeoisie*, Dakar, 1980, multigr. p. 34.

43. M.C. NEWBURY, « Dead and buried or just underground? The privatization of the state in Zaïre », *Canadian Journal of African Studies*, XVIII (1), 1984, pp. 112-114.

44. T. FORREST, « State capital in Nigeria », art. cité, pp. 29-33; T. TURNER, « Commercial capitalism and the 1975 coup » *in* K. PANTER-BRICK, ed. *Soldiers and Oil, op. cit.*

45. C. DE MIRAS, « L'entrepreneur ivoirien ou une bourgeoisie privée de son état » *in* Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, dir., *État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire, op. cit.*, p. 222.

46. J.-J. BEAUSSOU, « Genèse d'une classe marchande au Niger » *in* Laboratoire Connaissance du Tiers-Monde, *Entreprises et entrepreneurs en Afrique, op. cit.*; E. GRÉGOIRE, *Les Alhazaï de Maradi, op. cit.*

47. G. KITCHING, *Class and Economic Change in Kenya. The Making of an African Petite-Bourgeoisie*, New-Haven, Yale University Press, 1980, pp. 451-452.

48. Voir la recherche en cours de Y.-A. FAURÉ et B. CONTAMIN (Bordeaux, Centre d'études d'Afrique noire).

49. T. FORREST, « State capital in Nigeria », art. cité, pp. 8 et suiv. et 30; République Française, Ministère de la Coopération, *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement en Côte d'Ivoire, op. cit.*, pp. 22, 45, 131 et suiv. Voir également République Française, Ministère des Relations extérieures, Coopération et Développement, *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement au Sénégal, op. cit.*; G. ROCHETEAU, J. ROCH, *Pouvoir financier et indépendance économique en Afrique. Le cas du Sénégal*, Paris, ORSTOM, Karthala, 1982;

J.-C. WILLAME, « Cameroun : les avatars d'un libéralisme planifié », *Politique africaine*, 18, juin 1985, pp. 44-70. Signalons enfin quelques exceptions, celle, par exemple de la république Centrafricaine, où la consommation publique est passée de 20 % du PIB au début des années soixante à près de 11 % en 1984 (république Française, ministère des Relations extérieures, Coopération et Développement, *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement en République centrafricaine*, Paris, 1985, multigr., p. 10).

50. N. KASFIR, « State, *magendo* and class formation in Uganda », *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, XXI (3), nov. 1983, pp. 84-103; A. MORICE, « Commerce parallèle et troc à Luanda », art. cité; N. CHAZAN, *An Anatomy of Ghanaian Politics, Managing Political Recession, 1969-1982*, Boulder, Westview Press, 1983, p. 196; D. FASSIN, « Du clandestin à l'officieux », art. cité et « La vente illicite des médicaments au Sénégal. Économies " parallèles ", État et société », *Politique africaine*, 23, sept. 1986, pp. 123-130; J. MACGAFFEY, « How to survive and become rich admist devastation : the second economy in Zaïre », *African Affairs*, 82 (328), juil. 1983, pp. 351-366; J.-L. AMSELLE, E. LE BRIS, « De la " petite production marchande " à l'économie mercantile » *in* I. DEBLÉ, P. HUGON et al., *Vivre et survivre dans les villes africaines*, Paris, PUF, 1982, p. 173.

51. Dans l'important compte rendu par lequel il avait tenté de faire découvrir au public français le « débat kenyan », J. COPANS avait traduit la notion de « *straddling class* », chez M.P. COWEN, par « bourgeoisie mixte » (J. Copans, « Le débat sur l'expérience kenyane », *Le Monde diplomatique*, nov. 1981, pp. 19-20).

52. C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zairian State*, *op. cit.*, pp. 110 et suiv.; M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre*, *op. cit.* M.C. NEWBURY (« Dead and buried or just underground? », art. cité, p. 113) remarque néanmoins que le clivage entre la « classe commerciale » et la « classe bureaucratique », largement effacé au sommet, est sensible au sein des conseils régionaux élus en juin 1982.

53. R.A. JOSEPH, « Theories of the african bourgeoisie : an exploration », *Conference on the African Bourgeoisie*, Dakar, 1980, multigr., pp. 17 et suiv.; M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre*, *op. cit.*

54. B. FREUND, *The Making of Contemporary Africa. The Development of African Society since 1800*, Bloomington, Indiana University Press, 1984, pp. 90-91 et p. 140; S.B. KAPLOW, « The mudfish and the crocodile : underdevelopment of a west african bourgeoisie », *Science and Society*, XII (3), automne 1977, pp. 317-333.

55. R.W. SHENTON, *The Development of Capitalism in Northern Nigeria*, Londres, James Currey, 1986, pp. 125-126. Voir également, pour un exemple similaire au Niger, E. GRÉGOIRE, *Les Alhazaï de Maradi*, *op. cit.*, pp. 68 et suiv. et 81 et suiv.

56. N. SWAINSON, *The Development of Corporate Capitalism in Kenya*, *op. cit.*, pp. 180 et suiv.

57. S. CRONJE, *Lonrho*, Harmondsworth, Penguin Books, 1976.

58. N. SWAINSON, *The Development of Corporate Capitalism in Kenya*, *op. cit.*, chap. VII. Sur la collaboration économique entre chefs d'État et opérateurs étrangers, voir, par exemple, *Africa Confidential*,

24 juin 1987 (au sujet du Kenya); *ibid.*, 17 sept. 1986, 7 janv. 1987 et 24 juin 1987 (au sujet de la Sierra Leone); C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zaïrian State, op. cit.*, pp. 302-303; et J.-C. WILLAME, *Zaïre. L'Épopée d'Inga. Chronique d'une prédation industrielle*, Paris, L'Harmattan, 1986.

59. G. KITCHING, « Politics, method and evidence in the " Kenya debate " » *in* H. BERNSTEIN, B.K. CAMPBELL, eds., *Contradictions of Accumulation in Africa, op. cit.*, p. 131.

60. Voir en particulier « L'Afrique sans frontière », *Politique africaine*, 9, mars 1983, pp. 3-83.

61. Sources : République Française, ministère des Relations extérieures, Coopération et Développement. *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement en République centrafricaine*, Paris, 1985, multigr. p. 20; *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 24 mai 1985, p. 1297. Voir également *ibid.*, 10 avr. 1987, pp. 849-850; O.J. IGUÉ, *Le Commerce de contrebande et les problèmes monétaires en Afrique occidentale*, Cotonou, CEFAP, Université nationale du Bénin, 1977, multigr. et Association des Banques centrales africaines, Centre africain d'études monétaires, *Le Commerce frontalier en Afrique*, s.l. (Dakar), 1984, multigr.

62. *Fraternité-Matin* (Abidjan), 29 avr. 1983, p. 16.

63. République Française, *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement en Côte d'Ivoire, op. cit.*, pp. 11-13.

64. Sources : FMI, *Statistiques financières internationales*, 1981-1987.

65. A. POSTEL-VINAY, « Réflexions hétérodoxes sur les drames du Tiers monde. L'aggravation de ces drames est-elle fatale? », *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 10 juil. 1987, p. 1882.

66. S. LANGDON, « The state and capitalism in Kenya », *Review of African Political Economy*, 8, 1977, pp. 90-98; S. AMIN, *Le Développement du capitalisme en Côte d'Ivoire*, Paris, Éd. de Minuit, 1967.

67. « Les relations cardinales. Polarisation internationale et changement politique dans les sociétés du Tiers monde », *Revue française de science politique*, 36 (6), déc. 1986, pp. 733-861.

68. Voir notamment G. SALEM, « De la brousse sénégalaise au Boul'Mich : le système commercial mouride en France », *Cahiers d'études africaines*, 81-83, XXI (1-3), 1981, pp. 267-288.

69. G. KITCHING, *Class and Economic Change in Kenya, op. cit.*, pp. 444 et suiv.; S. BERRY, *Fathers Work for their Sons, op. cit.*, pp. 193-194.

70. République Française, *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement au Sénégal, op. cit.* et *Déséquilibres structurels et programmes d'ajustement en Côte d'Ivoire, op. cit.*

71. L. GOUFFERN, « Les limites d'un modèle? A propos d'*État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire* », *Politique africaine*, 6, mai 1982, pp. 19-34; « Gaspillages technologiques », *ibid.*, 18, juin 1985, pp. 3-92; J.-C. WILLAME, *Zaïre : l'épopée d'Inga, op. cit.*

72. M. WEBER, *L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, Paris, Plon, 1985, p. 71 et R. COLLINS, « Weber's last theory of capitalism : a systematisation », *American Sociological Review*, 45 (6), déc. 1980, pp. 931-932. Voir sur ce point les « lectures » nuancées de J. ILIFFE, *The Emergence of African Capitalism, op. cit.* (notamment le chap. III), et les

remarques de D.B. CRUISE O'BRIEN, *Saints and Politicians, op. cit.* pp. 79-81 et de T.M. CALLAGHY, « The state and the development of capitalism in Africa : theoretical, historical and comparative reflections » *in* D. ROTHCHILD, N. CHAZAN, eds *The Precarious Balance. State and Society in Africa*, Boulder, Westview Press, 1988, pp. 67-99. Depuis la rédaction de ce chapitre, P. Kennedy a publié une excellente synthèse sur la question, dont nous n'avons malheureusement pu tenir compte (*African Capitalism. The Struggle for Ascendency*, Cambridge, Cambridge University Press, 1988).

الفصل الرابع : امكانيات قيام الدولة

1. P. ANDERSON, *L'État absolutiste*, t. II : *L'Europe de l'Est*, Paris, Maspero, 1978, p. 247. Voir également L.A. FALLERS, *Inequality. Social Stratification Reconsidered*, Chicago, The University of Chicago Press, 1973.

2. Nous reprenons ici la critique de F. Cooper, « Africa and the world economy », *African Studies Review*, 24 (2-3), juin-sept. 1981, pp. 14-15. Voir également E.P. THOMPSON, *The Poverty of Theory and Other Essays*, Londres, Monthly Review Press, 1978.

3. Sur la non-pertinence des concepts de féodalité et d'aristocratie au sujet des sociétés africaines, *cf.* – outre P. ANDERSON, *op. cit.*, pp. 227 et suiv. – G. BALANDIER, *Anthropologie politique*, Paris, PUF, 1969 (2e éd.), pp. 113-116 et J. GOODY, *Technology, Tradition and the State in Africa*, Cambridge, Cambridge University Press, 1971, pp. 13-14 et 76, ainsi que I. WILKS, « The state of the Akan and the Akan state : a discursion », *Cahiers d'études africaines*, 87-88, XXII (3-4), 1982, pp. 231-249 et J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians. The Incorporation of a Yoruba Kingdom. 1890s-1970s*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983, pp. 45-46 pour des études de cas suggestives.

C'est bien volontiers que nous nous rangeons aux arguments de certains de nos lecteurs en ce qui concerne notre usage extensif des concepts d'aînés et de cadets sociaux dans *L'État au Cameroun* : voir notamment J.-C. BARBIER, « Alliance ou conflit entre le haut et le bas? », *Politique africaine*, 1, janv. 1981, pp. 130-137 et la réponse de R.A. JOSEPH in *Cahiers d'études africaines*, 71, XVIII (3), 1978, pp. 455-457, ainsi que P. GESCHIERE, *Village Communities and the State. Changing Relations among the Maka of Southern Cameroon since the Colonial Conquest*, Londres, KPI, 1982, pp. 10 et suiv.

4. F. BRAUDEL, *L'Identité de la France. Espace et histoire*, Paris Arthaud, Flammarion, 1986, pp. 61-62.

5. A.B. DIOP, *La Société wolof. Tradition et changement*, t. I : *Les Systèmes d'inégalité et de domination*, Paris, Karthala, 1981, p. 36. Voir également, pour le cas, à cet égard convergent, du Futa Tooro, J. SCHMITZ, « L'État géomètre : les leydi des Peul du Fuuta Tooro (Sénégal) et du Maasina (Mali) », *Cahiers d'études africaines*, 103, XXVI (3), 1986, pp. 349-394.

6. J.-P. OLIVIER DE SARDAN, *Les Sociétés songhay-zarma (Niger-Mali). Chefs, guerriers, esclaves, paysans...*, Paris, Karthala, 1984, pp. 58-60 et 128.

7. *Ibid.*, pp. 34-35 et 201 et suiv.

8. Propos d'un noble, cité par E. POLLET, G. WINTER, *Les Sociétés soninké*, Bruxelles, Éd. de l'Université de Bruxelles, 1972, p. 259.

9. R. SANTERRE, « Maîtres coraniques de Maroua » *in* R. SANTERRE, C. MERCIER-TREMBLAY, dir., *La Quête du savoir. Essais pour une anthropologie de l'éducation*, Montréal, Presses de l'Université de Montréal, 1982, pp. 364-365.

10. A.B. DIOP, *La Société wolof, op. cit.*, pp. 98 et suiv.; J.-M. GASTELLU, *L'Égalitarisme économique des Serer du Sénégal*, Paris, ORSTOM, 1981, pp. 668 et suiv., 681 et suiv., 750 et suiv.

11. Voir, par exemple, J. WEBER, « Types de surproduit et formes d'accumulation. La province cacaoyère du centre-sud Cameroun » *in Essais sur la reproduction de formations sociales dominées (Cameroun, Côte d'Ivoire, Haute-Volta, Sénégal, Madagascar, Polynésie)*, Paris, ORSTOM, 1977, pp. 76-77; J.M. GASTELLU, S. AFFOU YAPI, « Un mythe à décomposer : la " bourgeoisie de planteurs " » *in* Y.A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, dir., *État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire*, Paris, Karthala, 1982, pp. 156-157. De plus, il convient de garder à l'esprit la fluidité des systèmes historiques d'inégalité : « Malgré l'apparente rigidité d'une société que certains auteurs ont qualifiée de " société de castes ", on s'aperçoit qu'il n'y a pas d'endogamie stricte de chaque groupe statutaire envisagée du point de vue de la longue durée : au contraire, chaque lignage noble ou ingénu se situe sur un vecteur de changement de condition – et donc, à terme, d'identité », écrit, par exemple, J. SCHMITZ à propos du Fouta Toro (« L'État géomètre », art. cité, p. 354).

12. Voir, par exemple, C. MEILLASSOUX, *Femmes, greniers et capitaux*, Paris, Maspero, 1975; J.-P. DOZON, *La Société bété, Côte d'Ivoire*, Paris, ORSTOM, Karthala, 1985, pp. 318-319; J.-P. OLIVIER DE SARDAN, *Les Sociétés songhai-zarma, op. cit.*, pp. 247 et suiv.; M. SAMUEL, *Le Prolétariat africain noir en France*, Paris, Maspero, 1978; F.G. SNYDER, *Capitalism and Legal Change. An African Transformation*, New York, Academic Press, 1981; G. KITCHING, *Class and Economic Change in Kenya. The Making of an African Petite-Bourgeoisie, 1905-1970*, New Haven, Yale University Press, 1980, pp. 210-211; P. DEVAUGES, *L'Oncle, le ndoki et l'entrepreneur. La petite entreprise congolaise à Brazzaville*, Paris, ORSTOM, 1977; P.M. LUBECK, *Islam and Urban Labor in Northern Nigeria: the Making of a Muslim Working Class*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986.

13. R.W. SHENTON, *The Development of Capitalism in Northern Nigeria*, Londres, James Currey, 1986, p. 120.

14. G. et M. WILSON, *The Analysis of Social Change Based on Observations in Central Africa*, Cambridge, Cambridge University Press, 1954. Voir par exemple J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit.*

15. G. KITCHING, *Class and Economic Change in Kenya, op. cit.*, pp. 282 et suiv.

16. Propos cités respectivement *in* S. BERRY, *Fathers Work for their Sons. Accumulation, Mobility and Class Formation in an Extended Yoruba Community*, Berkeley, University of California Press, 1985, p. 193; A. BONNASSIEUX, *De Dendraka à Vridi-Canal. Chronique de la précarité à Abidjan*, Paris, EHESS, 1982, multigr., p. 158; J.-P. OLIVIER DE SARDAN, *Les Sociétés songhaï-zarma, op. cit.*, p. 109.

17. F. COOPER, *From Slaves to Squatters. Plantation Labour and Agriculture in Zanzibar and Coastal Kenya. 1890-1925*, New Haven, Yale University Press, 1980; R.W. SHENTON, *The Development of Capitalism in Northern Nigeria, op. cit.*; L.A. FALLERS, ed., *The King's Men: Leadership and Status in Buganda on the Eve of Independence*, Londres, Oxford University Press, 1964.

18. Cf., par exemple, G. BALANDIER, *Sociologie actuelle de l'Afrique noire. Dynamique sociale en Afrique centrale*, Paris, PUF, 1971 (3e éd.); G. DUPRÉ, *Les Naissances d'une société. Espace et historicité chez les Beembé du Congo*, Paris, ORSTOM, 1985 et *Un ordre et sa destruction*, Paris, ORSTOM, 1982; J.-P. OLIVIER DE SARDAN, *Les Sociétés songhaï-zarma, op. cit.*, IIe partie; J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit.*; P. GESCHIERE, *Village Communities and the State, op. cit.*; M. STANILAND, *The lions of Dagbon: Political Change in Northern Ghana*, Cambridge, Cambridge University Press, 1975; J. DUNN, A.F. ROBERTSON, *Dependence and Opportunity: Political Change in Ahafo*, Cambridge, Cambridge University Press, 1973. Voir également, sur les effets de l'expansion arabe en Afrique centrale au XIXe siècle, B. ABEMBA, *Pouvoir et conflit dans la collectivité du Maniema. Essai de description et d'interprétation des phénomènes politiques conflictuels locaux à partir de trois cas concrets*, Bruxelles, Université libre, 1974, multigr.; J. VANSINA, *Les Anciens Royaumes de la savane*, Léopoldville, IRES, 1965, chapitre IX.

19. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1979. Pour un commentaire, voir P. GESCHIERE, « Hegemonic regimes and popular protest – Bayart, Gramsci and the State in Cameroon », *Les Cahiers du CEDAF*, juil. 1986, pp. 309-347.

20. Voir, pour une remarquable méthodologie de la crise, G. BOIS, *Crise du féodalisme*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, EHESS, 1976.

21. R. LEMARCHAND, *Rwanda and Burundi*, Londres, Pall Mall Press, 1970, pp. 472 et suiv.; J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit.*, pp. 45-46. Voir également la remarque de J. SCHMITZ à propos du Fouta Toro que nous citons en note 11.

22. A. GRAMSCI, *Pass :to e presente*, Turin, Einaudi, 1966, p. 38.

23. I. WILKS, *Asante in the Nineteenth Century. The Structure and Evolution of a Political Order*, Cambridge, Cambridge University Press, 1975, pp. 699-720.

24. J. LONSDALE, « States and social processes in Africa: a historiographical survey », *African Studies Review*, XXIV (2-3), juin-sept. 1981, p. 180.

25. F. BRAUDEL, *Écrits sur l'histoire*, Paris, Flammarion, 1969, p. 313.

26. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, p. 19. *Cf.* également P. GESCHIERE, « Hegemonic regimes and popular protest », art. cit.

27. L. CAMBREZY, P. COUTY, A. LERICOLLAIS, J.-Y. MARCHAL, C. RAYNAUT, « La région, territoire de recherche » *in* C. BLANC-PAMARD et al., *Le développement rural en questions*, Paris, ORSTOM, 1984, pp. 132 et suiv.; J.-P. OLIVIER DE SARDAN, *Les Sociétés songhaï-zarma, op. cit.*, pp. 232 et suiv.

28. F. COOPER, « Africa and the world economy », art. cité, p. 18.

29. Pour l'une des rares réflexions sur le rôle de l'armement dans la structuration politique et sociale postcoloniale, voir R. LUCKHAM, « Armaments, underdevelopment and demilitarization in Africa », *Alternatives* VI, 1980, pp. 179-245.

30. P. LABURTHE-TOLRA, *Les Seigneurs de la forêt. Essai sur le passé historique, l'organisation sociale et les normes éthiques des anciens Beti du Cameroun*, Paris, Publications de la Sorbonne, 1981, pp. 369 et suiv.

31. R.A. JOSEPH, *Radical Nationalism in Cameroun. Social Origins of the UPC Rebellion*, Oxford, Oxford University Press, 1977.

32. P. LABURTHE-TOLRA, *Minlaaba. Histoire et société traditionnelle chez les Bëti du Sud-Cameroun*, Paris, Université René-Descartes, 1974, multigr.; C. VON MORGEN, *A travers le Cameroun du sud au nord*, Paris, Serge Fleury, Publications de la Sorbonne, 1982; P. LABURTHE-TOLRA, *Yaoundé d'après Zenker (1895)*, Yaoundé, Université fédérale du Cameroun, 1970; F. QUINN, « Charles Atangana of Yaoundé », *Journal of African History*, 21, 1980, pp. 485-495.

33. A. WIRZ, « La rivière du Cameroun : commerce précolonial et contrôle du pouvoir en société lignagère », *Revue française d'histoire d'outre-mer*, 60 (219), 1973; R. GOUELLAIN, *Douala. ville et histoire*, Paris, Institut d'ethnologie, 1975.

34. J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit.*, chap. V; V. AZARYA, *Aristocrats Facing Change. The Fulbe in Guinea, Nigeria and Cameroun*, Chicago, University of Chicago Press, 1978.

35. F. BRAUDEL, *L'Identité de la France. Espace et histoire, op. cit.*, p. 156.

36. G. BALANDIER, *Anthropo-logiques*, Paris, PUF, 1974, pp. 46-47.

37. Parti socialiste, Circulaire n° 013/86/PS/SG, du 13 mai 1986, signée de M. ABDOU DIOUF.

38. G. BALANDIER, *Anthropo-logiques, op. cit.*, chap. II; M. ABELES, C. COLLARD, dir., *Age, pouvoir et société en Afrique noire*, Paris, Karthala, Presses de l'Université de Montréal, 1985; J.-P. DOZON, *La Société bété, op. cit.*, pp. 223 et suiv.; P. GESCHIERE, *Village Communities and the State, op. cit.*, I^re^ partie; D. DESJEUX, *Stratégies paysannes en Afrique noire. Le Congo (Essai sur la gestion de l'incertitude)*, Paris, L'Harmattan, 1987, pp. 54 et suiv.; J.-P. OLIVIER DE SARDAN, *La Société songhaï-zarma, op. cit.*, pp. 113 et suiv.

39. Voir, par exemple, J.-C. BARBIER, dir., *Femmes du Cameroun. Mères pacifiques, femmes rebelles*, Paris, Karthala, 1985 ou M. ABELES, C. COLLARD, dir., *Age, pouvoir et société, op. cit.*

40. Voir, par exemple, J.-F. VINCENT, *Traditions et transition. Entretiens avec des femmes beti du Sud Cameroun*, Paris, ORSTOM, Berger-Levrault, 1976; D. PAULME, dir., *Femmes d'Afrique noire*, Paris, La Haye, Mouton, 1960.

41. G. BALANDIER, *Sociologie actuelle de l'Afrique noire, op. cit.*, p. 155; J.-P. DOZON, *La Société bété, op. cit.*, p. 171.

42. J.-P. DOZON, *La Société bété, op. cit.*, pp. 228-229; D. DESJEUX, *Stratégies paysannes en Afrique noire, op. cit.*, chap. VI; P. GESCHIERE, *Village Communities and the State, op. cit., passim.*

43. J.-F. BAYART, « L'énonciation du politique », *Revue française de science politique*, 35 (3), juin 1985, pp. 346-347.

44. « Des femmes sur l'Afrique des femmes », *Cahiers d'études africaines*, 65, XVII (1), 1977, pp. 5-199 et « Gens et paroles d'Afrique », *ibid.*, 73-76, XIX (1-4), 1979, pp. 219-327; C. ROBERTSON, I. BERGER, eds., *Women and Class in Africa*, New York, Africana Publishing Company, 1986; F. LE GUENNEC-COPPENS, *Femmes voilées de Lamu (Kenya). Variations culturelles et dynamiques sociales*, Paris, Éditions Recherche sur les civilisations, 1983; J.Y. WEIGEL, « *Nana* et pêcheurs du port de Lomé : une exploitation de l'homme par la femme? », *Politique africaine*, 27, sept.-oct. 1987, pp. 37-46; J. MACGAFFEY, *Entrepreneurs and Parasites. The Struggle for Indigenous Capitalism in Zaïre*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987, chap. VII; S.B. STICHTER, J.L. PARPART, eds., *Patriarchy and Class, African Women in the Home and the Workforce*, Boulder, Westview Press, 1988; M. MONSTED, *Women's Groups in Rural Kenya and their Role in Development*, Copenhague, Centre for Development Research, 1978; G. DUPRÉ, *Les Naissances d'une société, op. cit.*, chap. XV; P. L'HOIRY, *Le Malawi*, Paris, Karthala, Nairobi, CREDU, 1988, p. 143; D. BIGO, *Forme d'exercice du pouvoir et obéissance en Centrafrique (1966-1979). Éléments pour une théorie du pouvoir personnel*, Paris, Université de Paris-I, 1985, multigr., pp. 231 et suiv. et 330-332.

45. B. VERHAEGEN, *Rébellions au Congo*, t. I, Kinshasa, CRISP, INEP, IRES, 1966, p. 109 et t. II : *Maniema*, Bruxelles, CRISP, Kinshasa, IRES, 1969, pp. 334-335 et 489 et suiv.

46. W. SOYINKA, *Aké, les années d'enfance*, Paris, Belfond, 1984.

47. Propos d'un ancien recueillis à Abidjan par A. BONNASSIEUX, *De Dendraka à Vridi-Canal, op. cit.*, p. 215.

48. G. BALANDIER, *Sociologie actuelle de l'Afrique noire, op. cit.*, pp. 388-389; J.-D. GANDOULOU, *Entre Paris et Bacongo*, Paris, Centre Georges-Pompidou, Centre de création industrielle, 1984 et *Jeunes de Bacongo. Dynamique du phénomène sapeur congolais*, Paris, Université René-Descartes, 1988, multigr.; S. BEMBA, *50 ans de musique du Congo-Zaïre*, Paris, Présence africaine, 1984.

49. Voir, par exemple, J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit.*, chap. VI.

50. A.A. NWAFOR ORIZU, *Without Bitterness, Western Nations in Post-War Africa*, New York, Creative Age Press, 1944, pp. 293 et 297 (cité par R.L. SKLAR, *Nigerian Political Parties*, Princeton University Press, 1963, p. 73).

51. Chiffres cités *in* J.M. LOUCOU, *La vie politique en Côte d'Ivoire de 1932 à 1952*, s.l. [Aix], Université de Provence, 1976, multigr., p. 398.

52. F. BEBEY, *Le Roi Albert d'Effidi*, Yaoundé, Éd. C.L.E., 1976.

53. J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit.*, p. 211.

54. B. VERHAEGEN, *Rébellions au Congo*, t. I, *op. cit.*, pp. 109-110; R.C. FOX, W. DE CRAEMER, J.M. Ribeaucourt, « "The second independence" : a case study of the Kwilu rebellion in the Congo », *Comparative Studies in Society and History*, VIII (1), oct. 1965, p. 101.

55. P. BONNAFÉ, « Une classe d'âge politique. La JMNR de la République du Congo-Brazzaville », *Cahiers d'études africaines* 31, VIII (3), 1968, p. 357.

56. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, p. 19.

الجزء الثاني
سيناريوهات السعي الى الهيمنة

الفصل الخامس : تحديث محافظ أم ثورة أجتماعية؟ :

1. J.-F. Bayart, *L'État au Cameroun,* Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1979; P. Geschiere, « Hegemonic regimes and popular protest – Bayart, Gramsci and the state in Cameroon », *Les Cahiers du CEDAF*, juil. 1986, pp. 322 et suiv.

2. C. Coulon, « Pouvoir oligarchique et mutations sociales et politiques au Fouta-Toro » *in* J.-L. Balans, C. Coulon, J.-M. Gastellu, *Autonomie locale et intégration nationale au Sénégal*, Paris, Pedone, 1975, pp. 23-80; C. Coulon, *Le Marabout et le Prince. Islam et pouvoir au Sénégal,* Paris, Pedone, 1981; D.B. Cruise O'Brien, *Saints and Politicians,* Cambridge, Cambridge University Press, 1975, p. 64.

3. J.-F. Bayart, *L'État au Cameroun, op. cit.*, pp. 23 et suiv.

4. C.H. Kane, *L'Aventure ambiguë,* Paris, Julliard, 1961, p. 53.

5. R. Lemarchand, « Introduction : in search of the political kingdom » *in* R. Lemarchand, ed., *African Kingships in Perspective. Political Change and Modernization in Monarchical Settings,* Londres, Frank Cass, 1977, pp. 6-7.

6. C.P. Potholm, « The Ngwenyama of Swaziland : the dynamics of political adaptation » *in* R. Lemarchand, ed., *African Kingships in Perspective, op. cit.*, pp. 129-159.

7. R. Lemarchand, *Rwanda and Burundi,* Londres, Pall Mall Press, 1970 et « Burundi » *in* R. Lemarchand, ed., *African Kingships in Perspective, op. cit.*, pp. 93-126; J.-P. Chrétien, « Hutu et Tutsi au Rwanda et au Burundi » *in* J.-L. Amselle, E. M'Bokolo, dir., *Au cœur de l'ethnie. Ethnies, tribalisme et État en Afrique*, Paris, La Découverte, 1985, pp. 129-165; F. Gaulme, « Succès et difficultés des pays des Grands Lacs : le Burundi », *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 24 juil. 1987, p. 2007 et « Un coup d'État chasse l'autre », *ibid.*, 11 sept. 1987, p. 2359, ainsi que la polémique entre R. Botte, d'une part, J.-P. Chrétien et G. Le Jeune, de l'autre, *in Politique africaine*, 12, déc. 1983, pp. 99-108.

8. R. Lemarchand, *Rwanda and Burundi, op. cit.*, et « Rwanda » *in* R. Lemarchand, ed., *African Kingships in Perspective, op. cit.*, pp. 67-92.

9. C. Young, « Buganda » *in* R. Lemarchand, ed., *African Kingships in Perspective, op. cit.*, pp. 193-235; L.A. Fallers, ed., *The King's Men : Leadership and Status in Buganda on the Eve of Independence,* Londres, Oxford University Press, 1964.

10. G.L. Caplan, « Barotseland : the secessionist challenge to Zambia », *The Journal of Modern African Studies*, 6 (3), 1968, pp. 343-360; W. Tordoff, ed., *Politics in Zambia*, Manchester, Manchester Univer-

sity Press, 1974; B. FREUND, *The Making of Contemporary Africa. The Development of African Society since 1800*, Bloomington, Indiana University Press, 1984, p. 240.

11. V. AZARYA, *Aristocrats Facing Change. The Fulbe in Guinea, Nigeria and Cameroon*, Chicago, University of Chicago Press, 1978; J. SURET-CANALE, « La fin de la chefferie en Guinée », *Journal of African History*, VII (3), pp. 459-493.

12. M. KILSON, *Political Change in a West African State. A Study of the Modernization Process in Sierra Leone*, Cambridge, Harvard University Press, 1966, chap. IX et XI; R. TANGRI, *Politics in Sub-Saharan Africa*, Londres, James Currey, Portsmouth, Heinemann, 1985, pp. 39 et suiv.; F.M. HAYWARD, « The state in Sierra Leone : consolidation, fragmentation and decay », *Conference on West African States Since 1976*, Londres, Centre for African Studies, School of Oriental and African Studies, 1987, multigr.

13. J. LONSDALE, « States and social processes in Africa : A historiographical survey », *African Studies review*, XXIV (2-3), juin-sept. 1981, p. 203; J. ILIFFE, *The Emergence of African Capitalism*, Londres, MacMillan, 1983; P. LUBECK, *Islam and Urban Labor in Northern Nigeria : the Making of a Muslim Working Class*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986; M. WATTS, *Silent Violence. Food, Famine and Peasantry in Northern Nigeria*, Berkeley University of California Press, 1983.

14. R.L. Sklar, *Nigerian Political Parties*, Princeton, Princeton University Press, 1963, pp. 88 et suiv., 321 et suiv., 365 et suiv., 442 et suiv.; C.S. WHITAKER Jr., *The Politics of Tradition. Continuity and Change in Northern Nigeria. 1946-1966*, Princeton, Princeton University Press, 1970.

15. J.N. PADEN, *Ahmadu Bello, Sardauna of Sokoto. Values and Leadership in Nigeria*, Londres, Hodder and Stoughton, 1986.

16. Cité par C.S. WHITAKER Jr, *The Politics of Tradition, op. cit.*, pp. 353-354.

17. NEPU, *Sawaba Declaration of Principles*, Jos, Baseco Press, 1950, citée par C.S. WHITAKER, Jr, *The Politics of Tradition, op. cit.*, pp. 358-359.

18. R.L. SKLAR, *Nigerian Political Parties*, *op. cit.*, pp. 335-337, pp. 371 et suiv.; C.S. WHITAKER, Jr, *The Politics of Modernization, op. cit.*, pp. 372-373.

19. C.S. WHITAKER Jr, *op. cit.*, p. 354.

20. Sur ce coup d'État, voir R. LUCKHAM, *The Nigerian Military. A Sociological Analysis of Authority and Revolt. 1960-1967*, Cambridge, Cambridge University Press, 1971, chap. I.

21. J.N. PADEN, *Ahmadu Bello, op. cit.*, p. 495.

22. *Ibid.*, pp. 459 et suiv. et 696 et suiv.

23. R.A. JOSEPH, *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria. The Rise and Fall of the Second Republic*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987, p. 130.

24. J.N. PADEN, *Ahmadu Bello, op. cit.*, p. 705.

25. R.A. JOSEPH, *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria, op. cit.*, chap. IX; S. OTHMAN, « Classes, crises and coup : the demise of Shagari's regime », *African Affairs*, 83 (333), oct. 1984, pp. 444-450.

26. R.A. JOSEPH, *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria, op. cit.*, pp. 142 et suiv. et G. NICOLAS, « Contradictions d'un parti révolutionnaire. Le PRP nigérian », *Politique africaine*, 8, déc. 1982, pp. 74-102.

27. G. NICOLAS, « Guerre sainte à Kano », *Politique africaine*, 4, nov. 1981, pp. 47-70; P. LUBECK, « Islamic protest under semi-industrial capital : 'yan Tatsini explained », Urbana, University of Illinois, 1984, multigr. et P.M. LUBECK, *Islam and Urban Labor in Northern Nigeria, op. cit.*

28. R.A. JOSEPH, *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria, op. cit.*, pp. 132, 140-141 et 149.

29. S. OTHMAN, « Classes, crises and coup », art. cité, pp. 450-456.

30. R.A. JOSEPH, « Principles and Practices of Nigerian military government » *in* J. HARBESON, ed., *The Military inAfrican Politics*, New York, Praeger, 1987, pp. 79-91.

31. Voir, par exemple, les discussions lancées par l'ouvrage de L.A. FALLERS, *Bantu Bureaucracy*, Cambridge, Heffer, 1956 ou par la typologie de R. HORTON (« Stateless societies in the history of West Africa » *in* J.F.A. AJAYI, M. CROWDER, eds., *History of WestAfrica*, New York, Columbia University Press, 1976, pp. 72-113).

32. G. DUPRÉ, « Une mise en perspective » *in* B. JEWSIEWICKI, J. LETOURNEAU, eds., *Mode of Production : the Challenge of Africa*, Sainte Foy, Safi Press, 1985, pp. 46-50; J.-P. DOZON, *La Société bété, Côte d'Ivoire*, Paris, Karthala, 1985, pp. 65 et suiv.; P. BONTE, « Classes et parenté dans les sociétés segmentaires », *Dialectiques*, 21, 1977, pp. 103-115.

33. Voir leurs critiques de *L'État au Cameroun in* P. GESCHIERE, *Village Communities and the State. Changing Relations among the Maka of Southeastern Cameroon since the Colonial Conquest*, Londres, KPI, 1982, pp. 10-13 et « Hegemonic regimes and popular protest », art. cité, pp. 309-347; J.-C. BARBIER, « Alliance ou conflit entre le haut et le bas? », *Politique africaine*, 1, janv. 1981, pp. 130-137; R.A. JOSEPH, « Richard Joseph répond », *Cahiers d'études africaines* 71, XVIII (3), 1978, pp. 455-457.

34. P. LABURTHE-TOLRA, *Les Seigneurs de la forêt. Essai sur le passé historique, l'organisation sociale et les normes éthiques des anciens Bëti du Cameroun*, Paris, Publications de la Sorbonne, 1981. P. BONNAFÉ parle également des « seigneurs » du pays kukuya *(cf. infra)*.

35. P. BONNAFÉ, « Age et sexe matériels et sociaux. Un exemple congolais » *in* M. ABELES, C. COLLARD, dir., *Age, pouvoir et société en Afrique noire*, Paris, Karthala, Montréal, Presses de l'Université de Montréal, 1985, p. 40. Voir surtout, du même auteur, *Nzo Lipfu, le lignage de la mort. La sorcellerie, idéologie de la lutte sociale sur le plateau kukuya*, Nanterre, Labethno, 1978 et *Histoire sociale d'un peuple congolais*, livre I : *La Terre et le ciel*, Paris, ORSTOM, 1987.

36. G. DUPRÉ, *Les Naissances d'une société. Espace et historicité chez les Beembé du Congo*, Paris, ORSTOM, 1985, pp. 164 et suiv.

37. E.E. EVANS-PRITCHARD, *Les Nuer*, Paris, Gallimard, 1968.

38. J.-C. BARBIER, « Alliance ou conflit entre le haut et le bas? », art. cité, p. 132. Voir à ce sujet P. TITI NWEL, « Mbombok à la tête du lignage basaa » et « Débat » *in* ORSTOM, *Nature et formes de pouvoir dans les*

sociétés dites acéphales. Exemples camerounais, Paris, ORSTOM, 1982, pp. 99, 107, 109; C. DIKOUMÉ, *Étude concrète d'une société traditionnelle : les Elog-Mpoo*, Lille, Université de Lille II, s.d., multigr., pp. 210-211.

39. J.-C. BARBIER, « Alliance ou conflit entre le haut et le bas? », art. cité, p. 132. *Cf.* en particulier P. GESCHIERE, *Village Communities and the State, op. cit.*, pp. 50 et suiv.; G. DUPRÉ, *Les Naissances d'une société, op. cit.*, pp. 259 et suiv.

40. J.-P. DOZON, *La Société bété, op. cit.*, pp. 223-240 (en particulier pp. 236-237). L'auteur critique de la sorte l'une des thèses majeures de l'anthropologie économique française d'inspiration marxiste.

41. P. GESCHIERE, *Village Communities and the State, op. cit., passim* (en particulier pp. 45-54, 147-152, 169-181, 194-202, 256-262, 277-280, 313-335).

42. J.-P. DOZON, *La Société bété, op. cit.*, pp. 311-312.

43. Voir – outre de nombreuses études de cas – R. HORTON, « Stateless societies in the history of West Africa » *in* J.F.A. AJAYI, M. CROWDER, eds., *History of West Africa, op. cit.*, pp. 72-113.

44. F. DE CHASSEY, « L'évolution des structures sociales en Mauritanie de la colonisation à nos jours » et J.-L. BALANS, « Le système politique mauritanien » *in* CRESM, CEAN, *Introduction à la Mauritanie*, Paris, CNRS, 1979, pp. 235-319.

45. Voir *Le Manifeste du negro-mauritanien opprimé – Février 1966-avril 1986. De la guerre civile à la lutte de libération nationale*, s.l. [Nouakchott], 1986, multigr.

46. P. GESCHIERE, « Hegemonic regimes and popular protest », art. cité, p. 339.

47. Nous suivons l'analyse de G. DUPRÉ, *Les Naissances d'une société, op. cit., passim* (en particulier pp. 121-122, 139, 142, 144-145, 194-195).

48. *Ibid.*, p. 211.

49. H. BERTRAND, *Le Congo. Formation sociale et mode de développement économique*, Paris, Maspero, 1975, p. 98.

50. *Ibid.*, pp. 103-104 et 177; P.-P. REY, *Colonialisme, néo-colonialisme et transition au capitalisme. Exemple de la « COMILOG » au Congo-Brazzaville*, Paris, Maspero, 1971.

51. Sources : entretiens.

52. P. BONNAFÉ, *Histoire sociale d'un peuple congolais. Livre I. La Terre et le ciel, op. cit.*, pp. 70 et 83.

53. P.-P. REY, « Le marxisme congolais contre l'État » *in* A. CORTEN, M. SADRIA, M.B. TAHON, dir., *Les Autres Marxismes réels*, Paris, C. Bourgois, 1985, pp. 178-179. Voir également D. DESJEUX, *Stratégies paysannes en Afrique noire. Le Congo (Essai sur la gestion de l'incertitude)*, Paris, L'Harmattan, 1987.

54. P.-P. REY, *Colonialisme, néo-colonialisme et transition au capitalisme, op. cit.*, p. 456.

55. E. TERRAY, « Le climatiseur et la véranda », *in Afrique plurielle, Afrique actuelle. Hommage à Georges Balandier*, Paris, Karthala, 1986, pp. 37-44.

56. Voir, par exemple, G. BALANDIER, *Sociologie actuelle de l'Afrique noire, op. cit.*, pp. 63-64; P. GESCHIERE, *Village Communities and the State, op. cit.*, pp. 49-50.

57. F. COOPER, *From Slaves to Squatters. Plantation Labour and Agriculture in Zanzibar and Coastal Kenya. 1890-1925,* New Haven, Yale University Press, 1980, p. 72.

58. M.F. LOFCHIE, *Zanzibar : Background to Revolution,* Princeton, Princeton University Press, 1965; J. OKELLO, *Revolution in Zanzibar,* Nairobi, East African Publishing House, 1967.

59. F. COOPER, *From Slaves to Squatters, op. cit.*; H. KINDY, *Life and Politics in Mombasa,* Nairobi, East African Publishing House, 1972.

60. C. CLAPHAM, *Liberia and Sierra Leone. An Essay in Comparative Politics,* Cambridge, Cambridge University Press, 1976; A. COHEN, *The Politics of Elite Culture,* Los Angeles, University of California at Los Angeles Press, 1981; T.P. WRUBEL, « Liberia : the Dynamics of Continuity », *Journal of Modern African Studies,* 9 (2), août 1971, pp. 189-204.

61. Interprétation hagiographique reprise par A. SESAY, « Le coup d'État du Liberia. Facteurs internes et effets régionaux », *Politique africaine,* 7, sept. 1982, pp. 91-106. Pour une analyse contraire, voir A. SAWYER, *Effective Immediately. Dictatorship in Liberia, 1980-1986 : a Personal Perspective,* Brême, Liberia Working Group, 1987.

62. M. LOWENKOPF, « Political modernization in Liberia : a conservative model », *Western Political Quarterly,* XXV (1), mars 1972, p. 99; C. CLAPHAM, « Liberia » *in* J. DUNN, ed., *West African States. Failure and Promise,* Cambridge, Cambridge University Press, 1978, p. 122.

63. C. CLAPHAM, « Liberia », *Conference on West African States since 1976,* Londres, Center for African Studies, School of Oriental and African Studies, 1987, multigr.

64. *Muntu Dimanche* (Dakar), 19, déc. 1986, p. 3. Sur l'élite afrobrésilienne, voir C.M. TOULABOR, *Le Togo sous Eyadema,* Paris, Karthala, 1986, pp. 232-235 et *Peuples du golfe du Bénin,* Paris, Karthala, 1984, pp. 143 et suiv.

65. H.S. MORRIS, *The Indians in Uganda,* Londres, Weidenfeld and Nicholson, 1968, pp. 8-9, 17-18, 144. Voir également F. CONSTANTIN, « Sur les modes populaires d'action diplomatique. Affaires de famille et affaires d'État en Afrique orientale », *Revue française de science politique,* 36 (5), oct. 1986, pp. 672-694; J.-C. PENRAD, « La présence isma'ilienne en Afrique de l'Est. Note sur l'histoire commerciale et l'organisation communautaire » in *Marchands et hommes d'affaires asiatiques,* Paris, EHESS, 1988, pp. 221-236.

66. J. ILIFFE, *A Modern History of Tanganyika,* Cambridge, Cambridge University Press, 1979, pp. 264, 375, 521, 555, 562-563.

67. J. HARTMANN, *Development Policy-Making in Tanzania. 1962-1982 : A Critique of Sociological Interpretations,* Hull, The University of Hull, 1983, multigr., pp. 109 et suiv.

68. Chiffre cité par D.-C. MARTIN, *Tanzanie : l'invention d'une culture politique,* Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, Karthala, 1988, pp. 123-124.

69. Entretien avec Gervase CLARENCE-SMITH, Londres, SOAS, 1987; C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zaïrian State,* Madison, The University of Wisconsin Press, 1985, p. 108; M. MAMDANI, *Imperialism and Fascism in Uganda,* Nairobi, Heinemann, 1983, pp. 38

et suiv.; N. KASFIR, « State, *magendo* and class formation in Uganda », *Journal of Commonwealth and comparative politics,* XXI (3), nov. 1983, pp. 84-103; *Africa Confidential* 28 (13), 24 juin 1987.

Le problème des « Libanais » en Afrique occidentale concerne sans doute moins directement les fondements sociaux de l'État, sauf peut-être en Sierra Leone et en Côte d'Ivoire. Bien que des publicistes coloniaux aient pu parfois s'inquiéter, avec le sens de la mesure qui les caractérisait, de l'« angoissante invasion syrienne » et aient vu s'approcher le moment « où l'élément français, blanc ou de couleur, sera submergé par nos hôtes d'Asie Mineure » (*L'Acajou,* 7, 2 oct. 1936), le nombre de ceux-ci (21 000 en 1953) n'a jamais été comparable à celui des « Asiatiques » en Afrique orientale. Et surtout la marche vers l'indépendance des pays ouest-africains ne se heurtait pas à l'épineux obstacle du multiracialisme, en l'absence de colonie notable de peuplement européen. Dès 1951, le Sénégal, qui avait été la plate-forme du déploiement régional des Libanais, tournait le dos à la tentation politique créole. Simultanément, la commercialisation du cacao et du café par des *marketing boards,* au Ghana et au Nigeria, les privait de l'un de leurs meilleurs créneaux économiques. L'indépendance généralisa ces limitations du négoce de traite en accordant la préférence, voire le monopole, à des opérateurs nationaux ou, plus fréquemment, à des sociétés d'État (en particulier en Guinée, au Mali, au Sénégal).

En Sierra Leone, en revanche, la connexion entre le régime de Siaka Stevens et les réseaux libanais, par l'intermédiaire d'un puissant homme d'affaires, M. Jamil Saïd Mohammed, était inscrite plus profondément dans la texture de l'État et est devenue l'une des principales pommes de discorde entre l'ancien président de la République et son successeur, M. Momoh, en 1986-1987. De façon plus discrète, l'association, au sein de la chambre de commerce et d'industrie, d'entrepreneurs libanais avec les hommes liges de la classe politique ivoirienne et les milieux d'affaires français installés sur place a été l'un des ressorts économiques et financiers du régime de M. Houphouët-Boigny. La dure crise des années quatre-vingt semble avoir servi les intérêts libanais dans la mesure où ils ont pu tirer parti du recul des positions commerciales françaises. En même temps qu'elle suggère le caractère profondément extraverti et compradore d'une société en définitive plus proche du Liberia ou du Sierra Leone que ne le laisse accroire la mythologie houphouétiste, la place de cette communauté allogène dans l'économie du pays apparaît d'ores et déjà comme l'un des grands enjeux de la succession présidentielle. (R. CHARBONNEAU, « Les Libano-Syriens en Afrique noire », *Revue française d'études politiques africaines,* 26, févr. 1968, pp. 56-71; S. ELLIS, « Les prolongements du conflit israélo-arabe », *Politique africaine,* 30, juin 1988, pp. 69-75; *Africa Confidential,* 1986-1988).

70. R. PÉLISSIER, *Le Naufrage des Caravelles. Études sur la fin de l'Empire portugais (1961-1975),* Orgeval, Pelissier, 1979.

71. W.G. CLARENCE-SMITH, « Class structure and class struggle in Angola in the 1970s », *Journal of Southern African Studies,* 7 (1), oct. 1980, pp. 109-126.

Au Mozambique, l'indépendance a surtout profité aux intellectuels des provinces de Maputo et de Gaza, dont étaient originaires Eduardo Mon-

dlane et Samora Machel et dont est également natif le successeur de ce dernier, Joaquim Chissano. L'influence des 20 000 Luso-Mozambicains a été partiellement tenue en échec par la présence soviétique, par le maintien d'une communauté « asiatique » relativement prospère bien que sous-représentée dans l'appareil d'État et, de plus en plus, par l'arrivée d'experts étrangers. Les grands perdants de la dernière décennie semblent bien être les cadres « negro-africains » originaires du Nord qui ont fourni à la lutte de libération nationale le gros de ses combattants mais qui déplorent aujourd'hui de se voir relégués dans une position seconde; ils paraissent incarner, au sein du FRELIMO, l'orthodoxie de l'alliance avec l'Union soviétique, par la voix de Mariano Matsinhe et de Armando Guebuza (*Africa Confidential*, 28 (17), 19 août 1987).

72. P. GESCHIERE, *Village Communities and the State, op. cit.*, pp. 201-202.

73. H.S. MORRIS, *The Indians in Uganda, op. cit.*, pp. 144-145.

74. *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 14 août 1987, p. 2179.

75. M. KILSON, *Political Change in a West African State, op. cit.*, pp. 71 et suiv. et 157 et suiv.

76. C. COULON, « Pouvoir oligarchique et mutations sociales et politiques au Fouta-Toro », *in* J.-L. BALANS, C. COULON, J.-M. GASTELLU, *Autonomie locale et intégration nationale au Sénégal, op. cit.*, p. 53.

77. C.S. WHITAKER Jr., *The Politics of Tradition, op. cit.*, pp. 466-467; R.L. SKLAR, *Nigerian Political Parties, op. cit.*, pp. 327 et suiv.; J.N. PADEN, *Ahmadu Bello, op. cit.*, pp. 145 et suiv., 172 et suiv., 465 et suiv.; P. LUBECK, *Islam and Urban Labor, op. cit.*, pp. 35 et suiv.

78. A. GRAMSCI, *Note sul Machiavelli, sulla politica e sullo Stato moderno*, Turin, Einaudi, 1966, p. 60 et *Cahiers de prison*, Paris, Gallimard, 1983, vol. II, p. 503 (« Dans le cas de César et de Napoléon Ier, on peut dire que A et B, tout en étant distinctes et opposées, ne l'étaient pourtant pas au point de ne pouvoir arriver « absolument » à une fusion et à une assimilation réciproques après un processus moléculaire »).

الفصل السادس : الاستيعاب المتبادل بين النخب

1. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1979, pp. 137-138 et 228 et suiv.

2. *Ibid.*, p. 138.

3. J.-F. BAYART, « La société politique camerounaise (1982-1986) », *Politique africaine*, 22, juin 1986, pp. 5-35.

4. *Le Messager* (Douala), 47, 27 sept. 1984, p. 3.

5. R.L. SKLAR, *Nigerian Political Parties*, Princeton, Princeton University Press, 1963, pp. 480 et suiv. et « The nature of class domination in Africa », *Journal of Modern African Studies*, 17 (4), 1979, p. 534.

6. Cité par R.A. JOSEPH, *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria. The Rise and Fall of the Second Republic*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987, p. 140.

7. R.L. SKLAR, « The nature of class domination in Africa », art. cité, pp. 531-552; J.-F. BAYART, « Les sociétés africaines face à l'État », *Pouvoirs*, 25, 1983, pp. 23-39.

8. A.R. ZOLBERG, *One-Party Government in the Ivory Coast*, Princeton, Princeton University Press, 1964 (en particulier le tableau 20, p. 275) et Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, dir., *État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire*, Paris, Karthala, 1982; D.B. CRUISE O' BRIEN, *Saints and Politicians*, Cambridge, Cambridge University Press, 1975; J.-L. BALANS, C. COULON, J.-M. GASTELLU, *Autonomie locale et intégration nationale au Sénégal*, Paris, Pedone, 1975; J.-P. OLIVIER DE SARDAN, *Les sociétés songhay-zarma (Niger-Mali). Chefs, guerriers, esclaves, paysans...*, Paris, Karthala, 1984; D.-C. MARTIN, *Tanzanie. L'invention d'une culture politique*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, Karthala, 1988 et G. DAUCH, D. MARTIN, *L'Héritage de Kenyatta. La transition politique au Kenya. 1975-1982*, Paris, L'Harmattan, 1985 (encore que ces auteurs doutent de la pertinence d'une telle hypothèse); G. KITCHING, *Class and Economic Change in Kenya. The Making of an African Petite-Bourgeoisie*, New Haven, Yale University Press, 1980; C. GERTZEL, *The Politics of Independent Kenya*, Nairobi, East African Publishing House, Londres, Heinemann, 1970.

9. Voir, par exemple, J. BENJAMIN, *Les Camerounais occidentaux. La minorité dans un État bicommunautaire*, Montréal, Les Presses de l'Université de Montréal, 1972 et D. DARBON, *L'Administration et le paysan en Casamance (Essai d'anthropologie administrative)*, Paris, Pedone, 1988.

10. M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre*, New York, Africana Publishing Company, 1980, pp. 53-55 et pp. 115 et suiv.

11. D. DESJEUX, *Stratégies paysannes en Afrique noire. Le Congo (Essai sur la gestion de l'incertitude)*, Paris, L'Harmattan, 1987 et « Le Congo est-il situationniste? 20 ans d'histoire politique de la classe dirigeante congolaise », *Revue française d'études politiques africaines*, 178-179, oct.-nov. 1980, pp. 16-40.

12. N. CHAZAN, « Politics and the State in Ghana : a third decade reassessment », *Conference on West African States since 1976*, Londres, Center for African Studies, School of Oriental and African Studies, 1987, multigr.

13. R. BUIJTENHUIJS, *Le Frolinat et les révoltes populaires du Tchad, 1965-1976*, La Haye, Paris, New York, Mouton, 1978 et *Le Frolinat et les guerres civiles du Tchad (1977-1984)*, Paris, Karthala, Leiden, Afrika-Studiecentrum, 1987, pp. 92 et suiv.

14. N. KASFIR, « State, *magendo* and class formation in Uganda », *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, XXI (3), nov. 1983, pp. 84-103 et G. SALONGES, « En Ouganda comme ailleurs, un mythe peut en cacher un autre », *Politique africaine*, 11, sept. 1983, pp. 41-44.

15. K. MARX, F. ENGELS, *L'Idéologie allemande*, Paris, Éditions Sociales, 1974, p. 71. Voir également Z.A. PELCZYNSKI, « Nation, civil society, state : Hegelian sources of the marxian non theory of nationality », *in* Z.A. PELCZYNSKI, ed., *The State and Civil Society. Studies in Hegel's Political Philosophy*, Cambridge, Cambridge University Press, 1984, pp. 275-276.

16. P.-F. NGAYAP, *Cameroun. Qui gouverne?*, Paris, L'Harmattan, 1983, p. 14.

17. M.A. COHEN, *Urban Policy and Political Conflict in Africa. A Study of the Ivory Coast,* Chicago, The University of Chicago Press, 1974, p. 196.

18. R. LUCKHAM, *The Nigerian Military. A Sociological Analysis of Authority and Revolt. 1960-1967,* Cambridge, Cambridge University Press, 1971, p. 90.

19. J. SPENCER, *The KenyaAfrican Union,* Londres, KPI, 1985, p. 19.

20. A.R. ZOLBERG, *One-Party Government in the Ivory Coast, op. cit.,* p. 67.

21. R.L. SKLAR, « The nature of class domination », art. cité, p. 535.

22. C. VIDAL, « Funérailles et conflit social en Côte-d'Ivoire », *Politique africaine,* 24, déc. 1986, pp. 13-14.

23. A.R. ZOLBERG, *One-Party Government in the Ivory Coast, op. cit.,* p. 73.

24. J.-P. CHAUVEAU, J.-P. DOZON, « Au cœur des ethnies ivoiriennes... l'État » *in* E. TERRAY, dir., *L'État contemporain enAfrique,* Paris, L'Harmattan, 1987, p. 270.

25. *Fraternité-Matin* (Abidjan), 29 avr. 1983.

26. *Ibid.,* 13 janv. 1986.

27. J.N. PADEN,*Ahmadu Bello, Sardauna of Sokoto. Values and Leadership in Nigeria,* Londres, Hodder and Stoughton, 1986, p. 314.

28. *Africa Confidential,* 17 oct. 1984, p. 2.

29. F.M. HAYWARD, J.D. KANDEH, « Perspectives on twenty-five years of elections in Sierra Leone » *in* F.M. HAYWARD, ed., *Elections in independent Africa,* Boulder, Westview Press, 1987, p. 43.

30. Propos rapportés par G. BALANDIER, *Afrique ambiguë,* Paris, Union générale d'éditions, 1962, p. 272.

31. Sur l'expansion des sectes en Afrique, voir le dossier publié in *Pirogue,* 40, janv.-mars 1981; *Marchés tropicaux et méditerranéens,* 27 févr. 1987, p. 474.

32. *Africa Confidential,* 27 mai 1987; P. PÉAN, *Affaires africaines,* Paris, Fayard, 1983, pp. 34-36; M. MAGASSOUBA, *L'Islam au Sénégal. Demain les mollahs?* Paris, Karthala, 1985, pp. 186 et suiv.; A. COHEN, *The Politics of Elite Culture,* Los Angeles, University of California at Los Angeles Press, 1981, pp. 95 et suiv.; C.M. TOULABOR, *Le Togo sous Eyadema,* Paris, Karthala, 1986, pp. 211-212 et 248 et suiv. Sur le rite njobi, voir G. DUPRÉ, *Un ordre et sa destruction,* Paris ORSTOM, 1982, chap. XVI.

33. M. GUERY, s.j., *Christianisme céleste. Notes de travail. L'Église, la vie spirituelle,* s.l. [Abidjan], 1973, multigr. pp. 31-33; *Marchés tropicaux et méditerranéens,* 27 févr. 1987, p. 474; F. GAULME, *Le Gabon et son ombre,* Paris, Karthala, 1988, pp. 149-150.

34. Sources : entretiens.

35. J. DEHASSE, *Le rôle politique des associations de ressortissants à Léopoldville,* Louvain, Institut de sciences politiques et sociales, 1965, multigr., pp. 32-34 et 98 et suiv.

36. E. GOFFMAN, *La mise en scène de la vie quotidienne,* Paris, Éd. de Minuit, 1973 et *Les rites d'interaction,* Paris, Éd. de Minuit, 1974.

37. A. COHEN, *The Politics of Elite Culture, op. cit.* (en particulier le chap. VIII) et J. Vansina, « Mwasi's trials », *Daedalus,* CXI (2), 1982, p. 60.

38. K. MARX, F. ENGELS, *L'Idéologie allemande, op. cit.*, p. 128.
39. J.-P. WARNIER, *Échanges, développement et hiérarchies dans le Bamenda pré-colonial (Cameroun)*, Stuttgart, Franz Steiner Verlag Wiesbaden, 1985, pp. 82 et suiv. et 116 et suiv.
40. Se reporter au chap. I, ainsi qu'à J. CHAMPAUD, *Villes et campagnes du Cameroun de l'Ouest*, Paris, ORSTOM, 1983, pp. 263 et suiv. et J.-L. DONGMO, *Le Dynamisme bamiléké (Cameroun). Volume II. La maîtrise de l'espace urbain*, Yaoundé, Centre d'édition et de production pour l'enseignement et la recherche, 1981, pp. 247 et suiv.
41. S. OTHMAN, « Classes, crises and coup : the demise of Shagari's regime », *African Affairs*, 83 (333), oct. 1984, pp. 448 et 454.
42. P. ANYANG' NYONG'O, « Succession et héritage politiques. Le président, l'État et le capital après la mort de Jomo Kenyatta », *Politique africaine*, 3, sept. 1981, pp. 19-20.
43. K. MARX, F. ENGELS, *L'Idéologie allemande, op. cit.*, p. 128.
44. Voir M.A. COHEN, *Urban Policy and Political Conflict, op. cit.*
45. G. DUPRÉ, *Les Naissances d'une société. Espace et historicité chez les Beembé du Congo*, Paris, ORSTOM, 1985, pp. 297 et suiv.
46. A. GRAMSCI, *Note sul Machiavelli, sulla politica e sullo Stato moderno*, Turin, Einaudi, 1966, p. 68.
47. Pour une comparaison du concept de « société civile » chez Marx et chez Gramsci, *cf.* N. BOBBIO, « Gramsci and the conception of civil society » *in* C. MOUFFE, ed., *Gramsci and Marxist Theory*, Londres, Routledge and Kegan Paul, 1979, pp. 29-31.
48. Voir notamment N. CHAZAN, *An Anatomy of Ghanaian Politics. Managing Political Recession, 1969-1982*, Boulder, Westview Press, 1983, chap. II. Sur la fréquence du phénomène associatif dans l'Afrique ancienne, *cf.* P. ALEXANDRE, *Les Africains*, Paris, Éd. Lidis, 1981, p. 165.
49. Sur cette notion d'État « bien policé », *cf.* M. RAEFF, *Comprendre l'ancien régime russe. État et société en Russie impériale*, Paris, Le Seuil, 1982.
50. J.-F. BAYART, « La revanche des sociétés africaines », *Politique africaine*, 11, sept. 1983, pp. 99 et suiv.; G. HYDEN, *Beyond Ujamaa in Tanzania. Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry*, Londres, Heinemann, 1980.
51. *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 17 mai 1985, p. 1233.
52. G. LAVAU, « A propos de trois livres sur l'État », *Revue française de science politique*, 30 (2), avr. 1980, pp. 396-412; B. LACROIX, « Ordre politique et ordre social. Objectivismes, objectivation et analyse politique » *in* M. GRAWITZ, J. LECA, dir., *Traité de science politique*, Paris, PUF, 1985, t. I, p. 471; Y. CHEVRIER, « Une société infirme : la société chinoise dans la transition " modernisatrice " » *in* C. AUBERT, Y. CHEVRIER, J.-L. DOMENACH et al., *La Société chinoise après Mao. Entre autorité et modernité*, Paris, Fayard, 1986, pp. 229-315.
53. R. FOSSAERT, *La Société*, t. V. *Les États*, Paris, Le Seuil, 1981, p. 174.
54. T.S. COX, *Civil-Military Relations in Sierra Leone*, Cambridge, Harvard University Press, 1976; F. DE MEDEIROS, « Armée et instabilité : les partis militaires au Bénin » *in* A. ROUQUIÉ, dir., *La Politique de Mars. Les processus politiques dans les partis militaires contemporains*, Paris,

Le Sycomore, 1981, pp. 123-149; R.A. JOSEPH, *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria, op. cit.*

55. R.L. SKLAR, *Nigerian Political Parties, op. cit.*, chap. VI. Voir également J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians. The Incorporation of a Yoruba Kingdom. 1890s-1970s*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983, pp. 233-235 pour une critique de certains points de l'argumentation de R.L. SKLAR.

56. J.-P. OLIVIER DE SARDAN, *Les Sociétés songhay-zarma, op. cit.*, pp. 202-203.

57. A.R. ZOLBERG, *One Party Government in the Ivory Coast, op. cit.*, p. 275.

58. G. BALANDIER, *Sociologie actuelle de l'Afrique noire*, Paris, PUF, 1971 (nouvelle édition), p. 262 et *Afrique ambiguë, op. cit.*, pp. 269-272.

59. Voir par exemple J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, p. 189.

60. Voir par exemple J. SPENCER, *The Kenya African Union, op. cit.*

61. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*

62. *Cf.* par exemple D. BOURMAUD, *Le Système politique du Kenya : centre et périphérie*, Bordeaux, Institut d'études politiques, multigr., s.d. [1985], pp. 218 et suiv.

63. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*

64. Propos des dirigeants ivoiriens rapportés *in* A.R. ZOLBERG, *One-Party Government in the Ivory Coast, op. cit.*, p. 326. Sur les théoriciens d'un parti de militants d'inspiration léniniste, au Ghana et en Tanzanie, voir Y. BENOT, *Idéologies des indépendances africaines*, Paris, Maspero, 1972 (nouvelle édition), pp. 333-334 et H. BIENEN, *Tanzania : Party, Transformation and Economic Development*, Princeton, Princeton University Press, 1970.

65. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, pp. 126-127; G. DAUCH, « Kenya : l'ébranlement », *Annuaire des pays de l'océan Indien*, IX, 1982-1983, p. 323.

66. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, pp. 53 et 233.

67. R.L. SKLAR, *Nigerian Political Parties, op. cit.*, p. 481.

68. R. MICHELS, *Les Partis politiques. Essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*, Paris, Flammarion, 1971, p. 131.

69. I. WALLERSTEIN, « The decline of the party in single-party African states » *in* G. LA PALOMBARA, M. WEINER, eds., *Political Parties and Political Development*, Princeton, Princeton University Press, 1966, pp. 201-214. Voir également A.R. ZOLBERG, *One Party Government in the Ivory Coast, op. cit.*, pp. 185 et suiv. et *Creating Political Order. The Party States of West Africa*, Chicago, Rand MacNally, 1966, pp. 21-34; R.S. MORGENTHAU, « Single-party systems in West Africa », *The American Political Science Review*, LV (2), juin 1961.

70. Centre d'étude d'Afrique noire, Centre d'études et de recherches internationales, *Aux urnes l'Afrique! Élections et pouvoirs en Afrique noire*, Paris, Pedone, 1978; F.M. HAYWARD, ed., *Elections in Independent Africa, op. cit.*

71. M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre, op. cit.*, pp. 117-119; C. Newbury, « Dead and buried, or just underground? The privatization of the State in Zaïre », *Canadian Journal of African Studies*, 18 (1), 1984, p. 113.

72. Sources : observation personnelle et *Fraternité-Matin* (Abidjan).
73. J.-F. BAYART, « La société politique camerounaise (1982-1986) », art. cité, pp. 26-28.
74. *Le Messager* (Douala), 84, 31 mars 1986, p. 6.
75. RDPC, Comité central, *Rapport de la sous-commission de supervision du renouvellement des organes de base du RDPC de l'Extrême-Nord*, Yaoundé, multigr., 12 mars 1986 et *Rapport de mission sur le renouvellement des bureaux des organes du RDPC e' de ses organisations annexes* [*dans le Centre*], Yaoundé, multigr., 25 mars 1986.
76. F.M. HAYWARD, ed., *Elections in Independent Africa, op. cit.;* CEAN, CERI, *Aux urnes l'Afrique! op. cit.*; J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*
77. J. SAMOFF, « Single party competitive elections in Tanzania » *in* F.M. HAYWARD, ed., *op. cit.*, p. 181.
78. J.D. BARKAN, « The electoral process and peasant-state relations in Kenya » *in* F.M. Hayward, ed., *op. cit.*, pp. 228 et 234-235.
79. F.M. HAYWARD, S.N. GROVOGUI, « Persistence and change in Senegalese electoral processes » *in* F.M. HAYWARD, ed., *op. cit.*, p. 240 et D.B. CRUISE O'BRIEN, « Senegal » *in* J. DUNN, ed., *West African States. Failure and Promise. A Study in Comparative Politics*, Cambridge, Cambridge University Press, 1978, pp. 187-188.
80. Voir en particulier R. LUCKHAM, *The Nigerian Military, op. cit.*, chap. v; A. Cohen, *The Politics of Elite Culture*, op. cit.
81. C.M. TOULABOR, *Le Togo sous Eyadema, op. cit.;* D. DESJEUX, « Le Congo est-il situationniste? », art. cité; F. DE MEDEIROS, « Armée et instabilité : les partis militaires au Bénin » *in* A. ROUQUIÉ, dir., *La Politique de Mars, op. cit.*, pp. 123-149.
82. Voir par exemple E. FEIT, « Military coups and political development : some lessons from Ghana and Nigeria », *World Politics*, 20 (2), janv. 1968, pp. 179-193; R.A. JOSEPH, *Democracy and Prebendal Politics, op. cit.* et « Principles and practices of Nigerian military government » *in* J. HARBESON, ed., *The Military inAfrican Politics*, New York, Praeger, 1987, pp. 79-91.
83. J.N. PADEN, *Ahmadu Bello, op. cit.*, chap. XIV.
84. R. LUCKHAM, *The Nigerian Military, op. cit.*, p. 112.
85. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, chap. VI; D.C. MARTIN, *Tanzanie : l'Invention d'une culture politique, op. cit.*, chap. V et VI et J. HARTMANN, *Development Policy-Making in Tanzania, 1962-1982 : A Critique of Sociological Interpretations*, Hull, The University of Hull, 1983, multigr.; A.R. ZOLBERG, *Creating Political Order, op. cit.*
86. J. CHAMPAUD, *Villes et campagnes du Cameroun de l'Ouest, op. cit.*, pp. 206-207.
87. J.H. B. DEN OUDEN, « In Search of personal mobility : changing interpersonal relations in two Bamileke chiefdoms, Cameroon », *Africa*, 57 (1), 1987, pp. 3-27.
88. *La Gazette* [Douala], 510, 27 sept. 1984, pp. 3, 6 et 9; *ibid.*, 515, 6 déc. 1984, p. 10.
89. *Cameroon Tribune*, 1-2 déc. 1985; *ibid.*, 24 mai 1986; *ibid.*, 15 avr., 1983.
90. *Ibid.*, 17 déc. 1985.

91. J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit.*, pp. 137-145; P.C. LLOYD, « Ijebu » *in* R. LEMARCHAND, ed., *African Kingships in Perspective. Political Change and Modernization in Monarchical Settings*, Londres, Frank Cass, 1977, pp. 260-283; S.T. BARNES, *Patrons and Power. Creating a Political Community in Metropolitan Lagos*, Manchester, Manchester University Press, 1986, chap. V.

92. R.L. SKLAR, *Nigerian Political Parties, op. cit.*, pp. 480-481, critiqué par J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit.*, pp. 201 et suiv.

93. Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, « Classe dominante ou classe dirigeante? » *in* Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, dir., *État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire, op. cit.*, p. 134.

94. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, pp. 188 et suiv.

95. Conférence de presse de M. AYISSI MVODO, ministre de l'Administration territoriale, *L'Unité* (Yaoundé), 562, 31 juill. 1973, p. 6.

96. J.-F. BAYART, « La société politique camerounaise », art. cité, p. 32.

97. T.M. CALLAGHY, *The State-Society Struggle. Zaïre in Comparative Perspective*, New York, Columbia University Press, 1984, chap. VII.

98. E. VERON, « Semiosis de l'idéologique et du pouvoir », *Communications*, 28, 1978, p. 15.

99. S. DECALO, « Ideological rethoric and scientific socialism in Benin and Congo-Brazzaville » et K. JOWITT, « Scientific socialist regimes in Africa : political differentiation, avoidance and unawareness » *in* C.G. ROSBERG, T.M. CALLAGHY, eds., *Socialism in Subsaharan Africa. A New Assessment*, Berkeley, Institute of International Studies, University of California, 1979, pp. 231-264 et 133-173; Z. LAÏDI, *Les Contraintes d'une rivalité. Les Superpuissances et l'Afrique (1960-1985)*, Paris, La Découverte, 1986; A. CORTEN, M. SADRIA, M.B. TAHON, eds., *Les Autres Marxismes réels*, Paris, C. Bourgois, 1985, p. 15.

100. Cité par P.-H. SIRIEX, *Houphouët-Boigny, ou la sagesse africaine*, Paris, Nathan, Abidjan, Les Nouvelles Éditions Africaines, 1986, p. 122; *Fraternité-Hebdo* (Abidjan), 2 oct. 1981. Sur la pensée de J. K. Nyerere, *Cf.* H. GOULBOURNE, « Some aspects of ideological functions in the development of the post-colonial state in Tanzania », *Utafiti*, III (2), 1978, pp. 377-396.

101. D. BIGO, *Formes d'exercice du pouvoir et obéissance en Centrafrique (1966-1979). Éléments pour une théorie du pouvoir personnel*, Paris, Université de Paris-I, 1985, multigr.

102. *Cameroon Tribune* (Yaoundé), 20 févr. 1987. Pour le cas zaïrois, voir M.G. SCHATZBERG, *The Dialectics of Oppression in Zaïre*, Bloomington, Indiana University Press, 1988, chap. V.

103. Discours prononcé à Seguéla en 1978, cité par P.-H. SIRIEX, *Houphouët-Boigny, op. cit.*, pp. 379-380.

104. G.N. ANYOU MBIDA, « Longévité à notre cher président El Hadj Ahmadou Ahidjo à ce dixième anniversaire de notre indépendance », *La Presse du Cameroun* [Yaoundé], 31 déc. 1969 et 1er janv. 1970. Le début du poème – manifestement écrit par un « intellectuel » en mal de promotion sociale et politique – compare M. Ahidjo à Moïse ramenant les Juifs en Israël en dépit de leur découragement et de leurs erreurs. L'inspiration chrétienne est aussi évidente que le registre familial.

105. B. ANDERSON, *Imagined Communities. Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*, Londres, Verso, 1983, p. 122.
106. J. ILIFFE, *A Modern History of Tanganyika*, Cambridge, Cambridge University Press, 1979, pp. 208-210 et 530.
107. Sur la place du lingala dans la Deuxième République zaïroise, cf. C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zaïrian State, op. cit.*, pp. 152-157 et N.M. NGALASSO, « État des langues et langues de l'État au Zaïre », *Politique africaine*, 23, sept. 1986, pp. 7-27; pour une appréciation moins négative de la politique somalienne en matière de langue nationale, voir D. MORIN, « Le parcours solitaire de la Somalie », *ibid.*, pp. 57-66.
108. G. BALANDIER, « Problématique des classes sociales en Afrique noire », *Cahiers internationaux de sociologie*, XII (38), 1965, p. 139.
109. Ligne d'analyse que nous nous sommes efforcé de développer *in L'État au Cameroun, op. cit.;* « Permanence des élites traditionnelles et nouvelles formes de pouvoir », *Le Monde diplomatique*, nov. 1981, pp. 17-18; « Les sociétés africaines face à l'État », *Pouvoirs*, art. cité; « État et société civile en Afrique de l'Ouest. Note bibliographique », *Revue française de science politique*, XXXIII (4), août 1983, pp. 747-753 – en opposition au courant « radical » incarné, en particulier, par la *Review of African Political Economy* mais aussi à la thèse adverse de J.-F. MÉDARD et Y.-A. FAURÉ *in État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire, op. cit.*, Sur le « modèle de réciprocité », voir M. KILSON, *Political Change in a West African State. A Study of the Modernization Process in Sierra Leone*, Cambridge, Harvard University Press, 1966, pp. 259 et suiv., ainsi que D.B. CRUISE O'BRIEN, *Saints and Politicians, op. cit.*
110. M. G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre, op. cit.*, pp. 166-169.
111. J.D. Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit.*, pp. 163-164.
112. S.F. NADEL, *Byzance noire. Le royaume des Nupe du Nigeria*, Paris, Maspero, 1971, p. 224.
113. P.E. LOVEJOY, *Salt of the Desert Sun. A History of Salt Production and Trade in the Central Sudan*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986, pp. 255 et suiv.
114. J.S. SAUL, *The State and Revolution in Eastern Africa*, Londres, Heinemann, 1979, pp. 178, 182, 194.
115. E.P. THOMPSON, *The Making of the English Working Class*, New York, Vintage Books, 1963; E.K. TRIMBERGER, « E.P. Thompson : understanding the process of history » *in* T. SKOCPOL, ed., *Vision and Method in Historical Sociology*, Cambridge, Cambridge University Press, 1984, pp. 211-243.
116. M. HENRY, *Marx*, t. I : *Une Philosophie de la réalité*, Paris, Gallimard, 1976, pp. 235-236.
117. M. WEBER, *Economy and Society*, Berkeley, University of California Press, 1978, vol. II, pp. 927 et suiv.
118. G. BALANDIER, *Anthropo-logiques*, Paris, PUF, 1974, pp. 152-162; P. BOURDIEU, *Ce que parler veut dire. L'économie des échanges linguistiques*, Paris, Fayard, 1982, pp. 157-158; F. COOPER, « Africa and the world economy », *African Studies Review*, 24 (2-3), juin-sept. 1981, p. 19.

119. Reprise par G. BALANDIER, « Problématique des classes sociales en Afrique noire », art. cité, pp. 140-141 et *Sens et puissance*, Paris, PUF, 1971, pp. 279-280.
120. Voir, par exemple, R. SANDBROOK, R. COHEN, eds., *The Development of an African Working Class. Studies in Class Formation and Action*, Toronto, University of Toronto Press, 1975; M. AGIER, J. COPANS, A. MORICE, dir., *Classes ouvrières d'Afrique noire*, Paris, Karthala, ORSTOM, 1987; C. VAN ONSELEN, *Chibaro. African Mine Labour in Southern Rhodesia, 1900-1933*, Londres, Pluto Press, 1976; P.M. LUBECK, *Islam and Urban Labor in Northern Nigeria. The Making of a Muslim Working Class*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986; R. JEFFRIES, *Class, Power and Ideology in Ghana. The Railwaymen of Sekondi*, Cambridge, Cambridge University Press, 1978; B. FREUND, *The African Worker*, Cambridge, Cambridge University Press, 1988.
121. A. MORICE, « Commerce parallèle et troc à Luanda », *Politique africaine*, 17, mars 1985, p. 119.
122. D.-C. MARTIN, *Tanzanie, op. cit.*, p. 204. Voir également J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, pour la notion d' « alliance hégémonique ».
123. Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, « Classe dominante ou classe dirigeante? » *in* Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, dir., *État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire, op. cit.*, p. 146.
124. M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre, op. cit.*; R. PRICE, « Politics and culture in contemporary Ghana : the big-man small-boy syndrome », *Journal of African Studies*, I (2), été 1974, p. 176; A. GIDDENS, *The Class Structure of the Advanced Societies*, Londres, Hutchinson University Library, 1973.
125. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, pp. 183-185 et pp. 224-232 et « Les sociétés africaines face à l'État », art. cité.

الفصل السابع : تشكيل الكتلة التاريخية

1. C. BUCI-GLUCKSMANN, *Gramsci et l'État. Pour une théorie matérialiste de la philosophie*, Paris, Fayard, 1975, pp. 360 et suiv.
2. P. GINSBORG, « Gramsci and the era of bourgeois Revolution » *in* J.A. DAVIS, ed., *Gramsci and Italy's Passive Revolution*, Londres, Croom Helm, New York, Barnes and Noble Books, 1979, p. 48.
3. J. LONSDALE, « States and social processes in Africa : a historiographical survey », *African Studies Review*, XXIV (2-3), juin-sept. 1981, p. 201.
4. B. MOORE, Jr., *Les Origines sociales de la dictature et de la démocratie*, Paris, Maspero, 1969; A.F.K. ORGANSKI, *The Stages of Political Development*, New York, A.A. KNOPF, 1965.
5. P. GINSBORG, « Gramsci and the era of bourgeois revolution », *in* J.A. Davis, ed., *Gramsci and Italy's Passive Revolution, op. cit.*, p. 47.
6. A. GRAMSCI, *Note sul Machiavelli, sulla politica e sullo Stato moderno*, Turin, Einaudi, 1966, p. 60.
7. A. CABRAL, *Unité et lutte*, Paris, Maspero, 1980 (nouvelle édition); P. CHABAL, *Amilcar Cabral. Revolutionary Leadership and People's War*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983.

8. R. MICHELS, *Les Partis politiques. Essai sur les tendances oligarchiques des démocraties*, Paris, Flammarion, 1971, pp. 135 et 197.

9. Cité par Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, « Classe dominante ou classe dirigeante? », *in* Y.-A. FAURÉ, J.-F. MÉDARD, dir., *État et bourgeoisie en Côte d'Ivoire*, Paris, Karthala, 1982, p. 129. Le programme de M. Houphouët-Boigny lors des élections du 21 octobre 1945 est reproduit *in* J. BAULIN, *La Politique intérieure d'Houphouët-Boigny*, Paris, Eurafor Press, 1982, annexe IV.

10. R.W. JOHNSON, « The Parti démocratique de Guinée and the Mamou " deviation " », *in* C. ALLEN, R.W. JOHNSON, eds., *African Perspectives*, Cambridge, Cambridge University Press, 1970, pp. 347-369; J.-P. ALATA, *Prison d'Afrique. 5 ans dans les geôles de Guinée*, Paris, Le Seuil, 1976, pp. 70-75; I. BABA KAKÉ, *Sékou Touré, le héros et le tyran*, Paris, Éd. Jeune Afrique, 1987.

11. A.R. Zolberg, *One-Party Government in the Ivory Coast*, Princeton, Princeton University Press, 1964, pp. 152 et suiv., 188 et suiv., 208 et suiv., 250, 278.

12. Discours de M. Houphouët-Boigny, Abidjan, 7 sept. 1958, cité par J. BAULIN, *La Politique intérieure, op. cit.*, p. 100.

13. L. GGAGBO, *Côte d'Ivoire. Économie et société à la veille de l'indépendance (1940-1960)*, Paris, L'Harmattan, 1982 et *Côte d'Ivoire. Pour une alternative démocratique*, Paris, L'Harmattan, 1983; M. AMONDJI, *Félix Houphouët-Boigny et la Côte d'Ivoire. L'envers d'une légende*, Paris, Karthala, 1984.

14. A.R. ZOLBERG, *One-Party Government, op. cit.*

15. J. BAULIN, *La Politique africaine d'Houphouët-Boigny*, Paris, Eurafor Press, 1980.

16. J. BAULIN, *La Politique intérieure..., op. cit.*, pp. 128 et suiv.

17. *Ibid.*, pp. 153 et suiv.; M.A. COHEN, *Urban Policy and Political Conflict in Africa. A Study of the Ivory Coast*, Chicago, The University of Chicago Press, 1974, pp. 174 et suiv., 196 et suiv.

18. *Fraternité-Matin* (Abidjan), 3 oct. 1980; J.-F. MÉDARD, « Jeunes et aînés en Côte d'Ivoire. Le VIIe Congrès du PDCI-RDA », *Politique africaine*, 1, janv. 1981, pp. 102-113.

19. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1979.

20. C. COULON, « Élections, factions et idéologies au Sénégal », *in* CEAN-CERI, *Aux urnes l'Afrique! Élections et pouvoirs en Afrique noire*, Paris, Pedone, 1978, p. 172. Voir également F.M. HAYWARD, S.N. GROVOGUI, « Persistence and change in Senegalese electoral processes », *in* F.M. HAYWARD, ed., *Elections in independent Africa*, Boulder, Westview Press, 1987, pp. 248 et 254.

21. D.B. CRUISE O'BRIEN, « Les élections sénégalaises du 27 février 1983 », *Politique africaine*, 11, sept. 1983, p. 8. Pour décrire la politique de libéralisation de MM. Senghor et Abdou Diouf, R. FATTON Jr. recourt, de manière théoriquement assez contestable, aux notions gramsciennes de « crise organique » et de « révolution passive » (« The democratization of Senegal (1976-1983) : " passive revolution " and the democratic limits of liberal democracy », Los Angeles, XXVIIe Congrès de l'African Studies Association, 1984, multigr. et « Organic crisis, organic

intellectuals and the Senegalese passive revolution », Nouvelle-Orléans, XXVIIe Congrès de l'African Studies Association, 1985, multigr.).

22. A. SYLLA, « De la grève à la réforme. Luttes enseignantes et crise sociale au Sénégal », *Politique africaine*, 8, déc. 1982, pp. 61-73.

23. *Independent Kenya*, Londres, Zed Press, 1982, *passim*.

24. J.D. BARKAN, J.J. OKUMU, « Patrons, machines et élections au Kenya », *in* CEAN-CERI, *Aux urnes l'Afrique! op. cit.*, pp. 132-134.

25. Sources : entretiens. Voir J.-C. WILLAME, « Chronique d'une opposition politique : l'UDPS (1978-1987) », *Les Cahiers du CEDAF*, 7-8, déc. 1987, pp. 1-118 et N. Karl I BOND, *Mobutu ou l'incarnation du mal zaïrois*, Londres, Rex Collings, 1982.

26. Cité *in* R. DUMONT, *Pour l'Afrique, j'accuse*, Paris, Plon, 1986, p. 44.

27. A. ADAMS, *La Terre et les gens du Fleuve*, Paris, L'Harmattan, 1985, chap. VIII, G. HESSELING, *Histoire politique du Sénégal. Institutions, droit et société*, Paris, Karthala, Leiden, Afrika-Studiecentrum, 1985, pp. 260-261 et 316-320; J. COPANS, « From Senegambia to Senegal : the evolution of peasantries », *in* M.A. KLEIN, ed., *Peasants in Africa. Historical and Contemporary Perspectives*, Beverly Hills, Sage Publications, 1980, pp. 77-103.

28. Voir par exemple J. CHAMPAUD, *Villes et campagnes du Cameroun de l'Ouest*, Paris, ORSTOM, 1983, pp. 235-259; D. DESJEUX, *Stratégies paysannes en Afrique noire. Le Congo (Essai sur la gestion de l'incertitude)*, Paris, L'Harmattan, 1987.

29. M. VON FREYHOLD, *Ujamaa villages in Tanzania. Analysis of a Social Experiment*, Londres, Heinemann, 1979, pp. 72-77; G. HYDEN, *Beyond Ujamaa in Tanzania. Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry*, Londres, Heinemann, 1980, p. 106; D.-C. Martin, *Tanzanie. L'invention d'une culture politique*, Paris, Presses de la Fondation des sciences politiques, Karthala, 1988, chap. VII et XIV.

30. Pour reprendre la célèbre expression de G. HYDEN, *Beyond Ujamaa in Tanzania, op. cit.*

31. R. JEFFRIES, *Class, Power and Ideology in Ghana. The Railwaymen of Sekondi*, Cambridge, Cambridge University Press, 1978; R. SANDBROOK, R. COHEN, eds., *The Development of an African Working Class. Studies in Class Formation and Action*, Toronto, University of Toronto Press, 1975; I. TOURÉ, *Le Travail en Côte d'Ivoire : du collectivisme de fait à la participation provoquée*, Abidjan, Faculté des lettres et sciences humaines, 1978, multigr. et « L'UGTCI et le "développement harmonieux". Un syndicalisme anticonflits? », *Politique africaine*, 24, déc. 1986, pp. 79-90; D.-C. MARTIN, *Tanzanie, op. cit.*, pp. 100 et suiv.; P. MIHYO, »Expériences autogestionnaires dans l'industrie tanzanienne », *Politique africaine*, 8, déc. 1982, pp. 44-60.

32. M. CAHEN, *Mozambique. La Révolution implosée*, Paris, L'Harmattan, 1987, p. 28. *Cf.*, du même auteur, « État et pouvoir populaire dans le Mozambique indépendant », *Politique africaine*, 19, sept. 1985, pp. 52 et suiv., et « Corporatisme et colonialisme : approche du cas mozambicain, 1933-1979. II. Crise et survivance du corporatisme colonial, 1960-1979 », *Cahiers d'études africaines*, 93, XXIV (1), 1984, pp. 5-24.

33. W.G. CLARENCE-SMITH, « Class structure and class struggles in Angola in the 1970 », *Journal of Southern African Studies*, VII (1), oct. 1980, pp. 109-126; M. CAHEN, *Syndicalisme urbain, luttes ouvrières et questions ethniques : Luanda (Angola) : 1974-1977/1981. Notes sur une recherche*, Paris, L.A. Tiers-Monde, Afrique, 1985, multigr.

34. M. CAHEN, « État et pouvoir populaire dans le Mozambique indépendant », art. cité; N. CHAZAN, « Politics and the State in Ghana : a third decade reassment », *Conference on West African States since 1976*, Londres, Center for African Studies, School of Oriental and African Studies, 1987, multigr.; P. LABAZÉE, « Réorganisation économique et résistances sociales. La question des alliances au Burkina », *Politique africaine*, 20, déc. 1985, pp. 10-28; R. OTAYEK, « Burkina Faso : quand le tambour change de rythme, il est indispensable que les danseurs changent de pas », *Politique africaine*, 28, déc. 1987, pp. 116-123; « Discours populistes, mouvements populaires », *Politique africaine*, 8, déc. 1982, pp. 3-102.

35. M. CHEGE, « A tale of two slums : electoral politics in Mathare and Dagoretti », *Review of African Political Economy*, 20, janv.-avr. 1981, pp. 74-88; G. MAINET, *Douala. Croissance et servitudes*, Paris, L'Harmattan, 1985, pp. 474 et suiv.; L. BRET, « La zone Nylon à Douala », *Projet*, 162, 1982, pp. 163-174; M. ROUMY, « L'animation, sa place, son rôle dans les problèmes actuels d'intégration et de cohésion sociales au quartier Nylon » et L. BARBEDETTE, « Formation non conventionnelle au service de l'animation urbaine (quartier Nylon – Douala) », *Session de formation sur l'environnement urbain en Afrique intertropicale de l'IDEP*, Douala, 1973, multigr., D. FASSIN, E. JEANNÉE, G. SALEM, M. REVILLON, « Les enjeux sociaux de la participation communautaire. Les comités de santé à Pikine (Sénégal) », *Sciences sociales et santé*, IV (3-4), nov. 1986, pp. 205-221.

36. Voir par exemple S. BAGAYOGO, « L'État au Mali. Représentation, autonomie et mode de fonctionnement », *in* E. TERRAY, dir., *L'État contemporain en Afrique*, Paris, L'Harmattan, 1987, pp. 107-110; J. FAME NDONGO, *Le Prince et le scribe. Lecture politique et esthétique du roman négro-africain postcolonial*, Paris, Berger-Levrault, 1988.

37. J. GOODY, *La Raison graphique. La domestication de la pensée sauvage*, Paris, Éditions de Minuit, 1979, chap. II.

38. T. O. RANGER, « Religious movements and politics in sub-saharan Africa », Nouvelle-Orléans, XXVII[e] Congrès de l'African Studies Association, 1985, multigr.

39. W. M.J. VAN BINSBERGEN, *Religious Change in Zambia. Exploratory Studies*, Londres, KPI, 1981; M. SCHOFFELEERS, « Economic change and religious polarization in an african rural district », *in* Centre of African Studies, *Malawi, an Alternative Pattern of Development*, Edinburgh, University of Edinburgh, 1985, pp. 189-242. Voir également le curieux essai de G.C. MUTISO, *Kenya. Politics, Policy and Society*, Nairobi, East African Litterature Bureau, 1975, chap. I.

40. *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 10 janv. 1986, p. 85.

41. G. DAUCH, D. MARTIN, *L'héritage de Kenyatta. La transition politique au Kenya. 1975-1982*, Paris, L'Harmattan, Presses Universitaires d'Aix-Marseille, 1985, p. 128.

42. Dossier 381, « Église chrétienne », Bruxelles, CEDAF (sur le conflit entre M. Mobutu et le cardinal Malula); P. CHAMAY, « L'Église au Burundi. Un conflit peut en cacher un autre », *Études*, fév. 1987, pp. 158-170; J.-P. CHRÉTIEN, A. QUICHAOUA, « Burundi, d'une République à l'autre », *Politique africaine*, 29, mars 1988, pp. 87-94; J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit., passim* et « Les rapports entre les Églises et l'État du Cameroun de 1958 à 1971 », *Revue française d'études politiques africaines*, 80, août 1972, pp. 79-104.

43. M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre*, New York, Africana Publishing Company, 1980, p. 50. Voir également « Essai de profil des prêtres de l'an 2000 au Zaïre. Message du cardinal Malula », *La Documentation catholique*, 1er mai 1988, pp. 463-469.

44. Voir en particulier D.B. CRUISE O'BRIEN, *The Mourides of Senegal*, Oxford, Clarendon Press, 1971; J. COPANS, *Les Marabouts de l'arachide*, Paris, Le Sycomore, 1980; C. COULON, *Le Marabout et le prince. Islam et pouvoir au Sénégal*, Paris, Pedone, 1981.

45. C.S. WHITAKER, JR., *The Politics of Tradition. Continuity and Change in Northern Nigeria. 1946-1966*, Princeton, Princeton University Press, 1970, p. 315; P.M. LUBECK, *Islam and Urban Labor in Northern Nigeria : the Making of a Muslim Working Class*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986, pp. 35-36.

46. R. DELVAL, *Les Musulmans du Togo*, Paris, Publications orientalistes de France, 1980; J.-L. TRIAUD, « L'islam et l'État en République du Niger (1974-1981) », *in* O. CARRÉ, dir., *L'Islam et l'État dans le monde d'aujourd'hui*, Paris, PUF, 1982, pp. 246-257; F. CONSTANTIN, « Minorité religieuse et luttes politiques dans l'espace ougandais », *Politique africaine*, 4, nov. 1981, pp. 71-89; C. COULON, *Les Musulmans et le pouvoir en Afrique noire*, Paris, Karthala, 1983, chap. IV; M. LOBE EWANE, « Des intégristes entre le marabout et le prince. La montée du discours fondamentaliste musulman au Sénégal », *Le Monde diplomatique*, avr. 1985, p. 15. Pour un cas assez différent, voir R. OTAYEK, « La crise de la communauté musulmane de Haute-Volta. L'islam voltaïque entre réformisme et tradition, autonomie et subordination », *Cahiers d'études africaines*, 95, XXVIV-3, 1984, pp. 299-320.

47. J. MACCRACKEN, *Politics and Christianity in Malawi. 1875-1940. The Impact of the Livingstonia Mission in the Northern Province*, Cambridge, Cambridge University Press, 1977, chap. VIII.

48. S. ASCH, *L'Église du prophète Kimbangu. De ses origines à son rôle actuel au Zaïre*, Paris, Karthala, 1983; W. MACGAFFEY, *Modern Kongo Prophets, op. cit.*

49. Discours d'Augustin Denise, 1er novembre 1968, cité *in* C. PIAULT, dir., *Prophétisme et thérapeutique. Albert Atcho et la communauté de Bregbo*, Paris, Hermann, 1975, pp. 70-72.

50. A. ZEMPLENI, « De la persécution à la culpabilité » et M. AUGÉ, « Logique lignagère et logique de Bregbo », *ibid.*, pp. 153-236.

51. A l'instar de ce qu'affirme, après d'autres, G. HYDEN, *No Shortcuts to Progress. African Development Management in Perspective*, Londres, Heinemann, 1983, p. 19.

52. J. MACCRACKEN, *Politics and Christianity in Malawi, op. cit.*, chap. VIII; W. MACGAFFEY, *Modern Kongo Prophets, op. cit.*, chap. III et IV.

53. *Africa Confidential*, 25 (21), 17 oct. 1984; *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 27 févr. 1987, p. 474 et 12 févr. 1988, p. 375. Voir également, au sujet du Congo, M.-E. GRUENAIS, D. MAYALA, « Comment se débarrasser de l' " inefficacité symbolique " de la médecine traditionnelle? », *Politique africaine*, 31, oct. 1988, pp. 51-61; A. KOUVOUAMA, « A chacun son prophète! », *ibid.*, pp. 62-65; J. TONDA, « Marx et l'ombre des fétiches. Pouvoir local contre *ndjobi* dans le Nord-Congo », *ibid.*, pp. 73-83.

54. Dossier 404/3, « religion », CREDU, Nairobi (en particulier *The Standard* (Nairobi), 23 avr. 1984, 30 mai 1984, 12 juil. 1984, 17 juil. 1984; *Daily Nation* (Nairobi), 9 déc. 1982, 13 août 1985; *Nairobi Times* (Nairobi), 9 déc. 1982); W.M.J. VAN BINSBERGEN, *Religious Change in Zambia, op. cit.*; W.M.J. VAN BINSBERGEN, M. SCHOFFELEERS, eds., *Theoretical Explorations in African Religion*, Londres, KPI, 1985; A. WIPPER, *Rural Rebels. A Study of two Protest Movements in Kenya*, Nairobi, Oxford University Press, 1977; G.S. WERE, « Politics, religion and nationalism in Western Kenya, 1942-1962 : Dini ya Msambwa revisited », *in* B.A. OGOT, ed., *Politics and Nationalism in Colonial Kenya*, Nairobi, East African Publishing House, 1972, pp. 85-104.

55. E. DE ROSNY, *Les Yeux de ma chèvre*, Paris, Plon, 1981; J.-M. GIBBAL, *Tambours d'eau*, Paris, Le Sycomore, 1982.

56. Voir à ce propos les commentaires de H. PORTELLI, *Gramsci et le bloc historique*, Paris, PUF, 1972; de C. BUCI-GLUCKSMANN, *Gramsci et l'État, op. cit.*, p. 75; de M.-A. MACCIOCHI, *Pour Gramsci*, Paris, Le Seuil, 1974; de C. MOUFFE, « Hegemony and ideology in Gramsci », *in* C. MOUFFE, ed., *Gramsci and Marxist Theory*, Londres, Routledge and Kegan Paul, 1979, p. 201.

57. Sur ce point, *cf.* H. PORTELLI, *Gramsci et le bloc historique, op. cit.*, pp. 86-89.

58. A. GIDDENS, *Central Problems in Social Theory. Action, Structure and Contradiction in Social Analysis*, Londres, MacMillan, 1979, p. 206.

59. F. BRAUDEL, *L'Identité de la France. Espace et histoire*, Paris, Arthaud, Flammarion, 1986, p. 278.

60. Voir, sur ces différents exemples, C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zaïrian State*, Madison, The University of Wisconsin Press, 1985, pp. 152 et suiv.; E. M'BOKOLO, « La triple stratification zaïroise », *Le Monde diplomatique*, nov. 1981, p. 21; M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre, op. cit.*, p. 91; F. GAULME, « Succès et difficultés des pays des Grands Lacs : le Burundi », *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 24 juil. 1987, p. 2007; R.A. JOSEPH, *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria. The Rise and Fall of the Second Republic*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987; *Africa Confidential*, 28 (22), 4 nov. 1987; *ibid.*, 28 (5), 4 mars 1987.

61. *Cf.* notamment J.-P. CHAUVEAU et J.-P. DOZON, « Colonisation, économie de plantation et société civile en Côte d'Ivoire », *Cahiers ORSTOM, série Sciences humaines*, XXI (1), 1985, pp. 63-80 et « Au cœur des ethnies ivoiriennes... l'État », *in* E. TERRAY, dir., *L'État contemporain en Afrique*, Paris, L'Harmattan, 1987, pp. 221-296.

62. Voir, par exemple, C.M. TOULABOR, *Le Togo sous Eyadema*, Paris, Karthala, 1986; H. OSSEBI, *Affirmation ethnique et discours idéo-*

logique au Congo. Essai d'interprétation*, Paris, Université René-Descartes, 1982, multigr.

63. J.-P. CHAUVEAU, J.-P. DOZON, « Au cœur des ethnies ivoiriennes... l'État », *in* E. TERRAY, dir., *L'État contemporain en Afrique, op. cit.*, p. 269.

64. J.-F. BAYART, *La Politique africaine de François Mitterrand*, Paris, Karthala, 1984, pp. 140 et suiv.

65. Voir notamment N. SWAINSON, *The Development of Corporate Capitalism in Kenya. 1918-1977*, Londres, Heinemann, 1980.

66. C. BUCI-GLUCKSMANN, *Gramsci et l'État, op. cit.*, p. 75.

67. *Cahiers de prison*, VII, paragr. 28, *in* A. GRAMSCI, *Cahiers de prison*, vol. II : *Cahiers 6, 7, 8, 9*, Paris, Gallimard, 1983.

68. A. GRAMSCI, *Il Risorgimento*, Turin, Einaudi, 1966, p. 191.

69. Manifeste du Parti de la solidarité sénégalaise, *Dakar-Matin*, 2 févr. 1959 et *Solidarité* (Dakar), 6, 29 août 1959, cités *in* C. COULON, *Le Marabout et le Prince, op. cit.*, pp. 216-217.

70. Propos cités par P.-H. SIRIEX, *Houphouët-Boigny ou la sagesse africaine*, Paris, Nathan, Abidjan, Les Nouvelles Éditions africaines, 1986, pp. 185 et 193. Voir également A.R. ZOLBERG, *One-Party Government in the Ivory Coast, op. cit.*, pp. 234 et suiv. et, pour le cas de Léon Mba, F. GAULME, *Le Gabon et son ombre*, Paris, Karthala, 1988, pp. 133-134.

71. Propos cités par J.-F. BAYART, *La Politique africaine de François Mitterrand, op. cit.*, p. 140.

72. J.-M. KALFLÈCHE, « Comment Cheysson est devenu "la bête noire" des Africains », *Le Quotidien de Paris*, 17 août 1983 et « Mitterrand l'Africain : le risque de l'incohérence », *ibid.*, 3 nov. 1981.

73. P.-H. SIRIEX, *Houphouët-Boigny, op. cit.*, p. 88.

74. C. et A. DARLINGTON, *African Betrayal*, New York, David McKay, 1968, p. 115-121.

75. J.-F. BAYART, *La Politique africaine de François Mitterrand, op. cit.*

76. G. DURUFLÉ, *L'Ajustement structurel en Afrique (Sénégal, Côte d'Ivoire, Madagascar)*, Paris, Karthala, 1988 et C. FREUD, *Quelle coopération? Un bilan de l'aide au développement*, Paris, Karthala, 1988.

77. J.-P. CHAUVEAU, J.-P. DOZON, « Au cœur des ethnies ivoiriennes... l'État » *in* E. TERRAY, dir., *L'État contemporain en Afrique, op. cit.*, p. 221-296.

78. J. BAULIN, *La politique africaine d'Houphouët-Boigny, op. cit.*

79. Mouvement de redressement national, *Gabon : livre blanc. 1981*, s.l., s.d., multigr., p. 29 (souligné par nous).

80. J.-F. MÉDARD, « Charles Njonjo : portrait d'un "big man" au Kenya », *in* E. TERRAY, dir., *L'État contemporain en Afrique, op. cit.*, p. 55.

81. Voir J. ILIFFE, *The Emergence of African Capitalism*, Londres, MacMillan, 1983 et P.M. LUBECK, *Islam and Urban Labor in Northern Nigeria, op. cit.*

82. N. CHAZAN, *An Anatomy of Ghanaian Politics : Managing Political Recession. 1969-1982*, Boulder, Westview Press, 1982; H.B. HANSEN, M. TWADDLE, eds., *Uganda now. Between Decay and Development*,

Londres, James Currey, Athen, Ohio University Press, Nairobi, Heinemann, 1988.

83. M. Cahen, *Mozambique, op. cit.*

84. *Africa Confidential*, 29 (3), 5 févr. 1988; J.-C. Willame, « Zaïre : système de survie et fiction d'État », *Canadian Journal of African Studies*, 18 (1), 1984, pp. 83-88; J. MacGaffey, *Entrepreneurs and Parasites; the Struggle for Indigenous Capitalism in Zaïre*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987, chap. vi.

85. « Les puissances moyennes et l'Afrique », *Politique africaine*, 10, juin 1983, pp. 3-74.

86. J. Okello, *Revolution in Zanzibar*, Nairobi, East African Publishing House, 1967; A. Sesay, « Le coup d'État au Liberia. Facteurs internes et effets régionaux », *Politique africaine*, 7, sept. 1982, pp. 91-106; Y.-A. Fauré, « Ouaga et Abidjan : divorce à l'africaine? Les raisons contre la raison », *Politique africaine*, 20, déc. 1985, pp. 78-86.

87. *Africa Confidential*, 28 (4), 2 déc. 1987.

88. *Ibid.*; C. Coulon, *Le Marabout et le prince, op. cit.*, pp. 259 et suiv. et *Les Musulmans et le pouvoir en Afrique noire, op. cit.*, chap. v; J.H. Paden, *Religion and Political Culture in Kano*, Los Angeles, University of California Press, 1973.

89. Sources : entretiens et observation personnelle.

90. M. Kilson, *Political Change in a West African State. A Study of the Modernization Process in Sierra Leone*, Cambridge, Harvard University Press, 1966.

91. G. Dauch, D. Martin, *L'Héritage de Kenyatta, op. cit.*, chap. vii et viii.

92. M. Vovelle, *Idéologies et Mentalités*, Paris, Maspero, 1982, pp. 321 et suiv.

93. G. Dupré, *Un ordre et sa destruction*, Paris, ORSTOM, 1982, pp. 366 et suiv.

94. E. de Rosny, *Les Yeux de ma chèvre, op. cit.*, p. 93. Pour des représentations similaires, voir W. MacGaffey, *Modern Kongo Prophets, op. cit.*, pp. 130-140.

95. Voir, par exemple, les notions de *sama* (« chez les Blancs ») au Togo pour désigner le Sud développé et ceux qui y travaillent (C.M. Toulabor, *Le Togo, op. cit.*, p. 37); de « pays des Blancs » pour nommer en pays maka la ville (P. Geschiere, *Village communities and the State. Changing Relations among the Maka of Southeastern Cameroon since the Colonial Conquest*, Londres, KPI, 1982, p. 206); de *Kôgo mindélé* (« ceux qui se croient les Blancs du Congo ») dans le Haut-Congo pour désigner les Bakongo (G. Balandier, *Sociologie actuelle de l'Afrique noire*, Paris, PUF, 1971, nouvelle éd., p. 293; de *Kimundele* (européen, par opposition à *kindombe*, noir) et de *Mputu*(Europe) chez les Bakongo de Matadi au Zaïre (W. MacGaffey, *Modern Kongo Prophets, op. cit.*, pp. 97 et 130-140).

الجزء الثالث
التحرك السياسي

الفصل الثامن: أصحاب مشروعات وزمرات وشبكات سياسية

1. C. MOUFFE, ed., *Gramsci and Marxist Theory*, Londres, Routledge and Kegan Paul, 1979.
2. E.P. THOMPSON, *The Making of the English Working Class*, Londres, Victor Gollancz, 1963.
3. *L'Invention du quotidien*, M. DE CERTEAU, vol. I: *Arts de faire* et L. GIARD, P. MAYOL, vol. II: *Habiter, cuisiner*, Paris, Union générale d'éditions, 1980. Voir par exemple R. DE MAXIMY, *Kinshasa, ville en suspens. Dynamique de la croissance et problèmes d'urbanisme. Approche sociopolitique*, Paris, ORSTOM, 1984; A. BONNASSIEUX, *L'Autre Abidjan. Chronique d'un quartier oublié*, Abidjan, INADES, Paris, Karthala, 1987; P. ANTOINE, A. DUBRESSON, A. MANOU-SAVINA, *Abidjan « côté cours »*, Paris, ORSTOM, Karthala, 1987.
4. J.-F. BAYART, « Le politique par le bas en Afrique noire. Questions de méthode », *Politique africaine*, 1, janv. 1981, pp. 53-82.
5. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1979, pp. 256 et suiv. et « La revanche des sociétés africaines », *Politique africaine*, 11, sept. 1983, pp. 95-127; R. COHEN, « Resistance and Hidden Forms of Consciousness amongst African Workers », *Review of African Political Economy*, 19, sept.-déc. 1980, pp. 8-22.
6. M. DE CERTEAU, *L'Invention du quotidien*, vol. I, *Arts de faire*, *op. cit.*
7. B. VERHAEGEN, *Rébellions au Congo*, Bruxelles, Kinshasa, CRISP, INEP, IRES, 1966 et 1969.
8. R. BUIJTENHUIJS, *Le Frolinat et les guerres civiles du Tchad (1977-1984)*, Paris, Karthala, Leiden, Afrika-Studiecentrum, 1987. Sur le régime de Yoweri Museveni, *cf.* G. PRUNIER, « Le phénomène NRM en Ouganda. Une expérience révolutionnaire originale », *Politique africaine*, 23, sept. 1986, pp. 102-114 et « La réforme économique ougandaise de mai 1987 », *ibid.*, 28, déc. 1987, pp. 129-134.
9. A. PEACE, « Prestige power and legitimacy in a modern Nigerian town », *Canadian Journal of African Studies*, 13 (1-2), 1979, pp. 26-51; P.C.W. GUTKIND, « The view from below: political consciousness of the urban poor in Ibadan », *Cahiers d'études africaines*, 57, XV (1), 1975, pp. 5-35; M. PEIL, *Nigerian Politics. The People's View*, Londres, Cassel, 1976; C.M. TOULABOR, « L'énonciation du pouvoir et de la richesse chez les jeunes " conjoncturés " de Lomé (Togo) », *Revue française de science politique* 35 (3), juin 1985, pp. 446-458.

10. J.-F. BAYART, « Les sociétés africaines face à l'État », *Pouvoirs*, 25, avr. 1983, pp. 23-39; C. COULON, *Les Musulmans et le pouvoir en Afrique noire*, Paris, Karthala, 1983, ainsi que – pour des exemples extra-africains – M. CHAUI, « Le Brésil et ses phantasmes », *Esprit*, oct. 1983, pp. 200 et suiv.; H. BÉJI, *Le Désenchantement national*, Paris, Maspero, 1982; J.-L. DOMENACH, « Chine : la victoire ambiguë du vieil homme », *Revue française de science politique*, 35 (3), juin 1985, pp. 374-400; B. JOBERT, « La crise de l'État indien », *Économie et humanisme*, 266, juil.-août 1982, pp. 17-27; S. UWAIS, « Sur quelques modes égyptiens de résistance à l'oppression et aux épreuves », *Modes populaires d'action politique*, 2, 1984, pp. 3-11; M.P. MARTIN, s.j., « Égypte : les modes informels du changement », *Études*, avr. 1980, pp. 435-452.

11. C. VAN ONSELEN, *Chibaro. African Mine Labour in Southern Rhodesia. 1900-1933*, Londres, Pluto Press, 1976; F. COOPER, *On the African Waterfront. Urban Disorder and the Transformation of Work in Colonial Mombasa*, New-Haven, Yale University Press, 1987; P.M. LUBECK, *Islam and Urban Labor in Northern Nigeria. The Making of a Muslim Working Class*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986; A. PEACE, *Choice, Class and Conflict. A Study of Southern Nigerian Factory Workers*, Londres, Harvester Press, 1979; M. PEIL, *The Ghanaian Factory Worker*, Cambridge, Cambridge University Press, 1970; R. JEFFRIES, *Class, Ideology and Power in Africa : the Railwaymen of Sekondi*, Cambridge, Cambridge University Press, 1978; B. FREUND, *The African Worker*, Cambridge, Cambridge University Press, 1988; R. SANDBROOK, R. COHEN, eds., *The Development of an African Working Class*, Londres, Longman, 1975; M. AGIER, J. COPANS, A. MORICE, dir., *Classes ouvrières d'Afrique noire*, Paris, Karthala, 1987.

12. T. RANGER, *Peasant Consciousness and Guerilla War in Zimbabwe. A Comparative Study*, Londres, James Currey, Berkeley, University of California Press, 1985.

13. A. GIDDENS, *The Class Structure of the Advanced Societies*, Londres, Hutchinson University Library, 1973, p. 132.

14. D. AUSTIN, « Introduction » *in* D. AUSTIN, R. LUCKHAM, eds., *Politicians and Soldiers in Ghana. 1966-1972*, Londres, Franck Cass, 1975, pp. 7-12.

15. Voir par exemple l'itinéraire de R. SANDBROOK, de *The Development of an African Working Class* (en collaboration avec R. COHEN, *op. cit.*) et de *The Politics of Basic Needs. Urban Aspects of Assaulting Poverty in Africa* (Toronto, University of Toronto Press, 1982) à *The Politics of Africa's Economic Stagnation* (Cambridge, Cambridge University Press, 1985), en passant par « Patrons, clients and factions : new dimensions of conflict analysis in Africa », *Canadian Journal of Political Science*, 5 (1), mars 1972, pp. 104-119. C'est certainement R. Lemarchand qui a analysé avec le plus de constance et de rigueur cette dimension factionnelle de la vie politique au sud du Sahara (voir notamment « Political clientelism and ethnicity in tropical Africa : competing solidarities in nation-building », *American Political Science Review*, LXVI (1), mars 1972, pp. 68-90; S.N. EISENSTADT, R. LEMARCHAND, eds., *Political clientelism, Patronage and Development*, Beverly Hills, Sage Publications, 1981; « Bringing factions back into the state » *in* NZONGOLA-

NTALAJA, ed., *The Crisis in Zaïre : Myth and Realities*, Trenton, Africa World Press, 1982, pp. 51-66).

16. A. PRZEWORSKY, « Proletariat into a class : the process of class formation from Karl Kautsky's *The Class Struggle* to recent controversies », *Politics and Society*, 7, 1977, pp. 343-401 (fréquemment cité par certains auteurs africanistes, en particulier l'historien F. COOPER).

17. D.B. CRUISE O'BRIEN, *Saints and Politicians. Essays in the Organization of a Senegalese Peasant Society*, Cambridge, Cambridge University Press, 1975, chap. v. Voir également C. COULON, *Le Marabout et le Prince. Islam et pouvoir au Sénégal*, Paris, Pedone, 1981 et « Élections, factions et idéologies au Sénégal » *in* CEAN, CERI, *Aux urnes l'Afrique! Élections et pouvoirs en Afrique noire*, Paris, Pedone, 1978, pp. 149-186; W.G. FOLTZ, « Social structure and political behavior of Senegalese elites », *Behavior Science Notes*, 4 (2), 1969, pp. 145-163; O.B. DIOP, *Les Héritiers d'une indépendance*, Dakar, Nouvelles Éditions africaines, 1982, p. 95.

18. Parti socialiste du Sénégal, Groupe d'études et de recherches, *Séminaire sur le thème : les tendances et les clans*, Dakar, 1er déc. 1984, multigr., p. 7; *Le Soleil* (Dakar), 3 déc. 1984 et *Muntu-Dimanche* (Dakar), 19, déc. 1986, p. 2. Voir également les règles édictées par le Secrétariat général du Parti pour la vente des cartes, Parti socialiste du Sénégal, circulaire sur la vente des cartes, Dakar, 28 mars 1984, nº 001/84/SG/PS, multigr., complétée par les circulaires du 4 mai 1984, nº 02/84/SG/PS et du 3 fév. 1986, nº 011/85/SG/PS.

19. A. DIOUF, secrétaire général, *Rapport de politique générale. Le PS, parti de développement*, Dakar, congrès ordinaire du Parti socialiste du Sénégal, 20-21 déc. 1986, multigr., pp. 56-58.

20. D.B. CRUISE O'BRIEN, « Senegal » *in* J. DUNN, ed., *West African States. Failure and Promise. A Study in Comparative Politics*, Cambridge, Cambridge University Press, 1978, pp. 187-188.

21. Parti socialiste du Sénégal, Groupe d'études et de recherche, *Séminaire sur le thème : les tendances et les clans, op. cit.*, pp. 5-6.

22. *Ibid.*, p. 4.

23. J. SCHMITZ, « Un politologue chez les marabouts », *Cahiers d'études africaines*, 91, XXIII (3), 1983, pp. 332 et 335.

24. Voir en particulier E.S. NDIONE, *Dynamique urbaine d'une société en grappe : un cas, Dakar*, Dakar, ENDA, 1987 et D. FASSIN, E. JEANNÉE, G. SALEM, M. RÉVEILLON, « Les enjeux sociaux de la participation communautaire. Les comités de santé à Pikine (Sénégal) », *Sciences sociales et santé*, IV (3-4), nov. 1986, pp. 205-221. Sur les luttes factionnelles au sein des confréries islamiques, *cf.* C. COULON, *Le Marabout et le Prince, op. cit.*, pp. 244 et suiv.

25. J. SCHMITZ, « Un politologue chez les marabouts », art. cité, pp. 334-335. Pour une analyse plus nuancée, refusant de réduire les conflits politiques du royaume d'Oyo, au Nigeria, à des conflits entre lignages, *cf.* R. LAW, « Making sense of a traditional narrative : political disintegration in the kingdom of Oyo », *Cahiers d'études africaines*, 87-88, XXII (3-4), 1982, p. 396.

26. D. MARTIN, G. DAUCH, *L'Héritage de Kenyatta. La transition politique au Kenya. 1975-1982*, Aix, Presses universitaires d'Aix-Marseille, Paris, L'Harmattan, 1985, p. 101.

27. *Ibid.*, *passim*; *Weekly Review* (Nairobi), 1978-1986; Dossiers 140/221 « Élites politiques : Charles Njonjo », et 404/3 « Religion », Nairobi, CREDU, 1980-1984; R. SANDBROOK, « Patrons, clients and factions », art. cit.; J.D. BARKAN, J.J. OKUMU, « Patrons, machines et élections au Kenya » *in* CEAN, CERI, *Aux urnes l'Afrique!, op. cit.*, pp. 119-147; G. HYDEN, C. LEYS, « Elections and politics in single party systems : the case of Kenya and Tanzania », *British Journal of Political Science*, 2 (4), oct. 1972, pp. 389-420; D. BOURMAUD, *Le Système politique du Kenya : centre et périphérie*, Bordeaux, Institut d'études politiques, s.d. (1985), multigr., pp. 261 et suiv.

28. M. SZEFTEL, « The political process in post-colonial Zambia : the structural bases of factional conflict » *in* Centre of African Studies, *The Evolving Structure of Zambia Society*, Edinburgh, University of Edinburgh, 1980, multigr., pp. 64-95; R. TANGRI, *Politics in sub-saharan Africa*, Londres, James Currey, Portsmouth, Heinemann, 1985, chap. II; N. CHAZAN, *An Anatomy of Ghanaian Politics. Managing Political Recession. 1969-1982*, Boulder, Westview Press, 1983, pp. 95 et suiv.; et, pour la Somalie, *Africa Confidential*, 27 (12), 4 juin 1986 et 27 (22), 29 oct. 1986.

29. D.-C. MARTIN, *Tanzanie : l'invention d'une culture politique*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, Karthala, 1988, chap. XIV; J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1979, *passim*.

30. PDCI, *Séminaires d'information et de formation des secrétaires généraux. Yamoussoukro : 3-7 mai 1982. Abidjan : 10-11 décembre 1982. Yamoussoukro : 27-29 décembre 1983*, Abidjan, Fraternité-Hebdo, 1985, pp. 8-10 et 11-14. Voir également A. BONNAL, « L'administration et le parti face aux tensions », *Politique africaine*, 24, déc. 1986, pp. 20-28.

31. F. AMANI GOLY, inspecteur du Parti pour la région du Centre-Ouest, « Entraves internes et externes à la bonne marche des sections » *in* PDCI, *Le Quatrième Séminaire des secrétaires généraux, Yamoussoukro : 7, 8 et 9 mars 1985*, Abidjan, Fraternité-Hebdo, 1985, p. 17.

32. Déclaration de Ansoumane Magassouba, citée *in* I. BABA KAKÉ, *Sékou Touré, le héros et le tyran*, Paris, Jeune Afrique, 1987, p. 60.

33. J. SPENCER, *KAU. The Kenya African Union*, Londres, KPI, 1985; R. UM NYOBÉ, *Le Problème national kamerunais. Présenté par J.A. Mbembé*, Paris, L'Harmattan, 1984; N. CHAZAN, *An Anatomy of Ghanaian Politics, op. cit.*, pp. 95 et suiv.; R. RATHBONE, « Businessmen in politics : party struggle in Ghana, 1949-1957 », *Journal of Development Studies*, 9 (3), avril 1973, pp. 391-401; D.E. APTER, *Ghana in Transition*, Princeton, Princeton University Press, 1972.

34. Voir par exemple J.-C. WILLAME, « Chronique d'une opposition politique : l'UDPS (1978-1987) », *Les Cahiers du CEDAF*, 7-8, déc. 1987, pp. 1-118; R. BUIJTENHUIJS, *Le Frolinat et les guerres civiles du Tchad, op. cit.*; R.M. PRICE, *Society and Bureaucracy in Contemporary Ghana*, Berkeley, University of California Press, 1975.

35. Voir, par exemple, F. DE MEDEIROS, « Armée et instabilité : les partis militaires au Bénin » *in* A. ROUQUIÉ, dir., *La Politique de Mars. Les processus politiques dans les partis militaires contemporains*, Paris,

Le Sycomore, 1981, pp. 123-149; A. MORICE, « Commerce parallèle et troc à Luanda », *Politique africaine*, 17, mars 1985, pp. 105-120; ou les documents produits par un groupuscule zaïrois, les Étudiants congolais progressistes (ECP) – fondamentalistes (notamment les tracts de l'automne 1982, dans la veine « J.B. Mulemba et A. Kalabela : deux escrocs politiques, deux faussaires, deux anti-démocrates, deux agitateurs »).

36. P. PÉAN, *Affaires africaines*, Paris, Fayard, 1983.

37. M. MAMDANI, *Imperialism and Fascism in Uganda*, Nairobi, Heinemann, 1983, pp. 98-99; J.-C. WILLAME, *Zaïre. L'épopée d'Inga. Chronique d'une prédation industrielle*, Paris, L'Harmattan, 1986, pp. 137-138; N. SWAINSON, *The Development of Corporate Capitalism in Kenya. 1918-1977*, Londres, Heinemann, 1980, pp. 274-276; C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zaïrian State*, Madison, The University of Wisconsin Press, 1985, pp. 171 et 176; *Africa Confidential*, 1984-1988.

38. Dossier 140/221, « Élites politiques : Charles Njonjo », Nairobi, CREDU, 1983-1984; *Weekly Review* (Nairobi), 1983-1984; Republic of Kenya, *Report of Judicial Commission Appointed to Inquire into Allegations Involving Charles Mugane Njonjo (Former Minister for Constitutional Affairs and Member of Parliament for Kikuyu Constituency)*, Nairobi, The Commissions of Inquiry Act, 1984. Un autre cas intéressant à étudier serait celui du puissant homme d'affaires Shariff Nassir, le « roi de la côte », qui contrôle la section de la KANU à Mombasa.

39. *Africa Confidential*, 28 (13), 24 juin 1987.

40. M. CROZIER, *Le phénomène bureaucratique*, Paris, Le Seuil, 1963; J.-C. THOENIG, F. DUPUY, *L'Administration en miettes*, Paris, Fayard, 1985; T. LUPTON, C.S. WILSON, « The social background and connections of "top decision-makers" », *Manchester School of Economics and Social Studies*, 27 (1), 1959, pp. 30-51.

41. Voir, par exemple, A.J. NATHAN, « A factionalism model for CCP politics », *The China Quarterly*, janv.-mars 1973, pp. 34-66; W. CORNELIUS, « Leaders, followers and official patrons in urban Mexico » *in* S.W. SCHMIDT, L. GUASTI, J.C. SCOTT, eds., *Friends, Followers and Factions*, Berkeley, University of California Press, 1977, pp. 337-353; M.D. SAHLINS, « Poor man, rich man, Big-man, chief : political types in Melanesia and Polynesia », *Comparative Studies in Society and History*, V (3), avr. 1963, pp. 285-303; J.C. SCOTT, « Patron-client politics and political change in South-East Asia », *American Political Science Review*, LXVI, mars 1972, pp. 91-113; J. DUNCAN POWELL, « Peasant society and clientelist politics », *ibid.*, LXIV (2), juin 1970, pp. 411-425; C.A.O. VAN NIEUWENHUIJZE, *Sociology of the Middle East. A Stock-Taking and Interpretation*, Leiden, Brill, 1971, pp. 668 et suiv.; J.-M. BOUISSOU, « Le Parti libéral-démocrate existe-t-il? », *Pouvoirs*, 35, 1985, pp. 71-84 et « Les factions dans le système politique japonais : le cas du Parti libéral-démocrate », « *Revue du droit public et de la science politique en France et à l'étranger*, hiver 1981, pp. 1271-1345.

42. J.-P. DOZON, *La Société bété. Histoire d'une « ethnie » de Côte d'Ivoire*, Paris, Karthala, ORSTOM, 1985, p. 84. Voir également J. VANSINA, *Les Anciens Royaumes de la savane*, Léopoldville, Institut de

recherches économiques et sociales, s.d. (1965); J.-P. WARNIER, *Échanges, développement et hiérarchies dans le Bamenda précolonial*, Stuttgart, Franz Steiner Verlag Wiesbaden, 1985.

43. J. VAN VELSEN, *The Politics of Kinship : a Study in Social Manipulation among the Lakeside Tonga of Nyasaland*, Manchester, Manchester University Press, 1964; P.H. GULLIVER, *Neighbours and Networks. The Idiom of Kinship in Social Action among the Ndendeuli of Tanzania*, Berkeley, University of California Press, 1971; P. GESCHIERE, *Village Communities and the State. Changing Relations among the Maka of Southeastern Cameroon since the Colonial Conquest*, Londres, KPI, 1982.

44. D. FASSIN et al., « Les enjeux sociaux de la participation communautaire », art. cit., pp. 217-218.

45. S.T. BARNES, *Patrons and Power. Creating a Political Community in Metropolitan Lagos*, Manchester, Manchester University Press, 1986; A. PEACE, « Prestige power and legitimacy in a modern Nigerian town », art. cit.; A. COHEN, *Custom and Politics in urban Africa. A Study of Hausa Migrants in Yoruba Towns*, Berkeley, University of California Press, 1969, pp. 96-97; R. PRICE, « Politics and culture in contemporary Ghana : the big-man small-boy syndrome », *Journal of African Studies*, I (2), été 1974, pp. 173-204.

46. B. JOINET, *Tanzanie, manger d'abord*, Paris, Karthala, 1981, pp. 189-191. Voir également, au sujet de l'Angola, L. MONNIER, « L'écrivain, le chien et la poétique de l'informel à Luanda (Angola) », *Revue européenne des sciences sociales*, XXVI (81), 1988, pp. 101-119.

47. S.T. BARNES, *Patrons and Power, op. cit.*; E.S. NDIONE, *Dynamique urbaine d'une société en grappe, op. cit.*

48. R. PRICE, *Society and Bureaucracy in Contemporary Ghana, op. cit.*

49. *Cf.*, par exemple, J.D. BARKAN, J.J. OKUMU, « Patrons, machines et élections au Kenya » *in* CEAN, CERI, *Aux urnes l'Afrique! op. cit.*, p. 142; G. DAUCH, D. MARTIN, *L'Héritage de Kenyatta, op. cit.*, pp. 66 et suiv. et 75 et suiv.

50. E. TERRAY, « Le climatiseur et la véranda » *in Afrique plurielle, Afrique actuelle. Hommage à Georges Balandier*, Paris, Karthala, 1986, pp. 37-44.

51. A. COHEN, *The Politics of Elite Culture*, Los Angeles, University of California at Los Angeles Press, 1981.

52. D.-C. MARTIN, *Tanzanie, op. cit.*; D. MARTIN, G. DAUCH, *L'Héritage de Kenyatta, op. cit.*; J.-D. BARKAN, « The electoral process and peasant-state relations in Kenya » *in* F.M. HAYWARD, ed., *Elections in Independent Africa, op. cit.*, pp. 213-237; D. BOURMAUD, « Les élections au Kenya : tous derrière et Moi devant... » et B. SMITH, « Les élections au Kenya : du passé faisons table rase! », *Politique africaine*, 31, oct. 1988, pp. 85-92; D.B. CRUISE O'BRIEN, *Saints and Politicians, op. cit.*

53. J. BAZIN, « Guerre et servitude à Ségou » *in* C. MEILLASSOUX, dir., *L'Esclavage en période précoloniale*, Paris, Maspero, 1975, pp. 135-181.

54. J. VANSINA, *Les Anciens Royaumes de la savane, op. cit.*, p. 149.

55. J.N. PADEN, *Ahmadu Bello, Sardauna of Sokoto. Values and Leadership in Nigeria*, Londres, Hodder and Stoughton, 1986, pp. 202 et suiv. et 313 et suiv.

56. Voir en particulier N. CHAZAN, *An Anatomy of Ghanaian politics, op. cit.*, pp. 95 et suiv.; J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*; C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zaïrian State*, Madison, University of Wisconsin Press, 1985, pp. 153-154.
57. *Africa Confidential*, 17 oct. 1984.
58. G. DELEUZE, F. GUATTARI, *Rhizome. Introduction*, Paris, Éd. de Minuit, 1976 (en particulier pp. 45-46 et pp. 60-63).
59. D. EASTON, *Analyse du système politique*, Paris, A. Colin, 1974 et R. KOTHARI, « Implications of nation-building for the typology of political systems », *VIIe Congrès de l'AISP*, Bruxelles, 1967, multigr.
60. R. TANGRI, *Politics in Sub-Saharan Africa, op. cit.*, p. 103.
61. I. BABA KAKÉ, *Sékou Touré, op. cit.*, pp. 168 et suiv.
62. *Ibid.*, pp. 171-172 et 179.
63. A. DIALLO, *La Mort de Diallo Telli, premier secrétaire général de l'OUA*, Paris, Karthala, 1983, p. 19. *Cf.* également M. SELHAMI, « Un seul gouvernement : la famille », *Jeune Afrique plus*, 8, juin 1984, pp. 18-21.
64. Voir, au sujet du dossier LBZ (c'est-à-dire Louis Behanzin), par l'intermédiaire duquel les clans Touré et Keïta s'affrontèrent durement en 1971, les témoignages de deux détenus de Boiro : J.-P. ALATA, *Prison d'Afrique. Cinq ans dans les geôles de Guinée*, Paris, Le Seuil, 1976, pp. 196-197, 204 et suiv., 211-213, 237-238 et A.A. DIALLO, *La Vérité du ministre. Dix ans dans les geôles de Sékou Touré*, Paris, Calmann-Lévy, 1985, pp. 114 et suiv.
65. C. GILLARD, *Le Règne de Francisco Macias Nguema sur la Guinée équatoriale : un népotisme méconnu*, Bordeaux, Institut d'études politiques, 1980, multigr.; M. LINIGER-GOUMAZ, *Guinée équatoriale, un pays méconnu*, Paris, L'Harmattan, 1979.
66. Cité *in Marchés tropicaux et méditerranéens*, 7, févr. 1986, p. 322. *Cf*, *ibid.*, 29 août 1986, p. 2203 sur la répression de la tentative de coup d'État du 17 juillet 1986, due à des membres du « clan de Mongomo ».
67. J. OTO, *Le Drame d'un pays. La Guinée équatoriale*, Yaoundé, Éd. C.L.E., 1979, p. 124.
68. A.R. ZOLBERG, *Creating Political Order. The Party-States of West Africa*, Chicago, Rand Mac Nally, 1966, pp. 33 et suiv.
69. A.R. ZOLBERG, *One-Party Government in the Ivory Coast*, Princeton, Princeton University Press, 1964.
70. *Fraternité* (Abidjan), 4 oct. 1963.
71. M. WARSAMA, « The plotters », *The Express* (Nairobi), II (1), 1985, pp. 5-12; D. GOLDSWORTHY, *Tom Mboya. The Man Kenya Wanted to Forget*, Nairobi, Heinemann, New York, Africana Publishing Company, 1982.
72. H. BIENEN, *Kenya : the Politics of Participation and Control*, Princeton, Princeton University Press, 1974, p. 75.
73. *Cf.* notamment J. KARIMI, P. OCHIENG, *The Kenyatta Succession*, Nairobi, Transafrica, 1980; D. GOLDSWORTHY, « Kenyan politics since Kenyatta », *Australian Outlook* 36 (1), avr. 1982, pp. 27-31; G. DAUCH, « Kenya : l'ébranlement », *Annuaire des pays de l'océan Indien*, IX, 1982-1983, pp. 319-351 et « Kenya : la chute de la maison Njonjo », *ibid.*, pp. 335-351; G. DAUCH, D. MARTIN, *L'Héritage de Kenyatta, op. cit.*; J.-F.

MEDARD, « Jeunes et aînés en Côte d'Ivoire. Le VII[e] Congrès du PDCI-RDA », *Politique africaine*, 1, janv. 1981, pp. 102-113 et Y.-A. FAURÉ, « Nouvelle donne en Côte d'Ivoire. Le VIII[e] Congrès du PDCI-RDA (9-12 octobre 1985) », *ibid.*, 20, déc. 1985, pp. 96-109; C. WAUTHIER, « Grandes manœuvres en Côte d'Ivoire pour la succession de M. Houphouët-Boigny », *Le Monde diplomatique*, juil. 1985, pp. 1 et 20-21; J.-M. KALFLÈCHE, « Le congrès de la consolidation », *Géopolitique africaine*, mars 1986, pp. 113-119; J.-F. BAYART, « La société politique camerounaise (1982-1986) », *Politique africaine*, 22, juin 1986, pp. 5-35; H. BANDOLO, *La flamme et la fumée*, Yaoundé, SOPECAM, 1985; *Africa Confidential*, 27 (19), 17 sept. 1986; *ibid.*, 28 (1), 7 janv. 1987; *ibid.*, 28 (13), 24 juin 1987; *ibid.*, 28 (21), 21 oct. 1987 (sur la Sierra Leone); *Africa Confidential*, 28 (22), 4 nov. 1987 (sur la Tanzanie); et, pour une réflexion plus générale, L. SYLLA, « Succession of the charismatic leader : the gordian knot of African politics », *Daedalus* III (2), printemps 1982, pp. 11-28.

74. *Cf.* notamment J.-F. MÉDARD, « Charles Njonjo : portrait d'un "big man" au Kenya » *in* E. TERRAY, dir., *L'État contemporain en Afrique*, Paris, L'Harmattan, 1987, pp. 49-87; D. BIGO, *Forme d'exercice du pouvoir et obéissance en Centrafrique (1966-1979)*, Paris, Université de Paris-I, 1985, multigr.; P. L'HOIRY, *Le Malaŵi*, Paris, Karthala, Nairobi, CREDU, 1988, pp. 128-129; J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.* et « La société politique camerounaise (1982-1986) », art. cit.; ainsi que le témoignage de NGUZA KARL I BOND, *Mobutu ou l'incarnation du mal zaïrois*, Londres, Rex Collings, 1982.

75. J. HARTMANN, *Development Policy-Making in Tanzania, 1962-1982 : a Critique of Sociological Interpretations*, Hull, The University of Hull, 1983, multigr.; J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.* et « La société politique camerounaise », art. cit.; F. DE MEDEIROS, « Armée et instabilité : les partis militaires au Benin » *in* A. ROUQUIÉ, *La Politique de Mars, op. cit.*, pp. 141 et suiv.

76. D. BOURMAUD, « Élections et autoritarisme. La crise de la régulation politique au Kenya », *Revue française de science politique*, 35 (2), avril 1985, pp. 206-234; J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, et « La société politique camerounaise », art. cit.; J.-M. KALFLÈCHE, « Le congrès de la consolidation », art. cit.; Y.-A. FAURÉ, « Nouvelle donne en Côte d'Ivoire », art. cit.

77. Voir la recherche en cours de B. CONTAMIN et Y.-A. FAURÉ sur les sociétés d'État en Côte d'Ivoire (Bordeaux, Centre d'étude d'Afrique noire); *Africa Confidential*, 28 (10), 13 mai 1987; *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 7 mars 1986, pp. 577-580; *ibid.*, 28 mars 1986, pp. 857-858; *ibid.*, 19 sept. 1986, pp. 2375-2376; *ibid.*, 31 oct. 1986, p. 2750; N. CASSWELL, « Autopsie de l'ONCAD. La politique arachidière au Sénégal, 1966-1980 », *Politique africaine*, 14, juin 1984, pp. 66 et suiv.

78. KAMITATU MASSAMBA, *Problématique et rationalité dans le processus de nationalisation du cuivre en Afrique centrale : Zaïre (1967) et Zambie (1969)*, Paris, Institut d'études politiques, 1976, p. 181; D.C. MARTIN, *Tanzanie, op. cit.*, p. 123.

79. F. BEKALÉ, « Le "Makaya" gabonais », *Politique africaine*, 26, juin 1987, pp. 112-114; L. GREILSAMER, « La télévision tire à vue », *Le*

Monde, 10-11 nov. 1985; A. TOURÉ, « La petite histoire de Nalewe Kpingbin Tiecoroba. Une émission de la radiodiffusion nationale ivoirienne », *Politique africaine*, 3, sept. 1981, pp. 44-54; F. CONSTANTIN, « Dr. Folhumour, I presume », *ibid.*, pp. 72-74; *The Best of Kapelwa Musonda*, Lusaka, Neezam, 1979.

80. S. ELLIS, « Les prolongements du conflit israélo-arabe : le cas du Sierra Leone », *Politique africaine*, 30, juin 1988, pp. 69-75; *Africa Confidential*, 1986-1988.

81. C. LEYS, *Unverdevelopment in Kenya. The Political Economy of Neo-Colonialism*, Londres, Heinemann, 1975, chap. VII; J.-F. BAYART, « Régime de parti unique et systèmes d'inégalité et de domination au Cameroun : esquisse », *Cahiers d'études africaines*, 69-70, XVIII (1-2), 1978, pp. 5-35.

82. K. MARX, *Le 18 Brumaire de Louis Bonaparte*, Paris, Éditions Sociales, 1969, p. 92. Eu égard à la figure, très sartrienne, du « bâtard », voir, outre J. BAZIN (note 53), l'autobiographie de J. OKELLO, *Revolution in Zanzibar*, Nairobi, East African Publishing House, 1967, ou le témoignage de H. BANDOLO, *La flamme et la fumée, op. cit.*, sur le personnage de M. Ahidjo. Des condottieres comme Yoweri Museveni en Ouganda et John Garang au Soudan correspondent bien à ce modèle.

الفصل التاسع : سياسة ملء البطون

1. C. COULON, « Élections, factions et idéologies au Sénégal » *in* CEAN, CERI, *Aux urnes l'Afrique! Élections et pouvoirs en Afrique noire*, Paris, Pedone, 1978, pp. 174 et suiv.; J.D. BARKAN, « The electoral process and peasant-state relations in Kenya » *in* F.M. HAYWARD, ed., *Elections in independent Africa*, Boulder, Westview Press, 1987, p. 228.

2. Voir, par exemple, K. CURRIE, L. RAY, « State and class in Kenya. Notes on the cohesion of the ruling class », *Journal of Modern African Studies*, 22 (4), 1984, pp. 559-593 (sur l'affaire Njonjo).

3. G. BALANDIER, *Anthropologie politique*, Paris, PUF, 1969 (seconde édition), pp. 82-83.

4. *Ibid.*, p. 83.

5. *Jeune Afrique*, 17 févr., p. 30.

6. D. FASSIN et al., « Les enjeux sociaux de la participation communautaire. Les comités de santé à Pikine (Sénégal) », *Sciences sociales et santé*, IV (3-4), nov. 1986, pp. 209-217 (et plus spécialement pp. 215-216).

7. Parti socialiste du Sénégal, *Rapport introductif par Monsieur Abdou Diouf, Secrétaire général*, Dakar, Conseil national du 31 juillet 1982, multigr., p. 14.

8. C. COULON, *Le Marabout et le Prince. Islam et pouvoir au Sénégal*, Paris, Pedone, 1981, p. 245.

9. Lettre manuscrite du 22 avril 1963 des militants UPS du *secco* de Bossolel, Dakar, archives de l'UPS, carton Sine Saloum, 1963.

10. YORO KANDÉ, *Rapport sur les opérations de vente des cartes du parti et les formations des cellules de base*, Kolda, 9 avr. 1963, multigr., Dakar, archives de l'UPS, Carton Casamance, cercle de Kolda, 1963.

Pour des cas similaires d'opérations de « placement des cartes » en Côte d'Ivoire, *cf.* PDCI, *Le quatrième séminaire des secrétaires généraux, Yamoussoukro : 7, 8 et 9 mars 1985,* Abidjan, Ed. Fraternité-hebdo, 1985, *passim.*

11. Sources : entretiens.

12. *Les Cahiers de Gamboma. Instructions politiques et militaires des partisans congolais (1964-1965),* Bruxelles, CRISP, 1965, p. 57.

13. Voir, par exemple, C. RAYNAUT, « Disparités économiques et inégalités devant la santé à Maradi (Niger) », Dakar-Pikine, *Colloque santé et urbanisation,* 2-6 déc. 1986, multigr.

14. B. MALINOWSKI, *Freedom and Civilization,* Londres, Allen and Unwin, 1947, pp. 266 et 253.

15. Voir par exemple E. TERRAY, « Le climatiseur et la véranda », *in Afrique plurielle, Afrique actuelle. Hommage à Georges Balandier,* Paris, Karthala, 1986, pp. 37-44 et J. VANSINA, « Mwasi's trials », *Daedalus,* CIII (2), printemps 1982, pp. 49-70.

16. J.-P. ALATA, *Prison d'Afrique. Cinq ans dans les geôles de Guinée,* Paris, Le Seuil, 1976, pp. 140-141. Voir également *ibid.,* pp. 193-194 et A. DIALLO, *La Mort de Diallo Telli, premier secrétaire général de l'OUA,* Paris, Karthala, 1983, pp. 24-25.

17. C. et A. DARLINGTON, *African Betrayal,* New York, David McKay, 1968, p. 121.

18. A. DIALLO, *La Mort de Diallo Telli, op. cit.,* pp. 18, 106 et 118.

19. *Cf.,* par exemple, A. PEACE, « Prestige power and legitimacy in a modern nigerian town », *Canadian Journal of African Studies,* XIII (1-2), 1979, pp. 26-51; C. COULON, « Élections, factions et idéologies au Sénégal » *in* CEAN, CERI, *Aux urnes l'Afrique! op. cit.,* p. 160; P. LABURTHE-TOLRA, *Les Seigneurs de la forêt. Essai sur le passé historique, l'organisation sociale et les normes éthiques des anciens Beti du Cameroun,* Paris, Publications de la Sorbonne, 1981, pp. 353-375.

20. R. PRICE, « Politics and culture in contemporary Ghana : the Bigman Small-boy syndrome », *Journal of African Studies,* I (2), 1974, pp. 173-204.

21. R. JEFFRIES, *Class, Power and Ideology in Ghana : the Railwaymen of Sekondi,* Cambridge, Cambridge University Press, 1978, p. 182.

22. Définition rappelée par F. COOPER, « Africa and the world economy », *The African Studies Review,* 24 (2-3), juin-sept. 1981, p. 18.

23. C. AKE, « Presidential adress to the annual conference of the Nigerian Political Science Association, 1981 », *West Africa,* 25 mai 1981, pp. 1162-1163; R.A. JOSEPH, *Democracy and Prebendal Politics in Nigeria. The Rise and Fall of the Second Republic,* Cambridge, Cambridge University Press, 1987, p. 75.

24. G. DAUCH, « Kenya : J.M. Kariuki ou l'éthique nationale du capitalisme », *Politique africaine,* 8, déc. 1982, pp. 21-43.

25. F. DE MEDEIROS, « Armée et instabilité : les partis militaires au Benin » *in* A. ROUQUIÉ, dir., *La Politique de Mars. Les processus politiques dans les partis militaires contemporains,* Paris, Le Sycomore, 1981, pp. 141 et suiv.

26. A.A. DIALLO, *La Vérité du ministre. Dix ans dans les geôles de Sékou Touré,* Paris, Calmann-Lévy, 1985, pp. 68-69. Voir également la

description des clans Touré et Keïta *in* I. BABA KAKÉ, *Sékou Touré. Le héros et le tyran,* Paris, Jeune Afrique, 1987, pp. 168 et suiv.

27. S. ANDRESKI, *The African Predicament,* Londres, Michael Joseph, 1968, p. 92; R. JEFFRIES, « Rawlings and the political economy of underdevelopment in Ghana », *African Affairs,* 81 (324), juil. 1982, p. 314.

28. A. KOUROUMA, *Les Soleils des indépendances,* Paris, Seuil, 1970.

29. ANONYME, *La Vie dans les forces aériennes zaïroises,* s.l., s.d., multigr.

30. A. MORICE, « Guinée 1985 : État, corruption et trafics », *Les Temps modernes,* 487, févr. 1987, pp. 112-115.

31. *Horoya* (Conakry), 28 mars 1985.

32. A. MORICE, « Guinée 1985 », *art. cit.,* pp. 108-136; F. GAULME, « La Guinée à l'heure des réformes », *Marchés tropicaux et méditerranéens,* 13 juin 1986, pp. 1565 et suiv.; *ibid.,* 2 août 1985, pp. 1939-1940.

33. Voir, par exemple, sur le détournement de l'aide alimentaire, J.-L. AMSELLE, « Famine, prolétarisation et création de nouveaux liens de dépendance au Sahel. Les réfugiés de Mopti et de Léré au Mali », *Politique africaine,* 1, janv. 1981, pp. 5-22.

34. J.-C. WILLAME, *Zaïre : l'épopée d'Inga. Chronique d'une prédation industrielle,* Paris, L'Harmattan, 1986, p. 128.

35. « Les massacres de Katekelayi et de Luamuela (Kasaï oriental) », *Politique africaine,* 6, mai 1982, pp. 82-83.

36. C. YOUNG, T. TURNER, *The Rise and Decline of the Zaïrian State,* Madison, University of Wisconsin Press, 1985, pp. 181 et pp. 452-453, note 27; « Les massacres de Katekelayi et de Luamuela (Kasaï oriental) », art. cit., p. 87 (« Vous cherchez à toucher le commissaire sous-régional, nous ont-ils demandé. C'est imprudent. Bien qu'il soit lui aussi trafiquant comme tous les hauts cadres du MPR qui se respectent (y compris le président fondateur et son fils aîné que nous avons tous vu acheter du diamant surtout après l'opération de démonétisation), etc. »).

37. *Marchés tropicaux et méditerranéens,* 12 fév. 1988, p. 378.

38. *La Gazette de la nation* (Douala), 2 août 1984. Les déséquilibres psychiques que suscite l'accaparement du marché des femmes par les puissants ne sont pas particuliers à l'Afrique : *cf.,* par exemple, J.-L. DOMENACH, HUA CHANG-MING, *Le Mariage en Chine,* Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1987, pp. 86 et 114.

39. Débat à la suite du rapport du secrétaire politique *in* Union nationale camerounaise, *Procès-verbal des travaux du Ier Congrès extraordinaire de l'Union nationale camerounaise tenu à Yaoundé les 2 et 3 juin 1972,* s.l. (Yaoundé), s.d. (1972), multigr., p. 85. Voir, dans la même veine, *Fraternité-Hebdo* (Abidjan), 15 sept. 1983 : « Une certaine forme de banditisme est un véritable manifeste politique qui vise autant à dépouiller autrui, à tuer, qu'à créer des désordres politiquement déstabilisateurs. » Évoquant la délinquance, une banderole déployée à Korhogo proclamait : « La subversion ne passera pas par le Nord. » *(Ibid.)*

40. R.A. JOSEPH, *Radical Nationalism in Cameroun. Social Origins of the UPC Rebellion,* Oxford, Oxford University Press, 1977, p. 163, note 3.

41. F. COOPER, *On the African Waterfront. Urban Disorder and the Transformation of Work in Colonial Mombasa,* New Haven, Yale University Press, 1987.

42. P.M. LUBECK, *Islamic Protest under Semi-Industrial Capital: 'yan Tatsini Explained*, Urbana, University of Illinois, 2-3 avril 1984, multigr.

43. Tibamanya mwene Mushanga, *Criminal Homicide in Uganda*, Kampala, East African Literature Bureau, 1974, p. 106. Sur les lynchages des voleurs par la foule, *cf.* par exemple, de Nairobi, *Sunday Nation*, 1er fév. 1981; *Standard*, 21 janv. 1980; *Daily Nation*, 20 déc. 1979 et, pour ce qui concerne le Nigeria, G. NICOLAS, « Cette loi qu'on prend entre ses mains. La pratique de l'*instant justice* au Nigeria sous la Seconde République nigériane (1979-1983) », *Droit et cultures*, 7, 1984, pp. 5-29.

44. Union nationale camerounaise, *Procès-verbal des travaux du IIe Conseil national de l'Union Nationale camerounaise tenu à Yaoundé du 21 au 23 janvier 1971*, s.l. (Yaoundé), s.d. (1971), multigr., p. 65.

45. D. POITOU, *La Délinquance juvénile au Niger. Approche sociologique*, Paris, EHESS, 1975, multigr.

46. D. CRUMMEY, ed., *Banditry, Rebellion and Social Protest in Africa*, Londres, James Currey, 1986; W.G. CLARENCE-SMITH, *Slaves, Peasants and Capitalists in Southern Angola. 1840-1926*, Cambridge, Cambridge University Press, 1979, pp. 37 et suiv.; C. COQUERY-VIDROVITCH, *Afrique noire. Permanences et ruptures*, Paris, Payot, 1985, pp. 230 et suiv.

47. C. VIDAL, « Guerre des sexes à Abidjan. Masculin, féminin, CFA » *in* « Des femmes sur l'Afrique des femmes », *Cahiers d'études africaines*, 65, XVII-1, 1977, pp. 121-153. Outre l'ensemble de cette livraison, *cf.* C. ROBERTSON, I. BERGER, eds., *Women and Class in Africa*, New York, Africana Publishing Company, 1986 et, pour un cas explicitement politique, au cœur de l'appareil zaïrois de pouvoir, N. KARL I BOND, *Mobutu ou l'incarnation du mal zaïrois*, Londres, Rex Collings, 1982, p. 29.

48. Voir en particulier J. MACGAFFEY, *Entrepreneurs and Parasites. The Struggle for Indegenous Capitalism in Zaïre*, Cambridge, Cambridge University Press, 1987, chap. VII; J.M. BUJRA, « Production, Property, Prostitution. "Sexual politics" in Atu », *Cahiers d'études africaines*, 65, XVII (1), 1977, pp. 13-39; M. VANDERSYPEN, « Femmes libres de Kigali », *ibid.*, pp. 95-120.

49. C. COULON, « Élections, factions et idéologies au Sénégal » *in* CEAN, CERI, *Aux urnes l'Afrique!*, *op. cit.*, p. 160. Voir aussi J.-P. OLIVIER DE SARDAN, « Captifs ruraux et esclaves impériaux du Songhay » *in* C. MEILLASSOUX, dir., *L'Esclavage en Afrique précoloniale*, Paris, Maspero, 1975, p. 116 (qui rappelle que la « libéralité est le signe de la noblesse, et plus les dons sont élevés, plus leur auteur se situe haut dans l'échelle sociale ») et C.M. TOULABOR, « L'énonciation du pouvoir et de la richesse chez les jeunes " conjoncturés " de Lomé (Togo) », *Revue française de science politique*, 35 (3), juin 1985, pp. 455 et suiv.

50. L. GBAGBO, *Côte-d'Ivoire. Pour une alternative démocratique*, Paris, L'Harmattan, 1983, p. 80.

51. *Fraternité-Matin* (Abidjan), 29 avr. 1983, p. 16.

52. *Weekly Review* (Nairobi), 30 mars 1984.

53. G. DAUCH, « Kenya : J.M. Kariuki ou l'éthique nationale du capitalisme », art. cit., pp. 30 et 37; J. SPENCER, *KAU. The Kenya African*

Union, Londres, KPI, 1985, pp. 66-67. Voir également, sur le rôle de l'argent dans les campagnes électorales, la polémique entre M. Kibaki et M. Shikuku .(*Daily Nation* (Nairobi), 12 juin 1983) et G. DAUCH, D. MARTIN, *L'Héritage de Kenyatta. La transition politique au Kenya. 1975-1982*, Paris, L'Harmattan, Aix-en-Provence, Presses Universitaires d'Aix-Marseille, 1985, p. 104.

54. Réflexion relevée au sein de l'Association Bannus Bobangis à Léopoldville par J. DEHASSE, *Le Rôle politique des associations de ressortissants à Léopoldville*, Louvain, Institut des sciences politiques et sociales, 1965, multigr., p. 93. Sur le personnage de Nnamdi Azikiwe, voir R.L. SKLAR, *Nigerian Political Parties*, Princeton, Princeton University Press, 1963, p. 230.

55. P. ALEXANDRE, *Les Africains*, Paris, Lidis, 1981, p. 211; P. LABURTHE-TOLRA, *Les Seigneurs de la forêt*, *op. cit.*, pp. 353-375; J.-L. LONSDALE, « La pensée politique kikuyu et les idéologies du mouvement mau-mau », *Cahiers d'études africaines*, 107-108, XXVII (3-4), 1987, p. 347.

56. T. TODOROV, *Mikhaïl Bakhtine, le principe dialogique*, suivi de *Écrits du cercle de Bakhtine*, Paris, Seuil, 1981, pp. 123-131.

57. G. HESSELING, *Histoire politique du Sénégal. Institutions, droit et société*, Paris, Karthala, Leiden, Afrika-Studiecentrum, 1985, pp. 360-361; D. DARBON, *L'Administration et le Paysan en Casamance (Essai d'anthropologie administrative)*, Paris, Pedone, 1988; J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1979, pp. 157-158; R. LUCKHAM, « The constitutional commission, 1966-1969 » *in* D. AUSTIN, R. LUCKHAM, eds., *Politicians and Soldiers in Ghana. 1966-1972*, Londres, Franck Cass, 1975, p. 69; K. PANTER-BRICK, ed., *Soldiers and Oil. The Polical Transformation of Nigeria*, Londres, Franck Cass, 1978, pp. 291-350; D.C. BACH, « Nigeria et États-Unis : convergences d'intérêts et relations de pouvoir », *Politique africaine*, 2, mai 1981, pp. 23-24.

58. B.A. OGOT, « Revolt of the elders : an anatomy of the loyalist crowd in the Mau Mau uprising. 1952-1956 » *in* B.A. OGOT, ed., *Politics and Nationalism in Colonial Kenya*, Nairobi, East African Publishing House, 1972, pp. 134-148; D.L. BARNETT, Karari NJAMA, *Mau Mau from within. Autobiography and Analysis of Kenya's Peasant Revolt*, New York, Modern Reader, Paperbacks, 1970.

59. J. KARIMI, P. OCHIENG, *The Kenyatta Succession*, Nairobi, Transafrica, 1980; D. GOLDSWORTHY, « Kenyan politics since Kenyatta »,*Australian Outlook*, 36 (1), avril 1982, pp. 27-31.

60. R.H. JACKSON, C.G. ROSBERG, *Personal Rule in Black Africa. Prince, Autocrat, Prophet, Tyran*, Berkeley, University of California Press, 1982.

61. K. DEUTSCH, *Nationalism and Social Communication*, New York, Chapman and Hall, 1953.

62. J.-C. WILLAME, *Zaïre, l'épopée d'Inga*, *op. cit.*, pp. 118-119.

63. *Cf.* par exemple, C.M. TOULABOR, *Le Togo sous Eyadema*, Paris, Karthala, 1986; T.M. CALLAGHY, *The State-Society Struggle. Zaïre in Comparative Perspective*, New York, Columbia University Press, 1984, pp. 284 et suiv.; M.G. SCHATZBERG, *The Dialectics of Oppression in*

Zaïre, Bloomington, Indiana University Press, 1988; ou, pour le cas moins dramatique mais aussi moins connu de la Tanzanie, K. MITI, « L'opération Nguvu Kazi à Dar es Salaam. Ardeur au travail et contrôle de l'espace urbain », *Politique africaine*, 17, mars 1985, pp. 88-104.

64. Cité par P. GESCHIERE, *Village Communities and the State. Changing Relations among the Maka of Southeastern Cameroon since the Colonial Conquest*, Londres, KPI, 1982, p. 206.

65. C. MOORE, *Fela, Fela, cette putain de vie*, Paris, Karthala, 1982, p. 122.

66. M.G. SCHATZBERG, *The Dialectics of Oppression in Zaïre, op. cit.*, chap. III. Voir également, pour la période coloniale, colonel VANDEVALLE, J. BRASSINE, *Les rapports secrets de la Sûreté congolaise*, s.l. (Belgique), Lucien de Meyer, 1973.

67. *Jeune Afrique*, 12 nov. 1986, p. 25.

68. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, pp. 206 et 220-221. Voir A. MUKONG, *Prisoner without a Crime*, s.l., Alfresco Books, 1985.

69. W. SOYINKA, *Cet homme est mort*, Paris, Belfond, 1986.

70. Republic of Kenya, *Report of Judicial Commission Appointed to Inquire into Allegations Involving Charles Mugane Njonjo (Former Minister for Constitutional Affairs and Member of Parliament for Kikuyu Constituency)*, Nairobi, The Commissions of Inquiry Act, 1984.

71. D. BOURMAUD, *Le Système politique du Kenya : centre et périphérie*, Bordeaux, Institut d'études politiques, s.d. (1985), multigr.; T.M. CALLAGHY, *The State-Society Struggle. Zaïre in Comparative Perspective, op. cit.*, chap. V, VI, VII; J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, chap. VI; C. COULON, *Le Marabout et le Prince, op. cit.*, pp. 283 et suiv.; A. COHEN, *The politics of elite culture*, Los Angeles, University of California at Los Angeles Press, 1981.

72. P. BOURDIEU, *La Distinction. Critique sociale du jugement*, Paris, Éd. de Minuit, 1979, p. 465.

73. M. VOVELLE, *Idéologies et mentalités*, Paris, Maspero, 1982, pp. 319 et suiv.

74. A.R. ZOLBERG, *Creating Political Order. The Party-States of West Africa*, Chicago, Rand Mc Nally, 1966, p. 65.

75. J.-A. MBEMBE, *Les Jeunes et l'ordre politique en Afrique noire*, Paris, L'Harmattan, 1985, pp. 99 et suiv.; R. CLIGNET, M. STARK, « Modernization and Football in Cameroon », *The Journal of Modern African Studies*, 12 (3), sept. 1974, pp. 409-421.

76. M. de CERTEAU, *L'Invention du quotidien, t. I : Arts de faire*, Paris, U.G.E., 1980, pp. 108 et suiv.

77. Sur l'importance des représentations de l'invisible au Congo, voir R. DEVAUGES, *L'Oncle, le ndoki et l'entrepreneur. La petite entreprise congolaise à Brazzaville*, Paris, ORSTOM, 1977, IIIe partie; G. DUPRÉ, *Un ordre et sa destruction*, Paris, ORSTOM, 1982, chap. XVI; J. TONDA, « Marx et l'ombre des fétiches. Pouvoir local contre *ndjobi* dans le Nord-Congo », *Politique africaine*, 31, oct. 1988, pp. 73-83.

78. T. TODOROV, *Mikhaïl Bakhtine, op. cit.*, pp. 123 et suiv.

79. Voir J-F. BAYART, « Quelques livres consacrés à l'étude des représentations et des pratiques thérapeutiques d'origine pré-coloniale », *Revue française d'études politiques africaines*, 133, janv. 1977, pp. 100-

108; J.-P. DOZON, *La Société bété, Côte d'Ivoire*, Paris, Karthala, ORSTOM, 1985, pp. 127 et suiv.; P. GESCHIERE, *Village Communities and the State, op. cit.* (par contraste avec M. AUGÉ, *Théorie des pouvoirs et idéologie. Étude de cas en Côte d'Ivoire*, Paris, Hermann, 1975 et P. BONNAFÉ, *Nzo Lipfu, le lignage de la mort. La sorcellerie, idéologie de la lutte sociale sur le plateau kukuya*, Nanterre, Labethno, 1978).

80. M. GODELIER, *L'Idéel et le matériel. Pensée, économies, sociétés*, Paris, Fayard, 1984, pp. 23 et suiv. et 205 et suiv.; G. BALANDIER, *Le Détour. Pouvoir et modernité*, Paris, Fayard, 1985, p. 101. Mais précisons, avec M. Foucault, en quoi « le pouvoir n'est pas de l'ordre du consentement » : « Il n'est pas en lui-même renonciation à une liberté, transfert de droit, pouvoir de tous et de chacun délégué à quelques-uns (ce qui n'empêche pas que le consentement puisse être une condition pour que la relation de pouvoir existe et se maintienne); la relation de pouvoir peut être l'effet d'un consentement antérieur ou permanent; elle n'est pas dans sa nature propre la manifestation d'un consensus » (« Le pouvoir, comment s'exerce-t-il? » *in* H. DREYFUS, P. RABINOW, *Michel Foucault, un parcours philosophique*, Paris, Gallimard, 1984, p. 312).

81. N. KASFIR, *The Shrinking Political Arena. Participation and Ethnicity in African Politics with a Case-Study of Uganda*, Berkeley, University of California Press, 1976, p. 227.

82. C. TARDITS, *Le Royaume bamoum*, A. Colin, Edisem, Publications de la Sorbonne, 1980, pp. 773-775 et 787-788.

83. Lettre de Thérèse, camerounaise, dont le mari, accusé du viol d'une mineure mais plus probablement victime d'un conflit de sorcellerie, a été condamné à cinq ans de prison, Douala, le 5 avril 1980 (citée *in Politique africaine*, 1, janv. 1981, p. 85).

84. I. BABA KAKÉ, *Sékou Touré, le héros et le tyran*, Paris, Jeune Afrique, 1987, pp. 180 et suiv; A.A. DIALLO, *La Vérité du ministre. Dix ans dans les geôles de Sékou Touré*, Paris, Calmann-Lévy, 1985, pp. 168 et suiv. et 172-173.

85. P. BOURDIEU, *La Distinction, op. cit.*, pp. 536 et suiv.

86. Sources : diverses archives de l'UPS et du PS de Dakar, du PDCI à Abidjan, de l'UC et de l'UNC à Yaoundé et Douala. Voir, par exemple, J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, pp. 272 et suiv.; P. GESCHIERE, *Village Communities and the State, op. cit.*, pp. 242 et 249 et suiv.; D. DESJEUX, *Stratégies paysannes en Afrique noire. Le Congo (Essai sur la gestion de l'incertitude)*, Paris, L'Harmattan, 1987, pp. 68 et suiv.; R.H. BATES, *Rural Responses to Industrialization. A Study of village Zambia*, New Haven, Yale University Press, 1976, p. 209; W. TORDOFF, *Government and Politics in Africa*, Londres, McMillan, 1984, chap. v; H. BIENEN, *Tanzania. Party Transformation and Economic Development*, Princeton, Princeton University Press, 1970; N.N. MILLER, « The rural African party : political participation in Tanzania », *American Political Science Review*, LXIV (2), juin 1970, pp. 548-571. Un sondage – dont les conditions de réalisation, il est vrai, demanderaient à être précisées – a révélé que les Gabonais faisaient plus confiance au parti qu'au gouvernement (*Marchés tropicaux et méditerranéens*, 26 sept. 1986, p. 2437).

87. Voir, par exemple, au sujet de la Côte d'Ivoire, A. BONNAL, « L'administration et le parti face aux tensions », *Politique africaine*, 24,

déc. 1986, pp. 20-28; A. SISSOKO, *Aspects sociologiques de l'intégration nationale en Afrique noire occidentale : espace politico-administratif et intégration à l'État : le cas de la Côte d'Ivoire*, Nice, Faculté des lettres et sciences humaines, 1982, multigr.

88. Sur l'Organisation des femmes de l'Union nationale camerounaise, voir J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun*, *op. cit.*, *passim*. Sur l'intégration, plus ou moins conflictuelle, des jeunes dans le parti, *cf.*, par exemple, J.-L. BALANS, « Le système politique mauritanien » *in* CRESM, CEAN, *Introduction à la Mauritanie*, Paris, CNRS, 1979, pp. 299-300; les archives de l'UPS et du PS à Dakar; J.-F. MÉDARD, « Jeunes et aînés en Côte d'Ivoire. Le VII[e] congrès du PDCI-RDA », *Politique africaine*, 1, janv. 1981, pp. 102-119; P. BONNAFÉ, « Une classe d'âge politique. La JMNR de la République du Congo-Brazzaville », *Cahiers d'études africaines*, 31, VIII-3, 1968, pp. 327-368. Sur les abus des milices, voir, par exemple, la presse kenyane de mars 1981 et *Weekly Review* (Nairobi), 13 déc. 1985, pp. 7 et suiv.; J. OTO, *Le Drame d'un pays, la Guinée équatoriale*, Yaoundé, Éd. C.L.E., pp. 18 et 19; D.-C. MARTIN, *Tanzanie. L'invention d'une culture politique*, 1979, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, Karthala, 1988, pp. 113 et suiv. et K. MITI, « L'opération Nguvu Kazi à Dar es Salaam », *art. cité.*

89. D. MARTIN, « Zizanie en Tanzanie? Les élections tanzaniennes de 1975 ou les petits nons du Mwalimu » *in* CEAN, CERI, *Aux urnes l'Afrique! op. cit.*, pp. 79-117 et « La houe, la maison, l'urne et le maître d'école. Les élections en Tanzanie, 1965-1970 », *Revue française de science politique*, XXV (4), août 1975, pp. 677-716.

90. J.-A. MBEMBÉ, « Pouvoir des morts et langage des vivants. Les errances de la mémoire nationaliste au Cameroun », *Politique africaine*, 22, juin 1986, pp. 37-72.

91. G. DAUCH, D. MARTIN, *L'héritage de Kenyatta*, *op. cit.*, pp. 35 et suiv., 59 et suiv., 68 et suiv.; G. DAUCH, « Kenya : J.M. Kariuki ou l'éthique nationale du capitalisme », *art. cit.*; D.-C. MARTIN, *Tanzanie, op. cit.*, pp. 80 et suiv.; *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 6 mars 1987, p. 575; J.-C. WILLAME, « Chronique d'une opposition politique : l'UDPS (1978-1987) », *Les Cahiers du CEDAF*, 7-8, déc. 1987, pp. 1-118; J.-F. BAYART, « La fronde parlementaire au Zaïre (1979-1980) », *Politique africaine*, 3, sept. 1981, pp. 90-140.

92. F. EBOUSSI, *Christianisme sans fétiche. Révélation et domination*, Paris, Présence africaine, 1981, p. 88.

93. *Cf.* par exemple, lettre multigr., s.l. (Likasi), s.d. (nov. 1982), Bruxelles, CEDAF, dossier « opposition » 016.4.; PDCI, *Le Quatrième Séminaire des secrétaires généraux*, *op. cit.*, *passim*; D. MARTIN, « Zizanie en Tanzanie? » *in* CEAN, CERI, *Aux urnes l'Afrique!*, *op. cit.*, pp. 79-117; J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun*, *op. cit.*, pp. 259-260; *Marchés tropicaux et méditerranéens*, 8 mai 1987, pp. 1170 (au sujet de l'UNIP à Lusaka).

94. Voir, notamment, outre la collection de *Politique africaine* (1981-1988), R. JEFFRIES, *Class, Power and Ideology in Ghana*, *op. cit.*, p. 208; R.H. BATES, *Rural Responses to Industrialization*, *op. cit.*, pp. 256 et suiv.; et les travaux du Groupe d'analyse des modes populaires d'action politique, Paris, Centre d'études et de recherches internationales, 1980-1985.

95. C.M. Toulabor en donne une remarquable illustration (« Jeu de mots, jeu de vilains. Lexique de la dérision politique au Togo », *Politique africaine*, 3, sept. 1981, pp. 55-71).

96. C.M. TOULABOR, « L'énonciation du pouvoir et de la richesse chez les jeunes " conjoncturés " de Lomé (Togo) », art. cit.

97. S. BEMBA, *50 ans de musique du Congo-Zaïre*, Paris, Présence africaine, 1984, p. 158. Sur la culture des bars, *cf.* R. JEFFRIES, *Class, Power and Ideology in Ghana, op. cit.*; M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre, op. cit.*, chap. V; A. BONNASSIEUX, *L'Autre Abidjan. Chronique d'un quartier oublié*, Paris, Karthala, Abidjan, INADES, 1987, pp. 131 et suiv.; H. OSSEBI, « Un quotidien en trompe l'œil. Bars et " nganda " à Brazzaville », *Politique africaine*, 31, oct. 1988, pp. 67-72. Sur la progression de la toxicomanie, voir le compte rendu des IX[e] journées médicales de Dakar (*Le Monde*, 23 févr. 1979) ou *Fraternité-Matin* (Abidjan), 28 janv. 1986, p. 17.

98. M. BAKHTINE, *L'œuvre de François Rabelais et la culture populaire au Moyen Age et sous la Renaissance*, Paris, Gallimard, 1970.

99. J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, p. 257.

100. G. HYDEN, *Beyond Ujamaa in Tanzania. Underdevelopment and an Uncaptured Peasantry*, Londres, Heinemann, 1980 et *No Shortcuts to Progress. African Development Management in Perspective*, Londres, Heinemann, 1983. Pour une critique de cette notion d'une « paysannerie non capturée », voir notamment P. GESCHIERE, « La paysannerie africaine est-elle captive? », *Politique africaine*, 14, juin 1984, pp. 13-33 et le débat dans les colonnes de *Development and Change*, 1986-1987, ainsi que la critique de l' « économie morale » par S.L. POPKIN, *The Rational Peasant. The Political Economy of Rural Society in Vietnam*, Berkeley, University of California Press, 1979.

101. P. GONZALES CASANOVA, *La Démocratie au Mexique*, Paris Anthropos, 1969; F.W. RIGGS, *Administration in Developing Countries. The Theory of Prismatic Society*, Boston, Houghton Mifflin, 1969, chap. VI.

102. R. DENIEL, *Voix de jeunes dans la ville africaine*, Abidjan, INADES, 1979, p. 69.

103. Capitaine VALLIER, cité in P.-P. REY, *Colonialisme, néo-colonialisme et transition au capitalisme, exemple de la « COMILOG » au Congo-Brazzaville*, Paris, Maspero, 1971, p. 363. Voir également G. BALANDIER, *Sociologie actuelle de l'Afrique noire*, Paris, PUF, 1971, (3[e] éd.), pp. 171 et suiv. et M. MICHEL, *L'Appel à l'Afrique. Contributions et réactions à l'effort de guerre en AOF. 1914-1919*, Paris, Publications de la Sorbonne, 1982, pp. 51 et suiv. et 256.

104. J. BOESEN, *Tanzania : from Ujamaa to Villagization*, Copenhague, Institute of development studies, 1976, p. 9; G. SPITTLER, « Peasants and the State in Niger (West Africa) », *Peasant Studies*, VIII-(1), hiver 1979, pp. 30-47.

105. J.-P. OLIVIER DE SARDAN, *Les Sociétés songhay-zarma (Niger-Mali). Chefs, guerriers, esclaves, paysans...*, Paris, Karthala, 1984, p. 186.

106. M. IZARD, *Gens du pouvoir, gens de la terre. Les institutions politiques de l'ancien royaume du Yatenga (Bassin de la Volta blanche)*,

Cambridge, Cambridge University Press, Paris, Éditions de la Maison des sciences de l'Homme, 1985, pp. 481-482.

107. J. Boesen, *Tanzania, op. cit.*, p. 7; C. Young, T. Turner, *The Rise and Decline of the Zairian State, op. cit.*, p. 241. Pour un processus moins spectaculaire de délitement de l'habitat regroupé, *cf.* J.-L. Dongmo, *Le Dynamisme bamiléké (Cameroun)*, vol. I : *La Maîtrise de l'espace agraire*, Yaoundé, Centre d'édition et de production pour l'enseignement et la recherche, 1981, pp. 155 et suiv. et A. Beauvilain, J.-L. Dongmo, et al., *Atlas aérien du Cameroun. Campagnes et villes*, Yaoundé, Université de Yaoundé, Département de géographie, 1983, p. 62.

108. C. Young, T. Turner, *The Rise and Decline of the Zairian State, op. cit.*, p. 241.

109. R. van den Bogaerd, *L'Église zaïroise au service de la nation?* s.l., 1978, multigr., pp. 29-40 (Bruxelles, CEDAF, dossier 381.1, « Église chrétienne »). Voir aussi *Construire une Église zaïroise authentique*, Idiofa, 1974-1977, multigr.

110. E.J. Keller Jr., « A twentieth century model : the mau mau transformation from social banditry to social rebellion », *Kenya Historical Review*, I (1), 1973, pp. 189-205; R. Buijtenhuijs, *Le Mouvement Mau Mau. Une révolte paysanne et anti-coloniale en Afrique noire*, Paris, La Haye, Mouton, 1971; J. Iliffe, « The organization of the Maji Maji rebellion », *Journal of African history*, VIII (3), 1967, pp. 495-512; D. Lan, *Guns and Rain. Guerrillas and Spirit Mediums in Zimbabwe*, Londres, James Currey, Berkeley, University of California Press, 1985; P. Doornbos, « La révolution dérapée. La violence dans l'est du Tchad (1978-1981) », *Politique africaine*, 7, sept. 1982, pp. 5-13; C. Geffray, M. Perdersen, « Nampula en guerre », *ibid.*, 29, mars 1988, pp. 28-40.

111. M. Augé, *Pouvoirs de vie, pouvoirs de mort*, Paris, Flammarion, 1977; M. Sahlins, *Au cœur des sociétés. Raison utilitaire et raison culturelle*, Paris, Gallimard, 1980.

112. B. Anderson, *Imagined Communities. Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*, Londres, Verso, 1983, p. 122.

113. F. de Polignac, *La Naissance de la cité grecque*, Paris, La Découverte, 1984.

114. *Ivoire-Dimanche* (Abidjan), 769, 3 nov. 1985, p. 8.

115. *Conférence de presse, 1er déc. 1980* (vraisemblablement par R. van den Bogaert, pour le compte de *Links*, un hebdomadaire du Socialistische Partij), Bruxelles CEDAF, dossier 016.4 « opposition », multigr.; D. Jean et P. Borel, « J'ai marché pendant 600 km dans les maquis du Zaïre », *Oxygène* (Bruxelles), s.d. (1981), pp. 4-7; « Entretiens avec le PRP dans les maquis du Zaïre », *Info-Zaïre* (Bruxelles), 37, déc. 1982-fév. 1983, pp. 2-35; B. Nater, « Dans les provinces " libérées " avec les guérilleros de la Résistance nationale », *Le Monde*, 2 janv. 1987, p. 2; C. Geffray, M. Pedersen, « Nampula en guerre », art. cit.

116. *Salongo* (Kinshasa), 8 déc. 1982, p. 6.

117. S. Asch, *L'Église du prophète Kimbangu. De ses origines à son rôle actuel au Zaïre*, Paris, Karthala, 1983.

118. M.G. Schatzberg, *The Dialectics of Oppression in Zaïre, op. cit.*, pp. 125 et suiv.

119. W.M.J. VAN BINSBERGEN, *Religious Change in Zambia. Exploratory Studies*, Londres, Kegan Paul International, 1981, pp. 288 et suiv.
120. M.G. SCHATZBERG, *The Dialectics of Oppression in Zaïre, op. cit.*, pp. 116 et suiv.
121. Cités *in* C. COULON, *Le Marabout et le prince, op. cit.*, p. 276.
122. *Ibid.*, pp. 277 et suiv.
123. P.-P. REY, *Les Alliances de classes*, Paris, Maspero, 1973; P.-P. REY, dir., *Capitalisme négrier. La marche des paysans vers le prolétariat*, Paris, Maspero, 1976 (notamment p. 66); C. MEILLASSOUX, *Femmes, greniers et capitaux*, Paris, Maspero, 1975; M. SAMUEL, *Le Prolétariat africain noir en France*, Paris, Maspero, 1978; J.-L. AMSELLE, dir., *Les Migrations africaines*, Paris, Maspero, 1976. Sur la complexité du phénomène migratoire, voir par exemple J. BOUTRAIS et al., *Le Nord du Cameroun. Des hommes, une région*, Paris, ORSTOM, 1984, IVe partie; J. BAROU, « L'émigration dans un village du Niger », *Cahiers d'études africaines*, 63-64, XVI (3-4), 1976, pp. 627-632; J.-P. OLIVIER DE SARDAN, *Les Sociétés songhay-zarma, op. cit.*, pp. 255 et suiv.; A. ADAMS, *Le Long Voyage des gens du Fleuve*, Paris, Maspero, 1977; O. DIA, R. COLIN-NOGUES, *Yâkâré, L'Autobiographie d'Oumar*, Paris, Maspero, 1982; S. BERRY, *Fathers Work for their Sons. Accumulation, Mobility and Class Formation in an Extended Yoruba Community*, Berkeley, University of California Press, 1985, chap. II; R.H. BATES, *Rural Responses to Industrialization, op. cit.*, pp. 252 et suiv.
124. W.G. CLARENCE-SMITH, *Slaves, Peasants and Capitalists in Southern Angola, op. cit.*, pp. 37 et suiv. et 79-80; M. MICHEL, *L'Appel à l'Afrique, op. cit.*, pp. 51 et suiv.; G. PONTIÉ, *Les Guiziga du Cameroun septentrional. L'organisation traditionnelle et sa mise en contestation*, Paris, ORSTOM, 1973, pp. 206 et suiv.; J.-F. BAYART, *L'État au Cameroun, op. cit.*, pp. 260-261; G. SPITTLER, « Peasants and the State in Niger », art. cit.
125. *Cameroon Tribune* (Yaoundé), 16 juil. 1983.
126. N. CHAZAN, *An Anatomy of Ghanaian Politics. Managing Political Recession, 1969-1982*, Boulder, Westview Press, 1983, pp. 193 et suiv.

خاتمــــة : عن التراب والانسان

1. G. NICOLAS, « Les nations à polarisation variable et leur État : le cas nigérian » *in* E. TERRAY, dir., *L'État contemporain en Afrique*, Paris, L'Harmattan, 1987, pp. 157-174.
2. *Ibid.*; J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians : the Incorporation of a Yoruba Kingdom, 1890s 1970s*, Cambridge, Cambridge University Press, 1983; R.A. JOSEPH, *Democracy and Predendal Politics in Nigeria. The Rise and Fall of the Second Republic*, Cambridge, Cambridge University Press, 1988; T.M. CALLAGHY, *The State-Society Struggle : Zaïre in Comparative Perspective*, New-York, Columbia University Press, 1984; M.G. SCHATZBERG, *Politics and Class in Zaïre*, New-York, Africana Publishing Company, 1980 et *The Dialectics of Oppression in Zaïre*, Bloomington, Indiana University Press, 1988.

3. J.N. PADEN, *Ahmadu Bello, Sardauna of Sokoto. Values and Leadership in Nigeria*, Londres, Hodder and Stoughton, 1986.

4. E. BLOCH, *La Philosophie de la Renaissance*, Paris, Payot, 1974, pp. 59 et suiv. Voir également, pour le cas de la Russie, M. RAEFF, *Comprendre l'Ancien régime russe. État et société en Russie impériale*, Paris, Le Seuil, 1982, chap. I.

5. R. KOTHARI, « Démocratie et non-démocratie en Inde », *Esprit*, 107, 1985, p. 21 et *Politics in India*, Boston, Little, Brown, 1970; C. HURTIG, *Les Maharajahs et la politique dans l'Inde contemporaine*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1988; S. MARDIN, *The Genesis Young Ottoman Thought. A Study in the Modernization of a Turkish Political Ideas*, Princeton, Princeton University Press, 1962; B. LEWIS, *The Emergence of Modern Turkey*, Londres, Oxford University Press, 1968 (2e éd.); A. KAZANCIGIL, E. ÖZBUDUN, eds., *Atatürk, Founder of a Modern State*, Londres, C. HURST, 1981; O. ROY, *L'Afghanistan. Islam et modernité politique*, Paris, Le Seuil, 1985; L. BINDER, *Iran, Political Development in a Changing society*, Berkeley, University of California Press, 1962; J.A. BILL, *The Politics of Iran: Groups, Classes and Modernization*, Columbus, C.E. MERRILL, 1972; M. ZONIS, *The Political Elite of Iran*, Princeton, Princeton University Press, 1971.

6. C. COULON, *Le Marabout et le Prince. Islam et Pouvoir au Sénégal*, Paris, Pedone, 1981, pp. 289-290; J. COPANS, *Les Marabouts de l'arachide. La confrérie mouride et les paysans du Sénégal*, Paris, Le Sycomore, 1980.

7. E. DE LATOUR, « Maîtres de la terre, maîtres de la guerre », *Cahiers d'études africaines*, 95, XXIV (3), 1984, pp. 273-297; J. SCHMITZ, « L'État géomètre : les leydi des Peul du Fuuta Tooro (Sénégal) et du Maasina (Mali) », *ibid.*, 103, XXVI (3), 1986, pp. 349-394; M. IZARD, *Gens du pouvoir, gens de la terre. Les institutions politiques de l'ancien royaume du Yatenga (Bassin de la Volta blanche)*, Cambridge, Cambridge University Press, Paris, Éditions de la Maison des sciences de l'Homme, 1985, pp. 558 et suiv.; H.L. MOORE, *Space, Text and Gender. An Anthropological Study of the Marakwet of Kenya*, Cambridge, Cambridge University Press, 1986.

8. C. TARDITS, *Le Royaume bamoum*, Paris, A. Colin, 1980.

9. G. LAVAU, « A propos de trois livres sur l'État », *Revue française de science politique*, 30 (2), avril 1980, pp. 398-399.

10. E. WEBER, *La Fin des terroirs. La modernisation de la France rurale (1870-1914)*, Paris, Fayard, Recherches, 1983; K. POMIAN, *L'Ordre du temps*, Paris, Gallimard, 1984.

11. F. DE POLIGNAC, *La Naissance de la cité grecque*, Paris, La Découverte, 1984, p. 16.

12. M. FOUCAULT, *Histoire de la sexualité*, t. III : *Le Souci de soi*, Paris, Gallimard, 1984, pp. 102-103 (reprenant à son compte les travaux de F.H. Sandbach, M. Rostovtzeff, J. Gagé).

13. M. WEBER, *L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, Paris, Plon, 1985, p. 11.

14. J.-F. BAYART, « L'hypothèse totalitaire dans le Tiers monde : le cas de l'Afrique noire » *in* G. HERMET, dir., *Totalitarismes*, Paris, Economica, 1984, pp. 201-214.

15. G. HERMET, « L'autoritarisme », *in* M. GRAWITZ, J. LECA, dir., *Traité de science politique*, Paris, PUF, 1985, t. II, p. 271.
16. R. HODDER-WILLIAMS, *An Introduction to the Politics of Tropical Africa*, Londres, George Allen and Unwin, 1984, p. 233.
17. Raisonnons par l'absurde, et de manière partielle, donc partiale. Chacun s'accorde à voir dans la Renaissance un moment décisif de ce processus. Or qui, cent ans plus tard, au XVIIe siècle, aurait juré de l'avènement en France d'un État de facture weberienne si, par une prescience extraordinaire, il avait conçu un tel modèle pour le confronter aux pratiques échevelées d'accumulation et de « chevauchement » d'un Mazarin, d'un Richelieu, d'un Fouquet, d'un Colbert? *Cf.*, notamment, D. DESSERT, *Argent, pouvoir et société au Grand Siècle*, Paris, Fayard, 1984.
18. R.F. STEVENSON, *Population and Political Systems in Tropical Africa*, New York, Columbia University, 1968.
19. B. BADIE, P. BIRNBAUM, *Sociologie de l'État*, Paris, Grasset, 1979, pp. 135-136.
20. Sur ces bandes d'enfants, voir, par exemple, A. AGBO, H. OUATTARA, Y. KORE, *La Marginalité sociale. La délinquance juvénile : manifestations et perspectives (le cas des gardiens de voitures du Plateau)*, Abidjan, Faculté des lettres et sciences humaines, 1985, multigr.; le roman de M. SOW, *Su suuf seddee. L'échec*, Dakar, ENDA, 1984; D. POITOU, *La délinquance juvénile au Niger. Approche sociologique*, Paris, EHESS, 1975 et, avec R. COLLIGNON, *Délinquance juvénile et marginalité des jeunes en milieu urbain d'Afrique noire. Éléments de bibliographie (1950-1984)*, Paris, EHESS, Centre d'études africaines, 1985, multigr.; et, sur l'univers de la marginalité urbaine, les romans du Kenyan Meja Mwangi.
21. G. DAUCH, D. MARTIN, *L'Héritage de Kenyatta. La transition politique au Kenya. 1975-1982*, Paris, L'Harmattan, Aix-en-Provence, Presses Universitaires d'Aix-Marseille, 1985, pp. 203 et suiv.; J.D. BARKAN, « Comment : further reassesment of conventional wisdom : political knowledge and voting behaviour in rural Kenya », *American Political Science Review*, 70 (2), juin 1976, pp. 452-455; D. BERG-SCHLOSSER, « Modes and meaning of political participation in Kenya », *Comparative Politics*, 14 (4), juil. 1982, pp. 397-415; D. BOURMAUD, « Élections et autoritarisme : la crise de la régulation politique au Kenya », *Revue française de science politique*, 35 (2), avr. 1985, pp. 206-235 et « Les élections au Kenya : tous derrière et Moi devant », *Politique africaine*, 31, oct. 1988, pp. 85-87.
22. *Cf.*, par exemple, B VERHAEGEN, *Rébellions au Congo.*, t. II : *Maniema*, Bruxelles, CRISP, Kinshasa, IRES, 1969, pp. 215 et suiv., 288 et suiv., 319 et suiv; B. ABEMBA, *Pouvoir et conflit dans la collectivité du Maniema. Essai de description et d'interprétation des phénomènes politiques conflictuels locaux à partir de trois cas concrets*, Bruxelles, Université libre, 1974, multigr.; J. DUNN, A.F. ROBERTSON, *Dependence and Opportunity : Political Change in Ahafo*, Cambridge, Cambridge University Press, 1973, chap. VI; A. SISSOKO, *Aspects sociologiques de l'intégration nationale en Afrique noire occidentale : espace politico-administratif et intégration à l'État : le cas de la Côte d'Ivoire*, Nice, Faculté des lettres et sciences humaines, 1982, multigr.;

J.-P. Chauveau, J. Richard, *Bodiba en Côte d'Ivoire. Du terroir à l'État : petite production paysanne et salariat agricole dans un village gban*, Abidjan, Centre ORSTOM de Petit Bassam, 1977, multigr.; G. Dupré, *Un ordre et sa destruction*, Paris, ORSTOM, 1982, chap. xiv et *La Naissance d'une société*, Paris, Éd. de l'ORSTOM, 1985, pp. 158 et suiv.; F. Gaulme, *Le Pays de Cama. Un ancien État côtier du Gabon et ses origines*, Paris, Karthala, Centre de recherches africaines, 1981, pp. 84-85; T.O. Ranger, *Dance and Society in Eastern Africa. 1890-1970. The Beni Ngoma*, Londres, Heinemann, 1975, p. 112.

23. Voir, par exemple, J. Schmitz, « L'État géomètre : les leydi des Peul du Fouta Toro (Sénégal) et du Maasina (Mali) », *Cahiers d'études africaines* 103, XXVI (3), 1986, pp. 349-394; J. Gallais, *Hommes du Sahel. Espaces-temps et pouvoirs : le delta intérieur du Niger, 1960-1980*, Paris, Flammarion, 1984; J.-P. Warnier, *Échanges, développement et hiérarchies dans le Bamenda pré-colonial (Cameroun)*, Stuttgart, Franz Steiner Verlag, 1985; A. Beauvilain, J.-L. Dongmo et al., *Atlas aérien du Cameroun. Campagnes et villes*, Yaoundé, Université de Yaoundé, 1983; J. Boutrais et al., *Le Nord du Cameroun. Des hommes, une région*, Paris, ORSTOM, 1984, IIe partie; *Atlas linguistique du Cameroun. Inventaire préliminaire*, Paris, ACCT, Yaoundé, CERDOTOLA et DGRST, 1983; P. Laburthe-Tolra, *Les Seigneurs de la forêt. Essai sur le passé historique, l'organisation sociale et les normes éthiques des anciens Beti du Cameroun*, Paris, Publications de la Sorbonne, 1981, pp. 44 et suiv. et 261 et suiv.

24. P. Bois, *Paysans de l'ouest. Des structures économiques et sociales aux options politiques depuis l'époque révolutionnaire*, Paris, La Haye, Mouton, 1960.

25. J. Dunn, A.F. Robertson, *Dependence and Opportunity, op. cit.*, pp. 33-37.

26. P. Geschiere, *Village Communities and the State. Changing Relations among the Maka of Southeastern Cameroon since the Colonial Conquest*, Londres, KPI, 1982, p. 206.

27. J.-F. Bayart, « L'énonciation du politique », *Revue française de science politique*, 35 (3), juin 1985, pp. 947-949.

28. B. Badie, P. Birnbaum, *Sociologie de l'État, op. cit.*; P. Birnbaum, « La fin de l'État? », *Revue française de science politique*, 35 (6), déc. 1985, pp. 381-398 et « L'action de l'État. Différenciation et dédifférenciation » *in* M. Grawitz, J. Leca, dir., *Traité de science politique*, Paris, PUF, 1985, t. III, pp. 643-682.

29. E. Shils, *Political Development in the New States*, Gravenhage, Mouton, 1962, pp. 37 et suiv. Sur le concept de « holisme », voir L. Dumont, *Homo aequalis. Genèse et épanouissement de l'idéologie économique*, Paris, Gallimard, 1977 et, pour une critique de cette approche, P. Birnbaum, J. Leca, dir., *Sur l'individualisme*, Paris, Presses de la Fondation nationale des sciences politiques, 1986.

30. J.H.B. den Ouden, « In search of personal mobility : changing interpersonal relations in two Bamileke chiefdoms, Cameroun », *Africa*, 57 (1), 1987, pp. 3-27; G. Le Moal, « Les activités religieuses des jeunes enfants chez les Bobo », *Journal des africanistes*, 51 (1-2), 1981; J.-P. Dozon. *La Société bété, Côte d'Ivoire*, Paris, Karthala, Éd. de

l'ORSTOM, 1985, pp. 229 et suiv.; G. KITCHING, *Class and Economic Change in Kenya. The Making of an African Petite-Bourgeoisie*, New-Haven, Yale University Press, 1980, pp. 291 et 309-310; P. GESCHIERE, *Village Communities and the State, op. cit.*, pp. 50 et suiv., et 238 et suiv.; L.U. EJIOFOR, *Dynamics of Igbo Democracy. A Behavioural Analysis of Igbo Politics in Aguinyi Clan*, Ibadan, University Press Ltd., 1981, chap. IV.

31. Voir, par exemple, J. RABAIN. *L'Enfant du lignage. Du sevrage à la classe d'âge*, Paris, Payot, 1979; P. GESCHIERE, *Village Communities and the State, op. cit.*, pp. 321 et suiv.; G. BALANDIER, *Sociologie actuelle de l'Afrique noire*, Paris, PUF, 1971 (3e éd.), pp. 140 et suiv.; W. MACGAFFEY, *Modern Kongo Prophets. Religion in a Plural Society*, Bloomington, Indiana University Press, 1983, p. 146.

32. Voir, sur les limites de la notion d'individualisme, M. FOUCAULT, *Histoire de la sexualité*, t. III : *Le Souci de soi, op. cit.*, pp. 56 et suiv., et, sur la conception de la personne en Afrique, CNRS, *La Notion de personne en Afrique noire*, Paris, CNRS, 1981 et P. RIESMAN, « The person and the life cycle in African social life and thought », *XXVIIIe congrès de l'African Studies Association*, Nouvelle-Orléans, 23-26 nov. 1985, multigr.

33. E. DE ROSNY, *Les Yeux de ma chèvre*, Paris, Plon, 1981.

34. J.D.Y. PEEL, *Ijeshas and Nigerians, op. cit.*, pp. 222-226; D.L. COHEN, « Elections and election studies in Africa » *in* Y. BARONGO, ed., *Political Science in Africa. A Critical Review*, Londres, Zed Press, 1983, pp. 80 et suiv.

35. J. GOODY, *La Raison graphique. La domestication de la pensée sauvage*, Paris, Éd. de Minuit, 1979, pp. 62 et suiv.; G. BALANDIER, *Anthropo-logiques*, Paris, PUF, 1974, pp. 175-176, 183, 212.

36. R.H. JACKSON, C.G. ROSBERG, *Personal Rule in Black Africa. Prince, Autocrat, Prophet, Tyran*, Berkeley, University of California Press, 1982.

37. M. HENRY, *Marx*, t. I : *Une philosophie de la réalité*, Paris, Gallimard, 1976, pp. 232 et suiv.

38. P. GESCHIERE, *Village Communities and the State, op. cit.*, p. 334.

39. M. FOUCAULT, *Histoire de la sexualité*, t. III : *Le Souci de soi, op. cit.* Voir, au sujet de l'Afrique, C. PIAULT, dir., *Prophétisme et thérapeutique. Albert Atcho et la communauté de Bregbo*, Paris, Hermann, 1975, et M. AUGÉ, *Théorie des pouvoirs et idéologie. Étude de cas en Côte d'Ivoire*, Paris, Hermann, 1975.

40. M. FOUCAULT, « Le pouvoir, comment s'exerce-t-il? » *in* H.L. DREYFUS, P. RABINOW, *Michel Foucault, un parcours philosophique*, Paris, Gallimard, 1984, pp. 313-314.

41. *Cameroon Tribune* (Yaoundé), 8-9 mai 1988.

42. Voir notamment T. RANGER, *Peasant Consciousness and Guerilla War in Zimbabwe. A Comparative Study*, Londres, James Currey, Berkeley, University of California Press, 1985.

43. R. BOUDON, *L'Idéologie ou l'origine des idées reçues*, Paris, Fayard, 1986, pp. 109-110.

44. Voir notamment G. BALANDIER, *Le Détour. Pouvoir et modernité*, Paris, Fayard, 1985.

45. C. Castoriadis, *L'Institution imaginaire de la société*, Paris, Seuil, 1975, p. 491. Voir également P. Veyne, *Les Grecs ont-ils cru à leurs mythes?* Paris, Seuil, 1983.
46. R. Needham, dir., *La Parenté en question. Onze contributions à la théorie anthropologique*, Paris, Le Seuil, 1977.
47. M. Leiris, *L'Afrique fantôme*, Paris, Gallimard, 1988, p. 222.
48. Voir, par exemple, l'autobiographie d'un Peul mbororo, recueillie en fulfulde et traduite en français : elle utilise cette notion de « manger » dans ces différents sens (H. Bocquené, *Moi un Mbororo. Ndoumi Oumarou, peul nomade du Cameroun*, Paris, Karthala, 1986, *passim*).
49. C. Geertz, *The Interpretation of Cultures*, New York, Basic Books, 1973, chap. I.
50. R. Boudon, *L'Idéologie, op. cit.*, p. 280.
51. C. Lévi-Strauss, « Les champignons dans la culture. A propos d'un livre de M.R.G. Wasson », *L'Homme*, X (1), janv. mars 1970, pp. 5-16; J. Pouillon, « Une petite différence? » *in* B. Bettelheim, *Les Blessures symboliques. Essai d'interprétation des rites d'initiation*, Paris, Gallimard, 1977, pp. 235-247.
52. M. Foucault, *Histoire de la sexualité, op. cit.*; K.J. Dover, *Homosexualité grecque*, Grenoble, La Pensée sauvage, 1982; J. Boswell, *Christianity, Social Tolerance and Homosexuality*, Chicago, The University of Chicago Press, 1980; T. Labib Djedidi, *La Poésie amoureuse des Arabes : le cas des 'Udrites*, Alger, SNED, 1974; R. van Gulik, *La Vie sexuelle dans la Chine ancienne*, Paris, Gallimard, 1971.
53. R. Boudon, *L'Idéologie, op. cit.*, pp. 128 et 25.
54. P. Anderson, *L'État absolutiste*, t. II : *L'Europe de l'Est*, Paris, Maspero, 1978, pp. 21-22; B. Badie, P. Birnbaum, *Sociologie de l'État, op. cit.*, pp. 73-74; S. Finer, « State building, state boundaries and border control », *Social Sciences Information*, 13 (4-5), pp. 80-82 et 98.
55. C. Castoriadis, *L'Institution imaginaire de la société, op. cit.*, p. 371.
56. *Ibid.*, p. 481.
57. M. de Certeau, *L'Invention du quotidien*, t. I : *Arts de faire*, Paris, UGE, 1980, pp. 105 et suiv.
58. E. Goffmann, *Façons de parler*, Paris, Éd. de Minuit, 1987 (notamment le chap. III).

الفهرســت

رقم الصفحة

الجزء الثانى

سيناريوهات السعى الى الهيمنة

الجزء الثالث

التحرك السياسى

٩٢/٥٣٨٢
ISBN
977-5220.03.3.6

International Press
إنترناشيونال برس
• شارع جمال الشاهد — مدينة الصحفيين ت ٣٤٧٤٢٥٩

هذا الكتاب



لم يساعد أكثر من قرن من الدراسات الافريقية على الادراك بأن المجتمعات الافريقية « مجتمعات مثل غيرها » . ولا يزال الرأى الغربى متخما بأفكار نمطية حول السلطة والدولة فى افريقيا ، خاصة فيما يتعلق بالدور المتميز الذى من المفترض أن يؤديه كل من الفساد والقبلية فى جنوب الصحراء . وبالطبع يتحدث الافارقة أنفسهم فى هذا الصدد عن « سياسة البطون » . غير أن هذا التعبير يعود الى ضرورات البقاء على قيد الحياة والتراكم ، وايضا الى تصورات ثقافية معقدة ومنها بالأخص تصورات عالم « اللامرئيات » والسحر . وبعبارة أخرى فإن « سياسة البطون » شاهد على مسار افريقى للسلطة يتعين فهمه فى مداه البعيد .

وتحليل المجموعات الاجتماعية التى تتنازع الدولة التى أعقبت الاستعمار والسيناريوهات المختلفة التى سادت منذ إعلان استقلال هذه الدول يسمح بطرح افتراضات جديدة حول تكوين طبقة مسيطرة وتبعية المجتمعات الافريقية إزاء بيئتها الدولية ، والمركز الحاسم داخلها للاستراتيجيات الفردية والأساليب الشعبية للتحرك السياسى ، وأهمية شبكات النفوذ ، وتواصل سلوكيات الانشقاق الاجتماعى ذات الطابع الدينى فى الكثير من الأحوال ، وانبثاق ثقافات سياسية أصيلة .

وفى نهاية المطاف تعرض هذه الدراسة المتعلقة بالسوسيولوجيا التاريخية للدولة نظرة مثيرة للمناقشة ومتدرجة الالوان لما اصطلح على تسميته « التنمية » . وهى تمهد الطريق أمام تفكير أعم حول مفهوم السياسة فى مجتمعات افريقيا وآسيا .

صورة الغلاف :
سيكوتورى
الرئيس السابق لغينيا
على جسر فى بلاده

تصميم الغلاف : محيى الدين اللباد



دار العالم الثالث
٢٢ (أ) شارع حسين حجازى ، القاهرة
تليفون ٣٥٥٥٥٠٢/٣٩٢٢٨٨٠ فاكس ٣٥٥٠٨٧١